المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين بالرياض
قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة



المسائل العقدية في كتب الإمام القرافي
دراسةً وتقويماً

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

إعداد الطالبة:
جوزاء بنت مساعد بن سعدون أبو غازي
إشراف الدكتور:
خالد بن ناصر بن سعيد الغامدي
الأستاذ المساعد في قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

عام ١٤٣٢- ١٤٣٣هـ



المقدمة

وتشمل ما يلي:

أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

أهداف البحث.

الدراسات السابقة.

الإضافة الجديدة على الدراسات السابقة.

منهج البحث.

خطة البحث.

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فهو المهتدي، ومن يضلل فلن تجد له وليًّا مرشدًا.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدًا عبده ورسوله، وصفيُّه من خلقه، وأمينه على دينه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الله أرسل رسوله محمدًا ﷺ بالبينات والهدى، وأنزل عليه الكتاب تبيانًا لكل شيء، فأنار الله بدعوته العقول، وشرح به الصدور، وأخرج به الناس من الظلمات إلى النور.

وكان من أوائل من آمن بهذا النور الصحابة الكرام ﷺ، الهداة المهتدون، الذين اصطفاهم الله لصحبة نبيه ﷺ، ونشر تعاليم دينه، فكانوا أحرص الأمة على هدي نبيها اعتقادًا وقولاً وعملاً، وأبرّها قلوبًا، وأزكاها علمًا، وأمضاها عزمًا، وخَلَفهم في ذلك التابعون لهم فيما كانوا عليه من الهدي، والتمسك بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ.

ولقد شرَّف الله بعض عباده بعقول سليمة صحيحة تتلقى الوحي فتسلّم له وتنقاد، وتعمل به، فبه تنطق، وبه تفكر، فكان ممن نال السبق في استنباط الأحكام وبيان حِكَم الشريعة السمحة: علماء هذه الأمة الأجلاّء، الذين فتح عليهم من العلم ما يفهمون به الكتاب والسنة؛ ليبلغوا بهما هذه الأمة، على تغيّر الأحوال والأزمان والأماكن، فما تنازع فيه الناس ردوه إلى الكتاب والسنة، فقيضهم الله لخدمة دينه، ونشر علومه وأحكامه، وممن شَرُف بالعلم والتعليم، مع سعة الفكر والأفق: الإمام القرافي –رحمه الله–، فقد امتازت تصانيفه بالجمع بين الفنون المتنوعة في المصنف الواحد، كأصول الدين واللغة والفقه، وغيرها.

وقد حظيت مصنّفاته بعدة دراسات وتحقيقات، من قبل كثير من الباحثين، ولقد وجدتُ أن كتبه مليئة بالمسائل العقدية الهامة، ولحظتُ مجانبة بعضها للصواب؛ لذا رأيتُ من المناسب جمع أهم هذه المسائل العقدية ودراستها، في موضوع أقدمه لنيل درجة الماجستير، بعنوان:

المسائل العقدية في كتب الإمام القرافي

–دراسة وتقويمًا–

سائلة المولى الكريم أن يقبله وينفع به، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

إن التوحيد هو الغاية العظمى من خلق الجن والإنس، وهو الحق الذي قامت عليه السموات والأرض، وبعثت لأجله الرسل، وأنزلت الكتب؛ دعوةً للناس إليه، وتوضيحه وإيصاله إلى الناس كما كان عليه النبي ﷺ وصحابته الأخيار ﷺ، صافيًا نقيًّا من شوائب الضلالات وخرافات البدع، وعلى الرغم من اكتفاء الأمة واستغنائها، وتمام دينها، وكماله بالكتاب والسنة، إلا أن فهم النصوص، والاستدلال بها، والاستنباط منها، وفقه التحاكم إليها، ليس سهلاً على كل أحد من أفرادها؛ لذا قيّض الله لدينه حملة أفذاذًا، جهابذ، أفاضل، يبينون للأمة ما خفي، ويوضحون ما عمي.

ولم تخل القرون بعد النبي ﷺ، من القرون المفضلة فما بعدها، من تلك الأمثلة، فكان الشيخان البخاري ومسلم، وأئمة المذاهب الفقهية الأربعة، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، وغيرهم من العلماء الأعلام، البارعين في التصنيف، الماهرين في التأليف، بما كفل –بفضل الله وتوفيقه– حفظ العلم لهذه الأمة.

وكان القرافي من بين أولئك العلماء، فملأت مصنفاته بشهرتها الآفاق، ولم تقتصر على فن دون فن، بل ارتقت لتشمل أكثر الفنون.

وأسباب اختيار الموضوع تتمثل في النقاط التالية:

١. دراسة القواعد والمسائل العقدية التي لم تحظ بكبير دراسة وتحليل في كتب القرافي.

٢. تقريبها لطلاب العلم –وخاصة المتخصصين في العقيدة–، لا سيما وغالب كتب القرافي في الفقه وأصوله، وفنون أخرى كاللغة، أما مسائل العقيدة فجاءت مبثوثة في كتبه ومتناثرة.

٣. ترتيب مسائلها العقدية، حسب أصول الإيمان، مما يسهم في تيسير وصول العلم وحفظه.

٤. بيان عقيدة القرافي، حيث أنه كان على المذهب الأشعري في كثير من مسائل الاعتقاد، وتنقية تلك المسائل مما شابها ببيان القول الصحيح فيها وفق ما تقتضيه أصول أهل السنة والجماعة.

أهداف البحث:

١. خدمة كتب القرافي الأصولية عقديًا.

٢. جمع المسائل العقدية من كتبه ودراستها، وتنقيتها مما شابها من أقوال المبتدعة ومذاهبهم، وذلك ببيان المذهب الحق لأهل السنة والجماعة، مقابل مذاهب المبتدعة عمومًا، والأشاعرة على وجه الخصوص.

الدراسات السابقة:

لم أجد -بعد البحث- دراسة عقدية تقويمية لمسائل كتب القرافي، إنما هي رسائل في منهجه في باب واحد من أبواب العقيدة: وهو دعوة أهل الكتاب، ومنها:

١- (القرافي ومنهجه في الرد على اليهود والنصارى): لمحمد بن عبد الله السحيمي، رسالة ماجستير في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم العقيدة.

٢- (الإمام القرافي وجهوده في الرد على اليهود والنصارى): لمسعد بن عبد السلام عبد الخالق، المدرس المساعد بجامعة الأزهر، رسالة ماجستير في كلية الدراسات الإسلامية والعربية جامعة القاهرة، طبع في دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر عام ١٤٢٩هـ.

٣- (أسلوب الإمامين القرطبي والقرافي في دعوة النصارى إلى الإسلام -دراسة مقارنة-): لبيان بن صالح حسن، إشراف: د. زاهر بن عواض الألمعي، رسالة دكتوراه في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية الدعوة والإعلام، قسم الدعوة والاحتساب العام الدراسي ١٤٢٠هـ.

الإضافة الجديدة على الدراسات السابقة:

لقد كانت المسائل التي بحثها القرافي في كتبه كثيرة، وذات مدلولات عظيمة، وفي مجالات علمية متنوعة غير الفقه وأصوله، بل اتسعت لتشمل اللغة العربية والعقيدة وأصول الدين، وعلى الرغم من ذلك -حسب بحثي- وجدت أن الدراسات السابقة لم تتناول ما ذكره القرافي ضمن كتبه من المسائل العقدية، بل كانت الدراسات حول المسائل والقواعد الفقهية والأصولية، وسيكون الجديد في هذه الدراسة -بإذن الله- هو جمع المسائل العقدية من كتب الإمام القرافي ودراستها، وتحرير القول الصحيح فيها وفق المذهب الحق -مذهب أهل السنة والجماعة-.

منهج البحث:

سلكت في البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، وقد كان على النحو التالي:

١. حصرت كتب القرافي ومؤلفاته المطبوعة –قدر الإمكان–، وقرأتها واستخرجت منها المسائل العقدية، وآراءه فيها. وقد بلغت عشرة كتب[١] بجميع أجزائها.

٢. جمعت واستعرضت المسائل العقدية وفق ما جاءت في كتب القرافي، وصنَّفتها وقسَّمتها حسب المخطط.

٣. درست هذه المسائل وأشرت إلى ما كان منها على مذهب الأشاعرة، مع تقويمه، وتبيين موافقة القرافي لأهل السنة والجماعة من مخالفته.

٤. عزوت الآيات الواردة في البحث إلى مواضعها بذكر اسم السورة، ورقم الآية، وجعلت ذلك في متن البحث.

٥. خرَّجت الأحاديث التي وردت في البحث، وذلك على النحو التالي:

أ- إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما، اكتفيت بهما عما سواهما.

ب-إذا كان الحديث في غيرهما، اجتهدت في تخريجه من مصادر السنة المعتمدة.

ج- نقلت حكم الإمام الألباني على الأحاديث التي في غير الصحيحين.

د- ذكرت عنوان الكتاب والباب ورقم الجزء والصفحة والحديث في الكتب الستة، واكتفيت برقم الجزء والصفحة والحديث فيما عداها.

٦. ترجمت للأعلام غير الصحابة، وأئمة المذاهب الفقهية الأربعة، وأصحاب الكتب الستة، وشيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم.

٧. عرَّفت بالملل والنحل الواردة في البحث.

٨. عرَّفت بالألفاظ الغريبة الواردة في البحث.

٩. عرَّفت بالأماكن الواردة في البحث.

---

(١) سيأتي التعريف بها، وللقرافي كتب لم أعثر فيها –بعد البحث– على مسائل تتعلق بالدراسة، وهي: القواعد الثلاثون في علم العربية، والخصائص في النحو.

خطة البحث:

وتشتمل على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة، وهي كالتالي:

المقدمة: وتشتمل على:

أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

أهداف البحث.

الدراسات السابقة.

الإضافة الجديدة على الدراسات السابقة.

منهج البحث.

خطة البحث.

التمهيد: ويشتمل على:

ترجمة القرافي، وبيان مصنفاته.

الباب الأول: المسائل المتعلقة بالإيمان بالله، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: المسائل المتعلقة بتوحيد الربوبية، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما يجب توحيد الله به، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ما هو من خصائص الله تعالى ولا يشاركه فيه أحد غيره.

المطلب الثاني: ما أضافه الله إلى غيره من خلقه.

المطلب الثالث: ما أخبر الله تعالى به عن أنبيائه وأضافه إليهم على سبيل المعجزات.

المطلب الرابع: حكم نسبة شيء من خصائص الله ﷻ إلى غيره.

المبحث الثاني: أحكام تعلم النجوم.

الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بتوحيد الألوهية، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: أول واجب على المكلف. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النظر وحكم التقليد في أصول الدين.

المطلب الثاني: وحدانية الله تعالى وإفراده بالعبادة.

المبحث الثاني: مسائل الردة، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: سبّ الله تعالى.

المطلب الثاني: سبّ الملائكة.

المطلب الثالث: سبّ النبي ﷺ.

المطلب الرابع: سبِّ الصحابة ﵃.

المطلب الخامس: دعوى النبوَّة.

المطلب السادس: السِّحر.

المبحث الثالث: حقيقة الكفر، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة الكفر.

المطلب الثاني: الكفر بالقول.

المطلب الثالث: الكفر بالفعل.

المطلب الرابع: الكفر بالاعتقاد.

المطلب الخامس: الكفر بالجحود والنفي.

المبحث الرابع: تفضيل أهل الكتاب على عبدة الأوثان المشركين.

المبحث الخامس: العبادات وما يضادها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العبادات.

المطلب الثاني: ما يضاد العبادات من الأقوال والأعمال.

الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بتوحيد الأسماء والصفات، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: توحيد الأسماء، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الاسم والمسمَّى.

المطلب الثاني: أسماء الله حسنى.

المطلب الثالث: أسماء الله توقيفية.

المطلب الرابع: معنى إحصاء أسماء الله في الحديث.

المبحث الثاني: توحيد الصفات، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: طرق إثبات الصفات.

المطلب الثاني: صفات الله عند القرافي.

المطلب الثالث: التفصيل في بعض صفات الله عند القرافي.
المطلب الرابع: الألفاظ المجملة.
المطلب الخامس: حكم إطلاق بعض الصفات على الله تعالى.
المطلب السادس: الأحكام المتعلقة بالصفات.

الفصل الرابع: المسائل المتعلقة بالإيمان، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريفه.
المبحث الثاني: زيادة الإيمان ونقصانه.
المبحث الثالث: حكم الاستثناء فيه.

الباب الثاني: المسائل المتعلقة ببقية أركان الإيمان، وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: المسائل المتعلقة بالإيمان بالملائكة، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: خلقتهم.
المبحث الثاني: إيمانهم وأعمالهم.
المبحث الثالث: قدرتهم وقوتهم.
المبحث الرابع: تفضيلهم على البشر.

الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بالإيمان بالكتب، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: إثبات تحريف الكتب الأولى.
المبحث الثاني: حفظ القرآن الكريم من التحريف أو التبديل أو النقص أو الزيادة.

الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بالإيمان بالرسل، وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الإيمان بالرسل وبكل ما جاءوا به، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: خصوص رسالة كل نبي إلى قومه وعموم رسالة محمد ﷺ للناس أجمعين.
المطلب الثاني: شريعة عيسى عليه السلام مقرّرة ومكمّلة لشريعة موسى عليه السلام وليست بشريعة جديدة.
المبحث الثاني: دلائل النبوة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نبوة النبي محمد ﷺ ثبتت بالمعجزات.
المطلب الثاني: رؤية النبي محمد ﷺ لربه تعالى ليلة الإسراء.
المبحث الثالث: أسماء النبي محمد ﷺ.
المبحث الرابع: تفضيل النبي محمد ﷺ على الملائكة والبشر.
المبحث الخامس: حكم الابتداع في الدين، وفيه ثلاثة مطالب:
المطلب الأول: شدّ الرحال إلى المساجد الثلاثة والبقاع الشريفة.
المطلب الثاني: قبر النبي محمد ﷺ.
المطلب الثالث: أمثلة لبعض البدع.
المبحث السادس: أحكام الرؤيا وتعبيرها، وفيه أربعة مطالب:
المطلب الأولى: أقسام الرؤيا التي تُعبَّر والتي لا تُعبَّر.
المطلب الثاني: صفات المعبِّر.
المطلب الثالث: هل تصح رؤية الله تعالى في المنام؟.
المطلب الرابع: من تصح له رؤية النبي محمد ﷺ.
الفصل الرابع: المسائل المتعلقة بالإيمان باليوم الآخر، وفيه سبعة مباحث:
المبحث الأول: من أشراط الساعة: نزول عيسى عليه السلام.
المبحث الثاني: الموت يحصل للأجساد دون الأرواح.
المبحث الثالث: البعث والنشور.
المبحث الرابع: خلق الجنة والنار.
المبحث الخامس: تكفير الذنوب والسيئات.
المبحث السادس: نصوص الوعد والوعيد وأحكام نفوذ كلٍّ منهما.
المبحث السابع: حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة.
الفصل الخامس: المسائل المتعلقة بالإيمان بالقدر خيره وشره، وفيه ثلاثة عشر مبحثًا:
المبحث الأول: إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.
المبحث الثاني: التحسين والتقبيح.
المبحث الثالث: حكم التكليف بما لا يطاق.

المبحث الرابع: إثبات القدرة والمشيئة والإرادة للعبد.
المبحث الخامس: الرضا بالقضاء دون المقضي.
المبحث السادس: حكم الرثاء والنياحة على الميت.
المبحث السابع: تعذيب الميت ببكاء أهله.
المبحث الثامن: حكم التوكل على الله مع العمل بالأسباب.
المبحث التاسع: حكم الفأل والتفاؤل.
المبحث العاشر: حكم الطيرة والتطير.
المبحث الحادي عشر: مراتب القدر، وفيه أربعة مطالب:
المطلب الأول: العلم.
المطلب الثاني: الكتابة.
المطلب الثالث: المشيئة.
المطلب الرابع: الخَلق.
المبحث الثاني عشر: خلق الله للخير والشر.
المبحث الثالث عشر: معنى زيادة العمر بالعمل الصالح، وفيه مطلبان:
المطلب الأول: زيادة العمر بصلة الرحم.
المطلب الثاني: زيادة العمر بالدعاء.
الباب الثالث: مسائل متفرقة، وفيه ثلاثة فصول:
الفصل الأول: المسائل المتعلقة بالجن، وفيه ثلاثة مباحث:
المبحث الأول: خلقتهم ومقدار أعمارهم.
المبحث الثاني: إيمانهم وكفرهم.
المبحث الثالث: قدرتهم وقوتهم.
الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بالولاء والبراء، وفيه مبحثان:
المبحث الأول: البر بأهل الذمة ومعاملتهم.
المبحث الثاني: المداهنة والفرق بينها وبين المداراة.
الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بالإمامة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حكم الإمامة.

المبحث الثاني: الواجب تجاه الأئمة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وجوب السمع والطاعة لهم.

المطلب الثاني: وجوب النصيحة لهم.

المطلب الثالث: تحريم الخروج عليهم.

الخاتمة، وفيها أهم النتائج والتوصيات.

الفهارس العامة: وتشمل:

فهرس الآيات، فهرس الأحاديث، فهرس الأعلام، فهرس الفِرق، فهرس الألفاظ الغريبة والمصطلحات، فهرس الأماكن، فهرس المصادر، فهرس الموضوعات.

هذا وأحمد الله ﷻ على ما مَنَّ به عليّ من إتمام البحث، وأبرأ إليه من كل حَوْل وقوة، وأسأله أن أكون ممن وُفّق فيه للصواب، وأن تكون لي العقبى بالسداد والثبات على الحق، والقبول في الدنيا والآخرة، وأسأله العفو عما وقع فيه من خطأ أو تقصير.

وبعد شكر الله سبحانه أتوجه بالشكر إلى من قرن حقها بحقه وضاعفه: والدتي الكريمة على حسن تربيتها وعنايتها، وأسأله أن يرضى عن والدي ويرفع منازله ويكرم مثواه.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى هذا الصرح العظيم: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلةً بكلية أصول الدين وبقسم العقيدة على وجه الخصوص على رعايتها طلاب العلم وتيسير التحصيل لهم.

وأشكر فضيلة الشيخ الدكتور خالد بن ناصر الغامدي الأستاذ المساعد بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة، الذي أشرف على هذا البحث، وأرشدني وصوّب لي، فجزاه الله خيرًا، ووفقه إلى ما يحبه ويرضاه، وبارك له في علمه وعمله وعمره، وكل من ساهم في إنجاز هذا البحث بدلالة أو نصيحة أو دعوة في ظهر الغيب.

وهذا جهد المقل المقرّ بالتقصير، فإن أصبت فهو فضل الكريم الذي وسع كل شيء، وإن كانت الأخرى فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه، هو أهل التقوى وأهل المغفرة.

التمهيد
في ترجمة الإمام القرافي وبيان مصنَّفاته

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الحالة السياسية والدينية في عصر القرافي.

المبحث الثاني: ترجمة القرافي، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه وشهرته وأصله.

المطلب الثاني: مولده ونشأته.

المطلب الثالث: عقيدته ومذهبه الفقهي.

المطلب الرابع: شيوخه.

المطلب الخامس: تلاميذه.

المطلب السادس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

المطلب السابع: وفاته.

المطلب الثامن: مصنفاته.

المبحث الأول: الحالة السياسية والعلمية في عصر القرافي:

إن الأوضاع السياسية وما يتبعها من أوضاع فكرية، لها أثرها البالغ على حياة الناس، وبخاصة العلماء؛ لذا فإنه من المناسب إيضاح لمحات سريعة عن عصر القرافي، من الناحيتين: السياسية والعلمية، واستنتاج أثر ذلك عليه.

فقد عاش القرافي في القرن السابع الهجري، وعاصر سقوط الدولة الأيوبية[١]، وشهد نشأة دولة المماليك[٢] على أنقاضها.

فحين استكثر الأيوبيون من اقتناء المماليك، واعتمدوا عليهم في شئون الخلافة من أعمال عسكرية، وسياسية، وغيرها[٣]، وأهملوا شئون الرعية، وتدهورت الأحوال الاقتصادية بكثرة نفقات الحروب والأعمال العسكرية[٤]، ووقعت خلافات بين أبناء صلاح الدين[٥] على الحكم، كل ذلك أطمع الصليبيين في الأمة، وأوهن أمن البلاد، وأدى إلى تفكك الدولة[٦].

ثم قامت على أنقاضها دولة المماليك، والتي كان مؤسسها الحقيقي هو سيف الدين

---

(١) الدولة الأيوبية: أسسها صلاح الدين الأيوبي عام ٥٦٤هـ، في مصر، وامتد سلطانها إلى الشام واليمن وغيرها، وتعاقب على ملكها ثمانية سلاطين، آخرهم توران شاه. ينظر: البداية والنهاية لابن كثير (١٣/ ١٧٧)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لابن تغري بردي (٦/ ٧، ٨)، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية لمصطفى الخطيب (٦٠).

(٢) الدولة المملوكية: أسسها المعز لدين الله أيبك الصالحي عام ٦٤٨هـ، بعد مقتل آخر سلاطين الدولة الأيوبية. والمماليك هم صنف من العبيد أصلهم أتراك وجراكسة، استقدمهم الأيوبيون للخدمة العسكرية، ثم برز منهم قادة أقوياء، فقامت دولتهم على أنقاض الدولة الأيوبية، وهم نوعان: المماليك البحرية حكموا ما بين (٦٤٨-٧٩٢هـ)، ومماليك بُرْجِية حكموا ما بين (٧٩٢-٩٢٤هـ). ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٧/ ٤، ٥، ٤١-٧٠، ٨٣-٨٤)، التاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (٧/ ٢١-٧٤).

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٢٣/ ١٩١).

(٤) ينظر: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (٢/ ٢٢٩، ٣١١).

(٥) هو يوسف بن أيوب بن شاذي الكردي، أبو المظفر، الملقب بالملك المظفر الناصر صلاح الدين الأيوبي، مؤسس الدولة الأيوبية، كان عادلاً وحازمًا مجاهدًا، قاد معركة حطين، وحرَّر بيت المقدس من أيدي الصليبيين عام ٥٨٣هـ، توفي سنة ٥٨٩هـ. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان (٧/ ١٣٩)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٢٧٨)، البداية والنهاية (١٢/ ٣٢٠).

(٦) ينظر: البداية والنهاية (١٢/ ٢٧٧).

قطز[١]، الذي تولى زمام الحكم عام ٦٥٧هـ، وهزم التتار[٢] هزيمة نكراء عام ٦٥٨هـ، وكانت أول هزيمة مُنِيَ بها التتار منذ خروجهم من بلادهم، كذا تولى في دولة المماليك حكام أقوياء أبلوا بلاء حسنًا ضد التتار والصليبيين[٣].

ولهذه الأوضاع السياسية وغيرها أثر على الجانب الديني لدى الناس، ففي عهد الدولة المملوكية: اتسعت انتصارات المسلمين، واهتم الولاة ببناء المساجد والمدارس، وعلا شأن العلماء عند الولاة وعامة الناس، واشتد النكير والاحتساب على منتهكي الحرمات، وكذا على النصارى والرافضة[٤]، مما جعل الأوضاع تستقر، والناس ينعمون بالأمن[٥].

ومن جملة جهود الدولتين الأيوبية والمملوكية: محاربة المذهب الشيعي[٦]، الذي بقي من

---

(١) هو قُطْز بن عبد الله التركي المملوكي، الملك المظفر، كان بطلاً شجاعًا، سحق التتار في موقعة عين جالوت، عام ٦٥٨هـ، كانت مدة ملكه عامًا تقريبًا، وقتل مظلومًا سنة ٦٥٨هـ. ينظر: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة للسيوطي (٢/ ٣٨).

(٢) التَّتَار: هم قوم يسكنون مَنْغُوليا في أواسط آسيا، يتكونون من عدة قبائل، اشتهرت بالقوة والعنف، أول ملوكهم جنكيز خان. ينظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (٥/ ٦٥).

(٣) أمثال السلطان الظاهر بيبرس الذي حكم من (٦٥٨- ٦٧٦هـ)، ثم جاء من بعده السلطان المنصور قلاوون الذي حكم ما بين (٦٧٨-٦٨٩هـ)، وجاهد في أثناء حكمه، وانتزع ما بأيدي الصليبيين من الحصون والمدن. ينظر: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقريزية) للمقريزي (٢/ ٢٣٨).

(٤) الرافضة: من أكبر فِرَق الشيعة، فقد كانوا يعرفون بالشيعة قبل أن يعرفوا بالرافضة، وإنما ظهر لفظ الرافضة في زمن زيد بن علي بن الحسين، فإنه لما سئل عن أبي بكر وعمر فترحّم عليهما، رفضه قوم، فقال لهم: رفضتموني؟، فسُمُّوا رافضة؛ لرفضهم إياه، وسمي من لم يرفضه من الشيعة: زيديًّا لانتسابهم إليه. ومن حينئذ افترقت الشيعة إلى رافضة وزيدية، وأصل بدعتهم نفاق وكذب، فهم يطعنون في الصحابة والرسالة. ينظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري (١/ ٣٣)، التبصير في الدين للإسفراييني (٣٠)، الفرق بين الفرق للبغدادي (٢٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين لفخر الدين الرازي (٥٢)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٦)، منهاج السنة النبوية له أيضًا (٣/ ٢٧٢، ٢٦٨).

(٥) ينظر: البداية والنهاية (١٣/ ٢٦٠)، النجوم الزاهرة (٩٤/٧)، عصر سلاطين المماليك لمحمود رزق سليم (١/ ٢٧).

(٦) الشيعة: هم الذين شايعوا عليًا ﷺ، وقالوا بإمامته وخلافته نصًا ووصية، وأن الإمامة لا تخرج من أولاده، وأنها ركن من الدين لا يجوز للرسل عليهم الصلاة والسلام إغفاله وإهماله، إلى غير ذلك من المعتقدات الضالة، وهم فرق كثيرة مختلفة. ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٥)، الفرق بين الفرق (٢٢)، الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٤٥)، تاريخ ابن خلدون (١/ ٢٤٦). والتعريف بهم متعلق بأطوار نشأتهم، ومراحل تطورهم العقدي، فالتشيّع في الصدر الأول يعني تقديم علي على عثمان، دون تقديم أحد على أبي بكر وعمر ﷺ، ثم تغيّر هذا المفهوم،

آثار الحكم العبيدي الطويل[١][٢].

ولكن من المآخذ على الدولتين ما كان في عهديهما من: انتشار التصوف[٣]، وتعظيم مشايخ الصوفية، وبناء الرُّبط والزوايا لهم[٤]، وكذلك انتشار المذهب الأشعري[٥] في مصر[٦].

أما الحالة العلمية في عصر القرافي فقد كانت مزدهرة وذات حركة نشطة، ودليل ذلك بناء المدارس وكثرتها، من أهمها: المدرسة الصاحبية[٧]، والمدرسة الصالحية[٨] التي تولى القرافي التدريس فيها، وانتشار التأليف واتساع نطاقه، ومن أبرز العلماء الذين برعوا في التأليف في

وصارت الشيعة شيعًا، ولهذا لم يعد السلف يسمون من يطعن في الشيخين شيعة بل رافضة. ينظر: أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية لناصر القفاري (٥٣-٥٦).

(١) الدولة العبيدية: دولة شيعية كانت تنازع الدولة العباسية، وكان أوّل ظهورها في تونس سنة ٢٩٧هـ، وامتدَّ نفوذها حتى شملت مصر والحجاز والشام واليمن، على يد أبي محمد عبيد الله الملقب بالمهدي، والمدّعي أنه علوي؛ إذ افترى أنه من نسب جعفر الصادق، وتعاقب عليها أربع عشرة خليفة، انتهت دولتهم سنة ٥٦٧هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٩/ ١٩٤)، العبر في خبر من غبر للذهبي (٢/ ١٦)، البداية والنهاية (١١/ ٢٠٣)، تاريخ الخلفاء للسيوطي (٤٥٠)، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية (٣١٧، ٣٣٥).

(٢) ينظر: الخطط المقريزية (٤/١٦١).

(٣) التصوف: هو مذهب حادث، أحدثته طائفة تنتحل الزهد والتعبد، ينسبون إلى الصوف -على الصحيح-؛ لكثرة لبسهم له، وهم فِرق وطوائف شتى، من أبرز بدعهم وضلالاتهم: الزهد البدعي، والتعبد لله بما لم يشرعه من الاحتفالات، والرقص، والسماع، والأذكار البدعية. ينظر: تلبيس إبليس لابن الجوزي (١٤٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٧٢)، مجموع الفتاوى (١١/ ٥-٢٤، ٢٥-٢٦)، تاريخ ابن خلدون (١/ ٦١١-٦١٤)، المصادر العامة للتلقي عند الصوفية عرضًا ونقدًا لصادق بن سليم صادق (٣٧).

(٤) ينظر: الخطط المقريزية (٢/٤١٤- ٤٣٦) ذكر أعدادها والاهتمام بها.

(٥) الأشاعرة: هم طائفة من طوائف أهل الكلام، ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري في طوره الثاني بعد تركه الاعتزال وتتلمذه على ابن كلاب، أثبتوا الأسماء وسبع صفات لله ﷻ، واختلفوا فيما عداها من الصفات، وخالفوا أهل السنة في أصول كثيرة كالإيمان والقدر والقرآن، ولا سيما المتأخرون منهم كالجويني والشهرستاني والرازي وغيرهم. ينظر: الفرق بين الفرق (٣٢٣-٣٥٣)، التبصير في الدين (١٥٣-١٨٥)، الملل والنحل (١/٨١-٩١).

(٦) ينظر: الخطط المقريزية (٤/١٦٠).

(٧) الصاحبية: سميت بذلك نسبة لمنشئها الصاحب بن شُكر المتوفى سنة ٦٢٢هـ، والذي أنشأها عام ٦١٨ه، وجعلها وقفًا على المالكية، وأجرى عليهم الأرزاق، وضم إليها مئات الكتب، وقد نهل منها القرافي، وقال عنها في كتابه نفائس الأصول: «وهذه الفصول وجدتها في كتاب في الخزانة الصاحبية... أسبع الله ظلالها». (١/ ٤٩٩). ينظر: الخطط المقريزية (٢/ ٣٧١)، المنهل الصافي (١/ ٢٧٧).

(٨) الصالحية: سميت بذلك نسبة إلى مؤسسها الملك الصالح نجم الدين أيوب عام ٦٤١ه، وكان لهذه المدرسة مكانة عالية في مصر، فقد كانت تدَرَّس فيها المذاهب الأربعة، واختير لها أفضل المشايخ، ومن بينهم القرافي الذي تولى التدريس فيها عام ٦٦٣ه، ثم عُزل، ثم أُعيد، ثم ظل يدرِّس بها حتى مات رحمه الله. ينظر الخطط المقريزية (٢/٣٧٤)، المنهل الصافي (١/ ٢١٦).

هذا العصر: موفق الدين ابن قدامة[١]، والحافظ المنذري[٢]، والعز بن عبد السلام[٣]، وغيرهم.

(١) هو عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي، الزاهد العالم، وأحد أعلام الحنابلة، رحل إلى بغداد، له مؤلفات كثيرة، منها: (المغني في فقه الإمام أحمد)، و(ذم التأويل)، توفي بدمشق سنة ٦٢٠هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٢/ ١٦٥)، ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٣).

(٢) ستأتي ترجمته في الصفحة رقم [٢٤].

(٣) ستأتي ترجمته في الصفحة رقم [٢٣].

المبحث الثاني: ترجمة القرافي:

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه وشهرته وأصله:

هو أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يَلِّين، يكنى بأبي العباس، ويلقب بشهاب الدين، واشتُهر بالقرافي، نسبة إلى القرافة الكبرى[١].

ويؤكد القرافي هذه النسبة بقوله: «واشتهاري بالقرافي ليس لأجل أني من سلالة هذه القبيلة، بل للسكن بالبقعة الخاصة، فاتفق الاشتهار بذلك»[٢].

أصله: صرّح القرافي بأصله فقال: «وإنما أنا من صُنْهَاجَة الكائنة في قطر مراكش بأرض المغرب»[٣]. وصُنْهَاجة: بضم الصاد وفتحها بطن من البربر[٤]، وقيل: إنها قبيلة من حِمْير، وحمير من عرب اليمن[٥].

المطلب الثاني: مولده ونشأته:

ولد القرافي سنة ٦٢٦هـ بمصر[٦]، في قرية (بُوش) من صعيد مصر الأسفل غربي النيل[٧]،

---

(١) القرافة: هي مدينة عامرة بالفسطاط فيها مقبرة أهل مصر، وقرافة بطن من معافر نزلوها فسميت بهم، وما كان منها شرقي مصر يقال له: القرافة الكبرى، وما كان منها في سفح المقطَّم يقال له: القرافة الصغرى. ينظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٣/ ٣١٧)، الخطط المقريزية (٤/ ٣٢٧). والمقَطّم: الجبل المشرف على القرافة، وهو جبل يمتد من أسوان وبلاد الحبشة على شاطىء النيل الشرقي. ينظر: معجم البلدان (٥/ ١٧٦).

(٢) العقد المنظوم في الخصوص والعموم (١/ ٤٤٠). وهناك أقوال أخرى في سبب تسميته بالقرافي. ينظر: الوافي بالوفيات للصفدي (٦/ ٢٣٣)، الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب لابن فرحون (١٢٩).

(٣) العقد المنظوم في الخصوص والعموم (١/ ٤٤٠).

(٤) ينظر: نهاية الأرب في أنساب العرب للقلقشندي (٣١٧).

(٥) ينظر: الأنساب للسمعاني (٢/ ٢٧٠).

(٦) ينظر: العقد المنظوم (١/ ٥٥٠)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (٢/ ١١٥٣)، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي (١/ ٩٩).

(٧) ينظر: معجم البلدان (١/ ٥٠٨)، الوافي بالوفيات (٦/ ٢٣٣).

وتعرف أيضًا بـــ (بَهْفَشَـــيْم)[١] من أعمال البَهَنْسَـــــــا، ولذلك عُرف بالبَهْفَشِيمي البَهَنْسي[٢].

نشأته: نزحت أسرة القرافي إلى أرض مصر في عهد والده أو قبل ذلك بقليل، ومما يؤكد حداثة هذا النـــزوح حفظ القرافي لكثير من أسماء القبائل المغربية، مما يدل على قرب عهد أسرته بها[٣].

كما أن والده كُني بأبي العُلَى، ونعت بالشيخ الأجلّ[٤]، مما يشير إلى أنه رحل إلى مصر رحلة علمية حتى اكتسب هذا الإجلال والتعظيم.

وكانت مصر معقل العلم وموئل العلماء، قال ابن خلدون[٥]: «ونحن لهذا العهد، نرى أن العلم والتعليم إنما هو بالقاهرة من بلاد مصر»[٦].

وكانت القاهرة تعجُّ بالمساجد والمدارس ودور العلم، وبهذا تهيَّأت للقرافي منذ صغره فرصة تلقي العلم، فدرس في أحد مدارس القاهرة، وكان يُعطى له من رَيعها، وأخذ كثيرًا من علومه من شيخه العز بن عبد السلام[٧] –رحمه الله–، فلازمه حتى توفي[٨].

المطلب الثالث: عقيدته ومذهبه الفقهي:

أولاً: عقيدة القرافي:

نظرًا لانتشار المذهب الأشعري في عصر القرافي فقد كان لذلك أثرًا بالغًا عليه وهو

---

(١) هكذا في: الوافي بالوفيات (٦/ ٢٣٣)، وفي المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي لابن تغري بـــردي (١/ ٢١٥): (بَهَبْشِيْم).

(٢) ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب (١٢٨)، حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة (١/ ٣١٦).

(٣) منها: صنهاجة، وهنتاتة، وزناتة، ودكالة، وغمارة، ومغراوة، وهيجانة، وهشكورة، وكدميولـــة، وبرغواطـــة، وهزميزة، ولمطة، وهرعة، ورباح... وغيرها كثير. ينظر: العقد المنظوم (١/ ٤٤٥-٤٤٦).

(٤) ينظر: مقدمة كتاب (ترتيب الفروق واختصارها) لتلميذ القرافي أبي عبد الله محمد البقوري (١/ ١٩).

(٥) هو عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، ولي الدين الحضرمي الإشبيلي، فيلسوف مؤرخ، عالم بالاجتمـــاع، فقيـــه مالكي، رحل إلى عدة بلدان، تولى القضاء في مصر وتوفي بها، من مؤلفاته: العبر وديوان المبتدأ والخبر المعـــروف بـــ(تاريخ ابن خلدون)، توفي سنة ٨٠٨هـ. ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (٤/١٤٥).

(٦) تاريخ ابن خلدون (٣/ ١٠٢٥).

(٧) ستأتي ترجمته صفحة [٢٣] من البحث.

(٨) ينظر: الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب (١٢٨).

اعتقاده بهذا المذهب في مسائل أصول الدين.

فقد انتشر هذا المذهب في مصر بصورة واسعة في أيام الدولة الأيوبية[١].

وأسهم القرافي ببعض مصنفاته في شرح المذهب الأشعري الذي يعتقده، فقد شرح كتاب: (الأربعين في أصول الدين) للفخر الرازي[٢]، الذي هو من أكابر علماء الأشاعرة.

وظهر اعتقاده في مواضع من مؤلفاته، كذلك تسميته أهل مذهبه بأهل الحق[٣]، وبأهل السنة[٤].

وهناك نصوص صريحة تثبت مذهبه، منها ما يلي:

١- قال في كتابه (نفائس الأصول): «وليس كما قال؛ لأنا -أيها الأشاعرة- نجوِّز تكليف مالا يطاق»[٥].

٢- وقال في كتابه (الذخيرة) -بعد أن أورد مقولة الشافعي: «لو وجدت المتكلمين لضربتهم بالجريد» - قال: «قال لي بعض الشافعية -وهو متعيّن فيهم يومئذٍ- هذا يدل على أن مذهب الشافعي تحريم الاشتغال بأصول الدين. قلت له: ليس كذلك، فإن المتكلمين اليوم في عُرْفنا إنما هم الأشعري وأصحابه، و لم يدركوا الشافعي ولا تلك الطبقة الأولى، وإنما كان في زمان الشافعي عمرو بن عبيد[٦] وغيره من المعتزلة المبتدعة

---

(١) ينظر: الخطط المقريزية (٣/ ٢١٢-٢١٣).

(٢) هو محمد بن عمر بن الحسين القرشي الطبرستاني الأصل، المعروف بالفخر الرازي، أبو عبد الله ابن خطيب الري، متكلم على طريقة الأشاعرة، ومن أئمتهم، اشتغل بعلم الكلام ثم تاب عنه، من مؤلفاته: (الأربعين في أصول الدين)، و(المحصول في علم الأصول)، توفي بهراة سنة ٦٠٦هـ. ينظر: البداية والنهاية (١٣/ ٥٥)، وفيات الأعيان (٤/ ٢٤٨-٢٥٢)، طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (٨/ ٨١)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٥/ ٢١-٢٢).

(٣) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (٤٢٠، ٦١٢)، شرح تنقيح الفصول (٤٨، ٧٢).

(٤) ينظر: شرح تنقيح الفصول (١٣٨).

(٥) (١/ ٤١٩).

(٦) هو عمرو بن عبيد البصري، أبو عثمان، من شيوخ المعتزلة وأوائلهم، جالس الحسن البصري وحفظ عنه، ثم أزاله واصل بن عطاء عن مذهب أهل السنة، فقال بالقدر ودعا إليه واعتزل أصحاب الحسن، وكان فيه زهد وعبادة، توفي سنة ١٤٤هـ. ينظر: تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (١٢/١٦٦-١٨٨)، ميزان الاعتدال للذهبي (٥/ ٣٢٩-٣٣٥).

أهل الضلالة، ولو وجدناهم نحن ضربناهم بالسيف فضلاً عن الجريد، فكلامه (أي الشافعي) ذم لأولئك لا لأصحابنا. وأما أصحابنا القائمون بحجة الله، والناصرون لدين الله، فينبغي أن يُعظَّموا ولا يُهْتَضَموا؛ لأنهم القائمون بفرض كفاية عن الأمة...»[١]، وغيرها من نصوص.

ثانيًا: مذهبه الفقهي:

كان القرافي مالكي المذهب، ومن الدلائل على ذلك:

١- قوله في أول كتابه (الذخيرة): «أما بعد: فإن الفقه عماد الحق، ونظام الخلق... ومن أجَلِّه تحقيقًا، وأقربه إلى الحق طريقًا: مذهب إمام دار الهجرة النبوية، واختيارات آرائه المرضيَّة؛ لأمور -ثم ساقها وقال-: ولما وهبني الله من فضله أن جعلني من حملة طلبته، الكاتبين في صحيفته، تعيّن عليَّ القيام بحقه بحسب الإمكان، واستفراغ الجهد في مكافأة الإحسان...»[٢].

٢- نصّ القرافي بنفسه على اعتزائه إلى المذهب المالكي في مقدمات بعض كتبه، كقوله: «يقول العبد الفقير إلى مغفرة ربه أحمد بن إدريس المالكي عفا الله عنه...»[٣].

٣- كما أجمع كل من ترجم له بأنه ينتسب إلى المذهب المالكي، ولهذا جاءت ترجمته في كتب طبقات المالكية[٤] دون طبقات المذاهب الأخرى.

والنصوص في إثبات مذهبه الفقهي كثيرة، يكفي منها ما سبقت الإشارة إليه.

٤- حرص القرافي -رحمه الله- في كتابه (الذخيرة) على بيان مذاهب الفقهاء، والأئمة الثلاثة منهم إلى جانب مذهب الإمام مالك -رحمه الله-، وهذا من إنصافه -رحمه الله- وعدم تعصّبه لمذهبه.

قال في مقدمة (الذخيرة): «وقد آثرت التنبيه على مذاهب المخالفين لنا من الأئمة

---

(١) (١٠/ ٣٧١).

(٢) (١/ ١٤-١٧).

(٣) الاستغناء في أحكام الاستثناء (٩). وينظر: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (٣٠)، الأمنية في إدراك النية (١١١).

(٤) كالديباج المذهب (١٢٨- ١٣٠)، وشجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن مخلوف (١/١٨٨- ١٨٩)، والفكر السامي للحجوي (٢/٢٧٣).

الثلاثة، ومآخذهم في كثير من المسائل؛ تكميلاً للفائدة، ومزيدًا في الاطلاع، فإن الحق ليس محصورًا في جهة، فيعلم الفقيه أي المذهبين أقرب للتقوى، وأعلق بالسبب الأقوى...»[(١)].

المطلب الرابع: شيوخه:

هيأ الله للقرافي علماء أجلاء، نهل منهم ودرس عليهم، فاستفاد وأفاد، فمن أبرزهم:

١- عز الدين أبو محمد عبد العزيز بن عبد السلام بن القاسم السُّلَمي الشافعي، الملقَّب بسلطان العلماء.

كان قائمًا بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا يخاف في الله لومة لائم، وكان في الاعتقاد على مذهب الأشاعرة مع تصوف فيه، درّس وأفتى، وولي القضاء مدة، من أشهر مصنفاته: (قواعد الأحكام في إصلاح الأنام)، توفي سنة ٦٦٠هـ[(٢)].

أخذ عنه القرافي كثيرًا، وكان شديد الإعجاب به، قال عنه: «كان شديد التحرير لمواضع كثيرة في الشريعة، معقولها ومنقولها، وكان يفتح عليه بأشياء لا توجد لغيره -رحمه الله-»[(٣)].

٢- جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمرو بن أبي بكر بن يونس المالكي، المعروف بابن الحاجب.

كان متقنًا لمذهب مالك، بارعًا في الأصول والفقه والعربية، صنَّف مختصرات مشهورة، منها: المختصر الفقهي: (جامع الأمهات)، والمختصر الأصولي: (منتهى السول) ومختصره، توفي سنة ٦٤٦هـ[(٤)].

٣- شمس الدين عبد الحميد بن عَمَوَيْه بن يونس الخُسْرَوْشَاهي الشافعي.

كان فقيهًا أصوليًا متكلمًا محققًا، قرأ على الرازي، وأكثر من الأخذ عنه، صنَّف:

---

(١) (١/ ٢٠).

(٢) ينظر: فوات الوفيات لمحمد بن شاكر الكتبي (١/ ٦٨٢-٦٨٤)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٢٠٩-٢٥٥)، النجوم الزاهرة (٧/ ١٨٢).

(٣) الفروق (٢/ ٦٠٠).

(٤) ينظر: وفيات الأعيان (٣/ ٢٤٨)، الديباج المذهب (١٨٩).

(مختصر المهذب)، توفي سنة ٦٥٢هـ[١].

٤- زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المُنْذِري.

ولد بمصر، ورحل من أجل طلب الحديث إلى مكة والمدينة ودمشق وبيت المقدس، حتى صار أحد الحفاظ المشهورين، وتولى مشيخة دار حديث بمصر، من أهم مصنفاته: (الترغيب والترهيب)، و (مختصر صحيح مسلم)، أخذ عنه خلق كثير منهم: العز بن عبد السلام، وابن دقيق العيد[٢]، توفي سنة ٦٥٦هـ[٣].

٥- شمس الدين محمد بن إبراهيم بن عبد الواحد بن شرف الدين المقدسي الحنبلي.

ولد بدمشق، ثم رحل إلى بغداد وتفقّه فيها، واستقر بمصر، ودرس في إحدى مدارسها، وتولى القضاء فيها، وكان يعتبر شيخ الحنابلة في مصر، أخذ عنه القرافي وسمع عليه كتابه: (وصول ثواب القرآن)، توفي سنة ٦٧٦هـ، ودفن بالقرافة الصغرى[٤].

٦- شمس الدين محمد بن عمران بن موسى، المعروف بالشريف الكَرْكِي.

ولد بفاس، ثم قدم مصر، وكان صاحب علوم كثيرة، وكان شيخًا للمالكية والشافعية بالديار المصرية والشامية، قدم من المغرب بمذهب مالك، وصحب العز بن عبد السلام وأخذ عنه الفقه الشافعي، توفي سنة ٦٨٨هـ[٥].

المطلب الخامس: تلاميذه:

أفاد من القرافي كثير من الطلبة، وأخذ عنه خلق كثير، فمن أبرز تلاميذه:

١- عبد الرحمن بن عبد الوهاب بن خلف العَلاَمي الشافعي، المشهور بابن بنت الأعز.

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥/ ٦٠). وقد أثنى عليه القرافي في مواطن عدة. ينظر: شرح تنقيح الفصول (٣٣)، نفائس الأصول (٢/ ٦٠١، ٧٠٤).

(٢) هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع، تقي الدين المنفلوطي الشافعي، أبو الفتح، المعروف بابن دقيق العيد، من أكابر العلماء المجتهدين، ولي قضاء الديار المصرية عام ٦٩٥هـ، إلى أن توفي بالقاهرة سنة ٧٠٢هـ، له تصانيف كثيرة، منها: (إحكام الأحكام)، و(شرح الأربعين حديثًا للنووي). ينظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (٤/ ٩١-٩٦)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (٦/ ٥)، الأعلام للزركلي (٦/ ٢٨٣).

(٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٥/١٠٨)، سير أعلام النبلاء (٢٣/٣١٩).

(٤) ينظر: الديباج المذهب (١٢٨)، شذرات الذهب (٥/ ٣٥٣).

(٥) ينظر: الديباج المذهب (٤١٦)، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي (١/ ٢٠٢).

كان فقيهًا نحويًا فصيحًا، وكان من أحسن القضاة سيرة، وولي الخطابة، والتدريس، قرأ على القرافي الأصول، وتعليقة القرافي على المنتخب التي صنعها لأجله، توفي سنة ٦٩٥هـ[(١)].

٢- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد البَقُّوري.

أخذ عن الإمام القرافي وغيره، واختصر كتابه (الفروق) وهذَّبه ورتَّبه، وسماه: (ترتيب الفروق واختصارها)، توفي سنة ٧٠٧هـ[(٢)].

٣- صدر الدين أبو زكريا يحيى بن علي بن تمام السُّبْكي.

برع في الفقه والأصول، وقرأ الأصول على الإمام القرافي، وسمع الحديث من غيره، تولى قضاء بعض البلاد المصرية، ودرَّس بالقاهرة حتى وفاته سنة ٧٢٥هـ[(٣)].

٤- شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الولي المِرْدَاوي المقدسي الحنبلي.

كان أصوليًا مقرئًا نحويًا فقيهًا بمذاهب الحنابلة، انتهت إليه مشيخة بيت المقدس، قرأ الأصول على القرافي، ألَّف شرحًا كبيرًا للشاطبية في علم القراءات، توفي ببيت المقدس سنة ٧٢٨هـ[(٤)].

٥- زين الدين أبو محمد عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الشافعي.

كان عالمًا زاهدًا، ولي قضاء بعض البلاد المصرية، قرأ الأصول على القرافي، وحدَّث بالقاهرة ومكة والمدينة، توفي سنة ٧٣٥هـ[(٥)].

٦- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد القَفْصي.

نــزل بتونس، ثم رحل إلى الإسكندرية، ثم القاهرة، ولقي القرافي بها، ولازمه وانتفع به، وأجازه الإمام القرافي بالأصول والفقه، كان فقيهًا متفننًا في العلوم، حج سنة ٦٨٠هـ، وعاد إلى المغرب، ولي القضاء، ثم عُزل، من مصنفاته: (تحفة الواصل في شرح الحاصل)، و

---

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٧٢/٨)، فوات الوفيات (٢٧٩/٢).

(٢) ينظر: الديباج المذهب (٤١٠)، شجرة النور الزكية (٢١١/١).

(٣) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٣٩١).

(٤) ينظر: شذرات الذهب (٨٧/٣).

(٥) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (١٠/ ٨٩)، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة (٣/ ١٩٧).

(المذهب في ضبط قواعد المذهب)، وغيرها، توفي سنة ٧٣٦هـ[١].

٧- محمد بن أحمد بن عثمان بن إبراهيم بن عدلان الكِنَاني الشافعي.

كان إمامًا يضرب به المثل في الفقه، عارفًا بالأصلين والنحو والقراءات، ذكيًا نظارًا فصيحًا سليم الصدر، كثير المروءة، درَّس بأماكن كثيرة، أخذ الأصول عن الإمام القرافي، توفي سنة ٧٤٩هـ[٢].

---

(١) ينظر: الديباج المذهب (٤١٧)، شجرة النور الزكية (٢٠٧/١).

(٢) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى (٩٧/٩)، شذرات الذهب (١٦٤/٣).

المطلب السادس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

• **مكانته العلمية:**

تَبَوَّأ القرافي منـــزلة عالية من خلال تنوّع مصنفاته، فهو متكلم ذو منطق، منافح عن الإسلام ضد شبهات اليهود والنصارى وأهل الزيغ والضلال، وله أقوال متنوعة الفنون مبثوثة في مصنفاته[١]، ونقل عنه بعض المفسرين في تفاسيرهم[٢].

كما أنه لغوي، وفقيه أصولي، ومدقِّق، ودليل ذلك كتابه: (الذخيرة)، الذي يعد موسوعة في الفقه المالكي، وكذلك كتابه (الفروق)، وغيرهما.

وبجانب ما امتاز به القرافي في العلوم الشرعية، كانت له معرفة ببعض العلوم التجريبية، كالطب، فقد استعمل الحساب والجبر والمقابلة في باب (الفرائض) من كتابه (الذخيرة)[٣]، وهو أمر لم يُسْبق إليه من قبل في كتب المالكيين، كما له تصنيف في الرياضيات[٤].

وتحدث عن علم الفلك والمواقيت حديث العالم الخبير، فبيَّن ما يشتمل عليه من العروض والأطوال، والقطب، والكوكب، والشمس، والرياح، وذلك عند الكلام على تحديد القبلة للمصلي في كتابه: (الذخيرة)[٥].

كما له معرفة بعلم الفيزياء يدل عليها تفسيره للصوت وكيفية خروجه[٦].

وفي الضوء أسهم بكتاب مفيد فيه، وهو: (الاستبصار فيما تدركه الأبصار)، شرح فيه صفة الإبصار وانعكاس الصور، وخداع البصر[٧].

---

(١) أشار الصفدي في: الوافي بالوفيات (٦/ ٢٣٤) إلى أن للقرافي مصنَّفًا في تفسير الآية (٨) من سورة الأنبياء، وكتابه: (الاستغناء في أحكام الاستثناء) حافل بالعديد من تفسيراته للآيات. ينظر: (٢٤٠، ٣١٠، ٤٠١، ٤٥٨، ٥١٧، ٦٣٨).

(٢) ينظر على سبيل المثال: التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي الكلبي (١/ ٣٠٥)، روح المعاني للألوسي (١٣/ ٣٢٢).

(٣) ينظر: الذخيرة (١/ ٣٩، ١٣/ ٩١).

(٤) وهو: (المناظر في الرياضيات)، سيأتي ضمن مؤلفاته: صفحة رقم [٣٨] من البحث.

(٥) ينظر: الذخيرة (١٣/٢، ١٢٥). وله كتاب (اليواقيت في علم المواقيت)، سيأتي ضمن مؤلفاته: صفحة رقم [٣٥].

(٦) ينظر: باب اللغات في كتابه: نفائس الأصول (١/ ٤٤٠ –٤٤١).

(٧) سيأتي ضمن مؤلفاته: في الصفحة رقم [٣٧].

ولذلك دعا القرافي إلى تعلم العلوم المساعدة للشريعة، فقال: «وكم يخفى على الفقيه والحاكم الحقّ في المسائل الكثيرة بسبب الجهل بالحساب والطب والهندسة، فينبغي لذوي الهمم العليَّة ألا يتركوا الاطلاع على العلوم ما أمكنهم»[١].

- **ثناء العلماء عليه:**

نظرًا لمكانة القرافي العلمية، فقد أثنى عليه أهل العلم، بأقوال بليغة[٢]، فمما قيل فيه:

- «الشيخ الإمام الأوحد»[٣]، قاله الطوفي[٤].
- وقال الحافظ الذهبي[٥]: «العالم الشهير، الأصولي... كان إمامًا في أصول الدين، وأصول الفقه، عالمًا بمذهب مالك، وبالتفسير، وعلوم أخر... وصنَّف في أصول الفقه الكتب المفيدة الكثيرة، واستفاد منه الفقهاء»[٦].
- وقال ابن السبكي[٧]: «أستاذ زمانه في المنطق والعقليات بأسرها»[٨].
- وعَدَّه السيوطي[٩]: مجتهدًا مطلقًا[١٠].

---

(١) الفروق (٤/ ١١٢٣).

(٢) ينظر مجمل هذه الأقوال في: الديباج المذهب (١٢٨)، شجرة النور الزكية (١/ ١٨٨).

(٣) شرح مختصر الروضة (١/ ١٠٤).

(٤) هو سليمان بن عبد القوي الطوفي البغدادي الحنبلي، نجم الدين أبو الربيع، كان قوي الحافظة والذكاء، شارك في علوم كثيرة، منها: اللغة والتفسير والأصول والعقيدة، له مؤلفات كثيرة، أشهرها: (شرح مختصر الروضة)، توفي سنة ٧١٦هـ. ينظر: ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٣٦٦).

(٥) هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي، أبو عبد الله، إمام حافظ علامة، بارع في الحديث وعلومه، ومعرفة التاريخ، رحل في بلاد كثيرة، وسمع الكثير وألَّف حتى اتسعت مصنفاته، ومن أشهرها: (سير أعلام النبلاء)، و(ميزان الاعتدال)، و(تاريخ الإسلام)، توفي سنة ٧٤٨ هـ. ينظر: الوافي بالوفيات (٢/ ١١٤-١١٨)، طبقات الشافعية الكبرى (٩/ ١٠٠-١٢٣)، النجوم الزاهرة (١٠/ ١٨٢-١٨٣).

(٦) تاريخ الإسلام (٥١/ ١٧٦).

(٧) هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر، الملقَّب بالتاج السبكي، تتلمذ على أبيه تقي الدين السبكي، ولزم الذهبي، برع في الفقه والأصول والعربية، تولى الإفتاء والتدريس، والخطابة والقضاء، وله مصنفات مشهورة، منها: (طبقات الشافعية الكبرى)، و(شرح مختصر ابن الحاجب)، و(الأشباه والنظائر)، توفي سنة ٧٧١هـ. ينظر: الدرر الكامنة (٢/ ٤٢٥-٤٢٨)، النجوم الزاهرة (١١/ ٨٦-٨٧)، شذرات الذهب (٦/ ٢٢١-٢٢٢).

(٨) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب (٣/ ٨٢).

(٩) هو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي الشافعي، جلال الدين، فقيه أصولي نحوي متكلم مفسِّر، له مؤلفات كثيرة جدًا منها: (الدر المنثور)، و(الإتقان في علوم القرآن)، و(الأشباه والنظائر)، وغيرها. توفي سنة ٩١١هـ. ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (٤/ ٦٥-٧٠)، شذرات الذهب (٨/ ٥١).

(١٠) ينظر: حسن المحاضرة (١/ ٣١٦)

المطلب السابع: وفاته -رحمه الله-:

وافت القرافي المنيَّة يوم الأحد آخر يوم من جمادى الآخرة سنة ٦٨٤هـ، ودفن يوم الاثنين غُرَّة رجب بالقرافة[(١)].

وإذا كانت ولادته -رحمه الله- سنة ٦٢٦هـ، فيكون عمره يوم وفاته ثمانية وخمسين عامًا تقريبًا.

المطلب الثامن: مصنفاته:

للقرافي مصنفات ومؤلفات كثيرة في مختلف العلوم، وفيما يلي عرض لمؤلفاته مصنّفة حسب الفنون، ذاكرة -ما أمكنني- أين جاءت نسبة الكتاب إلى القرافي، وما موضوعه، وطبعاته أو نُسخه[(٢)]:

أولاً: العقيدة وأصول الدين:

١- الأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة:

نسبته: نسبه إليه كثير من المصادر منها: الديباج المذهب (١٢٩)، وشجرة النور الزكية (١/ ١٨٨)، وهدية العارفين (٩٩)، وكشف الظنون (١/ ١١)، وشرح تنقيح الفصول له (٦٠)، موضوع الكتاب: الرد على أباطيل وشبهات اليهود والنصارى، طبعاته: له طبعات كثيرة، منها: طبعة مكتبة القرآن بالقاهرة، دراسة وتحقيق: مجدي محمد الشهاوي، وقام بتحقيقه الباحث: ناجي بن محمد داود، بجامعة أم القرى، رسالة دكتوراه في العقيدة عام ١٤٠٤هـ، كما حقق الباحث: سالم بن محمد القرني بابين من الكتاب في رسالة ماجستير، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (كلية أصول الدين) سنة ١٤٠٤هـ، وغيرها.

---

(١) وهذا مذهب أكثر المترجمين. ينظر: تاريخ الإسلام (٥١/ ١٧٧)، الديباج المذهب (١٢٩)، شجرة النور الزكية (١/ ١٨٩)، حسن المحاضرة (١/ ٣١٦)، هدية العارفين (١/ ٩٩)، بينما رأى الصفدي في الوافي بالوفيات (٦/ ٢٣٣) أن وفاة القرافي كانت سنة ٦٨٢هـ.

(٢) عرض مصنفات القرافي كان بالاستفادة من رسالة علمية حقّقت إحدى كتب القرافي في علم أصول الفقه، وهي: شرح تنقيح الفصول، من بداية الباب الثالث عشر: في فعله ﷺ إلى نهاية الكتاب (دراسة وتحقيق)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، إعداد الطالب: ناصر بن علي الغامدي، عام ١٤٢١هـ.

٢- أدلة الوحدانية في الرد على النصرانية:

نسبته: جاء ذكره في: هدية العارفين (١/ ٩٩)، موضوعه: نفس موضوع الكتاب سالف الذكر لكنه في النصارى خاصة، طبعاته: منها ما حققه: د. عبد الرحمن بن محمد دمشقية، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٣- الإنقاذ في الاعتقاد[1]:

نسبته: جاء ذكره عند المصنف في كتابيه: الاستغناء في أحكام الاستثناء (٣٥٨، ٣٦٣)، والذخيرة (١٠/ ٣٦٢)، كما نسب إليه في: الديباج المذهب (١٢٩)، وشجرة النور الزكية (١/ ١٨٩)، وهدية العارفين (١/ ٩٩)، وإيضاح المكنون (١/ ١٣٥)، موضوعه: يتضح من إحالة المصنف إليه في كتابيه (الاستغناء) و (الذخيرة) أنه يعالج مشكلات تتعلق بعلم الكلام، وإثبات وحدانية الله -تبارك وتعالى- وصفاته على طريقة الأشاعرة، طبعاته: لم أعثر على طبعة منه -بعد البحث-.

٤- شرح الأربعين في أصول الدين:

نسبته: ذكره المصنف في بعض كتبه منها: الفروق (٣/ ٧٤٠)، ونفائس الأصول (٦/ ٢٨٣٧)، والاستغناء في أحكام الاستثناء (٣٦٣)، والأجوبة الفاخرة عن الأسئلة الفاجرة (٦٥)، كما جاءت النسبة إليه في: الديباج المذهب (١٢٩)، وشجرة النور الزكية (١/ ١٨٩)، وهدية العارفين (١/ ٩٩). موضوع الكتاب: شرح القرافي لكتاب الأربعين في أصول الدين لفخر الدين الرازي من الكتب المشهورة في علم الكلام، ألَّفه الرازي، ورتبه في أربعين مسألة[2]، وُجد مخطوطًا بمكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

ثانيًا: أصول الفقه:

٥- التعليق على المنتخب:

نسبته: جاء ذكره عند المصنف في كتابه: نفائس الأصول (٤/ ١٧٣٤)، وسماه: (شرح

(١) جاءت تسمية الكتاب في بعض المصادر أنه: (الانتقاد في الاعتقاد). ينظر: الديباج المذهب (١٢٩)، الذخيرة (١٠/ ٣٦٢).

(٢) ينظر: كتاب الأربعين في أصول الدين (١٨).

المنتخب)، كما جاء في الوافي بالوفيات (٦/ ٢٣٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٨/ ١٧٢)، والديباج المذهب (١٢٩)، وشجرة النور الزكية (١/ ١٨٨)، والمنهل الصافي (١/ ٢١٦)، ونقل منه علماء عدة[1]، موضوعه: (المنتخب) مختصر من المحصول، والمشهور أنه من تأليف الرازي، لكن القرافي أنكر نسبته إلى الرازي، طبعاته: لم أعثر على طبعة منه -بعد البحث-.

٦- تنقيح الفصول في علم الأصول أو في اختصار المحصول، أو شرح تنقيح الفصول:

نسبته: جاء ذكره في الديباج المذهب (١٢٩)، وفي شجرة النور الزكية (١/ ١٨٨)، وفي الوافي بالوفيات (٦/ ٢٣٣)، وفي حسن المحاضرة (١/ ٣١٦)، والأعلام (١/ ٩٥)، وفي كشف الظنون (٤٩٩)، وهدية العارفين (١/ ٩٩)، موضوعه: متن مختصر في أصول الفقه، لخَّص فيه القرافي مسائل هذا الفن، فأتى فيه على أبواب الأصول جميعها، و لم يَفُتْه إلا اليسير منها، وجعله في مائة فصل وفصلين تحت عشرين بابًا، طبعاته: طبع عدة طبعات، منها: طبعة تونس التي بهامش حاشية محمد جعيط جاء اسم الكتاب: (شرح تنقيح الفصول)، وطبعة مصر بتحقيق: طه بن عبد الرؤوف سعد جاء اسم الكتاب: (شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول)، وغيرها من الطبعات.

٧- نفائس الأصول في شرح المحصول:

نسبته: جاء ذكره في كتب القرافي الأخرى منها: الفروق (١/ ٣١١) (٣/ ٧٧٠)، والاستغناء في أحكام الاستثناء (٨٦، ١٢٦، ٢٢٩، ٣٦٠، ٣٦٩)، وشرح تنقيح الفصول (١٦، ٤٤، ٤٩، ٦٢، ٧١، ٩٣، ١٢٥)، والعقد المنظوم في الخصوص والعموم (٢/ ١٦١، ٤٥٦). ونسبه إليه صاحب هدية العارفين (١/ ٩٩). موضوعه: شرح كبير لكتاب (المحصول) للرازي، وأورد فيه القرافي كثيرًا من الأسئلة والإشكالات، وأجاب عنها. طبعاته: طبع الكتاب في مكتبة نزار بن مصطفى الباز (المكتبة التجارية) في تسع مجلدات، بتحقيق: عادل بن أحمد عبد الموجود وعلي بن محمد معوض، كما تم

---

(١) كابن السبكي في الإبهاج في شرح المنهاج (٣/ ٢٥٨)، والإسنوي في التمهيد في تخريج الفروع على الأصول (٤٣٠).

تحقيقه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض (رسائل دكتوراه) سنة ١٤٠٦هـ، من قبل: د. عياض بن نامي السلمي (القسم الأول)، د. عبد الكريم بن علي النملة (القسم الثاني)، د. عبد الرحمن المطير (القسم الأخير).

٨- العقد المنظوم في الخصوص والعموم:

نسبته: جاءت النسبة إليه في: كشف الظنون (٢/ ١١٥٣)، وهدية العارفين (١/ ٩٩)، موضوعه: صَرَّح المصنف بسبب تأليفه للكتاب بأن كثيرًا من الفقهاء لم يحققوا معنى العموم والخصوص، وأن العام التبس مفهومه بالمطلق، ثم عَدَّ صيغًا للعموم بلغت (٢٥٠)، والمخصصات بلغت عشرة. طبعاته: طبع الكتاب على نفقة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب، دراسة وتحقيق: الأستاذ محمد علوي بنصر، سنة ١٤١٨هـ، وطبعته دار الكتبي بالقاهرة، وتوزيع المكتبة المكية بمكة المكرمة، سنة ١٤٢٠هـ، بتحقيق: د. أحمد الختم عبد الله.

ثالثًا: الفقه والقواعد الفقهية:

٩- الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام:

نسبته: أشار القرافي إليه في: الفروق (١/ ٧٢، ١٣٥)، (٢/ ٥٤١)، (٤/ ١١٨٤)، ونفائس الأصول (٩/ ٢٩١٠)، وشرح تنقيح الفصول (٤٧٨). كما جاءت النسبة إليه في: الوافي بالوفيات (٦/ ٢٣٣)، والديباج المذهب (١٢٩)، وهدية العارفين (١/ ٩٩)، وكشف الظنون (١/ ٢١) وغيرها، موضوعه: الكتاب يعنى ببيان الفرق بين الفتيا من المجتهد، والحكم من القاضي، وتصرفات الإمام علي أي وجه تُحمل؟ وما الحالات التي يُنْقض فيها حكم الحاكم؟ وجعله في أربعين سؤالاً. طبعاته: للكتاب عدة طبعات منها: طبعة مطابع الأنوار سنة ١٣٥٧هـ، بتقديم: محمود عرنوس، وتصحيح: عزت العطار، وطبعة المكتب الثقافي للنشر والتوزيع بالقاهرة سنة ١٩٨٩م، بتحقيق: أبو بكر عبد الرازق. وطبعة مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٤١٦هـ (الطبعة الثانية)، بتحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

١٠- الأمنية في إدراك النية:

نسبته: أشار القرافي إليه في: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (٧٤)، وشرح تنقيح الفصول (٣٨٣)، ونفائس الأصول (٤/ ١٦٣٢)، (٨/ ٣٥٤٥)، والفروق (١/ ١٣٧). كما جاءت النسبة إليه في: الديباج المذهب (١٢٩)، وهدية العارفين (١/ ٩٩)، وإيضاح المكنون (٣، ١٢٧)، وشجرة النور الزكية (١/ ١٨٨). موضوعه: تناول فيه القرافي حقيقة النية، ومحلها، وشروطها، وأقسامها، وأحكامها، وفوائد أخرى متعلقة بالنية، طبعاته: طبع الكتاب عدة طبعات، منها: طبعة دار الفتح بالشارقة سنة ١٤١٦هـ، وطبعة مكتبة الحرمين بالرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ، بتحقيق ودراسة: د. مساعد بن قاسم الفالح (رسالة ماجستير)، كما حققه د. محمد بن يونس السويسي بالكلية الزيتونية للشريعة بتونس عام ١٤٠٢ هـ.

١١- أنوار البروق في أنواء الفروق: المسمَّى بـ (الفروق):

نسبته: نسبه المصنف إلى نفسه في: العقد المنظوم في الخصوص والعموم (٢/ ٢٠٥)، كما جاء ذكره في: الديباج المذهب (١٢٩)، وهدية العارفين (١/ ٩٩)، وكشف الظنون (١/ ١٨٦)، والوافي بالوفيات (٦/ ٢٣٣)، موضوعه: الكتاب فريد في بابه، أثنى العلماء عليه قديمًا وحديثًا، وأكثروا من النقل عنه، وهو في بيان الفروق بين القواعد الفقهية وغيرها، ذكر فيه مصنّفه (٥٤٨) قاعدة، وفرَّع عليها فروعًا كثيرة، طبعاته: له عدة طبعات منها: طبعة تونس سنة ١٣٠٢هـ، وطبعة دار الكتب العلمية ببيروت، وطبعة دار المعرفة ببيروت، ومعها حاشية تسمى: إدرار الشروق على أنواء الفروق، وبالهامش: تهذيب الفروق(١)، والقواعد السنية في الأسرار الفقهية(٢).

١٢- الذخيرة أو الذخيرة في الفقه:

نسبته: أشار القرافي إليه في بعض كتبه، منها: الأمنية في إدراك النية (٦٢)، والفروق (١/ ٧١)، والاستغناء في أحكام الاستثناء (٧٠٤)، وشرح تنقيح الفصول (٧٥). كما

---

(١) لابن الشَّاط، سراج الدين أبي القاسم بن عبد الله الأنصاري. ستأتي ترجمته في الصفحة رقم [٢٤٨].

(٢) لمحمد بن علي بن الشيخ حسين المكي. ستأتي ترجمته في الصفحة رقم [٢٤٧].

جاءت النسبة إليه في: الديباج المذهب (١٢٩)، والوافي بالوفيات (٦/ ٢٣٣)، وشجرة النور الزكية (١/ ١٨٨)، وحسن المحاضرة (١/ ٣١٦)، وكشف الظنون (١/ ٨٢٥) وغيرها. موضوعه: الكتاب موسوعة فقهية ضخمة، صنعه المصنف من نحـــــو أربعين مصنفًا من تصانيف المذهب، إضافة إلى كتب الفقـــه والأدب والمذاهب الأخرى، يُعْنى بعرض آراء المذاهب الأخرى، ويقارن بينها، ويذكر الحجج والمناقشات، كما أكثر من ذكر القواعــــــد الأصولية، والفقهية، وتخريجات الفروع عليها. طبعاته: مطبوع بدار الغرب الإسلامي ببيروت سنة ١٩٩٤م، تحقيق: د. محمد حجي وآخرون. والكتاب فيه أجزاء ناقصة لم تكتمل. كما توجد طبعة للجزء الأول منه بمصر بعناية كلية الشريعة بالأزهر سنة ١٣٨١هـ، وأعيد طبعه في الكويت سنة ١٤٠٢هـ، في موسوعة تحقيق التراث على نفقة وزارة الأوقاف، وصار محل عناية الباحثين في أماكن متفرقة، فحققوا أجزاء من مخطوطـــاتـــه، منهم: إبراهيم العاقب أحمد (رسالة دكتوراه) بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٩هـ، وإبراهيم سيلا (رسالة ماجستير) بالجامعة الإسلامية سنة ١٤٠٦هـ، والحســـن بن عمر مساعد (رسالة دكتوراه) بالجامعة الإسلامية، ومحمد عالم عبد المجيد الأفغاني (رسالة دكتوراه) بجامعة أم درمان بالسودان سنة ١٤١٦هـ.

١٣- البيان في تعليق الأيمان:

نسبته: جاء ذكره في: البحر المحيط للزركشي[١] (٤/ ٤١٩)، والديباج المذهب (١٢٩)، وهدية العارفيـــن (١/ ٩٩)، وإيضاح المكنون (١/ ٢٠٦)، وجاءت تسميته في أكثر هذه المصادر بـــ (البيان في تعليق الأيمان). موضوعه: يتضح من عنوانه أنه يبحث موضوع الحلف والأيمان، وتعليق الطلاق، والاستثناء في اليمين ونحو ذلك. طبعاته: لم أقف عليه مطبوعًا، ووُجد مخطوطًا ضمن مجموع بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم (١٦٠ك)، يقع

---

(١) هو محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدين، المشهور بالزركشي، عالم شافعي، له مصنفات كثيرة، أشهرها: (البحر المحيط في أصول الفقه)، و(البرهان في علوم القرآن)، توفي سنة ٧٩٤هـ. ينظر: الدرر الكامنة (٤/ ١٧)، شذرات الذهب (٦/ ٣٣٥).

في إحدى وعشرين صفحة من القطع الكبير[١].

١٤- كفاية اللبيب في كشف غوامض التهذيب (شرح تهذيب المدونة):

نسبته: جاءت النسبة إليه في مواهب الجليل شرح مختصر خليل (٤/ ٧٤، ١١٥). وكذلك جاءت النسبة إليه باسم (شرح التهذيب) في: الديباج المذهب (١٢٩)، وهدية العارفين (١/ ٩٩)، وشجرة النور الزكية (١/ ١٨٨). موضوعه: تهذيب المدونة لأبي سعيد البراذعي[٢] الذي اختصر فيه المدونة، والقرافي شرح هذا التهذيب. طبعاته: مخطوط في خزانة القرويين تحت رقم (٣٨٦)[٣].

١٥- شرح التفريع لابن الجلاب[٤]:

نسبته: جاء ذكره في: الديباج المذهب (١٢٩)، وهدية العارفين (١/ ٩٩)، وشجرة النور الزكية (١/ ١٨٨). موضوعه: فيه كثير من التفريعات الفقهية، وقد اعتمد عليه القرافي كثيرًا في كتابه (الذخيرة). طبعاته: لم أعثر على طبعة منه -بعد البحث-.

١٦- اليواقيت في علم المواقيت:

النسبة: نسبه المصنف إلى نفسه في: الفروق (٣/ ١٠٧٦) بعنوان: اليواقيت في أحكام المواقيت. وجاءت نسبته في: الديباج المذهب (١٢٩)، وهدية العارفين (١/ ٩٩)، وإيضاح المكنون (٢/ ٧٣٢)، ونقل عنه الحطاب[٥] في: مواهب الجليل (١/ ١٥، ١٨)،

---

(١) ينظر: الإمام الشهاب القرافي حلقة الوصول بين المشرق والمغرب في مذهب مالك للصغير بن عبد السلام الوكيلي (١/ ٣٢٩ - ٣٣٢).

(٢) هو خلف بن أبي القاسم الأزدي القيرواني المعروف بالبراذعي، من كبار تلاميذ ابن أبي زيد والقابسي، ومن حفاظ المذهب، له مصنفات منها: (التهذيب في اختصار المدونة)، توفي بعد سنة ٤٣٠هـ. ينظر: الديباج المذهب (١٨٢)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٢٣).

(٣) ينظر: الإمام الشهاب القرافي حلقة وصل بين المشرق والمغرب (١/ ٣٣٧ - ٣٤٣).

(٤) هو عبيد الله بن الحسن بن الجلاب، أبو القاسم، تفقه على الأبهري وغيره، له كتاب في مسائل الخلاف، وكتاب التفريع، وعنه أخذ القاضي عبد الوهاب وغيره، توفي سنة ٣٧٨هـ. ينظر: الديباج المذهب (٢٣٧)، شجرة النور الزكية (١/ ٩٢).

(٥) هو محمد بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد الرعيني الطرابلسي المالكي، أبو عبد الله شمس الدين الشهير بالحطاب، فقيه، أصولي، شارك في بعض العلوم، وجلس للإقراء في الفقه والعربية وغيرهما، وولي مشيخة الرباط، من

موضوعه: يعالج موضوع أوقات العبادات وأزمنتها، وأحكامها الفقهية، وما يوصل إلى أسبابها من دورة الفلك[(١)]. نسخه: توجد منه نسخ خطية في: الخزانة العامة بالرباط، ضمن مجموع تحت رقم (١٦٠ك)، وفي مكتبة كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط ضمن مجموع برقم (١٢٤/ ٢)، وفي الخزانة الحسنة بالرباط بالقصر الملكي برقم (٣٩٠٦)، وفي المكتبة الوطنية بتونس برقم (٢٣٥١).

١٧- الرائض في الفرائض:

هذا الكتاب مدمج ضمن كتاب (الذخيرة) (١٠/ ١٤١). وسبب إفراده هنا بكونه كتابًا مستقلاً للقرافي أنه قال: «وقد سميته: (الرائض في الفرائض) فمن أراد أن يفرده، فإنه حَسَن في نفسه، ينتفع به في المواريث نفعًا جليلاً إن شاء الله تعالى».

رابعًا: اللغة العربية:

١٨- الاستغناء في أحكام الاستثناء:

نسبته: نسبه المصنف إلى نفسه في: الفروق (٣/ ٩٦٧)، والعقد المنظوم في الخصوص والعموم (٢/ ٣٠٥، ٢٣٦)، وشرح تنقيح الفصول (٦١، ٢٤٦، ٢٥١، ٢٥٨)، كما جاء ذكره في: الديباج المذهب (١٢٩)، وإيضاح المكنون (١/ ٧٢)، وهدية العارفين (١/ ٩٩). موضوعه: يعالج الكتاب مسألة الاستثناء في اللغة العربية ما حقيقته، وما أنواعه، وما أحواله وتطبيقاته في الأيمان والطلاق والأقارير؟ وقد استقصى المصنف آيات الاستثناء في كتاب الله وشرحها. طبعاته: طبع الكتاب محققًا تحقيقًا علميًا من الدكتور: طه محسن، بمطبعة الإرشاد من إصدار وزارة الأوقاف العراقية سنة ١٤٠٢هـ، وله طبعة تجارية بتحقيق: محمد بن عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية ببيروت، سنة ١٩٨٦م.

١٩- الخصائص في قواعد اللغة العربية:

نسبته: جاء ذكره في الأعلام (١/ ٩٥). موضوعه: يبحث في موضوعات تتصل بالنحو

تصانيفه: (مواهب الجليل في شرح مختصر الخليل في فروع الفقه المالكي)، و(متممة الأجرومية في علم العربية)، توفي سنة ٩٥٤هـ. ينظر: الضوء اللامع (٤/ ٥٢)، معجم المؤلفين لعمر كحالة (١١/ ٢٣٠).

(١) ينظر: الإمام الشهاب القرافي حلقة وصل بين المشرق والمغرب (١/ ٣٣٣).

وقواعد اللغة. طبعاته: مطبوع بوزارة الثقافة والإعلام في بغداد[١]. وله نسخة خطية في مكتبة الجزائر برقم (١/ ١٠٠).

٢٠- القواعد الثلاثون في علم العربية:

نسبته: جاء ذكره في تاريخ الأدب العربي (١/ ٤٨١)، باسم: (القواعد السنية في أسرار العربية). موضوعه: لم أقف على موضوعاته. نسخه: مخطوط في المكتبة الوطنية بباريس ضمن مجموع (١٠١٣/ ٥)، وطبع بحثًا في مجلة جامعة أم القرى بتحقيق: عثمان الصيني، العدد ١٥، سنة ١٤١٧هـ.

٢١- الأجوبة عن الأسئلة الواردة على خطب ابن نُبَاته[٢]:

نسبته: جاءت في: الديباج المذهب (١٢٩)، وهدية العارفين (١/ ٩٩). موضوعه: خطب ابن نُباته رُزقت القبول ووقع الإجماع على جودها، وأنها لم تُسبق و لم تلحق، كان يحض الناس فيها على الجهاد في سبيل الله[٣]، واعتنى بها العلماء، فشرحها غير واحد من علماء اللغة، ولعل القرافي حاول حسم النزاع في بعض المسائل اللغوية والأدبية المثارة حول هذه الخطب[٤]. طبعاته: لم أعثر على طبعة منه.

خامسًا: العلوم العقلية العلمية:

٢٢- الاستبصار فيما تدركه الأبصار:

نسبته: نسبه المصنف إلى نفسه في: نفائس الأصول (٦/ ٢٨٣٩)، كما جاء ذكره في: الديباج المذهب (١٢٩) بعنوان: الإبصار في مدركات الأبصار، وذكره: الوافي بالوفيات (٦/ ٢٢٣)، وهدية العارفين (١/ ٩٩)، وكشف الظنون (١/ ٧٧). موضوعه: يشرح ظاهرة الإبصار، ومراحل تكوّن الصور في الذهن، ويبحث في حاسة العين، وانعكاس

---

(١) جاءت الإشارة إليه في: مجلة الفيصل (السعودية) في العدد (٣٤)، (١١-١٢). لكن جاء عنوانه فيها: الخصائص في النحو، تحقيق: طه محسن عبد الرحمن.

(٢) هو عبد الرحيم بن محمد بن إسماعيل بن نُبَاته الفارقي، أبو يحيى، صاحب الخطب المشهورة، كان إمامًا في علوم الأدب، سكن حلب، وكان خطيبها، توفي سنة ٣٧٤هـ. ينظر: وفيات الأعيان (٣/ ١٥٦).

(٣) ينظر: وفيات الأعيان (٣/ ١٥٦).

(٤) ينظر: الإمام الشهاب القرافي حلقة وصل بين المشرق والمغرب (١/ ٣٥٦ - ٣٥٧).

الصور، وخداع البصر، ونحو ذلك، وهو رد على ملك الإفرنجة، كان قد وجَّه أسئلة علمية شائكة، يريد بها وَصْم الإسلام بالنقــص إن عجز المسلمون عن الإجابة عنها، فانبرى لها القرافي وجعلها في خمسين مسألة[1]. طبعاته: لم أقف عليه مطبوعًا، لكنه وُجد مخطوطًا في: مكتبة أسعد أفندي في استانبول برقم (١٢٧٠)، وفي دار الكتب المصرية برقم (٨٣)، وفي مكتبة الاسكوريال بمدريد برقم (٧٠٧/ ٩)، وبخزانة المكتبة الخديوية برقم (٢٢)، وغيرها.

٢٣- المناظر في الرياضيات:

نسبته: جاءت نسبته إليه في: هدية العارفين (١/ ٩٩)، طبعاته: لم أقف عليه مطبوعًا.

سادسًا: فنون متنوعة:

٢٤- المنجيات والموبقات فيما يجوز وما يكره وما يحرم من الدعوات:

نسبته: ذكره المصنف في كتابه: الفروق (١/ ١٤٤)، (٤/ ٢٣٥) ونسبه إليه: الديباج المذهب (١٢٩)، وشجرة النور الزكية (١/ ١٨٨)، وهدية العارفين (١/ ٩٩). موضوعه: نقل القرافي منه بعض مسائله في كتــابــه (الفروق) تبعًا للآداب والرقائق. نسخه: له نسخة خطية في المكتبة البلدية بالإسكندرية برقم (١٦) فقه مالكي[2].

٢٥- مصنف في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨]:

نسبته: جاء في الوافي بالوفيات (٦/ ٢٣٤) قوله: «حكى لي بعضهم أنه رأى له مصنفًا كاملاً في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ [الأنبياء: ٨]». طبعاته: لم أقف عليه مطبوعًا.

٢٦- البارز للكفاح في الميدان:

نسبته: جاءت نسبته في: الديباج المذهب (١٢٩)، وهدية العارفين (١/ ٩٩)، وإيضاح المكنون (١/ ١٦١)، واسمه فيه: (البارز لكفاح الميدان)، طبعاته: لم أقف عليه مطبوعًا.

---

(١) ينظر: الإمام الشهاب القرافي حلقة وصل بين المشرق والمغرب (١/ ٢٦٨ - ٢٧٤).

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (١/ ٤٨٢).

٢٧- الاحتمالات المرجوحة:

نسبته: جاءت النسبة إليه في: الديباج المذهب (١٢٩)، وهدية العارفين (١/ ٩٩).
موضوعه: قد يكون في علم الفقه أو الأصول؛ لأن موضوعات التراجيح والمحتملات يغلب بحثها فيهما، والله أعلم. طبعاته: لم أقف عليه مطبوعًا.

الباب الأول
المسائل المتعلقة بالإيمان بالله

وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: المسائل المتعلقة بتوحيد الربوبية.

الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بتوحيد الألوهية.

الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بتوحيد الأسماء والصفات.

الفصل الرابع: المسائل المتعلقة بالإيمان.

الفصل الأول
المسائل المتعلقة بتوحيد الربوبية

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما يجب توحيد الله به، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ما هو من خصائص الله تعالى ولا يشاركه فيه أحد غيره.

المطلب الثاني: ما أضافه الله إلى غيره من خلقه.

المطلب الثالث: ما أخبر الله تعالى به عن أنبيائه وأضافه إليهم على سبيل المعجزات.

المطلب الرابع: حكم نسبة شيء من خصائص الله عز وجل إلى غيره.

المبحث الثاني: أحكام تعلم النجوم.

تعريف التوحيد:

التوحيد لغة:

(وحد): «الواو والحاء والدال: أصل واحد يدل على الانفراد»[(١)].

فالوحدة: الانفراد، تقول: رأيته وحده، ووحيدًا: أي منفردًا، وتوحّد برأيه: تفرّد به، وفلان واحد دهره: أي لا نظير له[(٢)].

توحيد الربوبية:

هو الإقرار بأن الله تعالى رب كل شيء ومالكه وخالقه ورازقه، وأنه المحيي المميت النافع الضار، الذي له الأمر كله وبيده الخير كله، وليس له شريك في ذلك ولا منازع[(٣)].

فالرب: هو الذي يربـّي عبده فيعطيه خلقه ثم يهديه إلى جميع أحواله من العبادة وغيرها[(٤)].

ولهذا التوحيد أسماء أخرى كلها تحمل المعنى نفسه، فمنها: «توحيد المعرفة والإثبات، التوحيد العلمي، أو التوحيد القولي، أو التوحيد الخبري، أو التوحيد الاعتقادي»[(٥)].

وهذا التوحيد الذي أقرَّت به فطر البشرية، واجتمعت فيه الخلائق، مؤمنها وكافرها منذ خلقت، وكما أنه مما فُطر عليه الناس، فإنه لم ينكره أحد، بل ولا يمكن لأحد أن ينكره، وما صدر من إنكار أحد، فإنما هو إنكار مكابرة وظلم كفرعون وأمثاله[(٦)]، وقد قال الله تعالى

---

(١) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٦/ ٩٠).

(٢) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري (٢/ ٥٤٧-٥٤٨)، لسان العرب (٦/ ٤٧٧٩).

(٣) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١/ ٢٨)، مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٣١، ١١/ ٥٠)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦/ ١٦٩)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٢٢٣، ٤/ ٧٤)، أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة لحافظ الحكمي (٥٥)، مختصر أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للسعدي (٩).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٢).

(٥) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/ ١٣٤، ٤٧٩). وينظر: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين لابن القيم (١/ ٢٥، ٢/ ١٤٩)، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم لابن عيسى (٢/ ٢٦٠).

(٦) ينظر: معارج القبول بشرح سلم الوصول لحافظ الحكمي (٢/ ٤٠٢).

عنهم: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤].

فهو الأصل في الخليقة، الذي لا يُستدل عليه بل يُستدل به، فأقــرَّ به المشركون واعتمدوه أصلاً في إيمانهم، وليس وحده هو مطلوب الله من البشر(١)، بل هو الدليل الأوضح، والبرهان الأعظم على توحيد الألوهية(٢)، الذي أنزل به كتبه، وأرسل به رسله، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فأما توحيد الربوبية الذي أقــرَّ به الخلق، وقــرَّره أهل الكلام فلا يكفي وحده، بل هو من الحجة عليهم»(٣).

كما أنه وحده لا ينجي من النار، ولا يُدخل الجنة حتى يُقَرَّ بالألوهية لله وحده(٤).

وفيما يلي عرض لبعض المسائل المتعلقة بتوحيد الربوبية، والتي ذكرها القرافي في كتبه، وخالف في بحثها ودراستها منهج أهل السنة والجماعة، أو وافقهم، وذلك حسب المباحث التالية:

المبحث الأول: ما يجب توحيد الله به:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: ما هو من خصائص الله تعالى ولا يشاركه فيه غيره:

قال الإمام القرافي: «الذي يجب توحيد الله تعالى به من التعظيم بالإجماع... الخلق والرزق، والإماتة والإحياء، والبعث والنشر، والسعادة والشقاء، والهداية والإضلال، والطاعة والمعصية، والقبض والبسط، فيجب على كل أحد أن يعتقد توحيد الله تعالى وتوحُّدَه بهذه الأمور على سبيل الحقيقة»(٥).

---

(١) ينظر: تجريد التوحيد للمقريزي (١٧، ١٨)، القواعد الأربع لمحمد بن عبد الوهاب (٢٠٠)، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد لسليمان بن عبد الله (١/ ١٢٠-١٢١).

(٢) ينظر: حاشية الأصول الثلاثة لعبد الرحمن بن قاسم (٥٠).

(٣) مجموع الفتاوى (١/ ٢٣). وينظر: طريق الهجرتين وباب السعادتين لابن القيم (١/ ٩٨).

(٤) ينظر: الرد على البكري لابن تيمية (١/ ٣٥٨)، درء تعارض العقل والنقل له أيضًا (٥/ ١٥٦)، عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين لابن القيم (١٢/ ٢).

(٥) الفروق (٣/ ٧٣٨).

الدراسة:

ما ذكره القرافي هو من أفعال الله تعالى الخاصة به، والتي لا يشركه فيها أحد غيره، كالملك والخلق والرزق، والإحياء والإماتة، والنفع والضر، وليس له شريك في ذلك ولا منازع[١].

منها ما في حديث زيد بن خالد الجهني ﷺ إذ قال: صلى لنا رسول الله ﷺ صلاة الصبح بالحديبية على إثر سماء كانت من الليلة، فلما انصرف أقبل على الناس، فقال: ((هل تدرون ماذا قال ربكم؟))، قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: ((أصبح من عبادي مؤمن وكافر. فأما من قال: مُطِرنا بفضل الله ورحمته، فذلك مؤمن بي وكافر بالكوكب، وأما من قال: بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي ومؤمن بالكوكب))[٢].

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن[٣] -رحمه الله-: «ودل هذا الحديث على أنه لا يجوز لأحد أن يضيف أفعال الله إلى غيره ولو على سبيل المجاز...»[٤].

وذلك كما ذكر القرافي بأن أفعال الله تعالى مختصّة به على سبيل الحقيقة.

المطلب الثاني: ما أضافه الله إلى غيره من خلقه:

قال القرافي: «وإن أضيف شيء منها لغيره تعالى فإنما ذلك على سبيل الربط العادي، لا أن ذلك المشار إليه فعل شيئًا حقيقة، كقولنا: قتله السم، وأحرقته النار، ورواه الماء، فليس شيء من ذلك يفعل شيئًا مما ذكر حقيقة، بل الله تعالى ربط هذه المسبَّبات بهذه

(١) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (١/ ٢٨)، مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٣١، ١١/ ٥٠)، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٦/ ١٦٩)، تفسير القرآن العظيم لابن كثير (٢/ ٢٢٣، ٤/ ٧٤)، أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة لحافظ الحكمي (٥٥)، مختصر أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للسعدي (٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي (١/ ٢٩٠/ ح٨١٠)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان كفر من قال: مطرنا بالنوء (١/ ٥٩/ ح٢٤٠).

(٣) هو عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب، المجدِّد الثاني، وحفيد إمام الدعوة، درس على كبار علماء نجد وولي القضاء، وبعد سقوط الدرعية نقل إلى مصر، ودرس على علمائها، ثم عاد إلى نجد حين طلبه الأمير تركي بن عبد الله، له عدة مؤلفات، من أشهرها: (فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد)، توفي في الرياض سنة ١٢٨٥هـ. ينظر: الأعلام (٣/ ٣٠٤)، مشاهير علماء نجد لعبد الرحمن بن عبد اللطيف آل الشيخ (٧٨).

(٤) فتح المجيد بشرح كتاب التوحيد (٣١١).

الأسباب كما شاء وأراد، ولو شاء لم يربطها، وهو الخالق لمسبباتها عند وجودها لا أن تلك الأسباب هذه الموجدة»[(١)].

وقرَّر –رحمه الله– أن الآثار صادرة عن قدرة الله تعالى ومشيئته عند الأسباب العادية[(٢)].

الدراسة:

ما ذكره القرافي دليل على اهتمامه –تبعًا للأشاعرة– بتوحيد الربوبية، وجعلهم له هو الغاية، ومبالغتهم في ذلك حملتهم على إنكار الأسباب؛ وحجتهم: أن إثبات تأثير الأسباب في مسبباتها يفضي إلى القول بوجود شريك مع الله يؤثر في الأفعال، والله ﷻ هو المؤثر وحده[(٣)].

وقد نصّ القرافي –رحمه الله– على هذا الاعتقاد، ولعله أراد أن يقرر انفراد الله تعالى بالوحدانية دون خلقه، وإفراده بالقدرة على الخلق سبحانه، لكن ينبغي مع هذا الإقرار ألا يُنكَر ما خلقه الله تعالى، وأودعه من خصائص في بعض مخلوقاته.

فقد دل الشرع والعقل على أن الله ﷻ جعل في الأسباب قوة تؤثر في مسبَّباتها، وهو خالق السبب والمسبب، والمسبب إنما حدث بالسبب لا عند السبب –كما تقوله الجبرية[(٤)]–، وأهل السنة لا ينكرون تأثير القوى والطبائع والأسباب الطبيعية، بل يقرّون بها: كإنزال المطر بالسحاب، وإنبات الأرض بالماء، ونحو ذلك، وقد ذكر الله سبحانه تأثير الأسباب في المسبَّبات في كتابه كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرۡسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشۡرَۢا بَيۡنَ يَدَىۡ رَحۡمَتِهِۦۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتۡ سَحَابًا ثِقَالًا سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِۚ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَآۚ﴾ [النحل: ٦٥]، وقوله تعالى:

(١) الفروق (٣/ ٧٣٨).

(٢) ينظر: الذخيرة (١٠/ ٤٤٣).

(٣) ينظر: حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد (١٦٧، ١٦٨).

(٤) الجبرية: هم الذين ينفون الفعل حقيقة عن العبد ويضيفونه إلى الرب تعالى، وهم أصناف كثيرة، يدخل فيهم الجهمية، والكلابية والأشعرية ومن وافقهم. ينظر: الملل والنحل (١/ ٨٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٦٨).

﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ﴾ [التوبة: ١٤]، وغيرها من الآيات، وهو أمر معلوم بالعقل والمشاهدة، كما أن أهل السنة لا ينفون تأثير القوى والطبائع الموجودة في المخلوقات، بل يقرّون أن لها تأثيرًا لفظًا ومعنًى، ويقولون: هذا التأثير هو تأثير الأسباب في مسبباتها، والله تعالى خالق السبب والمسبب، ومع أنه خالق السبب فلا بد له من سبب آخر يشاركه، ولا بد له من معارض يمانعه، فلا يتم أثره مع خلق الله له إلا بأن يخلق الله السبب الآخر ويزيل الموانع[1].

قال شيخ الإسلام -ابن تيمية-: «السلف والأئمة متفقون على إثبات الأسباب والحِكَم: خلقًا وأمرًا»[2].

والسبب المعيَّن لا يستقل بالمطلوب، بل لا بد معه من أسباب أُخَر، ومع هذا فلها موانع، فإن لم يكمل الله الأسباب ويدفع الموانع: لم يحصل المقصود[3].

فإن شاء -سبحانه- أن يبطل سببية الشيء أبطلها، كما أبطل إحراق النار على خليله إبراهيم عليه السلام، وإن شاء أقام لتلك الأسباب موانع تمنع تأثيرها مع بقاء قواها[4].

فإن «جواز، بل وقوع سلب سببيتها عنها إذا شاء الله، ودفعها بأمور أخرى نظيرها أو أقوى منها مع بقاء مقتضى السببية فيها كما تُصرف كثير من أسباب الشر بالتوكل، والدعاء، والصدقة، والذكر والاستغفار، والعتق والصلة، وتُصرف كثير من أسباب الخير بعد انعقادها بضدِّ ذلك، فلِلَّه كم من خير انعقد سببه ثم صُرِف عن العبد بأسباب أحدثها منعت حصوله وهو يشاهد السبب، حتى كأنه أُخذ باليد، وكم من شر انعقد سببه ثم صُرِف عن العبد بأسباب أحدثها منعت حصوله، ومن لا فقه له في هذه المسألة فلا انتفاع له بنفسه ولا بعلمه، والله المستعان، وعليه التكلان»[5].

---

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية (٣/ ٥)، مجموع الفتاوى (٨/ ٤٨٦).

(٢) مجموع الفتاوى (٨/ ٤٨٥).

(٣) ينظر: المصدر السابق (١/ ١٣١، ١٣٧).

(٤) ينظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم (٣٧٥-٣٧٨).

(٥) إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (٢/ ٢٩٩).

المطلب الثالث: ما أخبر الله تعالى به عن أنبيائه وأضافه إليهم على سبيل المعجزات:

قال القرافي: «إخبار الله تعالى عن عيسى عليه السلام أنه كان يحيي الموتى، ويبرئ الأكمه والأبرص، معناه: أن الله تعالى كان يحيي الموتى ويبرئ عند إرادة عيسى عليه السلام لذلك، لا أن عيسى عليه السلام هو الفاعل لذلك حقيقة، بل الله تعالى هو الخالق، ومعجزة عيسى عليه السلام في ذلك ربط وقوع ذلك الإحياء وذلك الإبراء بإرادته، فإن غيره يريد ذلك، ولا يلزم إرادته ذلك، فاللزوم بإرادته هو معجزته عليه السلام. وكذلك جميع ما يظهر على أيدي الأنبياء والأولياء من المعجزات والكرامات الله تعالى هو خالقها»[1].

وقال في الجواب على شبهة أوردها النصارى على المسلمين: «إنكم لم تفهموا قول الله تعالى في القرآن، ولا قول المسلمين أن عيسى عليه السلام كان يحيي الموتى، فإن المسلمين من أولهم إلى آخرهم متّفقون على أن الإحياء والإماتة لا يكونان إلا لله تعالى، ويستحيل أن يجعل ذلك لأحد من الخلق كائنًا من كان، وأن عيسى عليه السلام لم يُحي قطُ ميتًا ولا أبرأ أكمه ولا أبرص، وإنما الفاعل لهذه الأمور هو الله تعالى عند إرادة المسيح عليه السلام، لا أن المسيح عليه السلام كان يفعل ذلك، كما أن موسى عليه السلام لم يكن يقلب لون يده، ولم يُحوّل جمادية عصاه، بل الله تعالى هو الفاعل لذلك عند إرادته المعجزة في اقتران إرادتهما بهذه الآثار، لا أنهما الفاعلان لها، فهذا معنى قوله تعالى وقول المسلمين أن عيسى عليه السلام كان يحيي الموتى، ويبرئ الأكمه والأبرص. ومن جملة جهالات النصارى اعتقادهم أنه عليه السلام كان هو الفاعل لنفس الإحياء والإبراء ولا عجب في ذلك، فإن جهلهم أعظم من هذا.

فالذي حاجّ به إبراهيم عليه السلام النمرود إنما هو نفس الإماتة والإحياء اللتين هما خاصتان بالله تعالى فليُعلم ذلك، ولذلك حَسُن احتجاجه عليه السلام. وكذلك المراد نفس الإحياء في قوله تعالى: ﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [يس: ٧٩]، فلا يُحيي على الحقيقة إلا المنشئ فاندفع الإشكال، واجتمعت النصوص من غير تناقض، وصحَّ مذهب أهل الإسلام وأنهم هم الموحِّدون حقًا، وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقًا»[2].

---

(١) الفروق (٣/ ٧٣٨).

(٢) الأجوبة الفاخرة (٢١١-٢١٢).

الدراسة:

ما ذكره القرافي هو من معتقد الأشاعرة التابع لمذهبهم في الأسباب والمسبّبات، وأن الله يخلق المسببات عند وجود هذه الأسباب لا بها، كما أنهم قالوا بأن معجزات الأنبياء -عليهم السلام- من فعل الله وحده، وليس من الأنبياء سوى الإرادة والهمّ.

ولعلّ القرافي -رحمه الله- أراد من خلال تقريره السابق إفراد الله تعالى بالوحدانية وبالقدرة على الخلق، لكنه يجب مع هذا الإقرار ألا ينكر ما خلقه الله تعالى وأجراه على أيدي عباده الأنبياء -عليهم السلام-.

وأهل السنة والجماعة يؤمنون بمعجزات الأنبياء التي أجراها الله تعالى على أيديهم، وإيمانهم بهذه المعجزات؛ تصديقًا لكلام الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ، ولا يقدح في ربوبية الله تعالى، وما يختص به من أفعال.

قال أبو بكر الخلَّال[1] -رحمه الله-: «فالعجب العجب أن النصارى تضحك بنا أنا نسلم الفضائل كلها لعيسى عليه السلام تشبه الربوبية، أنه كان يحيي الموتى، ويبرئ الأكمه والأبرص، فهذه لا تكون إلا فيه وحده، فسلَّمنا ذلك لعيسى بالرضا والتصديق بكتاب الله عز وجل، وأنكر هذا المسلوب فضيلة لرسول الله ﷺ»[2].

إذن يتضح أن قول القرافي بأن الله هو الفاعل في الحقيقة للمعجزات وليس من الأنبياء -عليهم السلام- سوى الإرادة، وما يتضمنه من إنكار للأسباب والتأثير، غير صحيح؛ لمخالفته للنصوص الشرعية، بل اتضح بطلانه بالعقل والحس.

المطلب الرابع: حكم نسبة شيء من خصائص الله عز وجل إلى غيره:

نقل القرافي شبهة النصارى في المراد بالأب والابن وروح القدس، قال: «قوله: نريد بالأب

(١) هو أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال، أبو بكر، الإمام العلامة الحافظ الفقيه، شيخ الحنابلة وعالمهم، ولد في سنة ٢٣٤ه، صنَّف المصنفات العظيمة في فقه الإمام أحمد تدل على إمامته وسعة علمه، ولم يكن قبله للإمام مذهب مستقل، من مؤلفاته: (السنَّة)، توفي سنة ٣١١ه. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٩٧-٢٩٨).

(٢) السنة للخلال (١/ ٢٤٠).

الذات، والابن النطق، وبروح القدس الحياة، لا كفر فيه، وإنما الإطلاق منكر»[١].

الدراسة:

ما قاله القرافي عن سبب كفر النصارى، أنه لم يكن بإطلاقهم الأب والابن والروح: ليس بصحيح، فقد قال ابن تيمية: «والمسلمون أشد تعظيمًا للمسيح عليه السلام، واتباعًا له بالحق، ممن بدل دينه وخالفه من النصارى... وليس في كلام المسيح، ولا في كلام سائر الأنبياء، ولا كلام غيرهم أن كلمة الله القائمة بذاته سبحانه وتعالى تسمى ابنًا ولا روح قدس، ولا تسمى صفته القديمة ابنًا ولا روح قدس، ولا يوجد قط في كلام الأنبياء اسم الابن واقعًا إلا على مخلوق... فجعلوا اسم الابن واقعًا على اللاهوت قديم أزلي مولود غير مخلوق، وزعموا أن الابن يراد به الابن بالوضع وهو المخلوق، وهو الابن بالطبع وهو القديم الأزلي المولود غير المخلوق، وهذا التفريق هم أحدثوه وابتدعوه، ولا يوجد قط في كلام المسيح ولا غيره أنه سمى القديم الأزلي ابنًا، ولا جعل له ابنًا قديمًا مولودًا غير مخلوق، ولا سمى شيئًا من صفات الله قط ابنًا. وكذلك لفظ روح القدس موجود في غير موضع من كلام الأنبياء -عليهم السلام-، لا يراد بهذا قط حياة الله ولا صفة قائمة به، وإنما يراد به ما أيَّد الله به الأنبياء والأولياء، ويجعله في قلوبهم من هداه ونوره ووحيه وتأييده، ومن ما ينزل بذلك من الملائكة، وهذا الذي تسميه الأنبياء روح القدس لم يختص به المسيح باتفاق المسلمين وأهل الكتاب، بل قد أنزله على غيره من الأنبياء والصالحين كما هو موجود في كتبهم... وهكذا خاتم الرسل صلى الله عليه وسلم كان يقول لحسان بن ثابت رضي الله عنه: ((إن روح القدس معك ما دُمتَ تدافع عن نبيه))[٢]، ويقول: ((اللهم أيِّده بروح القدس))[٣]، وقد قال الله تعالى عن عباده المؤمنين: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ

---

(١) الأجوبة الفاخرة (١٣٨).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل حسَّان بن ثابت رضي الله عنه (٧/ ١٦٤/ ح٦٥٥٠)، بلفظ: قالت عائشة رضي الله عنها: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لحسَّان: ((إن روح القدس لا يزال يُؤَيِّدك ما نَافَحتَ عن الله ورسوله)).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الصلاة، باب الشعر في المسجد (١/ ١٧٣/ ح٤٤٢)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل حسَّان بن ثابت رضي الله عنه (٧/ ١٦٢/ ح٦٥٣٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿أَوۡ أَبۡنَآءَهُمۡ أَوۡ إِخۡوَٰنَهُمۡ أَوۡ عَشِيرَتَهُمۡۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٖ مِّنۡهُۖ﴾ [المجادلة: ٢٢]، فروح القدس لا اختصاص للمسيح عليه السلام بها، بل ما يفسَّر به اسم الابن، واسم روح القدس وغير ذلك مما وصف به المسيح، فهو مشترك بينه وبين غيره من الرسل، وإذا فسَّروا الحلول بظهور نور الله وعلمه وهداه في الأنبياء فهذا حق، وهو مشترك بين المسيح وغيره، فأما نفس ذات الله فلم تحلَّ في أحد من البشر»(١)، وهذا يدل على أن الإطلاق منكر ومحدَث، ويدل على كفر من أطلقه في حق الله تعالى معتقدًا فيه.

كما أن اعتقاد متصرِّف مع الله عز وجل في أي شيء من تدبير الكون، من إيجاد، أو إعدام، أو إحياء، أو إماتة، أو جلب خير، أو دفع شر أو غير ذلك من معاني الربوبية، يعد كفرًا بالربوبية ومضادًا لها بإجماع الأمة(٢).

---

(١) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٣/ ١٣٣-١٣٦).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١/ ٨٨، ٩٢)، أعلام السنة المنشورة لاعتقاد الطائفة الناجية المنصورة (٥٩).

المبحث الثاني: أحكام تعلُّم النجوم:

إن الله -تبارك وتعالى- ما خلق شيئًا إلا وله فيه حكمة، علمها من علمها وجهلها من جهلها.

ومما خلقه الله تعالى وأخبرنا عن حكمته في خلقه: النجوم، فقد قال الله في محكم كتابه: ﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾﴾ [الصافات: ٦-٧]، وقال سبحانه: ﴿وَعَلَٰمَٰتٍ وَبِٱلنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ ﴿١٦﴾﴾ [النحل: ١٦].

وقد ذكر القرافي أحكام تعلّم النجوم، ونقل عن بعض علماء المالكية فيها، ويمكن بيان هذه الأحكام كما يلي:

١- مستحب فيما يتعلّق بمعرفة القبلة، وأجزاء الليل، وما يعين على الأسفار، ويهتدى به في البر والبحر.

٢- مكروه إذا أدّى إلى معرفة نقصان الشهر ووقت رؤية الهلال، وما يُعرف به الكسوفات؛ لأن ذلك اشتغال بغير مفيد، ولا يغني شيئًا، ويوهم العامة أنه يعلم الغيب بالحساب.

٣- كفر فيما يخبر به المنَجِّم من الغيب من نزول الأمطار وغيره، لقوله ﷺ: ((قال الله ﷻ: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي، فأما من قال: مطرنا بفضل الله ورحمته، فهو مؤمن بي كافر بالكوكب، وأما من قال: مطرنا بنوء كذا وكذا، فذلك كافر بي مؤمن بالكوكب))[1]، وكذلك إن قال: إن الكواكب مستقلّة بالتأثير[2].

الدراسة:

النجوم خلق مُسخّر، ليس لها من التأثير والتدبير شيء، وقد خلقها الله تعالى لحكمة،

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٤٤].

(٢) ينظر: الفروق (٤/ ١٤٠٣)، الذخيرة (١٠/ ٤٧٥-٤٧٦).

قال قتادة[1]: «﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾ [الملك: ٥] خلق هذه النجوم لثلاث: جعلها زينة للسماء، ورجومًا للشياطين، وعلامات يهتدى بها، فمن تأوّل فيها بغير ذلك أخطأ، وأضاع نصيبه، وتكلَّف ما لا علم له به»[2].

فالتأول في النجوم على غير ما ورد في الكتاب والسنة، تكلُّف لما لا علم للإنسان به، وهو خطأ وموقع في الخطأ؛ لأنه يتعلَّق بالغيب، والغيب قد استأثر الله تعالى بعلمه، وحجبه عن خلقه، فمتكلِّف ما لا علم له في النجوم آثم، ويتفاوت إثمه بين الكفر والعصيان[3].

ومما خلق الله تعالى النجوم لأجله: هو الاهتداء بها، والاستدلال، وقد قسّم لذلك العلماء علم النجوم إلى قسمين: علم تأثير، وعلم تسيير، قال ابن رجب[4]: «علم تأثير النجوم باطل محرّم، والعمل بمقتضاه كالتقرُّب إلى النجوم، وتقريب القرابين لها كفر، وأما علم التسيير فإذا تعلم منه ما يحتاج إليه للاهتداء، ومعرفة القبلة والطرق كان جائزًا عند الجمهور، وما زاد عليه فلا حاجة إليه، وهو يشغل عما هو أهم منه»[5].

وهذا فيما ذكره القرافي من حكم الاستحباب، والكراهة.

أما الحرمة، فما ذكره من تعلم النجوم إن كان مؤدّيًا للإخبار بالغيب فهو كفر، كذلك الحكم

---

(١) هو قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري، أبو الخطاب الضرير الأكمه، الحافظ العلامة المفسر، من التابعين عالم أهل البصرة، كان إمامًا في العربية والنسب، وكان يُتَّهم بشيء من القدر، توفي سنة ١١٧هـ. ينظر: طبقات ابن سعد (٧/ ٢٢٩-٢٣٠)، تذكرة الحفاظ للسيوطي (١/ ١٢٢-١٢٤)، شذرات الذهب (١/ ١٥٣-١٥٤).

(٢) أخرجه البخاري معلقًا، كتاب بدء الخلق، باب في النجوم (٣/ ١١٦٨).

(٣) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر (٦/ ٣٥٥).

(٤) هو عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي الحنبلي، الحافظ الفقيه الواعظ، ولد ببغداد عام ٧٣٦هـ، وقدم دمشق، له مؤلفات كثيرة متنوعة، من أشهرها: (جامع العلوم والحِكم)، توفي سنة ٧٩٥هـ. ينظر: الدرر الكامنة (٢/ ٤٢٩).

(٥) فضل علم السلف على علم الخلف (١٢). وينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (٣/ ٣٣٧)، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (٢/ ٧٨١-٧٨٢، ٧٩٢-٧٩٤)، القول المفيد على كتاب التوحيد لابن عثيمين (٢/ ٥-٧).

فيمن زعم أن الكواكب أو النجوم مستقلَّة بالتأثير في الكون؛ فإنه يكفر، وهذا ما قرّره السلف[(١)].

قال الإمام الشافعي -رحمه الله-: «من قال: مُطِرنا بنوء كذا وكذا على ما كان بعض أهل الشرك يعنون من إضافة المطر إلى أنه أمطره نوء كذا، فذلك كفر، كما قال رسول الله ﷺ؛ لأن النَّوء وقت، والوقت مخلوق لا يملك لنفسه ولا لغيره شيئًا، ولا يُمطِر، ولا يصنع شيئًا. فأما من قال: مطرنا بنوء كذا على معنى: مطرنا بوقت كذا، فإنما ذلك كقوله: مطرنا في شهر كذا، ولا يكون هذا كفرًا، وغيره من الكلام أحب إليَّ منه»[(٢)].

قال ابن حجر[(٣)]: «يكفر من نسب الاختراع إليها، وأما من جعلها علامة على حدوث أمر في الأرض فلا»[(٤)].

فما نقله القرافي -رحمه الله- موافق لما عليه أهل السنة والجماعة.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٧٧)، فضل علم السلف على علم الخلف (١٢)، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٣/ ٣٣٧)، تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (٢/ ٧٨١-٧٨٢، ٧٩٢-٧٩٤)، القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٥-٧).

(٢) الأم (١/ ٢٥٢).

(٣) هو أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، حافظ، محدِّث، مؤرّخ، عاش بمصر، وصنَّف مصنفات نافعة في السنة وعلومها وغيرها، أشهرها: (فتح الباري بشرح صحيح البخاري)، توفي سنة ٨٥٢هـ. ينظر: شذرات الذهب (٧/ ٢٧٠)، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (١/ ٨٧).

(٤) فتح الباري (٦/ ٣٥٥). وينظر: معالم السنن للخطابي (٤/ ٢٢٩).

الفصل الثاني
المسائل المتعلقة بتوحيد الألوهية

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: أول واجب على المكلف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: النظر وحكم التقليد في أصول الدين.

المطلب الثاني: وحدانية الله تعالى وإفراده بالعبادة.

المبحث الثاني: مسائل الردة، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: سبّ الله تعالى.

المطلب الثاني: سبّ الملائكة.

المطلب الثالث: سبّ النبي ﷺ.

المطلب الرابع: سبّ الصحابة.

المطلب الخامس: دعوى النبوَّة.

المطلب السادس: السِّحر.

المبحث الثالث: حقيقة الكفر، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة الكفر.

المطلب الثاني: الكفر بالقول.

المطلب الثالث: الكفر بالفعل.

المطلب الرابع: الكفر بالاعتقاد.

المطلب الخامس: الكفر بالجحود والنفي.

المبحث الرابع: تفضيل أهل الكتاب على عبدة الأوثان المشركين.

المبحث الخامس: العبادات وما يضادها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العبادات.

المطلب الثاني: ما يضاد العبادات من الأقوال والأعمال.

تعريف توحيد الألوهية:

الألوهية: مصدر أَلَهَ يَأْلَهُ أُلوهة وأُلُوهية[(١)].

قال ابن فارس[(٢)]: «الهمزة واللام والهاء أصل واحد، وهو التعبُّد، فالإله: الله تعالى، وسمي بذلك؛ لأنه معبود، ويقال تألّه الرجل، إذا تعبّد»[(٣)].

والإله: «هو الذي يُؤله، فيُعبد محبةً وإنابة وإجلالاً وإكرامًا»[(٤)].

فإذا تقرَّر هذا فإن توحيد الألوهية: هو إفراد الله بجميع أنواع العبادة، وإخلاص الدين له وحده[(٥)].

ولهذا التوحيد أسماء أخرى تحمل المعنى نفسه، وعلى ذلك التنوّع جاءت في كتب أهل العلم، فمن أسمائه: توحيد الإرادة والطلب، التوحيد العملي، التوحيد القصدي الإرادي، توحيد القصد والطلب[(٦)]، وكلها تدل على أن الموَحِّد لا يريد بعبادته غير وجهه تعالى، فإرادته وقصده وطلبه كل ذلك لله وحده.

فقد خلق الله الخلق جميعهم لعبادته، فقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فحاجتهم إلى الله في عبادتهم إياه أعظم من أي حاجة، لذلك صار التوحيد هو رأس الأمر[(٧)]، وأول الدين وآخره، وباطنه وظاهره، وهو أول دعوة الرسل وآخرها[(٨)].

---

(١) ينظر: الصحاح (٦/ ٢٢٢٣-٢٢٢٤)، لسان العرب (١٣/ ٤٦٧)، القاموس المحيط للفيروز أبادي (٥٩).

(٢) هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني المالكي، أبو الحسين، الإمام اللغوي، كان أديبًا وفقيهًا، ومناظرًا متكلمًا، لــه مصنفات، أشهرها: (معجم مقاييس اللغة)، توفي سنة ٣٩٥هـ. ينظر: ترتيب المدارك وتقريب المسالك للقاضي عياض (٤/ ٦١٠-٦١١)، معجم الأدباء لياقوت الحموي (٤/ ٨٠-٩٨)، وفيات الأعيان (١/ ١١٨-١٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٠٣).

(٣) معجم مقاييس اللغة (١/ ١٢٧).

(٤) مجموع الفتاوى (١/ ٢٢). وينظر: تفسير الطبري (١/ ١٢٣) (٢٢/ ٤٤٥)، تفسير ابن كثير (٧/ ٤٢٥).

(٥) ينظر: القول السديد بشرح كتاب التوحيد للسعدي (٤٢-٤٣)، القول المفيد (١/ ١٤).

(٦) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ١٣٤)، مدارج السالكين (١/ ٢٥، ٣/ ٣٢٥)، توضيح المقاصد (٢/ ٤٥٠).

(٧) ينظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٣).

(٨) ينظر: تيسير العزيز الحميد (١/ ١٢٤).

فلقد صحَّ بذلك قول النبي ﷺ لمعاذ ﷺ حين سأله فقال: ((أتدري ما حق الله على عباده؟))، قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: ((حقّ الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا، أتدري ما حق العباد على الله إذا فعلوا ذلك؟))، قال: قلت: الله ورسوله أعلم. قال: ((حقُّهم أن لا يعذبهم))(١).

وهذا هو التوحيد المطلوب من البشر، الذي دعت إليه الرسل، ونزلت به الكتب، وهو المتضمن لتوحيد الربوبية، وهو عبادة الله وحده لا شريك له(٢)؛ فإن المشركين من العرب كانوا يقرون بتوحيد الربوبية، وأن خالق السموات والأرض واحد، لكن ذلك لم ينفعهم، ولم يكْفهم للدخول في الإسلام، فبَقُوا على كفرهم(٣).

وفيما يلي عرض لبعض المسائل المتعلِّقة بتوحيد الألوهية والتي عرضها القرافي في كتبه، وخالف في بحثها منهج أهل السنة والجماعة، أو وافقهم:

المبحث الأول: أول واجب على المكلف:

لا شك أن توحيد الألوهية أهم ما دعت إليه الرسل، والتي لأجلها بعثهم الله ﷻ، إلا أن بعض فرق المسلمين من أرباب الكلام يرى أن هناك ما يجب على المكلف قبل الإيمان بالله.

وقد عرض القرافي لهذه المسألة، ويمكن بيانها وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: النظر وحكم التقليد في أصول الدين:

ذكر القرافي عن بعض علماء المالكية قولهم: «مذهب مالك وجوب النظر، وامتناع التقليد في أصول الديانات... فيتعَيَّن على كل مكلَّف عند أول بلوغه أن يعلم أن لجميع الموجودات من الممكنات خالقًا ومُدَبّرًا، هو واجب الوجود، أزلي، أبدي...»(٤).

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار (٣/ ١٠٤٩/ ح٢٧٠١)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعًا (١/ ٥٨/ ح٣٠).

(٢) ينظر: رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر لمرعي الكرمي (٦٧).

(٣) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (٣٢-٣٣).

(٤) الذخيرة (١٠/ ٣٥٨).

الدراسة:

القول بأن أول واجب على المكلف هو النظر، أو المعرفة، يبطل ما تقرَّر من أن توحيد الله تعالى والإقرار بربوبيّته أمر مركوز في الفطر لا ينكره إلا معاند مستكبر، لقول الله تعالى: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٣٠]، و «الفطرة: هي الخلقة التي خلق الله عباده عليها، وجعلهم مفطورين عليها: على محبة الخير وإيثاره، وكراهة الشر ودفعه، وفطرهم حنفاء، مستعدين لقبول الخير والإخلاص لله، والتقرب إليه...»[(١)].

كما أن هذا القول يبطل أن الله تعالى أمر بعبادته أولاً، بل وخلق الخلق لعبادته وحده.

فقول أئمة السلف الذي اتفقوا عليه «أن أول واجب يجب على المكلف: شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظر، ولا القصد إلى النظر، ولا الشك، كما هي أقوال لأرباب الكلام المذموم، بل أئمة السلف كلهم متَّفقون على أن أول ما يؤمر به العبد الشهادتان، ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقب بلوغه»[(٢)].

وأن الأمر بوجوب النظر محدث لم يكن على عهد النبي ﷺ، ولا من بعده من السلف[(٣)]، فقد كان النبي ﷺ أول ما يدعو إليه هو شهادة أن لا إله إلا الله، كما في حديث أبي هريرة[(٤)] ومعاذ[(٥)] –رضي الله عنهما–، وغيرهما.

ولّما كان توحيد الألوهية، هو الغاية من خلق الخلق: إنسهم وجنّهم، وهو التوحيد المطلوب منهم، جاء التأكيد عليه في الكتاب والسنة أعظم تأكيد، والبيان له أوضح وأتمّ

---

(١) بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار للسعدي (٧٩).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٢٧). وينظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٧/ ٤٠٥- ٤٦٤)، (٨/ ١١، ٣٥٧)، (٩/ ٣-٦٦)، مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٣٠-٣٤٨)، بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٧١-٤٧٢)، الاستقامة (١/ ١٤٢-١٤٣). تيسير العزيز الحميد (١/ ٢١).

(٣) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٤٠٨).

(٤) وهو قول النبي ﷺ: ((أُمِرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله، ويؤمنوا بي وبما جئت به...الحديث)). أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله (١/ ٥١/ ح٢٠).

(٥) حين بعثه النبي ﷺ إلى اليمن، قال له: ((إنك تقدم على قوم أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه عبادة الله... الحديث)). أخرجه البخاري، كتاب الزكاة، باب لا تؤخذ كرائم أموال الناس في الصدقة (٢/ ٥٢٩/ ح١٣٨٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الدعاء إلى الشهادتين وشرائع الإسلام (١/ ٥٠/ ح١٩).

بيان، والدلالة عليه أيسر وأسهل دلالة[١].

كما أنه ليس في الإسلام إيجاب النظر على كل أحد، بل على بعض الناس دون بعض، وذلك في حق من لا يحصل له الاعتقاد الجازم إلا بالنظر، والمراد بالنظر هنا: النظر الشرعي، قال ابن تيمية -رحمه الله-: «النظر الشرعي: هو النظر فيما بعث به الرسول من الآيات والهدى... والدليل الذي يُستدل به هو الدليل الشرعي، وهو الذي دل الله به عباده، وهداهم إلى الصراط المستقيم»[٢]، فأهل السنة والجماعة لا ينكرون أهمية النظر والتفكر والاعتبار؛ لأن الله تعالى أمر به وحثّ عليه[٣].

فقد يجب النظر على بعض الناس ممن قد يعرض له ما يفسد عليه فطرته، فيكون بحاجة إلى نظر حتى تحصل له المعرفة؛ إذ المعرفة تارة تحصل بالضرورة، وتارة بالنظر، وهذا قول جمهور الناس، وعليه حذاق النظار[٤].

وما ذكره القرافي هو قول الأشاعرة[٥]، يدل عليه ما قاله الباقلاني[٦] في معرض ذكره للفرائض على العباد: «وأن يعلم: أن أول ما فرض الله ﷻ على جميع العباد: النظر في آياته، والاعتبار بمقدوراته، والاستدلال عليه بآثار قدرته، وشواهد ربوبيته؛ لأنه سبحانه غير معلوم باضطرار، ولا مشاهد بالحواس، وإنما يعلم وجوده وكونه على ما تقتضيه أفعاله بالأدلة القاهرة، والبراهين الباهرة»[٧].

أما عن التقليد في أصول الدين فقد اختلف فيه، وصار الناس على طرفي نقيض: منهم من يوجب الاستدلال حتى في المسائل الدقيقة: أصولها وفروعها، على كل أحد، ومنهم من

(١) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٩/ ٦٦).

(٢) النبوات (٢٩٠).

(٣) ينظر: حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين لعبد الرحيم السلمي (١٧٥).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٢٨)، درء تعارض العقل والنقل (٧/ ٤٠٥).

(٥) ينظر: درء تعارض العقل والنقل (٤/ ٧٦).

(٦) هو محمد بن الطيب بن محمد البصري ثم البغدادي، القاضي أبو بكر الباقلاني، المالكي الأصولي، أحد أعلام الأشاعرة وأئمتهم، له تصانيف كثيرة، من أشهرها: (الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به)، و(تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل)، توفي سنة ٤٠٣هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٥/ ٣٧٩-٣٨٣)، تبيين كذب المفتري لابن عساكر (٢١٧-٢٢٦)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩٠-١٩٣).

(٧) الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (٢١).

يحرم الاستدلال في الدقيق على كل أحد، وهذا في الأصول والفروع، وخيار الأمور أوساطها[١].

والتحقيق ما قاله ابن تيمية –رحمه الله-: «لا إطلاق القول بالوجوب صحيحًا، ولا إطلاق القول بالتحريم صحيحًا»[٢].

وقد وضع العلماء للتقليد المباح[٣] ضوابط، منها:

١. أن يكون المقلِّد جاهلاً وعاجزًا عن معرفة الحق[٤].

٢. أن يتبع في معرفة الحق من هو من أهل العلم والدين[٥].

٣. ألا يتبيّن للمقلِّد أن قول غير من قلَّده أرجح من قوله، فإن تبيّن له ذلك وجب عليه ترك هذا التقليد إلى الأقرب إلى الحق[٦].

المطلب الثاني: وحدانية الله تعالى وإفراده بالعبادة:

قال القرافي: «يجب توحيده تعالى باستحقاق العبادة والإلهية...»[٧].

وذكر أن مما يجب توحيد الله تعالى به من التعظيم بالإجماع: «الصلوات على اختلاف أنواعها، والصوم على اختلاف رتبه في الفرض والنفل والنذر، فلا يجوز أن يفعل شيئًا من ذلك لغير الله تعالى، وكذلك الحج ونحو ذلك»[٨].

الدراسة:

لقد أحسن القرافي –رحمه الله- فيما قرَّره من توحيد الألوهية الذي يتضمن إفراد الله تعالى بالعبادة، بجميع أنواعها، ويتضمن توحيده كذلك نفي العبادة عن كل ما سواه ﷻ

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ١٨).

(٢) المصدر السابق (٢٠/ ٢٠٣). وينظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي (٧/ ٣٠٦).

(٣) المراد بالمباح هنا: ما يشمل الواجب، أي أن التقليد المباح يدخل فيه التقليد الواجب. ينظر: التقليد في باب العقائد وأحكامه د. ناصر الجديع (٧٠).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٧١)، (٢٠/ ٢٠٤، ٢٢٥)، الاعتصام للشاطبي (٢/ ٣٤٣).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٢٢٥)، الاعتصام (٢/ ٣٤٣، ٣٤٤).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٦١، ٢٧٠)، (٢٠/ ٢٢٥)، الاعتصام (٢/ ٣٤٤، ٣٤٥).

(٧) الفروق (٣/ ٧٣٩).

(٨) المصدر السابق (٣/ ٧٣٨).

كائنًا من كان، كما قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [النساء: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكۡرِيٓ﴾ [طه: ١٤]، وغيرها من الآيات، وهذا قد وَفَت به شهادة أن لا إله إلا الله[١].

فللعبادة أنواع ومراتب كلها يجب أن تُصرف لمستحِقِّها، وهو الله ﷻ، فهي: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الباطنة والظاهرة، وهي الغاية المحبوبة له، والمرضية له، التي خلق الخلق لها كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦][٢].

وهذا يدل على أن توحيد العبادة كان متقرّرًا عند بعض علماء الأشاعرة -وإن لم يذكروه قسمًا من أقسام التوحيد-[٣].

---

(١) ينظر: أعلام السنة المنشورة (٤٦)، معارج القبول (١/ ٤٧)، تيسير العزيز الحميد (٢٠-٢٣).

(٢) ينظر: العبودية لابن تيمية (٤٤)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/ ١٠٢)، زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم (١/ ٣٧).

(٣) ينظر: المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (١/ ١٩٠)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به (٣٢)، الشامل في أصول الدين للجويني (٣٤٧)، حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين (١٢٤-١٢٦).

المبحث الثاني: مسائل الردة:

إن الإيمان بالله ﷻ مبني على العقد والجزم، والتسليم لشرعه ولسنة رسوله ﷺ، اعتقادًا وقولاً وعملاً، وهذا من أعظم ما مَنَّ الله به تعالى على العبد، فإن أبى العبد هذه المنّة وجحدها، وابتغى غيرها فقد ناقض عقد الإيمان، وهذا ما سمّاه علماء الإسلام بالردة.

وقد ذكر القرافي مسائلها وأحكامها، ويمكن بيان ذلك من خلال هذا المبحث.

تعريف الردَّة:

الرِدَّة في اللغة: اسم من الارتداد، وارْتدّ: تحوّل، ومنه الردة عن الإسلام، أي الرجوع عنه، وارتَدَّ فلان عن دينه، إذا كفر بعد إسلامه[١].

وهي كذلك في الاصطلاح: فقد عُرِّفَت بكُفرِ المسلم[٢]، والمُرتد: الراجع عن دين الإسلام[٣].

وقد ذكر القرافي أمورًا توجب الحكم بالردة على صاحبها إلا أن يقوم به مانع من الموانع.

ومن الموانع التي ذكرها: الإكراه.

فبيَّن القرافي –رحمه الله– أن الإكراه مسقط لحدِّ الردَّة[٤].

الدراسة:

الإكراه هو: حمل إنسان على عمل أو ترك بغير رضاه، ولو تُرك بدون إكراه لما قام به[٥].

وما ذكره القرافي –رحمه الله– عن أمر الإكراه صحيح؛ فإذا ثبت أن الفعل الذي قام به العبد، أو القول الذي قاله: قد أُلجِئ إليه، وأُكره عليه، وأنه لولا هذا الإكراه لما فعل ولما قال الكفر، فإنه لا يُحكم عليه بالردَّة، وبالتالي لا يقام عليه حدُّها؛ وذلك لأن إرادة العبد

---

(١) ينظر: لسان العرب (٣/ ١٧٢)، تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي (٨/ ٩٠).

(٢) ينظر: مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل للحطّاب (٨/ ٣٧٠).

(٣) ينظر: الكافي في فقه الإمام أحمد لابن قدامة (٤/ ٥٩).

(٤) ينظر: الذخيرة (٩/ ٣١٤، ٣٢١)، الفروق (٤/ ١٤٠٥).

(٥) ينظر: الأم للشافعي (٣/ ٢٣٦)، حاشية ابن عابدين (٦/ ١٢٨).

لا تكون تامة حال الإكراه، إلا أنه يجب أن يشتمل هذا الإكراه على شرط: وهو طمأنينة القلب بالإيمان، وبغض الكفر وعدم الرضا به، قال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا فَعَلَيۡهِمۡ غَضَبٞ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمۡ عَذَابٌ عَظِيمٞ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسۡتَحَبُّواْ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا عَلَى ٱلۡأٓخِرَةِ وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: ١٠٦-١٠٧]، فقد «أخبر تعالى عمن كفر به بعد الإيمان والتبصُّر، وشرح صدره بالكفر واطمأن به: أنه قد غضب عليه؛ لعلمهم بالإيمان ثم عدولهم عنه، وأن لهم عذابًا عظيمًا في الدار الآخرة؛ لأنهم استحبُّوا الحياة الدنيا على الآخرة، فأقدموا على ما أقدموا عليه من الردَّة لأجل الدنيا... وأما قوله: ﴿إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ فهو استثناء ممن كفر بلسانه ووافق المشركين بلفظه مُكرَهًا لما ناله من ضرب وأذى، وقلبه يأبى ما يقول، وهو مطمئن بالإيمان بالله ورسوله»[1].

فمن أُكره على الكفر وأجبر عليه، وقلبه مطمئن بالإيمان، راغب فيه، فإنه لا حرج عليه، ويجوز له النطق بكلمة الكفر عند الإكراه عليها؛ دل ذلك على أن كلام المُكرَه على الطلاق وسائر العقود لا عبرة به، ولا يترتب عليه حكم شرعي، لأنه إذا لم يعاقب على كلمة الكفر إذا أُكره عليها، فغيرها من باب أولى وأحرى[2].

فتبيَّن أنه لا تصح الردة من المـــكرَه[3]، وأن الإكراه على الكفر بالقول أو العمل مع طمأنينة القلب بالإيمان، لا يُثبِت الكفر ولا يلغي الإيمان، وهو مسقط للحدِّ، ولا تثبت على المـــكره أحكام المـــرتد[4].

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٦٠٥).

(٢) ينظر: تفسير السعدي (٤٥٠).

(٣) ينظر: مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج للشربيني (٤/ ١٧٧).

(٤) ينظر: الأم (٦/ ١٦٢)، العناية شرح الهداية للبابرتي (١٣/ ١٦٩)، الحاوي الكبير للمـــاوردي (١٣/ ٣٨٤)، الهداية شرح بداية المبتدي للمرغيناني (٣/ ٢٧٧)، المجموع شرح المهَذَّب للنووي (١٩/ ٢٢١)، الكافي في فقه الإمام أحمد (٥/ ٣١٩)، المغني لابن قدامة (٤/ ٥٩)، كشاف القناع عن مـــتن الإقنـــاع لمنـــصور البـــهوتي (٢١/ ٩٤).

فـ «قوله تعالى في عمار بن ياسر[١] وأشباهه: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَـٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَـٰنِ﴾ إلى قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا عَلَى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾، فلم يستثن الله إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان، بشرط طمأنينة قلبه، والإكراه لا يكون على العقيدة، بل على القول والفعل، فقد صَرَّح بأن من قال المكفِّر أو فعله فقد كفر، إلا المـــكره بالشرط المذكور، وذلك أن ذلك بسبب إيثار الدنيا لا بسبب العقيدة»[٢].

ومن أعظم الأمور التي توجب الردة، وفصّل فيها القرافي: السَّبّ.

والسب: هو الشتم، وكل كلام قبيح فيه انتقاص واستهانة[٣].

ويختلف حكمه بحسب ما تعلق به، فليس حكم سب الله –تعالى– ورسوله ﷺ كغيره.

وقد تناول القرافي هذه المسألة بشيء من التفصيل، ويمكن بيان ذلك وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: حكم سب الله تعالى:

أ– سبُّ الله تعالى من قِبَـــل المسلمين:

نقل القرافي عن بعض أئمة المالكية قوله: «ومن سَبَّ الله تعالى من المسلمين قُـــتِلَ، ولم يستتب...»[٤].

الدراسة:

إن الإيمان بالله ﷻ، مبني على التعظيم والإجلال، المنتهيَين في الكمال[٥]، ولاشك أن سبّه ﷻ يناقض هذا التعظيم وهذا الإجلال وينافيهما.

---

(١) وذلك أن آية النحل نزلت في شأنه: قاله أبو جعفر الطبري في جامع البيان في تأويـــل القـــرآن (١٧/ ٣٠٤)، وكذلك الحافظ القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٠/ ١٨٠)، والحافظ ابن كثير في تفسير القرآن العظـــيم (٤/ ٦٠٥)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١/ ٢١٧).

(٣) ينظر: لسان العرب (١/ ٤٥٥)، مختار الصحاح (١/ ٣٢٦)، فتح الباري (١/ ١٢٩)، (٦/ ٢٩١).

(٤) الذخيرة (٩/ ٣١٧).

(٥) ينظر: مدارج السالكين (٢/ ٤٩٥).

فإذا كان السب يحمل هذا المعنى العظيم، وما يتضمنه من انتقاص أو استهانة بمقام الله جل شأنه، حُقَّ أن يُحكم على صاحبه بالكفر والردة بعد الإسلام؛ لأن سب الله أو سب رسوله ﷺ كفر ظاهر، وسواء كان الساب يعتقد حرمة ذلك، أو كان مستحلاً له أو كان ذاهلاً عن اعتقاده[١].

وقد أجمع العلماء على كفر سابِّ الله ﷻ، ولهم في ذلك أقوال، منها:

قال القاضي عياض[٢]: «لا خلاف في قتل من سب الله، وأن اللعن إنما يستوجبه من هو كافر، وحكم الكافر القتل»[٣].

وقال ابن حزم[٤]: «وأما سب الله تعالى فما على ظهر الأرض مسلم يخالف في أنه كفر مُجرّد»[٥].

وأما عن استتابته قبل قتله، فمحل خلاف بين العلماء، هل يستتاب، ويسقط عنه القتل إذا أظهر التوبة بعد رفعه إلى السلطان وثبوت الحد عليه؟ على قولين:

أحدهما: وجوب قتله بدون استتابة[٦]، وثانيهما: أنه يستتاب وتقبل توبته بمنزلة المرتد

---

(١) ينظر: المغني (١٠/ ١٠٣)، الصارم المسلول لابن تيمية (٥١٢). وينظر: (٣١، ٤٠-٥٢، ٣٦٩، ٥١٩، ٥٥١).

(٢) هو عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي، أبو الفضل، من أئمة المالكية، ولد سنة ٤٧٦هـ، من مؤلفاته: (إكمال المـُعلم شرح صحيح مسلم)، و(الشفا بتعريف حقوق المصطفى)، توفي بمراكش سنة ٥٤٤هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢١٢)، الديباج المذهب (٢/ ٤٦).

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢١٩، ٢٧٠). وينظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (٤٣١)، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة لعبد الإله الأحمدي (٢/ ٩٣)، الصارم المسلول (٥٤٦)، أحكام أهل الذمة لابن القيم (٢/ ٢٠٦)، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي (١٠/ ٢٤٥)، المغني (١٠/ ١٠٣).

(٤) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري القرطبي الأندلسي، أبو محمد، فارسي الأصل، فقيه حافظ، وأديب، له مصنفات مشهورة، منها: (المـُحَلّى)، و(الفِصل في الملل والأهواء والنِحل)، توفي سنة ٤٥٦هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٨٤)، شذرات الذهب (٥/ ٢٣٩).

(٥) المحلى (١١/ ٤١١).

(٦) ينظر: مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (٤٣١)، الكافي في فقه أهل المدينة لابن عبد البر (١٠٩١)، أحكام أهل الذمة (٢/ ٢٠٦)، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (٢/ ٩٣).

المحض، وبه قال كثير من العلماء[١]؛ وذلك لأن سب الله تعالى كفر محض، وهو حق لله، وتوبة من لم يصدر منه إلا مجرد الكفر الأصلي أو الطارئ مقبولة مسقطة للقتل بالإجماع، بدليل أن النصارى يسبون الله بقولهم: هو ثالث ثلاثة، وعرض الله عليهم التوبة بقوله: ﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾ ﴾ [المائدة: ٧٤][٢].

ب- سبّ الله تعالى من قِبَــل أهل الكتاب:

نقل القرافي عن الإمام مالك قوله: «من سبّ الله سبحانه من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي كفر به: انتقض عهده، بخلاف نسبة الصاحبة والولد والشريك مما هو دينهم الذي أُقِرُّوا عليه بالجزية»[٣].

وقال القرافي: «ويجوز إقرار الذمي[٤] بالجزية على سَبِّ المعبود...»[٥].

الدراسة:

إن كفر أهل الكتاب من اليهود والنصارى، كان بنسبتهم لله ﷻ أمورًا لا تليق به، كالصاحبة والولد والشريك، وهذا الذي أكْفَرَهم الله تعالى به في كتابه، فهم كفار بنص الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ۖ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ ۖ يُضَـٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ ۚ قَـٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ ۚ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٠]، وغيرها من آيات، وقال رسول الله ﷺ: ((والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة: يهودي ولا نصراني ثم يموت

---

(١) ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني (٧/ ١٣٦)، الاختيار لتعليل المختار للموصلي (٤/ ١٥٤- ١٥٥)، مواهب الجليل شرح مختصر خليل للحطاب (٨/ ٣٧٢)، حاشية الدسوقي (٤/ ٣٠٤)، المجموع شرح المهذب (٢١/ ٦٥)، شرح النووي على مسلم (١٢/ ٢٠٨)، مغني المحتاج (٤/ ١٨٠)، مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله (٤٣٠)، الصارم المسلول (٣٠١، ٥٤٦-٥٤٨).

(٢) ينظر: الفروع لابن مفلح (١٠/ ١٩٤)، الصارم المسلول (٥٤٧).

(٣) الذخيرة (٩/ ٣١٧).

(٤) الذمي: هو الذي عاهد المسلمين على أن يجري عليه حكم الله ورسوله ﷺ مادام مقيمًا في دارهم التي يجري فيها حكم الله ورسوله، ويؤدي الجزية مقابل ذلك. ينظر: أحكام أهل الذمة (٢/ ٣٢).

(٥) الذخيرة (٩/ ٣١٨).

ولم يؤمن بالذي أرسلت به، إلا كان من أصحاب النار))[١]، وذلك لأن اليهود لم يؤمنوا بغير موسى من الأنبياء -عليهم السلام-، ونسبوا إلى الله النقائص -تعالى وتقدّس- من دعوى أن عزيرًا[٢] ابن له، وأنه -تعالى- فقير وهم الأغنياء، وأن يده مغلولة -تعالى الله عن إفكهم وافترائهم علوًا كبيرًا-، أما النصارى فللعلة الأولى نفسها، وهي عدم إيمانهم بغير عيسى عليه السلام من الأنبياء، إضافة إلى غلوّهم فيه، بادعائهم له خصال الربوبية والألوهية[٣].

فدينهم مبني على النقص من حق الله تبارك وتعالى ونبيه ﷺ، لكن لو أظهروا من الانتقاص والسّب والشتم خلاف ما عُرفوا به، وبيّنه القرآن، فقد قال القاضي عياض عن الإمام مالك وبعض العلماء: «من شتم الله من اليهود والنصارى بغير الوجه الذي كفر به: قُتل ولم يستتب... لأن الوجه الذي به كفروا هو دينهم، وعليه عوهدوا: من دعوى الصاحبة، والشريك، والولد، وأما غير هذا من الفرية والشتم، فلم يعاهدوا عليه، فهو نقض للعهد»[٤].

وقد وافق القرافي الحق في ذلك.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته (١/ ١٣٤/ ح١٥٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) عزير: هو عزير بن حيوة، ويقال: ابن سوريق بن عرنا بن أيوب بن درثنا بن عرى بن تقى بن السبوع بن فنحاص بن العازر بن هارون بن عمران. ينظر: تفسير الطبري (٤/ ٥٧٨) (٨/ ١١٧، ٥٦٠) (١١/ ٤٠٩-٤١٠)، تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٠/ ٣٢٢-٣٣٨)، تفسير القرطبي (٣/ ٢٨٩-٢٩٥)، الكامل في التاريخ لابن الأثير (١/ ٢٣٥-٢٣٦)، تفسير ابن كثير (١/ ٦٨٧) (٤/ ١٣٤)، البداية والنهاية (٢/ ٣٨٢-٣٨٨)، تاريخ ابن الوردي (١/ ٢٨).

اختلف في نبوته، وقد قال النبي ﷺ فيه: ((ما أدري أَعُزَيرٌ نَبِيٌّ هُو أم لا)). أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب التخيير بين الأنبياء عليهم السلام (٤/ ٢١٨/ ح٤٦٧٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وصححه الألباني. ينظر: صحيح سنن أبي داود (١٠/ ١٧٤/ ح٤٦٧٤).

(٣) ينظر: تفسير الطبري (١٠/ ١٤٦، ٤٨٠-٤٨٣) (١٤/ ٢٠٥)، تفسير القرطبي (٦/ ١١٩)، تفسير ابن كثير (٢/ ٤٧٩) (٣/ ١٥٧-١٥٨) (٤/ ١٣٤).

(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٩٥).

المطلب الثاني: حكم سب الملائكة:

حكم سب المجمع على مَلَكِيَّته:

نقل القرافي عن القاضي عياض قوله: «وكل نبيٍّ أو مَلَك، حكمه في ذلك كما تقدم -في الحكم بالقتل-، إن أجمعت الأمة على أنه نبيٌّ أو مَلَك»(١).

الدراسة:

لقد أجمع العلماء على كفر من سبَّ الملائكة أو استهزأ بهم(٢)، كما «صحَّ بالنص أن كل من استهزأ بالله تعالى، أو بمَلَك من الملائكة، أو بنبي من الأنبياء -عليهم السلام-، أو بآية من القرآن، أو بفريضة من فرائض الدين، فهي كلها آيات الله تعالى بعد بلوغ الحجة إليه؛ فهو كافر»(٣)؛ إذ إن سبهم يدل على بغضهم وكراهيتهم، وهذا بحدِّ ذاته كفر، فكيف لو انضاف إليه السب والانتقاص؟ وقد قال الله تعالى: ﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبۡرِيلَ وَمِيكَىٰلَ فَإِنَّ ٱللَّهَ عَدُوٌّ لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: ٩٨](٤)، فيكفر إن سب ملَكًا مجمعًا على مَلَكِيَّته أو عرّض بسبه، أو ألحق به نقصًا، كما أن عليه القتل(٥).

حكم سب المختلف في مَلَكِيَّته:

ونقل القرافي عن القاضي عياض قوله: «وكل نبيٍّ أو مَلَك حكمه في ذلك كما تقدم إن أجمعت الأمة على أنه نبيٌّ أو مَلَك، وإلا لم ينته الأمر إلى القتل؛ بل الأدب بقدر حال المقول فيه، كهاروت وماروت من الملائكة»(٦).

الدراسة:

إن ما سبق تفصيله من الحكم بكفر ومن ثم قتل من سب الملائكة، فإنما هو في المجمع

---

(١) الذخيرة (٩/ ٣٢٧).

(٢) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٣٠٢).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٣/ ١٤٢).

(٤) ينظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٤٢-٣٤٣).

(٥) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٣٠٢)، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك للدردير (٤/ ٤٣٥-٤٣٦).

(٦) الذخيرة (٩/ ٣٢٧).

على مَلَكِيَّته منهم –ممن سمى الله ورسوله ﷺ من الملائكة–، أما سب المختلف في مَلَكِيَّته، فلا يصل الأمر إلى قتله، إنما يؤدّب، وذلك بحسب حال من سبه، كهاروت وماروت، وقد اختلف في شأنهما: هل هما مَلَكان أو من الشياطين؟[١]، وفي قول جماعة من السلف أنهما من الملائكة المنصوص على أسمائهم في القرآن[٢].

المطلب الثالث: حكم سَبّ النبيّ ﷺ:

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: سَبُّ النبيّ ﷺ أو غيره من الأنبياء عليهم السلام:

قال القرافي: «ومن سبّ الله تعالى أو النبي عليه السلام من المسلمين قُتِل ولم يستتب. وكذلك من عابه عليه السلام أو نقصه؛ لأنه كالزنديق لا تعرف توبته، وميراثه للمسلمين؛ لأنه ردة... ثم هذا القتل عندنا حد لا يسقط بالتوبة كتوبة القاذف»[٣].

وقال: «ويجوز إقرار الذمي بالجزية على سَبِّ المعبود، بخلاف الأنبياء»[٤]**، وقال: «وكل نبيٍّ أو مَلَك حكمه في ذلك كما تقدم إن أجمعت الأمة على أنه نبيٌّ أو مَلَك، وإلا لم ينتهِ الأمر إلى القتل... »**[٥].

---

(١) وقيل: غير ذلك: «قال ابن عباس: هما ساحران، كانا يعلّمان السحر، وقيل: ملكان أنزلا لتعليمه؛ ابتلاء من الله للناس». تفسير الجلالين (١/ ١١٠)، وقد جاء التصريح بمَلَكيّتهما في تفاسير عدة، منها: تفسير الطبري (٢/ ٤٢١)، أضواء البيان للشنقيطي (٨/ ٤٨٣)، تفسير القرآن لابن عثيمين (٣/ ٢٤٥)، وفي غيرها: أنهما من الشياطين، كتفسير القرطبي (٢/ ٥٠)، وفتح القدير للشوكاني (١/ ١٤٩).

(٢) ينظر: البداية والنهاية (١/ ٥١). وقد نُسجت حولهما قصص وأساطير، لا تستند إلى شيء من الصحة، ولم يثبت منها شيء، فيكتفى في معرفة أمرهما بما دلت عليه الآية، وهي قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢]. ينظر: البداية والنهاية (١/ ٣٩، ٥١).

(٣) الذخيرة (٩/ ٣١٧).

(٤) المصدر السابق (٩/ ٣١٨).

(٥) المصدر السابق (٩/ ٣٢٧).

الدراسة:

سب النبي ﷺ كفر مخرج من الملة، سواء استحلَّه أم لم يستحلَّه[١].

فمن استخف به ﷺ، أو بأحد من الأنبياء، أو أزرى عليهم، أو آذاهم، فهو كافر بالإجماع، كذلك من سب سائر أنبياء الله تعالى، واستَخَفّ بهم أو كذَّبهم فيما أتوا به، وأنكرهم وجحدهم؛ حكمهم حكم نبينا ﷺ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗا﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، وقال تعالى: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥][٢].

ومن السنة حديث الأعمى الذي كانت له أم ولد، وكانت كثيرًا ما تقع في النبي ﷺ، ويردعها ولا تستجيب، حتى وقعت في النبي ﷺ ذات يوم فقام إليها بمِغْوَل[٣] فوضعه على بطنها، فاتكأ عليه فقتلها، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: ((ألا اشْهَدوا أن دَمَها هَدْر))[٤].

فالأدلة من القرآن[٥] والسنة[٦] على كفر ساب النبي ﷺ كثيرة يصعب حصرها،

---

(١) ينظر: الصارم المسلول (٥١٢).

(٢) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٠٦٩)، (٢/ ١٠٩٧)، الصارم المسلول (٥٦٥).

(٣) المِغْوَل: شبه سيف قصير يشتمل به الرجل تحت ثيابه، وقيل: هو حديدة دقيقة لها حد نافذ. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٦/ ٦٠)، لسان العرب (١١/ ٥٠٧)، عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي (٩/ ١٤٨٥).

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الحدود، باب الحكم فيمن سب النبي ﷺ (٤/ ٢٢٦/ح ٤٣٦٣)، والنسائي، كتاب تحريم الدم، الحكم فيمن سب النبي ﷺ (٧/ ١٠٧/ ح٤٠٧٠)، عن ابن عباس رضي الله عنهما. وصححه الألباني. ينظر: صحيح سنن أبي داود (٣/ ٤٤/ ح٤٣٦١)، صحيح سنن النسائي (٣/ ٩٥/ ح٤٠٨١).

(٥) ينظر: المحلى (١٣/ ٥٠٠)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٩٤٦)، الصارم المسلول (٢٤-٢٥، ٢٨، ٣٥-٤٧)، مجموع الفتاوى (١٥/ ٤٨).

(٦) ذكر ابن تيمية في كتابه: (الصارم المسلول على شاتم الرسول)، خمسة عشر حديثًا في إثبات كفر ساب النبي ﷺ ووجوب قتله. ينظر: (٦١-٢٠٠)، كذلك ابن حزم في المحلى (١٣/ ٥٠١-٥٠٤).

وكذلك الإجماع دل على كفر ساب النبي ﷺ[(١)].

وسب سائر الأنبياء -عليهم السلام-، منكر عظيم كذلك، ويعدّ ناقضًا من نواقض الإسلام، كسب النبي ﷺ، فمن سب نبيًّا مسمى باسمه من الأنبياء المعروفين المذكورين في القرآن، أو موصوفًا بالنبوة فالحكم فيه كما تقدم؛ لأن الإيمان بهم واجب عمومًا، وواجب الإيمان خصوصًا بمن قصّه الله علينا في كتابه، وسبهم كفر وردة إن كان من مسلم، ومحاربة إن كان من ذِمِّي، ولم يفرّق أحد بين سب نبيّنا محمد ﷺ، وسب غيره من الأنبياء -عليهم السلام-[(٢)]، كما أن ساب النبي ﷺ حلال الدم والمال، وحدُّه القتل مسلمًا كان أو كافرًا[(٣)].

المسألة الثانية: سبّ المختلف في نبوّتهم:

قال القرافي: «وكل نبيٍّ أو مَلَك حكمه في ذلك كما تقدم إن أجمعت الأمة على أنه نبيٌّ أو مَلَك، وإلا لم ينتهِ الأمر إلى القتل؛ بل الأدب بقدر حال المقول فيه، كالخضر، ولقمان، وذي القرنين، ومريم، وآسية، وخالد بن سنان المقول إنه نبي أهل الداسر، وزرادشت الذي تدّعي المجوس[(٤)] والمؤرخون نبوته»[(٥)].

---

(١) ينظر: المحلى (١٣/ ٤٩٩-٥٠٠)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢١٤، ٩٣٢، ٩٣٣، ١٠٦٩)، الصارم المسلول (١٧٣، ١٩٥، ٢٠٠، ٤٥٦)، فتاوى السبكي (٢/ ٥٧٣)، نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار للشوكاني (٧/ ٢٠٩).

(٢) ينظر: الصارم المسلول (٥٦٥)، الصفدية لابن تيمية (١/ ٢٦١)، (٢/ ٣١١). وذكر -رحمه الله- ضابط السب الموجب لهذا الحد، فقال: «هو: الكلام الذي يقصد به الانتقاص والاستخفاف، وهو ما يفهم منه السب في عقول الناس على اختلاف اعتقاداتهم، كاللّعن والتقبيح ونحوه وهو الذي دل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]». الصارم المسلول (٥٦١).

(٣) ينظر: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (٢/ ٩٥-٩٧)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٩٣٥-٩٤٢).

(٤) المجوس: هم الذين يقولون بإثبات أصلين مدبرين: النور والظلمة، والنور أزلي والظلمة قديمة، وهم قوم يعبدون النار، ويستحلون نكاح الأمهات والبنات والأخوات وسائر المحرمات، ويتطهرون بأبوال البقر تدينًا، يقال: إن لهم شبهة كتاب. ينظر: الملل والنحل (٢/ ٢٥٧-٢٦١)، تلبيس إبليس (١٠٢-١٠٣)، البرهان في عقائد الأديان لأبي الفضل السكسكي (٩٠-٩١).

(٥) الذخيرة (٩/ ٣٢٧).

الدراسة:

سب المختلف في نبوَّته، لا يصل فيه الأمر إلى القتل، بل التأديب، وذلك بحسب حال من وقع عليه السب، كمن ذكرهم القرافي، وهم:

الخضر[(١)]: وقد اختلف فيه، فقيل: إنه كان نبيًّا[(٢)]؛ قال تعالى: ﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾﴾ [الكهف: ٦٥-٦٦]، وهذه «الآية تشهد بنبوته؛ لأن بواطن أفعاله لا تكون إلا بوحي، وأيضًا فإن الإنسان لا يتعلَّم ولا يتَّبع إلا من فوقه، وليس يجوز أن يكون فوق النبي من ليس بنبي»[(٣)]، وهو الراجح[(٤)].

وقيل: إنه كان وليًّا، عبدًا صالحًا[(٥)].

أما لقمان[(٦)]: فجمهور المفسرين على أنه ليس بنبيٍّ[(٧)].

---

(١) الخضر هو صاحب موسى ، الذي أمر الله تعالى موسى أن يأخذ منه علمًا لم يعلّمه الله إياه. وقد ذكر ابن كثير أقوال علماء التاريخ في اسمه ونسبه ومولده، والخلاف في ذلك، وعدم تحديده. ينظر: البداية والنهاية (١/ ٣٧٩-٣٨٢).

(٢) وممن قال بنبوّته: القرطبي في تفسيره (١١/ ١٦)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (١/ ٥٨)، وابن كثير في البداية والنهاية (١/ ٣٨٢-٣٨٣). وذكر أربعة أوجه قويّة للقول بنبوّته.

(٣) تفسير القرطبي (١١/ ١٦، ٣٩).

(٤) ينظر: المصدر السابق (١١/ ١٦)، الزهر النضر في حال الخضر لابن حجر العسقلاني (٥٠)، روح المعاني للآلوسي (١٥/ ١٩).

(٥) ينظر: الرسالة القشيرية (٥٦٨)، جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني لعلي حرازم الفاسي (١/ ١٩٦-١٩٩).

(٦) هو لقمان بن باعوراء بن ناحور بن تارح، وهو آزر أبو إبراهيم، كذا نسبه محمد بن إسحاق. وقيل غير ذلك، قيل: إنه كان ابن أخت أيوب. وقيل: كان ابن خالة أيوب. عاش ألف سنة وأدركه داود وأخذ عنه العلم، وكان يفتي قبل مبعث داود، فلما بُعث قطع لقمان الفتوى، وقال الواقدي: كان قاضيًا في بني إسرائيل. واختلف في صنعته، فقيل: كان خياطًا، وقيل: حطابًا، وقيل: راعيًا، وقيل: نجارًا. ينظر: تفسير القرطبي (١٤/ ٥٨-٦٠). له أقوال شهيرة في حكمته ورأيه، أعظمها وأجلها ما قصّه الله تعالى عنه في كتابه: (سورة لقمان: ١٢-١٩)، وقد ذكر طرفًا منها: الإمام أحمد بن حنبل في الزهد (٤٨-٥٠)، والحافظ ابن كثير في البداية والنهاية (٢/ ١٤٧-١٥٣).

(٧) ينظر: تفسير الطبري (٢٠/ ١٣٤-١٣٥)، تفسير القرطبي (١٤/ ٥٨)، تفسير ابن كثير (٦/ ٣٣٣).

وقد ذكر العلماء في معنى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ [لقمان: ١٢]، أن الحكمة هي الفقه والإصابة في القول في غير نبوة[١].

وقال الحافظ ابن كثير[٢]: «كان رجلاً صالحًا ذا عبادة وعبارة وحكمة عظيمة... والمشهور عن الجمهور أنه كان حكيمًا وليًّا ولم يكن نبيًّا، وقد ذكره الله تعالى في القرآن فأثنى عليه...»[٣].

ذو القرنين[٤]: وقد اختلف في نبوته كذلك، والصحيح: أنه لم يكن نبيًّا، بل كان مَلِكًا من الملوك العادلين[٥].

خالد بن سنان: الأشبه أنه كان رجلاً صالحًا، ولم يكن نبيًّا[٦].

زرادشت[٧]: كما ذكر القرافي ادعاء المجوس والمؤرّخون لنبوته، فهو ادعاء لا دليل عليه، والصواب خلافه.

وكذلك في شأن مريم بنت عمران الصديقة أم عيسى عليه السلام، وآسية بنت مزاحم زوج

---

(١) قاله ابن عباس وغيره. ينظر: كتاب الزهد للإمام أحمد (٦٤)، تفسير القرطبي (١٤/ ٥٨).

(٢) هو إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي الشافعي، عماد الدين أبو الفداء، الإمام الحافظ، والمحدث المؤرخ، لازم ابن تيمية وامتحن وأوذي بسبب ذلك، له مصنفات متنوعة الفنون، أشهرها: (تفسير القرآن العظيم)، و(البداية والنهاية)، توفي سنة ٧٧٤هـ. ينظر: طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (٣/٨٥-٨٦)، الدرر الكامنة (١/٤٤٥-٤٤٦)، شذرات الذهب (٦/ ٢٣٢).

(٣) البداية والنهاية (٢/ ١٤٦، ١٤٨).

(٤) هو الإسكندر الملك اليوناني المقدوني، وقيل: اسمه هرمس، كان من خبره أنه أوتي ما لم يؤت غيره، فمُدَّت له الأسباب، ومُكِّن له في الأرض حتى بلغ مشارقها ومغاربها، وقد اختلف في زمنه ووقته، وفي السبب الذي سمي به بذلك اختلافًا كثيرًا، فأما زمنه فقيل: كان بعد موسى، وقيل: بعد عيسى، وسبب تسميته بذي القرنين؛ أنه كانت له ضفيرتان، والضفائر: قرون الرأس، وقيل: لأنه رأى في المنام أنه قابض على قرني الشمس، فأوِّلت له بأن ملكه سيبلغ المشارق والمغارب، وكل ما طلعت عليه الشمس. ينظر: تفسير القرطبي (١١/ ٤٥-٤٦).

(٥) قاله شيخ الإسلام ابن تيمية، وقال: «وهو الذي بنى سدّ يأجوج ومأجوج، وكان الله تعالى قد مَكَّن له في الأرض، وآتاه من كل شيء سببًا، فقهر الجبابرة، وأذلَّهم، وسار بالعدل فيما آتاه الله». الرد على البكري (١/ ١٥٧). وينظر: البداية والنهاية (٢/ ١٢٢).

(٦) هو خالد بن سنان العبسي، كان في زمن الفترة، له أحوال وكرامات، وقيل إنه كان نبيًا. وما ذُكر عنه من أحاديث أو قصص له مع قومه، وكيف أضاعوه، وذكر معجزاته، وذكر النبي ﷺ له، كلها أحاديث ضعيفة لا يحتجُّ بها. ينظر: البداية والنهاية (٢/ ٢٦٨-٢٦٩)، الإصابة في تمييز الصحابة (٢/ ٣٦٩-٣٧٣)، مروج الذهب للمسعودي (١/ ٦٧).

(٧) هو زرادشت بن سقيمان، ادّعى النبوة، وتبعه المجوس، تنقّل بين البلدان والأقاليم بحثًا عمّن يدين بدينه الذي قال به، ويعترف به رسولاً، ولقي في ذلك شدة وحبسًا طويلاً. ينظر: مروج الذهب (١/ ٩٩)، الكامل في التاريخ (١/ ٨٥)، وذكر عنه ابن كثير: أنه كان يبيح المحرّمات. ينظر: البداية والنهاية (١١/ ٧١).

الطاغية فرعون، فإنهما ليستا نبيَّتين، بل هما صِدِّيقتان ووَلِيَّتان من أولياء الله تعالى، وصحَّ فيهما قول النبي ﷺ: ((كَمُل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون، ومريم بنت عمران... الحديث))[1]، ولفظة الكمال تطلق على تمام الشيء وتناهيه، والمراد بها في الحديث: التناهي في جميع الفضائل وخصال البر والتقوى[2].

فمَن سبق ذكرهم: الخضر، ولقمان، وذي القرنين، ومريم، وآسية، وخالد بن سنان، إن لم يَرْقَ الأمر في سبِّهم إلى الكفر ثم القتل، فيبقى في الأدب والزجر؛ لما لهم من فضل عظيم ليس لغيرهم، لا سيما من عُرفت صِدِّيقِيَّته، كما ذكرهم الله تعالى في كتابه الكريم، وأثنى عليهم[3].

المسألة الثالثة: جَعْل الأنبياء حجة ومَثَلاً فيما لا ينبغي:

نقل القرافي عن الإمام مالك قوله: «إن عُيِّر بالفقر فقال: يُعَيِّرُون بالفقر وقد رعى رسول الله الغنم: يُؤَدَّب؛ لأنه عَرَّض بذكره ﷺ في غير موضعه، ولا ينبغي إذا عوقب أهل الذنوب أن يقول: قد أخْطَأَت الأنبياء قبلنا»[4].

وقال: «لو قال لمن قال له: أتتهمني؟ فقال: الأنبياء يُتَّهَمُون، فكيف أنت؟»[5].

فقد اختُلف في قتله. فقيل: يُقتَل؛ لبشاعة ظاهر اللفظ، وقيل: لا يُقتل؛ لاحتمال أن يكون هذا اللفظ خبرًا عمن اتَّهم الأنبياء من الكفار[6].

وقال: «فإن لم يذكر نقصًا ولا عيبًا، بل ذكر بعض أحواله ﷺ حجة ومَثَلاً لنفسه وغيره لبعض حاله على طريق التأسي، بل لرفع نفسه، قصد الهزل، كقوله: إن قيل

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [التحريم:١١-١٢] (٣/ ١٢٥٢/ ح٣٢٣٠)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها (٧/ ١٣٢/ ح٦٤٢٥)، عن أبي موسى رضي الله عنه.

(٢) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم للقاضي عياض (٧/ ٤٤٠)، شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٩٨).

(٣) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٣٠٣).

(٤) الذخيرة (٩/ ٣١٩-٣٢٢).

(٥) الذخيرة (٩/ ٣٢٢).

(٦) الذخيرة (٩/ ٣٢٢).

فِـــيَّ المكروه، فقد قيل في النبي ﷺ، فإن أذنبتُ، فقد أذنب، وكيف أسلمُ من الألسنة، ولم يسلم الأنبياء؟ وقد صبرتُ كما صبر النبي، وصَبَر النبي أكثر مني... إلى أن قال: فهذه ونحوها إن دُرِئ بها القتل: ففيها الأدب والسَّجن بحسب شناعة المقالة، وحال القائل في نفسه: في كونه معروفًا بذلك أو لا»(١).

الدراسة:

قال القاضي في الشفا: «من سبه ﷺ، أو عابه، أو ألحق به نقصًا في نفسه، أو نسبه، أو دينه، أو خصلة من خصاله، أو عرّض به، أو شبّهه بشيء على طريق السب له أو الإزراء عليه، أو التصغير لشأنه، أو الغضِّ منه، والعيب له: فهو ساب له، والحكم فيه حكم الساب: يقتل... ويستوي التصريح والتلويح، وكذلك من دعا عليه، أو تمنى مضرة له، وكذلك إن نسب له سخفًا، أو هجرًا من القول، أو عـــيَّـــره بشيء مما جرى من البلاء والمحنة عليه، أو غَمَصه ببعض العوارض البشرية الجائزة والمعهودة لديه، وهذا كله إجماع من العلماء، وأئمة الفتوى من لدن الصحابة ﷺ إلى هلمَّ جـــرًّا...»(٢)، وسرد -رحمه الله- الإجماع على أن شاتم النبي ﷺ، المتنقِّص له: «كافر، والوعيد جارٍ عليه بعذاب الله، وحكمه في الأمة القتل»(٣).

وها قد جعل العلماء حكم تنقّص النبي ﷺ، حكم سبه، في الكفر والردة، ومن ثم القتل، وإن تفاوت السب وقلَّ؛ وذلك لأن مقام النبي ﷺ عظيم، واجب الصيانة، والحفظ، والإجلال، والتعظيم، فيسير لفظ من الانتقاص أو حتى التعريض، هو عظيم في حقه ﷺ.

وقد وافق القرافي الحق فيما نقله وقرَّره في شأن النبي ﷺ وغيره من الأنبياء -عليهم السلام-.

المطلب الرابع: حكم سّبِّ الصحابة ﷺ أو تكفيرهم:

قال القرافي: «وإن سب أحد معاوية أو غيره، فإن نسبه للضَّلال والكفر: قُـــتِل،

---

(١) المصدر السابق (٩/ ٣٢٢-٣٢٣).

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢١٥).

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢١٥). وينظر: الصارم المسلول (٣١)، مجمـــوع الفتـــاوى (١٥/ ٤٨)، الإنصاف للمرداوي (١٠/ ٣٣٣)، أضواء البيان (٧/ ٦١٧).

أو غير ذلك من مسافهة الناس: نُكِّل نكالاً شديدًا»[١].

وقال: «وقيل: من كَفَّر صحابيًّا أُوجِع ضربًا. وعن سحنون[٢]**: إن كَفَّر أبا بكر وعمر وعثمان وعليًّا ﷺ: قُــتِل، ويُنَكَّل في غيرهم»**[٣].

وقال في معرض ذكره للإجماع على كفر قائل بعض النواقض: «لا خلاف في كفر من نفى الربوبية... أو كفّر جميع الصحابة؛ لأنه يؤدي إلى بطلان الدين»[٤].

الدراسة:

صحابة رسول الله ﷺ ورضي عنهم وأرضاهم، أجمعت الأمة على دينهم وكمال عدالتهم، وقبول شهاداتهم ورواياتهم ﷺ[٥]، ولهم خصيصة «وهي أنه لا يُسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدَّلين بنصوص الكتاب والسنة وإجماع من يعتد به في الإجماع من الأمة»[٦].

فسبهم انتقاص لهم، وحطٌّ من مترلتهم، واستهانة واستخفاف بمن اصطفاهم وارتضاهم؛ وهو حرام بالكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢]، قال ابن تيمية: «وأدنى أحوال الساب لهم أن يكون مغتابًا»[٧]، وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((من سبَّ أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين))[٨].

---

(١) الذخيرة (٩/ ٣٢٠).

(٢) سحنون هو عبد السلام بن حبيب التنوخي، أبو سعيد، الإمام العلامة، فقيه المغرب، وانتهت إليه رئاسة العلم فيها، وصاحب المدونة في المذهب المالكي، كان قويًا في الحق، شديدًا على أهل البدع، انتشرت إمامته، وأجمع العلماء على فضله، توفي سنة ٢٤٠هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٦٣).

(٣) الذخيرة (٩/ ٣٢٠).

(٤) المصدر السابق (٩/ ٣٢٥).

(٥) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٤٩).

(٦) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (١/ ٢٩٤).

(٧) الصارم المسلول (٥٧١).

(٨) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ١٤٢)، وابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٤٨٣)، وأبو نعيم في الحلية (٧/ ١٠٣). وحسّنه الألباني. ينظر: السلسلة الصحيحة (٥/ ٣٣٩/ ح٢٣٤٠).

وسبهم له أحوال يختلف حكمه بحسبها، ويمكن بيانها فيما يلي:

١- لو سب جميع الصحابة، بنسبتهم للضلال والكفر، فإنه يكفر(١)؛ لأن الصحابة كلهم عدول، بإجماع الأمة، وتضليلهم أو تكفيرهم تضليل للأمة، قال القاضي عياض: «نقطع بتكفير كل قائل قال قولاً يتوصل به إلى تضليل الأمة، وتكفير جميع الصحابة: كقول الكميلية(٢) من الرافضة بتكفير جميع الأمة بعد النبي ﷺ؛ لأنهم أبطلوا الشريعة بأسرها؛ إذ قد انقطع نقلها، ونقل القرآن، إذ ناقلوه كفرة على زعمهم! وإلى هذا - والله أعلم- أشار مالك في أحد قوليه بقتل من كَفَّر الصحابة»(٣).

٢- لو سب صحابيًا تواترت النصوص بفضله، فيطعن في دينه وعدالته، فإنه يكفر(٤)؛ لأنه استخفاف بحَقِّ الصحبة، وفيه تعرُّض إلى النبي ﷺ(٥).

قال القاضي عياض: «من شتم أحدًا من أصحاب النبي ﷺ أبا بكر أو عمر أو عثمان أو معاوية أو عمرو بن العاص ﷺ، فإن قال: كانوا على ضلال وكفر: قُتِل. وإن شتمهم بغير هذا من مشاتمة الناس: نُكِّل نكالاً شديدًا»(٦).

٣- من سبهم سبًا لا يقدح في دينهم ولا عدالتهم، فهذا فسق، يستحق صاحبه التعزير والأدب الموجع(٧).

---

(١) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٠٧٢)، الصارم المسلول (٥٨٦، ٥٨٧)، فتاوى السبكي (٢/ ٥٧٥)، البداية والنهاية (٥/ ٢٥٢).

(٢) لعلَّ المقصود: الكاملية، نسبة إلى أبي كامل، وهم فرقة من غالية الشيعة، كفَّروا جميع الصحابة، وقالوا بالتناسخ والحلول. ينظر: مقالات الإسلاميين (٣٤/١)، الملل والنحل (١/ ١٧٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٦٠).

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٨٦).

(٤) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١١٠٧)، فتاوى السبكي (٢/ ٥٥٧، ٥٦٩، ٥٧٦، ٥٨٠، ٥٨٩).

(٥) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٠٧٢)، فتاوى السبكي (٢/ ٥٧٥)، رسالة في الرد على الرافضة (١٣، ١٨، ١٩).

(٦) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٣٠٨). وينظر: السنة للخلّال (٣/ ٤٩٣)، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (٢/ ٣٥٨، ٣٦٣).

(٧) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٣٠٨)، الصارم المسلول (٥٧١، ٥٨٦، ٥٨٩)، فتاوى السبكي (٢/ ٥٨٠)، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (٢/ ١١٠٨)، رسالة في الرد على الرافضة (١٨-١٩).

وقد وافق القرافي الحق فيما نقله بشأن الصحابة ﭫ وحكم سبهم.

- **مسألة: حكاية الكفر عن الغير:**

قال القرافي: «إن وقعت هذه الألفاظ حكاية عن الغير: فإن كانت للشهادة، أو النفي عن قائلها؛ لأنه ممن يخشى اتباعه: فحسن، وإلا فلا يحكى؛ فإن التَفَكُّه بالأعراض محرم، ومن كان مولعًا بذلك، ورواية هجوه ﷺ: فيقتل، ولا ينفعه نسبته إلى غيره. وحكي الإجماع في تحريم هجوه ﷺ وكتابته، وقد أسقط المحرزون لدينهم من أحاديث المغازي والسير ذلك»[١].

الدراسة:

أعقب القرافي حديثه عن أمثلة ما يُكفر به من ألفاظ بمسألة ما إذا جاءت هذه الألفاظ محكية ومنقولة عن الغير، وأن ناقلها لا يكفر، ما دام ينكر ذلك ويعتقد بطلانه، وهو غير راضٍ به ولا متهاون، وإلا شارك من نقل عنه في الكفر[٢].

وأمثلة هذا كثيرة، منها: ما قصه الله تعالى في كتابه من كلام الكفار، وذكر عقائدها وبيان فسادها، وقد أمر الله بتلاوة كتابه، فلا يكفر قارئ ذلك قطعًا بل يؤجر، وكنقل الشاهد ما سمعه من كفر للقاضي أو غيره، كذلك نقل مقالات الكفار لبيان بطلانها ونكارتها، لأجل الرد عليها، وهذا مستقر عند العلماء: أن ينقلوا أقوال الملل المنحرفة، والفرق الكافرة؛ لبيان فسادها، ونصيحة لله وللمسلمين، وتحذيرًا من الوقوع فيها[٣].

---

(١) الذخيرة (٩/ ٣٢٤).

(٢) ينظر: فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٢/ ١٨٠-١٨١).

(٣) كابن الحاج القناوي في (حز الغلاصم في إفحام المخاصم) (٣٢)، أثناء حديثه عن إبطال عقيدة القدرية، قال: «فقول الناس إذن كافة: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، باطل. والصحيح على قولهم وسوء اعتقادهم أن يقول القائل: ما شاء إبليس كان وما لم يشأ الله لم يكن، ونستغفر الله من تسطير هذه الكلمات، ولكن حاكي الكفر ليس بكافر، ولله الحمد على نعمة الإسلام والسنة»، والإمام الذهبي في (تاريخ الإسلام) (١٤/ ٢٧٨)، في ترجمته لابن عربي الطائي، وذكره لشيء من عقيدته في وحدة الوجود، قال: «وذكر فصلاً من هذا النمط - تعالى الله عما يقول علوًا كبيرًا-، أستغفر الله، وحاكي الكفر ليس بكافر»، وابن حجر في (ميزان الاعتدال) (٤/ ١٦٢) في ترجمته للمغيرة بن سعيد البجلي الرافضي الكذاب، وذكر شيئًا من شنائعه وجراءته على الله

فكل ذلك جائز أو واجب لا يكفر قائله، ولهذا يقال: (ناقل الكفر ليس بكافر)، بخلاف من حكاه ونقله ونشره على سبيل الاستحسان والتأييد، فهذا كفر.

قال القاضي عياض تعليقًا على الحديث الذي أخرجه مسلم في الذي انفلتت منه ناقته وعليها طعامه وشرابه في مهلكة، ثم لما ردها الله عليه: ((أخذ بخطَامها ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح))[1]، قال: «فيه أن ما ناله الإنسان من مثل هذا في حال دهشته وذهوله لا يؤاخذ به، وكذا حكايته عنه على طريق علمي، وفائدة شرعية، لا على الهزل والمحاكاة والعبث، ويدل على ذلك حكاية النبي ﷺ ذلك، ولو كان منكرًا ما حكاه والله أعلم»[2].

والذي يميّز حال الراضي من المكره أو المضطر على نقل أقوال الكفر، هي القرائن التي تحتف بالأحوال.

قال ابن حزم: «الإقرار باللسان دون عقد القلب لا حكم له عند الله ﷻ؛ لأن أحدنا يلفظ بالكفر حاكيًا وقارئًا له في القرآن، فلا يكون بذلك كافرًا حتى يقرَّ أنه عَقَده... فلما أمرنا تعالى بتلاوة القرآن، وقد حكى لنا فيه قول أهل الكفر، وأخبرنا تعالى أنه لا يرضى لعباده الكفر؛ خرج القارئ للقرآن بذلك عن الكفر إلى رضا الله ﷻ والإيمان، بحكايته ما نص الله تعالى، ولما أمر الله تعالى بأداء الشهادة بالحق فقال تعالى: ﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٨٦﴾﴾ [الزخرف: ٨٦] خرج الشاهد المخبر عن الكافر بكفره عن أن يكون بذلك كافرًا؛ إلى رضا الله ﷻ والإيمان»[3].

فلابد من غرض شرعي لحكاية الكفر ونقله عن الغير، وأن الاستحسان أثناء النقل محرم يجعل الحاكي كالمحكي عنه في الحكم وفي الاستحقاق[4].

تعالى، قال: «وحاكي الكفر ليس بكافر، فإن الله تبارك وتعالى قصَّ علينا في كتابه صريح كفر النصارى واليهود وفرعون والنمرود وغيرهم».

(١) كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة والفرح بها (٤/ ٢١٠٤/ ح٢٧٤٧)، عن أنس بن مالك ﷺ.

(٢) نقلًا عن فتح الباري (١١/ ١٠٨). وينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٩٩٧-١٠٠٣).

(٣) الفصل في الملل والأهواء النحل (٣/ ١١٦).

(٤) ينظر: فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ (١٢/ ١٨٠-١٨١).

أما حكم هجاء[1] النبي ﷺ وروايته، فـ «أجمع المسلمون على أن الكلمة الواحدة من هجاء النبي ﷺ موجبة للكفر»[2].

وقد وافق القرافي الحق فيما قرره من نقل الكفر عن الغير.

المطلب الخامس: دعوى النبوة:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: حكم تجويز اكتسابها:

قال القرافي في معرض حديثه عن الأقوال والأفعال والصفات التي يكفر مرتكبها: «ولا خلاف في تكفير من... جَوَّز اكتساب النبوة»[3].

الدراسة:

إن النبوَّة اصطفاء واختيار من الله تبارك وتعالى لمن شاء من خلقه، وهي محض نعمة منه عليهم، قال سبحانه لموسى عليه السلام: ﴿إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥]، وقال تعالى حاكيًا قول يعقوب لابنه يوسف عليهما السلام: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ﴾ [يوسف: ٦]، وغيرها من الآيات، فالله ﷻ هو العليم الخبير الحكيم بخلقه وبعباده، وهو أعلم حيث يجعل رسالته منهم، وإذا كان الأمر كذلك فمن المحال اكتساب النبوة أو تحصيلها بغير اصطفاء من الله.

فمن جَوَّز اكتسابها فقد فتح الباب على مصراعيه لمُدَّعي النبوة من بعد النبي ﷺ، وقد ختم الله تعالى به النبوة والرسالة، قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٖ مِّن رِّجَالِكُمۡ وَلَٰكِن

---

(١) الهجاء هو نقيض المدح، يقال: هجاه: شتمه بالشعر. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (٤/ ٣٩٤)، القاموس المحيط (١٣٣٩)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري لبدر الدين العيني (١٥/ ١٣٤).

(٢) شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٤). وينظر: المحلى (١٣/ ٥٠٠)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٠٦٩)، (٢/ ١٠٩٧)، الصارم المسلول (٥٦٥)، تفسير القرطبي (٨/ ٨٢)، فتح الباري (١٢/ ٢٨١)، نيل الأوطار (٧/ ٢٠٩).

(٣) الذخيرة (٩/ ٣٢٥).

﴿رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقال ﷺ: ((كانت بنو إسرائيل تَسُوسُهم الأنبياء، كلما هلك نبيّ خَلَفه نبيّ، وإنه لا نبيّ بعدي))[١].

وقال: ((فُضِّلتُ على الأنبياء بستٍّ -ذكر منها-: وأُرسلتُ إلى الخلق كافّة، وخُتم بي النبيّون))[٢].

وقد أخبر ﷺ بوقوع الكذب على الله تعالى في النبوَّة، فقال: ((وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيّين لا نبي بعدي))[٣].

فمن ادعى النبوة فهو كذاب أفاك دجال ضَال مُضِل، بل من أكفر الكفار، وأظلم الظالمين، وشر خلق الله تعالى، قال سبحانه: ﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيۡرِ عِلۡمٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٤][٤].

كما أن مدعي النبوة لا يمكن أن يُبقيه الله تعالى على كذبه ودجله على الناس[٥]؛ فالنبوة لها صفات جليلة سامية، محال أن تلتبس بصفات من يدَّعيها من الكذابين[٦].

وقد وافق القرافي -رحمه الله- منهج أهل السنة والجماعة في كفر من ادعى النبوة، أو جَوَّز اكتسابها.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل (٣/ ١٢٧٣/ ح٣٢٦٨)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب الوفاء ببيعة الخلفاء الأول فالأول (٦/ ١٧/ ح٤٨٧٩)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٢) أخرجه أحمد (٢/ ٤١١/ ح٩٣٢٦)، والترمذي، كتاب السِيَر عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الغنيمة (٤/ ١٢٣/ ح١٥٥٣)، عن أبي هريرة ﷺ. وصححه الألباني. ينظر: الجامع الصغير وزيادته (٧٦٨/ ح٧٦٧١).

(٣) أخرجه أحمد، (٥/ ٢٧٨/ ح٢٢٤٤٨)، وأبو داود، كتاب الفتن، باب ذكر الفتن ودلائلها (٤/ ١٥٧/ ح٤٢٥٤)، والترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون (٤/ ٤٩٩/ ح٢٢١٩)، عن ثوبان ﷺ. وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته (٣٦٥/ ح٢٦٥٤).

(٤) ينظر: الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح (١/ ٣٠)، (٤/ ٢٧٢)، تفسير ابن كثير (٣/ ٤٧٥).

(٥) ينظر: شرح العقيدة الأصفهانية (٨٩)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (١/ ٢٩-٣٠).

(٦) ينظر: شرح العقيدة الأصفهانية (٩١)، تفسير ابن كثير (٢/ ٣٩٢).

المسألة الثانية: حكم المتنبئ:

المتنبّئ: هو الكذاب الذي يدعي النبوة، ويزعم أنه نبي يوحى إليه وليس كذلك، كما تَنَبَّى مُسيْلِمة الكذاب(١) وغيره من الدَّجَّالين المـتـنـبِّين(٢).

قال القرافي: «ومن تنبّأ أو زعم أنه يُوحَى إليه قال ابن القاسم(٣): هو مرتد؛ لكفره بقوله تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـنَ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. فإن كان ذميًّا استُتيب، إن أعلن ذلك، فإن تاب وإلا قُتل»(٤).

الدراسة:

ادعاء النبوة قد يكون بصورٍ متعددة، منها: أن يَدَّعيها شخص لنفسه كذبًا وافتراء، أو بتصديق من ادَّعاها، أو تجويزها لأحد، أو تجويز اكتسابها بعد ختمها بمحمد ﷺ، أو ادَّعى أنه يوحى إليه(٥).

فمن ادعى النبوة أو صدّق من ادعاها فهو مكذب لله تعالى في قوله: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـنَ﴾، وللنبي ﷺ في قوله: ((لا نبي بعدي))(٦)، وقوله: ((لا تقوم الساعة

(١) هو مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفي الوائلي، الكذاب المتنبئ، ولد ونشأ باليمامة في بلـدة الجبيلـة بوادي حنيفة، وكان قد تنبَّأ في حياة الرسول ﷺ في آخر سنة عشر، وزعم أنه اشترك معه في النبوة، وكان معه من الشياطين من يُخبر بالمغيَّبات، وقد بعث أبو بكر الصديق خالدًا رضي الله عنهما إلى مسيلمة الكـذَّاب في جيش كثير، حتى أهلكه الله على يد وحْشِيّ ﷺ غلام مطعم بن عدي، الذي قتل حمزة بن عبد المطلـب ﷺ. ينظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٢٨٥)، شذرات الذهب (١/ ٢٣١).

(٢) ينظر: لسان العرب (١٥/ ٣٠١).

(٣) هو عبد الرحمن بن القاسم العُتَقي مولاهم، أبو عبد الله عالم الديار المصرية، ومفتيها، صاحب الإمام مالـك، وأثنى عليه بالفقيه، ووثَّقه الإمام النسائي، كان ذا زهدٍ وورع وتقوى وطاعة، مُتقنًا حسن الضبط، وأصح الناس حديثًا عن الإمام مالك، توفي سنة ١٩١ه. ينظر: الديباج المذهب (٢٣٩)، سير أعلام النبلاء (٩/ ١٢٠).

(٤) الذخيرة (٩/ ٣٢١).

(٥) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٠٧٠، ١٠٧١)، روضة الطالبين للنووي (١٠/ ٦٤، ٦٥)، المبدع شرح المقنع لابن مفلح (٩/ ١٧١)، الإقناع للحجاوي (٤/ ٢٩٧)، شرح منتهى الإرادات لمنـصور البـهوتي (٣/ ٣٨٦)، الشرح الصغير للدردير (٦/ ١٤٩)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٢٦٩)، شرح منح الخليل لمحمد عليش (٤/ ٤٦٤).

(٦) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٨٠].

حتى يبعث دجالون كذابون قريب من ثلاثين كلهم يزعم أنه رسول الله))[١][٢].

فيكفر إن كان مسلمًا، وحَدُّه القتل؛ لأن النبي ﷺ قال: ((من بَدَّل دينه فاقتلوه))[٣]، وذلك بعد استتابته، وتبيين الحق له، وإن كان كافرًا ذميًّا؛ فقد انتقض عهده، فيُستتاب، إن تاب وإلا قُتل[٤].

المطلب السادس: السحر:

وفيه خمس مسائل:

المسألة الأولى: ماهيّتُه وأقسامه:

السحر لغة: «كل ما لَطُفَ مأخَذُهُ ودَقَّ»[٥]، وأصله: «صَرْف الشيء عن حقيقته إلى غيره»[٦].

أما اصطلاحًا، فقد اختلفت وتنوعت عبارات العلماء في تعريفه، وذلك لكثرة أنواعه وأمثلته وصُوَره، فصار من العسير حده بحدٍ يميزه عن غيره[٧]، فهو «اسم جامع لمعانٍ مختلفة...»[٨].

فمن تعريفاته: أنه عزائم ورُقَى وعُقَد، تؤثر في الأبدان والقلوب، فيُمرض، ويقتل، ويُفَرِّق بين المرء وزوجه، ويأخذ الرجل عن امرأته فيمنعه وَطْأَهَا، أو يُحَبِّب بين اثنين، أو

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب خروج النار (٦/ ٢٦٠٥/ ح٦٧٠٤)، ومسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب: لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء (٤/ ٢٢٣٩/ ح١٥٧)، عن أبي هريرة ﷺ. واللفظ له.

(٢) ينظر: المغني (٨/ ١٥٠)، روضة الطالبين (١٠/ ٦٤-٦٥)، شرح منتهى الإرادات (١١/ ٣٠١).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسيَر، باب لا يعذّب بعذاب الله (٣/ ١٠٨٩/ ح٢٨٥٤)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) ينظر: الدرة فيما يجب اعتقاده (٢٠٦)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١٠٧٠-١٠٧١)، الصارم المسلول (١٤٨)، شرح الفقه الأكبر لملا علي قاري (٢٥٥)، روح المعاني (٢/ ٤١).

(٥) القاموس المحيط (٥٩٧). وينظر: الصحاح (٢/ ٦٧٩)، لسان العرب (٤/ ٣٤٨).

(٦) تهذيب اللغة (٤/ ١٧٠).

(٧) ينظر: أضواء البيان (٤/ ٤١). وينظر في تعريفات السحر: تاريخ ابن خلدون (١/ ٤٩٦).

(٨) الأم (١/ ٢٥٦).

يُبَغِّض أحدهما إلى الآخر(١).

وقد ذكر القرافي حقيقة السحر، وبيَّن أقسامه وأنواعه، فكان مما قال:

١- «السِّيمِيَاء(٢)، وهو عبارة عما يُرَكَّب من خَوَاصٍّ أرضيّة، كدُهْنٍ خاص، أو مَائِعَات خاصة، أو كلمات خاصة توجب تَخَيُّلات خاصة، وقد يكون لذلك وجود حقيقي يخلق الله تلك الأعيان عند تلك المحاولات، وقد لا تكون له حقيقة بل تخيُّل صِرْف، وقد يستولي ذلك على الأوهام حتى يتخيّل الوهمُ انقضاء الأعمار في الوقت المتقارب من الساعة ونحوها، ويسلب الفكر الصحيح بالكلية، وتصير أحوال الإنسان مع تلك المحاولات كحالات النائم من غير فرق، ويختصُّ ذلك كله بمن عُمِل له، ومن لم يُعمَل له لا يجد شيئًا من ذلك»(٣).

الدراسة:

يبيّن القرافي أن هذا النوع من السحر يطلق ويراد به سحر التخيُّل والتمويه، على الأشهر؛ لأن العامل فيه هو الوَهْم، الذي قد يتخيّل فيه المرء أمورًا ليست متحققة في الواقع، وقد يطلق هذا النوع من السحر على ما هو حقيقة، والأول «هو الأشهر، وحاصله: إحداث مثالات خياليّة لا وجود لها في الحس، وقد يُطلق على إيجاد تلك المثالات بصُوَرِها في الحس وتكون صورًا في جوهر الهواء...»(٤).

فيقع هذا النوع ويُرى أثره وكأنما هو حقيقة ملموسة، وذكر ابن خلدون أن السحر له مراتب، منها: ما يؤثر دون آلة أو شيء معيَّن، ومنها: ما يؤثر بمعيَّن، ومنها: «الثالث: تأثير في القوى المتخيَّلة، يــعمد صاحب هذا التأثير إلى القوى المتخيَّلة، فيتصرف فيها بنوع من التصرف، ويلقي فيها أنواعًا من الخيالات والمحاكاة وصورًا مما يقصده من ذلك، ثم يترلها

---

(١) ينظر: الكافي لابن قدامة (٥/ ٣٣١)، المغني (١٠/ ١٠٤).

(٢) لفظ سيميا عبراني مُعَرب، أصله: (سيم يَه)، ومعناه: اسم الله، وقد يطلق هذا الاسم على ما هو غير الحقيقي من السحر وهو المشهور. ينظر: أبجد العلوم لصديق بن حسن القنوجي (٢/ ٣٣٢-٣٣٣).

(٣) الفروق (٤/ ١٢٨٨).

(٤) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم للتهانوي (١/ ١٤٠). وينظر: دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون للقاضي عبد رَبِّ النبي نكري (٢/ ٢٠١).

إلى الحس من الرَّائين بقوة نفسه المؤثرة فيه، فينظرها الرَّاءون كأنها في الخارج، وليس هناك شيء من ذلك، كما يحكى عن بعضهم أنه يرى البساتين والأنهار والقصور وليس هناك شيء من ذلك. ويسمى هذا عند الفلاسفة: الشعوذة أو الشعبذة...»[(١)].

وهذا النوع من السحر، لا بد فيه من مزاولة وممارسة، حتى يظهر منه الفعل، وهذه الممارسة إنما تكون «بالتوجه إلى الأفلاك والكواكب، والعوالم العلوية، والشياطين، بأنواع التعظيم والعبادة والخضوع والتذلل، فهي لذلك وجهة إلى غير الله وسجود له، والوجهة إلى غير الله كفر؛ فلهذا كان السحر كفرًا، والكفر من مَوَادِّه وأسبابه»[(٢)].

قال ابن تيمية: «السِّيمْيَاء من السحر، قال تعالى: ﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٩]»[(٣)].

وقال الذهبي عمن يتعلَّم هذه العلوم دون إدراك خطرها: «فترى خلقًا كثيرًا من الضُّلَّال يدخلون في السحر، ويظنونه حرامًا فقط، وما يشعرون أنه الكفر، فيدخلون في تعليم السِّيمْيَاء وعملها، وهي محض السحر»[(٤)].

كما أن استعمال مثل هذا النوع من السحر، وإن أجدى نفعًا، وحصل به الأثر المطلوب: مُحرَّم، فإن ما حرمه الله ورسوله ﷺ ضرره أكثر من نفعه، كالسيمياء وغيرها من أنواع السحر، فإن الساحر السِّيمَاوي وإن كان ينال بذلك بعض أغراضه كما ينال السارق بالسرقة بعض أغراضه، وكذا الكاذب، والخائن، والمشرك، فهم وإن نالوا بعض أغراضهم بهذه المحرمات؛ فإنها تعقبهم من الضرر عليهم في الدنيا والآخرة أعظم مما حصَّلوه من أغراضهم[(٥)].

٢- «الهِيمْيَاء، وامتيازها عن السيمياء أن ما تقدم يضاف للآثار السماوية من الاتصالات الفلكيَّة وغيرها من أحوال الأفلاك، فيحدث جميع ما تقدم ذكره، فخصصوا

---

(١) تاريخ ابن خلدون (١/ ٣٠٣).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٠٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٩/ ٣٨٩).

(٤) الكبائر للذهبي (١٤). وينظر: رُشد الغافل في علوم الشر لعبد الله بن الحاج العلوي الشنقيطي (١٤).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٧٨).

هذا النوع لهذا الاسم؛ تمييزًا بين الحقائق»[١].

الدراسة:

سبق أن السيمياء عبارة عما يركّب من خواص أرضيّة، كدهن خاص، أو مائعات خاصة، أو كلمات خاصة توجب تخيّلات خاصة، لكن لو أضيف إليها الآثار السماوية من الاتصالات الفلكية سمي هذا العمل بالهيمياء.

فـ «هو العلم بأحوال السيّارات السبعة من حيث إنها تتصرف في السفليات، ودعوتها وتسخيرها وما يتعلق بذلك، ومنه تسخير الجِنّـيَّات»[٢].

ومثل هذا النوع من السحر كسابقه، لا بد فيه من مزاولة وممارسة، حتى يظهر أثره، فيتوجه صاحبه إلى الأفلاك والكواكب والشياطين، ويعظِّمها ويذل لها، حتى يحصِّل غرضه[٣].

إلا أن بعض العلماء عدَّه من قبيل التخييل والتمويه[٤]؛ لأن مؤدَّاه كذلك، إذ الرائي يُخدع به، وإن كان يراه ببصره حقيقة.

وعلى أيها كان: تخييلاً أو حقيقة، فهو من السحر الذي يُعد كفرًا، وذلك بعد عرض تعريفاته وخصائصه، وما فيه من استعانة بالشياطين، ومخاطبة للأفلاك والنجوم، واعتقاد تأثيرها[٥].

٣- «بعض خَوَاصِّ الحقائق من الحيوانات وغيرها، كما تؤخذ سبع من الحجارة فيُرجم بها نوع من الكلاب، شأنه إذا رمي بحجر عَضَّه، وبعض الكلاب لا يَعُضُّه، فالنوع الأول إذا رمي بهذه السبعة الأحجار فيَعُضُّها كلها، لُقطت بعد ذلك وطُرحت في ماء، فمن شرب منه ظهرت فيه آثار عجيبة خاصة نصَّ عليها السحرة...»[٦].

---

(١) الفروق (٤/ ١٢٨٨).

(٢) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون (٢/ ٢٠١).

(٣) ينظر: تاريخ ابن خلدون (١/ ٣٠٤).

(٤) ينظر: رُشد الغافل في علوم الشر (١١-٢٤)، أضواء البيان (٤/ ٤٧-٤٩)، موقف الإسلام من السحر والسحرة د. حياة با أخضر (رسالة ماجستير) (١/ ٢٠٢-٢٦٣).

(٥) سيأتي الحديث عن مخاطبة الأفلاك والاستعانة بالجن والشياطين، في: الاستخدامات، في الصفحة رقم [٩٨].

(٦) الفروق (٤/ ١٢٨٩).

الدراسة:

لقد ذكر العلماء أمثلة لهذا النوع من السحر، مما يدل على وقوعه، «وكجمع مشط ومُشاقة: أي ما سقط من الشعر، ووعاء طلع الذَكَر من النخل أو نحو ذلك من العقاقير وجعلها في الأنهار أو الآبار أو زير الماء، أو في قبور الموتى أو في باب يُفتح إلى المشرق، أو غير ذلك من البقاع. ويعتقدون أن الآثار تحدث عند تلك الأمور بخواصّ نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط بينها، وبين الآثار عند صدق العزم»[١].

وقال الشنقيطي[٢] عن هذا النوع من السحر: «يسمى خصائص بعض الحقائق التي لها تسلّط على النفوس، كالمشط، والمشاقة[٣] وجُفِّ طَلعِ[٤] الذَّكَر من النخل، وقصة جعل اليهودي الذي سحر النبي ﷺ لما ذكر في سحره مشهورة». ثم ضرب لهذا النوع مثالاً – مثل ما ذكره القرافي– ثم قال: «فإن السحرة يزعمون أن تظهر فيه آثار مخصوصة معروفة عندهم –قبحهم الله تعالى–»[٥].

٤– «الطَّلسَمَات[٦]، وحقيقتها: أسماء خاصة لها تعلُّق بالأفلاك والكواكب على

---

(١) تهذيب الفروق والقواعد السَّنِيَّة في الأسرار الفقهية (بحاشية كتاب إدرار الشروق لابن الشَّاط) لمحمد بن علي المكي (٤/ ٢٧٩).

(٢) هو محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، سلفي المعتقد، متفنن في عدة علوم، أبرزها التفسير والأصول، رحل من موريتانيا واستقر في المملكة العربية السعودية، وعمل بالتدريس والإفتاء، له مؤلفات كثيرة، أشهرها: (أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن)، و(آداب البحث والمناظرة)، توفي بمكة سنة ١٣٩٣هـ. ينظر: ترجمة الشيخ من إعداد تلميذه عطية بن محمد سالم في آخر (أضواء البيان) (٩/ ٤٦٩)، علماء نجد خلال ثمانية قرون (٦/ ٣٧١).

(٣) مُشَاقَة: ما يُغزل من الكتان. وقيل: ما يتقطع من الكتان عند تخليصه وتسريحه. ويقال: المشاطة ما يخرج من الشعر إذا مُشِط، والمشاقة من مشاقة الكتان. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٤/ ٧١٣)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٣١/ ٤٠١).

(٤) جف الطلع: هو الغشاء الذي يكون على الطلع. ينظر: فتح الباري (١٠/ ٢٢٩).

(٥) أضواء البيان (٤/ ٤٧–٤٩). وينظر: موقف الإسلام من السحر والسحرة (١/ ٢٠٢–٢٦٣).

(٦) طَلْسَمَ الرجل: كَرَّه وجهه وقَطَّبَه. ينظر: لسان العرب (١٢/ ٣٦٩)، وأطرق وعَبَس، والساحر ونحوه: كتب طَلسمًا، والشيء عُمِل له طَلْسَمًا، ومن كلام الصوفية: سر مُطَلْسَم: غامض. أما الطَّلْسَم في علم السحر: فهو خطوط وأعداد يزعم كاتبها أنه يربط بها روحانيات الكواكب العلوية بالطبائع السفلية لجلب محبوب، أو دفع أذى، وهو لفظ يوناني لكل ما هو غامض مُبْهَم كالألغاز والأحاجي، والشائع على الألسنة: طَلْسَم كجَعْفَر،

زعم أهل هذا العلم، في أجسام من المعادن أو غيرها، تحدث لها آثار خاصة رُبطت بها في مجاري العادات، فلا بد في الطَّلْسَم من هذه الثلاثة الأسماء المخصوصة، وتعلّقها ببعض أجزاء الفلك، وجعلها في جسم من الأجسام، ولا بد مع ذلك من قوة نفس صالحة لهذه الأعمال، فليس كل النفوس مجبولة على ذلك»[(١)].

الدراسة:

قيل في تعريف الطلاسم إنها: «تمزيج القوى الفعالة السماويّة، بالقوى المنفَعِلة الأرضية، لإحداث ما يخالف العادة، أو للمنع مما يوافق العادة»[(٢)].

ويكون مع هذا التمزيج «بَخورات مقوِّية، جالبة لروحانية الطَّلْسَم، ليظهر من تلك الأمور في عالم الكون والفساد أفعال غريبة، وهو قريب المأخذ بالنسبة إلى السحر»[(٣)].

فيظهر أن الطَّلْسَمات داخلة في علم النجوم والسحر؛ لاعتمادها على تأثيرات العالم العلوي، ومحاولة ربطها بتأثيرات العالم السفلي، ولما كان عالم الكواكب والعلويات غيبيًّا، خافيًا على كل أحد، صارت الوسائل الموصلة إليه غامضة غير واضحة، مهما بُذل في توضيحها وبيانها.

والقرافي ذكر وصف الطَّلسَمَات ورسمها، ولم يذكر حكمها، فهي ممنوعة شرعًا، ومن اعتقد لها فعلاً وتأثيرًا فقد كفر[(٤)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله–؛ إذ بيَّن أن النجوم التي من السحر نوعان:

–«أحدهما: علمي وهو الاستدلال بحركات النجوم، على الحوادث.

–والثاني: عملي، وهو الذي يقولون إنه تمزيج القوى السماوية، بالقوى المنفعلة

ويقال: فَكَّ طَلْسَمَه أو طَلاَسِمَه: وَضَّحَه وفَسَّره. ينظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٤٥٩)، المعجم الوسيط (٢/ ٥٦٢). فجميع ما سبق من المعاني والتفسيرات تدل على الغموض والطَّمس وعدم الوضوح.

(١) الفروق (٤/ ١٢٩٢).

(٢) ينظر: المطالب العالية للرازي (٨/ ١٤٩)، الصفدية (١/ ١٤٢).

(٣) كشف الظنون (٢/ ١١١٤). وينظر: أبجد العلوم (٢/ ٣٦٧).

(٤) ينظر: الفروق (٤/ ١٢٩٢)، تعليق ابن الشاط هامش رقم: ٤.

الأرضية كالطلاسم ونحوها، وهذا من أرفع أنواع السحر»[١].

«فالطلاسم ضرب من السحر والتنجيم، تتشكّل فيه الشياطين على هيئة روحانيات الكواكب؛ لتؤثر في الحوادث الأرضية، والطلاسم تحوي تعظيمًا وعبادة للجن، به يستجلبون معاونته، ويعتقدون مع ذلك أن الفاعل والمؤثر هو الكوكب، إذ إن ما يظهر لهم من الجن ويخاطبهم، يعتقدون أنها أرواح الكواكب تخاطبهم، وهم بهذا جُهّال ومشركون، والشرك فيها ظاهر»[٢].

كما أن عبّاد الكواكب أولئك يبذلون كل شيء في سبيل هذا التسخير والتَّطويع، وعلى رأس هذه الأمور: دينهم، الذي يبيعونه بتعبدهم وتذللهم الكامل للكواكب، فهم «يصنعون للأصنام طلاسم للكواكب، ويتحرَّون الوقت المناسب لصنعة ذلك الطَّلْسَم، ويصنعونه من مادة تناسب ما يرونه من طبيعة ذلك الكوكب، ويتكلمون عليها بالشرك والكفر، فتأتي الشياطين فتكلمهم، وتقضي بعض حوائجهم، ويسمونها روحانية الكواكب، وهي الشيطان، أو الشيطانة التي تُضلُّهم»[٣].

فهذا النوع من السحر، وما يستخدم فيه من كلمات غامضة، ومشبوهة، تستعمل كوسيلة للاتّصال بالكواكب واستدعاء آثارها وروحانيَّاتها المزعومة.

٥- «الأوفاق، وهي التي ترجع إلى مناسبات الأعداد، وجعلها على شكل مخصوص مربَّع، ويكون ذلك المربع مقسومًا بيوتًا، فيوضع في كل بيت عدد حتى تكمل البيوت، فتُرسم وتُجمع على طريقة مخصوصة، ولها أعداد مخصوصة كذلك، ولكل عدد آثار مخصوصة، فالمائة مثلاً خاص بالحروب ونَصْر من يكون في لوائه، والخمسة عشر خاص بتيسير العسير، وإخراج المسجون، والجنين من الحامل وتيسير وضعها. كما أن لها ضابطًا خاصًا ومعيّنًا، وهو: (ب ط د ز هـ ج و ا ح)، فكل حرف منها له عدد، إذا جُمع على طريقة معيّنة أدى الناتج نفسه... ولهذه الأوفاق كتب موضوعة للتعريف

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٧١). وينظر: الفتاوى الكبرى (١/ ٣٨٩).

(٢) النبوات (٦٦١). وينظر: الصفدية (١/ ١٤٢-١٤٣)، شرح الأصفهانية (١٥٤)، الجواب الصحيح (٢/ ٣٢٨، ٦/ ٤٠٠).

(٣) الرد على المنطقيين (٢٨٦). وينظر: الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (٢٢٢).

بها، وكيفية حسابها وضبطها، وكلما كثرت أعدادها كلما عسرت. لكن ضابطها مضمون مُطَّرد لا ينخرم، إذا أُدِّي على الوجه المطلوب، أما ما يترتب عليها من آثار فهي قليلة الوقوع، أو معدومة»[(١)].

الدراسة:

هذه شبيهة بما كان يستخدمه العرب قديمًا مما يسمى بحروف (أبجد هوز)، وحكمها كحكمها، بأنها من السحر المحرم، فمستخدمها «يجعل لكل حرف منها قدرًا من العدد معلومًا، ويجري على ذلك أسماء الآدميين والأزمنة والأمكنة وغيرها، ويجمع جمعًا معروفًا عنده، ويطرح طرحًا خاصًا، ويثبت إثباتًا خاصًا، وينسبه إلى الأبراج الاثني عشر المعروفة عند أهل الحساب، ثم يحكم على تلك القواعد بالسُّعود والنُّحُوس وغيرها مما يوحيه إليه الشيطان، وكثير منهم يغيِّر الاسم من أجل ذلك، أو يفرق بين المرء وزوجته بذلك، بدعوى أنهم إن جمَعَهم بيت لا يعيش أحدهم، وقد يتحكم بذلك في الغيب؛ فيدَّعي أن هذا يولد له وهذا لا، وهذا ذكر وهذا أنثى، وهذا يكون غنيًّا وهذا يكون فقيرًا، أو غنيًّا أو وضيعًا ونحو ذلك، كأنه هو الكاتب ذلك للجنين في بطن أمه، لا والله، لا يدريه المَلَك الذي يكتب حتى يسأل ربه، فكيف بهذا الكاذب المفتري؟ ويدعي أن ذلك بصناعة اخترعها، وهذا من أعظم الشرك في الربوبية، ومن صَدَّق به فقد كفر والعياذ بالله»[(٢)].

٦- «خواصّ النفوس، وهي ما تختص به النفوس مما جُبِلت عليه من صفات، إذا استعملها صاحبها وقت حاجته: نفعتْه، وأنقذتْه، فهي خواص مودعة في نفوس بني آدم، ومطبوعة عليها، غير مُكتَسَبة ولا مُحَصَّلة، ولكنها قد تقوى وتشتَدّ، ويصدُق وقعها بالممارسة وكثرة الاستعمال، كما قد يقوى سلطانها وقت الشباب عن وقت المشيب الذي تقِلُّ فيه حدَّة صفات وطبائع كثيرة في البشر، ولا بد مع هذه الخواص من همة، وعزم، وقوة نفس يتم توجيهها إلى المطلوب فيتم تحصيله...

ومن أمثلة ذلك: هناك نفوس جُبلت على الشر إلى الغاية، وأخرى على الخير إلى

---

(١) الفروق (٤/ ١٢٩٢-١٢٩٣).

(٢) معارج القبول (٢/ ٥٥٩-٥٦٠).

الغاية، وأخرى أي شيء عَظَّمَته هلك، وهذا هو المسمى بالعين، وليس كل أحد يؤذي بالعين، فالذين يؤذون بها تختلف أحوالهم: فمنهم من يصيد بعينه الطير في الهواء، ويقلع الشجر العظيم من الثرى، وآخر لا يصل بعينه إلى ذلك، بل مجرَّد الإمراض اللطيف ونحو ذلك، ومنهم من طُبِع على صحة الحَزْر[١]، فلا يُخطِئ الغيب عند شيء مخصوص، فيُصيب في أحكام النجوم ولا يُخطئ أبدًا؛ لأن نفسه طُبعت على ذلك، ولم يُطبَع على غيره، فمن توجهت نفسه لطلب الغيب عند ذلك الفعل الخاص أدركته بخاصيتها، لا لأن النجوم فيها شيء، ولا الرمل، ولا بقيتها بل هي خواص نفوس. وخواص النفوس كثيرة لا تعد ولا تحصى، وإليه مع غيره الإشارة بقوله عليه السلام: ((الناس معادن كمعادن الذهب والفضة... الحديث))[٢] إشارة إلى تباين الأخلاق، والخَلْقِ، والسجايا، والقُوَى، كما أن المعادن كذلك»[٣].

ثم قال: «وقد يقع السحر بشيء مباح كما تقدم في وضع الأحجار في الماء، فإنها مباحة، وكذلك رأيت بعض السحرة يسحر الحيات العظام فتُقبل إليه وتموت بين يديه ساعة، ثم تفيق، ثم يعاود ذلك الكلام فيعود حالها كذلك أبدًا، وكانت له قوة نفس يحصل منها مع هذه الكلمات هذا الأثر، وهذه الكلمات مباحة ليس فيها كفر، وقوة نفسه التي جُبِل عليها ليست من كسبه، فلا يكفر بها، كما أن الإنسان لا يعصي بما جُبِلَت عليه نفسه من الإصابة بالعين وتأثيرها في قتل الحيوانات وغير ذلك، وإنما يأثم بتَصَدِّيه واكتسابه، لذلك حرَّم الشرع أذيَّته أو قتله، أما لو تصدَّى صاحب العين لقتل أهل الحرب أو السباع المهلكة كان طائعًا لله تعالى بإصابته بالعين التي طُبِعت عليها نفسه»[٤].

---

(١) «الحَزْر: التقدير والخَرْص». الصحاح (٢/ ٦٢٩). وحَزَرَ الشيء: قَدّره بالحَدْس. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٣/ ٢٢٠)، والحَدْس: «الظنّ والتخمين». الصحاح (٣/ ٩١٥).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب الأرواح جنود مجنَّدة (٨/ ٤١/ ح٦٨٧٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) الفروق (٤/ ١٢٩٤-١٢٩٥).

(٤) المصدر السابق (٤/ ١٢٩١، ١٢٩٤).

الدراسة:

المراد بقوى النفس: الطباع[١]؛ فقد يكون لبعض الناس -حقيقة- تأثير قوي بنفسه، فيؤثـــر على الآخرين بإصابة العين وما أشبه ذلك، فهذا قد أدخل في السحر، والواقع أنه ليس منه، إذا لم يقترن بأفعال السحر، من استعانة بالشياطين، وتقرّب إليهم، وإلى الكواكب ومخاطبتها. إلا أنه غلب على الناس في استعمال هذه القوى هو استعمالها عن طريق السحر والشعوذة[٢].

وهذا ما قاله فخر الدين الرازي، حين عرض أنواع السحر، وأن منه ما يكون بغير معين خارجي، إنما بهمة النفس، وقوتها، وقدراتها الروحية، وهو «سحر أصحاب الأوهام والنفس القوية»[٣]، وذكر أن النفوس إذا كانت قوية جدًا استغنت بنفسها عن الاستعانة بالآلات أو الأدوات، وقد تكون ضعيفة فتحتاج إلى استعمال الآلات، وذلك أن النفس إذا كانت سماوية مستعلية على البدن تكون قوية التأثير في هذا العالم، أما إذا كانت ضعيفة شديدة التعلق بلذّات الدنيا فإنه لا يعدو تصرفها في غير البدن[٤].

والصحيح أن قوى النفس ليست مستقلّة بالتأثير، بل يشاركها أمور أخرى خارجية، يعرفها هؤلاء السحرة من استعانة بالجن والشياطين، وغيرهم.

وما يزعمونه من أن ما يقومون به إنما هو مبنيّ على قوة نفوسهم، دون تدخل خارجي: من استعانة بالشياطين، أو تخييل أو تمويه على الناس، فقد تصل أفعالهم إلى قلب الأعيان عن طبيعتها، إلى طبائع أخرى، فمن المـــُحال أن يكون هذا أمرًا طبيعيًّا؛ لأن من هذه الأمور ما لا يمكن أن تكون قوى النفس سببًا له، كما أن غاية ما عند الساحر التصرف في الأعراض، مما هو من مقدور الآدميين، فيحدث عن تصرُّفه مرض أو قتل، وأما قلب الأعيان إلى ما ليس في طبعها الانقلاب إليه كمصير الخشب حيوانًا متحركًا بالإرادة، فليس هذا من جنس مقدور البشر، لا معتادًا ولا نادرًا، ولا يحصل بقوى نفس أصلاً، ولهذا

---

(١) ينظر: المعجم الصوفي لمحمود الرضواني (١٠/ ٩٣).

(٢) ينظر: الصفدية (١/ ١٧١، ١٩٢، ٢٢٨).

(٣) مفاتيح الغيب (٣/ ١٨٩).

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب (٣/ ١٩١).

لما رأى سحرة فرعون ذلك علموا أنه خارج عن طريقة السحر: ﴿فَأُلْقِىَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ﴾ [الشعراء: ٤٦-٤٨]، وهذه الحادثة الخارقة للعادة فيها إثبات الصانع، وإثبات نبوة أنبيائه، فإن حدوث هذا الحادث على هذا الوجه في مثل ذلك المقام يوجب علمًا ضروريًّا أنه من القادر المـُختَار لتصديق موسى عليه السلام ونَصرِه على السحرة، كما قال تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه: ٦٧-٦٩]، وكذلك إخراج صالح عليه السلام الناقة من هضبة من الهضاب أمر خارج عن قوى النفوس وغيرها[(١)].

قال الشيخ الشنقيطي: «ومعلوم أن النفوس الخبيثة لها آثار بإذن الله تعالى، ومن أصرح الأدلة الشرعية في ذلك قوله ﷺ: ((العين حق، ولو كان شيء سابق القدر لسَبَقَتْهُ العين))[(٢)]، وهذا الحديث الصحيح يدل على أن همة العائن وقوة نفسه في الشر جعلها الله سببًا للتأثير في المصاب بالعين»[(٣)].

فقوى النفوس هذه قد تكون خالصة من أمور السحر ابتداءً، بسبب ما جُبلت عليه نفس صاحبها، لكنها قد تصيب حينًا، وقد تخيب أحيانًا، فإذا أتبعها نفسه، وصار يراقبها، في مواضع تأثيرها من عدمه، وأورثت فسادًا -بغير العين-، وألحقت الضَّرر والإيذاء بالمسلمين، بدعوى أنها قوى نفسية غير مكتسبة، فالواجب هو وزنها بالشريعة، ليتضح حكمها.

فالسحرة في زعمهم أن ما يفعلونه من أمور إنما هو متعلّق بقوى نفوسهم المجبولة عليها، وهي العاملة والمؤثرة، وأنها لم تستلزم منهم عملاً ولا اكتسابًا؛ كذب، ودعوى باطلة «وذلك أن السحر ليس هو مجرد قوى النفس... بل السحرة مستعينون بأرواح

---

(١) ينظر: الصفدية (١/ ١٣٧-١٣٨، ١٩٢، ٢٢٨)، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (٨٢، ٨٥، ٢٢٦، ٣٥٢-٣٥٣)، مجموع الفتاوى (١٣/ ٧١، ٧٧، ٩٢، ١٩/ ١٣٥)، جامع الرسائل (١/ ١٩٢، ١٩٤)، الجواب الصحيح (٢/ ٣٤٢).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب الطب والمرض والرُّقى (٤/ ١٧١٩/ ح٢١٨٨)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أضواء البيان (٤/ ٤٢).

مقارنة لهم»[١].

أما فيما يتعلق بالحديث الذي استدل به القرافي، فوجه التمثيل: أن المعادن مشتملة على جواهر مختلفة، منها النفيس، والخسيس، وكل من المعادن يُخرج ما في أصله، وكذلك الناس كل منهم يظهر عليه ما في أصله؛ فمن كان ذا شرف في الجاهلية فأسلم لم يزده الإسلام إلا شرفًا؛ فإن تَفَقَّه في دين الله، فقد وصل إلى غاية الشرف؛ إذ قد اجتمعت له أسباب الشرف كلها، فيصدق عليه قوله: ((فخيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا))[٢][٣].

وليس المعنى كما ذكره القرافي من أن الحديث دليل على تفاوت الناس في قوى نفوسهم.

٧- «الرُّقى، وهي ألفاظ خاصة يحدث عندها الشفاء من الأسقام والأدواء والأسباب المهلكة، ولا يقال لفظ الرقى على ما يُحدث ضررًا، بل ذلك يقال له السحر، وهذه الألفاظ منها ما هو مشروع كالفاتحة والمُعَوِّذتين، ومنها ما هو غير مشروع كرُقى الجاهلية والهند وغيرهما، وربما كان كفرًا، ولذلك نهى مالك وغيره عن الرقى بالعجمية؛ لاحتمال أن يكون فيه محرم»[٤].

الدراسة:

الرقى: جمع رقية، وهي العُوذة التي يُرقى بها صاحب الآفة[٥].

والمعالجة بالرقى على وجهين:

الأول: أن تكون الرقى والتعاويذ مما يُعرف معناها ومما يجوز في دين الإسلام أن يتكلم بها الرجل داعيًا الله، ذاكرًا له، ومخاطبًا لخلقه ونحو ذلك، فإنه يجوز أن يرقي بها المصروع

---

(١) الصفدية (١/ ١٧١). وينظر: (١/ ١٤٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبۡرَٰهِيمَ خَلِيلٗا﴾ [النساء: ١٢٥]، (٣/ ١٢٢٤/ ح٣١٧٥)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب من فضائل يوسف عليه السلام (٧/ ١٠٣/ ح٦٣١١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) ينظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم لأبي العباس القرطبي (٢١/ ٣٦).

(٤) الفروق (٤/ ١٢٩٥).

(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٦/ ٥٠٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/ ٢٥٤)، فتح الباري (٤/ ٤٥٣).

ويعوّذ، فإنه قد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ: ((أنه أذن في الرُّقى ما لم تكن شركًا))[١]، وقال: ((من استطاع منكم أن ينفع أخاه فليفعل))[٢].

والثاني: أن يكون فيها كلمات محرمة، مثل أن يكون فيها شرك، أو كانت مجهولة المعنى يحتمل أن يكون فيها كفر، فليس لأحد أن يرقي بها، ولا يعزم، ولا يُقسِم، وإن كان الجنِّي قد ينصرف عن المصروع بها، فإن ما حرمه الله ورسوله ضرره أكثر من نفعه»[٣]، وليس لأحد أن يستعمل الحرام لأجل أن نفعه حاصل ومتحَقّق[٤].

كما إن عامة ما بأيدي الناس من العزائم والطلاسم والرقى التي لا تُفقَه، فيها ما هو شرك بالجن، ولهذا نهى علماء المسلمين عن الرقى التي لا يُفقه معناها؛ لأنها مظنة الشرك وإن لم يعرف الراقي أنها شرك[٥]، وليس للعبد أن يدفع كل ضرر، أو يجلب كل نفع وفقما يشاء، إنما ذلك يجب أن يكون مقرونًا بتقوى الله، فيأتي ما هو مباح في ذلك، ويجتنب المنهِيّ[٦].

فتبيَّن أن الرقية التي فيها مضرّة، هي من أنواع السحر[٧].

والمشروع في باب الرقى والتعوذ كثير، منه: قول النبي ﷺ: ((من قرأ آية الكرسي إذا أوى إلى فراشه لم يزل عليه من الله حافظ، ولم يقربه شيطان حتى يصبح))[٨]، وكان يعلم أصحابه أن يقول أحدهم: ((أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه وعقابه، وشَرِّ عباده،

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الطب، باب ما جاء في الرُّقى (٤/ ١٣/ ح٣٨٨٨)، عن عوف بن مالك رضي الله عنه. وصححه الألباني. ينظر: صحيح سنن أبي داود (٨/ ٣٨٦).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحُمَة والنظرة (٧/ ١٨/ ح٥٨٥٧)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٧٨).

(٤) ينظر: المصدر السابق (٢٤/ ٢٨٠، ٢٧٨).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٣).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٨٠).

(٧) ينظر: رُشد الغافل (١١).

(٨) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده (٣/ ١١٩٤/ ح٣١٠١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن همزات الشياطين وأن يحضرون))[١]، ولما جاءته الشياطين بلَهَب من نار أمر بهذا التعَوُّذ: ((أعوذ بكلمات الله التامة من شر ما خلق، وذرأ وبرأ، ومن شر ما يتزل من السماء، ومن شر ما يعرج فيها، ومن شر فتن الليل والنهار، ومن شر كل طارق إلا طارقًا يطرق بخير، يا رحمن))[٢]، فقد جمع العلماء من الأذكار والدعوات التي يقولها العبد إذا أصبح، وإذا أمسى، وإذا نام، وإذا خاف شيئًا، ما فيه بلاغ، فمن سلك مثل هذه السبيل فقد سلك سبيل أولياء الله الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، ومن دخل في سبيل أهل الجِبْت والطاغوت الداخلة في الشرك والسحر فقد خسر الدنيا والآخرة[٣].

لذلك اشترط العلماء في الرقية شروطًا:

١. أن تكون من الكتاب والسنة.

٢. أن تكون باللغة العربية، واضحة الألفاظ، مفهومة المعاني.

٣. أن يعتقدها سببًا للشفاء، لا أنها شافية بذاتها، ولا تأثير لها بدون إرادة الله وإذنه[٤].

فما خرج عن هذه الشروط فهو المحذور، وفعله محرم سواء كان بدعة، أو كفرًا.

وقد وافق القرافي الصواب في ذلك.

٨- «**العزائم: هي كلمات يزعم أهل هذا العلم أن سليمان عليه السلام لما أعطاه الله تعالى الملك وجد الجان يعبثون ببني آدم، ويسخرون بهم في الأسواق، ويخطفونهم من الطرقات، فسأل الله تعالى أن يولِّي على كل قبيل من الجان مَلَكًا يضبطهم عن الفساد، فوَلَّى الله تعالى الملائكة على قبائل الجن فمنعوهم من الفساد ومخالطة الناس... فإذا عثى بعضهم، وأفسد ذكر المُعَزِّم كلمات تعَظِّمها تلك الملائكة، ويزعمون أن لكل نوع من**

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الطب، باب كيف الرقى (٤/ ١٨/ ح٣٨٩٥)، والترمذي، كتاب الدعوات، (٥/ ٥٤١/ ح٣٥٢٨)، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وحسَّنه الألباني. ينظر: صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ١٢٠/ ح١٦٠١).

(٢) أخرجه الإمام أحمد، (٢٤/ ٢٠٠/ ح١٥٤٦٠)، عن عبد الرحمن بن خنبش، والطبراني في المعجم الكبير (٤/ ١١٤/ ح٣٨٣٨)، وفي الأوسط (٥/ ٣١٥/ ح٥٤١٥)، وفي الدعاء (٣٣٢/ ح١٠٨٣)، عن خالد بن الوليد رضي الله عنه. وصححه الألباني. ينظر: صحيح وضعيف الجامع (١/ ٧٤/ ح٧٤)، الجامع الصغير وزيادته (٨/ ح٧٤).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٨١).

(٤) ينظر: فتح الباري (١٠/ ١٩٥)، معارج القبول (٢/ ٥٠٩).

الملائكة أسماء أمرت بتعظيمها، ومتى أقسم عليها بها أطاعت، وأجابت وفعلت ما طلب منها، فالمعزم يقسم بتلك الأسماء على ذلك الملك فيحضر له القبيل من الجان الذي طلبه أو الشخص منهم فيحكم فيه بما يريد، ويزعمون أن هذا الباب إنما دخله الخلل من جهة عدم ضبط تلك الأسماء»[(١)].

الدراسة:

العزائم: جمع عزِيمة، من العَزْم، وهو: «الجِدُّ، عَزَمَ على الأَمر يَعْزِمُ عَزْمًا»[(٢)].

والحلف حق الله تعالى، فلا يجوز الحلف بغيره ﷻ في شيء من الأشياء ولا على حال من الأحوال وهذا أمر مجمع عليه[(٣)].

فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: ((من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت))[(٤)]، وفي السنن أنه قال: ((لا تحلفوا إلا بالله))[(٥)].

وقد حوى هذا العمل إقسامًا بغير الله تعالى، وهو لا يجوز، ويُعدّ من الشرك؛ إذ قد قال النبي ﷺ: ((من حلف بغير الله فقد أشرك))[(٦)]، فإن اعتقد فيما حلف به أنه مساوٍ لله تعالى في التعظيم والعظمة فهو شرك أكبر، وإلا فهو شرك أصغر[(٧)]، الذي عَدَّه العلماء من أعظم المــحرَّمات، «ولهذا اختار ابن مسعود ﷺ أن يحلف بالله كاذبًا ولا يحلف بغيره

---

(١) ينظر: الفروق (٤/ ١٢٩٥-١٢٩٦).

(٢) لسان العرب (١٢/ ٣٩٩).

(٣) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (١٤/ ٣٦٦).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب كيف يُستحلف (٦/ ٢٤٤٩/ ح٦٢٧٠)، ومسلم، كتاب الأيمـان، باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى (٥/ ٨٠/ ح٤٣٤٦)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٥) أخرجه أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآبـاء (٣/ ٢١٧/ ح٣٢٥٠)، والنـسائي، كتاب الأيمان والنذور، باب الحلف بالأمهات (٧/ ٥/ ح٣٧٦٩)، عن أبي هريرة ﷺ. وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع الصغير (٢/ ١٢١٤/ ح٧٢٤٩).

(٦) أخرجه أبو داود، كتاب الأيمان والنذور، باب في كراهية الحلف بالآباء (٣/ ٢١٧/ ح٣٢٥٣)، والترمـذي، كتاب النذور والأيمان، باب ما جاء في كراهية الحلف بغير الله (٤/ ١١٠/ ح١٥٣٥)، عن عبد الله بن عمـر رضي الله عنهما. وصححه الألباني. ينظر: السلسلة الصحيحة (٥/ ٤١/ ح٢٠٤٢).

(٧) ينظر: تيسير العزيز الحميد (٢/ ١٠٢٣)، القول المفيد (٢/ ٢١٢).

صادقًا[١]، فهذا يدل على أن الحلف بغير الله أكبر من الكذب، مع أن الكذب من المحرمات في جميع الملل، فدل ذلك أن الحلف بغير الله من أكبر المحرمات... فإن من تحقيق التوحيد؛ الاحتراز من الشرك بالله في الألفاظ وإن لم يقصد المتكلم بها معنى لا يجوز، بل ربما تجري على لسانه من غير قصد، كمن يجري على لسانه ألفاظ من أنواع الشرك الأصغر لا يقصدها»[٢].

ولا فرق إن أقسم بمُعظَّم من المخلوقات كالملائكة فما فوقها في أنه جعل ما أقسم به ندًا لله تعالى[٣].

وهذا الإقسام من أعظم البدع المنكرة في دين الإسلام، ومما يظهر قبحه للخاص والعام؛ لما يترتب عليه من لوازم باطلة ومستحيلة، من سؤال الله تعالى بمخلوقاته، بل وسؤاله بما عُبد من دونه[٤]، إضافةً إلى احتواء هذه العزائم على ألفاظ غامضة غير مفهومة قد تشتمل على الشرك -في الغالب-، كما أن هذا الفعل فيه تشبّه بالمشركين الذين يُعَظِّمون الجن بقراءتهم للعزائم والطلاسم وغيرها، ويستجلبون معونتهم بذلك[٥].

وقال الشنقيطي: «وهم -أي السحرة- يزعمون أن لكل نوع من الملائكة أسماء أُمروا بتعظيمها، ومتى أُقسم عليهم بها أطاعوا وأجابوا وفعلوا ما طلب منهم»، ثم قال: «ولا يخفى ما في هذا الزَعم من الفساد»[٦].

فيمكن تلخيص ما اشتملت عليه العزائم من المحاذير، فيما يلي:

١. اشتمالها على إقسام بغير الله تعالى.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٨/ ٤٦٩/ ح١٥٩٢٩)، والطبراني في المعجم الكبير (٨/ ١٠٠/ ح٨٨١٠)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٤١٦/ ح١٢٤١٤)، وقال عنه المنذري في الترغيب والترهيب: «ورواته رواة الصحيح». (٣/ ٣٧٢). وصححه الألباني. ينظر: مختصر إرواء الغليل (١/ ٥١٠/ ح٢٥٦٢)، صحيح الترغيب والترهيب (٣/ ٧٦/ ح٢٩٥٣).

(٢) تيسير العزيز الحميد (٢/ ١٠١٣-١٠١٨).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٩٠-٢٩٤).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٩٠).

(٥) ينظر: المصدر السابق (١٩/ ١٣، ٣٤-٣٥، ٤٤-٤٦، ٦١).

(٦) أضواء البيان (٤/ ٤٧-٤٨). وينظر: (٤/ ٤٩)، موقف الإسلام من السحر والسحرة (١/ ٢٠٢-٢٦٣).

٢. الاستعانة بالجن.

٣. قراءة ألفاظ غامضة، غير مفهومة قد تشتمل على الشرك –في الغالب–.

٩- «الاستخدامات، وهي قسمان: الكواكب، والجان، فيزعمون أن للكواكب إدراكات روحانية، فإذا قوبلت الكواكب ببخور خاص، ولباس خاص على الذي يباشر البخور، وربما تتقدم منه أفعال خاصة، منها ما هو محرم في الشرع كاللواط، ومنها ما هو كفر صريح، وكذلك الألفاظ التي يخاطب بها الكواكب، منها ما هو كفر صريح فيناديه بلفظ الإلهية ونحو ذلك، ومنها ما هو غير محرم، فإذا حصلت تلك الكلمات، مع البخور، مع الهيئات المشترطة كانت روحانية تلك الكواكب مطيعة له، متى أراد شيئًا فعلته له –على زعمهم–، وكذلك القول في ملوك الجان على زعمهم، إذا عملوا لهم تلك الأعمال الخاصة لكل ملك من الملوك، فهذا هو الذي يزعمون بالاستخدام، وأنه خاص بروحانيَّات الكواكب، وملوك الجان، وشروط هذه الأمور مستوعبة في كتب القوم، والغالب عليهم الكفر، فلا جرم لا يشتغل بهذه الأمور مُفلِح»[(١)].

الدراسة:

المقصود بروحانية الكواكب التي ذكرها القرافي، ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله– عن عباد الكواكب وما يفعلونه ويقدمونه لها، إذ قال: إنهم يدعون الشمس والقمر والنجوم، ويعبدونها، ويسجدون لها، فيحصل لأحدهم أشخاص منفصلة عنه تقضي كثيرًا من حوائجه، ويسمونها روحانية الكواكب[(٢)]، وإلا ففي الحقيقة ليس الأمر كذلك، إنما هو الشيطان، أو الشيطانة التي تضلُّهم[(٣)].

وقال ابن تيمية عن مجادلة إبراهيم عليه السلام لقومه بسبب عبادتهم للكواكب: «فذكر لهم ما كانوا يفعلونه من اتخاذ الكوكب، والشمس، والقمر ربـًا يعبدونه، ويتقرّبون إليه، كما

---

(١) الفروق (٤/ ١٢٩٦).

(٢) ينظر: الصفدية (١/ ٢٤١). وينظر: (١/ ١٧٣، ١٩٢)، الجواب الصحيح (٢/ ٣٢٦-٣٢٧، ٣/ ٣٤٧)، مجموع الفتاوى (١/ ١٧٣، ١٧٨، ١٣/ ١٨٢، ١٩/ ٤١، ٢٤/ ٢٨٠).

(٣) ينظر: الرد على المنطقيين (٢٨٦)، الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان (٢٢٢).

هو عادة عبـــاد الكواكب، ومن يطلب تسخير روحانية الكواكب»[١].

فالزعم بأن للكواكب روحانية، زعم باطل لا دليل عليه، ولا مستند له إلا فعل المشركين الأوائل، كما أنها لا تنقاد، ولا تتسخر إلا بتقديم بعض الأفعال، والأقوال لها، على هيئات وأوضاع مخصوصة، «والغالب على صاحب الاستخدام الكفر؛ لأنه كثيرًا ما تصدر منه أفعال، منها ما هو كفر كالسجود للكواكب، أو مِلك الجان، وكندائه لأحدهما. ومنها ما هو محرم في الشرع غير كفر، كمقابلتهما بلواط... والمشتغلون بعلم من علوم الشر لا يفلحون سواء في ذلك الاستخدام أو غيره»[٢].

فقد يجتمع في استخدام الكواكب أنواع من الكفر: كفر الفعل، وذلك بصَرف شيء من أنواع العبادة لها، وكالتقرب إليها بأنواع القربات، كما تُقدَّم إلى الله تعالى، بل ربما أكثر، وكفر الاعتقاد، وذلك باعتقاد تصرُّفها في العالم، وتدبيرها المستقل عن تدبير الله تعالى لأموره.

فقد حوى هذا النوع من السحر قسمان في الاستخدامات والاستعانات، القسم الأول: الاستعانة بروحانيات الكواكب والأفلاك والأجرام السماوية[٣]، وهو سحر أهل بابل[٤].

والقسم الثاني: الاستعانة بالأرواح الأرضِيَّة وهم الشياطين من الجن، واتصال النفوس الناطقة بها أسهل من اتصالها بالأرواح السماوية؛ لما بينها من المناسبة والقرب، ثم إن

---

(١) درء التعارض (١/ ١١١). وينظر: الأصول والفروع لابن حزم (٢٤٣)، دقائق التفسير لابن تيمية (٣/ ١٢٣، ١٦٥)، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان لابن القيم (٢/ ٢٢٢-٢٢٦)، فتح الباري (١٠/ ٢٣٢-٢٣٣).

(٢) رُشد الغافل (١٨).

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب (٢٦/ ٢٤١).

(٤) بابل: اسم ناحية منها الكوفة والحِلَّة، ينسب إليها السِّحر والخمر. ويقال: إن أول من سكنها وعَمَرهـا نـوح عليه السلام، وكان قد نزلها عقب الطوفان. ينظر: معجم البلدان (٣٠٩-٣١١). وكانوا قومًا صـابئين يعبـدون الكواكب السبعة، وجعلوا لكل واحد منها هيكلاً فيه صنمه، ويتقربون إليها بضروب من الأفعال على حسب اعتقاداتهم من موافقة ذلك للكوكب الذي يطلبون منه فعل خير أو شر، ويعتقدون أن حوادث العالم كلها من أفعالها، وهم مُعَطِّلة لا يعترفون بالصانع، وهم الذين بعث الله تعالى إليهم إبراهيم خليله عليه السلام. وكانت علوم أهل بابل قبل ظهور الفرس عليهم: الحِيَل، والنيرنجيات، وأحكام النجوم. ينظر: أحكام القرآن للجصَّاص (١/ ٥٢-٥٣)، تفسير ابن كثير (١/ ٣٦٢).

أصحاب الصنعة وأرباب التجربة شاهدوا أن الاتصال بهذه الأرواح الأرضية يحصل بأعمال سهلة قليلة من الرقى والدُخن والتجريد، وهو المسمى بعمل تسخير الجن[(١)].

فيقوم الساحر بتسخير الجن، ويعزم عليهم بالعزائم؛ ليطيعوه، ويتقرب لهم بما يُحبّونه من الكفر والشرك، كأن يكتب الساحر كلام الله بالنجاسات، أو يكتبه مقلوبًا، أو غير ذلك مما يرضاه الشيطان، فإذا أرضوا الشياطين أعانَتْهُم على بعض أغراضهم فتقضيها لهم[(٢)].

والاستعانة بالشياطين من الجن، واستخدامهم في أمور لا يقدر عليها البشر، كفر وشرك أكبر؛ إذ «لا يتأتّى السحر الذي من قِبَل الشياطين إلا بالشرك وعبادة الشيطان والكواكب، ولهذا سماه الله كفرًا في قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾، وقوله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البقرة: ١٠٢] ...»[(٣)].

فهذا هو الاعتقاد الصحيح فيما يفعله السحرة الذين يستخدمون الشياطين ويتقرَّبون إلى الكواكب، وليس لأحد جحده ولا دفعه، فمن كَذَّب بما هو موجود من الجن والشياطين والسحر، وما يأتون به على اختلاف أنواعه، فقد كَذَّب بما لم يُحط به علمًا[(٤)].

المسألة الثانية: هل للسحر حقيقة؟:

قال القرافي: «السحر له حقيقة، وقد يموت المسحور، أو يتغير طبعه وعادته، وإن لم يباشره، وقال به الشافعي وابن حنبل. وقالت الحنفية: إن وصل إلى بدنه كالدخان ونحوه جاز أن يؤثر، وإلا فلا، وقالت القدرية[(٥)]: لا حقيقة للسحر.

(١) ينظر: مفاتيح الغيب (٣/ ٦٢٣).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٥).

(٣) تيسير العزيز الحميد (٢/ ٦٨١). وينظر: الأم (١/ ٢٥٦)، تفسير ابن كثير (١/ ١٤٨)، عمدة القاري (١٤/ ٦٣).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٨٠).

(٥) القدرية: مذهب يطلق على من ينفي القدر، ومنهم: طائفة تنفي العلم عن الله تعالى وهم القدرية الغلاة، وطائفة تنفي قدرة الله على أفعال العباد، وهم غير الغلاة من المعتزلة. واتفقوا على أن العبد يخلق فعل نفسه، وأن الله لا يخلق أفعال العباد، من أوائلهم: معبد الجهني، وعمرو بن عبيد. ينظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع

لنا: الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب، فقوله تعالى: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، **وما لا حقيقة له لا يُعَلَّم... وفي الصحيحين: أنه ﷺ سُحِر، فكان يُخَيَّل إليه أنه يأتي النساء، ولا يأتيهن... الحديث**[(١)]، **وقد سحرت عائشةَ رضي الله عنها جارية اشترتها، وكان السحر وخبره معلومًا للصحابة ﷺ أجمعين، وكانوا مجمعين عليه قبل ظهور القدرية؛ ولأن الله ﷻ قادر على خلق ما يشاء عقيب كلام مخصوص أو أدوية مخصوصة، احتجوا بقوله تعالى:** ﴿يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ ٦٦﴾ [طه: ٦٦]، **فهو تخيل لا حقيقة له؛ ولأنه لو كانت له حقيقة لأمكن الساحر أن يدَّعي به النبوة، فإنه يأتي بالخوارق على اختلافها»**[(٢)].

الدراسة:

اختلف في السحر: هل له حقيقة أو لا؟ والصحيح أن له حقيقة، يدل عليه الكتاب والسنة الصحيحة المشهورة، وبه قطع الجمهور، وعليه عامة العلماء[(٣)].

أما عن السحر الذي من قبيل التخييل، وهو ما ذكر في قول الله تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيۡهِ مِن سِحۡرِهِمۡ أَنَّهَا تَسۡعَىٰ﴾ [طه: ٦٦]: «فقوله تعالى في هذه الآية الكريمة، يدل على أن السحر الذي جاء به سحرة فرعون تخييل، لا حقيقة له في نفس الأمر، ويدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَلۡقَوۡاْ سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦]؛ لأن قوله: ﴿سَحَرُوٓاْ أَعۡيُنَ ٱلنَّاسِ﴾ يدل على أنهم خيلوا لأعين الناظرين أمرًا لا حقيقة له.

فالسحر منه ما هو أمر له حقيقة، ودليله قوله تعالى: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنۡهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ

للملطي (١٧٥، ١٧٦)، الفرق بين الفرق (١١٤)، التبصير في الدين (٦٣-٦٧)، الملل والنحل (١/ ٤٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٤٠).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب السحر (٥/ ٢١٧٤/ ح٥٤٣٠)، ومسلم، كتاب السلام، باب السحر (٤/ ١٧١٩/ ح٢١٨٩)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) الفروق (٤/ ١٢٩٧).

(٣) ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين للنووي (٩/ ٣٤٦).

بِهِۦ بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَزَوۡجِهِۦ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فهذه الآية تدل على أنه شيء موجود، له حقيقة تكون سببًا للتفريق بين الرجل وامرأته، وقد عَبَّر الله عنه بـــ (ما) الموصولة وهي تدل على أنه شيء له وجود حقيقي.

ومما يدل على ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلۡعُقَدِ﴾ [الفلق: ٤]، يعني: السَّواحر اللاتي يعقدن في سحرهن، وينفثن في عقدهن، فلولا أن السحر حقيقة لم يأمر الله بالاستعاذة منه... وبذلك يتضح عدم التعارض بين الآيات الدالة على أن له حقيقة، والآيات الدالة على أنه خيال»[1].

كما قد صَرَّح الله ﷻ في كتابه بأنه كفر؛ فقال: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتۡلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلۡكِ سُلَيۡمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢] من السحر، ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾: وما كفر سليمان بقول السحر، ولكن الشياطين كفروا به وبتعليمه، وهاروت وماروت يقولان: ﴿إِنَّمَا نَحۡنُ فِتۡنَةٞ فَلَا تَكۡفُرۡ﴾ [البقرة: ١٠٢]، وهذا تأكيد للبيان[2].

ولقد سئل الإمام أحمد: «السحر حق؟ قال: بلى، أليس قد سُحر النبي ﷺ؟»[3].

وقد قال ابن قدامة: «وهو عقد ورقى، وكلام يُتكلَّم به، أو يكتبه، أو يعمل شيئًا يؤثر في بدن المسحور، أو قلبه، أو عقله، من غير مباشرة له، وله حقيقة، فمنه ما يقتل، وما يُمرض، وما يأخذ الرجل عن امرأته فيمنعه وَطْأها، ومنه ما يُفَرّق بين المرء وزوجه، وما يُبغّض أحدهما إلى الآخر، أو يُحَبّب بين اثنين»[4].

ومما تقدم يتضح موافقة القرافي الحق فيما ذكره من حقيقة السحر.

المسألة الثالثة: حكم السحر والساحر:

قال القرافي: «ثم هذه الأنواع قد تقع بلفظ هو كفر، أو اعتقاد هو كفر، أو فعل هو كفر، فالأول: كالسب المتعلّق بمن سبه كفر، والثاني: كاعتقاد انفراد الكواكب أو

---

(١) أضواء البيان (٤/ ٣٥). وينظر: المغني (١٠/ ١٠٤)، تيسير العزيز الحميد (٢/ ٦٧٩).

(٢) ينظر: أحكام القرآن لأبي بكر بن العربي (١/ ٥٣).

(٣) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (٢/ ١٠١).

(٤) المغني (١٠/ ١٠٤).

بعضها بالربوبية، والثالث: كإهانة ما أوجب الله تعظيمه من الكتاب العزيز وغيره. فهذه الثلاثة متى وقع شيء منها في السحر، فذلك السحر كفر لا مرية فيه»(١).

«والذي لا مرية فيه أنه كُفر إن اعتقد أنها –يعني الكواكب– مستقلَّة بنفسها لا تحتاج إلى الله تعالى، فهذا مذهب الصابئة(٢)، وهو كفر صريح»(٣).

ويرى أن الساحر لا يكفر حتى يتبيّن حال سحره، فقال: «فالذي يستقيم في هذه المسألة: أنّا لا نُكفّره حتى يثبت أنه من السحر الذي كفّر الله تعالى به، أو يكون سحرًا مشتملاً على كفر، كما قال الشافعي»(٤).

الدراسة:

قال النووي(٥) عن أحكام السحر: «قد يكون كفرًا، وقد لا يكون كفرًا، بل معصيته كبيرة، فإن كان فيه قول أو فعل يقتضي الكفر: كَفَرَ، وإلا فلا»(٦).

وما ذكره القرافي من أنواع حكمه كفر، وصاحبه كافر، ومن كان هذا حاله: «استتيب منه، فإن تاب وإلا قُتل»(٧)، فمن السحر ما هو كفر بواح لا مرية فيه(٨).

---

(١) الفروق (٤/ ١٢٩٠-١٢٩١).

(٢) الصابئة: هم قوم إبراهيم ﷺ الذين ناظرهم في بطلان الشرك. ومذهبهم مذهب قديم في العالم، وأهله طوائف شتى، فمنهم عباد الشمس: زعموا أنها مَلَك من الملائكة لها نفس وعقل، وهي أصل نور القمر والكواكب، وهي مَلَك الفلك، يستحق التعظيم والسجود والدعاء، ومن شريعتهم في عبادتها: أنهم اتخذوا لها صنمًا، ولها بيت خاص قد بنوه باسمها، وجعلوا لها الوقوف الكثيرة، وسدنة وخُدّام، ويصلون لها، ويستشفون بها، وإذا طلعت الشمس أو غربت سجدوا كلهم. ينظر: الملل والنحل (٢/ ٤-٨)، إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان (٢/ ٢٢٣)، معارج القبول (٢/ ٤٧٠).

(٣) الفروق (٤/ ١٣٠١).

(٤) الفروق (٤/ ١٣٠٢).

(٥) هو يحيي بن شرف بن مري بن حسن الحوراني النووي الشافعي، أبو زكريا، الفقيه المحدث، والحافظ اللغوي، أحد أعلام الشافعية، له مؤلفات كثيرة، على رأسها: (شرح صحيح مسلم)، و(رياض الصالحين)، توفي بنوى سنة ٦٧٧هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٧٠)، طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ٣٩٥)، البداية والنهاية (١٣/ ٢٧٨).

(٦) شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ١٧٦).

(٧) ينظر: الأم (١/ ٢٥٧).

(٨) ينظر: أضواء البيان (٤/ ٣٩).

أما الساحر فذهبت طائفة من العلماء إلى أنه يكفر، إلا أن يكون سحره بأدوية وتدخين وسقي شيء يضرّ، فلا يكفر[١]، وقيل: لا يكفر إلا أن يكون في سحره شرك[٢].

وعند التحقيق ليس بين القولين اختلاف، فإن من لم يُكفّر لظنه أنه يتأتى بدون الشرك -وليس كذلك-، بل لا يتأتى السحر الذي من قبل الشياطين إلا بالشرك وعبادة الشيطان والكواكب، ولهذا سماه الله كفرًا في قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾، وقوله: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾، وقال ابن عباس رضي الله عنهما في قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾: وذلك أنهما علّماه الخير والشر، والكفر والإيمان، فعرفا أن السحر من الكفر[٣]، ولا يجترئ على السحر إلا الكافر[٤].

لكن لو خلا عمل الساحر من استخدام الشياطين، والاستعانة بها، واقتصر على استعمال بعض الأدوية والعقاقير المؤثرة، ونحوها «فليس بسحر، وإن سمي سحرًا فعلى سبيل المجاز، كتسمية القول البليغ والنميمة سحرًا، ولكنه يكون حرامًا؛ لمضرّته، يعزّر من يفعله تعزيرًا بليغًا»[٥].

- **مسألة:** قال القرافي عن قوله تعالى: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾: «**ولا يلزم صدور الكفر عن الملائكة؛ لأنه قرء المَلِكين بكسر اللام، أو هما مَلَكان، وأُذن لهما في تعليم الناس السحر... لأن مصلحة الخلق في ذلك الوقت كانت تقتضي ذلك، ثم صعدا إلى السماء...**»[٦].

---

(١) ينظر: شرح منتهى الإرادات (٦/ ٣٠٥)، كشاف القناع عن متن الإقناع (١٤/ ٢٧٥).

(٢) ينظر: الأم (١/ ٢٥٦)، تفسير ابن كثير (١/ ١٤٨)، عمدة القاري (١٤/ ٦٣).

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٦٢).

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٢/ ٤٤٣)، تيسير العزيز الحميد (٢/ ٦٨٠-٦٨٢).

(٥) تيسير العزيز الحميد (٢/ ٦٨٠-٦٨٢).

(٦) الفروق (٤/ ١٢٩٧).

الدراسة:

في قراءة: ﴿ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾ بكسر اللام: قال الإمام أبو جعفر الطبري[١]: «إجماع الحجة على خطأ القراءة بها من الصحابة، والتابعين، وقُراء الأمصار»[٢]: «والقراءة التي لا أستجيز القراءة في ذلك بغيرها، القراءة التي عليها قراءة الأمصار وهي فتح (اللام) من: ﴿ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾، بمعنى: ملكين من الملائكة، لما قد تقدم من بياننا في أن كل ما كان مستفيضًا في قراءة الإسلام من القراءة، فهو الصواب الذي لا يجوز خلافه»[٣].

أما (ما) في قول الله: ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلۡمَلَكَيۡنِ﴾، فهي موصولة بمعنى الذي، وقد اختلف فيها المفسرون: هل هي نافية أو موصولة، ومن جعلها نافية عطفها على: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيۡمَٰنُ﴾، وبنوا على ذلك تتريه الله سبحانه أن يُترل السحر إلى أرضه، فتنة لعباده على ألسن ملائكته، وأن الملائكة لم تترل بالسحر ولم تعلّمه، وأن هاروت وماروت بدل من الشياطين، وجعلوا في الآية تقديمًا وتأخيرًا[٤]، وهذا تفسير متكلَّف مخالف لما هو الظاهر من الآية[٥]، وكانت حجة من يرى أن (ما) للنفي، أنه كيف يصدر الكفر من الملائكة، وكيف يُعَلِّمون ما هو كفر؟ فيقال: «كل خير أو شر أو طاعة أو معصية أو إيمان أو كفر فهو مُنَزَّل من عند الله تعالى، قال النبي ﷺ في الصحيح: ((ماذا فتح الليلة من الخزائن؟ ماذا أنزل الله تعالى من الفتن؟ أيقظوا صواحب الحجر، رُبَّ كاسية في الدنيا عارية يوم

(١) هو محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري، أبو جعفر، الإمام المفسِّر، من الأئمة المجتهدين، وأحد أعلام السلف، كان إمامًا في فنون كثيرة منها: التفسير والحديث والفقه والتاريخ وغير ذلك، وله مصنفات كثيرة في فنون عديدة، أشهرها: (جامع البيان في تأويل آي القرآن)، و(صريح السنة)، و(تاريخ الأمم والملوك)، توفي سنة ٣١٠هـ. ينظر: تاريخ بغداد (٢/ ١٦٢-١٦٩)، وفيات الأعيان (٤/ ١٩١-١٩٢)، سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧).

(٢) تفسير الطبري (١/ ٤٥٩).

(٣) المصدر السابق (١٢/ ٣٤٩). وينظر: فتح الباري (١٠/ ٢٢٤).

(٤) وممن قال بذلك الإمام القرطبي في تفسيره (٢/ ٥٠)، وينظر: تفسير الطبري (٢/ ٤١٩)، تفسير ابن كثير (١/ ٣٥٠).

(٥) ينظر: فتح القدير للشوكاني (١/ ٢٤١).

القيامة))[١]، فأخبر عليه السلام عن نزول الفتن على الخلق»[٢].

وذهب كثير من السلف إلى أنهما كانا مَلَكين من السماء، وأنهما أنزلا إلى الأرض، فكان من أمرهما ما كان، وعلى هذا فيكون الجمع بين هذا وبين ما ثبت من الدلائل على عصمة الملائكة أن هذين سبق في علم الله لهما هذا، فيكون تخصيصًا لهما، فلا تعارض، كما سبق في علمه سبحانه وتعالى من أمر إبليس ما سبق[٣].

وعلى هذا ظاهر سياق القرآن: إجمال القصة من غير بسط ولا إطناب فيها، فيجب الإيمان بما ورد في القرآن على ما أراده الله تعالى، والله أعلم بحقيقة الحال[٤].

كما أن الآية صريحة في وجود التعليم من الملكين، إذ قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

– **مسألة:** كثيرًا ما يقرِّر القرافي أن أثر السحر ليس راجعًا إلى الساحر، بل هو فعل الله عز وجل، يخلق ما يشاء عند إرادة الساحر، أو إلقائه لسحره، فيقول: «**يخلق الله تعالى تلك الأعيان عند تلك المحاولات**»[٥]، وقال عن بعض الأصوليين: «**إن السحر لا يكون إلا رُقى أجرى الله تعالى عادته أن يخلق عندها افتراق المتحابّين**»[٦]، وقال: «**الرقى ألفاظ يحدث عندها الشفاء من الأسقام**»[٧]، وقال: «**إن الله قادر على خلق ما يشاء عُقيب كلام أو أدوية مخصوصة**»[٨].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب التكبير والتسبيح عند التعجّب (٥/ ٢٢٩٦/ ح٥٨٦٤)، عن أم سلمة رضي الله عنها. بلفظ: استيقظ النبي ﷺ فقال: ((سبحان الله! ماذا أنزل من الخزائن، وماذا أنزل من الفتن... الحديث)).

(٢) أحكام القرآن لابن العربي (١/ ٤٩).

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٥٢-٣٥٣).

(٤) ينظر: المصدر السابق (١/ ٣٦٠)، البداية والنهاية (١/ ٣٩)، فتح الباري (١٠/ ٢٢٥).

(٥) الفروق (٤/ ١٢٨٨).

(٦) المصدر السابق (٤/ ١٢٨٩).

(٧) المصدر السابق (٤/ ١٢٩٥).

(٨) المصدر السابق (٤/ ١٢٩٨، ١٣٠٠-١٣٠١).

الدراسة:

ترجع هذه المسألة إلى مسألة الأسباب، فالقرافي -كغيره الأشاعرة- ينفي الأسباب ومسبّباها، لأجل أن يثبت توحّد الله تعالى بالخلق والفعل(١).

فيقولون: إن الله يخلق عند السبب لا بالسبب، فيسقطون الأسباب الظاهرة؛ لأنه ليس في الوجود شيء يكون سببًا لشيء أصلاً، بل محض الإرادة الواحدة يصدر عنها كل حادث(٢).

وأما أئمة السنة وجمهورهم فيقولون بما دل عليه الشرع والعقل، من أن الله تعالى يُحدِث الحوادث بالأسباب، مثل قوله تعالى: ﴿سُقۡنَٰهُ لِبَلَدٖ مَّيِّتٖ فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقال: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٖ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا﴾ [البقرة: ١٦٤]، ومثل هذا كثير في الكتاب والسنة(٣).

المسألة الرابعة: حكم تَعلُّم السِّحر وتعليمه:

يرى القرافي أن تعلّم السحر وتعليمه ليس كفرًا على الإطلاق، بل لا بد من التفصيل فيه، قال: «وبهذا البحث يظهر ضعف ما قالته الحنفية من أن أمر الشياطين وغيرهم كفر، بل ينبغي لهم أن يُفصِّلوا في هذا الإطلاق، فإن الشياطين كانت تصنع لسليمان عليه السلام ما يأمرهم به من محاريب وتماثيل وغير ذلك، فإن اعتقد الساحر أن الله عز وجل سخَّر له بسبب عقاقيره مع خواص نفسه الشياطين صعب القول بتكفيره»(٤).

وقال: «قوله: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾ نمنع أنه تفسير لقوله: ﴿كَفَرُواْ﴾ بل إخبار عن حالهم بعد تقرُّر كفرهم بغير السحر، وإنما يتم المقصود إذا كانت الجملة الثانية مفسِّرة للأولى، سلّمنا أنها مفسّرة لها، لكن يتعيّن حمله على أن ذلك السحر كان

---

(١) ينظر: الصفحة رقم [٤٤].

(٢) ينظر: منهاج السنة النبوية (٥/ ٢٥٣).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٣/ ٦٨)، الصفدية (١/ ١٣٥).

(٤) الفروق (٤/ ١٣٠١).

مشتملاً على الكفر، وكانت الشياطين تعتقد موجب تلك الألفاظ...»[١].

الدراسة:

تعلم السحر وتعليمه حرام بلا خلاف؛ لورود النهي عنه[٢]، في الكتاب والسنة، وإجماع العلماء.

فمن الكتاب: قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَآ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ۚ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنْ خَلَٰقٍ ۚ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ۚ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢].

قال العلاّمة ابن بطة[٣]: «أما ترى كيف أعلمنا أن السحر كفر، وأنه أنزله على هاروت وماروت، وجعلهما فتنة ليكفر من كتبه كافرًا بفتنتهما، وأن السحر الذي يعلّمانه الناس كفر، وأنه لا يضر أحدًا إلا من قد أذن الله أن يضرّه السحر، وذلك عدل منه»[٤].

ففي هذه الآية الكريمة تبشيع لتعلم السحر؛ إذ ليس له داعٍ أصلاً، فالمنهيّات كلها إما مضرّة محضة، أو شرّها أكبر من خيرها، وتعلم السحر مضرّة محضة، ليس فيه منفعة لا دينية ولا دنيوية[٥].

---

(١) الفروق (٤/ ١٣٠١).

(٢) ينظر: المغني (١٠/ ١٠٤)، مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١/ ٦٩)، تيسير العزيز الحميد (٢/ ٦٧٩-٦٨٠).

(٣) هو عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بطة العكبري، أبو عبد الله الفقيه، الحنبلي الإمام الكبير، الحافظ، كان آمرًا بالمعروف ناهيًا عن المنكر، من مؤلفاته: (الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة)، و(الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة، ومجانبة المخالفين، ومباينة أهل الأهواء المارقين)، توفي سنة ٣٨٧هـ. ينظر: طبقات الحنابلة لأبي الحسين بن أبي يعلى (٢/ ١٤٤)، شذرات الذهب (٣/ ١٢٢)، الأعلام (٤/ ١٩٧).

(٤) الإبانة الكبرى (٣/ ٢٦٨).

(٥) ينظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٦٦)، تفسير السعدي (٦١)، أضواء البيان (٤/ ٥٥).

ومن السنة: قول النبي ﷺ: ((اجتنبوا السبع الموبِقات))، قالوا: يا رسول الله، وما هن؟ قال: ((الشرك بالله والسحر... الحديث))[(١)].

وقد بوّب الإمام البخاري –رحمه الله– في صحيحه: باب السحر وقول الله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَٰرُوتَ وَمَٰرُوتَ... الآية﴾ [البقرة: ١٠٢]، قال الحافظ ابن حجر: «وفي إيراد المصنِّف هذه الآية إشارة إلى اختيار الحكم بكفر الساحر لقوله فيها: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾ فإن ظاهرها أنهم كفروا بذلك، ولا يكفر بتعليم الشيء إلا وذلك الشيء كفر، وكذا قوله في الآية على لسان الملَكين: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ فإن فيه إشارة إلى أن تعلم السحر كفر، فيكون العمل به كفرًا»[(٢)].

وقد لا يكون السحر كفرًا، بل معصية كبيرة، لكن تعلّمه وتعليمه حرام، فإن تضمّن ما يقتضي الكفر: كفر، وإذا لم يكن فيه ما يقتضي الكفر عُزّر، واستتيب منه، ولا يُقتل[(٣)].

والقول بأن ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ﴾، ليست تفسيرًا لقوله تعالى: ﴿كَفَرُواْ﴾: ممنوع، وما يقال من أنه إخبار عن حالهم بعد تقرّر كفرهم بغير السحر: لا يصح، كذلك ما يقال من أنه يتعيّن حمل ذلك على أن ذلك السحر كان مشتملاً على الكفر: ليس كذلك؛ لاحتمال أن يكون تعليمه وتعلّمه كفر، وهو الظاهر الذي لا معدِلَ عنه[(٤)].

– **مسألة:** ذكر القرافي مثالاً لجواز تعلم السحر وتعليمه وأنه لا يكون كفرًا مطلقًا،

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠] (٣/ ١٠١٧/ ح٢٦١٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها (١/ ٦٤/ ح٢٧٢)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) فتح الباري (١٠/ ٢٢٥).

(٣) ينظر: أحكام القرآن (١/ ٤٨)، المغني (١٠/ ١٠٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ١٧٦)، مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن عبد الوهاب (١/ ٦٩)، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد لصالح الفوزان (١/ ٣٥١).

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٢/ ٤١٧)، تفسير القرطبي (٢/ ٤٣)، الفروق، وبهامشه إدرار الشروق على أنواء الفروق لابن الشاط (٤/ ٢٩١)، فتح القدير للشوكاني (٢/ ٢٤٢)، أضواء البيان (٣/ ٨٩)، (٤/ ٣٩).

فقال: «**النصراني إذا علَّم المسلم دينه، فإنه يعتقد موجبه، وأما الأصولي إذا علَّم تلميذه المسلم دين النصراني ليرد عليه، ويتأمل فساد قواعده: فلا يكفر المعلم ولا المتعلم، وهذا التقييد على وفق القواعد، وأما جعل التعليم والتعلم مطلقًا كفرًا فخلاف القواعد**»[(١)].

وقال إن تعلم السحر: «**كتعلم أنواع الكفر الذي لا يكفر به الإنسان، كما نقول: إن النصارى يعتقدون في عيسى** عليه السلام **كذا، والصابئة يعتقدون في النجوم كذا، ونتعلم مذاهبهم، وما هم عليه على وجهه حتى نرد عليهم ذلك، فهو قربة لا كفر**»[(٢)].

الدراسة:

ما ذكره القرافي سبقه به الرازي في تجويزه تعلم السحر وتعليمه، بل وجوبه؛ إذ قال: «ولا محظور، اتفق المحققون على ذلك»، كما أدخل علم السحر في عموم قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩][(٣)].

وإدخال (علم) السحر في عموم قوله: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩] فيه نظر؛ لأن تعلم السحر لا ينبغي أن يختلف في منعه؛ لقوله عز وجل: ﴿وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ﴾ [البقرة: ١٠٢]، إذ ليس لأحد أن يبيح ما صرح الله بأنه يضر ولا ينفع، مع أن تعلمه قد يكون ذريعة للعمل به، والذريعة إلى الحرام يجب سدُّها[(٤)].

فيبعد الجمع بين تعلم السحر وتعليمه، وبين تعلم مذاهب الضلال وتعليمها لبيان فسادها ولأجل الرد عليها للفرق بينهما؛ فإن الأخير مشروع للذبِّ عن الدين، وصيانته، وهذا ما فعله أئمة السنة، وعلماء الدين، كالأئمة الأربعة، ومن بعدهم، كشيخ الإسلام ابن

---

(١) الفروق (٤/ ١٣٠٣).

(٢) المصدر السابق (٤/ ١٣٠٢).

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب (٣/ ١٩٤).

(٤) ينظر: تفسير ابن كثير (١/ ٣٦٦-٣٦٧)، فتح الباري (١٠/ ٢٢٤-٢٢٥)، كشاف القناع (٢١/ ١٧٠)، حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي (٢/ ٢١٥)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٣٠٢) أضواء البيان (٤/ ٥٦-٥٧).

تيمية، وتلميذه ابن القيم -رحمهم الله-، فإن مذاهب الضلال، والأهواء، والانحرافات، كانت متفشّية في أوقاتهم، وكان لزامًا على أهل العلم، وأكفائه أن يتصدَّوا لهجمات الباطل وأهله؛ حماية للدين وصيانة، وتزكية للعلم وبذلاً لمن لا يعلمه.

- حكم الصَّرْف والعطف:

أعقب القرافي حديثه عن السحر وتقريره بكافة مباحثه، بفائدة مهمة، وهي: مسألة الصَّرف والعطف، إذا كانا نافعَين واحتيج إليهما، وذلك بأن يكون العطف بين الزوجين، والصَّرف بين العصاة الفاسقين، فقال: «**ولقد وُجد في بعض المدارس بعض الطَّلَبة عنده كرَّاسة فيها آيات للمحبة، والبُغضة، والتهييج، والتزيف، وغير ذلك من الأمور التي تسميها المغاربة: (علم المِخلاَة)، فأفتوا بكفره، وإخراجه من المدرسة؛ بناءً على أن هذه الأمور سحر، وأن السحر كفر. وهذا جهل عظيم، وإقدام على شريعة الله تعالى بالجهل، وعلى عباده بالفساد من غير علم**»[1].

ثم قرر -رحمه الله- أن فعل السحرة من جمع عقاقير ووضعها في مكان، من أنهار أو آبار، أو في قبور الموتى، مع اعتقاد تأثيرها أو حصول الأثر عندها، بخواصِّ نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط بينها وبين تلك الآثار إضافة إلى الهمة وصدق العزم، فلا يكفرون بذلك؛ لأن الأفعال التي فعلوها ليست كفرًا، ولأن التجربة نافعة ولا تنخرم. وذلك كله بسبب خواصّ نفوسهم، كالأدوية التي يصفها الأطباء مع جزمهم بأثرها ونفعها لما في هذه الأدوية أو العقاقير من خواصّ، وخواصّ النفوس لا يمكن التكفير بها؛ لأنها ليست من كسبهم، ولا كفر بغير مُكْتَسَب[2].

وقال أيضًا: «وكذلك نقول إن عمل السحر بأمر مباح ليفرّق به بين المجتمعين على الزنا أو قطع الطريق بالبغضاء والشعثاء أو يفعل ذلك بجيش الكفر فيقتلون به ملكهم، هذا كله قربة، أو يصنعه محبة بين الزوجين، أو مع جيش الإسلام»[3].

---

(١) الفروق (٤/ ١٢٨٧).

(٢) الفروق (٤/ ١٣٠٠-١٣٠١).

(٣) المصدر السابق (٤/ ١٣٠٢). وينظر: (٤/ ١٢٨٧).

الدراسة:

ما قاله القرافي خلاف ما قرّره العلماء -رحمهم الله تعالى- من أن السحر محرم بكافة صوره وأشكاله وأقسامه(١)، ومنه: سحر الصرف والعطف، الذي قد يظنّه الكثير من الناس حرامًا وحسب، فيضطرُّون إلى فعله؛ لما فيه من نفع وفائدة، وما يشعرون أنه الكفر، فيدخلون في عقد الرجل عن زوجته وهو سحر، وفي محبة الرجل للمرأة، وبُغضها له وأشباه ذلك، بكلمات مجهولة أكثرها شرك وضلال(٢).

وقد يدَّعي الدجالون، والسحرة والمشعوذون -على حدِّ ما ذكره القرافي-، في تعلمهم للسحر وتعليمه وأدائه وعمله أنهم مقتدون بالمَلَكَين: هاروت وماروت، فيوهمون الناس ويُلبسون عليهم، بل ويشترطون في عمل سحر المحبة والبغض (أي الصرف والعطف) بأن لا يُكتب هذا لجلْب امرأة متزوجة إلى حب رجل غير زوجها، ولا يُكتب لأحد الزوجين بأن يبغض الآخر، وأن تُخَصَّ هذه الفوائد بالمصلحة كالحب بين الزوجين، والتفريق بين العاشقين الفاسقين، وإنما يقولون هذا إيهامًا للناس بأن أفعالهم لها شرعية، بل روحانية مكتسبة من الملائكة!(٣).

وهذا النوع الذي فيه عطف الزوجين على بعضهما، وصرف الفسقة عن بعضهما، هو المسمى بالتِّوَلة(٤)؛ وتسميتها بالصرف والعطف يعد تفسيرًا لها(٥)، وهي ممنوعة مطلقًا إجماعًا(٦).

---

(١) ينظر: روضة الطالبين وعمدة المفتين (٩/ ٣٤٦).

(٢) ينظر: الكبائر (١٤).

(٣) ينظر: تفسير المنار لمحمد بن رشيد رضا (١/ ٣٣٣).

(٤) ينظر: غريب الحديث لأبي عبيد ابن سلام (٤/ ٥٠)، المحكم والمحيط الأعظم (٩/ ٥٣٨)، القاموس المحيط (١٢٥٥)، حاشية كتاب التوحيد لعبد الرحمن بن قاسم (٨٤)، عون المعبود شرح سنن أبي داود للمباركفوري (٩/ ٨٢١).

(٥) ينظر: حاشية كتاب التوحيد (٨٧).

(٦) ينظر: أحكام القرآن (١/ ٥٣)، حاشية كتاب التوحيد (٨٤)، إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (١/ ١٥١).

والدليل على تحريمها عموم قول النبي ﷺ: ((التولة شرك))[(١)]، فقوله: (شرك): «قد يفضي إلى الشرك إما جليًّا وإما خفيًّا... وأطلق الشرك عليها إما لأن المتعارف منها في عهده ما كان معهودًا في الجاهلية، وكان مشتملاً على ما يتضمن الشرك، أو لأن اتخاذها يدل على اعتقاد تأثيرها وهو يفضي إلى الشرك»[(٢)].

فيكون حكمها بحسب ما يريد الإنسان منها، فإن اتخذها معتقدًا أن المسبب للمحبة هو الله؛ فهي شرك أصغر، وإن اعتقد أنها تفعل بنفسها؛ فهي شرك أكبر[(٣)].

فالتِّولة حرام ولو حصل نفعها وتحقَّق؛ لأن النفع ليس مسوّغًا لفعل المحرمات، وكبائر الذنوب، كما أن ما شرعه الله تعالى فيه المصالح ودفع المفاسد وإن كرهته النفوس[(٤)].

المسألة الخامسة: الفرق بين السحر والمعجزة:

عرَّف القرافي المعجزة بأنها: «ما خلق الله تعالى في العالم عند تحدِّي الأنبياء»[(٥)].

ثم ذكر ثلاثة فروق تميّز المعجزة عن السحر، فقال: «والفرق بينهما من ثلاثة أوجه: فرق في نفس الأمر باعتبار الباطن، وفرقان باعتبار الظاهر، أما الفرق الواقع في نفس الأمر فهو أن السحر والطلمسات والسيمياء وهذه الأمور ليس فيها شيء خارق للعادة، بل هي عادة جرت من الله بترتيب مسبباتها على أسبابها، غير أن تلك الأسباب لم تحصل لكثير من الناس، بل للقليل منهم كالعقاقير التي تعمل منها الكيمياء... هذه ونحوها في العالم أمور غريبة قليلة الوقوع، وإذا وجدت أسبابها وجدت على العادة فيها، وكذلك إذا وجدت أسباب السحر الذي أجرى الله به العادة حصل، وكذلك السيمياء وغيرها كلها جارية على أسباب عادية، غير أن الذي يعرف تلك الأسباب قليل من

---

(١) أخرجه الإمام أحمد، (١/ ٣٨١/ ح٣٦١٥)، وأبو داود، كتاب الطب، باب في تعليق التمائم (٤/ ١٣٧/ ح٣٨٨٣)، وابن ماجه، كتاب الطب، باب تعليق التمائم (٤/ ٥٥٤/ ح٣٥٣٠)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. وصححه الألباني. ينظر: السلسلة الصحيحة (١/ ٣٣٠/ ح٣٣١).

(٢) عون المعبود شرح سنن أبي داود (٩/ ٨٢١). وينظر: فتح الباري (١٠/ ١٩٦).

(٣) ينظر: القول المفيد (١/ ١٨٢).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٢٧٨-٢٨١).

(٥) الفروق (٤/ ١٣٠٤).

الناس، أما المعجزات فليس لها سبب في العادة أصلاً... الفرقان الأخيران... الأول منهما: أن السحر وما يجري مجراه يختص بمن عمل له، حتى أن أهل هذه الحِرَف إذا استدعاهم الملوك والأكابر ليبينوا لهم هذه الأمور على سبيل التفرج يطلبون منهم أن تكتب أسماء كل من يحضر ذلك المجلس، فيصنعون صنعهم لمن يسمى لهم، فإن حضر غيرهم لا يرى شيئًا مما رآه الذين سموا أولاً... الفرق الثاني من الفرقين: الظاهر من قرائن الأحوال المفيدة للعلم القطعي الضروري المحتفة بالأنبياء -عليهم السلام- المفقودة في حق غيرهم، فنجد النبي ﷺ أفضل الناس نشأة ومولدًا، ومزية وخَلقًا وخُلقًا وصدقًا وأدبًا، وأمانة وزهادة، وإشفاقًا ورفقًا، وبعدًا عن الدناءات والكذب والتمويه: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤]... وكذلك ما علم من فرط صدقه الذي جزم به أولياؤه، وأعداؤه... فمن وقف على هذه القرائن وعرفها من صاحبها جزم بصدقه فيما يدعيه جزمًا قاطعًا، وجزم بأن هذه الدعوى حق... فما من نبي إلا وله من هذه القرائن الحالية والمقالية العجائب والغرائب.

وأما الساحر فعلى العكس من ذلك كله: لا تجده في موضع إلا ممقوتًا حقيرًا بين الناس، وأصحابه وأتباعه كل مبطل عديمين للطلاوة، لا بهجة عليهم، والنفوس تنفر منهم، ولا فيهم من نوافل الخير والسعادة أثر، فهذه فروق ثلاثة بين البابين وهي في غاية الظهور لا يبقى معها - ولله الحمد - لبس ولا شك لجاهل، ولا عالم»(١).

الدراسة:

تعريف المعجزة:

المعجزة لغة: عَجَز عن الشيء عَجْزًا، ومَعجَزَة بالهاء وحذفها: ضَعُف عنه(٢).

والتعجيز: التَّثبيط، والنسبة إلى العَجْز(٣).

وأما في الاصطلاح فلم يرد لفظ المعجزة في نصوص الشرع، ولم يكن من استعمال

---

(١) الفروق (٤/ ١٣٠٣-١٣٠٥).

(٢) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٢/ ٢١).

(٣) ينظر: القاموس المحيط (٦٦٣).

السلف الأوَّلين، إنما اللفظ الشرعي الوارد والمستعمل هو: (الآية)، و (البرهان)، و (البينة)، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد: ٣٨]، وقال سبحانه: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [القصص: ٣٢]، وقال: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [الحديد: ٢٥]، وهذه الألفاظ إذا سميت بها آيات الأنبياء، كانت أدلَّ على المقصود من لفظ المعجزات، ولهذا لم يكن لفظ المعجزات موجودًا في الكتاب والسنة[(١)].

وتعريف القرافي للمعجزة هو ما عليه جمهور المتكلِّمين، من الأشاعرة[(٢)].

وهذا التعريف غير صحيح؛ لاشتماله على شروط منقوضة ومتعقَّبة[(٣)]؛ إذ إنه لا يُشترط في معجزات الأنبياء ما اشترطه المتكلمون، من التحدِّي بمثلها، أو حتى اقترانها بدعوى النبوة، بل كل هذه الأمور قد تقع في بعض الآيات، فاشتراطها إبطال لأكثر آيات الأنبياء؛ لخُلُوِّها عن هذا الشرط[(٤)].

والسبب الذي دعا إلى اشتراط دعوى النبوة في معجزات الأنبياء -عليهم السلام- هو أن تفترق عن الخوارق الأخرى، فهم إنما شرطوا ذلك؛ «لأن كرامات الأولياء عندهم متى اقترن بها دعوى النبوة، كانت آية للنبوة، وجنس السحر والكهانة متى اقترن به دعوى النبوة كان دليلاً على النبوة عندهم، لكن قالوا: الساحر، والكاهن لو ادعى النبوة، لكان يُمنع من ذلك، أو يُعارض بمثله. وأما الصالح: فلا يَدَّعي.

فكان أصلهم: أن ما يأتي به النبي، والساحر، والكاهن، والولي: من جنس واحد، لا يتميَّز بعضه عن بعض بوصف، لكن خاصة النبي: اقتران الدعوى، والاستدلال، والتحدّي بالمثل بما يأتي به.

---

(١) ينظر: الجواب الصحيح لَمن بدل دين المسيح (٥/ ٤١٢).

(٢) من كون الخارق معجزة للنبي إذا قارنه التحدّي، ودعوى النبوة، وعدم المعارضة. ينظر: الإنصاف للباقلاني (٦١)، البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحِيَل والكهانة والسحر والنارنجات له أيضًا (٣٧-٣٨)، أصول الدين للبغدادي (١٧٣)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة للجويني (٢٦٠)،فتح الباري (٦/ ٥٨١).

(٣) ينظر: النبوات لابن تيمية (١٣٣-١٣٦).

(٤) ينظر: النبوات لابن تيمية (٦٠٤)، الجواب الصحيح لَمن بدل دين المسيح (٦/ ٣٨٠).

فلم يجعلوا لآيات الأنبياء خاصة تتميَّز بها عن السحر، والكهانة، وعما يكون لآحاد المؤمنين، ولم يجعلوا للنبي مزيّة على عموم المؤمنين، ولا على السحرة والكهان من جهة الآيات التي يدل الله بها العباد على صدقه.

وهذا افتراء عظيم على الأنبياء، وعلى آياتهم، وتسوية بين أفضل الخلق، وشرار الخلق، بل تسوية بين ما يدل على النبوة، وما يدل على نقيضها؛ فإن ما يأتي به السحرة والكهان، لا يكون إلا لكذّاب، فاجر، عدو لله؛ فهو مناقض للنبوة»[(١)].

فجميع خصائص السحرة والكهان مناقضة للنبوة، فوجود هذه الخصائص يدل على أن صاحبها ليس بنبي، ويمتنع أن يكون شيء من ذلك دليلاً على النبوة، وكذلك ما يأتي به أهل الطلاسم، وعبادة الكواكب، مناقض للنبوة؛ فإن النبي لا يكون إلا مؤمنًا، وهؤلاء كفار؛ فوجود ما يناقض الإيمان هو مناقض للنبوة بطريق الأولى، وهو آية، ودليل، وبرهان على عدم النبوة، فيمتنع أن يكون دليلاً على وجودها[(٢)].

أما الفرق بين معجزات الأنبياء -عليهم السلام- وما يجري على أيدي غيرهم من الخوارق، فكما قال القرافي، ويمكن توضيحه: بأن آيات الأنبياء هي الخوارق التي تخرق عادة جميع الثقلين[(٣)]، بخلاف خوارق مخالفيهم؛ فإن كل ضرب منها معتاد لطائفة غير الأنبياء، وآيات الأنبياء ليست معتادة، وخوارق السحرة والدجَّالين آيات على كذب أصحابها، وآيات الأنبياء آيات على صدق أصحابها؛ فإن الله سبحانه لا يُخلي الصادق مما يدل على صدقه، ولا يُخلي الكاذب مما يدل على كذبه؛ إذ من نَعته ما أخبر به في قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ۖ فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَىٰ قَلْبِكَ﴾، ثم قال خبرًا مبتدئًا: ﴿وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ﴾ [الشورى: ٢٤]؛ فهو سبحانه لا بد أن يمحق الباطل، ويُحق الحق بكلماته[(٤)].

إضافة إلى أن المـــعجزة تجد لها قبولاً في النفوس المؤمنة غير المكابرة، بخلاف المعانِدة،

---

(١) النبوات (٦٠٦).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٩٩١).

(٣) ينظر: النبوات (٨٦٣).

(٤) ينظر: النبوات (١٠٨٢-١٠٨٣).

كما أن مخاريق السحرة منكشفة مفضوحة لذوي العقول السليمة دون غيرهم، ويمكن اكتسابها بالتعلم والممارسة والتمرين، فيفوق متعلمها مُعلّمه، بخلاف المعجزة التي لا تجري إلا على يدي صاحبها[1]... إلى غيرها من فروق بين المعجزات وخوارق السحرة وأنها أعظم بل أَبيَن من أن يُبيَّن[2].

ثم إن ما يفعله السحرة لا يخرج عن مقدور البشر، لأجل أن يرقى للمقارنة بينه وبين معجزات الأنبياء، أو إظهار الفروق وتمييزها بينه وبين المعجزات، فـ «لا يلزم منه إبطال معجزات الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ لأنه لا يبلغ ما يأتون به»[3].

---

(١) ينظر: أعلام النبوة للماوردي (٣٣)، إيثار الحق على الخلق لابن الوزير (٦٦، ٦٨، ٧١).

(٢) ينظر: النبوات (١٩٢-١٩٤، ٥٥٨-٥٦٠، ١٠٤٩-١٠٥٠).

(٣) شرح منتهى الإرادات (١١/ ٣٣٣).

المبحث الثالث: حقيقة الكفر:

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة الكفر:

الكفر لغة: أصله التغطية، والسَّتر، وهو ضدّ الإيمان، وسمي كفرًا؛ لتغطيته الحق[١].

أما اصطلاحًا، فهو: الجحد أو التكذيب، باللسان، أو بالقلب، أو الجوارح[٢].

قال القرافي في تعريف الكفر: «الكفر هو انتهاك خاص لحرمة الربوبية... فقولنا انتهاك خاص: احتراز من الكبائر والصغائر فإنها انتهاك وليست كفرًا»[٣].

الدراسة:

ما ذكره القرافي من تعريف الكفر صحيح؛ لأن معنى الكفر عدم الإيمان بالله ورسله، سواء كان معه تكذيب أو لم يكن معه تكذيب، بل شك وريب، أو إعراض عن هذا كله حسدًا أو كِبرًا، أو اتباعًا لبعض الأهواء الصارفة عن اتباع الرسالة[٤]، فهو استخفاف بجلال الله سبحانه وتعالى.

أما الذنوب كبيرها وصغيرها وإن كان فيها انتهاك لحرمات الله تعالى، لكنها قد تصل إلى الكفر، وقد لا تصل.

قال ابن القيم: «الكفر نوعان: كفر عمل، وكفر جحود وعناد، فكفر الجحود: أنه يكفر بما علم أن الرسول ﷺ جاء به من عند الله، جحودًا وعنادًا، من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه، وهذا الكفر يضادُّ الإيمان من كل وجه، وأما كفر العمل، فينقسم إلى ما يضاد الإيمان، وإلى ما لا يضاده، فالسجود للصنم، والاستهانة بالمصحف، وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان»[٥].

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ١٩١)، لسان العرب (٥/ ١٤٤-١٤٥).

(٢) ينظر: تعظيم قدر الصلاة للمروزي (٢/ ٥١٧)، الإحكام في أصول الأحكام (١/ ٤٩-٥٠)، الفِصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١٣٨)، المحلّى كلها لابن حزم (١/ ١٢)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٣٥)، (٣/ ٣١٥)، مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم لابن الموصلي (٢/ ٤٢١).

(٣) الذخيرة (٩/ ٣٢٥). وينظر: الفروق (١/ ٢٤٤).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٣١٥)، (١٢/ ٣٣٥).

(٥) كتاب الصلاة وحكم تاركها (٥٥). وينظر: أعلام السنة المنشورة (٧٣-٧٦)، القول السديد (٥٤).

المطلب الثاني: الكفر بالقول:

قال القرافي: «الكفر لا يقع بالإنشاء، وإنما يقع بالإخبار والاعتقاد»[١].

الدراسة:

يدخل في الكفر بالقول ما سبق من ألفاظ السب، وأحكامها[٢]؛ وكأن يقول: المسيح هو الله، ويجحد أمر الإسلام، ويقول: لم يعتقد قلبي على شيء من ذلك، فهو كافر بإظهار ذلك، وليس بمؤمن[٣]، وكأن يدَّعي لله الصاحبة والولد، أو يدعو إلى عبادته من دون الله تعالى، وقد حكم الله تعالى بالكفر على من نطق ببعض الأقوال، كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُواْ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة: ٧٤]، فصَحَّ أن الكفر يكون كلامًا[٤].

ولا يحق لمخلوق يؤمن بالله واليوم الآخر أن يدَّعي الربوبية، ويدعو الخلق إلى عبادته فيقول: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِي﴾ [طه: ١٤]، و ﴿إِنِّيٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾ [طه: ١٢] ...﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فإنه لا حَقّ لأحد أن يقول هذا وما أشبهه غير الخالق، بل القائل به، والداعي إلى عبادته -غير الله- كافر كفرعون الذي قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾، [النازعات: ٢٤]، والمجيب له، والمؤمن بدعواه أكفر وأكذب[٥].

وقد وافق القرافي الحق في أن الكفر قد يكون بالقول.

---

(١) الفروق (١/ ١٣٨). وينظر: الذخيرة (٩/ ٣٢٥).

(٢) في مبحث الردة في الصفحة رقم [٦٣].

(٣) ينظر: أصول اعتقاد أهل السنّة للالكائي (٤/ ٨٤٩).

(٤) ينظر: المحلى (١٣/ ٤٩٨).

(٥) ينظر: الرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمي (١/ ١٨١).

المطلب الثالث: الكفر بالفعل:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: السجود لغير الله:

قال القرافي: «الكفر هو انتهاك خاص لحرمة الربوبية... بفعل»[١]. وسماه بالكفر الفعلي[٢].

وقال: «استشكل بعض العلماء الفرق بين السجود للشجرة، أو للوالد في أن الأول كفر، دون الثاني، مع أن كليهما قُصِد به التقرب إلى الله تعالى؛ لقولهم: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، مع أن القاعدة: أن الفرق بين الكفر بالكبيرة والصغيرة إنما هو بعظم المفسدة وصغرها؛ لاشتراك الجميع في النهي، وما بين هاتين الصورتين من المفسدة التي يعلمها ما يقتضي الكفر»[٣].

وقال: «اتفق الناس على أن السجود للصنم على وجه التذلل والتعظيم له: كفر، ولو وقع مثل ذلك في حق الولد مع والده؛ تعظيمًا له، وتذللاً، أو في حق الأولياء والعلماء، لم يكن كفرًا، والفرق عسير. فإن قلت: السجود للوالد، والعالم، يقصد به التقرب إلى الله تعالى فلذلك لم يكن كفرًا.

قلت: وكذلك السجود للصنم، فقد كانوا يقولون: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلۡفَىٰٓ﴾ [الزمر: ٣]، فقد صرَّحوا بقصد التقرب إلى الله تعالى بذلك السجود. فإن قلت: الله تعالى أمر بتعظيم الآباء، والعلماء، ولم يأمر بتعظيم الأصنام، بل نهى عنه، فلذلك كان كفرًا؟ قلت: إن كان السجودان في المسألتين متساويين في المفسدة، استحال في عادة الله أن يأمر بما هو كفر في بعض المواطن، لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرۡضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلۡكُفۡرَ﴾ [الزمر: ٧]، أي لا يشرعه دينًا، ومعناه: أن الفعل المشتمل على فساد الكفر لا

---

(١) الذخيرة (٩/ ٣٢٥). وينظر: الفروق (١/ ٢٤٥).

(٢) ينظر: الفروق (١/ ٢٤٥).

(٣) الذخيرة (٩/ ٣٢٥-٣٢٦).

يؤذن فيه، ولا يشرع، فلا يقال: إن الله تعالى شرع ذلك في حق الآباء، والعلماء، دون الأصنام...»[١].

الدراسة:

إن السجود والركوع، من أعظم العبادات، وأجلّها؛ لاشتمالها على التذلل، والخضوع، والاستكانة، والانكسار، وعبادة هذه حالها، لا يجوز صرفها لغير مستحقّها، وهو الله تبارك وتعالى، الذي يجب أن يُعبد بكمال الذل، مع كمال الحب، والخضوع والتعظيم[٢]، حتى أخبر الله ﷻ في كتابه الكريم، عن انقياد وخضوع جميع الكون له، بكل ما فيه من كائنات، فقال سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَظِلَٰلُهُم بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ ۩ ﴿١٥﴾﴾ [الرعد: ٥].

وأمر تعالى بالسجود والركوع له وحده في مواضع كثيرة من كتابه، فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرْكَعُواْ وَٱسْجُدُواْ﴾ [الحج: ٧٧]، ﴿فَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ وَٱعْبُدُواْ﴾ [النجم: ٦٢]، «وبالجملة فالقيام والركوع والسجود، حقّ للواحد المعبود، خالق السموات والأرض، وما كان حَقًّا خالصًا لله لم يكن لغيره منه نصيب...»[٣].

فإذا هذه كانت العبادة بهذه الجلالة، وأنها حق الله وحده، فإن صرفها لغيره كائنًا من كان شرك أكبر مُخرج من الملة، قال الله ﷻ: ﴿لَا تَسْجُدُواْ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت: ٣٧]، قال ابن كثير: «أي: ولا تشركوا به، فما تنفعكم عبادتكم له مع عبادتكم لغيره، فإنه لا يغفر أن يشرك به»[٤].

وقد وافق القرافي الحق في الشطر الأول من كلامه، وهو أن السجود للصنم، أو لغيره من الجمادات بقصد التعظيم والتذلل، يعدّ كفرًا، وشركًا أكبر، أما الشطر الآخر: وهو السجود للأولياء والعلماء، وسجود الولد لوالده بنفس القصد، لا يعدّ كفرًا! فليس على

---

(١) الفروق (١/ ٢٤٥)، (٤/ ١٢٧٩-١٢٨٠).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٩٠، ٨/ ١٤١، ١٠/ ٢٠٣)، زاد المعاد في هدي خير العباد (٤/ ٢٧٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٩٣).

(٤) تفسير ابن كثير (٧/ ١٢٨).

إطلاقه، بل يحتاج إلى تفصيل؛ إذ السجود لغير الله تعالى، سجودان:

سجود تقرب وعبادة، وهو الذي يجب لله وحده، وصرفه لغيره يعدّ شركًا أكبر.

وسجود تحية وإكرام، وهذا قد كان شائعًا، ومشروعًا عند الأمم السابقة إذا سَلَّموا على الكبير يسجدون له، ويدل عليه قصة يوسف عليه السلام مع أبويه، قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدٗا﴾ [يوسف: ١٠٠]، ولم يزل هذا جائزًا من لدن آدم إلى شريعة عيسى عليه السلام، فحرم هذا في هذه الملة، وجُعل السجود مختصًّا بجناب الرب جل جلاله[١].

فالسجود لغير الله بقصد التعظيم نوع من أنواع الشرك، يقول ابن القيم: «ومن أنواع الشرك: سجود المريد للشيخ، فإنه شرك من الساجد والمسجود له، والعجب: أنهم يقولون: ليس هذا سجود، وإنما هو وضع الرأس قُدّام الشيخ؛ احترامًا وتواضعًا، فيقال لهؤلاء: ولو سميتموه ما سميتموه، فحقيقة السجود: وضع الرأس لمن يسجد له، وكذلك السجود للصنم وللشمس وللنجم وللحجر كله وضع الرأس قُدَّامه، ومن أنواعه: ركوع المتعَمِّمين بعضهم لبعض عند الملاقاة، وهذا سجود في اللغة، وبه فُسِّر قوله تعالى: ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا﴾ [البقرة: ٥٨]، أي: مُنحَنِين، وإلا فلا يمكن الدخول بالجبهة على الأرض، ومنه قول العرب: سجدت الأشجار إذا أمالتها الريح...»[٢].

فلا وجه للتفريق بين السجودين، وإنما عَسُر التفريق بين السجود للصنم بقصد التعظيم، وبين السجود للأب أو العالم لنفس القصد؛ لأنه تفريق بين متماثلات، التي من حقِّها الجمع، ليكون الحكم واحدًا، وعامًا: وهو أن العبادة حق الله تبارك وتعالى، وصرف شيء منها لغيره سبحانه كائنًا من كان: جمادًا، أو حيوانًا، أو إنسانًا، معظمًا أو غير معظم، شرك أكبر، وصاحبه مخلَّد في النار، ولو اجتمع معه رضا المسجود له بهذا السجود، بل وأمره به، ودعواه أنه قُربة لله تعالى، فقد قال الله: ﴿إِنَّكُمۡ وَمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمۡ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٩٨][٣].

---

(١) ينظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٤١٢).

(٢) مدارج السالكين (١/ ٣٤٤-٣٤٥). وينظر: زاد المعاد (٤/ ١٥٩-١٦١).

(٣) ينظر: معارج القبول (٢/ ٤٨٦).

المسألة الثانية: إهانة المصحف:

قال القرافي: «الكفر قد يكون بالفعل، كرمي المصحف في القاذورات...»[١].

وفي موضع آخر سمّاه بالكفر الفعلي، فقال: «الكفر الفعلي نحو إلقاء المصحف في القاذورات...»[٢].

الدراسة:

إن من الواجب على المسلمين تعظيم كتاب الله وإجلاله، على الوجه اللائق به، والإيمان به على أنه كلام الله تبارك وتعالى، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء: ١٢٢]، وتلاوته حق تلاوته، والقيام بحقه من العلم والعمل، والذب والدفاع عنه، وعليه فالاستخفاف والاستهانة به، مضادّان لهذا الإيمان الذي انعقد القلب عليه[٣]، فـ «من استخفَّ بالقرآن، أو المصحف، أو بشيء منه، أو سَبَّهما، أو جحده، أو حرفًا منه، أو آية، أو كذب به، أو بشيء منه، أو كذب بشيء مما صُرِّح به فيه من حكم أو خبر، أو أثبت ما نفاه، فهو كافر عند أهل العلم بإجماع، قال تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤٢]»[٤].

فإهانة المصحف بأدنى أو أيسر الأمور يعدّ كفرًا ومن موجبات الردة[٥].

وقد وافق القرافي الحق فيما ذكره من الكفر بالفعل.

المطلب الرابع: الكفر بالاعتقاد:

وفيه خمس مسائل:

لا يشترط للحكم بالكفر على قول أو عمل أن يصاحبه أو يسبقه اعتقاد، وإن اشترط

---

(١) الذخيرة (٩/ ٣١٣، ٣٢٥).

(٢) الفروق (١/ ٢٤٥).

(٣) ينظر: الصارم المسلول (٥٢١).

(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ١١٠١، ٢/ ١٠٧٦).

(٥) ينظر: روضة الطالبين (١٠/ ٦٤)، مغني المحتاج لمحمد الشربيني (٤/ ١٣٦)، نهاية المحتاج للرملي (٧/ ٤١٦)، الشرح الصغير للدردير (٦/ ١٤٥-١٤٦)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٣٠١)، بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير للصاوي (٢/ ٤١٦).

ذلك أحد من العلماء؛ لأن النصوص تردّه، ولذلك يقول ابن الوزير[1] في الرد على من اشترط الاعتقاد في قول الكفر: «وعلى هذا لا يكون شيء من الأفعال والأقوال كفرًا، إلا مع الاعتقاد، حتى قتل الأنبياء، والاعتقاد من السرائر المحجوبة، فلا يتحقَّق كفر كافر قط إلا بالنص الخاص في شخص شخص»[2].

وقد سبق تقرير القرافي بأنه يكفي في الكفر مجرد الاعتقاد.

وفيما يلي عرض لأهم مسائل هذا الكفر عند القرافي.

المسألة الأولى: سبب كفر إبليس:

قال القرافي: «ومن المجمع عليه فيما علمت: قضية إبليس، وأنه كفر بها، وليس الكفر بسبب ترك السجود ومخالفة الأمر، وإلا كان يلزم أن كل عاصٍ كافر، وليس الأمر كذلك، بل إنما كفر إبليس بنسبة الله تعالى إلى الجَور، وأنه أمر بالسجود لمن هو أولى أن يسجد له، وأن ذلك ليس عدلاً؛ لقوله: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ ۝١٢﴾ [الأعراف: ١٢]، فهذا منه إشارة إلى التجوير والتسفيه، ومن نسب الله تعالى إلى ذلك فلا شك في كفره، فهذه الجراءة على الله تعالى هي سبب كفره، ولا يقال: إنما كفر بسبب الكِبْر على آدم لقوله: ﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ﴾، فإنه كان يلزم منه أن كل متكبر كافر، وليس الأمر كذلك، نعم: إن من تكبر على الله تعالى، وعن أن يكون مطيعًا له في أوامره فهو كافر...»[3].

وقال في موضع آخر: «اتفق الناس فيما علمت على تكفير إبليس بقضيته مع آدم عليه السلام، وليس مدرك الكفر فيها: الامتناع من السجود، وإلا لكان كل من أُمِر بالسجود فامتنع منه كافرًا، وليس الأمر كذلك، ولا كان كفره لكونه حسد آدم على منزلته عند الله تعالى، وإلا لكان كل حاسد كافرًا، ولا كان كفره لعصيانه وفسوقه من حيث هو

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى اليماني، أبو عبد الله المشهور بابن الوزير، إمام ومجتهد كبير، من مجتهدي اليمن، له عدة مصنفات، أشهرها: (إيثار الحق على الخلق)، و(الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم)، توفي بصنعاء سنة ٨٤٠هـ. ينظر: البدر الطالع (٢/ ٧٥-٨٦)، الأعلام (٥/ ٣٠٠).

(٢) إيثار الحق على الخلق (٤١٩).

(٣) الفروق (١/ ٢٤٥).

عصيان وفسوق، وإلا لكان كل عاصٍ وفاسق كافرًا، وقد أشكل ذلك على جماعة من الفقهاء، وينبغي أن تعلم أن إبليس إنما كفر بنسبة الله تعالى إلى الجور، والتصرف الذي ليس بمرضي، وظهر ذلك من فحوى قوله: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ﴾ ومعناه ومراده: أن إلزام العظيم الجليل بالسجود للحقير، من التصرف الرديء، والجور، والظلم، فهذا وجه كفره، وقد أجمع المسلمون على أن من نسب الله تعالى لذلك فقد كفر؛ لأنه من الجرأة العظيمة»(١).

الدراسة:

يتلخص قول القرافي في أن كفر إبليس لم يكن لأحد ثلاثة أمور، يجمعها: العصيان والفسوق، وهي:

- امتناعه عن السجود، ومخالفة أمر الله.
- حسده لآدم عليه السلام على منزلته.
- كِبْره على آدم عليه السلام، وعلى أمر الله تعالى له.

وذلك بحجة أن هذه الاحتمالات من قبيل المعاصي، بل وكبائر الذنوب، ولو قلنا إن كفر إبليس كان بسبب واحدٍ منها، لجَوّزنا الكفر بالمعاصي، وأن كل من ارتكب شيئًا منها صار كافرًا، وليس الأمر كذلك؛ بل كفر إبليس بسبب نسبته الجَور والظلم إلى الله تبارك وتعالى، والتصرف الرَّديء غير المَرضيّ في خَلقه -تعالى الله عن ذلك-، وهذا الأمر مجمع عليه أنه سبب للكفر؛ لما فيه من الجرأة العظيمة على مقام الله جل جلاله، وقد جرَّه كفره هذا إلى التمرد والاستكبار والعصيان، وكلها في شأنه كفر.

والدليل على أن كفر إبليس كان استكبارًا نصوص كثيرة، منها:

قول الله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ أَبَىٰ وَٱسۡتَكۡبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلۡكَٰفِرِينَ ٣٤﴾ [البقرة: ٣٤]، والاستكبار: «الاستعظام، فكأنه كَرِه السجود في حقه، واستعظمه في حق آدم»(٢).

---

(١) الفروق (٤/ ١٢٨٦).

(٢) تفسير القرطبي (١/ ٢٩٦).

وقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾ قَالَ يَٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [ص: ٧٣-٧٥]، أي: هل تعظَّمت عن السجود لآدم، فتركت السجود له استكبارًا عليه، ولم تكن من المتكبرين العالين قبل ذلك، ﴿أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ﴾ من قبل أي: ذا علوٍّ وتكبر على ربك؟[1].

ومن الأدلة على أن كفر إبليس كان حسدًا أيضًا:

قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿١١٦﴾ فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾﴾ [طه: ١١٦-١١٧]، فتبيَّنت عداوته البليغة لآدم وزوجه، لما كان عدوًا لله، وظهر من حسده، ما كان سببًا للعداوة[2].

ومما يؤيِّد أن كفر إبليس كان بسبب نسبة الجَور إلى الله تعالى، أو التصرُّف غير المرضي (على حدِّ ما ذكره القرافي):

قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة: ٣٤]، فكان ترك سجوده لآدم تَسفيهًا لأمر الله، وحكمته[3].

وقوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٢﴾﴾ [الإسراء: ٦٢]، قال ذلك «للرب جراءة وكفرًا، والرب يحلم وينظر»[4].

وما سبق من الأوصاف (الإبليسية)، يجمعها: الفسوق والعصيان لأمر الله ﷻ، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، «أي: فخرج عن طاعة الله؛ فإن الفسق هو الخروج، يقال: فَسَقت

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٢١/ ٢٣٩)، تفسير القرطبي (١٥/ ٢٢٨)، تفسير السعدي (٧١٦).

(٢) ينظر: تفسير السعدي (٥١٤).

(٣) ينظر: تفسير القرطبي (١/ ٢٩٦).

(٤) تفسير ابن كثير (٥/ ٩٣).

الرُّطَبة: إذا خرجت من أكمامها، وفَسَقَت الفأرة من جُحْرها: إذا خرجت منه للعيث والفساد»(١).

فالكفر الأكبر المخرج من الملّة، له أنواع وأقسام، وهي التي ذكرها ابن القيم –رحمه الله– إذ قال: «وأما الكفر الأكبر فخمسة أنواع: كفر تكذيب، وكفر استكبار وإِبَاء مع التصديق، وكفر إعراضٍ، وكفر شك، وكفر نفاق... وأما كفر الإباء والاستكبار: فنحو كفر إبليس، فإنه لم يجحد أمر الله، ولا قابله بالإنكار، وإنما تلقاه بالإباء والاستكبار، ومن هذا كفر من عرف صدق الرسول، وأنه جاء بالحق من عند الله، ولم ينقد له؛ إباءً واستكبارًا، وهو الغالب على كفر أعداء الرسل، كما حكى الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا وَقَوْمُهُمَا لَنَا عَابِدُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المؤمنون: ٤٧]، وقول الأمم لرسلهم: ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ [إبراهيم: ١٠] ...»(٢).

أما الذنوب فمنها ما يكون كفرًا، ومنها ما ليس كذلك، لكن فعل الذنب مع اعتقاد أن الله حرّمه، واعتقاد الانقياد لله فيما حرّمه وأوجبه: لا يُعدّ كفرًا، أما «إن اعتقد أن الله لم يُحرّمه، أو أنه حرّمه، لكن امتنع من قبول هذا التحريم، وأبى أن يذعن لله وينقاد، فهو إما جاحد أو معاند، ولهذا قالوا: من عصى الله مستكبرًا كإبليس، كفر بالاتفاق... فإن العاصي المستكبر وإن كان مصدّقًا بأن الله ربه، فإن معاندته له، ومُحادّته تنافي هذا التصديق، وبيان هذا: أن من فعل المحارم مستحلًّا فهو كافر بالاتفاق»(٣).

فليس من مانع بأن يجمع إبليس بين ذنوب ومعاصٍ كثيرة، غير التي كفر بها، فقد أخبر الله تعالى أنه عدو لآدم عليه السلام وذرّيته من بعده، «فأما عداوته لآدم وذريته، فحسده إياه، واستكباره عن طاعة الله في السجود له حين قال لربه: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴿١٢﴾﴾ [الأعراف: ١٢]. وأما عداوة آدم وذريته لإبليس، فعداوة المؤمنين إياه؛ لكفره بالله، وعصيانه لربه في تكبره عليه، ومخالفته أمره، وذلك من آدم ومؤمني ذريته إيمان

---

(١) تفسير ابن كثير (٥/ ١٦٩).
(٢) مدارج السالكين (١/ ٣٣٧).
(٣) الصارم المسلول (٥٢١-٥٢٢). وينظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٩٦).

بالله»[(١)]، «فإن إبليس لم يَأْتَمِر لأمر الله -تعالى ذكره- بالسجود لآدم؛ كِبرًا...»[(٢)].

وبهذا يُعرف أن كفر إبليس، بسبب معاندته، واستكباره على أمر الله، وإن كانت هذه المعاصي في حقِّ العباد بين بعضهم البعض لا تُعدّ كفرًا، لكن إن عُصي الله بها، وعوند بها شرعه، واستُكبِر على أمره، كفر صاحبها كما كفر إبليس.

المسألة الثانية: حكم قول: جبريل أخطأ في الوحي، والقول بنبُوَّة علي رضي الله عنه:

قال القرافي: «وإن قال: إن جبريل أخطأ في الوحي: استُتيب، فإن تاب، وإلا قُتل»[(٣)].

وقال: «لا خلاف في تكفير مَنْ... قال بنبوَّة علي»[(٤)].

الدراسة:

إن الإيمان بمحمَّد ﷺ نبيًّا ورسولاً، يقضي بالإيمان بمُرسِله سبحانه وتعالى، والواسطة بينه وبين رسوله ﷺ، وهو جبريل عليه السلام، القوي الأمين على وحي ربه، قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [التكوير: ٢٤].

قال ابن تيمية: «أما من اقترن بسبِّه -أي الصحابة- دعوى أن عليًّا إله، أو أنه كان هو النبي، وإنما غَلِط جبريل في الرسالة، فهذا لا شك في كفره، بل لا شك في كفر من توقَّف في تكفيره»[(٥)].

وقد وافق القرافي الحق فيما ذهب إليه.

المسألة الثالثة: حكم تجويز الكذب على الأنبياء، والقول بأنَّهم خاطبوا الناس بالوعد والوعيد لأجل المصلحة:

قال القرافي: «لا خلاف في تكفير مَنْ... جوَّز على الأنبياء الكذب، وأنهم خاطبوا

---

(١) تفسير الطبري (١/ ٥٣٧).

(٢) تفسير الطبري (١٢/ ٣٢٦)، وينظر: (١٢/ ٣٢٧، ٣٢٩).

(٣) الذخيرة (٩/ ٣٢٠).

(٤) المصدر السابق (٩/ ٣٢٥).

(٥) الصارم المسلول (٥١٨). وينظر: حكم دعوى النبوة من هذا البحث، في الصفحة رقم [٧٩].

الخلق بالوعد والوعيد لأجل المصلحة...»[١].

الدراسة:

قال القاضي عياض: «من دان بالوحدانية، وصحة النبوة، ونبوة نبينا ﷺ، ولكن جَوَّز على الأنبياء الكذب فيما أتوا به، ادعى في ذلك المصلحة، فهو كافر بإجماع، كالمتفلسفين[٢]، وبعض الباطنية[٣]، والروافض، وغلاة المتصوفة...»[٤].

وهذه المقالة من أنواع الكفر الأكبر، وهو كفر التكذيب: وهو اعتقاد كذب الرسل، وهذا القسم قليل في الكفار؛ فإن الله تعالى أيَّد رسله، وأعطاهم من البراهين، والآيات على صدقهم ما أقام به الحجة، وأزال به المعذرة، قال الله تعالى عن فرعون وقومه: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وقال لرسوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام: ٣٣]، وإن سمي هذا كفر تكذيب أيضًا فصحيح؛ إذ هو تكذيب باللسان[٥].

وقد وافق القرافي الحق في شأن من قال تلك المقالة أو ادعاها.

---

(١) الذخيرة (٩/ ٣٢٥).

(٢) الفلاسفة: هم طائفة يُنسبون إلى الفلسفة، والفلسفة كلمة يونانية مركبة من كلمتين (فيلا) أي: محب، و(سوفيا) أي: الحكمة، فمعناها: مُحب الحكمة، ومذهبهم: القول بقدم العالم، وإنكار النبوات، وإنكار البعث الجسماني. وغيرها. ومُقَدمهم أرسطو، الذي نقل فلسفته ابن سينا هذبها ورتبها. ينظر: الملل والنحل (٢/ ٣٦٣-٣٩٦)، (٣/ ٥٠١-٦٤٤)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٩١-٩٢)، إغاثة اللهفان (٢/ ٢٧٥).

(٣) الباطنية: سموا بذلك؛ لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنًا ولكل تنزيل تأويلًا، ظهرت دعوتهم في أيام المأمون من حمدان قرمط ومن عبد الله بن ميمون القداح، وليست هي من فرق ملة الإسلام بل هي من فرق المجوس، وهي أعظم الفرق خطرًا وضررًا على المسلمين، وهم أصناف شتى، يجمعهم الاعتقاد بالظاهر والباطن في الأمور، والتأويل للنصوص الظاهرة، وعامتهم يظهرون الإمامة، ومحصول أمرهم التعطيل والإلحاد، يقولون بقدم العالم، وجحد الصانع، وإبطال الشرائع. ينظر: الفرق بين الفرق (١٦، ٢٦٥، ٢٦٩، ٢٨٠)، الملل والنحل (١/ ١٩٠)، البدء والتاريخ (١/ ٢٩٨-٢٩٩)، أصول الإسماعيلية لسليمان عبد الله السلومي (رسالة دكتوراه) (٢٢٢).

(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٨٣).

(٥) ينظر: مدارج السالكين (١/ ٣٣٧).

المسألة الرابعة: مخالفة الرسول ﷺ:

قال القرافي: «**قال الرازي: «مُخَالِف الرسول عليه السلام كافر». ثم قال: «قلنا: لا نسلِّم؛ إلا فيما عُلم أنه من الدين ضرورة، أما ما دل عليه ظاهر لفظه، مما يحتمل التأويل، فأوّله بعض السامعين، فلا يلزم تكفيره، والمعلوم بالضرورة أيضًا لا يكفر جاحده، إلا إذا اطّلع على أنه ضروري. أما حديث العهد بالإسلام ممن نشأ بأرض الحرب فلا**»[١].

الدراسة:

مخالفة الرسول ﷺ، بالامتناع عن الامتثال لشرع الله، الذي جاء به الرسول ﷺ، تكون كفرًا، وذلك كالإعراض عن دين الله تعالى، قال تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [آل عمران: ٣٢]، فلقد جعل الله تعالى الممتنع عن طاعته، وطاعة الرسول ﷺ كافرًا؛ إذ ليست الطاعة تصديقًا فقط[٢].

فـــــ «الكفر يكون بتكذيب الرسول ﷺ فيما أخبر به، أو الامتناع عن متابعته، مع العلم بصدقه، مثل كفر فرعون، واليهود ونحوهم»[٣]، فلا يكفي في الإيمان التصديق بالقلب، حتى يتبع ذلك التصديق عمل موافق لما عليه الرسول ﷺ.

وهذا الحكم فيمن خالف الرسول ﷺ، في كل ما جاء به من الشريعة، أي: امتنع عن الامتثال تمامًا، أو خالف المخالفة التي تكون كفرًا، كما لو عبد مع الله غيره، أو اعتقد فيه ما لا يليق، أو في رسوله ﷺ، مما هو من أصول الدين الظاهرة المجمع عليها، المبيَّنة في الكتاب والسنة، فإن مخالفها لا يُعذر، إلا إن كان المخالف حديث عهد بإسلام، في بلد مسلم، أو بلد كفر، أو لم يبلغه الدين؛ فإنه يُعذر بمخالفته الشرع بما يناقضه[٤].

وقد وافق القرافي الحق فيما قرره من حكم مخالفة الرسول ﷺ.

---

(١) نفائس الأصول في شرح المحصول (٩/ ٣٨١٧).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٣٢).

(٣) درء التعارض (١/ ٢٤٢).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٥٤)، مجموعة مؤلفات الشيخ محمد بن عبد الوهاب (الفتاوى) (٣/ ١١).

المسألة الخامسة: القول بسقوط العبادة عن الأولياء:

قال القرافي: «لا خلاف في تكفير مَنْ... قال بسقوط العبادة عن بعض الأولياء»[1].

الدراسة:

إن الغاية من خلق الجن والإنس، هي عبادة الله وحده جلّ شأنه، قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات: ٥٦]، ثم إن هذه العبادة لما كانت الغاية من خلق الثَقَلين، وحقَّ الله وحده، كان من لوازمها ألا يتنَصَّل ولا يتكبَّر عنها أحد؛ إذ فاعل ذلك متكبر على شرع الله تعالى، معاند لأمره، وحكم من هذه حاله: أنه كافر؛ فالكفر قد يكون بالإنكار والجحود، لا صراحة، بل عن طريق التأويلات الفاسدة، والتي لا تستسيغها اللغة، كتأويل الباطنية القائلين: «إن الفرائض أسماء رجال أمروا بولايتهم، والخبائث والمحارم أسماء رجال أمروا بالبراءة منهم، وقول بعض المتصوفة: إن العبادة، وطول المجاهدة، إذا صَفَت نفوسهم، أفْضَت بهم إلى إسقاطها، وإباحة كل شيء لهم، ورفع عهد الشرائع»[2].

فقول كهذا يعد كفرًا، وقائلوه أكفر من اليهود والنصارى بل هم أكفر أهل الأرض؛ فإن اليهود والنصارى آمنوا ببعض الكتاب وكفروا ببعض، وهؤلاء كفروا بالجميع، فهم خارجون عن التزام شيء من الحق[3].

وقد وافق القرافي الحق في القول بكفر من اعتقد سقوط العبادة عن أحد من الناس.

المطلب الخامس: الكفر بالجحود والنفي:

ويتضمن أربع مسائل:

المسألة الأولى: فيما يتعلّق بالله:

قال القرافي: «ولا خلاف في تكفير من نفى الربوبية، أو الوحدانية، أو عبد مع الله

---

(١) الذخيرة (٩/ ٣٢٥).

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٨٨).

(٣) ينظر: مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية للبعلي (٢٤٥).

غيره، أو هو دهري(١)، أو مانوي(٢)، أو صابئ، أو حلولي(٣)، أو تناسخي(٤)، أو من الروافض»(٥).

الدراسة:

وافق القرافي الحق فيما ذكره من مقالات يكفر أصحابها.

من نفي ربوبية الله تعالى أو وحدانيته، أو الإشراك به بعبادة غيره معه، أو انتحال المذاهب المنحرفة كالدهرية، والمانوية، والصابئة، والحلولية، والتناسخية، والرافضة، فذلك

---

(١) الدهريّ: نسبة إلى الدهر، والدهرية أصناف عدة، اجتمعوا على إنكار الخالق والمعاد، فمنهم: صنف أنكروا المبدأ والمعاد، وزعموا أن الأكوان تتصرَّف بطبيعتها، فتُوجد وتُعدم بأنفسها، ليس لها رب يتصرف فيها، وهؤلاء هم جمهور الفلاسفة الدهرية والطبائعية. وصنف: يقال لهم الدورية، وهم منكرون للخالق أيضًا، ويعتقدون أن في كل ستة وثلاثين ألف سنة يعود كل شيء إلى ما كان عليه، وهاتان الطائفتان يعُمُّهم قوله ﷻ: ﴿وَقَالُوا۟ مَا هِىَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهْرُ﴾ [الجاثية: ٣٤]، والصنف الثالث: الدهرية من مشركي العرب ومن وافقهم، وهم مُقِرُّون بالبداءة، وأن الله تعالى ربهم وخالقهم، ومع هذا قالوا: ﴿إِنْ هِىَ إِلَّا مَوْتَتُنَا ٱلْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُنشَرِينَ ۝٣٥﴾ [الدخان: ٣٥]، فأَقَرُّوا بالبداءة والمبدِئ، وأنكروا البعث والمعاد. ينظر: الفرق بين الفرق (٢٠٦)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ١٥) (٢/ ١٣٥)، معارج القبول (٢/ ٧٧٦).

(٢) المانوية: هم أصحاب ماني بن فاتك الحكيم، الذي ظهر بعد عيسى ابن مريم ﵇، وأحدث دينًا بين المجوسية والنصرانية. كان يقول بنبوة المسيح ﵇، ويزعم أن العالم مصنوع مركب من أصلين قديمين: النور، والظلمة، وأنهما أزليَّان، فالنور يوَلِّد كل خير، من ملائكة، وآلهة، وأولياء، لا على سبيل المناكحة، بل كما تتولد الحكمة من الحكيم، وأما الظلمة فعلى العكس في توليد الشرور. ينظر: الفرق بين الفرق (١١٧، ٢٥٤، ٣٣٢، ٣٤٩)، الملل والنحل (١/ ٢٤٣-٢٤٨).

(٣) الحلولية: هم الذين يزعمون أن معبودهم (حَالٌّ) في كل مكان بذاته، ولم يصونوه عن أقبح الأماكن وأقذرها، وهؤلاء هم قدماء الجهمية الذين تصدى للرد عليهم أئمة الحديث كأحمد بن حنبل وغيره، ولهذا قال جهم بن صفوان لما ناظره السُّمَنية في ربه، وحار في ذلك، ففكر، وقال: هو هذا الهواء الذي هو في كل مكان!، وكذلك كان يقول كثير من أتباعه. ينظر: الفرق بين الفرق (٢١٥، ٢٣٤، ٢٤١)، معارج القبول (١/ ٣٧٠).

(٤) التناسخية: قالوا بانتقال الأرواح بين الأجساد، وما يلقى الإنسان من الراحة والتعب والدعة والنصب فمُرَتَّب على ما أسلفه من قبل وهو في بدن آخر؛ جزاءً على ذلك. والإنسان أبدًا في أحد أمرين: إما في فعل، وإما في جزاء، وما هو فيه: فإما مكافأة على عمل قَدَّمه، وإما عمل ينتظر المكافأة عليه. وهم على ذلك ينكرون المعاد. ينظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (١/ ٧٦-٧٧)، الملل والنحل (١/ ٢٥٢-٢٥٣).

(٥) الذخيرة (٩/ ٣٢٥).

كله كفر بإجماع المسلمين[١].

المسألة الثانية: فيما يتعلّق بصفاته ﷻ:

قال القرافي: «**ولا خلاف في تكفير من... اعتقد أن الله غير حيٍّ، أو قديم**[٢]**، أو مصوّر، أو صنع العالم غيره، أو هو متولّد من شيء، أو ادعى مجالسة الله -تعالى-، أو العروج إليه ومكالمته، أو قال بقدم العالم، أو بقائه، أو شكّ في ذلك**»[٣].

الدراسة:

إن من نفى صفة من صفات الله تعالى الذاتية، أو جحدها مستبصِرًا في ذلك كقوله: ليس بعالِم، ولا قادر، فقد أجمع العلماء على كفر من نفى عنه تعالى الوصف بها، وأعراه عنه[٤].

قال القاضي عياض: «كل مقالة صَرَّحت بنفي الربوبية، أو الوحدانية، أو عبادة أحد غير الله، أو مع الله؛ فهو كفر... أو ادعى له ولدًا، أو صاحبة، أو والدة، أو أنه متوَلِّد عن شيء، أو كائن منه، أو أن معه في الأزل شيئًا قديمًا غيره، أو أن ثم صانعًا للعالم سواه، أو مُدَبِّرًا غيره... فذلك كله كفر بإجماع المسلمين... وكذلك نقطع على كفر من قال بقدم

---

(١) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٨٣).

(٢) لم يرد في القرآن الكريم إطلاق (القديم) على الله تبارك وتعالى، وقد ورد في السنة في حديث سَرَد الأسماء التسعة والتسعين، وهذا الحديث قد تكلم الحافظ ابن حجر على طرقه وجمع أقوال العلماء فيها. ينظر: فتح الباري (١١/ ٢١٩-٢٢١)، أسماء الله الحسنى د. عبد الله الغصن (١٥٥-١٧٣). والأولى استعمال الألفاظ الشرعية، في حقّ الله تعالى، لا سيّما فيما يتعلّق بأسمائه، والذي ورد في حق الله تعالى بمعنى القديم: هو اسم (الأوّل)، قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾ [سورة الحديد: ٣]، وقال رسول الله ﷺ مفسّرًا معنى الأول: ((اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء وأنت الآخر فليس بعدك شيء))، أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والصلة، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (٨/ ٧٨/ ح٧٠٦٤)، عن سهيل ﷺ. قال ابن أبي العز: «جاء الشرع باسمه الأوَّل، وهو أحسن من القديم؛ لأنه يشعر بأن ما بعده آيلٌ إليه، وتابع له، بخلاف القديم، والله تعالى له الأسماء الحسنى لا الحسنة». شرح العقيدة الطحاوية (٦٨). وينظر: منهاج السنة (٢/ ١٢٣).

(٣) الذخيرة (٩/ ٣٢٥).

(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٩٢).

العالم، أو بقائه، أو شكَّ في ذلك على مذهب بعض الفلاسفة والدهرية»[١].

والقول بقدم العالم من موجبات الردّة؛ «لأنه يؤدي إلى أنه ليس له صانع... وهو يستلزم نفي القدرة والإرادة، وهو ظاهر في تكذيب القرآن وتكذيب الرسول ﷺ»[٢].

فمن جحد شيئًا من صفات الله تعالى، التي جاء بها الكتاب والسنة، وأثبتها الله تعالى لنفسه، وأثبتها له رسوله ﷺ، وهو عالم بها وبثبوتها، ولم يكن له شبهة يُعذر بها فهو كافر[٣].

وقد وافق القرافي الحق فيما ذكره من مقالات الكفر.

المسألة الثالثة: فيما يتعلّق بكتابه:

قال القرافي: «ولا خلاف في تكفير من... جحد حرفًا من القرآن، أو زاده، أو غَيَّره، أو قال: ليس بمعجزة»[٤]. وقال: «يُقتل القائل: المعوّذتان ليستا من كتاب الله، إلا أن يتوب»[٥].

الدراسة:

الإيمان بكتاب من كتب الله تعالى، يستلزم الإيمان بها جميعها، وبكل ما فيها، وجَحد واحد منها، جحد لها جميعها، وكذلك التكذيب بشيء مما فيها، تكذيب بها.

قال عبد الله بن مسعود ﷺ: «من كفر بحرف منه فقد كفر به أجمع»[٦].

وقال الإمام ابن عبد البَرّ[٧]: «وأجمع العلماء أن ما في مصحف عثمان وهو الذي

---

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٨٢). وينظر: الشرح الصغير (٦/ ١٤٧)، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٢٦٨)، بلغة السالك (٣/ ٤٤٧)، شرح منح الجليل على مختصر خليل لعلّيش (٤/ ٤٦٣).

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير (٤/ ٢٦٨). وينظر: روضة الطالبين (١٠/ ٦٤)، الرد على المنطقيين لابن تيمية (٥٣٠)، مجموع الفتاوى (٥/ ٥٣٩)، مغني المحتاج (٤/ ١٣٤).

(٣) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة (٣/ ١٢٨)، المجموع الثمين لابن عثيمين (٢/ ٦٢-٦٣).

(٤) الذخيرة (٩/ ٣٢٥، ٣٢٧).

(٥) المصدر السابق.

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٢٣٢).

(٧) هو يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري الأندلسي القرطبي المالكي، أبو عمر حافظ المغرب، إمام عصره في الحديث والأثر، أدرك الكبار، وطال عمره وعلا سنده، كان علامة متبحرًا، صاحب سنة واتباع، له

بأيدي المسلمين اليوم في أقطار الأرض حيث كانوا، هو القرآن المحفوظ الذي لا يجوز لأحد أن يتجاوزه، ولا تحل الصلاة لمسلم إلا بما فيه... -إلى أن قال- وإنما حَلّ مصحف عثمان ﵁ هذا المحل، لإجماع الصحابة وسائر الأمة عليه، و لم يجمعوا على ما سواه... ويَبِّنُ لك أن من دفع شيئًا مما في مصحف عثمان كفر»[1].

وقد وافق القرافي الحق في حكم جاحد شيء من كتب الله، أو شيء مما فيها.

المسألة الرابعة: فيما يتعلّق بشرعه:

وفيه أربعة فروع:

الفرع الأول: حكم جحد ما عُلم من الدين بالضرورة:

ذكر القرافي ضابطًا للتكفير والردّة عن الإسلام، فقال: «والتكفير إنما يكون بجحد ما عُلم ثبوته بالضرورة أو بالتواتر»[2]، وذكر على ذلك مثالاً في موضع آخر، فقال: «وجحد ما علم من الدين بالضرورة كجحد وجوب الصلاة، والصوم، ونحوهما»[3].

«والمعلوم بالضرورة أيضًا لا يكفر جاحده، إلا إذا اطّلع على أنه ضروري، أما حديث العهد بالإسلام ممن نشأ بأرض الحرب فلا»[4].

الدراسة:

معنى الضرورة: ما يكون ظاهرًا معلومًا عند الجميع، ولا يمكن أن يقع فيه شك، ولا يداخله شبهة[5].

والإيمان بالضروريات كوجوب الواجبات الظاهرة المتواترة، وتحريم المحرمات الظاهرة

مصنفات كثيرة، منها: (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد)، و(الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار)، و(جامع بيان العلم وفضله)، توفي سنة ٤٦٣هـ. ينظر: الأنساب (٤/ ٤٧٢)، تذكرة الحفاظ (٣/ ٢١٧-٢١٩)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ١٥٣).

(١) التمهيد (٤/ ٢٧٨-٢٧٩). وينظر: الإبانة الصغرى (٢١١)، الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٣٠٥، ٢٨٩)، تفسير القرطبي (١/ ٨٠-٨١).

(٢) الفروق (٤/ ١٤٢١).

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٤٥). وينظر: نفائس الأصول في شرح المحصول (٩/ ٣٨١٧).

(٤) نفائس الأصول في شرح المحصول (٩/ ٣٨١٧).

(٥) ينظر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البرّ (٢/ ٧٩).

المتواترة، هو من أعظم أصول الإيمان، وقواعد الدين، والجاحد لها كافر بالاتفاق[١].

فلهذا الحكم مظاهر تبيِّنه وتحدِّده، وهي:

١- أنه منصوص عليه في الكتاب والسنة، أو أحدهما.

٢- الاستفاضة والانتشار بين عامة المسلمين.

٣- يعلمه العامة من الناس، والخاصة، كعلمائهم من أهل الاختصاص.

وذلك مثل أركان الإسلام الخمسة، وما كان في معناها، مع الكفِّ عما حرَّم الله ﷻ، وهذا منصوص عليه، ويعلمه عامة أهل الإسلام، فلا يمكن في هذا العلم الغلط من الخبر، ولا التأويل، ولا يجوز فيه التنازع[٢].

قال الإمام الشافعي: «ما كان نص كتاب بيّن، أو سنة مجتمع عليها فالعذر مقطوع، ولا يَسَع الشك في واحد منهما، ومن امتنع من قبوله استتيب»[٣].

والسبب في كفر منكر أو جاحد معلوم من الدين بالضرورة؛ معاندته للإسلام، وامتناعه من قبول الأحكام، وعدم قبوله لكتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، وإجماع الأمة[٤].

وقد وافق القرافي الحق في حكم جاحد معلوم من الدين بالضرورة.

الفرع الثاني: حكم جاحد وجوب الصلاة أو غيرها:

قال القرافي نقلاً عن أحد علماء المالكية: «من جحد وجوب صلاة من الخمس، أو ركوعها، أو سجودها، كفر؛ لأنه معلوم من الدين بالضرورة. وكل من جحد ما علم من الدين بالضرورة فهو كافر، في الصلاة أو غيرها»[٥].

---

(١) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٨٧)، روضة الطالبين (٢/ ١٤٦، ١٠/ ٦٥)، المجموع شرح المهذب (٣/ ١٦)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩٦)، إيثار الحق على الخلق (١١٦).

(٢) ينظر: الرسالة للشافعي (٣٥٧-٣٥٩).

(٣) المصدر السابق (٤٦٠).

(٤) ينظر: شرح منتهى الإرادات (٣/ ٣٨٦-٣٨٧).

(٥) الذخيرة (٢/ ٣٠٥).

وقال: «ولا خلاف في تكفير من... جحد صفة الحج، أو الصلوات...»[١].

الدراسة:

الصلاة والحج ركنان من أركان الإسلام، ومن مبانيه العظام، وجَحْدهما، وإنكار وجوبهما، هدم للدين، فجاحدهما كافر بإجماع المسلمين، وإن جحد وجوبهما ولم يترك فعلهما[٢].

فقد اختصّت الصلاة بخصائص جليلة، ليست لأي فريضة أخرى من الفرائض[٣]، فلو جحد صفتها، أو غيرها من الفرائض، التي فعلها النبي ﷺ، وأمر الأمة بأن تفعلها وفق ما فعلها؛ إذ قال: ((صَلُّوا كما رأيتموني أصلي))[٤]، وقال: ((لتأخذوا مناسككم))[٥]، فإنه يكفر؛ لأنه جحد ما أجمعت عليه الأمة، وتلَقَّته بالقبول، جمعًا عن جمع، قال القاضي عياض: «إن أنكر منكر... صفة الحج، أو قال: الحج واجب في القرآن، واستقبال القبلة كذلك، ولكن كونه على هذه الهيئة المتعارفة، وأن تلك البقعة هي مكة، والبيت، والمسجد الحرام: لا أدري هل هي تلك أو غيرها؟، ولعل الناقلين: أن النبي ﷺ فسَّرها بهذه التفاسير غلطوا، ووهموا! فهذا ومثله، لا مرية في تكفيره، إن كان ممن يُظن به علم ذلك، وممن خالط المسلمين، وامتَدَّت صحبته لهم، إلا أن يكون حديث عهد بإسلام...»[٦].

فقد أكمل الله الدين بإرسال محمد ﷺ، وجعل سنته شارحة ومبيّنة، ومفسّرة للقرآن؛ إذ كثير من الأحكام جاء بها القرآن مجملة، وعامة، والسنة بيّنتها، ووضّحتها، فجاحد شيء

---

(١) الذخيرة (٩/ ٣٢٥).

(٢) ينظر: المغني (٣/ ٣٥١)، المجموع (٣/ ١٦)، روضة الطالبين (٢/ ١٤٦، ١٠/ ٦٥)، المجموع شرح المهذب (٣/ ١٦)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩٦-٤٩٧، ٢٠/ ٩٥-٩٦، ٢٢/ ٤٠)، إيثار الحق على الخلق (١١٦).

(٣) ينظر: رسالة الصلاة لأحمد بن حنبل (٧٣-٨١)، مجموع الفتاوى (٣/ ٤٢٧)، كتاب الصلاة لابن القيم (٣١-٣٢).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب الأذان للمسافر إذا كانوا جماعة والإقامة وكذلك بعرفة وجمع وقول المؤذن: الصلاة في الرحال في الليلة الباردة أو المطيرة (١/ ٢٢٥/ ح٦٠٥)، عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبًا (٤/ ٧٩/ ح٣١٩٧)، عن جابر رضي الله عنه.

(٦) الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٨٨، ٢٨٧). وينظر: الدرة فيما يجب اعتقاده (٣٣٧).

مما جاء به النبي ﷺ، رادّ على الله في حكمه وأمره وشرعه.

فلو جحد شيئًا من أركان الإسلام فإنه يكفر، وهذا لا خلاف فيه[(١)].

وقول القرافي: (جحد صفة الحج، أو الصلوات...)، عطف الصلوات يحتمل: أنه على جحد الصفة: أي جحد صفة الصلوات، ويُحتمل أنه على الفعل نفسه: وهو الجحد: أي جحد الصلوات، وعلى أي الاحتمالين حُمل اللفظ، فحكم فعله واحد.

وقد وافق القرافي الحق في حكم جاحد الصلاة أو غيرها من الفرائض.

الفرع الثالث: حكم تارك شيء من أركان الإسلام:

قال القرافي بعد تقرير كفر جاحد معلوم من الدين بالضرورة، كما في الصلاة وغيرها: «وإن اعترف بالوجوب ولم يصلِّ، فليس بكافر»[(٢)].

ثم ذكر شيئًا من خلاف العلماء في حكم تارك ركن من أركان الإسلام غير الصلاة: فعند مالك يُقتل بترك الصلاة والصوم، وقيل: لا يقتل بترك الزكاة؛ لدخول النيابة فيها فيمكن أخذها منه قهرًا فهي بخلاف الصلاة[(٣)][(٤)].

الدراسة:

• **ترك الصلاة:**

قد سبق بيان حكم جحد الصلاة وغيرها من الفرائض[(٥)]، أما تركها فإن له أحكامًا بحسب حال الترك:

فإن تركها جحودًا فهو كفر بالإجماع، وقد سبق بيان هذا.

---

(١) ينظر: المغني (٢/ ٥٧٣)، شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٢١٦)، مجموع الفتاوى (٧/ ٦٠٩)، الدرر السنية في الأجوبة النجدية جمع عبد الرحمن بن قاسم (١٠/ ٣٠٣).

(٢) الذخيرة (٢/ ٣٠٥).

(٣) ينظر: مواهب الجليل شرح مختصر خليل لأبي عبد الله الحطاب (٣/ ٤٧٨)، كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني لأبي الحسن المالكي (١/ ٦٤٩)، (٢/ ٤١٢).

(٤) ينظر: الذخيرة (٢/ ٣٠٦-٣٠٧).

(٥) في الصفحة رقم [١٣٨].

وإن تركها نسيانًا فإنه لا يكفر بالإجماع[١].

وإن تركها استكبارًا، فلم يجحد وجوبها لكنه امتنع من التزام فعلها كبرًا أو حسدًا... للرسول ﷺ، فهذا كافر بالاتفاق؛ فإن إبليس لما ترك السجود المأمور به لم يكن جاحدًا للإيجاب، فإن الله تعالى باشره بالخطاب، وإنما أبى واستكبر وكان من الكافرين[٢].

وإن تركها استهانة واستخفافًا فهو كافر، فقد سئل الإمام أحمد: عن الرجل يدع الصلاة استخفافًا ومجونًا، فقال: «سبحان الله! إذا تركها استخفافًا ومجونًا فأي شيء بقي؟»[٣].

وقال: «فكل مستَخفٍّ بالصلاة مستَهِين بها فهو مستخف بالإسلام مستهين به، وإنما حظهم في الإسلام على قدر حظهم من الصلاة...»[٤].

ومن أطلق من الفقهاء أنه لا يكفر إلا من يجحد وجوبها فيكون الجحد عنده متناولًا للتكذيب بالإيجاب، ومتناولًا للامتناع عن الإقرار والالتزام، كما قال تعالى: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ۚ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿١٤﴾﴾ [النمل: ١٤]، وإلا فمتى لم يقر ويلتزم فعلها قتل وكفر بالاتفاق[٥].

وقد خالف القرافي ذلك فيما ذهب إليه من عدم كفر تارك الصلاة.

• **ترك الزكاة:**

الزكاة قرينة الصلاة، وقد جمع الله -تبارك وتعالى- في غير ما موضع من كتابه بينهما، قال سبحانه: ﴿هُدًى وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْـَٔاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴿٣﴾﴾ [النمل: ٢-٣]، وقال سبحانه: ﴿فَٱقْتُلُوا۟ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ

---

(١) ينظر: معالم السنن للخطابي (٧/ ٤٥)، المجموع (٣/ ١٦).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٩٧-٩٨).

(٣) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد (٢/ ٣٧).

(٤) رسالة الصلاة (٦٩-٧٠).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٩٨).

وَٱحۡصُرُوهُمۡ وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ﴿٥﴾﴾ [التوبة: ٥] ... وغيرها من الآيات.

وكذلك قُرنتا في الأحاديث، حتى قال أبو بكر الصديق ﷺ: ((والله لأقاتلنَّ من فـرَّق بين الصلاة والزكاة، فإن الزكاة حق المال))[١]، قال النووي: «ومعناه: من أطاع في الصلاة، وجحد الزكاة، أو منعها»[٢].

فقد علّق النبي ﷺ العصمة على الشهادتين، والصلاة والزكاة، وبالجملة: فالكتاب والسنة، يدلاّن على أن القتال ممدود إلى الشهادتين، والصلاة والزكاة؛ وقد أجمع العلماء على ذلك، وعلى أن كل طائفة ممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام، فإنه يجب قتالها حتى يكون الدين كله لله، كالمحاربين وأولى[٣].

ولا يشترط في كفر تارك أداء الزكاة، أو مانعها، أن يجحد وجوبها؛ إذ كفر جاحدها أمر لا خلاف فيه –وقد سبق بيانه[٤]–، إنما الخلاف في مانعها مع الإقرار بوجوبها؛ فإن الصديق ﷺ جعل المبيح للقتال مجرّد المنع، لا جحد الوجوب[٥].

•ترك الصوم والحج:

الصوم والحج كالصلاة والزكاة، وغيرهما من الفرائض، إن أنكره، أو تركه جاحدًا لوجوبه؛ كفر[٦] –كما سبق–، أما لو أقرّ بوجوبها، وتركها ولم يؤدها، فإنه لا يكفر.

وهكذا في أي فرض غير الصلاة والزكاة، لا يكفر تاركه، إلا إذا جحد الوجوب؛ لورود النصوص الصحيحة في تكفير تارك الصلاة، في القرآن، والسنة، وإجماع الصحابة،

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ (٦/ ٢٦٥٧/ ح٦٨٥٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله (١/ ٣٨/ ح١٣٣).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٢١٨).

(٣) ينظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ٣٠٨-٣٠٩).

(٤) صفحة رقم [١٣٦] من البحث.

(٥) ينظر: الدرر السنية في الأجوبة النجدية (١٠/ ٣١١)، نيل الأوطار (١/ ٣٦٦).

(٦) سئل الإمام أحمد عن الرجل يترك الصوم متعمدًا جاحدًا؟ قال: «يُستتاب وتُضرب عنقه». المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (٢/ ٥١).

وتكفير تارك الزكاة ومانعها، في السنة، ومن فعل أبي بكر الصديق، وإجماع الصحابة ﷺ على ذلك، أما الصوم فكقول الإمام أحمد: «لم يجيء فيه شيء»[١]، وأما الحج، فقد وردت فيه آثار عن الصحابة ﷺ، بعضها لا يخلو من مقال، وفيه ضعف، وإن رقى إلى درجة القبول فمحمول على الجاحد، وعدم المُقرِّ بالوجوب[٢].

الفرع الرابع: حكم جاحد الإجماع:

قال القرافي تحريرًا لدعوى الرازي في حكم جاحد الإجماع إذ قال: «جاحد الحكم المجمع عليه؛ لا يكفر، خلافًا لبعض الفقهاء»[٣]، قال القرافي: «هذه الدعوى غير محرّرة؛ فإن المجمع عليه إن كان الإجماع فيه مرويًّا بطريق الآحاد، أو كان خفيًّا في الدين لا يعلمه إلا الخواصُّ، وهو عند الخواص ثابت بالتواتر: لا يكفر جاحده إجماعًا، إنما الخلاف في قسم ثالث، وهو إذا كان المجمع عليه ضروريًّا من الدين، فلو جحد إنسان جواز القراض[٤] لم نكفّره، وهو مجمع عليه، كما قاله العلماء، لكنّه غير مشهور كالإجماع على الصلوات الخمس والصوم والزكاة...»[٥].

ونقل عن أحد علماء الشافعية قوله: «الإجماع العام الذي يُجمع عليه العوامّ والخواص، كما في الصلاة والصوم والحج، مخالفه مستحلاً كافر، وغير مستحلٍّ يُبَدّع ويُضَلّل؛ لأن أدلة هذه الأحكام قطعية، والإجماع الذي يختصّ به العلماء دون العوام: كإجماعهم على تحريم الجمع بين المرأة وعمّتها وخالتها، وأن الجد يسقط إخوة الأم،

---

(١) المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (٢/ ٥١).

(٢) ينظر: جامع العلوم والحِكم لابن رجب (١/ ١٤٩-١٥١)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن (٦/ ٣٨-٤٥)، تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لابن حجر (٢/ ٤٨٨)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لأبي العلا المباركفوري (٢/ ٣٥٦).

(٣) ينظر: نفائس الأصول (٦/ ٢٧٦٨).

(٤) قال ابن عبد البر: «القِراض عند أهل المدينة هو المضاربة عند أهل العراق، ومعنى القراض: أن يدفع رجل إلى رجل دراهم أو دنانير ليَتَّجر فيها ويبتغي رزق الله فيها، فما أفاء الله في ذلك المال من ربح فهو بينهما على شرطهما». الكافي في فقه أهل المدينة (٧٧١). وينظر: المدونة الكبرى للإمام مالك (٣/ ٦٢٩-٦٣٠)، بلغة السالك (٣/ ١٨٢-١٨٤).

(٥) نفائس الأصول (٦/ ٢٧٦٨-٢٧٦٩).

وأولاد الإخوة على الإطلاق، فلا يكفر مخالفه مستحلاً وغير مستحلّ، بل يُبَدّع ويُضَلّل؛ لأن أدلّته مظنونة»(١)، **ثم قال القرافي:** «**ومدرك التكفير -تكفير جاحد الإجماع- كون الحكم لما صار ضروريًّا من الدين، صار مُنكِرُه رادًّا على الله حكمه الذي علم أنه حكمه»**(٢).

وقال: «**ولا يُعتقد أن جاحد ما أجمع عليه يكفر على الإطلاق، بل لابد أن يكون المجمع عليه مشتهرًا في الدين حتى صار ضروريًّا، فكم من المسائل المجمع عليها إجماعًا لا يعلمه إلا خواصُّ الفقهاء، فجحد مثل هذه المسائل التي يخفى الإجماع فيها ليس كفرًا»**(٣).

الدراسة:

الإجماع لغة: العزم والاتفاق، يقال: «أجمعوا على الأمر: اتفقوا عليه»(٤).

وفي الاصطلاح: اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ في عصر على أمر من أمور الدين(٥).

ليس كل أمر مجمع عليه يكفر جاحده، وذلك أن الإجماع نوعان، كما أشار إليه القرافي: «أحدهما: صحته بالضرورة من الدين بحيث يكفر مخالفه، فهذا إجماع صحيح، ولكنه مستغنى عنه بالعلم الضروري من الدين، وثانيهما: ما نزل عن هذه المرتبة، ولا يكون إلا ظنًا، لأنه ليس بعد التواتر إلا الظن، وليس بينهما في النقل مرتبة قطعية بالإجماع»(٦).

فإذا كان الأمر المجمع عليه، عامًا مستفيضًا، معلومًا من الدين بالضرورة لدى عامة الناس

(١)نفائس الأصول (٦/ ٢٧٦٩).
(٢) المصدر السابق (٦/ ٢٧٧١).
(٣) الفروق (٤/ ١٢٧٨).
(٤) المصباح المنير (١/ ٥٦).
(٥) ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة (١٣٠)، التعريفات (٢٤)، مذكرة أصول الفقه للشنقيطي (١٥٤).
(٦) إيثار الحق على الخلق (١٦٨).

وخواصّهم بنص الكتاب والسنة، فإن جاحده يكفر، كما أن مخالفه لا يُعذر بمخالفته[1].

أما إن كان الأمر المجمع عليه: خاصًا، أي معلومًا لدى خاصة الناس من الفقهاء ويخفى على عامتهم، مثل إجماعهم على تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها، وأن الجد يسقط إخوة الأم، فإنه لا يكفر جاحده، قبل علمه بالنص؛ لأنه أمر مجهول بالنسبة له، والمسائل التي هذه صفتها كثيرة[2].

وقد وافق القرافي الحق فيما قرره من حكم جاحد الإجماع.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٢٦٩-٢٧٠، ٧/ ٣٨-٣٩)، إيثار الحق على الخلق (٤٢٧)، فتح الباري (١٢/ ٢٠٢).

(٢) ينظر: روضة الطالبين (٢/ ١٤٦، ١٠/ ٦٥)، المجموع (٣/ ١٦).

المبحث الرابع: تفضيل أهل الكتاب على عبدة الأوثان المشركين:

قال القرافي: «تفضيل أهل الكتاب على عبدة الأوثان: فأحلَّ الله ﷻ طعامهم، وأباح تزويجنا نساءهم، دون عبدة الأوثان، فإنه جعل ما ذَكَّوه كالميتة، وتصرُّفهم فيه بالذكاة كتَصرُّف الحيوان البهيمي من السباع والكواسر في الأنعام، لا أثر لذلك، وجعل نساءهم كإناث الخيل والحمير مُحرَّمات الوطء، كل ذلك اهتضام لهم؛ لجحدهم الرسائل والرسل. وأهل الكتاب عَظَّموا الرسل والرسائل من حيث الجملة، فقالوا بصحة نبوة موسى وعيسى وغيرهما من الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين-، وبصحة التوراة والإنجيل وغيرهما من الكتب، فحصل لهم هذا النوع من التعظيم، والتمييز بِحِلِّ طعامهم ونسائهم، فجعل ذكاتهم كذكاتنا، ونساءهم كنسائنا، ولم يُلحِقهم بالبهائم، بخلاف المجوس ونحوهم؛ لما حصل لأهل الكتاب من الطاعة من حيث الجملة، وإن كانت لا تفيد في الآخرة إلا تخفيف العذاب، أما في ترك الخلود فلا»[١].

الدراسة:

أهل الكتاب هم اليهود الذين أرسل إليهم نبي الله موسى عليه السلام، وكتابهم التوراة، والنصارى الذين أرسل إليهم عيسى عليه السلام، وكتابهم الإنجيل[٢]، وتفضيلهم على عبدة الأوثان، من حيث: حِلّ طعامهم على المسلمين، وإباحة تزويج نسائهم لهم، بسبب تعظيم أهل الكتاب للرسل والرسالات في الجملة؛ إذ قد قالوا بصحة نبوة موسى وعيسى عليهما السلام، والتوراة والإنجيل، فحصل منهم نوع طاعة في الجملة.

وهذا أمر مجمع عليه؛ لأنهم يعتقدون تحريم الذبح لغير الله، ويذكرون اسم الله، وإن اعتقدوا فيه تعالى ما هو مُنَـزَّه عن قولهم -تعالى وتَقَدَّس[٣]-، وكذلك تزويج المسلمين من نسائهم، فقد قال الله تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾ [المائدة:

---

(١) الفروق (٢/ ٦٦٠-٦٨٠).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٤٥٦).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٣/ ٤٠).

٥]، وهذا خاص بأهل الكتاب دون غيرهم من الكفار، كالمجوس، «فإنهم وإن أُخِذت منهم الجزية تَبَعًا وإلحاقًا لأهل الكتاب، فإنهم لا تؤكل ذبائحهم ولا تنكح نساؤهم»(١).

أما عبدة الأوثان، فإن ما ذَكَّوه كالميتة بالنسبة للمسلمين، ونساؤهم محرَّمات على المسلمين بالزواج، بسبب جحدهم الرسل والرسالات.

وتفضيل أهل الكتاب على غيرهم من الكفار تفضيل شرعي، ورد في القرآن والسنة، ولا يتعدَّى ذلك إلى ما سوى ما فضَّلهم به النص، غير حِلِّ ذبائحهم ونسائهم للزواج، كما أنه لا يتعدَّى إلى من سواهم من الكفار، وهذا الفضل لا ينفعهم ما لم يجمعوا إليه الإيمان برسول الله محمد ﷺ، كما أن الله ﷻ أثبت كفرهم في غير ما موضع، فقال: ﴿وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ ﴿١٤٤﴾ وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ ۚ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ ۚ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ ۚ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ ۙ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٤٥﴾ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ ۖ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿١٤٦﴾ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ ﴿١٤٧﴾﴾ [البقرة: ١٤٤-١٤٧]، فاليهود يعرفون الحق، لكنهم لا يتَّبعونه، وقد أعطاهم الله العلم لكنهم لا يعملون به، بل يبخلون به على أنفسهم وعلى غيرهم، فكان كفرهم كفر عناد واستكبار(٢).

أما النصارى فقد قال الله في شأنهم: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ١٧]، ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٢].

وقد توعَّدهم الله تعالى بالعذاب العظيم، وهو في حق من مات منهم على كفره، أما من تاب وآمن ومات على إيمانه فإن الإسلام يَجُبُّ ما قبله(٣)، والتائب من الذنب كمن لا

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٤١).

(٢) ينظر: معارج القبول (١/ ٥٩٤).

(٣) أخرجه الإمام أحمد، (٤/ ٢٠٥/ ح١٧٨٦١)، عن عمرو بن العاص ﷺ. وصححه الألباني. ينظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (٥/ ١٢١/ ح١٢٧٩).

ذنب له[(١)]، كما قد قال الله تعالى بعد أن حكى كفر فِرق النصارى: ﴿أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾﴾ [المائدة: ٧٤]، «وهذا من كرمه تعالى وجوده ولطفه ورحمته بخلقه، مع هذا الذنب العظيم وهذا الافتراء والكذب والإفك، يدعوهم إلى التوبة والمغفرة، فكل من تاب إليه تاب عليه»[(٢)].

فقد أخبر الله تعالى أن من مات على كفره فإن الجنة عليه حرام، وأنه من أهل النار الخالدين فيها، فقال: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢]، أي: فقد أوجب له النار، وحَرَّم عليه الجنة، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء: ٤٨].

وقد قال النبي ﷺ: ((والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم يموت و لم يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار))[(٣)].

قال النووي: «فيه نسخ الملل كلها برسالة نبينا ﷺ، وقوله ﷺ: (لا يسمع بي أحد من هذه الأمة) أي: من هو موجود في زمني وبعدي إلى يوم القيامة، فكلهم يجب عليهم الدخول في طاعته، وإنما ذكر اليهودي والنصراني تنبيهًا على من سواهما، وذلك لأن اليهود والنصارى لهم كتاب، فإذا كان هذا شأنهم مع أن لهم كتابًا فغيرهم ممن لا كتاب له أولى»[(٤)].

وما فضل به أهل الكتاب غيرهم من الكفار يفيدهم في الآخرة في تخفيف العذاب عنهم، وإلا فهم من الخالدين في النار إن ماتوا على دينهم و لم يؤمنوا بمحمد ﷺ وقد بلغهم دينه.

أما تخفيف العذاب عن عموم الكافرين أو المشركين، فقد ورد أن العذاب يتفاوت في

---

(١) أخرجه ابن ماجه، كتاب الزهد، باب ذكر التوبة (٢/ ١٤١٩/ ح٤٢٥٠)، عن أبي عبيدة بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه. وحسنه الألباني. ينظر: الجامع الصغير وزيادته (٥٣٢/ ح٥٣١٩).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ١٥٨).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا محمد ﷺ إلى جميع الناس ونسخ الملل بملته (١/ ٩٣/ ح٤٠٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) شرح النووي على مسلم (٢/ ١٨٨).

حق أهل النار؛ وذلك لما كانت النار دركَات، بعضها أشد عذابًا وهَوْلاً من بعض، كان أهلها متفاوتون في العذاب، فليس كفر من كَفَر فقط ككفر من طغى وتمرَّد وعصى، وقد عُلِم هذا من نصوص القرآن والسنة[١]، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ ﴿٤٦﴾﴾ [غافر: ٤٦].

وكذلك في السنة، فقد أخبرنا الرسول ﷺ عن أخف أهل النار عذابًا، فقال: ((إن أهون أهل النار عذابًا يوم القيامة لرجل توضع في أخمَصِ قدميه جَمرة يغلي منها دماغه))[٢]، ((ما يرى أن أحدًا أشد منه عذابًا، وإنه لأهونُهم عذابًا))[٣].

ولم يَرِد تخفيف العذاب عن أحد من الكفار أو المشركين بعينه، إلا ما صح في أبي طالب[٤] عَمِّ النبي ﷺ: فقد سأل العباس رضي الله عنه النبي ﷺ، قائلاً: ((ما أغنيت عن عَمِّك، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟))، قال: ((هو في ضَحْضَاحٍ[٥] من نار، ولولا أنا لكان في الدَّرْك الأسفل من النار))[٦]، ومعناه: أنه خُفِّف عنه العذاب[٧].

فيكون هذا عذابه، خالدًا مُخَلَّدًا فيه، وهو أهون أهل النار عذابًا من الكافرين والمشركين.

وما قرره القرافي جاء موافقًا لما دلت عليه النصوص الشرعية وقرره أهل السنة والجماعة.

---

(١) ينظر: التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة (٣/ ٨٨٦)، تفسير ابن كثير (٣/ ٣٤٢)، التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار لابن رجب (١٨١-١٨٢).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب صفة الجنة والنار (٥/ ٢٤٠٠/ ح٦١٩٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذابًا (١/ ١٣٥/ ح٥٣٨)، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب أهون أهل النار عذابًا (١/ ١٩٦/ ح٢١٣)، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٤) هو أبو طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي، عَمُّ رسول الله ﷺ شقيق أبيه، اشتهر بكنيته واسمه عبد مناف، ولد قبل النبي بخمس وثلاثين سنة وقد أوصى إليه أبوه عبد المطلب لما مات بمحمد ﷺ، فكفله وأحسن تربيته، ولما بُعث قام في نصرته وذَبَّ عنه، وقد جَهِد النبي ﷺ واجتهد في دعوته للإسلام، لكنه مات على الشرك، وذلك في السنة العاشرة من البعثة. ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر (٧/ ٢٣٥-٢٤٣).

(٥) الضَّحضاح: ما رَقَّ من الماء على وجه الأرض، وحدُّه ما يبلُغ الكَعْبين. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٥٧).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب فضائل الصحابة، باب قصة أبي طالب (٣/ ١٤٠٨/ ح٣٦٧٠).

(٧) ينظر: فتح الباري (٧/ ١٩٤)، الإصابة في تمييز الصحابة (٧/ ٢٤١).

المبحث الخامس: العبادات وما يضادها:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العبادات:

تعريف العبادة:

العبادة لغة: الخضوع والذُّلّ. والتَعبِيد: التذليل يقال: طريق مُعَبَّدٌ[١].

أما اصطلاحًا: فهي «اسم جامع لكل ما يحبُّه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة»[٢].

والعبادة المأمور بها تتضمن معنى الذُّل ومعنى الحب، فهي تتضمن غاية الذل لله بغاية المحبة له تعالى[٣].

وهي أنواع كثيرة لا يمكن حصرها، فمنها: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، وصدق الحديث، وأداء الأمانة، وبرّ الوالدين، وصلة الأرحام، وحب الله ورسوله، وخشيته والإنابة إليه، وإخلاص الدِّين له[٤].

وجميع أنواع العبادة يجب إخلاصها لله تعالى، فمن أشرك بين الله تعالى وبين غيره في شيء منها فليس بمُسْلِم[٥].

وقد ذكر القرافي أنواعًا من العبادات، منها: الخوف، والرغبة والرهبة، وقد جعل الأخيرتين بمعنى الخوف، وبيَّن أقسامه، وما يتناوله من أحكام، ومما ذكره: الدعاء، وفصَّل القول فيه، وفي أحكامه[٦].

ويمكن دراسة ما عرضه القرافي وفق المسائل التالية:

---

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٤/ ٢٠٥-٢٠٦)، الصحاح (١/ ٤٤٠).

(٢) العبودية (٤٤).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٤٨).

(٤) ينظر: المصدر السابق (٤٤)، معارج القبول (١/ ٨٤).

(٥) ينظر: تيسير العزيز الحميد (١/ ١٢٨-١٣٠).

(٦) ينظر: الفروق (٤/ ١٤٠٥-١٤٣١).

المسألة الأولى: الخوف:

تعريف الخوف:

الخوف في اللغة: الفَزَع[١].

وفي الاصطلاح: فزع القلب من مكروه يناله، أو من محبوب يفوته[٢].

والخوف من أنواع العبادة، بل هو من المقامات العظيمة المحمودة، والتي أثنى الله تعالى على المتَّصفين بها، وذكرها عن سادات المقرَّبين من الأنبياء والملائكة والصالحين، فقال سبحانه: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: ٥٠]، وأمر بإخلاصه له، فقال تعالى: ﴿وَإِيَّٰىَ فَٱرْهَبُونِ﴾ [البقرة: ٤٠]، ونهانا عن الخوف من غيره، فقال سبحانه: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: ١٧٥][٣]، وهذا نهي من الله تعالى للمؤمنين أن يخافوا غيره، وأمر لهم أن يَقصُرُوا خوفهم على الله فلا يخافون إلا إياه، وهذا هو الإخلاص الذي أمر به عباده، ورَضِيَه منهم، فإذا أخلصوا له الخوف وجميع العبادة أعطاهم ما يرجون، وأمَّنهم من مخاوف الدنيا والآخرة[٤].

قال سبحانه: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْأَخِرَةَ وَيَرْجُواْ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ﴾ [الزمر: ٩]، فهذا الخوف المحمود وهو ما كان مقرونًا بحبِّ الله تعالى، ورجاء ما عنده، وإلا جرَّ إلى القنوط واليأس من رحمة الله تعالى[٥]؛ فإنه إذا لم تقترن المحبة بالخوف فإنها لا تنفع، كما أن عدم اقتران الخوف من الله بحُبِّه يوقع في المعاطب[٦].

فالخوف من أجلِّ العبادات، فيجب صرفها لله تبارك وتعالى وحده، ولا يجوز صرفها لغيره بحال، وإلا وقع مرتكب ذلك فيما حرَّمه الله تعالى، وهو ما بين أن يكون شركًا أكبر، أو أصغر، أو معصية من المعاصي.

---

(١) ينظر: لسان العرب (٩/ ٩٩)، القاموس المحيط (١٠٤٥).

(٢) ينظر: دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لابن علان (٢/ ٢٨٥).

(٣) ينظر: تيسير العزيز الحميد (٢/ ٨٤٧).

(٤) ينظر: إغاثة اللهفان (١/ ١١٠)، تيسير العزيز الحميد (٢/ ٨٥٦)، فتح المجيد (٣٣٢).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٠-٢١)، تيسير العزيز الحميد (٢/ ٨٥٠).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (١٥/ ٢٠-٢١).

ولقد قسَّم القرافي الخوف[1] من غير الله تعالى إلى أقسام ثلاثة:

- الخوف المحرَّم، وجعله قسمين: الخوف المانع من فعل الطاعة، أو ترك المعصية، ودليله: قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِيَ فِي ٱللَّهِ جَعَلَ فِتۡنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠]، والخوف مما لم تجر العادة بأنه سبب للخوف، كمن يتطَّيَّر بما لا يُخاف منه عادة، كالعبور بين الغنم يخاف إن فعله أن لا تُقضى حاجته.

- والخوف المباح، وهو الخوف الفِطري الطبيعي، كالخوف من السِّباع ونحوها.

- والخوف الواجب، كالفرار من أرض الوباء، والخوف منها؛ لأن صون النفس والأجسام والمنافع والأموال عن الأسباب المفسدة واجب[2].

الدراسة:

وافق القرافي الحق فيما ذكره من أحكام الخوف، ويمكن بيان ذلك على النحو التالي:

١- خوف السِّر: وهو أن يخاف من غير الله، من وَثَن أو طاغوت أن يصيبه بما يكره، كما قال تعالى عن قوم هود عليه السلام إنهم قالوا له: ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖۗ قَالَ إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٥٤ مِن دُونِهِۦۖ فَكِيدُونِي جَمِيعٗا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾ [هود: ٥٤-٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ [الزمر: ٣٦]، وهذا هو الواقع من عُبَّاد القبور ونحوها من الأوثان، يخافونها ويُخَوِّفون بها أهل التوحيد إذا أنكروا عبادتها، وأمروا بإخلاص العبادة لله، وهذا ينافي التوحيد.

٢- أن يترك الإنسان ما يجب عليه خوفًا من بعض الناس، فهذا مُحَرَّم، وهو نوع من الشرك بالله المنافي لكمال التوحيد، وهو سبب نزول هذه الآية كما قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدۡ جَمَعُواْ لَكُمۡ فَٱخۡشَوۡهُمۡ فَزَادَهُمۡ إِيمَٰنٗا وَقَالُواْ حَسۡبُنَا ٱللَّهُ وَنِعۡمَ ٱلۡوَكِيلُ ١٧٣ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ وَٱتَّبَعُواْ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ

---

(١) سمّى القرافي الخوف في موضع آخر بالرهبة، بذكره الأحكام نفسها التي في الخوف. ينظر: الذخيرة (١٠/ ٣٨٠).

(٢) ينظر: الفروق (٤/ ١٣٦٥)، الذخيرة (١٠/ ٣٨٠).

ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ ﴿١٧٤﴾ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيۡطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوۡلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمۡ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾ [آل عمران: ١٧٣-١٧٥].

٣- الخوف الطبيعي: وهو الخوف من عدو أو سَبُع أو غيره، فهذا لا يُذم، كما قال تعالى في قصة موسى عليه السلام: ﴿فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا يَتَرَقَّبُ﴾ [القصص: ٢١][1].

وما ذكره القرافي من ضابط للخوف المحرم وهو: ما لم تجر العادة بأنه سبب للخوف، ضابط حسن، فيخاف الإنسان الأصنام، أو أصحاب القبور، أو الجن، أو غيرهم من الغائبين أن يفعلوا به ما يَضُرُّه؛ لاعتقاد أنهم يستطيعون ذلك بغير أسباب حِسِّية، بل بقدرتهم الخاصة، فهذا هو الشرك الأكبر[2].

وقد جعل القرافي الخوف من الوباء والفرار منه من قبيل الخوف الواجب، ولعلّ الأصوب أن يُجعل من قبيل الخوف الطبيعي؛ إذ الواجب ما أوجبه الشارع واقتضته النصوص، كالخوف من وعيد الله تعالى[3].

المسألة الثانية: الدعاء:

تعريف الدعاء:

الدعاء لغة: مأخوذ من مادة (دعو)، التي تدل في الأصل على إمالة الشيء إليك بصوت وكلام يكون منك[4].

واصطلاحًا: هو إظهار غاية التذلل والافتقار إلى الله، والاستكانة له[5].

وهو من أنواع العبادة، بل أعظمها، ولُبُّها، بل هو العبادة بأسرها، قال الله جل شأنه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدۡعُونِيٓ أَسۡتَجِبۡ لَكُمۡۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ

---

(١) ينظر: إغاثة اللهفان (١/ ١١٠)، فتح المجيد (٣٣٢)، تيسير العزيز الحميد (٢/ ٨٥٦).

(٢) ينظر: مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز (٨/ ٢٢٠).

(٣) ينظر: تيسير العزيز الحميد (٢/ ٨٥٠).

(٤) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٢/ ٢٧٩).

(٥) ينظر: فتح الباري (١١/ ٩٥)، ونسبه للطيبي – رحمه الله -.

دَاخِرِينَ ﴿٦٠﴾﴾ [غافر: ٦٠]، وقال رسول الله ﷺ: ((الدعاء هو العبادة))[(١)].

وما هذه المنــزلة إلا لأنه يجتمع فيه من أنواع التعبد ما لا يجتمع في غيره، فهو يستدعي حضور القلب، وعبادة الله بالتوجه، والقصد، والرجاء، والتوكل، والرغبة فيما عنده، والرهبة من عذابه، وعبادة اللسان، وعبادة البدن من الاستكانة والتذلُّل والانكسار[(٢)].

وقد ذكر القرافي أحكامًا للدعاء، مما هو من غير المشروع، وأنه يتناوله الكفر، والحرمة، والكراهة[(٣)]، ويمكن تقسيم هذه الأحكام على النحو التالي:

١- القسم الأول: ما هو من الدعاء كفر، وهو أقسام، منها:

أن يطلب الداعي نفي ما دلَّ السمع القاطع على ثبوته، مثل: «أن يقول: اللهم لا تعذّب من كفر بك... اللهم لا تخلِّد فلانًا في النار... أن يسأل الداعي الله أن يريحه من البعث... فيكون هذا الدعاء كفرًا؛ لأنه طلب لتكذيب الله تعالى في خبره»[(٤)].

أن يطلب الداعي من الله ثبوت ما دلَّ القاطع السمعي على نفيه، مثل أن يقول: «اللهم خلِّد فلانًا المسلم عدوِّي في النار... اللهم أحيِني أبدًا حتى أسْلَمَ من سكرات الموت... اللهم اجعل إبليس محبًا ناصحًا لي»[(٥)].

الدراسة:

لم يذكر القرافي -رحمه الله- أهم ضابط للكفر في الدعاء، ألا وهو أعظمه وأبشعه من صَرْف الدعاء لغير الله، أو دعاءِ غيره معه، وهذا الشرك الأكبر المـُخرج من الملة، قال

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الدعاء، باب الوتر (١/ ٥٥١/ ح١٤٨١)، والترمذي، كتاب التفسير، باب البقــرة (٥/ ٢١١/ ح٢٩٦٩)، وابن ماجه، كتاب الدعاء، باب فضل الدعاء (٥/ ٥/ ح٣٨٢٨)، عن النعمان بن بشير رضي الله عنه. وصححه الألباني. ينظر: السلسلة الصحيحة (٦/ ٣٢٦)، صحيح الجامع (٢/ ٦٤١/ ح٣٤٠٧).

(٢) ينظر: الفتوحات الربانية لابن علان (٤/ ٣٩٨)، تيسير العزيز الحميــد (١/ ١٨٤)، السلــسلة الــصحيحة (٦/ ١٥٣)، تصحيح الدعاء لبكر أبو زيد (١٧).

(٣) ينظر: تفسير القرطبي (٧/ ٢٢٦)، مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٧٩).

(٤) الفروق (٤/ ١٤٠٥).

(٥) المصدر السابق (٤/ ١٤٠٦).

تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ١٣ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ١٤﴾ [فاطر: ١٣-١٤]، «فتضمنت هذه الآيات، الأدلة والبراهين الساطعة، الدالة على أنه تعالى المألوه المعبود، الذي لا يستحق شيئًا من العبادة سواه، وأن عبادة ما سواه باطلة متعلِّقة بباطل، لا تفيد عابده شيئًا»[1].

وما ذكره من أمثلة هو من قبيل المحرَّم ولا يرقى إلى الكفر[2].

٢- القسم الثاني: ما هو محرَّم من الدعاء دون الكُفْر:

ولذلك أمثلة، منها:

أ- طلب المستحيلات من الله تعالى: كأن يسأل العبد ما لم يكن الرب ليفعله، مثل: أن يسأله منازل الأنبياء وليس منهم، أو الخلود في الدنيا؛ وقد علم أن الله استأثر بالبقاء وكتب الفناء على جميع خلقه، أو يسأله أن يُطلعَه على الغيب، أو أن يجعله من المعصومين، أو يَهَبَه ولدًا من غير زوج، أو يسأله ألا يُعَذِّب من كفر به، أو أن يغفر لــــه، أو أن يُخَلِّد المسلم في النار، أو يسألَه دوام الإصابة في كلامه، أو الاستغناء عن النَفَس؛ ليأمن الاختناق، أو نحو ذلك[3].

الدراسة:

ما ذكره القرافي صحيح، وهذه الأمثلة من الاعتداء المــــحَرَّم في الدعاء، والاعتداء هو مجاوزة الحد[4]، وقد نهى الله ﷻ عنه، فقال: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ٥٥﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال ﷺ: ((سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في

---

(١) تفسير السعدي (٦٨٦).

(٢) ينظر: شأن الدعاء للخطابي (١٥)، تفسير القرطبي (٧/ ٢٢٦)، الدعاء وأحكامه الفقهية لخلود بنت عبد الرحمن المهيزع (رسالة ماجستير) (١/ ٥٧-٥٨).

(٣) ينظر: الفروق (٤/ ١٤١١).

(٤) ينظر: تفسير الطبري (١٢/ ٤٨٦)، تفسير القرطبي (٧/ ٢٢٦).

الطهور والدعاء))[١].

قال الخطابي[٢]: «لا يجوز أن يُدعا بالمحال، ولا ما لا مطمع له فيه»[٣]، كما أن مثل ذلك «يمنع من استجابة الدعاء»[٤].

قال ابن القيم: «كل سؤال يناقض حكمة الله، أو يتضمن مناقضة شرعه وأمره، أو يتضمن خلاف ما أخبر به، فهو اعتداء لا يحبه الله ولا يحب سائله»[٥].

ب- تعليق الدعاء بالمشيئة: كقول الداعي: اللهم ارزقني إن شئت، أو اغفر لي إن شئت، اللهم اغفر لي إلا أن تكون قدَّرْت غير ذلك... ونحوه[٦].

قال القرافي: «وسرُّه: أن هذا الدعاء عَرِي عن إظهار الحاجة إلى الله تعالى، ويُشعر بغنى العبد عن الرب»[٧].

الدراسة:

لقد ورد النهي عن مثل هذه الأدعية؛ لما فيها من الاستثناء في الدعاء، قال ﷺ: ((إذا دعا أحدكم فليعزم المسألة، ولا يقولَنَّ: اللهم إن شئت فأعطني فإنه لا مُستَكرِه له))[٨]، وفي رواية: ((لا يَقُولَنَّ أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت اللهم ارحمني إن شئت))[٩]، وفي

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب الطهارة، باب الإسراف في الوضوء (١/ ٣٦/ ح٩٦)، عن عبد الله بن مغفل رضي الله عنه. وصححه الألباني. ينظر: صحيح سنن أبي داود (١/ ٣٦).

(٢) هو حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي، أبو سليمان، إمام فاضل كبير الشأن، جليل القدر، كان فقيهًا محدثًا حافظًا أديبًا، من أوعية العلم في زمانه، له مصنفات كثيرة، أشهرها: (معالم السنن) و(غريب الحديث)، و(شأن الدعاء)، توفي سنة ٣٨٨هـ. ينظر: الأنساب (٢/ ٣٨٠)، وفيات الأعيان (٢/ ٢١٤-٢١٥)، تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠١٨-١٠٢٠)، سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٣).

(٣) شأن الدعاء (١٥). وينظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٣٠)،

(٤) تفسير القرطبي (٧/ ٢٢٦).

(٥) بدائع الفوائد (٣/ ٥٢٤).

(٦) ينظر: الفروق (٤/ ١٤٢٤).

(٧) المصدر السابق.

(٨) أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب ليعزم المسألة فإنه لا مكره له (٥/ ٢٣٣٤/ ح٥٩٧٩)، عن أنس رضي الله عنه.

(٩) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت (٨/ ٦٤/ ح٦٩٨٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه

رواية: ((فإن الله لا يتعاظمه شيء أعطاه))[(١)]، وقد حمل العلماء النهي في الحديث على الكراهة[(٢)]، ويدخل في معنى قولــه: اللهم اغفر لي إن شئت، وارحمني إن شئت: «كل دعوة، فلا يجوز لأحد أن يقول: اللهم أعطني كذا إن شئت، وارحمني إن شئت، وتجاوز عني، وهَبْ لي من الخير إن شئت من أمر الدين والدنيا؛ لنهي رسول الله ﷺ عن ذلك... ولأنه لا يفعل إلا ما شاء لا شريك له»[(٣)].

ولأن الذي يحتاج إلى التعليق بالمشيئة من إذا كان المطلوب منه يتأتَّى إكراهه على الشيء فيُخفَّف الأمر عليه، ويعلم بأنه لا يطلب منه ذلك الشيء إلا برضاه، وأما الله سبحانه فهو مُنَزَّه عن ذلك فليس للتعليق فائدة[(٤)].

وهو كما قال القرافي –رحمه الله–: فيه صورة الاستغناء عن المطلوب والمطلوب منه[(٥)]، وهذا يخالف ما ينبغي أن يكون عليه الداعي من الذلة والضعف، وصدق الالتجاء إلى الله تعالى[(٦)].

ج- الدعاء على غير الظالم:

قال القرافي: «من الدعاء المحرم الذي ليس بكفر: الدعاء على غير الظالم؛ لأنه سعي في إضرار غير مستحق»[(٧)].

الدراسة:

الدعاء على الظالم مشروع، لقوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلْبَغْيُ هُمْ يَنتَصِرُونَ ﴿٣٩﴾﴾ [الشورى: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِۦ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ مَا عَلَيْهِم مِّن سَبِيلٍ ﴿٤١﴾﴾

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب العزم بالدعاء ولا يقل إن شئت (٨/ ٦٤/ ح٦٩٨٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) منهم النووي في الأذكار (٣٦٧)، وابن حجر في فتح الباري (١١/ ١٤٤)، قال: «وهو أولى»، وابن علان في الفتوحات الربانية (٧/ ١١١).

(٣) فتح البر في ترتيب تمهيد ابن عبد البر للمغراوي (١/ ٣٦٣).

(٤) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٧/ ٧)، فتح الباري (١١/ ١٤٤)، الفتوحات الربانية (٧/ ١١٢).

(٥) ينظر: فتح الباري (١١/ ١٤٤)، الفتوحات الربانية (٧/ ١١٢).

(٦) ينظر: تفسير القرطبي (٢/ ٣١٢).

(٧) الفروق (٤/ ١٤٢٧).

[الشورى: ٤١]، ولفظ الآية «عام في بغي كل باغٍ من كافر وغيره، أي إذا نالهم ظلم من ظالم لم يستسلموا لظلمه»(١).

أما الدعاء على غير الظالم، مما لم ينل الداعي منه ضرر ولا أذى، فيحرم؛ لأنه من الإثم، وقد قال ﷺ: ((لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم))(٢).

وقد وافق القرافي الحق في حكم الدعاء على غير الظالم.

د- الدعاء بوقوع المحرمات في الوجود:

قال القرافي: «كقوله: اللهم أمِته كافرًا، أو اسْقِه خمرًا، أو أعِنْهُ على المـُكس(٣) الفلاني، أو وطء الأجنبية الفلانية... فجميع ذلك محرم تحريم الوسائل، ومنزلته من التحريم متعلقة، فالدعاء بتحصيل أعظم المحرمات أقبح الدعاء... فدل ذلك على أن الدعاء بالمحرَّم مُحَرَّم»(٤).

الدراسة:

ما ذكره القرافي صحيح، وطلب تلك الأدعية من الله تعالى المشتملة على حرام أو المؤدية إلى حرام، حرام؛ لما احتوته من مفاسد، تتعارض مع شرف هذه العبادة ومنزلتها الرفيعة.

كما أنه من الاعتداء الذي يمنع من إجابة الدعاء(٥).

قال ابن تيمية: «من الاعتداء في الدعاء: أن يسأل العبد... ما فيه معصية الله كإعانته على الكفر والفسوق والعصيان»(٦).

---

(١) تفسير القرطبي (١٦/ ٣٩).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء، باب بيان أنه يستجاب للداعي ما لم يعجل (٨/ ٨٧/ ح٧١١٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) المكس: النقص، وهو دراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الأسواق في الجاهلية. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٦/ ٧٣٢)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٤٥)، لسان العرب (٦/ ٢٢٠)، القاموس المحيط (١٢٣٧).

(٤) الفروق (٤/ ١٤٣٠).

(٥) ينظر: تفسير القرطبي (٧/ ٢٢٦).

(٦) مجموع الفتاوى (١/ ١٣٠).

٣- القسم الثالث: ما هو مكروه من الدعاء:

ذكر القرافي مكروهات كثيرة للدعاء، منها: «الدعاء في الكنائس، والحمامات، ومواضع النجاسات والقاذورات، ومواضع اللهو واللعب، والمعاصي... كذلك الأسواق التي يغلب فيها وقوع العقود الفاسدة، والأيمان الحانثة، فجميع ذلك يكره الدعاء فيه؛ من أجل أن القرب إلى الله تعالى ينبغي أن يكون على أحسن الهيئات، في أحسن البقاع والأزمان... فإن أعجزه الخلوص من ذلك حصل له الدعاء مع فوات رتبة الدعاء، كالصلاة في البقاع المكروهة، والدعاء مع النعاس، وفرط الشبع، ومدافعة الأخبثين، أو ملابسة النجاسات والقاذورات، أو قضاء حاجة الإنسان ونحو ذلك من الهيئات التي لا تناسب التقرب إلى ذي الجلال، فإن فعل صح مع فوات رتبة الكمال»(١).

الدراسة:

ما ذكره القرافي من أمثلة الدعاء المكروه صحيح، ويلحق به ما كان في معناه، كالدعاء بغير تَضَرُّع ولا استكانة، وهذا من الاعتداء أن يدعو الله غير متضَرِّع، بل دعاء مُدلٍ على ربه به، وهذا من أعظم الاعتداء المنافي لدعاء الضارع الذليل(٢).

المطلب الثاني: ما يضاد العبادات من الأقوال والأعمال:

إن للعبادة ركنين لا قوام لها إلا بهما، ولا قبول واعتداد بالعمل بدونهما، وهما: الإخلاص ومتابعة الرسول ﷺ.

«وحقيقة الإخلاص: أن يكون قصد العبد وجه الله -عَزَّ وَجَلَّ- والدار الآخرة كما قال تعالى: ﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلۡأَتۡقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِي يُؤۡتِي مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعۡمَةٖ تُجۡزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبۡتِغَآءَ وَجۡهِ رَبِّهِ ٱلۡأَعۡلَىٰ ﴿٢٠﴾ وَلَسَوۡفَ يَرۡضَىٰ﴾ [الليل: ١٧-٢١]، وقال تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡعَاجِلَةَ عَجَّلۡنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلۡنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصۡلَىٰهَا مَذۡمُومٗا مَّدۡحُورٗا ﴿١٨﴾ وَمَنۡ أَرَادَ ٱلۡأٓخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعۡيَهَا وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَأُوْلَٰٓئِكَ كَانَ سَعۡيُهُم مَّشۡكُورٗا﴾ [الإسراء: ١٨-١٩]، كما أنه لا

---

(١) ينظر: الفروق (٤/ ١٤٣٠).

(٢) ينظر: بدائع الفوائد (٣/ ١٣)، الدعاء وأحكامه الفقهية (١/ ٦٧، ٦٨).

يقبل منه ذلك إلا بمتابعته الرسول ﷺ، فيعبد الله تعالى بوفق ما شرع، وهو دين الإسلام الذي لا يقبل الله تعالى من أحد سواه، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، وفي الصحيحين عن عائشة – رضي الله عنها– قالت: قال رسول الله ﷺ: ((من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه، فهو رَدٌّ))[١]، وفي رواية لمسلم: ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا، فهو رَدٌّ))[٢]»[٣].

فلا يُقبل من العمل إلا الخالص لوجه الله تعالى، المصيب لسنة رسوله ﷺ الموافق لها[٤].

وإن مما يضاد العبادة، ويلغي أجرها ويحبط ثوابها، مضادات كثيرة، أعظمها: ما تعلق بالإخلال بالإخلاص، وقد بيَّن القرافي هذه المضادات، فكان ما ذكره منها على نحو المسائل التالية:

المسألة الأولى: الرياء:

قال القرافي في تعريف الرياء: «إيقاع القُرْبة يقصد بها الناس»[٥].

وقال: «أن يعمل العمل لا يريد به وجه الله تعالى البتة»[٦].

وقال: «الرياء مُقارنٌ مُفسِد»[٧].

ثم قال عن حكمه: «وهو محرم بالإجماع، وبقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ ﴿٧﴾﴾ [الماعون: ٦-٧]»[٨].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الصلح، باب إذا اصطلحوا على صلح جور، فالصلح مردود (٥/ ٣٠١/ ح٢٥٥٠).

(٢) كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة (٣/ ١٣٤٣/ ح١٧١٨).

(٣) معارج القبول (٢/ ٤٣٩-٤٤٠).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١١/ ٦٠٠)، معارج القبول (٢/ ٤٤٢).

(٥) الذخيرة (١٠/ ٣٧٧).

(٦) الفروق (٣/ ٧٣٣).

(٧) المصدر السابق (٤/ ١٣٥٧، ١٣٥٨).

(٨) الذخيرة (١٠/ ٣٧٨).

الدراسة:

الرياء لغة:

مشتق من الرؤية، وهي النظر، يقال: راءيته مراءاة، ورياءً، إذا أريته على خلاف ما أنا عليه[(١)]. ففعل ذلك رئاء الناس، وهو أن يفعل شيئًا ليراه الناس[(٢)].

أما اصطلاحًا:

فهو «تَرْك الإخلاص في العمل بملاحظة غير الله فيه»[(٣)]، و «إظهار العبادة لقصد رؤية الناس لها فيحمدوا صاحبها»[(٤)].

وقد شهد بتحريمه الكتاب والسنة، وانعقد عليه إجماع الأمة[(٥)].

أما الكتاب: فمنه قوله عزَّ قائلاً: ﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ ﴿٦﴾﴾ [الماعون: ٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُشۡرِكۡ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدَۢا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف: ١١٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾ [البيِّنة: ٥]، فقد أمر الله ﷻ بإخلاص العبادة له سبحانه، والرياء منافٍ للإخلاص[(٦)].

وأما من السنة: فمنها قول الله تعالى في الحديث القدسي: ((أنا أغنى الشُّرَكاء عن الشرك، من عمل عملاً أشرك فيه معي غيري تَرَكْتُهُ وشِركَه))[(٧)]، وغيرها من النصوص.

فالرياء كله حرام، لكن قد يكبر أو يصغر بحسب النية، فقد يكون كفرًا إذا كان رياءً مَحضًا: كإنشاء العبادة وابتدائها لأجل رؤية الناس وثنائهم، وقد يكون معصية أقلَّ من

---

(١) ينظر: الصحاح (٦/ ٢٣٤٨)، لسان العرب (١٤/ ٢٩٦).

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٢/ ٤٧٣)،

(٣) التعريفات (١٥١).

(٤) فتح الباري (١١/ ٣٣٦). وينظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمي (١/ ١٠٣)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (١/ ١٥٥٣).

(٥) ينظر: الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ٦٩). وقد عدَّه الإمام الذهبي من كبائر الذنوب في كتابه الكبائر. ينظر: (١٠٦)، وكذلك ابن حجر الهيتمي عدَّه الكبيرة الثانية بعد الشرك الأكبر. ينظر: الزواجر (٢/ ٤٤).

(٦) ينظر: تفسير القرطبي (٢٠/ ١٤٤).

(٧) أخرجه مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عَمَله غَيرَ الله (٨/ ٢٢٣/ ح٧٦٦٦)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الكفر إذا لم يكن هو الباعث على العبادة، إنما الباعث رضا الله تعالى ثم طرَأَ الرياء على العبادة، وفي كلا الحالين هو مُحبط للعمل الذي يقارنه[١].

فتلخص أن الرياء المــُحبط للعمل، قسمان: رياء مَحْض لا إخلاص معه، ورياء خالط العمل الصالح ذا النِّيَّة الخالصة.

- **مسألة:** أضاف القرافي إلى الرياء قسمًا آخر، فقال: «**الرياء قسمان: رياء إخلاص، ورياء شِرْك**»[٢].

وقال في بيان الثاني: «وهو أن يفعلها -القربة- لله تعالى وللناس، وهو أخفهما»[٣].

وبيَّن حكمه بأنه: لا يُفسد الطاعة، لكنه يُنقص الأجر، ويسمى بالتشريك، وضابطه: أن يفعل الطاعة لأنها طاعة، ويجمع معها مصلحة دنيوية ومنفعة، فيصوم طاعة لله، وتصحيحًا لبدنه، ويُجدِّد وضوءه طاعة لله، أو ليحصل له التبريد، أو التنظيف[٤].

ومثل هذه النوايا والمقاصد الدنيوية في أعمال العبد لا تقدح فيها؛ لأنها مأمورات من الشارع، فمثلاً: الصوم لمــن لا يستطيع الزواج، فلو كانت نية الصيام لأجل إعفاف النفس مع عدم الاستطاعة على الزواج تقدح في صيامه لما أمر به النبي ﷺ. وليست هذه النية تعظيمًا للخلق، إنما هي مصالح مطلوبة[٥].

ثم قال: «نعم لا يمنع هذا أن هذه الأغراض المخالطة للعبادة قد تنقص الأجر، وأن العبادة إذا تجرَّدت عنها زاد الأجر، وعظم الثواب»[٦].

---

(١) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١/ ١١٣)، جامع العلوم والحكم (١/ ٧٩-٨٢)، معارج القبــول (٢/ ٤٤٢).

(٢) الفروق (٣/ ٧٣٣)، الذخيرة (١٠/ ٣٧٧-٣٧٨).

(٣) الذخيرة (١٠/ ٣٧٨).

(٤) ينظر: الفروق (٣/ ٧٣٤-٧٣٥).

(٥) ينظر: المصدر السابق (٣/ ٧٣٥).

(٦) ينظر: المصدر السابق.

الدراسة:

قد يعمل العبد لله خالصًا، ويجمع إلى عمله رغبة في نفع دنيويٍّ مترتِّب على العمل، كما سبق من أمثلة، قال ابن رجب –رحمه الله-: «فإن خالط نية الجهاد مثلاً نية غير الرياء مثل أخذه أجرة للخدمة، أو أخذ شيء من الغنيمة، أو التجارة: نقص بذلك أجر جهاده، ولم يبطل بالكلية، وفي صحيح مسلم عن النبي ﷺ قال: ((إن الغُزاة إذا غَنِموا غنيمة تَعَجَّلوا ثلثي أجرهم، فإن لم يغنموا شيئًا تَمَّ لهم أجرهم))[١]، وقد ذكرنا فيما مضى أحاديث تدل على أن من أراد بجهاده عَرَضًا من الدنيا أنه لا أجر له، وهي محمولة على أنه لم يكن له غرض في الجهاد إلا الدنيا...»[٢].

فإن كان القصد من العمل أصلاً: هو الأجر والثواب من الله، وجاء الأجر الدنيوي تَبَعًا، دون أن تطلبه نفس العبد، فلا بأس في ذلك، ويتمُّ له أجره[٣].

أما فيما يتعلق بفعل الطاعات لما تضمَّنته من مصالح دنيوية، ومنافع عاجلة، فإنه يُعكِّر على صفو العبادة وإخلاصها، وإن كانت هذه المصالح تتضمَّنها العبادات، فالواجب على العبد أن لا يجعلها أكبر همِّه، فإن حصلت له، فذلك فضل من الله ومنَّة، وإن لم تحصل فليست هي الأساس من العبادة حتى يتنافس العباد على فعل الطاعات لتحصيل منافعها الدنيوية، وينسون أجورها وثوابها الأخروي.

قال الشيخ ابن عثيمين[٤] –رحمه الله-: «بعض الناس عندما يتكلمون على فوائد العبادات، يحوِّلونها إلى فوائد دنيوية. فمثلاً يقولون: في الصلاة رياضة، وإفادة للأعصاب،

---

(١) كتاب الإمارة، باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم، ومن لم يغنم (٦/ ٤٧/ ح٥٠٣٤)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) جامع العلوم والحكم (١/ ٨٢-٨٣).

(٣) ينظر: المصدر السابق.

(٤) هو محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين التميمي، العالم المحَقِّق الفقيه المفسِّر، تولى إمامة الجامع الكبير في عنيزة والخطابة فيه بعد وفاة شيخه العلامة عبد الرحمن بن سعدي، ودرَّس في الحرمَين الشريفين، وكان عضوًا في هيئة كبار العلماء من سنة ١٤٠٧ه حتى وفاته، له مصنفات في فنون متعددة، أشهرها: (القول المفيد على كتاب التوحيد)، توفي في الخامس عشر من شوال سنة ١٤٢١هـ، وصلي عليه في المسجد الحرام. ينظر: الدر الثمين في ترجمة فقيه الأمة العلامة ابن عثيمين لعصام بن عبد المنعم المري (١٧، ٨٦، ٩٥، ٣٦٩).

وفي الصيام فائدة إزالة الرطوبة، وترتيب الوجبات، والمفروض ألا نجعل الفوائد الدنيوية هي الأصل؛ لأن الله لم يذكر ذلك في كتابه، بل ذكر أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر، وعن الصوم أنه سبب للتقوى؛ فالفوائد الدينية في العبادات هي الأصل والدنيوية ثانوية...»[١].

وقد أصاب القرافي فيما ذكره من أمر الرياء وحكمه وأثره على العمل.

- مسألة: الأجر على قَدر النصب:

قال القرافي: «الأجر في التكاليف على قدر النصب إذا اتحد النوع... وشذ عن القاعدة قوله ﷺ في الوزغة: ((من قتلها في المرة الأولى فله مائة حسنة، ومن قتلها في المرة الثانية فله سبعون حسنة))[٢]، فكثرت المشقة ونقص الأجر. وسببه: أن الأجر إنما هو على تفاوت المصالح لا على تفاوت المشاق؛ فإن الله تعالى لم يطلب من العباد مَشقَّتهم وعذابهم، وإنما طلب جلب المصالح ودفع المفاسد، وإنما قال: ((أجرك على قدر نصبك))[٣]؛ لأن الفعل إذا لم يكن مشقًا كان حظ النفس فيه كثيرًا فيقِلّ الإخلاص فيه، وإذا كثرت مشقته قَلَّ حظ النفس فيتيسر الإخلاص وكثرة الثواب. فالثواب في الحقيقة مرتب على مراتب الإخلاص لا على مراتب المشقة»[٤].

الدراسة:

قاعدة: (الأجر على قدر المشقة)، ليست مطردة، وليست على إطلاقها في كل

---

(١) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ١٣٦-١٤١).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب استحباب قتل الوزغ (٤/ ١٧٥٨/ ح٢٢٤٠)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرك (١/ ٦٤٤/ ح١٧٣٣)، بلفظ: ((إن لك من الأجر على قدر نصبك)). وصححه الألباني. ينظر: صحيح الترغيب والترهيب (٢/ ١٣/ ح١١١٦). وأخرجه البخاري، أبواب العمرة، باب أجر العمرة على قدر النصب (٢/ ٦٣٤/ ح١٦٩٥)، ومسلم، كتاب الحج، باب بيان وجوه الإحرام وأنه يجوز إفراد الحج والتمتع والقران وجواز إدخال الحج على العمرة ومتى يحل القارن من نسكه (٢/ ٨٧٠/ ح١٢١١). بلفظ: ((ولكنها على قدر نصبك أو نفقتك))، عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) الذخيرة (١٠/ ٤٨٩-٤٩٠).

شيء[١]، بل هناك من الأعمال ما هو أخف وأعظم أجرًا.

وقد قرر هذا المعنى كثير من العلماء، بأن المشقة التي يثاب عليها العامل ولا يذمُّها الشرع، هي ما كانت ملازمة للعبادة، بحيث لا يمكن القيام بالعبادة إلا مع تحمل هذه المشقة، فكلما زادت المشقة زاد معها الأجر والثواب[٢]، كما قال النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها: ((ولكنها على قدر نصبك)).

قال الزركشي: «وقد يفضل العمل القليل على الكثير في صور: منها: قصر الصلاة أفضل من الإتمام للمسافر... ومنها: تخفيف ركعتي الفجر أفضل من تطويلهما... ومنها: قراءة سورة قصيرة في الصلاة أفضل من قراءة بعض سورة، وإن طالت، لأنه المعهود من فعله ﷺ غالبًا»[٣].

فكثيرًا ما يكثر الثواب على قدر المشقة والتعب، لا لأن التعب والمشقة مقصود من العمل؛ ولكن لأن العمل مستلزم للمشقة والتعب، هذا في شرعنا الذي رفعت عنا فيه الآصار والأغلال، ولم يُجعل علينا فيه حرج ولا أريد بنا فيه العسر؛ وأما في شرع من قبلنا فقد تكون المشقة مطلوبة منهم[٤].

والأجر إنما يكون على قدر الطاعة، فقد تكون الطاعة لله ورسوله في عمل مَيَسَّر، كما يسَّر الله (الكلمتين) وهما أفضل الأعمال؛ ولذلك قال النبي ﷺ: ((كلمتان خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان، حبيبتان إلى الرحمن: سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم))[٥][٦].

---

(١) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (١/ ٣٢)، مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٨١)، (١٠/ ٦٢٠).

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم (٨/ ١٥٢-١٥٣).

(٣) المنثور في القواعد (٢/ ٤١٥-٤١٩). وينظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٢١).

(٤) مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٢٢).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الدعاء، باب فضل التسبيح (٥/ ٢٣٥٢/ ح٦٠٤٣)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب فضل التسبيح والتهليل والدعاء (٤/ ٢٠٧٢/ ح٢٦٩٤)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٢١).

فالأولى في لفظ هذه القاعدة هو: (الأجر على قدر المنفعة)[١].

أما قول القرافي: «... لأن الفعل إذا لم يكن مُشقًا كان حَظُّ النفس فيه كثيرًا فيَقِلُّ الإخلاص فيه، وإذا كثرت مشَقَّته قَلَّ حَظُّ النفس فيتيسر الإخلاص وكثرة الثواب».

فيمكن توجيهه بأن يقال: بأن الله تعالى أمرنا بامتثال أمره في أداء العبادة على الوجه الذي شرعه رسوله ﷺ، دون تكلّف أو تقصُّد للمشقة، تمشيًا مع مقاصد الشرع وسماحته، والذي من أعظمها: رفع الحرج، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقال النبي ﷺ: ((إن الدين يُسر، ولن يَشادَّ الدين أحد إلا غلبه))[٢][٣].

كذلك من مقاصد الشرع الجليلة جلب المصالح ودرء المفاسد[٤]، ومن أعظم المصالح امتثال ما أمر الله تبارك وتعالى به، وترك ما نهى عنه[٥].

وما ذكره القرافي صحيح المعنى في الجملة، وموافق للحق.

المسألة الثانية: التسميع والسُمعَة:

قال القرافي في التسميع: «حرام، ويُعكِّر على العبادة، ويَقَع بعدها، لكن لا يُحبِطها. وفرق بين السُّمعَة والرياء، أن الأول يقع بعد العمل الخالص، والأخير مُقارن للعبادة ومُفسِد، كما أن التسميع يكون باللسان... بعد العبادة»[٦].

الدراسة:

تعريف السمعة:

السمعة: من السمع، والمراد بها نحو ما في الرياء، لكنها تتعلق بحاسَّة السَّمع، والرياء

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٨١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب الدين يسر (١/ ٢١/ ح٣٩)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٦٢٢).

(٤) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبد السلام (٢/ ١٦٠)، الموافقات للشاطبي (٢/ ٦٢).

(٥) ينظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام (١/ ٣٢)، مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٨٢-٢٨٣).

(٦) الفروق (٤/ ١٣٥٨). وينظر: الذخيرة (١٠/ ٣٧٨).

بحاسَّة البصر(١).

فقد يكون عمل العبد في الخفاء، خالصًا لله تعالى، لكنه يُصبح ويُحدِّث الناس به، ففعله هذا نافى الإخلاص في العمل، الذي من شأنه أن يكون سرًّا عن الخلق، لما قد يكون ذلك أدعى للقبول.

فمن كان هذا شأنه ودأبه في عمله، فإن الله تعالى يعاقبه في الدنيا قبل الآخرة، قال تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ ﴿١٥﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُ ۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُوا۟ فِيهَا وَبَٰطِلٌ مَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٦﴾﴾ [هود: ١٥-١٦]، «من عمل صالحًا التماس الدنيا، صومًا أو صلاة أو تَهَجُّدًا بالليل، لا يعمله إلا التماس الدنيا، يقول الله: أُوَفِّيه الذي التمس في الدنيا من المثابة، وحبط عمله الذي كان يعمله التماس الدنيا، وهو في الآخرة من الخاسرين»(٢).

وقال النبي ﷺ: ((مَن سَمَّع سَمَّع الله به، ومَنْ راءى راءَى الله به))(٣).

وقد قيل في معنى التسميع الذي في الحديث، أقوال كثيرة متقاربة(٤)، يجمعها أن المُسَمِّع بعمله، يُجازى من جنس فعله، فمن قصد بعمله أن يسمعه الناس، ويَرَوه ليعَظِّموه وتَعلو منزلته عندهم: حصل له ما قصد، ويريه الله ثواب ذلك من غير أن يعطيه إياه في الدنيا؛ فيجمع إلى سوء سيرته وذكره في الدنيا الذي طلب خلافه: حبوط عمله وخسارته إياه في الآخرة؛ ليكون حسرةً عليه، ولا يثاب عليه في الآخرة(٥).

وليس كما قال القرافي من أن التسميع لا يحبط العبادة، بل يحبطها، وهذا ما ذهب إليه كثير من العلماء؛ إذ النصوص عامة في ذلك.

---

(١) ينظر: فتح الباري (١١/ ٣٣٦). وينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٢٠٨)، فيض القدير شرح الجامع الصغير (٦/ ٢٠١)، (٢/ ١٥٥)، كتاب الكليات للكفوي (١/ ٧٨١)، المعجم الوسيط (١/ ٤٥٠).

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ٣١١).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة (٥/ ٢٣٨٣/ ح٦١٣٤)، ومسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب من أشرك في عمله غير الله (٨/ ٢٢٣/ ح٧٦٦٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٨/ ١١٦)، فتح الباري (١١/ ٣٣٧).

(٥) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٢٠٨)، شرح النووي على مسلم (١٨/ ١١٦)، فتح البـــاري (١١/ ٣٣٧).

المسألة الثالثة: محبَّة ثناء الناس:

مما ذكره القرافي من مضادَّات العبادات: محبة العبد ثناء الناس على عمله، فقال: «إن كان أول العبادة لله ثم طرأ فلا يضُرُّه، وفرق بين محبة ثناء الناس، والعمل لأجل ثناء الناس، فالأول جِبِلِّي، والثاني كسبي، وتحويل للطاعة عن موضوعها»[(١)].

الدراسة:

قد تتنازع الإنسان محبة ثناء الناس، وهذه جبلَّته، أن يفرح بإطراء الناس على صنيعه، وثنائهم على سلوكه وفعله، إلا أنه ينبغي الحذر والاحتياط فيما يتعلَّق بالعمل الصالح الذي هو حق الله -عَزَّ وَجَلَّ-.

ومحبة ثناء الناس على العمل قد تكون على حالين:

١- الأولى: أن ينشئ الفعل خالصًا لله تعالى، يريد به وجهه، ثم يُثني الناس عليه، ولا يكون ذلك مقصوده، فهذا لا يضرّه الثناء[(٢)].

وفي هذا المعنى سئل النبي ﷺ عن الرجل يعمل العمل لله من الخير، يحمده الناس عليه، فقال: ((تلك عاجل بشرى المؤمن))[(٣)].

٢- الثانية: أن يُنشئه لأجل ثناء الناس ورغبة به، ولولا ثناؤهم لما عزم على العمل ولما صدر منه، فهذا لا ينفعه عمله -وقد سبق-[(٤)].

---

(١) الذخيرة (١٠/ ٣٧٨).

(٢) ينظر: جامع العلوم والحكم (١/ ٨٤-٨٥).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب إذا أُثنِيَ على الصالح فهي بُشرى ولا تَضُرُّه (٨/ ٤٤/ ح٦٨٩١)، عن أبي ذر رضي الله عنه.

(٤) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٢٠٨)، شرح النووي على مسلم (١٨/ ١١٦)، فتح الباري (١١/ ٣٣٧).

الفصل الثالث
المسائل المتعلقة بتوحيد الأسماء والصفات

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: توحيد الأسماء، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الاسم والمسمَّى.

المطلب الثاني: أسماء الله حسنى.

المطلب الثالث: أسماء الله توقيفية.

المطلب الرابع: معنى إحصاء أسماء الله في الحديث.

المبحث الثاني: توحيد الصفات، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: طرق إثبات الصفات.

المطلب الثاني: صفات الله عند القرافي.

المطلب الثالث: التفصيل في بعض صفات الله عند القرافي.

المطلب الرابع: الألفاظ المجملة.

المطلب الخامس: حكم إطلاق بعض الصفات على الله تعالى.

المطلب السادس: الأحكام المتعلقة بالصفات.

تعريف توحيد الأسماء والصفات:

هو إثبات ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته لـــه رسوله ﷺ من صفات الكمال، ونعوت الجلال على ما يليق بجلاله وعظمته، من غير تمثيل، ولا تكييف، ولا تحريف، ولا تعطيل، ونفي ما نفاه الله عن نفسه أو نفاه عنه رسوله ﷺ من العيوب والنقائص، وما ينافي كماله ﷻ(١).

وهو القسم الثالث من أقسام التوحيد، التي يجب اعتقادها في الله تبارك وتعالى، دون مَن سواه، ودون أن يشركه فيها أحد من خلقه.

ولهذا التوحيد أهمية، وشأن عظيم؛ إذ مرجع العبودية كلها إليه، فعلم العبد بأسمائه ﷻ وصفاته يوجب الخضوع والتذلل والاستكانة له، وعلمه بجلاله وكماله يثمر محبته وإجلاله ﷻ، وغيرها من الآثار العظيمة في العالم(٢).

فصار العلم به أصل الدين، وأساس الهداية، وأفضل وأوجب ما اكتسبته القلوب، وحَصَّلته النفوس، وأدركته العقول(٣).

توطئة: مذهب أهل السنة والجماعة في نصوص الصفات، ومذهب الأشاعرة:

- **أولاً: مذهب أهل السنة والجماعة:**

لقد اعتمد أهل السنة والجماعة على مصادر في تقرير العقيدة، وهي:

١- القرآن الكريم، فقد بَيَّن -سبحانه- في كتابه جميع ما يتعلَّق بالاعتقاد بأيسر عبارة وأوضح معنى، فكان الجادة لأهل السنة والجماعة، فعظَّموا نصوصه، ولزموها، ووقفوا

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٦-٧)، (٥/ ١٩٥)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٧٨-٤٧٩)، الصفدية (٢/ ٢٢٨-٢٢٩)، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن القيم (٢٧٣)، الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة له أيضًا (٣/ ٩٣٣)، مدارج السالكين (٣/ ٤٥٩)، شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٤)، لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ١٢٩)، تيسير العزيز الحميد (١/ ١٢٢)، أعلام السنة المنشورة (٢٢-٢٣).

(٢) ينظر: مفتاح دار السعادة (٢/ ٩٠).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٦).

عندها، دون تجاوز أو زيادة أو نقصان[١].

وذلك بأن يُنظر فما وُجد الله ﷻ قد أثبته لنفسه في كتابه أُثبِت، وما وجد قد نفاه عن نفسه نُفي[٢].

٢- السنة، فقد اعتمدها أهل السنة والجماعة المصدر الثاني لتقرير العقيدة، فأقرُّوا نصوصها وما دلَّت عليه، والتزموها؛ لإيمانهم بما أخبرت به الرسل –عليهم السلام- عن ربهم، وأنهم صادقون في تبليغهم، وخاصة ما أخبر به محمد ﷺ عن ربه، يجب الإقرار بما جاءت به سنته فذلك تحقيق شهادة أن محمدًا رسول الله[٣].

٣- الإجماع، وذلك بأن ما اتفق عليه السابقون الأولون ﷺ، والذين اتبعوهم بإحسان فالواجب هو اتباعهم فيه سواء قيل إنه كان منصوصًا في السنة ولم يبلغنا ذلك، أو قيل إنه مما استنبطوه واستخرجوه باجتهادهم من الكتاب والسنة[٤].

٤- آثار السلف الصالح، استدل بها أهل السنة والجماعة؛ وذلك لأن السلف جمعوا أعظم الفضائل: العلم والإيمان، فهم أعلم الأمة باتفاق علماء الأمة، فقد شاهدوا التنزيل، وفهموا مقاصد الرسول ﷺ، فنسبة آرائهم وعلومهم وقصودهم إلى ما جاء به الرسول ﷺ كنسبتهم إلى صحبته[٥]، فلذلك نالوا الخيرية كما ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: ((خير الناس قَرْني، ثم الذين يَلُونهم، ثم الذين يلونهم... الحديث))[٦]، وهذا يوجب الرجوع إليهم في أصول الاعتقاد؛ كما أنهم لم يختلفوا في باب معرفة الله وصفاته،

---

(١) ينظر: فقه الأسماء الحسنى لعبد الرزاق البدر (٣٣)، معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات د. محمد بن خليفة التميمي (٥٥)، الألفاظ والمصطلحات في توحيد الأسماء والصفات (رسالة دكتوراه) د. أسماء بنت عبد العزيز السلمان (٧٣).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٠٣-٣٠٤).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٥/ ١٥٤)، فقه الأسماء الحسنى (٣٣).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٦٣)، (٨/ ٣٠٠).

(٥) ينظر: درء التعارض (٧/ ٢٨٧)، إعلام الموقعين (١/ ٧٩)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٤٥-٣٤٦).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور (٢/ ٩٣٨/ ح٢٥٠٨)، عن عمران بن حصين رضي الله عنهما، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم (٤/ ١٩٦٢/ ح٢٥٣٣)، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

وأسمائه، وأفعاله، واليوم الآخر، ولا يحفظ عنهم في ذلك خلاف لا مشهور ولا شاذ[١].

وعلى هذه المرتبة الرفيعة والشرف الذي حازه أهل السنة والجماعة، إلا أنهم قد لُمِـــزوا من قِبَل مخالفيهم بمصطلحات هي في الحقيقة غير واقعية، ومجانبة للحق، وذلك مثل لَمزهم بـــ (الحشوية).

فقد بيَّن القرافي معنى هذا المصطلح، وأنه يتجاذبه معنيان، فقال:

«قيل إن الحَشْوِيَّـــة من المشايخ من يرى: أنه لفظ يقال بسكون الشين؛ لأن منهم المجسِّمة، والجسم مَحْشُوّ، فهم يُنسبون للحَشْو بسكون الشين.

ومنهم من يقول: الحَشَوِيـــة بفتح الشين -من (الحشَا) وهو الجانب-، ومنه (الأحشاء) لجوانب البطن، والنسبة إلى (الحشَا) حشَويّ بفتح الشين، وهذا أظهر القولين»[٢].

ثم قال إن الحَشَوِيـــة: «هم الطائفة الذين لا يرون البحث في القرآن إذا تعذَّر إرادة ظاهره، نحو آيات الصفات، فإنهم لا يعتقدون ظاهرها، بخلاف المجسِّمة منهم: فإنهم يجرونها على ظواهرها، وهؤلاء يقولون: ما يُعرف معنى هذه الآيات أصلاً، بل يفوّضها إلى الله -تعالى- في تعيّن مجازها»[٣].

الدراسة:

عرض القرافي -رحمه الله- مسلك كل من الطائفتين، وهو: التفويض، وإجراء النصوص على ظاهرها.

والتفويض لغة: الرَّدّ، من فَوَّض أمره إليه: أي رَدَّه إليه، وجعله الحاكم فيه[٤].

ومعنى التفويض عند المتكلِّمين: هو صرف اللفظ عن ظاهره، ثم رَدُّ عِلمِ معناه إلى الله تعالى[٥].

والتفويض عند بعض المتكلمين من مثبتي الصفات قَسِيم التأويل في باب صفات الله تعالى

---

(١) ينظر: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة (٢/ ٥٠٩-٥١٠)، إعلام الموقعين (١/ ٤٩).

(٢) نفائس الأصول (٣/ ١٠٦٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر: الصحاح (٣/ ١٠٩٩)، لسان العرب (٧/ ٢١٠).

(٥) ينظر: شرح الصاوي على جوهرة التوحيد (٢١٦)، حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد (تحفة المريد) (٩١)،

عندهم؛ إذ منهجهم فيما لا يثبتونه من الصفات إما التأويل أو التفويض(١).

وقد نُسِب هذا المسلك عند جملة من المتكلمين إلى السلف(٢).

ورمي أهل السنة بتهمة التفويض -وإن كانوا يستخدمونه- فإن استخدامهم له فيما يختصُّ بالكيفية، وإذا قالوا: هذا النص يجرى على ظاهره، فإنه فيما يتعلَّق بالكيفية، ولا يخوضون أو يحاولون البحث في كيفِيَّات صفات الله ﷻ؛ لأنها مما لا يُدرك، أما معاني الصفات فهي معلومة، وواضحة المعنى من خلال النصوص التي وردت فيها، وهي نصوص في غاية البيان والوضوح، «فإذا كان الله قد حَضَّ الكفار والمنافقين على تدبُّره -أي كتابه- ، عُلِم أن معانيه مما يمكن الكفار والمنافقين فَهْمُها ومعرفتها، فكيف لا يكون ذلك ممكنًا للمؤمنين، وهذا يُبين أن معانيه كانت معروفة بيِّنة لهم»(٣)، فقد وصف الله تعالى كتابه بالهدى، والبيان، والنور، والبصيرة، والتيسير في مواضع كثيرة، من ذلك قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ۝١٥﴾ [المائدة: ١٥]، وقال سبحانه: ﴿هَٰذَا بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [الأعراف: ٢٠٣]، وقال: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ۝١٧﴾ [القمر: ١٧].

ولا يكون كذلك إلا بفهمه ومعرفة معناه، إذ ما لا يفهم ولا يعرف معناه لا يكون هدًى، ولا بيانًا، ولا نورًا، ولا بصيرة، ولا ميسّرًا للذكر(٤).

وهذه النسبة إلى السلف الذين هم أتباع النبي ﷺ وأصحابه الكرام ﭫ، من الباطل الصريح؛ إذ فيه تجهيل للنبي -عليه الصلاة والسلام- ومن تَبِعه بإحسان، بأنهم لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، وحينئذ يكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه،

---

(١) ينظر: الألفاظ والمصطلحات في توحيد الأسماء والصفات (٥٩٦-٦٠٠).

(٢) ينظر: العقيدة النظامية للجويني (٣٢)، الملل والنحل (١/ ٧٩، ١٠٤)، تلبيس إبليس (١٢١)، أساس التقديس للرازي (١٣٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٧-١٥٨).

(٤) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٤٠-٣٥٠).

وهذا قدح في القرآن والأنبياء، بيِّنٌ، وظاهر البطلان[١].

وقولهم: إن ظاهرها غير مراد، لفظ (الظاهر) فيه إجمال واشتراك، فلا يقال: الظاهر مراد أو غير مراد إلا بعد الاستفسار عن مقصود القائل بلفظة الظاهر[٢]، إذ الظاهر في اصطلاحهم: ما يماثل صفات المخلوقين، وهو خلاف الظاهر في اللغة[٣]، وفي الكتاب، والسنة، وعند أئمة السلف الذي هو: المعنى المتبادر إلى الأفهام[٤]، فأولئك جعلوا الظاهر باطلاً وكفرًا، ثم أضافوا إلى ذلك أنه لم يُرِدْ منَّا لا معرفة الظاهر ولا الباطن[٥].

أما عبارة: (أمِرُّوها كما جاءت)، فأراد بها المتكلمون: نفي ما تدل عليه من المعاني اللائقة به -سبحانه وتعالى-[٦]، وليس هذا بصحيح، بل الصحيح ما أراد بها السلف، وهو: إقرار الصفة وإثباتها مع نفي علم الكيفية، وهذا يدل على إثباتهم للصفة، وإلا لو كانوا ينفونها لما كان هناك فائدة من نفي الكيفية وليس هناك صفة، فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم عن اللفظ معنى؛ وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا أثبتت الصفات؛ إذ إن النافي للصفات لا يحتاج إلى أن يقول بلا كيف[٧].

• ثانيًا: مذهب الأشاعرة في الأسماء والصفات:

لقد اعتمد الأشاعرة في تقرير العقيدة على العقل، وقدَّموه على نصوص الكتاب والسنة، فما خالفه رَدُّوه، وما وافقه أخذوا به؛ وذلك لزعمهم أن بعض المسائل لا يصِحُّ الاستدلال لها إلا بدليل العقل، وهي التي تتوقَّف عليها الرسالة عندهم: كالقدرة والعلم

---

(١) ينظر: درء التعارض (١/ ٢٠٤)، وينظر: (١٤-١٥)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٤/ ٣٢٠-٣٢١)، مجموع الفتاوى (٥/ ٣٤)، الصواعق المرسلة (١/ ١٦٢-١٧٠).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٤٣).

(٣) والذي هو: من البروز والوضوح. ينظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٤٧١)، تهذيب اللغة (٦/ ٢٤٤).

(٤) ينظر: ذم التأويل لابن قدامة (٤٥)، شرح مختصر الروضة للطوفي (٣/ ٥٥٨)، مجموع الفتاوى (٦/ ٣٥٦)، مدارج السالكين (٢/ ٨٥)، القواعد المثلى بشرح أسماء الله الحسنى لابن عثيمين (٣٦).

(٥) ينظر: درء التعارض (١/ ١١٥).

(٦) ينظر: المصدر السابق (٥/ ٤١-٤٢)، (٣٣/ ١٧٥)، (٣/ ٤٣)، (٦/ ٣٣٥-٣٥٨).

(٧) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٤١-٤٢).

والإرادة... ولا يصحُّ أن يستدلَّ لها بدليل نقلي[١].

وهم في الجملة يؤمنون ويثبتون لله تعالى سبع صفات، ويمنعون قيام الصفات الاختيارية به سبحانه، يقولون: إنه يُحدث شيئًا منفصلًا عنه من دون أن يقوم به فعل أصلًا[٢].

ومذهبهم من أشدِّ المذاهب اضطرابًا واختلافًا؛ لذا فهم متفرِّقون، وقد يكَفِّر بعضهم بعضًا، ويتبرَّأ بعضهم من بعض[٣].

أما ما عرض له القرافي من مسائل الأسماء والصفات فيمكن بيانها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: توحيد الأسماء:

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الاسم والمسمَّى:

ذكر القرافي –رحمه الله– خلاف العلماء: هل الاسم هو المسمَّى، أو لا؟

ثم قال: «تحقيق خلاف العلماء في أن الاسم هو المسمى أم لا، وأن الخلاف إنما هو في لفظ (اسم) الذي هو ألف سين ميم، وأما لفظ نار وذهب فلا يصح أن يقول عاقل: إن لفظ نار هو عين النار حتى يحترق فم من نطق بهذا اللفظ، ولا لفظ ذهب هو عين الذهب المعدني حتى يحصل الذهب المعدني في فم من نطق بلفظ الذهب»[٤].

الدراسة:

معنى الاسم والمسمى:

الاسم: هو اللَّفظ المفرد الموضوع للمعنى الذي يَعُمّ جميع أنواع الكلمة[٥].

وهذا المعنى هو المسمى الذي وضع لــه الاسم، فالاسم إذا أُطلق كلفظ (زيد) المؤلَّف

---

(١) ينظر: منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله د. خالد بن عبد اللطيف نور (٢/ ٥٦٠).

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٣٦)، مجموع الفتاوى (٥/ ٣٧٨).

(٣) ينظر: الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٣٨-٢٣٩).

(٤) الفروق (٣/ ٧٩٢-٧٩٣).

(٥) ينظر: الكليات للكفوي (٨٤)، كشاف اصطلاحات الفنون (٢/ ٤٢٩)، وينظر أيضًا في تعريف الاسم: مجموع الفتاوى (٦/ ١٩٢، ١٩٥)، بدائع الفوائد (١/ ١٦)، لوامع الأنوار البهية (١/ ١١٩).

من الزاي والياء والدال ليس هو المسمى، بل يراد به المسمى إذا أطلق في الكلام المنظوم نحو: قام زيد[١].

المسمى: هو «المعنى الذي وضع الاسم بإزائه»[٢].

ومسألة الاسم والمسمى لم تكن معروفة في عهد السلف الصالح من الصحابة والتابعين ﷺ، فهي من البدع الحادثة[٣].

وإنما نشأت عندما أطلق الجهمية[٤]والمعتزلة[٥] قولهم: إن الاسم غير المسمى[٦]، ومقصودهم أن أسماء الله غيره، وما كان غيره فهو مخلوق، فردَّ عليهم السلف وغلَّظوا فيهم القول؛ لأن أسماء الله من كلامه، وكلام الله غير مخلوق[٧].

أما مذهب أبي الحسن الأشعري[٨] فعلى قولين:

الأول: إن الاسم هو المسمى[٩].

الثاني: إن الأسماء ثلاثة أقسام: فتارة يكون الاسم هو المسمى، كاسم الموجود، وتارة

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٩١-١٩٢)، شفاء العليل (٢٧٧).

(٢) الكليات (٨٤). وينظر: بدائع الفوائد (١/ ٢١).

(٣) ينظر: صريح السنة لابن جرير الطبري (١٧-١٨، ٢٦).

(٤) الجهمية: هم أتباع جهم بن صفوان السمرقندي رجل من ترمذ، قال بنفي الأسماء والصفات عن الله تعالى، وأن الجنة والنار تبيدان وتفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة بالله فقط، وأنه لا يزيد ولا ينقص، والكفر هو الجهل به فقط، وأنه لا فعل لأحد بل الفاعل الله، والعبد مجبور على فعله ولا قدرة له ولا اختيار. ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١١٤)، التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع (١١٠-١٥٤)، الفرق بين الفرق (٢١١-٢١٢)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ٢٠٤)، الملل والنحل (١/ ٨٦).

(٥) المعتزلة: فرقة ظهرت في أوائل القرن الثاني، وسلكت مسلكًا عقليًا في مباحث العقيدة، ورأسها واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، اعتزلا حلقة الحسن البصري فسُمُّوا معتزلة، وجملة أصولهم خمسة هي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقد ستروا تحت كل واحد منها معنى باطلاً يخالف المتبادر منه. ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٣٥)، التنبيه والرد (٣٦)، الفرق بين الفرق (١١٤)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ٥٧)، التبصير في الدين (٥٣)، الملل والنحل (١/ ٤٣).

(٦) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٤١).

(٧) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٦-١٨٧، ٢٠٤).

(٨) هو علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري، وإليه تنسب الأشعرية، كان من أئمة أهل الكلام، مَرّ بثلاثة أطوار في حياته: الاعتزال ثم طريقة ابن كلاب ونسبت إليه الأشعرية في هذا الطور، ثم إلى مذهب أهل السنة والجماعة في الجملة، من أشهر مؤلفاته: (مقالات الإسلاميين)، و(اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع)، توفي سنة ٣٢٤هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١١/ ٣٤٦)، تبيين كذب المفتري (٣٩-٤٠)، وفيات الأعيان (٣/ ٢٨٤-٢٨٦).

(٩) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٤١، ٢٢٦، ٢٢٨).

يكون غير المسمى، كاسم الخالق، وتارة لا يكون هو ولا غيره، كاسم العليم والقدير[١].

والذي عليه أكثر أهل السنة أن الاسم للمسمى، وهو الموافق للكتاب والسنة والمعقول[٢].

وحسب امرئ من العلم والقول أن ينتهي إلى قول الله ﷻ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٠]. وهذا بيان ما دل عليه الكتاب في هذه المسألة[٣].

وبهذا يتبيَّن أن الاسم يدل على المسمى وليس هو المسمى بعينه[٤].

المطلب الثاني: أسماء الله حُسْنى:

أثبت القرافي أن أسماء الله حسنى، بالغة الكمال لا يتطرق لها نقص[٥]، وأنها بحسب ما يجوز إطلاقه عليه -سبحانه- وما لا يجوز تنقسم إلى أربعة أقسام، فقال: «ما ورد السمع به ولا يُوهم نقصًا، نحو: العليم، فيجوز إطلاقه إجماعًا في مورد النص وفي غيره، وما لم يرد السمع به وهو يوهم نقصًا فيمتنع إطلاقه إجماعًا، نحو: متواضع ودَارٍ... القسم الثالث: ما ورد السمع به وهو يوهم نقصًا فيقتصر به على مَحَلّه، نحو: ماكر ومستهزئ... القسم الرابع: ما لم يرد السمع به وهو غير موهم، فلا يجوز إطلاقه عند الشيخ أبي الحسن الأشعري، وهو مذهب مالك وجمهور الفقهاء، ويجوز إطلاقه عند القاضي أبي بكر الباقلاني، نحو قولنا: يا سيدنا... وقد كان الشيخ زكي الدين عبد

---

(١) ينظر: الجامع لشعب الإيمان (١/ ٣٣٦-٣٣٧)، الاعتقاد للبيهقي (٧١-٧٢)، الإرشاد إلى قواطع الأدلة للجويني (١٤١-١٤٢)، مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٧-١٨٨).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٢٠٧).

(٣) ينظر: صريح السنة (٢٧).

(٤) ينظر: نتائج الفكر لأبي القاسم السهيلي (٣٩-٤٠)، بدائع الفوائد (١/ ١٦-١٧).

(٥) ينظر: الفروق (٣/ ٧٨٦-٧٨٨، ٧٩٢).

العظيم المحدث -رحمه الله- يقول قد ورد حديث في لفظ السيد[(١)]، فعلى هذا يجوز إطلاقه»[(٢)].

الدراسة:

الأسماء الحسنى: هي الأسماء التي أطلقها الله ﷻ على نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، وأمر عباده بدعائه بها، والمتضمنة لصفات الكمال، الموجبة للمدح والثناء بنفسها[(٣)].

فأسماء الله ﷻ الحسنى متضمنة لصفات الكمال، فهي مشتقَّة من الصفات، مما يجعلها تقتضي المدح والثناء بنفسها، فهي أسماء وهي أوصاف، وبذلك كانت حسنى؛ إذ لو كانت ألفاظًا لا معاني فيها لم تكن حسنى، ولا كانت دالَّة على مدح ولا كمال[(٤)].

وما ذكره القرافي يمكن بيانه وتقويمه وفق ما يلي:

١- إن أسماء الله توقيفية، مرجع إثباتها إلى النص، وما أثبته الله ﷻ لنفسه أو أثبته له رسوله ﷺ، هو الكامل، فيطلق على الله تعالى مطلقًا: يُسمى به، وينادى، ويُدعى ﷻ، نحو: الحي القيوم، الرزاق، الهادي[(٥)].

٢- ما لم يرد تسمية الله تعالى به لا في الكتاب ولا في السنة، وقد يوهم نقصًا في حقه سبحانه، فإنه لا يجوز إطلاقه عليه تعالى، مثل ما ذكره القرافي من لفظ (متواضع)، فإنه لا يجوز إطلاقه على الله تعالى بحال؛ لأنه من صفات المخلوقين، والله ﷻ له الكبرياء والعظمة، وأسماؤه ﷻ دالة على صفات كماله[(٦)].

---

(١) وهو قول النبي ﷺ: ((السيد الله تبارك وتعالى)). أخرجه أحمد (٢٦/ ٢٣٥/ ح١٦٣٠٧)، وأبو داود، كتاب الأدب، باب في كراهية التمادح (٤/ ٤٠٢/ ح٤٨٠٨)، عن عبد الله بن الشخّير ﷺ. وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع الصغير وزيادته (١/ ٦٨٩/ ح٣٧٠٠).

(٢) الفروق (٣/ ٧٨٧-٧٨٨).

(٣) ينظر: شرح العقيدة الأصفهانية (٥)، مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٣)، شفاء العليل (٢٧٠)، جلاء الأفهام لابن القيم (٨٨)، شرح العقيدة الطحاوية (٤٨)، تفسير السعدي (٣٠٩).

(٤) ينظر: مدارج السالكين (١/ ٢٨)، جلاء الأفهام (٨٨-٩٠)، الصواعق المرسلة (٣/ ٩٣٨).

(٥) ينظر: بدائع الفوائد (١/ ٢٩٤-٢٩٥)، تيسير العزيز الحميد (٢/ ١١١٤).

(٦) ينظر: مدارج السالكين (١/ ٢٨).

أما (دارٍ)، ومعناه العالم، فيجوز أن يُخبر بها عن الله تعالى دون أن يسمى بها؛ لورود إطلاقها على الله تعالى من قبيل الفعل[(١)].

٣- ما ورد إطلاقه على الله تعالى مقيّدًا، ولا يجوز إطلاقه مطلقًا، فيقتصر به على محلِّه، وهو ما يسمى بأفعال الجزاء والعدل من الله تعالى[(٢)].

٤- ما لم يرد إطلاقه على الله تعالى، ولا يوهم إطلاقه نقصًا، ولا يتضمن مدحًا[(٣)]، وقد ضرب له القرافي مثالًا بـــ (السيد)، ثم صححه؛ لأنه قد صح به الحديث، وما صح به الدليل عن الله تعالى فإنه يطلق عليه؛ لتضمنه المدح والكمال في حقه ﷻ.

وقد وافق القرافي أهل السنة والجماعة فيما ذكره في حق الله تعالى من أسماء.

المطلب الثالث: أسماء الله توقيفية:

قال القرافي: «أسماء الله تعالى توقيفية، فلا يسمى الله تعالى: ناويًا ويسمى مُريدًا...»[(٤)]، **«ولا يقال لله تعالى: عانٍ وإن قيل: مقدِّر ومريد...»**[(٥)].

وقال: «الأصل في أسماء الله تعالى المنع إلا ما ورد السمع به... وهو الصحيح عند العلماء»[(٦)].

الدراسة:

أسماء الله توقيفية: أي لا تثبت إلا بنصٍّ من الكتاب أو السنة، ولا يستعمل فيها

---

(١) في حديث أبي ذر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ رأى شاتين تنتطحان، فقال: ((يا أبا ذر، هل تدري فيم تنتطحـــان؟))، قال: لا، قال: ((لكن الله يدري، وسيقضي بينهما)). أخرجه أحمد (٣٥/ ٣٤٥/ ح٢١٤٣٨). وصححه الألباني. ينظر: السلسلة الصحيحة (٤/ ٦١٠). وقال الإمام البخاري في صحيحه: «باب لا يدري متى يجيء المطـــر إلا الله». كتاب الاستسقاء (١/ ٣٥١). وباب الإخبار في حق الله تعالى أوسع من باب الأسماء. وستأتي دراسة هذه المسألة.

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٧٠-٤٧١)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٤)، بـــدائع الفوائـــد (١/ ١٦٢)، معارج القبول (١/ ٧٦-٧٧).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٢)، (٩/ ٣٠١)، بدائع الفوائد (١/ ١٦٢)، مدارج السالكين (٣/ ٤١٥).

(٤) الأمنية في إدراك النية (١١٩). وينظر: نفائس الأصول (٢/ ٩٢١).

(٥) الأمنية في إدراك النية (١٢٣-١٢٤).

(٦) الفروق (٣/ ٧٨٨).

القياس[١]، وهذا قول جمهور أهل السنة[٢].

فكل اسم لم يرد به نص من الكتاب أو السنة لا يدخل في الأسماء الحسنى، وإن صح في اللغة والعقل والشرع؛ لأن باب الإخبار أوسع من باب الإنشاء[٣]، فلا الله يسمى بالقديم والموجود والقائم بنفسه وإن صح الإخبار بها عنه[٤].

وما ذكره القرافي من أن الله ﷻ لا يسمى بالنَّاوي: صحيح؛ لما سبق، أما المـــريد، فهو لم يصح اسمًا لله تعالى لا بالكتاب ولا بالسنة، إنما ورد فعلاً عنه ﷻ، كما في قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، وباب الأفعال أوسع من الأسماء، لكن ليس كل ما ورد فعلاً عن الله تعالى يؤخذ منه اسم له ﷻ، قال ابن القيم: «ولهذا أطلق الله على نفسه أفعالاً لم يَتَسَمّ منها بأسماء الفاعل: كأراد، وشاء، وأحدث، ولم يُسَمَّ بالمريد، والشائي، والمحدِث، كما لم يُسمِّ نفسه بالصانع، والفاعل، والمتقن وغير ذلك من الأسماء التي أطلق أفعالها على نفسه، فباب الأفعال أوسع من باب الأسماء»[٥].

المطلب الرابع: معنى إحصاء أسماء الله في الحديث:

قال القرافي –رحمه الله–: «اعلم أن أسماء الله ﷻ تسعة وتسعون اسمًا، مائة إلا واحدًا»[٦].

الدراسة:

صح عن النبي ﷺ قوله: ((إن لله تسعة وتسعين اسمًا، مائة إلا واحدًا من أحصاها دخل الجنة))[٧].

---

(١) ينظر: شأن الدعاء (١١١-١١٣)، بدائع الفوائد (١/ ١٦٨).

(٢) ينظر: التوحيد لابن منده (٢/ ١٧)، شفاء العليل (٢٧٠)، بدائع الفوائد (١/ ١٦٢)، معنى لا إله إلا الله للزركشي (١٥٩-١٦٠)، فتح الباري (١١/ ٢٢٦)، لوامع الأنوار البهية (١/ ١٢٤-١٢٥).

(٣) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ١١)، درء التعارض (١/ ٢٩٧)، (٤/ ١٤٠)، مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٠-٣٠١).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٠-٣٠١)، بدائع الفوائد (١/ ١٦٢).

(٥) مدارج السالكين (٣/ ٤١٥). وينظر: أسماء الله الحسنى د. عبد الله بن صالح الغصن (١٤٧).

(٦) الفروق (٣/ ٧٨٦).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب إنَّ لله تسعة وتسعين اسمًا (٦/ ٢٦٩١/ ح٦٩٥٧)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة، باب في أسماء الله وفضل من أحصاها (٨/ ٦٣/ ح٦٩٨٦)، عن أبي هريرة ﷺ.

وقد اختلف في هذا العدد: هل المراد به حصر الأسماء الحسنى في هذه العدة، أو أنها أكثر من ذلك؟، فقال الخطابي: «إثبات هذه الأسماء المخصوصة بهذا العدد وليس فيه منع ما عداها من الزيادة، وإنما التخصيص لكونها أكثر الأسماء وأبينها معانٍ»[(١)].

وكذا ذكر غيره من العلماء أن العدَّة بهذا الحصر ليست مقصودة، لكنها مخصوصة بأن من أحصاها دخل الجنة، وهذا ما اتفق عليه العلماء[(٢)].

فيكون معنى الحديث: أن من أسماء الله تعالى تسعة وتسعين، وله ﷻ غيرها، وليس في الحديث دليل على أنه ليس لله من الأسماء إلا هذه العدة، وإنما معنى الحديث: أن من أحصاها دخل الجنة، ويدل على عدم الحصر أن أكثرها صفات، وصفات الله ﷻ لا تتناهى[(٣)].

- مسألة: معنى (أل) الداخلة على أسماء الله الحسنى:

قال القرافي: «الألف واللام في أسماء الله تعالى للكمال، قال سيبويه[(٤)]: تكون لام التعريف للكمال، تقول: زيد الرجل، تريد الكامل في الرجولية[(٥)]، وكذلك هي في أسماء الله تعالى، فإذا قلت: (الرحمن): أي الكامل في معنى الرحمة، أو (العليم) أي الكامل في معنى العلم، وكذلك بقية الأسماء فهي لا للعموم، ولا للعهد، ولكن للكمال»[(٦)].

الدراسة:

الظاهر من نقل القرافي عن سيبويه هو في مجيء (أل) للكمال في الأسماء عمومًا، أما

---

(١) شأن الدعاء (٢٣-٢٤).

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٧/ ٥)، فتح الباري (١١/ ٢٢٠).

(٣) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ١٤١)، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٧/ ١٦)، شرح النووي على مسلم (١٧/ ٥)، فتح الباري (١١/ ٢٢٠)، تفسير ابن كثير (٣/ ٥١٥).

(٤) هو عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي ثم البصري، أبو بشر المعروف بسيبويه، إمام النحاة، طلب الفقه والحديث ثم مال إلى العربية حتى برع فيها، وصنّف فيها كتابه الكبير الذي لم يصنف مثله، اختلف في وفاته فقيل سنة ١٨٠هـ، وقيل سنة ١٩٤هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٢/ ١٩٥-١٩٩)، معجم الأدباء (١٦/ ١١٤-١٢٧)، النجوم الزاهرة (٢/ ٩٩-١٠٠).

(٥) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٨٦)، تحفة المحتاج بشرح المنهاج لابن حجر (١٠/ ٦).

(٦) الفروق (٣/ ٧٨١-٧٨٤). وينظر: (٣/ ٧٦٧-٧٧١).

توجيه أسماء الله الحسنى على هذا المعنى فهو للقرافي، فهو يرى أن (أل) الداخلة على أسماء الله تعالى للكمال، وعلى ذلك يستشهد بكلام سيبويه في مجيئها للكمال[١].

وقد ذهب إلى هذا المعنى بعض العلماء[٢].

وما ذهب إليه القرافي صواب؛ فالألف واللام الداخلة على الأوصاف، وأسماء الأجناس تفيد الاستغراق بحسب ما دخلت عليه، وقد نصَّ على ذلك أهل الأصول وأهل العربية، واتفق على اعتبار ذلك أهل العلم، فمثلًا: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ...أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾ [الأحزاب: ٣٥]، يدخل في هذه الأوصاف كل ما تناوله من معاني الإسلام والإيمان والقنوت والصدق إلى آخرها... وأعظم ما تعتبر به هذه القاعدة: في الأسماء الحسنى، فإن في القرآن منها شيئًا كثيرًا، وهي من أجلِّ علوم القرآن، بل هي المقصد الأول للقرآن.

فمثلاً يخبر الله عن نفسه: أنه الرب الحي القيوم، وأنه الملك والعليم والحكيم، والعزيز والرحيم، والقدوس السلام، فالله هو الذي له جميع معاني الربوبية التي يستحق أن يُؤلَه لأجلها وهي صفات الكمال كلها، والمحامد كلها له، والفضل كله، والإحسان كله، وأنه لا يشاركه أحد في معنى من معاني الربوبية: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١]، لا بشر ولا مَلَك، بل هم جميعًا عبيد مربوبون لربهم بكل أنواع الربوبية، مقهورون خاضعون لجلاله وعظمته، كما أنه لا شريك له في ألوهيته، ولا في أسمائه وصفاته، فهو الملك الذي له جميع معاني الملك الكامل والتصرف النافذ، وأن الخلق كلهم مماليك له، تحت ملكه وقهره وسلطانه، وهو العليم بكل شيء، الذي لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء، الذي أحاط علمه بكل شيء، ظاهرًا وباطنًا، سابقًا ولاحقًا، كليًّا وجزئيًّا، وبما يعلم الخلق وما لا يعلمون: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وهو الحكيم الذي له

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (١/ ٣٨٦)، (٢/ ١٢).

(٢) كالزركشي في البرهان في علوم القرآن (٤/ ٨٨)، وأبي المعطي محمد نووي في كاشفة السجا على سفينة النجا (٦).

الحكمة التامة الشاملة لجميع ما قضاه وقدره وخلقه، وأنه الرحمن الرحيم الذي له جميع معاني الرحمة الذي وسعت رحمته كل شيء، ولم يخل مخلوق من إحسانه وبره طرفة عين، تبلغ رحمته حيث يبلغ علمه: ﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾ [غافر: ٧] ... وهكذا في بقية الأسماء الحسنى.

وقد نبه النبي ﷺ أمته إلى هذه القاعدة، وأرشدهم إلى اعتبارها؛ إذ عَلَّمهم أن يقولوا في التشهد في الصلاة: ((السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين))، فقال: ((فإنَّكم إذا قلتموها أصابَت كل عبد لله صالح في السماء والأرض))[١].

وأمثلة هذه القاعدة في القرآن كثيرة جدًا[٢]، يتضح من خلالها إثبات الكمال في كل ما تدل عليه أسماء الله ﷻ وصفاته.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب التشهد في الصلاة (١/ ٢٨٦/ ح٧٩٧)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة (١/ ٣٠١/ ح٤٠٢)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) ينظر: القواعد الحسان في تفسير القرآن للسعدي (١٣-١٦).

المبحث الثاني: توحيد الصفات:

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: طرق إثبات الصفات:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: تقديم العقل أو جعله المفسّر للنصوص:

وهذا ظهر من القرافي في مسائل عدة، منها:

إثبات سبع صفات لله تعالى؛ لأن العقل دل عليها و لم يدل على غيرها[١].

تفسير الصفات الخبرية لله ﷻ: كاليد، والعين... بالمجاز في الصفات السبع، فعُبّر بالعين عن العلم، وباليد عن القدرة، وغيرها[٢].

وستأتي دراستها مفصلة في موضعها، وإنما الغرض من إيراد هذه المسألة هنا هو بيان مذهب القرافي في إثباته لصفات الله ﷻ.

الدراسة:

إن صفات الله -تعالى شأنه- توقيفية، لا يُتجاوز فيها الكتاب والسنة، ففَهمُها موقوف ومقصور على الوحي، فلا مجال ولا مدخل للعقل فيها[٣]، ولا نثبت لله تعالى من الصفات إلا ما دل الكتاب والسنة على ثبوته[٤].

وقد خالف الأشاعرة هذا الأصل فيما يتعلق بالله تعالى، فاعتمدوا العقل أصلاً ودليلاً في إثبات العقيدة، منها: إثبات بعض الصفات، ونفي بقيتها أو تأويلها[٥].

---

(١) ينظر: الفروق (٢/ ٦٦٤، ٦٧٠) (٣/ ٧٦٤، ٧٧٦) (٤/ ١٢٨٣)، الذخيرة (١٠/ ٣٥٨)، الأجوبة الفاخرة (١٤٠، ١٤١، ٣٠٧)، نفائس الأصول (٢/ ٨٧٩)، وغيرها.

(٢) ينظر: نفائس الأصول (٢/ ٨٧٩)، الفروق (٣/ ٧٧٦).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦)، بدائع الفوائد (١/ ١٦٩-١٧٠)، كتاب العرش للذهبي (١/ ٢١١).

(٤) ينظر: القواعد المثلى بشرح أسماء الله الحسنى (١٤٢).

(٥) ينظر: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع لأبي الحسن الأشعري (٣٧-٣٨)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز جهله للباقلاني (٣٥-٣٦)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل له أيضًا (٢٦-٢٧)، أصول الدين (١٤، ٢٤)، الأسماء والصفات للبيهقي (١٥١-١٧٥)، شعب الإيمان له أيضًا (١/ ٢٦٣)، التلخيص في أصول الفقه للجويني

فصار العقل عندهم هو الدليل والحجَّة، أما الكتاب والسنة فليست بأصول، إنما بمنزلة الشهود الزائدين على النصاب[١].

المسألة الثانية: قياس[٢] الغائب على الشاهد معناه وحكمه:

ذكر القرافي هذا القياس في تقريره لاشتراك الخالق والمخلوق في بعض الصفات، وبيَّن معنى هذا الاشتراك، فقال: «وهو المتفق على عدم التوحيد فيه والتوحد، كتوحيده بالوجود والعلم ونحوهما، فمفهوم الوجود مشترك فيه، سواء قلنا: هو عين الموجود أو غيره، فإن قلنا الوجود زائد على الموجود فهو مشترك فيه في الخارج، وإن قلنا وجود كل شيء نفس ماهيته فنريد نفس ماهيته في الخارج، وأما في الذهن فنحن نتصور من معنى الوجود معنى عامًا يشمل الواجب والممكن، فتلك الصورة الذهنية وقعت الشركة فيها فعلمنا أن التوحيد في أصل الوجود غير واقع على التقديرين، وكذلك مفهوم العلم من حيث هو علم وقعت الشركة فيه بين الواجب والممكن... ولولا الشركة في أصول هذه المفهومات لتعذر علينا قياس الغائب على الشاهد، فإن القياس بغير مشترك متعذر، وقياس المباين على مباينه لا يصح.

وقد أورد بعض الفضلاء هذا السؤال فقال: إن كان القياس صحيحًا لمعنى مشترك بين الشاهد والغائب فقد وقعت المشابهة بين صفات الله تعالى وصفات البشر، والله سبحانه وتعالى لا تشبه ذاته ذاتًا، ولا صفة من صفاته صفة من صفات غيره: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ⁂﴾ [الشورى: ١١]، والسلب الذي في هذه الآية عام في الذات والصفات، وإن لم يكن القياس صحيحًا تعذر إثبات الصفات؛ فإن مستندها قياس الغائب على الشاهد.

(١/ ١٣٣-١٣٤)، الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (٢٣٠-٢٣١)، تبصرة الأدلة (١/ ٣١-٣٤)، الملل والنحل (١/ ٣٧، ٨٨)، المواقف للإيجي (٤٠)، شرح المقاصد للتفتازاني (٥/ ٦).

(١) ينظر: شرح السنة للبربهاري (٤١)، شرح العقيدة الطحاوية (٥٣٩).

(٢) القياس في اللغة التقدير. ينظر: تهذيب اللغة (٩/ ١٧٩).

وفي الاصطلاح: هو إعطاء حكم شيء لشيء آخر لاشتراكهما في عِلَّته. ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر (٢٧٥)، المستصفى للغزالي (٢٨٠).

والجواب عن هذا السؤال: أن السلب للمثلية المستفاد من الآية صحيح، والقياس أيضًا صحيح، ووجه الجمع بينهما: أن المعاني لها صفات نفسية تقع الشركة فيها، فبها يقع القياس، وتلك الصفات النفسية حكم لذلك المعنى، وحال من أحواله النفسية، وهي حالة غير معللة، وذلك كما نقول: كون السواد سوادًا، وكون البياض بياضًا حالة للسواد والبياض، وهي حالة غير معللة، وهذه الحال لا موجودة ولا معدومة، فليس خصوص السواد الذي امتاز به على جميع الأعراض صفة وجودية قائمة بالسواد، وكذلك كونه عرضًا ليس بصفة وجودية قائمة بالسواد، بل السواد في نفسه بسيط لا تركيب فيه، وحقيقة واحدة في الخارج ليس لها صفة، بل يوصف بها، ولا توصف بصفة وجودية حقيقة تقوم بها، وكذلك القول في بقية المعاني.

فكذلك كون العلم علمًا صفة نفسية وحالة له ليست صفة موجودة في الخارج قائمة بالعلم، فالقياس وقع بهذه الحالة النفسية والحكم النفسي لا بصفة وجودية... وإذا كان القياس إنما هو باعتبار أمر مشترك بين الشاهد والغائب، وهو حكم نفسي، وحالة ذاتية ليست بموجودة في الخارج فالسلب الذي في الآية معناه: أن المثلية منفية بين الذات وجميع الذوات، وكل صفة له تعالى وبين جميع صفات المخلوقات في أمر وجودي، فإنه لا صفة وجودية مشتركة بين الله وخلقه ألبتة، بل الشركة إنما وقعت في أمور ليست موجودة في الخارج كالأحوال والأحكام... أما في صفة وجودية فلا، فهذا وجه الجمع بين قياس الشاهد على الغائب، وبين نفي المشابهة... فيجوز أن يوصف المخلوق بأنه عالم ومريد وحي وموجود ومخبر وسميع وبصير ونحو ذلك من غير اشتراك في اللفظ، بل باعتبار معنى عام على ما تقدم تفسيره»[1].

الدراسة:

معنى قياس الغائب على الشاهد عند المتكلمين:

استدل به أبو الحسن الأشعري، وذكر معناه: في إثبات أن الباري تعالى لو لم يكن متكلِّمًا لكان متَّصفًا بضدِّ الكلام، ولو لم يكن موصوفًا بالعلم لكان متصفًا بضدِّه؛ وذلك

---

(١) الفروق (٣/ ٧٣٩-٧٤٠).

لأن الحي في الشاهد لا يخلو من الاتصاف بالكلام أو بضدِّه، ولا يخلو من الاتصاف بالعلم أو بضدِّه، وهكذا الحكم في الحي الغائب(1).

ومضى على استخدامه المتكلمون في إثبات صفات المعاني لله تبارك وتعالى(2)، ولكن ليس كل الأشاعرة استخدم هذا القياس، بل بعضهم أقرَّه واستخدمه، وبعضهم انتقده وردَّه(3).

فهم فيه متناقضون ومضطربون، كل منهم يستعمله فيما يثبته، ويَرُدُّ على منازعه ما استعمله في ذلك؛ والسبب أنهم لم يمشوا على صراط واضح مستقيم، بل صار قبوله ورَدُّه هو بحسب القول لا بحسب ما يستحِقُّه القياس العقلي(4).

قال الجرجاني(5): «وإنما يسلكونه إذا حاولوا إثبات حكم الله ﷻ، فيقيسونه على الممكنات قياسًا فقهيًّا، ويطلقون اسم الغائب عليه تعالى، لكونه غائبًا عن الحواسِّ، ولا بد في هذا القياس بل في القياس مطلقًا من إثبات علَّة مشتركة بين المقيس والمقيس عليه...»(6).

إلا أنه يمكن القول بأن قياس الغائب على الشاهد منه الحق ومنه الباطل، وذلك أن الإنسان ليس له أن يجعل كل ما لا يُحِسُّه مماثلاً لما أحسَّه؛ فمن الموجودات أمور كثيرة لم يحسَّها ولم يحسَّ ما يماثلها من كل وجه؛ بل من الأمور الغائبة عن حسِّه مالا يعلمه أو ما يعلمه بالخبر بحسب ما يمكن تعريفه به، كما أن منها ما يعلمه بالقياس والاعتبار على ما

---

(1) ينظر: اللُّمع في الرد على أهل الزيغ والبدع (37).

(2) كالباقلاني في تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (38)، والبغدادي في أصول الدين (78-79)، والشهرستاني في نهاية الإقدام في علم الكلام (182)، والآمدي في أبكار الأفكار (1/ 212) والجرجاني في شرح المواقف (72-73).

(3) كالجويني انتقد هذا القياس في كتابه الإرشاد (45)، والغزالي في معيار العلم (94)، والرازي في أساس التقديس (14). وينظر: الآمدي وآراؤه الكلامية لحسن الشافعي (141-148).

(4) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (1/ 310).

(5) هو علي بن محمد بن علي السيد الزين الحسيني الجرجاني، أبو الحسن المعروف بالسيد الشريف، فيلسوف متكلم، متبحر في العلوم العقلية وعلوم العربية، من أشهر مصنفاته: (التعريفات)، و(شرح المواقف للإيجي)، توفي بشيراز سنة 816هـ. ينظر: الضوء اللامع (5/ 328-330)، البدر الطالع (1/ 488-490)، الأعلام (5/ 7).

(6) شرح المواقف (72-73).

شاهده، وهذا هو المعقول الذي اتفق عليه العقلاء[(١)].

ولم يسلك المتكلِّمون هذا المسلك إلا لأنه استعصى عليهم إثبات ما أثبته الله ﷻ لنفسه، وما أثبته له رسوله ﷺ من صفات كمال، ونعوتِ جمال، فاستعصى عليهم إثباها بحجة أن العقل يُحيلها ولا يقبلها، فافترضوا قياسًا ليكون جامعًا بين صفات الله تعالى وصفات المخلوق يمكن من خلاله فهم ما لله تعالى من صفات، وذلك أن في المخلوق صفات تشبه -من حيث اللفظ والإطلاق- صفات الله تعالى.

وقالوا لولا هذا الاشتراك في الصفات لما استطعنا أن نفهم صفات الله ﷻ، ومع صحّة وجود هذا الاشتراك بين الخالق والمخلوق في الصفات، فهو اشتراك لفظي، فلا يلزم من الاشتراك اللفظي التشابه في الحقائق، وهذا ما يجب تقريره فيما يتعلَّق بصفات الله ﷻ وصفات المخلوق -وهو ما ذكره القرافي ضمنًا- فالمخلوق يشترك مع الخالق في الصفات من حيث إطلاقها، أما حقائقها ومعانيها الكاملة ففيها الفرق العظيم كالفرق بين المخلوق والخالق ﷻ.

فمثلاً ما أخبر به الرسول ﷺ الناس من ألفاظ الأمور الغيبية المتعلقة بالله واليوم الآخر لا بد أن يعلموا معنى مشتركًا وشَبَهًا بين مفردات تلك الألفاظ، وبين مفردات ما علموه في الدنيا بحسِّهم وعقلهم، فإذا أخبرنا عن الأمور الغائبة فلا بد من تعريفنا المعاني المشتركة بينها وبين الحقائق المشهودة والاشتباه الذي بينهما، وذلك بتعريفنا الأمور المشهودة، وإن لم يكن مثلها: بيَّن ذلك بذكر الفارق، بأن يقال: ليس ذلك مثل هذا، ونحو ذلك، وانتفاء التساوي لا يمنع وجود القدر المشترك الذي هو مدلول اللفظ المشترك، الذي به صرنا نفهم الأمور الغائبة، ولولا المعنى المشترك ما أمكن ذلك قَطُّ[(٢)]. فبيان الاشتراك مهمّ، لكن يقدِّره الشارع ويبيّنه.

فالقرافي -رحمه الله- أثبت الشرِكة بين الألفاظ، مع إثباته نفي المماثلة كما في الآية، وأن الشرِكة لفظية وإلا فالحقائق والكيفيات متباينة، وأن الشِّركة موجودة في الذهن دون الخارج.

---

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٠٣).

(٢) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية (٦١).

وبناءً على أن الاشتراك بين صفات الخالق والمخلوق إنما هو اشتراك لفظي دون الحقائق، فإن الله ﷻ لا يُقاس بخلقه، بل له المثل الأعلى فلا يجوز أن يُقاس على غيره قياس تمثيل، ولا يُقاس مع غيره قياس شمول؛ فإنه سبحانه ليس مثلاً لغيره ولا مساويًا له أصلاً، بل له ﷻ المـَثَل الأعلى، وذلك هو قياس الأولى والأحرى.

والذي معناه: أن كل ما ثبت للمخلوق من صفات كمال فالخالق أحقّ به وأولى وأحرى به منه؛ لأنه أكمل منه، ولأنه هو الذي أعطاه ذلك الكمال، فمعطي الكمال لغيره أولى وأحرى أن يكون هو موصوفًا به[1].

أما ما يتعلَّق بهذا القياس-من حيث ألفاظه- فهي غير صحيحة، وإن صحَّ معناها، والصحيح أن يعبَّر عنه بقياس الغيب على الشهادة؛ لأن المعنى في كون الغيب غيبًا هو انتفاء شهودنا له، وهذه تسمية قرآنية صحيحة[2].

ولعل الأسلم تركها، والاستعاضة عنها بالمصطلحات الشرعية؛ إذ فيها غُنية وكفاية.

أما الأحوال التي ذكرها القرافي والتي يعتقدها الأشاعرة فالقول بثبوتها باطل لوجوه، منها:

- أنها لم يدل عليها كتاب ولا سنة، ولم يقل بها أحد من سلف الأمة، بل القول بها مبتدع[3].
- أن مما يبطل ثبوتها وصفهم لها بأنها: لا موجودة ولا معدومة، والوجود والعدم نقيضان، لا يجتمعان ولا يرتفعان، ولا يمكن جعل الشيء الواحد لا موجودًا ولا معدومًا[4]؛ لأن سلب النقيضين كجمعهما: كلاهما ممتنع[5].

---

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٥٤)، مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٥٧)، شرح العقيدة الطحاوية (٧٥).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ٥١-٥٣).

(٣) وذلك أن أول من ابتدعها أبو هاشم الجبائي. ينظر: الفرق بين الفرق (١٩٥). وينظر: أضواء البيان (٢/ ٢٢).

(٤) ينظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية (١٠٩).

(٥) ينظر: منهاج السنة (١/ ٤٥٨)، النبوات (٢٢٥)، شفاء العليل (٥٠، ١٢٢).

المطلب الثاني: صفات الله عند القرافي:

وفيه ست مسائل:

المسألة الأولى: إثبات سبع صفات لله تعالى وتأويل غيرها:

أ- إثبات الصفات السبع:

قال القرافي: «إن الله تعالى له صفات سبع، وهو إله واحد، وصفاته: العلم والحياة والإرادة والكلام والقدرة والسمع والبصر»[(١)].

الدراسة:

هذه هي الصفات السبع التي يثبتها القرافي لله ﷻ، وقد تكرَّر إثباها منه في مواضع كثيرة من كتبه، وسبب إثباته -وغيره من الأشاعرة- لهذه الصفات السبع دون غيرها: أن العقل دلَّ عليها، وباقي الصفات لم يدل عليه العقل[(٢)].

وتمكن الإجابة على هذا المذهب -إثبات بعض الصفات ونفي بعض- بقواعد وأصول عامة، منها: أن القول في بعض الصفات كالقول في بعض، فمن أثبت سبع صفات كالأشاعرة وجعلها حقيقية في الله تعالى، ونازع في غيرها من الصفات كالمحبة والرضا، والغضب والكراهة فيجعلها مجازًا أو يفسّرها بالإرادة أو ببعض المخلوقات من النعم والعقوبات، فيقال له: لا فرق بين ما نفيته، وبين ما أثبته، بل القول في أحدهما كالقول في الآخر؛ فلو أثبتَ لله إرادة مثل إرادة المخلوقين، فكذلك محبته ورضاه وغضبه، وهذا هو التمثيل. وإن أثبت له إرادة تليق به؛ كما أن للمخلوق إرادة تليق به، قيل لك: وكذلك بقية صفاته التي نفيتَها: فله محبة تليق به، وللمخلوق محبة تليق به... وكذلك في باقي الصفات[(٣)].

---

(١) الفروق (٤/ ١٢٨٣). وينظر: الأجوبة الفاخرة (٣٠٧).

(٢) ينظر: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع (٣٧-٣٨)، تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل (٢٦-٢٧)، الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز جهله (٣٥-٣٦)، أصول الدين (١٤، ٢٤)، الأسماء والصفات (١٥١-١٧٥)، الاعتقاد (٢١)، شعب الإيمان (١/ ٢٦٣)، التلخيص في أصول الفقه (١/ ١٣٣-١٣٤)، تبصرة الأدلة (١/ ٣١-٣٤)، الملل والنحل (١/ ٣٧، ٨٨)، الاقتصاد في الاعتقاد (٢٣٠-٢٣١).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٧-١٨).

واستناد الأشاعرة إلى العقل في أمور الغيب، والتي من أخصِّها وأجلِّها: صفات الله ﷻ، باطل شرعًا وعقلاً.

أما شرعًا: فقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

وأما عقلاً: فلأن هذه الأمور مما يُتلقَّى بالخبر؛ لأن الخالق ﷻ ليس كمثل الخلق، فلا يجوز عليه ما يجوز عليهم، ولا يمتنع عليه ما يمتنع عليهم، ولا يجب له ما يجب لهم، فهو مخالف للخلق، وإذا كان مخالفًا للخلق فهل يحكم الخلق عليه بعقولهم؟

فكان في الشرع والعقل ما يبطل الاعتماد على العقل في هذه الأمور[١].

والمنهج الحق هو: إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه، وما أثبته له رسوله ﷺ، لا يتجاوز الكتاب والسنة[٢].

ب- تأويل غير الصفات السبع:

لما أثبت الأشاعرة سبع صفات لله تعالى، ردوا بقيَّتها بالتأويل.

تعريف التأويل:

التأويل لغة: له معنيان:

الأول: الرجوع، وتأويل الكلام: هو عاقبته وما يؤول إليه[٣].

والثاني: «تفسير الكلام الذي تختلف معانيه، ولا يصح إلا ببيان غير لفظه»[٤].

وقد ورد في قواميس اللغة المتأخرة معنى آخر للتأويل وهو: «نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ»[٥].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٧-١٨)، شرح العقيدة السفارينية لابن عثيمين (١٧٢-١٧٤).

(٢) ينظر: التوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة (١/ ١٨)، التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٥٤)، الحجة في بيان المحجَّة (١/ ١٨٣-١٨٤)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣)، (٥/ ١٩٥).

(٣) ينظر: معجم مقاييس اللغة (١/ ١٦٠-١٦٢).

(٤) تهذيب اللغة (١٥/ ٤٥٨). وينظر: مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ٨٦- ٨٧).

(٥) لسان العرب (١١/ ٣٣). وينظر: تاج العروس من جواهر القاموس (٧/ ٢١٥).

وهذا المعنى ليس معروفًا عن أئمة اللغة المتقدمين، بل منقول عن غيرهم ممن ليسوا من رواة اللغة والمحدثين[١]، «وكان السلف ينكرون التأويلات التي تُخرج الكلام عن مراد الله ورسوله التي هي من نوع تحريف الكَلِم عن مواضعه، فكانوا ينكرون التأويل الباطل الذي هو التفسير الباطل، كما ننكر قول من فَسَّر كلام المتكَلِّم بخلاف مراده»[٢].

ومثل التأويل من مسالك تحريف الكَلِم: المجاز.

تعريف المجاز:

المجاز في اللغة: سلوك الطريق وتعديته[٣]، وهو الطريق والمسلك[٤].

وفي اصطلاح المتكلمين: يطلق على اللفظ الذي تجوز به عن موضوعه[٥]، أي ما استعمل في غير ما وُضع له، وأنه متجاوز به إلى غيره، من قولك: جُزت النهر إذا تجاوزته[٦].

وهذا ما درج عليه أهل الكلام في معنى المجاز، ثم توسَّعوا في معناه[٧].

وقد استعمل الأشاعرة المجاز في فهم نصوص الصفات، وجعلوه وسيلة لهم لنفي كثير من صفات الله تعالى[٨].

وفيما يلي بعض المسائل المتعلِّقة بالمجاز والتأويل عند القرافي:

مسألة: تجويزه دخول المجاز في خطاب الله:

استدلَّ القرافي بقوله تعالى: ﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾ [الكهف: ٧٧] على جواز دخول المجاز في كلام الله ﷻ.

---

(١) ينظر: الصفدية (١/ ٢٨٩).

(٢) المصدر السابق (١/ ٢٩١).

(٣) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير (١/ ١٣١).

(٤) ينظر: الصحاح (٣/ ٨٧٠-٨٧١).

(٥) ينظر: المستصفى للغزالي (١٨٦).

(٦) ينظر: التقريب والإرشاد للباقلاني (١/ ٣٥٢).

(٧) ينظر: الحيوان (٥/ ٢٣-٢٧)، البيان والتبيين للجاحظ (١/ ١٥٣)، المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (١٢/١، ١٣)، المحصول في علم الأصول للرازي (١/ ٢٨٧-٢٩٢).

(٨) ينظر: الصواعق المرسلة (١٧٠، ٦٣١-٦٣٢).

فقال: «تقريره: أنه مجاز؛ لأن الإرادة متعذِّرة من الجدار؛ لأنها مشروطة بالحياة، وهو ليس بحَيٍّ، لكن من لوازم إرادة الشيء من الحيِّ مقاربة ذلك المراد، فعبَّر بالإرادة عن لازمها الذي هو المقاربة، فيصير معنى الكلام: فوجدا فيها جدارًا يقارب الوقوع، والتعبير عن المقاربة بالإرادة: مجاز، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢]: من باب الحذف أي: أمرُ ربك أو جندُ ربك، ونحو ذلك، فهو من مجاز التركيب، والأول من مجاز الإفراد»[1].

وقال: «قال الرازي: لو وقع المجاز في القرآن لسمي الله تعالى متجوّزًا مستعيرًا. قلنا: ممنوع؛ لأن المتجوّز هو فاعل المجاز، وهو القاعدة في كل اسم فاعل، أنه لمباشر الفعل، والله ﷻ ليس هو الناطق باللفظ المجازي بل جبريل، ورسول الله، والناس بعدهما، فهذا الاسم لا يصدق على الله تعالى؛ لعدم اتصافه بفعل المجاز»[2].

الدراسة:

الآية التي استدل بها القرافي على دخول المجاز في القرآن جانب فيها الصواب؛ فإن الإرادة التي أسندت إلى الجدار هي على سبيل الاستعارة، والإرادة في المُحْدَثات بمعنى الميل، والانقضاض هو: السقوط[3].

وقد جاء في الشرع نسبة الأفعال إلى المخلوقات، كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]، وقوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا﴾ [الأحزاب: ٧٢]، وقال: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وغيرها من آيات.

وكما في السنة، قال النبي ﷺ عن أُحُد: ((جبل يحبّنا ونحِبّه))[4]، وقال: ((إني لأعرف

---

(١) نفائس الأصول (٢/ ٩٢١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير (٥/ ١٨٤) (١/ ٣٠٥).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب المغازي، باب ((أُحُد يحبّنا ونحبّه)) (٤/ ١٤٩٨/ ح٣٨٥٥)، ومسلم، كتاب الحج، باب فضل المدينة ودعاء النبي ﷺ فيها بالبركة وبيان تحريمها وتحريم صيدها وشجرها وبيان حدود حرمها (٢/ ٩٩٣/ ح١٣٦٥)، عن أنس بن مالك ﷺ.

حجرًا بمكة كان يسلّم عليَّ قبل أن أُبعث))[١]، وغير ذلك مما في معناه[٢].

أما قول القرافي في أن الكلام المجازي غير منسوب إلى الله بل منسوب إلى الخلق، فكلام الله تعالى كما في القرآن والتوراة والإنجيل، والأحاديث الإلهية التي يحكيها الرسول ﷺ عن الله -تبارك وتعالى- كقوله: ((إن ذكرني في نفسه ذكرتُه في نفسي))[٣]، وإن اشتركت في كونها كلام الله، فالكلام له نسبتان: نسبة إلى المتكلِّم به، ونسبة إلى المتَكَلَّم فيه؛ فهو يتفاضل باعتبار النسبتين، وباعتبار نفسه أيضًا[٤]، وفيما يتعلق بالتبليغ فإضافة الكلام إلى الله تعالى ﷻ إضافة ابتداء وإنشاء، وإضافتها إلى خلقه -كجبريل والنبي ﷺ- إضافة تبليغ وأداء[٥].

والله تعالى ليس من أسمائه المتَجوِّز، ولا تصح نسبة المجاز إليه ﷻ؛ لأنه غير وارد في حقّه ﷻ وفيما أخبر به عن نفسه من أسماء وصفات، ولأنه غير محتاج إليه، إذ لا أدلَّ على الله تعالى مما أخبر به في كتابه، أو أخبر به رسوله ﷺ، وكل ذلك على الحقيقة التي لا تقبل التأويل.

مسألة: القول بالمجاز في إتيان الله يوم القيامة:

قال القرافي في قول الله تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ **[البقرة: ٢١٠]: «وإتيان الله تعالى إما مجاز أو على الحذف:**

أما المجاز: فتقريره أن اللفظ استُعيد لما يتعلَّق بمسمَّاه، كما تقول: جاء الملك، والمراد عقابه، أو عساكره، أو رسوله، أو نحو ذلك. فيستعمل لفظ الملك مجازًا في عقابه، ولا يكون هنالك مضاف محذوف، كذلك هاهنا: الآتي هو وعيد الله تعالى في الغمام مع

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب فضل نسب النبي ﷺ وتسليم الحجر عليه قبل النبوة (٤/ ١٧٨٢/ ح٢٢٧٧)، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: تفسير القرطبي (١/ ٤٦٥-٤٦٦)، تفسير ابن كثير (١/ ٣٠٥).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾[آل عمران: ٢٨_ ٣٠] (٦/ ٢٦٩٤/ ح٦٩٧٠)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب الحث على ذكر الله تعالى (٤/ ٢٠٦١/ ح٢٦٧٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٥٧-٥٨).

(٥) ينظر: المصدر السابق (١٧/ ٨٢-٨٣).

الملائكة، فعبَّر بلفظ (الله) تعالى عن وعيده... وأما الحذف: فيكون التقدير: (إلا أن يأتيهم عذابُ الله)، فحُذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه.

والأول أولى؛ لما تقرَّر في علم الأصول، أنه إذا تعارض المجاز والإضمار فالمجاز أولى، وقيل: هما سواء، لاحتياج كلٍّ منهما إلى قرينة مرشدة»[1].

الدراسة:

تأويل القرافي إتيان الله تعالى ومجيئه، بإتيان أمره وغيره من تأويلات، مخالف لمذهب السلف في صفات الله تعالى، وأنه يجيء يوم القيامةحقيقة كما قال سبحانه: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، وأنه تعالى يقرب من خلقه كيف شاء كما قال: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، فيثبتون الصفة لله تعالى كما أثبتها لنفسه ﷻ، ولا يتأولون شيئًا من آيات الصفات، أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها[2].

مسألة تأويل الرحمة، والغضب، والرضا، بالإرادة في كلٍّ:

ذكر القرافي استحالة قيام هذه الصفات بالله تعالى؛ لأنها أوصاف لا تتصَوَّر إلا في البشر، فتعيَّن حملها على المجاز، واختلف الأشاعرة في تعيين هذا المجاز الذي تُحمل عليه هذه الألفاظ.

فقال: «قال الشيخ أبو الحسن الأشعري –رضي الله عنه–: المراد بهذه الأمور إرادة الإحسان لمن وصف بذلك من الخلق في صفة الرحمة ونحوها، وإرادة العقوبة لمن وصف بذلك من الخلق في لفظ الغضب ونحوه، وقال القاضي أبو بكر الباقلاني –رضي الله عنه–: المراد بذلك أن الله تعالى يعاملهم معاملة الراحم والغضبان، فيكون المراد في الأول: الإحسان نفسه، وفي الثاني: العقاب نفسه، فغَضَب الله تعالى عند الشيخ إرادته العقاب، وعند القاضي العقاب، وكذلك الرحمة: هل هي إرادة الإحسان أو الإحسان نفسه؟ ورضاه تعالى إرادة الإحسان أو يعاملهم معاملة الراضي، فيحسن إليهم، أي يفعل بهم ذلك؟ ومحبته إرادة الإحسان في قوله تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾ [المائدة: ٥٤] والإحسان

---

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء (١٦٢-١٦٤).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٤). وينظر في الرد على تأويل الصفات بالإرادة: (٥/ ١٩٥)، (١٧/ ١٥٨).

نفسه، وكذلك بقية هذه الألفاظ تتخرج على هذين المذهبين»[(١)].

مثاله: ما قاله القرافي في قول الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]: «الرحمة في حقِّ الله تعالى مُحال باعتبار الحقيقة اللغوية؛ لأنها مَيلُ الطبع، والطبع وعوارضه على الله تعالى مُحال»[(٢)].

وقال في موضع: «الله عندنا في البسملة: الذات الموصوفة بصفات الكمال، ونعوت الجلال، والرحمن الرحيم وَصْفَانِ له باعتبار الخير والإحسان الصادرين عن قدرته»[(٣)].

وقال متأوِّلاً معاني بعض أسماء الله تعالى: «تسميتُه -سبحانه- الرازق الوهَّاب الخالق المحسن باعتبار أفعاله لا باعتبار صفة قديمة بذاته، فالرحمن معناه: المحسن في الدنيا والآخرة لخلقه بفضله، والرحيم معناه: المحسن في الآخرة -خاصة- لخلقه بفضله»[(٤)].

الدراسة:

تأول القرافي صفة الرحمة، كتأويل الأشاعرة صفة الرحمة أو الغضب لله تعالى بالإرادة، وكان هذا فرارًا من تشبيه الله بخلقه، وذلك لأنهم فسَّروا الرحمة بالضعف والتألم للمرحوم، وهذا التفسير باطل من وجوه، منها:

- أن الضعف والخور مذمومين من الآدميين، والرحمة ممدوحة، وقد قال تعالى: ﴿وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلصَّبۡرِ وَتَوَاصَوۡاْ بِٱلۡمَرۡحَمَةِ﴾ [البلد: ١٧]، وقال النبي ﷺ: ((لا تُنزَع الرحمة إلا من شقي))[(٥)]، ولا يقال: لا يُنزع الضعف والخور إلا من شقي؛ لكن لما كانت الرحمة تقارن الضعف والخور في حقِّ كثير من الناس ظنّ الغالط أنها كذلك مطلقًا.
- ولو قُدِّر أنها في حق المخلوقين مستلزمة للضعف لم يجب أن تكون في حقِّ الله تعالى

---

(١) الفروق (٣/ ٧٧٦-٧٧٨). وينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (٥٠٦-٥٠٧).

(٢) الاستغناء في أحكام الاستثناء (٥٠٦-٥٠٧). وينظر: الفروق (٣/ ٧٧٦-٧٨٠).

(٣) الأجوبة الفاخرة (١٣٩).

(٤) المصدر السابق (١٤٠).

(٥) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في الرحمة (٤/ ٤٤١/ ح٤٩٤٤)، والترمذي، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة المسلمين (٤/ ٣٢٣/ ح١٩٢٣)، والإمام أحمد (١٣/ ٣٧٨/ ح٨٠٠١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وحسَّنه الألباني. ينظر: صحيح وضعيف سنن أبي داود (١٠/ ٤٤٢/ ح٤٩٤٢).

مستلزمة لذلك؛ وذلك أن صفات البشر وأفعالهم مقرونة بالحاجة إلى الغير، والحاجة لهم أمر ذاتي لا يمكن خلُوُّهم عنه، والله سبحانه الغِنَى له أمر ذاتي لا يمكن أن يخلو عنه.

فكذلك (الرحمة) وغيرها، إذا قُدِّر أنها في حَقِّنا ملازمة للحاجة والضعف؛ لم يجب أن تكون في حقِّ الله ملازمة لذلك[١].

كذلك تأولهم صفة الغضب ونفيها عن الله تعالى بحجة أنه غليان دم القلب لطلب الانتقام، فيقال: إن هذا المعنى أصلاً ليس بصحيح في حق البشر؛ بل الغضب قد يكون لدفع المنافي قبل وجوده، فلا يكون هناك انتقام أصلاً، وأيضًا: غليان دم القلب يقارنه الغضب ليس أن مجرد الغضب هو غليان دم القلب، كما أن (الحياء) يقارن حمرة الوجه، و (الوجل) يقارن صفرة الوجه؛ لا أنه هو، ولو قُدِّر أن هذا هو حقيقة غضبنا، لم يلزم أن يكون غضب الله تعالى مثل غضبنا؛ كما أن حقيقة ذات الله ليست مثل ذاتنا، فليس هو مماثلاً لنا: لا لذاتنا، ولا لأرواحنا، وصفاته كذاته ﷻ[٢].

ونفي محبَّة الله ورضاه وتفسيرهما بالإرادة هو مسلك الجهمية، أخذه الأشاعرة عنهم[٣].

وسبب تأوُّل الأشاعرة وغيرهم من أهل الكلام لصفات الله تعالى، هو الفرار من تشبيه الله بخلقه، وأن ما ورد في النصوص من صفات الله تعالى ثابت في حق المخلوق: أي أن المخلوق شارك الخالق في كثير من صفاته، وأعياهم الجمع بين صحة النصوص وصراحتها في إثباتها صفات الله تعالى مع نفيها مشابهته ﷻ لخلقه، وقالوا: الباب واحد، فإذا أثبتنا لله تعالى الغضب والرضا والمحبة والبغض وهي ثابتة للمخلوق كما نراه ونشاهده، فقد شبَّهنا الله بخلقه، والتشبيه كفر. وما فرّوا من شيء إلا ووقعوا في شرٍّ منه[٤].

المسألة الثانية: كيفية إثبات الصفات السبع وتفسيرها:

قال القرافي ردًّا على النصارى[٥]: «أما قولكم إن النطق هو الموجد فغلط، بل

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١١٧-١١٨).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٦/ ١١٩-١٢٠)، (٣/ ٩).

(٣) ينظر: المصدر السابق (١٧/ ١٠١-١٠٢).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٩).

(٥) في تفسيرهم لقواعد التثليث عندهم: أن الأب يراد به الذات، والابن النطق، وروح القدس الحياة. ينظر: الأجوبة الفاخرة (١٣٨).

الموجد القدرة دون غيرها، وكل صفات الله تعالى لها خاصيَّة لا توجد لغيرها: فالقدرة توجِد، والإرادة تخصِّص الممكن بأزمانه وأحواله، والعلم يكشف الممكنات والواجبات والمستحيلات على ما هي عليه، والسمع إدراك يختَصّ بالكلام النفساني والصوت اللساني، والبصر إدراك خاص يختصّ بالموجود دون المعدوم، بخلاف العلم فإنه يعمُّها... والكلام النفسي الذي هو النطق... »[١].

الدراسة:

في هذا النص ما يفيد أن القرافي قد سلك الطريقة الفلسفية في إثباته للصفات السبع، وهي الطريقة التي سلكها الأشاعرة في إثباتهم لهذه الصفات[٢][٣].

وإثبات الصفات لا يكون إلا عن طريق الوحي، إذ باب الأسماء والصفات توقيفي، لا يجوز تجاوز الوحي فيه.

المسألة الثالثة: تقسيم صفات الله:

قال القرافي: «صفات الله تعالى أقسام: معنوية، وذاتية، وسلبية، وفعلية... فأما القسم الأول وهي الصفات المعنوية، فهي سبعة: العلم والكلام القديم والإرادة والقدرة والسمع والبصر والحياة»[٤].

١- القسم الأول: الصفات المعنوية:

قال القرافي: «النّطق صفة قائمة بذات الله، فهو من المعاني لا من الأجسام، بل هو كالعلم والحياة»[٥].

وقال عن الصفات السبع في موضع آخر: «ومنها ثبوتية وهي سبعة: العلم والإرادة

---

(١) ينظر: الأجوبة الفاخرة (١٤٠).

(٢) ينظر: الإنصاف للباقلاني (١٦)، نهاية الإقدام في علم الكلام (١٧٠-١٧١)، المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي (١١٠)، التعريفات (١٠٨)، شرح المقاصد (٣/ ١٠).

(٣) ينظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن الغزالي، والرازي، والشهرستاني، والآمدي، وتأثرهم بالفلاسفة، في: درء التعارض (٣/ ٣٣٩)، مجموع الفتاوى (٤/ ٩٩، ٥/ ٥٦٠)، شرح الأصفهانية (٣٧، ١٠٨، ١٧٠).

(٤) الفروق (٣/ ٧٧٦).

(٥) الأجوبة الفاخرة (١٤١).

والقدرة والحياة والكلام والسمع والبصر»[١].

الدراسة:

الصفات السبع التي يثبتها الأشاعرة لله تعالى يسمّوها صفات المعاني، أو الصفات المعنوية[٢]، وهي: الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والإرادة والكلام[٣].

ومعنى صفات المعاني: ما قابل الذات: أي ما لا يكون قيامه بنفسه، بل بغيره[٤].

وقد اختلف الأشاعرة أنفسهم في بيان معنى الصفات المعنوية، أو صفات المعاني، وذلك بالتفريق بينهما، بأن الصفات المعنوية: تطلق على أحكام الصفات السبع[٥]، وصفات المعاني: ما يقوم بذاته تعالى من الصفات السبع، وسموها بالصفات الذاتية؛ لأنها لا تنفك عن الذات، وبالصفات الوجودية؛ لأنها متحققة باعتبار نفسها[٦].

والحقيقة أن ليس بينهما فرقًا؛ وأن عدّ المتكلمين للصفات المعنوية صفات زائدة على صفات المعاني مبنيّ على ما يسمّونه الحال المعنوية، زاعمين أنها أمر ثبوتي ليس بموجود، ولا معدوم، «والتحقيق الذي لا شك فيه أن هذا الذي يسمُّونه الحال المعنوية لا أصل له، وإنما هو مطلق تخييلات يتخيلونها؛ لأن العقل الصحيح حاكم حكمًا لا يتطرَّقه شك بأنه لا واسطة بين النقيضين البتة، فالعقلاء كافة مطبقون على أن النقيضين لا يجتمعان، ولا يرتفعان، ولا واسطة بينهما البتة، فكل ما هو غير موجود، فإنه معدوم قطعًا، وكل ما هو غير معدوم، فإنه موجود قطعًا»[٧].

٢- القسم الثاني: الصفات الذاتية:

ذكر القرافي من أقسام صفات الله تعالى: الصفات الذاتية، ووضَّحها بقوله: «وهي

---

(١) المصدر السابق (١٤٠).

(٢) ينظر: شرح المقاصد (٢/ ٤٩)، شرح المواقف (١/ ٤٠٣-٤٠٤)، الكليات (٥٤٧)، كشاف اصطلاحات الفنون (٤/ ٣٤٠).

(٣) ينظر: أصول الدين (١١٢-١٢٥)، الاقتصاد في الاعتقاد (١٠٩)، نهاية الإقدام (١٨١).

(٤) ينظر: شرح المقاصد (٢/ ٥٢)، شرح الصاوي على الجوهرة (١٦٥)، تحفة المريد (٦٣).

(٥) ينظر: شرح المواقف (١/ ٤٠٣-٤٠٤).

(٦) ينظر: شرح الصاوي على جوهرة التوحيد (١٦٥)، تحفة المريد (٨٩).

(٧) أضواء البيان (٢/ ٢٢).

كونه تعالى أزليًّا أبديًّا واجب الوجود»[١].

الدراسة:

تقسيم القرافي للصفات يُلحظ منه تفريقه بين الصفات الذاتية والمعنوية، وهذا اصطلاح منه -رحمه الله- على غير ما اصطلح عليه متقدِّموا الأشاعرة.

فمتقدِّموا الأشاعرة يقسِّمون الصفات إلى صفات ذات، وصفات فعل، وصفات الذات هي التي لم يزل ولا يزال يتصف بها، وهي قائمة بذاته كالحياة والعلم والسمع والبصر والقدرة ونحوها، وصفات الفعل هي: التي سبقها تعالى وكان موجودًا في الأزل قبلها[٢].

وفيما يتعلَّق بما ذكره القرافي من صفات: (الأزليّ والأبديّ وواجب الوجود) يتعيَّن بيان معانيها:

• **معنى الأزلي:**

الأَزَليّ: القديم، مأخوذ من الأَزَل وهو القِدَم[٣].

ولفظ الأَزَليّ في حق الله تعالى لم يرد في الكتاب ولا في السنة، بل ورد لفظ (الأَوَّل).

قال الله ﷻ: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، وقال رسول الله ﷺ مفسِّرًا لهذين الاسمين الجليلين: ((اللهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء))[٤].

• **معنى الأبدي:**

الأَبَد: «محرَّكة: الدَّهْر مطلقًا... والأبد: الدائم... والأبد: القديم الأزَلي»[٥].

و لم يرد لفظ الأبدي في حق الله تعالى لا في القرآن ولا في السنة.

والأزلي والأبدي متقاربان في المعنى، إذ يراد بهما القديم، ومعناهما صحيح في حق الله

---

(١) الفروق (٣/ ٧٧١).

(٢) ينظر: التمهيد للباقلاني (٢٩٩)، الإنصاف له أيضًا (٢٥)، الأسماء والصفات (١/ ٢٧٦)، الاقتصاد في الاعتقاد (٢٢).

(٣) ينظر: لسان العرب (١١/ ١٤).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (٨/ ٧٨/ ح٧٠٦٤)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٥) تاج العروس (٧/ ٣٧١). وينظر: المفردات في غريب القرآن للراغب (١/ ٨).

تعالى، ويجوز أن يخبر بهما عنه ﷻ؛ لأن باب الإخبار عنه تعالى أوسع من باب أسمائه وصفاته[(١)].

• **واجب الوجود:**

قال القرافي فيما يتعلَّق بصفات الله تعالى –حيث إنه استعمل لفظ واجب الوجود وصفًا لله تعالى، ووصفًا لصفاته– فقال: «صفاته تعالى واجبة الوجود، أزليَّة أبديَّة»[(٢)].

وقال فيما يتعلَّق بالله ﷻ: «النصارى الكفار جعلوا عيسى سببًا لانتهاك حرمة الربوبية بنسبة واجب الوجود المقَدَّس عن صفات البشر إلى الصاحبة والولد...»[(٣)].

وكذلك وَصَف ذات الله ﷻ بأنها: واجبة الوجود[(٤)].

الدراسة:

لم يرد لفظ الواجب في حق الله تعالى لا في القرآن ولا في السنة.

وتقسيم الموجود إلى: واجب الوجود وهو الموجود بنفسه، وإلى ممكن الوجود وهو الموجود بغيره تقسيم صحيح، إلا أن تسمية الموجود بنفسه (خالقًا)، وتسمية الموجود بغيره (مخلوقًا) أبين وأحسن[(٥)]؛ لأنها الألفاظ التي وردت في الكتاب والسنة، وفي كلام الأئمة والعلماء إضافة إلى ما قد يترتب على ذلك الإطلاق من لوازم غير صحيحة[(٦)].

٣– القسم الثالث: الصفات السلبية:

قال القرافي: «القسم الثالث من صفات الله تعالى: الصفات السلبية، وهي كقولنا: إن الله تعالى ليس بجسم ولا جَوهَر ولا عَرَض، ولا في حَيِّز ولا في جهة، ولا يشبه شيئًا

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٤٢)، (٩/ ٣٠١)، درء التعارض (٢/ ٢٩٨)، مدارج السالكين (٣/ ٤١٥)، بدائع الفوائد (١/ ١٦٩-١٧٠).

(٢) الذخيرة (١٠/ ٣٥٨). وينظر: الفروق (٣/ ٧٥٧، ٧٧١، ٧٧٩)، الأمنية في إدراك النية (١٩٧)، الاستغناء (٤٩٣-٤٩٤)، الإحكام (٥٨).

(٣) الأجوبة الفاخرة (٩٣).

(٤) ينظر: المصدر السابق (١٦٣).

(٥) ينظر: درء التعارض (٣/ ١٣٠).

(٦) ينظر: الألفاظ والمصطلحات في توحيد الأسماء والصفات (٤١٥).

من خلقه في ذاته ولا في صفة من صفاته ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، فهذه الصفات هي نسبة بين الله تعالى وأمور مستحيلة عليه ﷻ»[١].

وقال مستفتحًا: «الحمد لله العظيم من غير عَدَد، الباقي من غير مَدَد، الكبير من غير جَسَد»[٢].

وقال: «السَّلب في حَقِّ الله تعالى سَلْبان: سَلْبُ نقيصة، نحو سَلْب الجهة والجِسْمية وغيرهما، وسلب المشارك في الكمال، وهو سلب الشريك، وهو الوحدانية»[٣].

الدراسة:

معنى السَّلب:

السَّلب في اللغة: أخذ الشيء بخفَّة واختطاف[٤]، والاستلاب: الاختلاس[٥].

ولم يرد لفظ السلب في حق الله تعالى -فيما يتعلق بصفاته- لا في القرآن ولا في السنة.

والمراد بالسلب في حق الله تعالى، هو النفي[٦]، أي: نفي ما لا يليق به ﷻ من صفات، وهذا ما سلكه أهل السنة والجماعة في صفات الله تعالى من إثبات ما أثبته لنفسه ونفي ما نفاه عن نفسه[٧].

يقول الإمام الدارمي[٨]: «قد قرأنا القرآن كما قرأته، وعقلنا عن الله أنه ليس كمثله شيء، وقد نفينا عن الله ما نفاه عن نفسه»[٩].

---

(١) الفروق (٣/ ٧٧٣-٧٧٤). وينظر: (٣/ ٧٤٠).

(٢) الأجوبة الفاخرة (٤٦).

(٣) الفروق (٣/ ٧٧٤).

(٤) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٣/ ٩٢).

(٥) ينظر: الصحاح (١/ ١٤٨)، لسان العرب (١/ ٤٧١).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٧)، (٧/ ٦٦٤-٦٦٥)، شرح العقيدة الطحاوية (١٨٩).

(٧) ينظر: الألفاظ والمصطلحات في توحيد الأسماء والصفات (٢٥٥).

(٨) هو عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام التميمي ثم الدارمي السمرقندي، أبو محمد، محدث حافظ، ومفسر وفقيه عالم، وكان عابدًا زاهدًا ورعًا، من أشهر مصنفاته: (المسند)، و(الرد على الجهمية)، و(الرد على بشر المريسي)، توفي سنة ٢٥٥هـ. ينظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٢٩)، الأنساب (٢/ ٤٤١-٤٤٢)، تذكرة الحفاظ (٢/ ٥٣٤).

(٩) رد الدارمي على بشر المريسي (٧٤).

ولقد استعمل الأشاعرة (الصفات السلبية) -كما استعملها القرافي-، وجعلوها قسمًا من أقسام الصفات[١]، يعنون به: «سَلْب ما لا يليق بالواجب عنه»[٢]، أي ما لا يليق بالله تعالى[٣].

ولـــه إطلاقان: يطلق على سَلب الأمر الذي لا يليق بالله -عَزَّوَجَلَّ- كسَلْب العدم وسَلْب الافتقار ونحو ذلك، ويطلق على الأمر المسلوب عنه كالشريك والعمى والجهل، والأول هو المراد هنا[٤]، وهذا ما بيَّـــنه القرافي بأنواع السَّلْب.

وما سلكه أهل الكلام قاصر؛ إذ إنهم قصروا الصفات السَّلْبية على نفي النقائص والعيوب فقط، وهذا نفي صِرْف لا يتضمن إثباتًا[٥].

كما أنه يقصر عن أمر آخر -لكي يتمَّ تتريه الله تعالى على الوجه اللائق به سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى-، وهو إثبات كمال ضدِّ المنفِيِّ؛ إذ النفي الـــمَحـــْض الذي استعمله المتكلّمون لا يكفي، فهو في الحقيقة عدم محض، والعدم الـــمَحْض ليس بشيء، وما ليس بشيء هو كما قيل ليس بشيء، فضلاً عن أن يكون مدحًا أو كمالاً[٦]، والواجب في النفي أن يتضمن الإثبات، وهو الذي جاء به الكتاب والسنة، وعناه أهل السنة بـــ (الصفات السَّلْبيّة) ومقصودهم به: نفي العيوب والنقائص عن الله المتضمّن لإثبات أمور وجوديّة من صفات الكمال الثابتة لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، والمضادة لتلك العيوب والنقائص[٧].

وهذا مقتضى توحيد الأسماء والصفات عند أهل السنة والجماعة، وهو الإثبات

---

(١) ينظر: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين للرازي (٢٢٣-٢٣١)، المواقف للإيجي (٢٧٠).

(٢) شرح المقاصد (٤/ ٣١).

(٣) ينظر: شرح الهدهدي على السنوسية بهامش حاشية الشرقاوي (٥٩)، تحفة المريد (٥٤).

(٤) ينظر: حاشية الشرقاوي على الهدهدي (٥٩)، حاشية الدسوقي على أم البراهين (٩٥).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٢٥٠)، (١٧/ ١٠٩)، درء التعـــارض (١٠/ ٢٩١)، الـــصفدية (٢/ ٦٣-٦٦)، منهاج السنة (٢/ ١٨٣)، شرح العقيدة الأصفهانية (٨٦)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المـــسيح (٢/ ١٠٧-١٠٩)، الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٢١)، (٤/ ١٣٦٩)، مدارج السالكين (١/ ٢٧).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٥٧-٥٨).

(٧) ينظر: المصدر السابق (١٠/ ٢٥٠)، الألفاظ والمصطلحات في توحيد الأسماء والصفات (٢٥٨).

والسَلْب، فمرجع السَّلْب إلى الإثبات، والمقصود منه إثبات كمال الضّد[١]، وتتريه أوصاف الكمال الثابتة لـــه سبحانه عن مماثلة صفات المخلوقين، وأنه ليس كمثله شيء في صفات الكمال[٢].

فجمعوا بين الإثبات والتتريه، وبينوا أن إثبات الصفات لله تعالى لا يلزم منه مماثلة لمخلوقاته، كما أن نفي الشبيه والمثيل عنه لا يلزم منه نفي الصفات الثابتة لـــه تعالى، متَّبِعين في ذلك قولـــه تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١][٣].

ويلحظ أن القرافي مصيب في تقسيمه السَّلْب في حق الله –تعالى– إلى ذينك القسمين: سَلْب النقيصة، وسَلْب المثيل: أي المشارك في الكمال، إلا أن تمثيله غير صائب لما في هذه الألفاظ من إجمال، لا يجوز نفيها أو إثباها على الإطلاق، بل لابد من التفصيل فيها.

ووصْف الله بالسلب دون الإثبات، لا يصح؛ لأمور، منها:

- أن الصفات السَّلْبيّة ليست مدحًا بنفسها، ولا توجب كمالاً للموصوف إلا إذا تضَمّنت إثباتًا، ولهذا لا يثني الله على نفسه إلا بالصفات الثبوتية أو ما يستلزمها من صفات السَّلب المتضَمّن للثبوت[٤].
- أن من اقتصر على السلب في وصف الله تعالى فهو في الحقيقة لم يثبته ولم يجعله موجودًا، فضلاً عن أن يكون موصوفًا بالكمال، ممدوحًا مثنيًا عليه[٥]؛ لأن هذه الصفات يوصف بها المعدوم بل الممتنع[٦].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ١١٢، ١٤٤)، الصفدية (١/ ٩١)، (٢/ ٦٣)، مدارج السالكين (١/ ٢٧)، الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٩).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦-٢٧)، (١٧/ ١٠٨، ٣٢٥)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/ ١٤٠).

(٣) ينظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (١٦٤)، مختصر العلو للعلي الغفار للذهبي للألباني (١٧٧).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٩٩)، (١٧/ ١٠٩-١١٢، ١٤٢-١٤٦)، درء التعارض (٦/ ١٧٦-١٧٨)، (١٠/ ٢٩١)، بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٩٧، ٣٦٠-٣٦٢)، منهاج السنة (٢/ ١٨٣، ٣١٩)، شرح العقيدة الأصفهانية (٨٦)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٢/ ١٠٧-١٠٩)، الصفدية (٢/ ٦٣-٦٦)، مدارج السالكين (١/ ٢٧).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٥٩، الصفدية (٢/ ٦٦).

(٦) ينظر: درء التعارض (١٠/ ٢٩١)، بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٩٦)، مجموع الفتاوى (٣/ ٥٧-٥٨، ٦٠).

- أن كثيرًا من السلوب التي ذكرها القرافي وغيره حادثة لم يرد بها نص وليس له فيها سلف[١]، كما تضمنت ألفاظًا مجملة يجب تفسيرها والاستفصال فيها حتى يعلم المراد منها.

٤- القسم الرابع: صفات فعلية خارجة عن ذاته يستحيل قيامها به:

قال القرافي: «ومنها فعلية خارجة عن ذاته يستحيل قيامها به، مثل: الرزق والهِبَات والخلق والإحسان، فتسميته الرازق الوهاب الخالق المحسن باعتبار أفعاله لا صفة قديمة بذاته، فالرحمن معناه: المحسن في الدنيا والآخرة لخلقه بفضله»[٢].

الدراسة:

صفات الفعل عند الأشاعرة هي: «كل صفة كان موجودًا قبل فعله لها»[٣].

وعامة أهل الكلام ممن يقول بأن الصفة ليست هي الموصوف ولا غيره، فإنهم يقصدون بها صفات المعاني، أو صفات الذات التي تثبت معنى زائدًا على الذات المجردة، فالصفة السلبية والفعلية غير الذات[٤].

وأما أفعال الله من الخلق والرزق والإحياء والإماتة ونحو ذلك، فجمهور الأشاعرة على أن هذه الأفعال من باب النِسَب والإضافات[٥]، وليست قائمة في ذات الله تعالى، بل هي خارجة منفصلة عنه، ويخلقها في خلقه[٦].

وقول الأشاعرة ومن تبعهم بأن صفات الأفعال من باب الصفات الإضافية ولا تقوم بالله ﷻ «قول باطل مخالف... لما دَلَّ عليه الكتاب والسنة وإجماع السلف، بل والعقل أيضًا الذي يقضي بأن تكون الأفعال قائمة بمن فعلها ويكون متصفًا بها من قالها أو عملها، إذ لا

---

(١) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٩٧، ٣٣٦).

(٢) الأجوبة الفاخرة (١٤٠).

(٣) التمهيد للباقلاني (٢٩٩). وينظر: الإنصاف (٣٨، ٥٩)، الأسماء والصفات (١٣٧-١٣٨).

(٤) ينظر: غاية المرام في علم الكلام للآمدي (١٤٥-١٤٦)، شرح الصاوي لجوهرة التوحيد (١٩٣-١٩٤)، تحفة المريد (٨٠)، الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح (٣/ ٢٠٧-٢٠٨).

(٥) ينظر: نهاية الإقدام (٢٠٨)، المطالب العالية (٣/ ٢٦٠)، غاية المرام (٤٠)، أبكار الأفكار للآمدي (١/ ٢٦٧)، المواقف (٣١١)، شرح المقاصد (٣/ ٢٠٦)، (٤/ ٦٢-٦٩)، حاشية الدسوقي على أم البراهين (٩٧).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٢٧١-٢٧٢)، (١٢/ ٤٣٦-٤٣٧).

يتصوَّر في العقل مفعول من غير فعل، ولا مخلوق من غير خالق»[(١)].

وبسبب مقالتهم في صفات الله الفعلية استطال عليهم بقية أهل الكلام من نفاة الصفات، مما جعلهم جميعًا في تناقض واضطراب بَيِّن، ﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وصار هذا التناقض لا يلزم أهل السنة والجماعة –بحمد الله– إذ باب الصفات عندهم واحد، فصفات الذات والأفعال كلها تقوم به ﷻ قيام الصفة بالموصوف[(٢)].

أما فيما يتعلَّق بطريقة تقسيم الصفات عند الأشاعرة –وهو الذي سلكه القرافي–، فلا وجه له؛ لأنهم لا يلتزمونه، قال ابن تيمية: «وهؤلاء يقسِّمون الصفات إلى ذاتية ومعنوية وفعلية. وهذا تقسيم لا حقيقة له، فإن الأفعال عندهم لا تقوم به، فلا يَتَّصف بها، لكن يُخبَر عنه بها...»[(٣)].

المسألة الرابعة: وصف الله تعالى وصفاته بالقِدَم:

أطلق القرافي لفظ القديم أو القِدَم في حق الله تعالى، فوصف الله تعالى به تارة، ووصف به صفاته تارة.

فمن الأول، قوله: «التحريم كلام القديم»[(٤)].

كذلك نقلُه إجماع العلماء على تكفير من اعتقد أن الله غير حيٍّ، أو قديم[(٥)].

وتقسيمه لمدلولات الألفاظ، والأحكام المبنيّة على هذه المدلولات، كحُكم الحَلِف بما مدلوله قديم: كلفظ الله ونحوه[(٦)].

ومن الثاني، قوله إن الوصف القائم بذات الله تعالى: «واجب الوجود، قديم أزليّ أبدِيّ»[(٧)].

---

(١) شرح القصيدة النونية (٢/ ١١٨). وينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٢٢٩-٢٣٠).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٣٤-٤٣٧)، شرح العقيدة الأصفهانية (٦٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٧٤-٣٧٥).

(٤) نفائس الأصول (٢/ ٨٤٩).

(٥) ينظر: الذخيرة (٩/ ٣٢٥).

(٦) ينظر: الفروق (٣/ ٧٤٨).

(٧) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام (٥٨). وينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (٤٩٣-٤٩٤).

ووصفه كلام الله تعالى بالنفسي القديم[١]، وإرادة الله بالقديمة الأَزَليّة[٢]، وكذلك القدرة، والقرآن الكريم[٣].

وكذلك وصف أحكام الله ﷻ الشرعية فقال: «فإن الأحكام الشرعية واجبة الوجود، قديمة، صفة الله تعالى»[٤].

الدراسة:

معنى القديم:

القديم لغة: العتيق[٥]، «يقال: شيء قديم إذا كان زمانه سالفًا...»[٦].

ولم يرد لفظ القديم في حق الله تعالى في القرآن، بل جاء في السنة في قوله ﷺ: ((أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم))[٧]، فقوله: (وسلطانه القديم): وصف لصفة الله بالقدم.

وعليه يجوز إطلاق (القديم) على الله تعالى من باب الوصف والإخبار[٨]؛ فإن ما يدخل في باب الإخبار عنه تعالى أوسع مما يدخل في باب أسمائه وصفاته، وما يطلق عليه من الأخبار لا يجب أن يكون توقيفيًا: كالقديم، والشيء، والموجود، والقائم بنفسه، فإنه يخبر بهذه الألفاظ عنه ولا تدخل في أسمائه الحسنى، وصفاته العليا[٩].

---

(١) ينظر: الفروق (٢/ ٦٦٣).

(٢) ينظر: المصدر السابق (١/ ٢٧٨).

(٣) ينظر: الأمنية في إدراك النية (١٢٠، ١٣٠).

(٤) المصدر السابق (١٨٠-١٨١)، (١٩٧-١٩٨). وينظر: شرح تنقيح الفصول (٥٩).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (٩/ ٤٦).

(٦) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٦٥). وينظر: الصحاح (٥/ ٢٠٠٧).

(٧) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب ما يقوله الرجل عند دخوله المسجد (١/ ١٢٧/ ح٤٦٦)، وصححه الألباني. ينظر: صحيح سنن أبي داود (١/ ٩٣).

(٨) ينظر: الحجة في بيان المحجة (١/ ١٠٣)، بيان تلبيس الجهمية (٢/ ١١)، درء التعارض (١/ ٢٩٧، ٢٩٨)، (٤/ ١٤٠)، مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٠-٣٠١)، فتاوى اللجنة الدائمة (المجموعة الثانية) (٢ / ٣٧٩-٣٨٠).

(٩) ينظر: بدائع الفوائد (١/ ١٦٩-١٧٠).

المسألة الخامسة: التفضيل بين صفات الله:

قال القرافي في قاعدة التفضيل بين المعلومات[(١)]، وهي عشرون قاعدة، ذكر منها:

- **«التفضيل بشرف التعلُّق كتفضيل العلم على الحياة، فإن الحياة لا تتعلَّق بشيء بل لها موصوف فقط، والعلم له موصوف ومتعَلَّق فله مزيَّة شَرَف بذلك، وكذلك الإرادة»، وعدَّ باقي السبع[(٢)].**
- **«التفضيل بكثرة التعلُّق كتفضيل علمِ الله على قدرته، وإرادته، وسمعه، وبصره؛ لكونه متعلِّقًا بجميع الواجبات والممكنات والمستحيلات، واختصاص الإرادة بالممكنات وجودها أو عدمها، واختصاص القدرة بوجود الممكنات خاصة، واختصاص السمع ببعض الموجودات -وهي الأصوات والكلام النفسي-، واختصاص البصر ببعض الموجودات الممكنات، والواجبات دون المستحيلات، والمعدومات دون الممكنات...»[(٣)].**
- **«تفضيل الإرادة على الحياة، فإنها مؤثِّرة للتخصيص في الممكنات بزمانها وصفاتها الجائزة عليها، والحياة لا تؤثِّر إيجادًا ولا تخصيصًا، وليس في صفات الله السبع مؤثِّرًا إلا القدرة والإرادة فقط»[(٤)].**

الدراسة:

التفضيل بين صفات الله ﷻ ثابت في النصوص[(٥)].

فقد دلت السنة على أن بعض أسمائه ﷻ أفضل من بعض، كما قال النبي ﷺ: ((اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ۖ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة: ١٦٣]،

---

(١) ينظر: الفروق (٢/ ٦٦٠-٦٨٠).

(٢) ينظر: الفروق (٢/ ٦٦٤).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٦٦٥).

(٤) الفروق (٢/ ٦٧٠).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٨٠، ٨٩).

وفاتحة آل عمران: ﴿الٓمٓ ۝١ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُ ۝٢﴾ [آل عمران: ١-٢]))[(١)]، كما دلت على أن بعض صفاته ﷻ أفضل من بعض، وبعض أفعاله أفضل من بعض، قال ﷺ: ((إن الله كتب في كتاب فهو موضوع عنده فوق العرش: إن رحمتي تَغلِبُ غضبي))[(٢)]، فوصف رحمته بأنها تغلب وتسبق غضبَه، وهذا يدل على فضل رحمته على غضبه من جهة سبقها وغلبتها، كما قد ثبت في صحيح مسلم عن النبي ﷺ أنه كان يقول في سجوده: ((اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك، وبمعافاتك من عقوبتك، وأعوذ بك منك))[(٣)]، ومعلوم أن المستعاذ به أفضل من المستعاذ منه، فقد استعاذ برضاه من سخطه، وبمعافاته من عقوبته[(٤)].

وقد أصاب القرافي في اعتقاده تفاضل بعض صفات الله تعالى على بعض، لكنه جانب الصواب في بيان ذلك التفاضل، وذلك من خلال اقتصاره على الصفات السبع التي لا يُثبِت لله –تعالى– غيرها، إضافة إلى أن تفضيله ليس مبنيًا على النصوص، بل مستنده في ذلك عقلي، كمنهج الأشاعرة في صفات الله ﷻ[(٥)]، كما هو ظاهر من اعتقاده وإثباته للتعلُّقات في الصفات، وتفضيلها على بعضها من هذا الطريق.

وهذا لا دليل عليه، كما أنه مُحدَث لم يقل به أحد ممن أثبت صفات الله ﷻ على

---

(١) أخرجه أحمد (٤٥/ ٥٨٤/ ح٢٧٦١٠)، وأبو داود، كتاب الوتر، باب الدعاء (١/ ٥٥٥/ ح١٤٩٨)، والترمذي، كتاب الدعوات (٥/ ٥١٧/ ح٣٤٧٨)، وابن ماجه، كتاب الدعاء، باب اسم الله الأعظم (٢/ ١٢٦٧/ ح٣٨٥٥)، عن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها. وحسنه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (١/ ٢٢٩/ ح٩٨٠).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨]، (٦/ ٢٦٩٤/ ح٦٩٦٩)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله وأنها سبقت غضبه (٤/ ٢١٠٧/ ح٢٧٥١)، عن أبي هريرة ﷺ. وفي رواية: ((سبقت رحمتي غضبي)). أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله: ﴿بَلۡ هُوَ قُرۡءَانٞ مَّجِيدٞ ۝٢١ فِي لَوۡحٖ مَّحۡفُوظِۭ ۝٢٢﴾ [البروج: ٢١-٢٢] (٦/ ٢٧٤٥/ ح٧١١٥).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب ما يقال في الرجوع والسجود (١/ ٣٥٢/ ح٤٨٦)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٨٩-٩٣).

(٥) ينظر في منهج الأشاعرة في صفات الله تعالى، واعتمادهم على العقل: التلخيص في أصول الفقه (١/ ١٣٣-١٣٤)، أصول الدين (١٤، ٢٤)، الاقتصاد في الاعتقاد (٢٣٠-٢٣١)، تبصرة الأدلة (١/ ٣١-٣٤)، الملل والنحل (١/ ٣٧، ٨٨)، المواقف (٤٠)، شرح المقاصد (٥/ ٦).

الوجه اللائق به، من السلف الصالح -رحمهم الله-[١].

المسألة السادسة: تنزيه الله عن بعض الصفات:

قال القرافي في ذكر الوجوه الدالَّة على عدم ربوبية عيسى عليه السلام وإثبات عبوديته لله، أنه «وصف نفسه بالحزن، والله تعالى لا يحزن، بل هو من خصائص البشر...»[٢].

ولقد ردَّ -رحمه الله- على النصارى دعواهم ربوبية عيسى عليه السلام، بأوجه كثيرة، منها قوله: «أن جوع عيسى ينفي عنه الربوبية ويثبت العبودية»[٣].

الدراسة:

ما ذكره القرافي صواب لا مرية فيه، فالكامل في نفسه لابد وأن يكون كاملاً في صفاته، ويستحيل تطرُّق النقص إليه بوجه من الوجوه. وهذه صفة الله عز وجل وحده.

وأما صفات النقص، مثل: النوم، فإن الحي اليَقْظَان أكمل من النائم والوسنان، والله لا تأخذه سِنَة ولا نوم، وكذلك من يفعل ولا يتعب: أكمل ممن يتعب، والله تعالى خلق السموات والأرض وما بينهما في ستة أيام وما مَسَّه من لُغُوب، ولهذا وُصِف الرب سبحانه وتعالى بالعلم دون الجهل، والقدرة دون العجز، والحياة دون الموت، والفرح دون الحزن[٤].

وهذا يجمعه الأمر بتسبيحه سبحانه وتعالى؛ إذ «الأمر بتسبيحه يقتضي أيضًا تنزيهه عن كل عيب وسوء، وإثبات صفات الكمال له، فإن التسبيح يقتضي التنزيه، والتعظيم يستلزم إثبات المحامد التي يحمد عليها، فيقتضي ذلك تنزيهه وتحميده وتكبيره وتوحيده»[٥].

- مسألة: قال القرافي: «تعظيمهما -أي عيسى عليه السلام وأمه- لا نزاع فيه، ولم يكفر النصارى بالتعظيم، إنما كفرت بنسبة أمور أخرى إليهما لا تليق بجلال الربوبية ولا بدناءة

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٧٢).

(٢) ينظر: الأجوبة الفاخرة (٢٢٣).

(٣) المصدر السابق (٢١٩).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٩٣).

(٥) مجموع الفتاوى (١٦/ ١٢٥).

البشرية من الأُبُوَّة، والبُنُوَّة، والحلول[١]، والاتحاد[٢]، واتخاذ الصاحبة والأولاد»[٣].

الدراسة:

لا شك أن لعيسى عليه السلام وأمه قدرًا ومكانة، مستفادان من الشرع، وموقوفان عليه، فعيسى عبد الله ورسوله، وأمه صِدِّيقة، أَمَة من إماء الله صالحة، فضَّلها على نساء العالمين، ﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْآيَٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [المائدة: ٧٥]، وهذا ما جعله الله لهما، لا أن يُرفعا فوق مترلتهما ويُعبدا من دون الله!

ومجاوزة الحد في تعظيم قدر عيسى عليه السلام وأمه إنما هو ناتج عن التعظيم غير الشرعي، الأمر الذي جعل النبي ﷺ ينهى أمته عن إطرائه، وهو المبالغة في المدح؛ خشية الوقوع فيما وقع فيه النصارى من إطرائهم لعيسى عليه السلام، الذي قادهم إلى رفع مترلته التي أنزله الله ﷻ إياها إلى درجة عبادته من دون الله، فقال ﷺ: ((لا تَطروني كما أَطْرَت النصارى ابن مريم، إنما أنا عبد فقولوا: عبد الله ورسوله))[٤].

وما ذكره القرافي في سبب كفر النصارى صواب، وقد دلَّت عليه النصوص الكثيرة، فمنها:

سورة الإخلاص، التي أخلصت في صفة الربِّ ﷻ، من أولها إلى آخرها[٥]: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴿١﴾ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ﴿٢﴾ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴿٣﴾ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ١ــ٤] ، وقول الله تعالى: ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ

---

(١) الحلول: هو إثبات موجودين حل أحدهما في الآخر فكان ظرفًا له، فالحلول حادث لا مقارن للخلق. ينظر: التعريفات للجرجاني (١٢٥)، مجموع الفتاوى (٢/ ٣٠٨).

(٢) الاتحاد: هو امتزاج موجودين واختلاطهما حتى يصيرا شيئًا واحداً، فهو تصيير الذاتين واحدة، بحيث يكون كل منهما ملازما للآخر لم يتجدد له ولوج. ينظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٣٠٨)، التعريفات (٢٢).

(٣) ينظر: الأجوبة الفاخرة (٧٨).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأنبياء، باب قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾ [مريم: ١٦] (٣/ ١٢٧١/ ح٣٢٦١)، عن عمر رضي الله عنه.

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ١٠٧-١٠٨).

تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٞۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَيۡءٖۖ﴾ [الأنعام: ١٠١].

وهذا «إعلام من الله -جَلَّ ثناؤه- عباده، أن مما يشهد له بذلك: المسيح، الذي أضافوا إلى الله ﷻ بُنُوَّته، وإخبار منه لهم أن الذي ابتدع السموات والأرض من غير أصل وعلى غير مثال، هو الذي ابتدع المسيح من غير والد بقدرته»(١).

فـ «كيف يكون له ولد، ولم تكن له صاحبة؟ أي: والولد إنما يكون متولِّدًا عن شيئين متناسبين، والله لا يناسبه ولا يشابهه شيء من خلقه؛ لأنه خالق كل شيء، فلا صاحبة له ولا ولد»(٢).

أما تنزيهه ﷻ عن الحلول والاتحاد ففي قوله: ﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٖ(٣) وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾ [المائدة: ٧٣]، فقد قالت النصارى «-كفرًا بربهم وشركًا-: (الله ثالث ثلاثة) ... ويقول الله تعالى ذكره، مكذِّبًا لهم فيما قالوا من ذلك: ﴿وَمَا مِنۡ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ﴾، يقول: ما لكم معبود أيها الناس إلا معبود واحد، وهو الذي ليس بوالد لشيء، ولا مولود، بل هو خالق كل والد ومولود»(٤).

المطلب الثالث: التفصيل في بعض صفات الله عند القرافي:

تناول القرافي بعض الصفات السبع بالتفصيل، وهي على النحو التالي:

١- صفة الإرادة:

قال القرافي: «ولم نجد للمشيئة معنًى إلا الإرادة، فالظاهر الترادف»(٥).

الدراسة:

الصحيح في إثبات هذه الصفة العظيمة لله ﷻ، هي ما قاله المحقِّقون من أهل السنة

---

(١) تفسير الطبري (٢/ ٥٤١).

(٢) تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٨).

(٣) يقولون أب وابن وروح القدس: «إله واحد، ولا يقولون ثلاثة آلهة، وهو معنى مذهبهم، فيمتنعون من العبارة وهي لازمة لهم». تفسير القرطبي (٦/ ٢٤٩).

(٤) تفسير الطبري (١٠/ ٤٨١-٤٨٢).

(٥) الأمنية في إدراك النية (١١٧)، (١٢٤-١٢٥). وينظر: الذخيرة (١٠/ ٣٥٩).

والجماعة من أن الإرادة قسمان: إرادة كونية قدرية، وأخرى شرعية دينية، ولكلٍ منهما صفات ومميِّزات.

فالأولى: هي الإرادة المستلزمة لوقوع المراد التي يقال فيها: ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وهذه الإرادة في مثل قوله: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَـٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَـٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وأمثال ذلك.

وأما الثانية: وهي الإرادة الدينية الشرعية، وهي محبة المراد ورضاه، ومحبة أهله والرضا عنهم، وإثابتهم بالحسنى كما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٦-٢٨]، فهذه الإرادة لا تستلزم وقوع المراد إلا أن يتعلق به النوع الأول من الإرادة[1].

فجَعل الإرادة والمشيئة بمعنى واحد، لا يبطل كله، لكنه ليس على إطلاقه، وقد تأخذ المشيئة معنى الإرادة إذا أريد بها القسم الأول من الإرادة، وهو بمعنى المشيئة، والإرادة الثانية لا تنقسم، بل كل ما أراده تعالى من أفعاله فهو محبوب مَرْضِي له، ففَرق بين إرادة أفعاله وإرادة مفعولاته، فإن أفعاله خير كلها، وعدل ومصلحة وحكمة لا شَرَّ فيها بوجه من الوجوه، وأما مفعولاته فهي مورد الانقسام[2].

٢- صفة اليد:

فرَّق القرافي -رحمه الله- بين النصوص الواردة بإفراد اليد لله تعالى، وبين الواردة بتثنيتها وجمعها. فقال: «وردت النصوص بإفراد اليد وتثنيتها وجمعها: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٨/ ١٨٨)، منهاج السنة النبوية (٣/ ٦).

(٢) ينظر: شفاء العليل (٢٧٠) / بتصرف، وينظر: (٤٨).

أَيْدِينَآ أَنْعَـٰمًا فَهُمْ لَهَا مَـٰلِكُونَ﴾ [يس: ٧١]، مع أن المتجوَّزَ إليه واحد في نفسه: وهو القدرة؛ وسببه أن القدرة لها مُتَعلَّق، فإن عَبَّر عن القدرة باعتبار ذاتها أفردت، أو باعتبار متعلَّقاتها جُمعت، أو باعتبار أن متعلَّقاتها قسمان ثُنِّــيت»(١).

وكذلك سلك في بقية الصفات الذاتية الخبرية: الوجه، والعين، والجنب.

فقال: «إطلاق اليد في حق الله تعالى، وسائر الآيات والأحاديث الدالَّة بظاهرها على التجسيم اختلف فيها أهل الحق، هل يتعيَّن مجازها أو لا؟ بعد إجماعهم على أن ظواهرها غير مرادة، وإذا قلنا بالمجاز وتعيُّنه فقيل: هي صفات مجهولة لنا لا نعرفها، تضاف للصفات السبع التي دلَّت الصيغة عليها. وقيل: بل تتعيَّن مجازها في الصفات السبع التي دلَّت الصيغة عليها، وهي: القدرة، والعلم، والإرادة، والكلام النفساني، والسمع، والبصر، والحياة، فعبَّر بالعين عن العلم، وباليد عن القدرة، والرحمة والغضب عن الإرادة، والجنب والوجه عن الذات...»(٢).

الدراسة:

ما سلكه القرافي في صفة اليد هو مسلك التأويل، ولقد ردَّ أبو الحسن الأشعري على هذا التأويل، فقال بعد ما ذكر أدلة كثيرة على إثبات اليدين لله تعالى: «ولا يجوز في لسان العرب، ولا في عادة أهل الخطاب أن يقول القائل: عملتُ كذا بيدي، ويعني به النعمة، وإذا كان الله ﷻ إنما خاطب العرب بلغتها، وما يجري مفهومًا في كلامها، ومعقولاً في خطابها، وكان لا يجوز في خطاب أهل اللسان أن يقول القائل: فعلت بيدي ويعني به النعمة –بطل أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ النعمة...»(٣).

وبيَّن أنه لا يجوز أن يقول القائل: لي عليه يدي، بمعنى: لي عليه نعمتي، ومن دافع عن استعمال اللغة، ولم يرجع إلى أهل اللسان فيها– دوفع عن أن تكون اليد بمعنى النعمة، إذ كان لا يمكن أن يتعلق في أن اليد النعمة إلا من جهة اللغة، فإذا دفع اللغة لزمه أن لا يفسِّر

---

(١) الذخيرة (١٠/ ٣٦٣).

(٢) نفائس الأصول (٢/ ٨٧٩).

(٣) الإبانة عن أصول الديانة (١٢٥).

القرآن من جهتها، وأن لا يثبت اليد نعمة من قبلها، لأنه إن روجع في تفسير قوله تعالى: ﴿بِيَدَيَّ﴾ بنعمتي؛ فليس المسلمون على ما ادَّعى متفقين، وإن روجع إلى اللغة فليس في اللغة أن يقول القائل: بيديَّ نعميَّ، وإن لجأ إلى وجه ثالث وسألناه عنه، فلن يجد له سبيلاً[١].

وبنفس المنهج يمكن أن يردَّ تأويل اليد بالقدرة.

وما كان هذا مسلك من تأوَّل الصفات إلا فرارًا من تشبيه الله ﷻ بخلقه، وأن الصفات التي يراد إثباتها لله هي نفسها موجودة في خلقه، ويوصف الخَلق بها. إلا أن المتأوِّل لا يفرُّ من أمرٍ، إلا ويقع في نظيره[٢].

ويمكن أن يُجعل إثبات صفة اليد مثالاً يحتذى في الرد على أهل التأويل، وذلك من خلال عدة مقامات:

١- أوَّلها: أن تثنية اليد لم تستعمل في النعمة أو القدرة، فلا تكون إلا مقصودة لإثبات الصفة حقيقة، وقول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ لا يجوز أن يراد به القدرة؛ لأن القدرة صفة واحدة ولا يجوز أن يعبَّر بالاثنين عن الواحد[٣].

٢- وعلى فرض أنه يجوز أن يعني باليد أمورًا: حقيقة اليد، أو يعني بها القدرة أو النعمة، أو تُجعل كناية عن الفعل، على فرض جواز ذلك ما المانع من حَملِ اللفظ على حقيقته، وما الموجب لصرفه عن الحقيقة؟ فإن قيل: لأن اليد هي الجارحة وذلك ممتنع على الله سبحانه. قيل: هذا لا ريب فيه؛ لكن لمَ لا يجوز أن يكون له (يد) تناسب ذاته تستحق من صفات الكمال ما تستحق الذات؟ قال: ليس في العقل والسمع ما يحيل هذا؛ قلت: فإذا كان هذا ممكنًا وهو حقيقة اللفظ، فلِمَ يُصرف عنه اللفظ إلى مجازه؟ وكل ما يذكره الخصم من دليل يدل على امتناع وصفه بما يسمَّى به -وصَحَّت الدلالة- سُلِّم له أن المعنى الذي يستحقُّه المخلوق منتَفٍ عنه، وإنما حقيقة اللفظ وظاهره (يد) يستحقها الخالق، كالعلم والقدرة، بل كالذات والوجود[٤].

---

(١) الإبانة عن أصول الديانة (١٢٥).

(٢) ينظر: الصواعق المرسلة (١/ ٢٣٥).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٦٥).

(٤) ينظر: المصدر السابق (٦/ ٣٦٧).

فالباب واحد، فلِمَ يفَرَّق فيه بين المتماثلات، فإذا أُثبِت لله تعالى ذاتًا ووجودًا يليق به، يجب أن تُثبت له تعالى صفات تليق به، لا يماثله بها المخلوقون، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

٣- صفة الاستواء:

ذكر القرافي قصة الرجل الذي جاء الإمام مالك وسأله: «يا أبا عبد الله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾ كيف استوى؟ قال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والسؤال عنه بدعة، والإيمان به واجب، وأراك صاحب بدعة، أخرجوه»[١].

ثم فسَّر -رحمه الله- قول الإمام مالك ﷺ، فقال: «معنى قول مالك: (الاستواء غير مجهول): أن عقولنا دَلَّتْنا على الاستواء اللائق بالله وجلاله وعظمته، وهو الاستيلاء دون الجلوس ونحوه، مما لا يكون إلا في الأجسام، وقوله: (والكيف غير معقول)، معناه: أن ذات الله تعالى لا توصف بما وضعت العرب له كيف، وهو الأحوال المتنقلة، والهيئات الجسمية من التربُّع وغيره، فلا يعقل ذلك في حَقِّه تعالى؛ لاستحالته في جهة الربوبية. وقوله: (والسؤال عنه بدعة)، معناه: لم تجر العادة في سيرة السلف بالسؤال عن هذه الأمور المثيرة للأهواء الفاسدة، فهو بدعة»[٢].

الدراسة:

لقد اتفق السلف: على أن كيفية الصفات غير معلومة لنا، وأنه لا يَعلم كيف الله إلا الله، فلا يعلم ما هو إلا هو سبحانه وتعالى[٣].

ومقالة الإمام مالك -رحمه الله- تلقَّاها العلماء بالقبول[٤]، وصارت جارية في كثير من

---

(١) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية (٣٣)، بزيادة على لفظ المصنف، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣٩٨/ ح٦٦٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٤٠٨).

(٢) الذخيرة (١٠/ ٣٧٠).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٣/ ٥٨، ١٦٧).

(٤) ينظر: المصدر السابق (٣/ ٥٨، ١٦٧)، (١٣/ ٣٠٩).

كلام السلف[(١)(٢)]، وصارت وأمثالها بمثابة القواعد الثابتة في الرد على من طلب الكيفية في أي صفة من صفات الله تعالى.

فكلام الإمام مالك صريح في إثبات الاستواء، وأنه معلوم، وأن له كيفية؛ لكنها مجهولة لنا لا نعلمها، وليس كل ما كان معلومًا وله كيفية تكون تلك الكيفية معلومة لنا[(٣)].

والسؤال عن الكيفية لم يُعرف في عهد النبي ﷺ، ولا خلفائه الراشدين، وهو من الأمور الدينية فكان إيراده بدعة، والسؤال عن مثل ذلك من سِمات أهل البدع، ثم إن السؤال عنه مما لا تمكن الإجابة عليه فهو من التنطُّع في الدين، وقد قال النبي ﷺ: ((هلك المتنطعون))[(٤)(٥)].

أما تفسير القرافي الاستواء بالاستيلاء، فمخالف لدلالات النصوص الشرعية، وتفسير السلف[(٦)]، كما أنه ليس فيه ثناء أو مدح لله ﷻ؛ إذ يلزم منه لازم باطل من كونه -تعالى- مستولٍ «على العرش، وعلى الأرض، وعلى السماء، وعلى الحشوش والأقذار؛ لأنه قادر على الأشياء مستولٍ عليها، وإذا كان قادرًا على الأشياء كلها، ولم يَجُز عند أحد من المسلمين أن يقول: إن الله مستوٍ على الحشوش والأخلية، لم يجُز أن يكون الاستواء على العرش: الاستيلاء، الذي هو عام في الأشياء كلها، ووجب أن يكون معنى الاستواء يختصُّ بالعرش دون الأشياء كلها»[(٧)].

ومعنى (استوى) معلوم، وإثباته على الوجه اللائق بالله ﷻ هو مذهب المسلمين،

---

(١) ينظر: المصدر السابق (٣/ ٥٨).

(٢) كابن الماجشون، والأوزاعي، والليث بن سعد، وحماد بن زيد، والشافعي، وأحمد بن حنبل، والدارقطني وغيرهم -رحمهم الله-. ينظر: الصفات للدارقطني (١/ ٦٩)، مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٩)، (١٧/ ٣٧٣)، العرش (٢/ ١٨٤).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٨١، ٣٦٥).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب العلم، باب هلك المتنطعون (٨/ ٥٨/ ح٦٩٥٥)، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

(٥) ينظر: تقريب التدمرية لابن عثيمين (٤٠-٤١).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٤٤).

(٧) نقض الدارمي (٨٤). وينظر: درء التعارض (٣/ ٢٠٤)، مجموع الفتاوى (٥/ ١٢١، ١٤٤-١٤٩) (١٣/ ٣١٠).

وعامتهم، الباقين على الفطر السليمة التي لم تنحرف إلى تعطيل ولا إلى تمثيل[١]، والآثار عن النبي ﷺ متواترة بذلك[٢].

وتفسير الاستواء بالجلوس أو غيره، خلاف مذهب السلف في معنى الاستواء، فإن مذهبهم أن الاستواء معلوم المعنى، غير معقول الكيفية، ولأنه لم يثبت في ذلك شيء من الكتاب ولا من السنة[٣].

٤- إثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة:

ذكر القرافي من جملة اعتقاده، أن الله تعالى يراه المؤمنون يوم القيامة، ويكَلِّمهم[٤].

الدراسة:

ما ذكره القرافي دلَّت عليه نصوص الكتاب والسنة، فمن الكتاب:

- قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢-٢٣]، وهي وجوه المؤمنين مستنيرة عليها نُضْرَة، وأعينهم تنظر إلى ربها[٥]، وعلى هذا جمهور العلماء[٦].
- وقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وهذا في مقام عذاب ووعيد للكافرين[٧]، وعليه فإن المؤمنين لا يُحجبون عنه تبارك وتعالى[٨].

ومن السنة:

- وقوله ﷺ: ((إنكم سَتَرون ربكم كما تَرَون هذا القمر لا تُضَامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تُغلَبُوا على صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها فافعلوا)). ثم قرأ: ﴿وَسَبِّحْ

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٣٣/ ١٧٨).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٣٣/ ١٨٠).

(٣) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٩٨) تعليق رقم ٦.

(٤) ينظر: الذخيرة (١٠/ ٣٥٩).

(٥) ينظر: تفسير الطبري (١٢/ ١٤).

(٦) ينظر: تفسير القرطبي (١٩/ ١٠٧).

(٧) ينظر: تفسير الطبري (١٢/ ٢٠)، التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٦٩، ٢٧١، ٢٧٦)، تفسير القرطبي (١٩/ ٢٦١)، تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٩).

(٨) ينظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٢٧٩).

بِحَمۡدِ رَبِّكَ قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ وَقَبۡلَ ٱلۡغُرُوبِ ﴿٣٩﴾ [ق: ٣٩][١].

قال ابن خزيمة[٢]: «أهل قبلتنا من الصحابة، والتابعين، ومن بعدهم، إلى من شاهدنا من العلماء من أهل عصرنا، لم يختلفوا ولم يشُكُّوا ولم يرتابوا أن جميع المؤمنين يرون خالقهم يوم القيامة عيانًا»[٣].

فالله ﷻ يخص أهل ولايته من المؤمنين بالنظر إلى وجهه: نظر فرح وسرور وتلَذُّذ[٤]؛ لتواتر الأخبار بأن المؤمنين يرون الله في الدار الآخرة في العَرَصات، وفي روضات الجنات، جعلنا الله تعالى منهم بمنَّه وكرمه آمين[٥].

وهذا من تمام النعيم وكماله -نسأل الله الكريم من فضله-.

٥- صفة الكلام:

قال القرافي: «الله تعالى هو المتوَلِّي لرصف القرآن في نفس جبريل عليه السلام على وفق إرادة الله تعالى، دون إرادة جبريل، والمتوَلِّي لرصف كلام الخلائق في أنفسهم على إرادتهم تبعًا لإرادته تعالى»[٦].

وقال: «كلام الله تعالى قائم بذاته، بغير حرف ولا صوت»[٧].

وقال: «وأن كلام الله تعالى قائمٌ بذاته، محفوظٌ في الصدور، ومقروءٌ بالألسنة، مكتوبٌ في المصاحف»[٨].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر (١/ ٢٠٣/ ح٥٢٩)، ومسلم، كتاب الصلاة ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما (١/ ٤٣٩/ ح٦٣٣)، عن جرير رضي الله عنه.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، أبو بكر إمام الأئمة، حافظ ثَبت، فقيه مجتهد، من بحور العلم، من أشهر مؤلفاته: (كتاب التوحيد)، و(الصحيح)، توفي سنة ٣١١هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٥)، الوافي بالوفيات (٢/ ١٣٨)، طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ١٠٩-١١٩)، البداية والنهاية (١١/ ١٦٠).

(٣) التوحيد لابن خزيمة (١/ ٣٢٧). وينظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٢٧٩).

(٤) ينظر: التوحيد لابن خزيمة (١/ ٢٦٣).

(٥) ينظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٣٠٩).

(٦) الفروق (٢/ ٦٦٣). وينظر: (٢/ ٦٦٥)، نفائس الأصول (٣/ ١٠٥٨).

(٧) الأجوبة الفاخرة (١٤٦).

(٨) الذخيرة (١٠/ ٣٥٩).

وقال: إن موسى عليه السلام «سمع كلام الله، وهو قائم بذاته تعالى»[١]. كما يُحيل القرافي مفارقة الصفة للموصوف[٢]، ويقول: «فكيف ينتقل كلام الله للشجرة حتى يسمعه موسى؟ »[٣].

الدراسة:

يتَّضح من كلام القرافي –رحمه الله– التناقض والاضطراب في إثبات صفة الكلام، وذلك لمخالفة الحق فيها.

فأهل السنة والجماعة يثبتون صفة الكلام لله سبحانه وتعالى قائمة بذاته، ويقولون إنه لم يزل متكلِّمًا ولا يزال، وأن كلامه متعلِّق بمشيئته واختياره، وأنه مسموع بالآذان حقيقة من غير توهُّم، وأنه بحرف وصوت[٤].

وما ذهب إليه القرافي من أن كلام الله تعالى: كلام نفسي، هو مذهب الأشاعرة، ولا يصح؛ لأن الكلام النفسي ليس بكلام لا في اللغة ولا في الشرع[٥]، وهذا ما انعقد عليه الإجماع؛ إذ لم يكن خلاف بين الخلق على اختلاف نِحَلهم من أول الزمان إلى الوقت الذي ظهر فيه ابن كلاب[٦]، والأشعري، في أن الكلام لا يكون إلا حرفًا وصوتًا، ذا تأليف واتِّساق، وإن اختلفت فيه اللغات، فنبغ ابن كلاب وأضرابه، وحاولوا الرد على المعتزلة من طريق مجرَّد العقل، وهم لا يَخْبُرُون أصول السنة، ولا ما كان عليه السلف، ولا يَحتَجُّون

---

(١) الأجوبة الفاخرة (١٤٥، ١٤٦).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٨٩).

(٣) المصدر السابق (١٤٥).

(٤) ينظر: خلق أفعال العباد (١٣-٢٨)، الرد على الجهمية للدارمي (١٧١-١٨٦)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٢٢٧-٣١٢)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث لأبي عثمان الصابوني (١٦٥)، الحجة في بيان المحجة (١/ ٢٢٧-٢٣٠، ٢٥٣-٢٨٠) (٢/ ١٨٧-٢١٣)، مجموع الفتاوى (٦/ ٥٢٧-٥٢٨) (١٢/ ٢٤٣-٢٤٤، ٥٨٤-٥٨٦)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٢٩٣-٢٩٤).

(٥) ينظر: التسعينية لابن تيمية (٢/ ٤٣٢-٤٣٣).

(٦) هو عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري، أبو محمد، إليه تنسب الكلابية، كان رأس المتكلمين في زمانه، وهو أقربهم إلى أهل السنة، وقد سلك الأشعري بعد رجوعه عن الاعتزال طريقته في إثبات الصفات، كانت وفاته بعد سنة ٢٤٠هـ بقليل. ينظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٤-١٧٦)، الطبقات الكبرى (٢/ ٧٨، ٢٩٩-٣٠٠)، لسان الميزان لابن حجر (٣/ ٢٩٠-٢٩١).

بالأخبار الواردة في ذلك فخرقوا الإجماع المنعقد بين كافة الناس[١].

إذًا القول بأن الكلام: نَفسَانِي أو نَفْسِي، بدعة، حدثت بعد انقضاء القرون المفضَّلة، ومخالف لأقوال سلف الأمة وأئمتها[٢].

والدليل على أن كلام الله تعالى بصوت وحرف، جاء إثباته في القرآن والسنة بدلالات متنوعة، منها:

- إثبات النصوص للنداء والمناجاة في حق الله تعالى، قال ﷻ في شأن موسى ﵇: ﴿وَنَٰدَيۡنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلۡأَيۡمَنِ وَقَرَّبۡنَٰهُ نَجِيّٗا﴾ [مريم: ٥٢]، والمناداة والمناجاة لا تكونان إلا بصوت وحرف[٣].

- أن الله ﷻ متكلِّم، وكلامه مسموع[٤]، قال الله ﷻ: ﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقال ﷺ: ((يحشر الله العباد، فيناديهم بصوتٍ يسمعه من بَعُد، كما يسمعه من قَرُب: أنا الملك، أنا الديَّـــان))[٥]، فأُثبت أن كلام الله تعالى صوت مسموع.

- كما أن آيات القرآن حروف، والقرآن كلام الله تعالى بالإجماع[٦]، فدلَّ على أن كلامه تعالى بحرف، كما صحَّ في الحديث: ((بينما جبريل قاعد عند النبي ﷺ، سمع نقيضًا من فوقه، فرفع رأسه فقال: هذا باب من السماء فُتِح اليوم، لم يفتح قط إلا اليوم، فترل منه مَلَك فقال: هذا مَلَك نزل إلى الأرض، لم يترل قط إلا اليوم، فَسَلَّم وقال: أبشرْ بنُورَينِ أُوتيتَهُما، لم يُؤتَهُما نبي قبلك: فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة، لن تقرأ بحرف منهما

---

(١) ينظر: الرد على من أنكر الحرف والصوت لأبي نصر السجزي (٨٠-٨٢).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٨٠-٨٢)، مجموع الفتاوى (٧/ ١٣٣)، التسعينية (٢/ ٦٢٥، ٦٨٣) (٣/ ٨٧٥)، تفسير ابن كثير (٥/ ٢٣٧).

(٣) ينظر: الرد على من أنكر الحرف والصوت (١٦٦)، مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣٠-٥٣١).

(٤) ينظر: الرد على من أنكر الحرف والصوت (١٦١-١٦٥)، حكاية المناظرة في القرآن لابن قدامـــة (٤٠-٤١)، بيان الدليل على بطلان التحليل لابن تيمية (١/ ٤٨٧).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قـــول الله تعـــالى: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾ [سبأ: ٢٣] (٦/ ٢٧١٩)، عن عبد الله بن أنيس ﵁.

(٦) ينظر: الرد على من أنكر الحرف والصوت (١٥٤).

إلا أُعطِيتَه))[١].

وقد خالف القرافي الحق في إثبات هذه الصفة، إذ لا يمكن الجمع بين إثبات صفة الكلام قائمة بذات الله تعالى، وأنه نفسي، وليس بحرف ولا صوت.

المطلب الرابع: الألفاظ المجملة:

هي ما كان فيها إجمال في اللفظ؛ لأن لها معنيين: معنى صحيح ومعنى باطل، وفيها اشتباه في المعنى؛ لأن لها وجهين أحدهما حق والآخر باطل[٢].

فهذه الألفاظ مبتدعة لاشتباهها ولعدم ورودها في النصوص[٣]؛ لذا منع أهل السنة من إطلاقها لما تشتمل عليه من الباطل، وما تتضمَّنه من معارضة للكتاب والسنة، وما توقع فيه من الضلال والابتداع، والاختلاف والفتنة[٤].

فإطلاق هذه الألفاظ نفيًا وإثباتًا بدعة، وفي كل منهما تلبيس وإيهام، فكان مسلك أهل السنة في هذه الألفاظ الإعراض عنها جملة، أو التفصيل فيها[٥].

وقد ورد كثير من هذه الألفاظ المجملة في كتب القرافي، مثبتة أو منفية في حق الله ﷻ، ومنها:

١- الجهة والحيِّز:

فقد نقل عن جماعة من علماء المالكية، وجماعة من المجتهدين أنهم يعتقدون الجهة. ووجَّه رأيهم، فقال: «إنما قصدهم إجراء النصوص كما جاءت من غير تأويل، ويقولون لها معانٍ لا ندركها، ويقولون: هذا استواء لا يشبه الاستواءات، كما أن ذاته لا تشبه الذوات، فكذلك يكون فوق سماواته دون أرضه: فوقيَّة لا تشبه الفوقيَّات... وهذا

(١) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين، باب فضل الفاتحة وخواتيم سورة البقرة (٢/ ١٩٨/ ح١٩١٣)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) ينظر: درء التعارض (١/ ٢٠٩)، (٢/ ١٠٤)، الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٦).

(٣) ينظر: الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (٨٥)، درء التعارض (١/ ٢٤٨، ٢٥٤).

(٤) ينظر: درء التعارض (١/ ٢٧١)، منهاج السنة (٢/ ٢١٧)، مجموع الفتاوى (٥/ ٤٣٣).

(٥) ينظر: درء التعارض (١/ ٢٣٢، ٢٢٩).

أقرب لمناصب العلماء من القول بالجهة»[١].

وقال مفرّقًا بين خطاب المشافهة إذا ورد من الله ﷻ، وإذا ورد من الخلق: «القاعدة الأولى في بيان خطاب المشافهة من الخلق إذا ورد، وبيانه من الله تعالى إذا ورد، وتحقيق الفرق بينهما: أن النداء في لسان العرب لا يكون إلا مع القريب الموجود، أما البعيد جدًا كالمشرق من المغرب لا تناديه العرب إلا على سبيل المجاز... لأن المنادى من الخلق متميِّز بجهة، وصوته إنما يبرز من جهته، ويسمعه من قرب منها دون من بعد، فصارت الجهات القريبة منه والموجودة فيها أولى من غيره، لهذا المرجح، ولم يتناول الخطاب منه البعيد جدًا؛ لعدم السماع، وعدم الفائدة، هذا في حق الخلق، أما في حق الله تعالى فلا؛ بسبب أن الله تعالى ليس في جهة ولا حيز، فنسبة جميع الجهات والأحياز إليه نسبة واحدة، فلو خصصنا بعض الجهات أو بعض الأقطار بخطابه تعالى، لزم الترجيح من غير مرجح، فما لأجله ثبت التخصيص في حق الخلق منتفٍ في حق الله تعالى، فتعين التعميم، فلا يقال: الجهة الفلانية أقرب إليه من غيرها... »[٢].

وقال في موضع آخر: «إن الله تعالى... لا في حَيِّز، ولا في جهة، ولا يشبه شيئًا من خلقِه»[٣].

الدراسة:

قبل توجيه هذه الألفاظ ونقدها، يتوجَّب بيان معانيها:

معنى الجهة:

الجهة لغة: الجهة والوجه بمعنى واحد[٤]، وهو الناحية والقصد[٥].

ولم يرد لفظ الجهة في حق الله تعالى لا في القرآن ولا في السنة.

وإثبات الجهة ونفيها عن الله تعالى له علاقة بصفات العلو والاستواء والرؤية له ﷻ،

---

(١) الذخيرة (١٠/ ٣٧٠).

(٢) العقد المنظوم في الخصوص والعموم (١/ ٥٤١-٥٤٢).

(٣) الفروق (٣/ ٧٧٣).

(٤) ينظر: الصحاح (٦/ ٢٢٥٤).

(٥) ينظر: لسان العرب (١٣/ ٥٥٦-٥٥٧)، القاموس المحيط (١٣٨٣، ١٣٨٤).

فالمتقدمون من الأشاعرة نفوا الجهة عن الله تعالى، وأثبتوا العلو والاستواء والرؤية[(١)]، أما متأخروهم فنفوا العلو والاستواء لانتفاء الجهة، وتناقضوا في الرؤية فأثبتوها مع نفي الجهة[(٢)].

وعن نفي الجهة قال ابن رشد[(٣)]: «القول في الجهة: وأما هذه الصفة فلم يزل أهل الشريعة من أول الأمر يثبتونها لله سبحانه حتى نفتها المعتزلة، ثم تبعهم على نفيها متأخرو الأشعرية كأبي المعالي[(٤)] ومن اقتدى بقولـــه، وظواهر الشرع كلها تقتضي إثبات الجهة... وجميع الحكماء -أي الفلاسفة- قد اتفقوا أن الله والملائكة في السماء، كما اتفقت جميع الشرائع على ذلك»[(٥)]. وقد

معنى الحيِّز:

الحيّز لغة: المجمع والناحية[(٦)].

و لم يرد لفظ الحيِّز في حق الله تعالى لا في القرآن ولا في السنة.

أما عن حكم إطلاق لفظ (الجهة والحيِّز) في حق الله تعالى فيمكن بيانه من وجوه، منها:

١- أن لفظ الجهة والحيز لفظ مُبتَدَع ليس لـــه أصل في كتاب ولا سنة، ولا قال به أحد

---

(١) ينظر: مقالات الإسلاميين (١٥٥)، الإنصاف (٦٤-٦٥).

(٢) ينظر: الشامل في أصول الدين (٥١١)، الإرشاد (٣٩-٤٠)، لمع الأدلة (١٠٨)، قواعد العقائد للغزالي (١٦٢-١٦٣). وينظر في هذه المسألة: التبصير في الدين (١٥٨، ١٦٠-١٦١)، الاقتصاد في الاعتقاد (٧٤-٨٣)، نهاية الإقدام (١١٣)، أساس التقديس (٤٧-٦٦)، غاية المرام (١٨٠-١٨١)، إيضاح الدليل لابن جماعـــة (٥٥، ١٠٤-١١١، ٢١٦)، المواقف (٢٧٠-٢٧١).

(٣) هو محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي، أبو الوليد القاضي الحفيد، فقيه طبيب فيلسوف متكلم، من أشهر مصنفاته: (بداية المجتهد) في الفقه، و(الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة)، ولـــه تصنيفات كثيرة في فلسفة المتقدمين، توفي سنة ٥٩٥هـــ. ينظر: سير أعلام النبلاء (٢١/ ٣٠٧-٣١٠)، الـــوافي بالوفيـــات (٢/ ٨١-٨٢)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعه (٥٣٠-٥٣٣).

(٤) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني، أبو المعالي الملقب بإمام الحرمين، فقيه أصولي متكلم، ومن محَقّقي مـــذهب الأشاعرة، رجَّح مذهب السلف في الصفات في آخر أمره، لـــه مصنفات كثيرة، منها: (الإرشاد في أصـــول الاعتقـــاد)، و(الشامل في أصول الدين)، توفي سنة ٤٧٨هـ. ينظر: الأنساب (٢/ ١٢٩-١٣٠)، تبيين كذب المفتـــري (٢٧٨-٢٨٥)، سير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٦٨-٤٧٧).

(٥) الكشف عن مناهج الأدلة (١٤٥).

(٦) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٢/ ١١٧)، الصحاح (٣/ ٨٧٥-٨٧٦).

من سلف الأمة في حق الله نفيًا ولا إثباتًا، بل هو خاص بأهل هذا الاصطلاح[١].

٢- أن لفظ الجهة والحيز فيه إجمال واشتراك فلا يطلق نفيًا ولا إثباتًا إلا بعد الاستفصال وبيان المراد، فإن كان معنى صحيحًا قُبِل، وإن أراد معنى باطلاً رُدَّ اللفظ والمعنى[٢].

٣- أن لفظ الحيِّز وما في معناه من العبارات إنما يعبر بها النفاة بدعوى تتريه الله عن النقائص، بينما هم يقصدون إدخال نفي العلو والفوقية والاستواء على العرش ضمن هذه العبارات[٣]، لذا صار بين نفاة الصفات ومثبتيها نزاع في أن كونه -سبحانه- فوق العرش هل يلزم منه أن يكون متحيزًا؟ فمنهم من يقول هو فوق العرش وليس متحيزًا، وهو الذي عليه أهل السنة والجماعة، إذ التحيز ليس لازمًا لــه، ومنهم من يقول: هو فوق العرش وهو متحيِّز، وأما أهل البدع من المتكلمين فيقولون: ليس هو فوق العرش لئلا يكون متحيزًا -بزعمهم[٤].

٤- أن نفاة الصفات بنوا على نفي الجهة نفي مباينة الله للعالم، وعلوِّه عليه، واستوائه على عرشه، ونزولــه، ومجيئه وغيرها من الصفات، لظنهم أن إثباتها يستلزم الجهة، وذلك غير لازم، فإن مثبتي هذه الصفات وإن كان بعضهم يثبت الجهة لثبوت هذه الصفات[٥]، إلا أن هناك طائفة تنفي الجهة وتقول بثبوت هذه الصفات كما يظهر من قول القرافي،

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٦)، (٥/ ٢٦٤، ٢٩٨-٢٩٩، ٣٠٥)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٩)، (٢/ ٤٩٨).

(٢) ينظر: الجواب الصحيح (٣/ ٨٤)، درء التعارض (١/ ٢٥٤)، منهاج السنة (٢/ ٣٢٢)، (٥٥٤-٥٥٥)، مجموع الفتاوى (٣/ ٦٥-٦٨)، (١٧/ ٣٠٤)، وينظر تفصيل لفظ الجهة من الناحية اللغوية: بيان تلبيس الجهمية (١/ ١١٧-١١٩). وتفصيل إطلاق هذا اللفظ أو نفيه عن الله ﷻ، وما يترتَّب عليه من لوازم صحيحة أو باطلة: مجموع الفتاوى (٣/ ٦٦-٦٧)، (٥/ ٢٦٢-٢٦٣، ٢٩٩)، (٦/ ٣٨-٣٩)، درء التعارض (١/ ٢٥٣-٢٥٤)، (٤/ ١٦١)، (٥/ ٥٥-٥٩)، (٦/ ٢٩٧، ٣١٩-٣٢٠)، الجواب الصحيح (٣/ ٨٣-٨٤)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٢٠)، (٢/ ٢٠٢)، منهاج السنة (٢/ ٣٢٣، ٥٥٨، ٦٤٨)، الرد على المنطقيين (٢٣٨-٢٣٩)، الصواعق المرسلة (٣/ ٩٤٧)، شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٢٠-٢٢١).

(٣) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٢٦-٥٢٧)، (٢/ ٥-٦)، درء التعارض (٥/ ٥٥، ٥٧).

(٤) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ١٠٩-١١١)، مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٢٦).

(٥) كالحافظ ابن منده كما في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٣٦)، (٢/ ١٧٢)، والهَروي في الأربعين على دلائل التوحيد (٦٠)، والقاضي أبي يعلى، والقرطبي. ينظر: تفسير القرطبي (٧/ ١٤٠-١٤١)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٣٥-٤٣٦)، (٢/ ١٧١-١٧٢، ٤٣٨).

وطائفة تفصِّل فلا تطلق النفي ولا الإثبات وهم المتبعون للسلف[١].

٢- الجوهر والعرض والجسم:

قال القرافي مبيِّنًا هذه الألفاظ: «الموجودات منحصرة في الجواهر والأعراض؛ لأن الموجود إما غير مفتقرٍ في الوجود إلى غيره وهو الجَوهر، أو مفتقر في وجوده إلى غيره وهو العَرَض... ويستحيل عليه تعالى أن يكون عَرَضًا، فيتعيَّن أن يكون جوهرًا لضرورة الحصر فيهما»[٢].

وعرَّف الجَوهر بأنه: «المتحيِّز لذاته الذي لا يقبل القسمة»[٣].

أما الجسم فقال فيه: «والجسم هو المتحيِّز لذاته الذي يقبل القسمة»[٤].

وعرَّف العَرَض بقوله: «والعَرَض هو المعنى المفتقر إلى متحيِّزٍ يقوم به، لا أنه يفتقر إليه في وجوده، بل وجود العَرَض وغيره من الله تعالى»[٥].

وقال في معرض ذكره لصفات الله ﷻ: «القسم الثالث من صفات الله تعالى: الصفات السلبية وهي كقولنا: إن الله تعالى ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عرض، ولا في حَيِّز، ولا في جهة، ولا يشبه شيئًا من خلقِه»[٦].

الدراسة:

معنى الجوهر:

اختلف في هذه اللفظة هل هي مشتقة من (جَهَر) أم معرَّبة:

فقد أشار في اللسان إلى القولين، أولهما أنه من مادَّة جَهَر: «والجوهر: معروف، الواحدة جوهرة. كل حَجَرٍ يستخرج منه شيء ينتفع به، وجَوهَر كل شيء: ما خلقت عليه

---

(١) ينظر: منهاج السنة (٢/ ٣٢١-٣٢٢).

(٢) الأجوبة الفاخرة (١٥٢-١٥٣).

(٣) المصدر السابق (١٥٣).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) الفروق (٣/ ٧٧٣).

جبلَّته... وقيل: الجوهر فارسي معرَّب»[١].

ولم يرد لفظ الجوهر في القرآن الكريم ولا في السنة في حق الله تعالى.

وقد عرفه الأشاعرة بتعريفات عدة[٢]، منها ما ذكره الباقلاني أن الجوهر هو: ما له حيِّز أو ما يقبل العَرَض[٣]، وما عرَّفه القرافي قريب منه.

وقد نفى الأشاعرة الجوهر عن الله ﷻ[٤]، كما فعل القرافي.

معنى العَرَض:

العرض لغة: ما يعرض ويزول من مرض أو هَمٍّ ونحو ذلك[٥].

ولم يرد لفظ العرض في القرآن الكريم ولا في السنة في حق الله تعالى.

أما تعريفه في اصطلاح الأشاعرة:

فهو ما يقوم بالجوهر، أو ما يَحِلُّ في الجسم المتحيز[٦].

وقد نفى الأشاعرة العرض عن الله تعالى، فقالوا: الله ليس بعَرَض[٧].

معنى الجسم:

الجسم لغة: هو مَجمَعُ البدن وأعضائه من الناس والإبل والدواب، ونحوها، مما عَظُم من

---

(١) لسان العرب (٤/ ١٥٢-١٥٣). وينظر: الصحاح (٢/ ٦١٩)، تاج العروس (٣/ ١١٥).

(٢) ينظر: الإرشاد (٤٦-٤٧)، الاقتصاد (٧١)، معيار العلم (٢٨١)، معالم أصول الدين للرازي (٤١)، المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين (٣٦٩-٣٧٠).

(٣) ينظر: الإنصاف (٢٧).

(٤) ينظر: رسالة إلى أهل الثغر (٧٠، ٦٧)، التمهيد للباقلاني (٩٦)، الإرشاد (٤٦)، الشامل (٥٧١)، التبصير في الدين (١٥٩)، الاقتصاد (٧١-٧٢)، لوامع البينات (٣٤٧)، شرح المقاصد (٤/ ٤٧)، شرح العقائد النسفية للتفتازاني (٣٢)، المواقف (٢٧٣).

(٥) ينظر: تهذيب اللغة (١/ ٤٥٦-٤٥٩)، الصحاح (٣/ ١٠٨٣)، كتاب العين للخليل بن أحمد (١/ ٢٧٦)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٢١٤).

(٦) ينظر: مجرد مقالات الأشعري (٢٧٥)، التمهيد للباقلاني (٣٨)، الإرشاد (٢٠)، الاقتصاد (٧٣-٧٤)، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين (١٣٦).

(٧) ينظر: الشامل (٥٤٢)، الاقتصاد (٧٣)، التبصير في الدين (١٥٩)، المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات للرازي (٢/ ٤٨٦)، غاية المرام (١٨٦)، نهاية الإقدام (١٠٣)، شرح المواقف (٣/ ٤١).

الخلق الجسيم[١]، فهو الجَسَد[٢].

ولم يرد لفظ الجسم في حق الله تعالى لا في القرآن والسنة.

أما تعريفه عند الأشاعرة فقد قال الباقلاني: «الجسم في اللغة هو: المؤلَّف المركَّب»[٣]، وقال الرازي: «ما صحَّت إليه الإشارة الحِسِّية بأنه ها هنا أو هناك»[٤].

ونفي الجسم والجسمية عند المتكلمين يجعلونه تنزيهًا لله تعالى، وينفون –احتجاجًا به– بعض صفات الله سبحانه[٥].

ويمكن إجمال الحكم في إطلاق مصطلح الجوهر والعرض والجسم فيما يلي:

١- إن إطلاق لفظ الجوهر والعرض والجسم فيما يتعلق بالله تعالى من الإطلاقات المبتدعة التي ليس لها أصل في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، ولا كلام أحد من سلف الأمة، لا من جهة النفي ولا الإثبات[٦]. كما قد ذم العلماء الخوض في مسألة إطلاق الجسم على الله أو نفيه عنه[٧].

٢- من حيث اللغة: فالجوهر لفظ مُعرَّب يراد به الجوهر المعروف، وغيره من المعاني فهو اصطلاح خاص بأصحابه من أهل الكلام، فليس من العربية الأصيلة[٨].

أما العرض فهو ما يعرض ويزول من أمور الدنيا، ومن ذلك الأمراض والآفات، فيقال: فلان قد عَرَضَ لــه مرض شديد، أو به عارض من جن، ولا شك أن هذه من النقائص التي يُنزَّه الله عنها.

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٠/ ٥٩٩-٦٠٠).

(٢) ينظر: الصحاح (٥/ ١٨٨٧).

(٣) الإنصاف (٢٧). وينظر: الشامل (٤٠١)، الإرشاد (٤٢-٤٣)، دفع شبهة التشبيه لابن الجوزي (٣١).

(٤) المطالب العالية (٢/ ٥١).

(٥) ينظر: الإرشاد (١٦١)، الاقتصاد (٧٩)، المطالب العالية (٢/ ٢٦، ٣٤)، المواقف (٢٧٢).

(٦) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٥٢)، بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٣٨٣-٣٨٤، ٤٩٩)، درء التعارض (١/ ٢٣٠، ٢٣٩، ٢٤٩)، (١٠/ ٢٣٩، ٣١٣)، مجموع الفتاوى (٥/ ٤٣٤)، (٦/ ٩٠-٩٤)، (٩/ ١٠٠)، الصواعق المرسلة (٣/ ٣٣٩).

(٧) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٥٢)، مجموع الفتاوى (٥/ ٤٣٤)، بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٩٩)، درء التعارض (١/ ٢٣٠، ٢٤٩)، (١٠/ ٣١٣)، الصواعق المرسلة (٣/ ٣٣٩).

(٨) ينظر: الجواب الصحيح (٣/ ٢٠٤)، مجموع الفتاوى (٩/ ٢٩٨).

أما أن يراد بالعرض اصطلاح خاص كقولهم: العَرَض ما يقوم بغيره، أو ما يقوم بالجسم من الصفات ونحو ذلك، فهذا اصطلاح محدث، ليس في لغة العرب ولا لغة أحد من الأمم، ولم يرد في القرآن ولا السنة ولا العرف العام، فإذا كان هذا الاصطلاح مخالفًا للغة وللشرع وللعرف: لم يكن موجبًا لإخراج الصفات الثابتة لله عن كونها كمالاً في حَقِّ من قامت به، والمتصف بها أكمل ممن لا يمكنه الاتصاف بها[1].

أما الجسم فهو الجسد، كما ذكره نقلة اللغة، ومن المعروف في اللغة أن هذا اللفظ يتضمن الغِلَظ والكثافة، فلا يسمُّون الأشياء القائمة بنفسها إذا كانت لطيفة كالهواء وروح الإنسان جسمًا، -وإن كان لها مقدار يكون به بعضه أكبر من بعض-، ولا يقولون في زيادة أحدهما على الآخر: هذا أجسم من هذا، ولا يقولون هذا المكان الواسع أجسم من هذا المكان الضيق وإن كان أكبر منه، وإن كانت أجزاؤه زائدة على أجزائه عند من يقول بأنه مركَّب من الأجزاء، وما ذكره الأشاعرة في حدِّهم للجسم بالمؤلف والمركب غير صحيح؛ لمخالفته أصل اللغة واللسان العربي[2].

٣- أن هذه الألفاظ من الألفاظ المجملة التي لا تطلق على الله نفيًا ولا إثباتًا، فلا بد من الاستفصال فيها: ماذا يريد من أطلقها، ففيما يتعلق بالجوهر، يقال: هل أريد به القائم بنفسه، أو ما يشار إليه، أو ما تقوم به الصفات؟ ، فهذه المعاني صحيحة، وإن أريد به أنه موجود لا في موضوع -أي مستغنٍ عن المحل- أو المتحيز، فهذه معانٍ تتضمن ألفاظًا مجملة لابد من التفصيل فيها[3].

أما نفي العرض عن الله تعالى، فإن كان النافي يريد بقولـــه: الله ليس بعَرَض أن الله قيامه بنفسه، ولا يقوم بغيره كالأعراض فهذا معنى صحيح، وإن كان مراده أن الله ليس فوق سماواته، ولا مستَوٍ على عرشه، ولا ينزل إلى السماء الدنيا، ولا يجيء يوم القيامة، فهذا معنًى باطل، ولا يلزم من وصفه بذلك أن يكون كالأعراض التي تقوم بغيرها، فهذه مخلوقاته

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٩٠-٩٤)، (٩/ ١٠٠).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٤٢٢-٤٢٤)، (٦/ ١٢٠).

(٣) ينظر: درء التعارض (٤/ ١٤١)، منهاج السنة (٢/ ٥٥٢-٥٦٦)، مجموع الفتاوى (٩/ ٢٩٩)، بيان تلبــيس الجهمية (٢/ ٣٨٤).

كالإنسان والحيوان وغيرها يقال فيها: أنها تصعد وتنزل وتجيء وليست عَرَضًا من الأعراض -فالله أولى وأعلى-[١].

أما ما يتعلق بلفظ الجسم وإثباته في حق الله أو نفيه عنه، فمن قال: إن الله جسم وأراد بالجسم هذا المركب من الجواهر المفردة أو المادة والصورة، فهو مخطئ في ذلك، ومن قصد نفي هذا التركيب عن الله، فقد أصاب في نفيه عن الله، لكن ينبغي أن يذكر عبارة تبين مقصوده، فلفظ التركيب قد يراد به أنه رَكَّبه مركِّب، أو أنه كانت أجزاؤه متفرقة فاجتمع، أو أنه يقبل التفريق والله منزه عن ذلك كله[٢].

• **مسألة: لا يوصف الله تعالى بالحَرَكَات ولا السَّكَنَات:**

قال القرافي: «كيف يمكن في العقل أن تفارق الصفة الموصوف، بل لو قيل لأحدنا: إن علمك أو حياتك انتقلت لزيد، لأنكر ذلك كل عاقل، بل الذي يمكن أن يوجد في الغير مثل تلك الصفة، أما أنها هي نفسها تتحرك من محل إلى محل فمُحَال؛ لأن الحركات من صفات الأجسام، والصفة ليست جسمًا»[٣].

وقال الله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾، لا تحويه الجهات، ولا يوصف بالحَرَكَات والسَّكَنَات، ولا يشبهه شيء من المخلوقات»[٤].

الدراسة:

معنى الحركة:

الحركة في اللغة: ضِدُّ السُّكون[٥].

ولم يرد لفظ الحركة في حق الله تعالى لا في القرآن ولا في السنة.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦٩)، (٩/ ٣٠٠).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٥/ ٤١٩)، منهاج السنة (٢/ ١٣٤-١٣٥، ٢١١-٢١٣، ٥٥٢)، درء التعارض (٦/ ١٣١-١٣٢)، (١٠/ ٣٠٧-٣١١)، الصواعق المرسلة (٣/ ٩٣٩-٩٤٣)، توضيح المقاصد وتصحيح القواعد (٢/ ٣٢٤-٣٢٥).

(٣) الأجوبة الفاخرة (٨٩).

(٤) المصدر السابق (٣٨٩).

(٥) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٢/ ٤٥)، الصحاح (٤/ ١٥٧٩).

ومصطلح (الحركة) استعمله الأشاعرة في نفي صفات الله تعالى الاختيارية، كالاستواء، والنزول، والمجيء يوم القيامة[١].

ولفظ السكون، مقابل للحركة وضدٌ له، كما تبيَّن من معنى (الحركة) اللغوي.

أما إطلاق لفظ الحركة على الله تعالى، هل هو جائز أو لا؟

فقد اختلف في ذلك علماء السلف، بين مُجيز لهذا الإطلاق، وبين مانع منه[٢].

لكن القول المشهور عن أهل السنة هو عدم إطلاقه على الله إثباتًا ولا نفيًا؛ لعدم ورود النص به، وإنما يطلق عليه تعالى ما ورد به النص من أفعال وصفات، فلا يقال: تَحَرَّك، وإنما يقال: نزل وجاء وأتى ﷻ[٣]؛ مراعاة لألفاظ النصوص، فيُثبت ما أثبت الله ورسوله باللفظ الذي أثبته، وينفى ما نفاه الله ورسوله كما نفاه[٤].

فإن كانت نصوص الصفات تستلزم الحركة لله، فالحركة له حَقٌّ ثابت بمقتضى هذه النصوص ولازمها، ولو لم نعقل كيفيّتها، وإن كانت لا تستلزم، لم يكن لنا إثبات الحركة له تعالى ولا نفيها؛ لاستبعاد عقولنا أو توهّمها أنها تستلزم نقصًا في حقِّ الله؛ وذلك أن صفات الله تعالى توقيفية، يتوقف إثباتها ونفيها على ما جاء به الكتاب والسنة، وليس فيهما إثبات لفظ الحركة أو نفيه؛ فالقول بإثبات نفيه أو لفظه قول على الله بلا علم، فلزوم هذا الأصل عظيم الفائدة؛ لما فيه من استغناء عن أقيسة أهل الكلام التي يصرفون إليها النصوص ليحرِّفوا الكَلِم عن مواضعه، سواء عن نية صالحة أو سَيِّئة[٥].

أما من نفى جنس الحركة مطلقًا فيقال له: رب العالمين إما أن يقبل هذا النوع من الفعل (الإتيان والمجيء والنزول) وجنس الحركة، «وإما أن لا يقبله، فإن لم يقبله كانت الأجسام التي تقبل الحركة و لم تَتَحرَّك أكمل منه، وإن قبل ذلك و لم يفعله كان ما يتحرك أكمل منه، فإن الحركة كمال للمتحَرِّك، ومعلوم أن من يمكنه أن يتحَرَّك بنفسه أكمل ممن لا يُمكنه

---

(١) ينظر: رسالة إلى أهل الثغر (٦٩-٧٠)، الأسماء والصفات (٥٦٤)، التسعينية (٣٨٣-٣٨٦).

(٢) ينظر خلافهم في: الملل والنحل (٥/ ٣٥)، مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠٢، ٥٦٥-٥٦٦، ٥٧٦-٥٧٨)، (١٦/ ٤٢٣، ٤٢٧)، الاستقامة (١/ ٧٠-٧٣)، درء التعارض (٢/ ٧-٨)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٦٢٢).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٢٣-٤٢٤)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٦٢٢).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٢٣)، (٥/ ٥٧٧)، مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٢٥٧-٢٥٩).

(٥) ينظر: إزالة الستار عن الجواب المختار لهداية المحتار لابن عثيمين (٣٢-٣٣).

التَحَرُّك، وما يقبل الحركة أكمل ممن لا يقبلها»[١].

أما فيما يتعلَّق بمعنى (الحركة) والمقصود منها عند الإطلاق، وذلك أن أهل الكلام فهموا منها ما هو معلوم في حق المخلوقين، وما هو معهود في اصطلاحهم، فيقال لهم: لفظ الحركة من الألفاظ المجملة، والمتكلِّمون يقصرون الحركة على الانتقال من مكان إلى آخر بحيث يكون فَرَغ الحَيِّز الأول وشغل الآخر، وأما عموم أهل اللغة فيطلقون لفظ الحركة على جنس الفعل فكل من فعل فعلاً فقد تحرك عندهم[٢].

كما أن الحركة جنس تحته أصناف متنوعة تختلف باختلاف الموصوفات بالحركة، فللبدن حركته، وللروح حركتها، وللملائكة حركتها وكل منها لا يماثل حركة الآخر، وإن كان كل منها يذهب ويجيء ويترل ويصعد ونحو ذلك، إذ كل لـــه حركة تليق به، وإذا كان الأمر كذلك فالخالق من باب أولى أن تكون أفعاله لا تماثل مخلوقاته، بل تليق بجلاله وعظمته[٣].

المطلب الخامس: حكم إطلاق بعض الصفات على الله تعالى:

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الصفات التي يستحيل إطلاقها على الله تعالى:

١ – القصد:

قال القرافي: «وأما القصد: فهو الإرادة الكائنة بين جهتين، كمن قصد الحَجَّ من مصرَ وغيرها، ومنه السفر القاصد: أي في طريقة مستقيمة، وبهذا المعنى يستحيل على الله تعالى»[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (٨/ ٢٣). وينظر: درء التعارض (٤/ ١٥٩-١٦٠).

(٢) ينظر: الألفاظ والمصطلحات في توحيد الأسماء والصفات (٧٦٥-٧٦٦).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٤٥٨-٤٥٩، ٥٦٥-٥٧٨)، الاستقامة (١/ ٧٠-٧٨).

(٤) الأمنية في إدراك النية (١٢١).

الدراسة:

معنى القصد:

القصد في اللغة: التوجه إلى الشيء وإتيانه، ويطلق على العدل، والمقصد: الوجهة[(١)].

وهو استقامة الطريق، وسهولته[(٢)].

ولم يرد وصف الله تعالى بالقصد في القرآن ولا في السنة، إنما ورد في كلام السلف من المفسرين، ومن أمثلة ذلك:

١- ما جاء في تفسير قول الله -تبارك وتعالى-: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ۝٣١﴾ [الرحمن: ٣١]، فهذا وعيد وتهديد لهم، كما يقول القائل لمن يريد تهديده: إذًا أتفرَّغ لك: أي أقصِدك، والمعنى: سنقصِد لمجازاتكم أو محاسبتكم[(٣)].

فهذا هو المعنى الحق في حقِّ الله ﷻ، لا فراغًا من شُغل[(٤)]، ولا توجُّهًا بعد ترك وغفلة -تعالى الله وجلَّ شأنه-.

٢- ما ذُكر في تفسير قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩]، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]، فبعد أن خلق الله الأرض ﴿اسْتَوَى﴾ أي: قَصَد ﴿إِلَى﴾ خَلقِ ﴿السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾[(٥)]؛ فالاستواء قد يرد مطلقًا ومقيّدًا، والمطلق له عدة معانٍ، منها: أن العرب تقول: استوى إلى كذا إذا قصد إليه علوًّا وارتفاعًا، نحو: استوى إلى السطح والجبل[(٦)].

فيجوز إطلاق القصد على الله تعالى بمعنى التوجُّه، وذلك على وجه الإخبار لا الاسم والصفة؛ لعدم المحذور فيه، ولاستعمال أهل السنة له في حقِّ الله ﷻ، أما إذا كانت بمعنى

---

(١) ينظر: الصحاح (٢/ ٧٩)، المحكم والمحيط الأعظم (٦/ ١٨٥-١٨٦)، القاموس المحيط (١٠٦١)، المعجم الوسيط (٢/ ٧٣٨).

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٦/ ١٨٥-١٨٦)، القاموس المحيط (١٠٦١).

(٣) ينظر: معاني القرآن للزجاج (٥/ ٩٩)، تفسير القرطبي (١٧/ ١٦٨).

(٤) ينظر: معاني القرآن (٥/ ٩٩)، تفسير ابن كثير (٧/ ٤٩٦)، فتح القدير (٧/ ١١٠).

(٥) ينظر: تفسير السعدي (١٧٤٥).

(٦) ينظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٩٥-١٩٦).

صفات المخلوقين فلا يجوز، وهي التي نفاها القرافي عن الله تعالى وقد وافق الحق في ذلك.

٢- الشهوة:

قال القرافي: «وأما الشهوة: فهي إرادة مُتعَلِّقة برَاحَات البشر، كالملَاذِّ ورفع الآلام ونحوها، فتستحيل على الله تعالى»[١].

الدراسة:

معنى الشهوة:

الشهوة لغة: شَهِيَ الشيءَ: أَحَبَّه ورَغِب فيه[٢]، وهي اشتياق النفس إلى الشيء[٣].

والشهوة مما لا يشك فيه عاقل -فضلاً عن متأوِّل في الصفات أو منكِر- من عدم جواز إطلاقها على الله جلَّ شأنه، فهي من خصائص الخلق -وخاصة الحيوان منهم- التي جُبِلوا عليها؛ إذ تلك الصفات لا تجتمع إلا فيمن يغلب عليه جانب النقص والاحتياج، فيرغب ويشتاق ويطلب ما يسدُّ حاجته، ويكمل نقصه، والله تعالى منزَّه عن ذلك كله، فله الكمال كله، والجلال كله، والعظمة كلها، والغنى كله سبحانه وتعالى[٤].

المسألة الثانية: حكم إطلاق بعض صفات المخلوق الموهمة على الخالق سبحانه وتعالى:

١- الهم:

قال القرافي: «وأما الهمُّ في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ وَهَمَّ بِهَا﴾ [يوسف: ٢٤]، وفي قوله ﷺ: ((من هَمَّ بحسنة فلم يعملها كُتبت له حسنة، ومن هَمَّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه...))[٥]، فالظاهر أنه مرادف للعزم، وأن معناهما واحد، ويستحيل

---

(١) الأمنية في إدراك النية (١٢١).

(٢) ينظر: لسان العرب (١٤/ ٤٤٥).

(٣) ينظر: الفروق اللغوية (١/ ٣٥)، المصباح المنير (٥/ ٩٨)، التعريفات (١٧٠).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٤٦، ٣٤٩)، درء التعارض (١٠/ ٢٤٦-٢٤٨)، الصفدية (١/ ١٠٠، ١٠٢) (٢/ ٣٩).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب من همَّ بحسنة أو بسيئة (٥/ ٢٣٨٠/ ح٦١٢٦)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب إذا همَّ العبد بحسنة كتبت وإذا هم بسيئة لم تكتب (١/ ١١٨/ ح١٣٠)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

على الله تعالى كما استحال العزم»[١].

الدراسة:

معنى الهم:

الهمُّ لغة: الإرادة[٢]، وهَمَّ بالشيء: نواه وعَزَم عليه. والهِمَّة: ما هَمَّ به من أمر ليفعله[٣].

وهي: «عَقد القلب على فعل شيء قبل أن يفعل من خير أو شرّ»[٤].

وقد جعل القرافي العزم والهمَّ بمعنى واحد، وليس بصحيح، بل بينهما فرق، في أصل الوضع، وحسب السياق، وقد بيَّن هذا أبو هلال العسكري[٥]، إذ جاء في فروقه: «العزم هو تصميم القلب على الشيء، والنفاذ فيه بقصد ثابت.

والهمُّ يأتي على وجوه: ومنها العزم على الفعل، ومنها: خطور الشيء في البال، وإن لم يقع العزم عليه، ومنها: أن يكون بمعنى المقاربة.

ومنها: الشهوة ومَيلُ الطبع، يقول القائل فيما يشتهيه، ويميل طبعه إليه: هذا أهَمُّ الأشياء إليَّ، وفي ضَدّه: ليس هذا من همِّي! »[٦].

وإذا كان الهمُّ على تلك المعاني، فلا يجوز إطلاقه على الله ﷻ، وهو كما قال القرافي.

٢- العزم:

قال القرافي: «أما العزم، فهو الإرادة الكائنة على وفق الداعية، والداعية: ميلٌ يحصل في النفس لما شَعَرَتْ به من اشتمال المراد على مصلحة خالصة أو راجحة، أو دَرءِ مفسدة خالصة أو راجحة.

---

(١) الأمنية في إدراك النية (١١٩).

(٢) ينظر: الصحاح (٢/ ٢٥٧).

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٤/ ١١١).

(٤) التعريفات (٣٢٠).

(٥) هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري، أبو هلال، عالم بالأدب، أحد أعلام القرن الرابع الهجري، من أشهر مؤلفاته: (الفروق اللغوية)، اختُلف في سنة وفاته، فقيل: سنة ٣٩٥هـ، وقيل بعد ٤٠٠هـ. ينظر: طبقات المفسرين للسيوطي (٣٣)، الأعلام (٢/ ١٩٦).

(٦) الفروق اللغوية (٣٥٦-٣٥٧).

والميل جائز على الخلق، ممتنع على الله تعالى، فلا جرم لا يقال في حق الله تعالى: عَزَم بمعنى: أراد الإرادة الخاصة المصَمِّمة، بل عزائم الله تعالى: طلبه الراجع إلى كلامه النفساني.

فإذا قلنا: إن الله تعالى يُحِب أن تؤتى رخصه، كما يحب أن تؤتى عزائمه، فالمراد: مطلوباته، والطلب أحد أقسام الكلام، ليس من الإرادة في شيء.

فالعزائم ليست من العزم الذي نريده بقولنا: عزمنا على السفر، أو على الإقامة، فظهر الفرق بين العزم والإرادة، وهو معنى قول بعض الفضلاء: العزم إرادة فيها تصميم»(١).

الدراسة:

معنى العزم:

«العَزْم: ما عُقِد عليه القلب من أمر أنت فاعله، أي متيقِّنه»(٢).

وهو «عبارة عن الإرادة المؤكَّدة، قال الله تعالى: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]: أي لم يكن له قصد مؤكَّد في الفعل بما أُمر به»(٣).

وقد أصاب القرافي في تعريف العزم، فيما يتعلَّق بالبشر ويختصُّ بهم من صفات، لكن لا يجوز إطلاق هذه الصفة بما ذكره من معنى على الله تعالى، وإن كان العزم يتضمَّن إرادة، والله -تبارك وتعالى- يتَّصف بالإرادة كما صحَّت بذلك النصوص.

وقد صح في الحديث إطلاق العزم على الله -تعالى- وهو حديث أم سلمة رضي الله عنها، قالت: لما توفي أبو سلمة قلت: مَن خير من أبي سلمة -صاحب رسول الله ﷺ-؟ ثم عزم الله لي فقلتُها... الحديث(٤). وعليه يجوز وصف الله تعالى بالعزم، وهو أصح القولين في هذه المسألة(٥).

أما العزم الخاص بالمخلوق فهو من صفاته، وما كان للمخلوق لا يجوز أن يوصف

---

(١) الأمنية في إدراك النية (١١٧-١١٨).

(٢) معجم مقاييس اللغة (٤/ ٣٠٨).

(٣) التعريفات (١٩٤).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب ما يقال عند المصيبة (٣/ ٣٨/ ح٢١٦٧).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٣٠٣-٣٠٤).

الخالق به، وإن كان المعنى حسنًا في ذاته، بل لو صحَّ معناه الحَسَن في اللغة أو العقل أو الشرع[١].

وذلك أن العزم إرادة جازمة، لكنها قد تكون مسبوقة بتردُّد أو عدم قطع –لما يختصُّ به المخلوق من جهل بالعاقبة في أموره كلها– والله تبارك وتعالى ﴿إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].

ومعنى عــزائــم الله تعالى التي في الحديث: ((إن الله يحب أن تؤتى رُخَصه كما يحب أن تؤتى عزائمه))[٢]: «أي مطلوباته الواجبة»[٣].

وعوازم الأمور: «فرائضها التي عَزَم الله عليك بفعْلها»[٤].

وهذا الذي يجب الذهاب والمصير إليه في معنى العزائم فيما يتعلق بالله ﷻ.

وهو ما أشار إليه القرافي كذلك، إلا أن التعبير بالكلام النفساني ليس بصحيح، وقد سبق بيان بطلانه.

٣- النيّة:

قال القرافي في التمييز بين النيّة والإرادة: «وتفارق النية الإرادة من وجه آخر، وهو: أن النية لا تتعلَّق إلا بفعل الناوي، والإرادة تتعلَّق بفعل الغير: كما نريد مغفرة الله تعالى وإحسانه وليست من فعلنا»[٥].

وقال بأن النية: «إرادة تتعلَّق بإمالة الفعل إلى بعض ما يقبله، لا بنفس الفعل من حيث هو، ففرق بين قصدنا لفعل الصلاة، وبين قصدنا لكون ذلك الفعل فرضًا، أو نفلاً، أو أداءً، أو قضاءً إلى غير ذلك... وهذا ما يسمى بالإرادة، من جهة أنها الإرادة المميلة

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٠-٣٠١)، بدائع الفوائد (١/ ١٦٢)، «معنى لا إله إلا الله» (١٤٠-١٤٥).

(٢) أخرجه ابن حبان، (٢/ ٦٩/ ح٣٥٤)، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، والبيهقي في الـسنن الكـبرى، (٣/ ١٤٠/ ح٥٦٢١)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. وصححه الألباني. ينظر: الجامع الصغير وزيادتـه (١/ ٢٧٧/ ح٢٧٦٦).

(٣) فيض القدير (٢/ ٣٧١).

(٤) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٤٦٠).

(٥) الأمنية في إدراك النية (١٢٠).

للفعل إلى بعض جهاته الجائزة عليه، فتسمى من هذا الوجه نية، فصارت الإرادة إذا أضيف إليها هذا الاعتبار صارت نية، وهذا الاعتبار: هو تمييز الفعل عن بعض رتبه، وهو جائز على الله تعالى، فإنه ﷻ قد يريد بالفعل الواحد نفع قوم وضرر قوم، وهداية قوم وضلال قوم، إلى غير ذلك مما هو جائز على فعله تعالى... وكذلك نِعَمه على خلقه: قد تكون فتنة لآخرين، ونعمة عليهم، ونِقَمه: قد تكون نعمة لآخرين بالاتعاظ وغيره من النعم، والكل بإرادته تعالى.

غير أن أسماء الله تعالى توقيفية، فلا يسمى الله تعالى: ناويًا، ويسمى مريدًا، هذا إن اقتصر على الاعتبار العام وهو: مطلق إمالة الفعل إلى بعض جهاته»(١).

أما ما يجوز على العبد، وهو من صفاته، فقال فيه: «هو إمالة الفعل إلى جهة حكم شرعي يشمل الإباحة، فينوي إيقاع الفعل على الوجه الذي أمر الله به، ونهى عنه، أو أباحه، ومنهم من يقول: بل أخص من هذا وهو أن يميل الفعل إلى جهة التقرُّب والعبادة، وعلى التقديرين فيستحيل على الله معناها بخلاف المعنى العام -وهو مطلق إمالة الفعل إلى بعض جهاته-»(٢).

الدراسة:

ذكر القرافي أن المعنى والاعتبار العام للنية يمكن إطلاقه على الله، بخلاف الاعتبارات الخاصة فهي من صفة المخلوق ويستحيل على الله معناها.

وإن كان ما قاله -رحمه الله- فيه شيء من الصحة من جهة المعنى الذي ذكره في حقِّ الله -وهو تمييز الفعل عن بعض رُتَبه-، لكنه ليس من الإطلاقات الشرعية؛ إذ لم ترد في الكتاب ولا السنة، ولا في تفاسير السلف، والأسلم فيما هذه صفته هو تركه، والاستعاضة عنه بالإطلاقات الشرعية.

ومن ذلك: أن الله ﷻ الحَكَم الحكيم، وإثبات كمال الحكمة له ﷻ، في خلقه وفي أمره وشرعه، حيث يضع الأشياء مواضعَها، وينزلها منازلها، ولا يتوجَّه إليه سؤال ولا يقدح

---

(١) الأمنية في إدراك النية (١١٩-١٢٠).

(٢) المصدر السابق (١٢٠).

في حكمته مقال[١].

٤- الاختيار:

قال القرافي: «هو الإرادة الكائنة بين شيئين فصاعدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي: أرادهم دون غيرهم، مضافًا إلى اعتقاد رجحان المختار، وهو جائز على الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدِ ٱخۡتَرۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ عِلۡمٍ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الدخان: ٣٢]»[٢].

الدراسة:

معنى الاختيار:

الاختيار لغة: من الخير، وهو ضدّ الشر، وخَيَّره: فَضَّله، وخار الشَّيء، واختاره: انتقاه[٣].

و«الفرق بين الاختيار والإرادة: أن الاختيار إرادة الشيء بدلاً من غيره... وأصل الاختيار: الخير، فالمختار هو المريد لخير الشيئين في الحقيقة أو خير الشيئين عند نفسه من غير إلْجاء واضطرار، ولو اضطَرَّ الإنسان إلى إرادة شيء لم يسمَّ مختارًا له؛ لأن الاختيار خلاف الاضطرار»[٤].

وقد ورد الاختيار في حَقّ الله في القرآن، قال ﷻ: ﴿وَرَبُّكَ يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخۡتَارُۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُۚ سُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ﴾ [القصص: ٦٨]، وقال: ﴿وَلَقَدِ ٱخۡتَرۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ عِلۡمٍ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الدخان: ٣٢]، فالله -تبارك وتعالى- يختار ويصطفي ويجتبي، هذا هو الحق في حقه ﷻ، لا ما كان في حق المخلوق الذي هو لازم صفاته، من العجز والضعف، وذلك أن الاختيار في حق المخلوق لا يكون إلا بعد تردّد بين أمرين لا يدري في أيهما يكون له الخير.

---

(١) ينظر: فقه الأسماء الحسنى لعبد الرزاق البدر (١٧٨: ١٧٦).

(٢) الأمنية في إدراك النية (١٢١-١٢٢).

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٥/ ٢٥٤)، المعجم الوسيط (١/ ٢٦٤).

(٤) الفروق اللغوية (١/ ٢٨). وينظر: المصباح المنير (٣/ ١٦١).

أما الخالق سبحانه وتعالى الذي ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، والذي ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]، والذي ﴿إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]، من كانت هذه صفته، فإنه لا يشبه أحدًا من خلقه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

وقد وافق القرافي الحق فيما ذكره من إطلاق صفة الاختيار على الله تعالى.

٥- القضاء:

قال القرافي: «وأما القضاء: فهو الإرادة المقرونة بالحكم الجبري، فقضاء الله تعالى لزيدٍ بالسعادة: أراد به سعادته مع إخباره بكلامه النفساني عن سعادته»[1].

الدراسة:

معنى القضاء:

القضاء لغة: الحُكم والحَتْم، والوصية بالأمر المهم[2].

ويأتي بمعنى: البيان: ومنه قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾ [طه: ١١٤][3].

وبمعنى الإنفاذ، ومنه سمي القاضي قاضيًا؛ لأنه يحكم الأحكام ويُنْفِذُها، وسميت المنيَّة قضاءً؛ لأنه أمر يُنْفَذُ في ابن آدم وغيره من الخلق[4].

وقد ورد إطلاق القضاء على الله تعالى في القرآن، قال سبحانه وتعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [الإسراء: ٤].

وقد يشارك المخلوق الخالق في شيء من معاني القضاء، كما في الحكم، والوصية بالأمر المهم، وعلى هذه المعاني يجب حمل القضاء في حق الله تعالى؛ لأنه الوارد في القرآن واستعمال

---

(١) الأمنية في إدراك النية (١٢٢).

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٦/ ٤٨٢).

(٣) ينظر: لسان العرب (١٥/ ١٨٦)، تاج العروس (٣٩/ ٣١١).

(٤) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٥/ ٩٩).

السلف، وذلك كما في تفسير قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٦٨﴾﴾ [غافر: ٦٨]: أي إذا أراد خلق شيء[(١)].

وقد وافق القرافي الصواب في ذكره هذا التفسير، لكن دون ما قرره من الكلام النفسي.

أما ما ذكره من الحكم الجبري، فهو على مذهبه في القدر، كبقية الأشاعرة في قولهم بالجبر[(٢)].

٦- العناية:

قال القرافي في تعريفها: «وأما العناية: فهي الإرادة المتعلِّقة بالشيء على نوع من الحصر والتخصيص، ولذلك قالت العرب: إيَّاك أعني واسمعي يا جارة: أي أخُصُّكِ دون غيرك، ولم يقل: إياك أريد، ويقولون: ما يعني بكلامه؟: أي ما يَخُصُّ به من المعاني التي يحتملها دون غيرها، وموارد الاستعمال تشهد لهذه الأمور مقصودة بأمرين... أحدهما: أن الأصل في الكلام الحقيقة، مضافًا إلى أن الأصل عدم الترادف. وبهذا التفسير هو جائز على الله تعالى غير أن أسماء الله تعالى توقيفية، فلا يقال لله تعالى: عانٍ وإن قيل: مقدِّر ومريد...»[(٣)].

الدراسة:

معنى العناية:

العناية في اللغة: الإرادة والقصد. وعُنيتُ بحاجتك أُعْنى بها عناية، وفي الحديث: ((من حسن إسلام المرء تركه ما لا يَعْنيه))[(٤)]: أي ما لا يُهِمُّه[(٥)].

---

(١) ينظر: تفسير القرطبي (٢/ ٨٨).

(٢) ينظر: تهافت الفلاسفة للغزالي (٢٣٨، ٢٥١)، المباحث المشرقية (٢/ ٥١٧)، مجموع الفتاوى (٨/ ٣٣٩-٣٤٠)، (١٣/ ٢٢٨)، درء التعارض (١/ ٢٥٤)، منهاج السنة النبوية (١/ ٢٩١)، (٣/ ٦٧)، مدارج السالكين (٣/ ٤٩٦). وستأتي دراسة هذه المسألة في القدر.

(٣) ينظر: الأمنية في إدراك النية (١٢٣-١٢٤).

(٤) أخرجه أحمد (٣/ ٢٥٩/ ح١٧٣٧)، عن الحسين بن علي رضي الله عنهما، والترمذي، كتاب الزهد (٤/ ٥٥٨/ ح٢٣١٨)، وابن ماجه، كتاب الفتن (٥/ ١١٨/ ح٣٩٧٦)، عن أبي هريرة ﷺ. وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (٢/ ١٠٧٢/ ح٥٩١١).

(٥) ينظر: الصحاح (٢/ ٢).

وعَنِيَ الله بك: حَفِظ عليك دينك وأمرك(١).

أما عن ورود لفظ العناية في حق الله تعالى فإنه لم يرد في القرآن، بل ورد لفظ عنى في السنة، وذلك أن رسول الله ﷺ تلا قول الله: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾ [آل عمران: ٧] إلى آخرها فقال: ((إذا رأيتم الذين يتَّبعون ما تشابه منه فاعلموا أنهم الذين عَنَى الله، فاحذروهم))(٢)، فعنى الله: أي قَصَد -تعالى- وأراد، كما دل على ذلك الحديث، فيجوز إطلاقه على الله تعالى، وقد وافق القرافي الحق في ذلك.

المطلب السادس: الأحكام المتعلقة بالصفات:

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: حكم الحَلِف بصفات الله:

الحِلْف والحَلِف: القَسَم واليمين(٣).

وهو: تأكيد الأمر وتحقيقه بذكر اسم الله أو بصفة من صفاته ﷻ(٤).

وقد ذكر القرافي الحلف بالله ﷻ، وبشيء من صفاته.

ويمكن عرض مسائل الحلِف بصفات الله -تعالى- على التقسيم التالي:

١- الصفات المعنوية(٥):

قال القرافي: «الصفات المعنوية سبعة: العلم، والكلام القديم، والإرادة، والقدرة، والسمع، والبصر، والحياة، فهذه كلها يوجب الحلف بها مع الحنث الكفارة، فيجوز الحلف بها ابتداء»(٦).

---

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٥٩٨).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٤٠/ ٢٥٥/ ح٢٤٢١٠)، وابن حبان (١/ ٢٧٤/ ح٧٣)، عن عائشة رضي الله عنها. وصححه الألباني. ينظر: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان (١/ ١٩٦/ ح٧٣). وأخرجه الشيخان بلفظ: (سمَّى الله) بدلاً عن (عنى الله)، البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير آل عمران (٤/ ١٦٥٥/ ح٤٢٧٣)، ومسلم، كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن (٤/ ٢٠٥٣/ ح٢٦٦٥).

(٣) ينظر: لسان العرب (٩/ ٥٣).

(٤) ينظر: أنيس الفقهاء لقاسم القونوي (٦١).

(٥) سبق بيان حكم هذا التقسيم ومعناه، في الصفحة رقم [١٩٦].

(٦) ينظر: الفروق (٣/ ٧٦٤).

وضمَّن الحديث عن الحلف بالصفات السبع مسألة مهمَّة، وهي: الحلف بالقرآن، فقال عن الإمام مالك: «**إذا حلف به قلنا نحن تجب به الكفارة؛ لأنه منصَرف للكلام القديم... ولما قال رسول الله ﷺ: ((لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو))**[١] **لم يفهم أحد إلا القرآن الذي هو الأصوات**»[٢].

الدراسة:

سبق بيان صفات الله عند القرافي، وإثباته لسبعة منها، وتأوله ما سواها، والرد على ذلك.

كما سبق في بيان صفة الكلام، وأن منه: القرآن، فهو كلام الله ﷻ[٣]، فالحالف به كالحالف بكلام الله تعالى ولا فرق.

٢- الصفات الذاتية وهي كونه تعالى: أزليًّا أبديًّا واجب الوجود:

لم يرَ القرافي في هذه الألفاظ نقلاً فيعتمد عليه، إنما وجد فتوى الإمام مالك في الحلِف بـ (عُمر الله)، قال: «**أما حكمها في الشريعة إذا حلف بها فالظاهر من قول مالك رحمه الله أنه إذا قال: عَمرُ الله يميني يُكفِّر، مع أن العمر هو البقاء، والبقاء يرجع إلى مقارنة الوجود في الأزمنة، والمقارنة نسبة لا وجود لها في الأعيان، فقد اعتبر النسبة وجعل حكمها حكم الصفة الوجودية، فلعله يقول في هذه الصفات كذلك، ويوجب بها الكفارة إذا قال الحالف: وأزليَّة الله تعالى، ووُجوبِ وجوده، وأبدِيته، ولم أر فيه نقلاً غير ما ذكرته لك من التخريج**»[٤].

---

(١) جاء هذا الحديث الذي استَدَلَّ به القرافي على روايتين: إحداهما: قوله: ((لا تسافروا بالقرآن؛ فإني لا آَمَنُ أن يناله العدو)) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم (٣/ ١٤٩٠/ ح١٨٦٩)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. وثانيهما: ((نهى رسول الله ﷺ أن يُسَافَرَ بالقرآن إلى أرض العدو)) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسيَر، باب كراهية السفر بالمصاحف إلى أرض العدو (٣/ ١٠٩٠/ ح٢٨٢٨)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم (٣/ ١٤٩٠/ ح١٨٦٩)، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) الفروق (٣/ ٧٦٥).

(٣) في الصفحة رقم [٢١٩].

(٤) الفروق (٣/ ٧٧١-٧٧٢).

الدراسة:

سبق بيان هذا في تقسيم القرافي للصفات، والتي ذكر منها: الصفات الذاتية، وهي كونه تعالى أزليًّا أبديًّا[١].

ولا يصحُّ الحلف بهذه الصفات؛ لعدم ورودها في النصوص، وإن كانت معانيها صحيحة في حقِّ الله تعالى.

٤- الصفات السلبية:

وهي كقول: إن الله تعالى ليس بجسم، ولا جوهر، ولا عَرَض، ولا في حَيِّز، ولا في جهة، ولا يشبه شيئًا من خلقه في ذاته، ولا في صفة من صفاته[٢].

قال القرافي: «فهذه الصفات هي نسبة بين الله تعالى وأمور مستحيلة عليه ﷻ، فإذا قال القائل: وسلبِ الشريك عن الله تعالى، أو وسلبِ الجهة والمكان والجسمية، وغير ذلك من هذه السُّلوب نحو: وحدانية الله تعالى، وتسبيحه، وتقديسه، فلم أَرَ فيها نقلاً، فالوحدانية سَلبُ الشريك، ومثل هذا النوع من السلوب قديم، نحو: سَلب الشريك وهو الوحدانية، وسَلبِ الجسمية والعَرَضِية والجوهرية والأينية، وسلب جميع المستحيلات عليه تعالى، فهذه السُّلوب قديمة وهي أقرب لانعقاد اليمين بها؛ لأنها قديمة مُتعَلِّقة بالله تعالى، لا سيما إذا كانت الإضافة في اللفظ إلى الله تعالى نحو قولنا: ووحدانية الله تعالى، وتسبيح الله تعالى، وتقديس الله تعالى ونحو ذلك.

بخلاف أن يقول: وسلبِ الجسم، وسلبِ الشريك، فإن الإضافة لغير الله تعالى تُبعد انعقاد اليمين»[٣].

الدراسة:

تقدَّمت دراسة الصفات السلبية[٤]، وبيان أنها وحدها لا تتضمَّن كمالاً ولا مدحًا لله

---

(١) في الصفحة رقم [١٩٧].

(٢) ينظر: الفروق (٣/ ٧٧٣).

(٣) ينظر: الفروق (٣/ ٧٧٣).

(٤) في الصفحة رقم [١٩٩].

وَجَلَّ، وعليه لا يصحُّ الحلف بها، ولأنها مجملة وتحتمل نفي حق عن الله تعالى.

٤- الصفات الفعلية:

ذكر القرافي الحلف بغير الصفات السبع، وهو ما سمَّاه بالصفات الفعلية، المتعلّقة بقدرة الله جَلَّاللهُ ومشيئته، من خلق ورزق وإحسان ونحوها، فالحلف بها منهيٌّ عنه، ولا يوجب كفارة إذا حنث[1].

وقال: «لو قلنا: ورزقِ الله، وعطاءِ الله، فإن إضافة المحدث إلى الله تعالى لا تصَيِّره مما يجوز الحلف به، ولا يوجب الكفارة. كذلك إذا أضيف الاسم إلى الله تعالى يكون على هذا التقدير إضافة لفظ مخلوق لله عَزَّوَجَلَّ فلا يوجب كفارة»[2].

ولقد تردَّد في صفات فعليَّة أخرى، في جواز الحِلف بها من عدمه، ولزوم الكفارة وعدم لزومها، وهي: غضب الله، ورحمته، ورضاه، ومحَبَّته، ومَقْته. ونظرًا لأنه يرى أن هذه الصفات في حقائقها لا تتصَوَّر إلا في البشر، وتستحيل حقائقها على الله تعالى، فتعَيَّن حملها على المجاز[3].

وقد ذكر عن أحد علماء المالكية قوله: «الحالف برضا الله تعالى، ورحمته، وسخطه، عليه كفارة واحدة، يعني لأنه كَرَّر الحَلِف بصفة واحدة وهي الإرادة فتجب كفارة واحدة»[4].

الدراسة:

سبق بيان هذا النوع من الصفات، وأن القرافي يتأوَّلها كغيره من الأشاعرة؛ لأنها خارجة عن ذات الله تعالى لا تقوم به، وسبق الرد عليه[5].

وعلى الصحيح جواز الحلف بها كغيرها من الصفات الثابتة لله تعالى، وذلك أنها ثابتة له سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى في نصوص الكتاب والسنة، وأثبتها السلف الصالح.

---

(١) ينظر: الفروق (٣/ ٧٧٤).

(٢) المصدر السابق (٣/ ٧٩٣).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٣/ ٧٧٦).

(٤) المصدر السابق (٣/ ٧٧٨). وينظر: (٣/ ٧٧٩).

(٥) ينظر: الصفحة رقم [٢٠٣].

المسألة الثانية: حكم جَهْل الصفة دون إنكارها:

نقل القرافي عن القاضي عياض قوله في الإجماع على تكفير من جحد أن الله تعالى عالم، أو متكَلِّم أو غير ذلك من صفاته الذاتية، ثم قال: «فإن جَهِل الصفة ولم ينكرها: كفَّره الطبري[١] وغيره، وقيل: لا يُكَفَّر وإليه رجع الأشعري؛ لأنه لم يُصَمِّم على اعتقاد ذلك، ويعضده حديث القائل: ((لئن قدر الله عليَّ))[٢]، فأكثر الناس لو كوشفوا عن الصفات لم يعلمها»[٣].

الدراسة:

إن الجهل ببعض أسماء الله وصفاته من المسائل التي يمثِّل بها أهل العلم على العذر بالجهل فيما يتعلَّق بقضايا التوحيد، وأن المخطئ فيها بجَحد أو نكران لا يكفر، حتى تقام عليه الحجة التي يكفر تاركها؛ وذلك لأن مسائل الأسماء والصفات من المسائل التي لا بد من ورود النص الشرعي بها، فلا تثبت إلا عن طريق النص الصحيح، وقد تخفى كثير من النصوص على كثير من الناس[٤].

وهذا ما استقرَّ عليه قول أبي الحسن الأشعري، من عدم كُفر جاهل الصفة؛ لأنه لم يعتقد بذلك اعتقادًا يقطع بصوابه، ويراه دينًا وشرعًا، وإنما يكفر من يعتقد أن مقالته حق، ولو سئل الناس عن الصفات، لوُجد العالِم بها قليل[٥].

وهذا هو الصواب أن الجهل ببعض أسماء الله وصفاته، لا يكون صاحبه كافرًا إذا كان مقِرًّا بما جاء به الرسول ﷺ، ولم يبلغه ما يوجب العلم بما جهله على وجه يقتضي كفره إذا

---

(١) هو الإمام بن جرير الطبري المفسر، ذكر ذلك القاضي عياض في الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٢٩٢)، وقد سبقت ترجمته [١٠٥].

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأنبياء، باب: ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ﴾ [الكهف: ٩] (٣/ ١٢٨٣/ ح٣٢٩٤)، ومسلم، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى وأنها سبقت غضبه (٤/ ٢١٠٩/ ح٢٧٥٦)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٣) الفروق (٤/ ١٢٨١-١٢٨٥). وينظر: الذخيرة (٩/ ٣٢٦).

(٤) ينظر: فتح الباري (١٣/ ٤٠٧).

(٥) ينظر: شرح النووي على مسلم (٥/ ٥٩٨-٥٩٩)، فتح الباري (٦/ ٥٢٣).

لم يعلمه[١].

والدليل على عذر الجاهل ببعض أسماء الله -تعالى- أو صفاته، فلا يكفر حتى تقام عليه الحجة الشرعية ثم يعاند، الدليل على ذلك: حديث أبي هريرة ﷺ -وقد ذكره القرافي- عن النبي ﷺ قال: ((كان رجل يُسرف على نفسه، فلما حضره الموت قال لبنيه: إذا أنا مُتُّ فأحرقوني، ثم اطحنوني، ثم ذُرُّوني في الريح، فوالله لئن قدر الله عَليَّ ليعذِّبني عذابًا ما عَذَّبه أحدًا، فلما مات فُعل به ذلك، فأمر الله الأرض، فقال: اجمعي ما فيك منه، ففعلت، فإذا هو قائم، فقال: ما حملك على ما صنعت؟ ، قال: يا رب خشيتك، فغَفَر له))[٢].

قال الحافظ ابن عبد البر -رحمه الله-: «اختلف العلماء في معناه، فقال منهم قائلون: هذا رجل جَهِل بعض صفات الله ﷻ وهي القدرة، فلم يعلم أن الله على ما يشاء قدير. قالوا: ومن جَهِل صفة من صفات الله ﷻ وآمن بسائر صفاته وعرفها، لم يكن بجَهْل بعض صفات الله كافرًا، قالوا: وإنما الكافر من عاند الحق لا من جَهِله. وهذا قول المتقدمين من العلماء ومن سلك سبيلهم من المتأخرين»[٣]. ثم قال: «وأما جهل هذا الرجل المذكور في هذا الحديث بصفة من صفات الله في علمه وقدرته، فليس ذلك بمُخرجِه من الإيمان»[٤].

وهذا يبيِّن أن كل من أَقَرَّ بالله فعنده من الإيمان بحسب ذلك، ثم من لم تقم عليه الحجة بما جاءت به الأخبار: لم يكفر بجحده، إلا من كان منافقًا يظهر الإيمان بلسانه، ويبطن الكفر بالرسول؛ فهذا ليس بمؤمن[٥].

فالجاهل معذور فيما يثبته أو ينفيه عن الله -تعالى- من صفات، حتى يبلغه العلم والدليل الحقُّ، فإن نفى صفة أو أنكرها وقد بلغته الحجة، و لم يكن ثَمَّة عذر، فهذا الذي قال

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٥٣٨).

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٤٤].

(٣) التمهيد لابن عبد البر (١٨/ ٤٢).

(٤) التمهيد لابن عبد البر (١٨/ ٤٦). وينظر: مجموع الفتـاوى (١١/ ٤٠٩-٤١١)، (٣/ ٢٣١)، (١٢/ ٤٩١)، الاستقامة (١/ ١٦٤-١٦٥)، فتح الباري (٦/ ٥٢٢).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٣٤)، مدارج السالكين (١/ ٣٣٨-٣٣٩)، إيثار الحق على الخلق (٣٩٤)، مجموعة الرسائل والمسائل النجدية لعلماء نجد الأعلام (١/ ٢٤٨).

العلماء بكفره[1].

المسألة الثالثة: حكم عبادة الصفة:

قال القرافي: «إذا قال القائل: سبحان من تواضع كل شيء لعظمته، هل يجوز هذا الإطلاق أم لا؟

فقال بعض فقهاء العصر: لا يجوز هذا الإطلاق؛ لأن عظمة الله تعالى صفته، والتواضع للصفة عبادة لها، وعبادة الصفة كفر، بل لا يُعبد إلا الله تعالى، ولو عبد عابد عِلمَ الله تعالى، أو إرادته وغير ذلك من صفاته، كَفَر، بل المعبود واحد، وهو ذات الله تعالى، وهو الذات الموصوفة بصفات الجلال، ونعوت الكمال، والمراد بالعبارتين واحد.

وقال قوم: يجوز هذا الإطلاق، وهو الصحيح. وعظمة الله تعالى هي المجموع من الذات والصفات، وهذا المجموع هو المعبود، وهو الإله، وهو الذي يجب توحيده وتوحُّده، ولا ثاني له، وهو الذي يجب التواضع له، كما تقول: عظمةُ الملك جيشُه، وأموالُه، وأقاليمه التي استولى عليها، وسطوته وغير ذلك مما وقعت به العظمة في دولته، كذلك عظمة الله تعالى هي هذه الأمور كلها مع ذاته تعالى، فهي أيضًا من موجبات عظمته، فإن أراد هذا المُطلِق هذا المعنى، أو لم تكن له نية فلا شيء عليه، وإن أراد صفة واحدة من صفات الله تعالى، وأنها حصل التواضع لها وهو العبادة: امتنع، وربما كان كفرًا، وهو الظاهر.

وإن أراد بالتواضع غير العبادة، وهو القهر والانقياد لإرادة الله تعالى وقضائه وقدره وقدرته فهذا أيضًا معنى صحيح، فإن جميع العالم مقهور بقدرة الله تعالى وقَدَره، فالتواضع بهذا التفسير أيضًا سائغ لا محذور فيه، بل يجب اعتقاده. فهذا تلخيص الحق في هذه المسألة والفتيا فيها»[2].

وقال: «المعظَّم باستحقاق العبادة، والمعبود واحد وهو الله تعالى، لكمال صفاته وشرف ذاته، وليس شيء من صفاته مستحِقّ للعبادة... إلا ذات واحدة موصوفة

---

(١) ينظر: عقيدة الموحدين والرد على الضلاَّل والمبتدعين جمع: عبد الله العبدلي (١٨).

(٢) الفروق (٣/ ٧٨٢).

بصفات الكمال، لا شيء من صفاتها ولا غير صفاتها، فهذا التوحيد المحَقَّق الذي عليه المسلمون، أما النصارى فاعتقدوا استحقاق العبادة للذات وبعض الصفات من حلَّ فيه بعضُها، فكانوا قائلين بتعدُّد الآلهة بالضرورة... بل من عَظَّم صفة من صفات الله تعالى: علمَه أو كلامَه أو حياتَه أو سمعَه أو بصرَه تعظيمَ الله تعالى فهو كافر مشرك مع الله غيره، قائل بتعدُّد الآلهة... ولا شكَّ أن النصارى لغلبة الجهل عليهم لا يفهمون معنى الإله، ولا أيَّ شيء هو الموجِب لاستحقاق العبودية، فلذلك عبدوا ثلاثة آلهة وهم لا يشعرون»(١).

الدراسة:

قبل توجيه رأي القرافي أو الردِّ عليه، يتوجَّب معرفة معنى التواضع لغة واصطلاحًا.

التواضع لغة: من أَظهَر الضَّعَة، وهو مأخوذ من مادة (وضع) التي تدل على الخفض للشيء وحَطِّه(٢).

وصيغة تفاعل من هذا الأصل تدل على الإظهار(٣)، كما في تغافل بمعنى: أظهر الغفلة، وإن لم يكن غافلاً على الحقيقة، وكما في تباكى: أظهر البكاء وتكلّفه(٤).

أما اصطلاحًا:

فإظهار التّنزُّل عن المرتبة لمن يراد تعظيمه، وقيل: هو تعظيم مَن فوقه لفَضله(٥).

فمعانيها من الخَفضِ والذلة، مقابل الرِّفعة والعِزَّة.

والذي يظهر أن معنى التواضع عند القرافي أو من نَقَله عنه غير صحيح؛ لمخالفته الوارد في كتب اللغة.

قال محمد علي المالكي(٦) في حاشية الفروق معللاً أن إطلاق: (سبحان من تواضع كل

---

(١) الأجوبة الفاخرة (١٤٧).

(٢) ينظر: الصحاح (٣/ ١٢٩٩، ١٣٠٠)، المفردات في غريب القرآن (٥٢٥).

(٣) ينظر: فتح الباري (١١/ ٣٤١)، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين (٥/ ٥٠).

(٤) ينظر: معجم مقايس اللغة (٢/ ٩٤)، مختار الصحاح (١/ ٧٣)، المعجم الوسيط (١/ ٦٧).

(٥) ينظر: مدارج السالكين (٦/ ١٣٤)، فتح الباري (١١/ ٣٤١)، دليل الفالحين (٣/ ٥٠).

(٦) هو محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي المكي، فقيه نحوي مغربي الأصل، ولد وتعلم بمكة، وولي إفتاء المالكية بها سنة ١٣٤٠ه، ودَرَّس بالمسجد الحرام، له مصنفات كثيرة، أشهرها: (تهذيب الفروق) اختصر به (فروق القرافي) في أصول الفقه، توفي بالطائف سنة ١٣٦٧هـ. ينظر: الأعلام (٦/ ٣٠٥).

شيء لعظمته) صحيح وجائز: «لأن العظمة كما سبق جامعة لصفات الكمال، والتَّواضع: التَّصَاغُر والتضاؤل، ولا شك أن كل شيء ما عدا الذات الكريمة، والصفات العظيمة متصاغر متضَائِل بالنسبة إلى تلك الصفات»[(١)].

وقال ابن الشاط[(٢)] في حاشية الفروق ردًّا على من منع هذا الإطلاق: «وقول ذلك الفقيه العصري: إن التواضع عبادة: ليس بصحيح، وهو دعوى عَرِيَّة عن الحجة فلا اعتبار بقوله»[(٣)].

وذلك أن هذا المعنى لم يرد في كتب اللغة، و لم يستعمله علماؤها.

كذلك معنى (العظمة) الذي ذكره القرافي، وربما –لأجله- مال إلى منع ذلك الإطلاق في حقِّ الله على اعتبار، وأجازه على اعتبار آخر؛ لذلك ينبغي معرفة معناه الصحيح في اللغة والاصطلاح.

العظمة في اللغة: من الفخامة والكِبر الذي لا منتهى له، ولا حَدَّ لكماله[(٤)].

إذ إن من أسماء الله وصفاته ﷻ: «العليّ العظيم، ويُسبِّح العبد ربَّه فيقول: سبحان رَبِّي العظيم: العظيم الذي جاوز قدره، وجلَّ عن حدود العقول حتى لا تُتصوّر الإحاطة بكُنهه، وحقيقته... قال النبي ﷺ: ((أما الركوع فعظِّموا فيه الربَّ))[(٥)]: أي اجعلوه في أنفسكم ذا عَظَمة، وعظمة الله –سبحانه- لا تُكيَّف، ولا تُحدّ، ولا تُمثَّل بشيء، ويجب على العباد أن يعلموا أنه عظيم كما وصَفَ نفسه، وفوق ذلك، بلا كيفية ولا تحديد»[(٦)].

وقد وردت (العظمة) في السنة الصحيحة، وذلك في قول الله تعالى في الحديث القدسي:

---

(١) تهذيب الفروق والقواعد السَّنِيَّة في الأسرار الفقهية لمحمد بن علي بن حسين المكي (٣/ ٩٦).

(٢) قاسم بن عبد الله بن محمد الأنصاري السبتي، أبو القاسم سراج الدين، ابن الشاط، فَرَضِيّ فَقيه مالكي، من الكُتَّاب. من مؤلفاته: (غُنية الرائض في علم الفرائض)، و(أنوار البروق في تعقب مسائل القواعد والفروق)، ولد سنة ٦٤٣هـ بسبتة، ومات بها سنة ٧٢٣هـ. ينظر: شجرة النور الزكية (١/ ٢١٧)، الديباج المذهب (٣٢٥).

(٣) الفروق (٣/ ٧٨٢)، هامش رقم: ٦.

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٢/ ٦٩)، المصباح المنير (٦/ ٢٣٧).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود (١/ ٣٤٨/ ح٤٧٩)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٦) لسان العرب (١٢/ ٤٠٩). وينظر: تهذيب اللغة (٢/ ١٨٢)، تاج العروس (٣٣/ ١١١).

((الكبرياء ردائي، والعظمة إزاري، فمن نازعني واحدًا منهما قذفتُه في النار))[١]، «أي غاية الكبرياء، ونهاية العظمة والبهاء، ولذا قيل: لا يوصف بهما إلا الله تعالى، ومعناهما: الترفُّع عن جميع الخلق مع انقيادهم له، وقيل: عبارة عن كمال الذات والصفات، وقيل: الكبرياء الترفُّع والتَّنَزُّه عن كل نقص، والعظمة: تجاوز القدر عن الإحاطة... »[٢].

فهي من خصائص الربوبية، ولا يجوز منازعة الله في شيء منها، كسائر صفاته ﷻ، وهي صفات مدح وكمال به -تبارك وتعالى-، وصفات ذمٍّ ونقص في المخلوق، فالله ﷻ المتكبِّر والعظيم، ولا يجوز للعبد أن يتَّصف بشيء من ذلك، ولا يجعل نفسه في مقام رفعة وعظمة على الناس[٣]، لذلك عُدَّ الكِبر من المخلوق من كبائر الذنوب للوعيد المترتِّب عليه في قول النبي ﷺ: ((لا يدخل الجنة مَن كان في قلبه مثقال ذرة من كِبر))[٤].

فقول القرافي: «عظمة الله تعالى هي المجموع من الذات والصفات... »، ليس بصحيح؛ قال ابن الشاط: «فإن العظمة ليست مجموع الذات والصفات، بل هي مجموع الصفات على ما سبق من تقريره هو ذلك قبل هذا، وعلى تسليم أن تكون العظمة مجموع الذات والصفات، فليس المجموع هو المعبود، بل المعبود الموصوف بتلك الصفات، لا الصفات ولا مجموع الموصوف والصفات. والقول بأن المعبود مجموع الموصوف والصفات مُضَاهٍ لقول النصارى في الأقانيم[٥]، وهو باطل لا شك في بطلانه»[٦].

أما تمثيل القرافي لعظمة الله ﷻ بعظمة الملك وجيوشه، فذلك منه لأجل تأييد ما ذهب إليه من معنى العظمة أنها المجموع من الذات والصفات، لكن «لا يسوغ مثل هذا التمثيل؛

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب اللباس، باب ما جاء في الكبر (٤/ ١٠٢/ ح٤٠٩٢)، وابن ماجه، كتاب الزهد، (٥/ ٢٧٢/ ح٤١٧٤)، والإمام أحمد في مسنده، (١٤/ ٤٧٣/ ح٨٨٩٣)، عن أبي هريرة ﷺ. وصححه الألباني. ينظر: صحيح ابن ماجه (٢/ ٤٠٥/ ٣٣٦٥).

(٢) عون المعبود (٣/ ١٢٦).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ١٩٦)، (٨/ ٢٦). وينظر: مشكل الحديث وبيانه (٣١٦).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب تحريم الكبر وبيانه (١/ ٩٣/ ح٩١)، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

(٥) الأَقَانيم: «الأصول، واحدها أُقْنُوم». مختار الصحاح (١/ ٥٦٠)، القاموس المحيط (١٠٩٨). وهي عند النصارى ثلاثة أقانيم، فيجعلون كل أقنوم إلهًا، ويعنون بالأقانيم: الوجود والحياة والعلم، ويسمونها: الأب والابن وروح القدس. ينظر: الملل والنحل (١/ ٢١٩).

(٦) الفروق (٣/ ٧٨٢-٧٨٣)، هامش رقم: ٩.

فإن الملِك مفتَقِر على الإطلاق، والله تعالى مستَغنٍ على الإطلاق، فكيف يصِحُّ التمثيل»[١].

فالذي يظهر من كلام القرافي -رحمه الله- هو عدم إصابته في بيان معنى (التواضع)، وبالتالي بنى على المعنى الذي رآه حكمًا من حيث جواز إطلاق هذه اللفظة على الله تعالى في تسبيحه أو تنزيهه.

كذلك تفسيره لمعنى (العظمة)، فيه شيء من الإشكال؛ لأنه لم يُعهد ولم يُعرف في اللغة، فحصل الاختلاف في حكم إطلاق: (سبحان مَن تواضع كل شيء لعظمته).

وإلا فعلى المعاني الصحيحة: بأن التواضع هو الذِّلَّة والضَّعَة والانخفاض لمن يستحِقُّ العظمة كلها، والجلال كله، ولمن له الكبرياء والعظمة وحده ﷻ، وعلى هذا المعنى لا إشكال ولا بأس في ذلك الإطلاق في حقِّ الله تعالى.

---

(١) الفروق (٣/ ٧٨٣)، هامش رقم: ١.

الفصل الرابع
المسائل المتعلقة بالإيمان

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريفه.

المبحث الثاني: زيادة الإيمان ونقصانه.

المبحث الثالث: حكم الاستثناء فيه.

الإيمان هو أصل الدين، وبه يخرج الناس من الظلمات إلى النور، ويُفَرَّق بين الحقِّ وأهله، والباطل وأهله، ومن يوالى، ومن يعادى.

يقول ابن القيم -رحمه الله-: «أفضل ما اكتسبته النفوس، وحَصَّلته القلوب، ونال به العبد الرفعة في الدنيا والآخرة: هو العلم والإيمان، ولهذا قرن بينهما سبحانه في قوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ﴾ [الروم: ٥٦]، وقوله: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة: ١١]، وهؤلاء هم خلاصة الوجود ولُبُّه، والمؤهَّلون للمراتب العالية»[١].

فأمر هذا شأنه فيما تضمَّنه من لوازم ومقتضيات، كان من أهمِّ أصول الدين التي أمر الله تعالى به عباده، في كتابه، وأخبر به رسوله ﷺ، وبَيَّن المراد به -وبغيره من أسماء، كالإسلام والكفر والنفاق- بيانًا لا يحتاج معه إلى الاستدلال على ذلك بالاشتقاق، وشواهد استعمال العرب ونحو ذلك؛ فلهذا يجب الرجوع في مسميات هذه الأسماء إلى بيان الله ورسوله ﷺ، فإنه شافٍ وكافٍ؛ بل معاني هذه الأسماء معلومة من حيث الجملة للخاصة والعامة[٢]، ومن خالفها عُلِمَ بأنه مخالف لله تعالى ولرسوله ﷺ.

تعريف الإيمان:

الإيمان لغة: ضدُّ الكفر، وهو بمعنى التصديق، ضدُّه التكذيب، يقال: آمَنَ به قوم، وكذَّب به قوم[٣].

والأولى في معنى الإيمان، أن يقال هو: الإقرار؛ لأن لفظة (أَقَرَّ) أصدق في الدلالة والبيان على معنى الإيمان الشرعي من غيرها[٤].

أما تعريف الإيمان في الاصطلاح الشرعي: فالإيمان قول وعَمَل: قول القلب واللسان،

---

(١) الفوائد (١٠٣).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٨٧).

(٣) ينظر: لسان العرب (١٣/ ٢١).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٠-٢٩٣).

وعمل القلب والجوارح[١].

ومعلوم أن الإيمان هو الإقرار؛ لا مُجرَّد التصديق، والإقرار ضمن قول القلب الذي هو التصديق، وعمل القلب الذي هو الانقياد - تصديق الرسول فيما أخبر، والانقياد له فيما أمر، كما أن الإقرار بالله هو الاعتراف به والعبادة له[٢].

هذا فيما يتعلَّق بتعريف الإيمان كتوطئة بين يدي الموضوع، أما ما يتعلَّق به من مسائل فقد عرض لها القرافي في المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف الإيمان:

- عرَّف القرافي الإيمان بأنه «اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالجوارح»[٣].

الدراسة:

وافق القرافي الحق بتعريفه الإيمان، وهو تعريف شيخه أبي الحسن الأشعري -حين قال ضمن مقالة أصحاب الحديث وأهل السنة وأنه يقول بكل ما يقولون-: «ويقرّون بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص»[٤].

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية عن قول الأشعري السابق: «فهذا قوله في هذا الكتاب وافق فيه أهل السنة وأصحاب الحديث»[٥].

- مسألة: ذكر القرافي قول الإمام مالك في الإيمان فقال: «قال مالك: الإيمان عمل وقول، يزيد وينقص. وعنه: دَعِ الكلام في نقصانه؛ خَوفًا من الذريعة من قول الخوارج[٦]

---

(١) ينظر: السنة للإمام أحمد بن حنبل (١/ ٣٠٧)، المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة (١/ ٦٣)، الشريعة للآجري (١١٩)، وقد نقل الحافظ ابن عبد البر إجماع أهل السنة على هذا التعريف. ينظر: التمهيد (٩/ ٢٤٨)، وينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٨٣٢)، شرح السنة للبغوي (١/ ٣٨)، مجموع الفتاوى (٧/ ٣٠٨، ١٢/ ٤٧٢)، تفسير ابن كثير (١/ ٣٩)، فتح الباري (١/ ٤٧).

(٢) ينظر: الإيمان الأوسط لابن تيمية (٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥)، مجموع الفتاوى (٧/ ٦٣٨).

(٣) الذخيرة (١٠/ ٣٥٩).

(٤) مقالات الإسلاميين (٢٩٣).

(٥) الإيمان الأوسط (٩٤).

(٦) الخوارج: طائفة من أهل البدع حذر منهم النبي ﷺ ومن فتنتهم، وأمر بقتلهم، وأخبر بمروقهم من الإسلام، وقد خرجوا على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ، فقاتلهم، وقتل كبيرهم ذا الثديَّة، وهم فِرَق شتَّى يكفر بعضهم

بإحباط الإيمان بالذنوب»[١].

الدراسة:

وافق القرافي –رحمه الله– قول أهل السنة في تعريفهم للإيمان، ومما يؤيِّد هذا استدلاله بقول الإمام مالك في ذلك، إضافة إلى القول بزيادته، لكن الإمام مالك توقَّف في نقصانه؛ وذلك مخافة أن يكون ذريعة للقول بمقالة الخوارج بأن كبائر الذنوب تُكَفِّر صاحبها وتُحبط إيمانه، وتخرجه من الدين.

وهذا أحد التعليلات التي ذكرها أهل العلم لتوقُّف الإمام مالك في نقصان الإيمان[٢].

بعضًا، ويلعن بعضهم بعضًا، يجمعهم: القول بتكفير عثمان وعلي والحكمين وأصحاب الجمل ، وكل من رضي بالتحكيم، ويقولون بتكفير مرتكب الكبيرة، ووجوب الخروج على الإمام الجائر. ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٦٧)، التنبيه والرد (٥١)، الفرق بين الفرق (٧٢)، الملل والنحل (١/ ١١٤)، التبصير في الدين (٣٨)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٥١)، البرهان في عقائد أهل الأديان (١٧).

(١) الذخيرة (١٠/ ٣٦٨).

(٢) الأول منها: قول ابن بطال، نقله عنه النووي في شرحه لصحيح مسلم (١/ ١٤٦)، قال: «لأن التصديق بالله ورسوله ﷺ لا ينقص، إذ لا يجوز نقصان التصديق، لأنه إذا نقص صار شكًّا، وخرج عن اسم الإيمان»، والثاني –ما أُثبت–، ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ١٤٦)، الجامع لابن أبي زيد القيرواني (١٢٢)، والثالث: أنه توقّف في ذلك لعدم ورود النص، قال ابن تيمية: «وكان بعض الفقهاء من أتباع التابعين لم يوافقوا في إطلاق النقصان عليه؛ لأنهم وجدوا ذكر الزيادة في القرآن ولم يجدوا ذكر النقص وهذا إحدى الروايتين عن مالك». مجموع الفتاوى، (٧/ ٥٠٦). ينظر: زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه لعبد الرزاق البدر (٢٨١-٢٨٣).

المبحث الثاني: زيادة الإيمان ونقصانه:

أقـــرَّ القرافي بأن الإيمان وما حواه، من عمل الجوارح، واعتقاد القلب، يقبلان الزيادة والنقصان، فقال: «والحق أن الجميع قابل للزيادة والنقصان...»[١].

ثم قال في توجيه قوله: «أما الأعمال فظاهر. وأما ما في القلب فباعتبار زمانه ومكانه ومتعلَّقه، أما زمانه فلأنه عَرَض لا يبقى زمانين، فإذا طال زمانه وعدم طريان الغفلة عليه فقد زاد، وإلا نقص، وأما مكانه فلأن النفس ذات جواهر يمكن أن يقوم بجوهرين إيمانان، وبثلاثة، فيزيد وينقص ويكون الجميع متعلِّقًا بشيء واحد، فإن اجتماع الأمثال في التعلُّق دون المَحَلِّ ليس مُحالاً.

وأما متعلَّقه فإن الإنسان بعد إيمانه المعتبر إذا تجدَّد له العلم بآية أو خبر أو صفة من صفات الله -تعالى- تجدَّد له بها إيمان»[٢].

الدراسة:

استعمل القرافي ألفاظًا مجملة، لا يجوز نفيها مطلقًا، ولا إثباتها مطلقًا، إلا بعد الاستفصال عن معانيها ومقاصدها، وذلك لعدم ورودها في الكتاب والسنة، وكلام السلف[٣].

والمتقرِّر عند أهل السنة والجماعة بنصوص الكتاب والسنة: «أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، إذا عَمِلتَ الخير زاد، وإذا ضَيَّعتَ نقص»[٤].

والأدلة على زيادة الإيمان ونقصانه كثيرة، وكل نص على زيادة الإيمان فهو دليل على نقصانه، وكذا العكس[٥]؛ لأن الزيادة والنقص متلازمان لا يعقل أحدهما بدون الآخر[٦].

---

(١) الذخيرة (١٠/ ٣٦٩).

(٢) الذخيرة (١٠/ ٣٦٩).

(٣) سبق بيانه. ينظر: الألفاظ المجملة في الصفحة رقم [٢٢٠].

(٤) السنة للخلال (٣/ ٥٨٢).

(٥) ينظر: زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه (٣٥).

(٦) ينظر: السنة للخلال (٢/ ٦٨٨/ ح١٠٣٠)، فتح الباري (١/ ٤٧)، فتح رب البرية بتلخيص الحموية لابن عثيمين (٦٣).

ومن الأدلة:

١- قول الله ﷻ: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾ [آل عمران: ١٧٣].

٢- وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾ [الأنفال: ٤]، قال ابن كثير -رحمه الله-: «وقد استدلَّ البخاري وغيره من الأئمة بهذه الآية وأشباهها، على زيادة الإيمان وتفاضله في القلوب، كما هو مذهب جمهور الأمة، بل قد حكى الإجماع على ذلك غير واحد من الأئمة، كالشافعي، وأحمد بن حنبل...»[(١)].

٣- ومن السنة قول النبي ﷺ: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن))[(٢)]، ومعنى قوله: (وهو مؤمن): أي مستكمل الإيمان[(٣)].

وقد احتجَّ جماعة من أهل العلم بهذا الحديث على زيادة الإيمان ونقصانه، منهم إمام أهل السنة أحمد بن حنبل -رحمه الله-[(٤)]، فقد سئل عن الإيمان ونقصانه؟ قال: «نقصانه قول النبي ﷺ: ((لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق وهو مؤمن))»[(٥)].

٤- قول النبي ﷺ: ((الإيمان بِضع وستون شعبة، فأفضلها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ١٢، ٢٣٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب النهبى بغير إذن صاحبه (٢/ ٨٧٥/ ح٢٣٤٣)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية على إرادة نفي كماله (١/ ٧٦/ ح٥٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (٩/ ٢٤٣-٢٤٤).

(٤) كذلك احتجَّ به الإمام أبو داود في سننه، باب الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه (٤/ ٢٢١)، وكذا الإمام البيهقي في شعب الإيمان (١/ ١٧٩)، والآجري في الشريعة (١/ ٢٦٠)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (٢/ ٧٤١)، وابن منده في الإيمان (٢/ ٥٧٤)، وأبو بكر الخلَّال في السنة (٢/ ٦٩٣). ينظر: زيادة الإيمان ونقصانه لعبد الرزاق البدر (٦٩).

(٥) أخرجه الخلال في السنة (٣/ ٥٩٢)، برقم: (١٠٤٥).

الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان))[(١)].

وجميع هذه الشُّعب والخصال متفرِّعة، إما عن أعمال القلب، أو أعمال اللسان، أو أعمال الجوارح، ونصيب العبد من الإيمان بحسب نصيبه من هذه الشعب قلَّة وكثرة، قوة وضعفًا، تكميلاً وتقصيرًا، تمامًا ونقصًا، ولا شك أن الناس متفاوتون في ذلك تفاوتًا عظيمًا، فقيامهم بهذه الشعب والخصال ليس على درجة واحدة، بل بعضهم أكمل من بعض، فمنهم المحسن ومنهم المسيء، فهذا من أوضح الدلائل على زيادة الإيمان ونقصانه، وتفاضل أهله فيه[(٢)].

(١) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب أمور الإيمان (١/ ١٢/ ح٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها وفضيلة الحياء وكونه من الإيمان (١/ ٦٣/ ح٣٥)، عن أبي هريرة ﷺ. واللفظ له.

(٢) ينظر: معالم السنن (٧/ ٤٤)، شرح العقيدة الطحاوية (٣٢٣)، زيادة الإيمان ونقصانه (٧٢).

المبحث الثالث: حكم الاستثناء في الإيمان:

ذكر القرافي مسألة الاستثناء في الإيمان وحكمها، وعرض للخلاف الواقع فيها بين العلماء، فقال: «قيل لمالك: أقول أنا مؤمن إن شاء الله؟ فقال: قل: مؤمن ولا تجعل معها غيرها. معناه: لا تقل إن شاء الله ولا غير ذلك.

وهذه مسألة خلاف بين العلماء، قال الأشعري والشافعي وغيرهما: يجوز: إن شاء الله، وقال أبو حنيفة وغيره: لا يجوز؛ لأن الإيمان يجب فيه الجزم، ولا جزم مع التعليق. وقال غيرهم: بل يجوز لأحد وجوه: إما أن يريد المستقبل وهو مجهول حصول الإيمان فيه، أو يريد نفع الإيمان الحاضر في المستقبل وهو مجهول الحصول في المستقبل؛ للجهل بالخاتمة، أو يكون ذكر الاستثناء للتبرك لا للتعليق»[(١)].

الدراسة:

القول بالاستثناء في الإيمان جائز عند أهل السنة والجماعة، ومأثور عن الصحابة وأئمة التابعين وجمهور السلف[(٢)]؛ لأن الإيمان عندهم شامل للاعتقادات والأقوال والأعمال، فلو سئل أحدهم: هل أنت مؤمن؟ لاستثنى في إيمانه؛ مخافة عدم تكميل الأعمال التي بكمالها يكمل الإيمان، فيقول المجيب: أنا مؤمن إن شاء الله.

فهم يَعنُون بذلك عدم الجزم ببلوغ رتبة الإيمان الكامل المطلق الذي يرضاه الله على وجهه، لا الشك في إيمانهم وتردّدهم -معاذ الله-، كما يَعنُون به ترك تزكية النفس والشهادة لها بتكميل الأعمال لهذا قالوا بالاستثناء، ووقع منهم[(٣)].

وإذا قال السلف بالاستثناء في الإيمان، فإنهم على ملاحظة أمور في استثنائهم، منها:

١- أن الإيمان المطلق شامل لكل أوامر الله، والبعد عن كل نواهِيه، ولا أحد يدَّعي أنه جاء بهذا كله على وجه التمام والكمال.

٢- أن الإيمان النافع هو المتقَبَّل عند الله -تعالى، وليس لأحد أن يدَّعي قبول الله ﷻ لعمله.

---

(١) الذخيرة (١٠/ ٣٦٩).

(٢) ينظر: السنة للخلال (٣/ ٥٩٥)، السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣١٠)، الإبانة الكبرى (٢/ ٨٧١)، شعب الإيمان (١/ ١٦٥)، مجموع الفتاوى (٧/ ٤٣٨، ٥٠٥)، الإيمان الأوسط (٥٤).

(٣) ينظر: زيادة الإيمان ونقصانه (٤٦٣).

٣- البعد عن تزكية النفس[1].

وقد جمعها ابن تيمية بقوله: «فإذا كان مقصوده أنِّي لا أعلم أني قائم بكل ما أوجب الله عليّ، وأنه يقبل أعمالي، ليس مقصوده الشك فيما في قلبه، فهذا استثناؤه حَسن، وقصده أن لا يزَكِّي نفسه، وأن لا يقطع بأنه عمل عملاً كما أُمر فقبل منه، والذنوب كثيرة، والنفاق مَخُوف على عامة الناس»[2].

(١) ينظر: زيادة الإيمان ونقصانه (٤٦٥) بتصرف.

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٤١).

الباب الثاني

المسائل المتعلقة ببقية أركان الإيمان

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: المسائل المتعلقة بالإيمان بالملائكة.

الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بالإيمان بالكتب.

الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بالإيمان بالرسل.

الفصل الرابع: المسائل المتعلقة بالإيمان باليوم الآخر.

الفصل الخامس: المسائل المتعلقة بالإيمان بالقدر خيره وشره.

الفصل الأول
المسائل المتعلقة بالإيمان بالملائكة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: خلقتهم.

المبحث الثاني: إيمانهم وأعمالهم.

المبحث الثالث: قدرتهم وقوتهم.

المبحث الرابع: تفضيلهم على البشر.

الإيمان بالملائكة هو أحد أركان الإيمان الستة، وأصل من أصوله التي وردت في حديث جبريل عليه السلام عندما سأل النبي ﷺ: ما الإيمان؟ فقال: ((أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه... الحديث))[١].

وقد جاء ذكرهم والإيمان بهم في آيات كثيرة، وأنه لا يصح إيمان من لم يؤمن بهم، منها: قول الله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وورد أن التكذيب بهم كفر وضلال، قال تعالى: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾ [النساء: ١٣٦].

وقد ذكر القرافي مما يتعلّق بالملائكة مسائل عدّة يمكن بيانها حسب المباحث التالية:

المبحث الأول: خِلقتهم:

قال القرافي: «تفضيل الملائكة الكرام –صلوات الله عليهم– على الجَانِّ بسبب جودة أبنيتهم، وحسن تركيبهم؛ فإنهم خُلقوا من نور... »[٢].

وقال: «جميع المغيّبات عِباد كالملائكة والجان وغيرهم... »[٣].

الدراسة:

الملائكة من جملة مخلوقات الله تعالى، باتفاق المسلمين[٤].

أما أصل خِلقتهم فقد قال النبي ﷺ: ((خُلِقت الملائكة من نور، وخُلِق الجان من نار، وخُلِق آدم مما وُصِف لكم))[٥].

وكما ثبت في خلقتهم: أن لهم أجنحة، في قول الله ﷻ: ﴿جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (١/ ٣٦/ ح٨)، عن عمر رضي الله عنه.

(٢) الفروق (٢/٦٧١).

(٣) الذخيرة (١٠/٣٥٩).

(٤) ينظر: بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد القائلين بالحلول والاتحاد لابن تيمية (٢٣٢).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب في أحاديث متفرقة (٤/٢٢٩٤/ح٢٩٩٦)، عن عائشة رضي الله عنها.

﴿مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١]، ووصف النبي ﷺ خلقة جبريل بأن له ((ستمائة جناح))[١].

ورآه عليه الصلاة والسلام مرة منهبطًا من السماء، سادًّا عِظَمُ خَلْقه ما بين السماء إلى الأرض[٢].

وهم عباد الله المـــُكرَمُون، والسَّفَرة بينه تعالى وبين رسله -عليهم الصلاة والسلام-، الكرام: خَلقًا وخُلُقًا، والكرام على الله تعالى، البررة: الطاهرين ذاتًا وصفة وأفعالاً[٣]، قال تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ٢٦﴾ [الأنبياء: ٢٦].

وقد وافق القرافي الصواب في تقرير خلقة الملائكة وعبوديتهم لله تعالى.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب إذا قال أحدكم: آمين والملائكة في السماء فوافقت إحداهما الأخـــرى غفر له ما تقدم من ذنبه (١١٨١/٣/ح٣٠٦٠)، ومسلم، كتاب الإيمـــان، بـــاب في ذكـــر ســـدرة المنتـــهى (١٥٨/١/ح١٧٤)، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟ (١٥٩/١/ح١٧٧) عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) ينظر: معارج القبول (٢/ ٦٥٦).

المبحث الثاني: إيمانهم وأعمالهم:

ذكر القرافي قول القاضي عياض في إجماع المسلمين على أن الملائكة مؤمنون فُضلاء، وأن المرسَل منهم معصوم. واختلف في عصمة غير المرسل؟ والصواب: عصمة الجميع[(١)].

وقال: «إن الله تعالى جعل عبادة هذه الأمة في هذه الشريعة على نَسْقِ الملائكة –عليهم السلام– وتسوية بين الملائكة وهذه الأمة في صفة العبادة... والشريعة المشتملة على أحوال الملائكة أفضل من غيرها، فشريعتنا أفضل الشرائع»[(٢)].

الدراسة:

معنى العصمة:

العِصمة لغة: اسم مصدر يدل على إمساك ومنع وملازمة[(٣)].

واصطلاحًا: هي الالتزام بالمأمورات والبُعد عن المنهيّات[(٤)].

وهذا المعنى منطبق على الملائكة، ونصوص الكتاب شاهدة بذلك؛ إذ لفظ المـلَك يُشعر بأنه رسول مُنفِّذ لأمر مُرسِلِه، فليس لهم من الأمر شيء، بل الأمر كله للواحد القهار، وهم ينفِّذون أمره: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ ﴿٢٧﴾ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ٱرْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِۦ مُشْفِقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [الأنبياء: ٢٧–٢٨]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل: ٥٠]، فمنهم الصَّافون، ومنهم المسبِّحون، ليس منهم إلا له مقام معلوم، ولا يتخطَّاه، وهو على عمل قد أُمِر به، لا يقصر عنه ولا يتعدَّاه، وأعلاهم الذين عنده ﷻ: ﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩–٢٠][(٥)].

وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج: ٧٥].

---

(١) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٨٥١–٨٥٣). وينظر: الذخيرة (٩/ ٣٢٦).

(٢) الأجوبة الفاخرة (١٦٩).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (٢/ ٣٤)، معجم مقاييس اللغة (٤/ ٣٣١)، الصحاح (٥/ ١٩٨٦).

(٤) ينظر: منهاج السنة النبوية (٦/ ٤٠٦، ٤٢٩، ٤٦٩)، (٧/ ٨٥)، فتح الباري (١١/ ٥٠١–٥٠٢).

(٥) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية (٢٧٩).

إلى غير ذلك من الآيات التي دلَّت بمجموعها على التزام الملائكة فعلَ المأمورات وترك المنهيَّات، ومبالغتهم في الاشتغال بعبادة الله تعالى، واصطفاء الله ﷻ لهم، كلها سيقت في معرض المدح لهم والثناء عليهم بتلك الصفات الجليلة، التي لا تجعل للمعصية عليهم سبيلاً.

أما ما ذكره القرافي –رحمه الله- من عبادة الملائكة وشَرع عبادة هذه الأمة على نَسقِها فكأنه يشير إلى قولهم: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾ [الصافات: ١٦٥]. أي: لله لعبادته[١].

وإلى قول النبي ﷺ: ((أطَّتِ[٢] السماء وحُقَّ لها أن تَـئِطَّ، ما فيها موضع أربع أصابع إلا ومَلَك واضع جبهته ساجدًا لله))[٣].

وكذا يشير القرافي إلى أمر النبي ﷺ الناس بأن يُحسِّنوا الصفوف في صلاتهم؛ معللاً ذلك بأنها صفوف الملائكة عند ربهم –تبارك وتعالى-؛ إذ قال: ((ألا تَصُفُّون كما تَصُفُّ الملائكة عند ربها؟))، قالوا: يا رسول الله، وكيف تَصُف الملائكة عند ربها؟ قال: ((يُتِمُّون الصفوف الأُوَل، ويتراَصُّون في الصَّف))[٤].

ولهم من الأعمال العظيمة مما يدل على فضلهم ومكانتهم، فمُقدَّمهم جبريل أمين الوحي، وميكائيل الموكَّل بالقَطْر، ومنهم الموكَّل بقبض الأرواح وهو مَلَك الموت وأعوانه، ومنهم الموكَّل بحفظ عمل العبد من خير وشر، وهم الكرام الكاتبون، ومنهم ملائكة صفوف، وقيام لا يركعون، ورُكَّع وسُجَّد لا يرفعون، ومنهم غير ذلك: ﴿وَمَا يَعْلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾ [المدثر: ٣١][٥].

وقد وافق القرافي الصواب في تقرير إيمان الملائكة وامتثالهم أمر الله تعالى على أكمل وجه.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٢١/ ١٢٧).

(٢) بتشديد الطاء: من الأطيط، وهو صوت الأقتاب، وأطيط الإبل أصواتها وحنينها. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٥٤)، تحفة الأحوذي (٦/ ٦٠١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد، (٣٥/ ٤٠٥/ ح٢١٥١٥)، والترمذي، كتاب الزهد، باب في قول النبي ﷺ: ((لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلاً)) (٤/ ٥٥٦/ ح٢٣١٢)، عن أبي ذر ﷺ. وحسنه الألباني. ينظر: صحيح سنن الترمـــذي (٢/ ٥٢٩).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب الأمر بالسكون في الصلاة والنهي عن الإشارة باليد ورفعها عند السلام وإتمام الصفوف الأُوَل والتراص فيها والأمر بالاجتماع (١/ ٣٢٢/ ح٤٣٠)، عن جابر بن سمرة ﷺ.

(٥) ينظر: معارج القبول (٢/ ٦٧٠).

المبحث الثالث: قدرتهم وقوتهم:

قال القرافي واصفًا قوّة جبريل وقدرته: «يحمل مدائن لوط الخمسة[١] من تحت الأرض على جناحه لا يضطرب منها شيء، بل يقتلعها من تحتها على هذا الوجه، ويصعد بها إلى الجو ثم يقلبها، وهذا عظيم»[٢].

وقال عن الملائكة عمومًا: «والـــمَلَك الواحد من الملائكة يقهر الجمع العظيم من الجان... وما سبب اقتدار الملائكة على الجان إلا فضل أبنيتهم ووفور قوتهم، فهم مفضَّلون على الجان من هذا الوجه، مضافًا لبقية الوجوه...»[٣].

وذكر عن تَحَوُّل الملائكة بأنه يكون على أيِّ صورة يشاءون، ويقصدون في تحوّلهم الصور الحسنة، ثم قال: «إذا صار جبريل ﷺ في صورة دحية الكلبي ﷺ أين يذهب بقية جسده وله ستمائة جناح ما بين المشرق والمغرب؟ فإن قلتم: باقٍ لزم تداخل الأجسام الكثيرة في الأحياز القليلة. وإن قلتم: غير باقٍ فما هذا جبريل، بل خَلق آخر.

جوابه: جُعل لجبريل ﷺ جواهر أصلية ترد عليها الكثرة وتذهب، كما جعل للإنسان جواهر أصلية يرد عليها السِّمَن والهُزَال، والتَحَلُّل واختلاف الغذاء، فيتبدَّل جسم الإنسان في عمره مرارًا بالتحَلُّل والاغتذاء، وجواهره الأصلية التي يشير إليها بقوله: (أنا): باقية من أول عمره إلى آخره، فكذلك المَلَك والجان»[٤].

---

(١) مدائن لوط: اختلف في عددها وتسميتها، فقيل: هي ثلاث قرى. ينظر: تاريخ الأمم والملوك للطبري (١/ ١٨٢)، تفسير الطبري (١٥/ ٤٤١). وقيل: أربع. ينظر: البدء والتاريخ للمقدسي (٣/ ٥٦)، تفسير السمعاني (٦/ ١٦٩) وقيل: خمس. ينظر: مروج الذهب (١/ ٤٥)، النكت والعيون للماوردي (٥/ ٤٠٦)، وقيل: سبع. ينظر: البداية والنهاية (١/ ٤٦) (٣/ ٣٦٠). وأعظمها: سدوم، وهي التي بعث الله إليها لوطًا ﷺ. ينظر: تفـــسير الطـــبري (١٥/ ٤٢٨) (١٧/ ١١٧)، النكت والعيون (٣/ ٤٥٥)، تفسير القرطبي (٧/ ٢٤٣) (١٣/ ٢١٩)، تفسير ابن كثير (٣/ ٤٤٤، ٤٤٥). وتقع هذه المدائن بين بلاد الشام والحجاز. ينظر: تاريخ الأمم والملـــوك (١/ ١٨٢)، مروج الذهب (٢/ ١٠٩)، النكت والعيون (٢/ ٤٩٢)، تفسير السمعاني (٥/ ١٦١).

(٢) الفروق (٢/ ٦٧١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الذخيرة (١٠/ ٤١٧-٤١٨).

الدراسة:

جَعَل الله تعالى للملائكة قوة وقدرة عظيمة لأداء ما أوكله إليهم من أعمال، من ذلك إهلاكهم المكذبين لأنبيائهم، وإنزال العذاب بهم، كما قصَّ الله تعالى ما وقع لقوم لوط عليه السلام من مراودتهم عن أضيافه -وهم الملائكة-، وقد حذَّرهم نكال ما يصنعون، فلم يستجيبوا له. «عند ذلك خرج عليهم جبريل عليه السلام، فضَرَب وجوههم بجناحه، فطَمَس أعينهم، فرجعوا وهم لا يهتدون الطريق، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَاوَدُوهُ عَن ضَيْفِهِۦ فَطَمَسْنَآ أَعْيُنَهُمْ فَذُوقُوا۟ عَذَابِى وَنُذُرِ ﴿٣٧﴾﴾ [القمر: ٣٧]»[1].

والأدلة على تشكُّل الملائكة ومجيئهم على صورة البشر كثيرة من الكتاب والسنة.

فمن الكتاب: مجيء الملائكة لإبراهيم عليه السلام على هيئة أضياف، قال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَٰهِيمَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذْ دَخَلُوا۟ عَلَيْهِ فَقَالُوا۟ سَلَٰمًا ۖ قَالَ سَلَٰمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾ [الذاريات: ٢٤-٢٥]. وغيرها.

ومن السنة: حديث جبريل الطويل، ومجيئه إلى النبي ﷺ على هيئة رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر[2].

كما قد صحَّ في جبريل عليه السلام أنه كان يأتي في صورة الصحابي دحية الكلبي رضي الله عنه للنبي ﷺ[3]، وكان رجلاً جميلاً يضرب به المثل في حُسنِ الصورة، وكان جبريل عليه السلام يترل على صورته[4].

وما ذكره القرافي من تَحَوُّل الملائكة بأنه يكون على أيِّ صورة يشاءون، ويقصدون في تحوّلهم الصور الحسنة، فهذا لا دليل عليه؛ لأنهم مُرسَلون من قِبل الله تعالى وهو الذي يختار

---

(١) تفسير ابن كثير (٤/ ٣٣٩). وقد ذكر ابن كثير أن من تولّى إهلاك قوم لوط هو جبريل عليه السلام عن عددٍ من السلف بذكر أقوالهم. ينظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٣٤١-٣٤٢).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الإسلام والإيمان والإحسان (١/ ٣٦/ ح٨)، عن عمر رضي الله عنه.

(٣) جاء ذلك في البخاري، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام (٣/ ١٣٣٠/ ح٣٤٣٥)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها (٤/ ٢٠٦/ ح٣٦٣٤)، (٤/ ١٩٠٦/ ح٢٤٥١)، عن أم سلمة رضي الله عنها.

(٤) ينظر: الإصابة في تمييز الصحابة (١/ ٤٧٣).

لهم ما يرسلهم من أجله، أو يتحوَّلون لأجله، فتحَوُّلهم وتشكُّلهم بإذنه ﷻ[١].

وكذلك ما ذكره -رحمه الله- من كيفية تشكُّل الملائكة -ومنهم جبريل-، وأورد عليه إشكالاً وجوابه، وقد قال ابن حجر: «والحق أن تَمَثُّل المـَلَك رجلاً ليس معناه أن ذاته انقلبت رجلاً، بل معناه أنه ظهر بتلك الصورة تأنيسًا لمن يخاطبه، والظاهر أيضًا أن القدر الزائد لا يزول ولا يفنى، بل يخفى على الرائي فقط، والله أعلم»[٢].

وما ذكره القرافي من أن جبريل له جواهر أصلية تَعرِض وتذهب، يُفهم منه أن جواهره الأصلية باقية قبل تحوِّله، وتذهب في حين تحوّله، وهذا مما لا دليل عليه، -إضافة إلى اشتماله على ألفاظ مجملة تحتاج بيانًا وتفصيلاً-، وقد أعلَمَنا الله تعالى بتشكُّل الملائكة، ولم يُعلمنا بكيفية ذلك.

المبحث الرابع: تفضيلهم على البشر:

قال القرافي: «وهذه النكتة -يعني ما سبق من بيان أصل خلقة الملائكة وقوّتهم وقدراتهم- يُنتفع بها كثيرًا في النصوص الدالة على تفضيل الملائكة على البشر؛ فإن الصحيح أن البشر أفضل... فإذا قُصد الجواب عن تلك النصوص حمل ذلك التفضيل والثناء على الأبنية وجودة التركيب إذا كان النص يحتمل ذلك فيندفع أكثر الأسئلة والنقوض عن المستدلِّ على أفضلية الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم-، ولا نزاع أن الملائكة أفضل في أبنيتهم، وأن أبنية بني آدم خَسِيسَة بالنسبة إلى أبنية الملائكة...»[٣].

الدراسة:

هذه المسألة التي ذكرها القرافي مشهورة، والخلاف فيها قديم، فقد قال عنها شيخ الإسلام ابن تيمية: «وكنت أحسب أن القول فيها محدث حتى رأيتها أثريّة سلفيّة صحابيّة، فانبعثت الهمة إلى تحقيق القول فيها...»[٤]، ثم ذكر الأدلة من الكتاب والسنة وأقوال

---

(١) ينظر: العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم لابن الوزير (٨/ ٢٩٧).

(٢) فتح الباري (١/ ٢١).

(٣) الفروق (٢/ ٦٧١).

(٤) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٥٦-٣٥٧). وينظر: بدائع الفوائد (١/ ٧٠) (٣/ ٦٤٨)، شرح العقيدة الطحاوية (٢٨١).

السلف على فضل البشر على الملائكة[١]، وأن حقيقة الـــمَلَك أكمل وأرفع، وحقيقة الإنسان أسهل وأجمع.

وتفسيره: أنه لو اعتُبِرت الحقيقتان بصفاتهما النفسية واللازمة في اللذات والشهوات لوُجد أولاً أن خلق الملك أعظم صورة، ومَحَلُّه أرفع، وحياته أشد، وقواه كذلك، وعلمه أكثر، وطهارته أتَمُّ، ونيل مطالبه أيسر وأتم، وهو عن المنافي والمضاد أبعد، في حين أن هذه الصفات للإنسان -بحسب حقيقته- منها أوفر حظ ونصيب مما لدى الملائكة، وله أشياء ليست للمَلَك من إدراكه دقيق الأشياء: حِسًّا وعقلاً، وتمتُّعه بما يدركه ببدنه وقلبه، وهو يأكل ويشرب، وينكح، ويتمنى، ويتغذى، ويتفكر إلى غير ذلك من الأحوال التي لا يشاركه فيها الـــمَلَك، لكن حظ الـــمَلَك من القدر المشترك الذي بينهما أكثر، وما اشتركا فيه من الأمور أفضل بكثير مما اختص به الإنسان[٢].

وهذا فيما يتعلق بحقيقة كل من الملائكة والإنسان، فالملائكة أكمل خلقة وأرفع من الإنسان، وقد يفضل الإنسان الملائكة ببعض الصفات التي ليست فيهم، وهذا باعتبار الحال، أما باعتبار المآل لصالحي البشر فإن الحكم يختلف:

وذلك أن البشر يفضُلُون الملائكة باعتبار المآل عند حصول الكمال[٣]: من دخول الجنان، ورضا الرحمن، وزوال كل ما فيه نقص ومَلام، وحصول كل ما فيه رحمة وسلام، حتى استقر بهم القرار: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ ۚ فَنِعْمَ عُقْبَى ٱلدَّارِ ﴿٢٤﴾﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤]، فإذا اعتُبرت تلك الحال ظهر فضلها على حال غيرهم من المخلوقين[٤].

أما سبب توقّف من توقَّف من العلماء في هذه المسألة؛ فهو قلة ثمرها، وأنها قريب مما لا يعني، و ((من حُسنِ إسلام المرء تركه ما لا يَعنِيه))[٥]، ولو كان من الواجبات لبُيِّن فيه

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٣٥٧).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٤/ ٣٥٤).

(٣) ينظر: المصدر السابق (١٠/ ٣٠٠).

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٣٩].

نص، وقد قال تعالى: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾ [المائدة: ٣][1]، فالسكوت عن الكلام في هذه المسألة نفيًا وإثباتًا -والحالة هذه- أولى.

وقد عمَّم القرافي في تفضيل البشر على الملائكة وأطلق، والأولى هو اعتبار حال كل منهما، لكنه أصاب في تفضيله الملائكة على البشر فيما يتعلَّق بحقيقتهما وأصل خِلقتهما.

(١) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية (٢٨١-٢٨٢)، الحبائك في أخبار الملائك للسيوطي (٢٠٦).

الفصل الثاني
المسائل المتعلقة بالإيمان بالكتب

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: إثبات تحريف الكتب الأولى.

المبحث الثاني: حفظ القرآن الكريم من التحريف أو التبديل أو النقص أو الزيادة.

أنزل الله ﷻ على أنبيائه كتبًا، وأمر بالإيمان بها وبما فيها؛ فالإيمان بكتب الله كلها التي أنزل على رسله ركن من أركان الإيمان، لا يتحقق إلا به.

وقد دل على ذلك الكتاب والسنة، فمن الأدلة: قوله تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وقوله: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيۡنَا ...وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ﴾ [البقرة: ١٣٦]، والآيات في تقرير هذا كثيرة.

ومن السنة ما ورد في بيان أركان الإيمان الستة في حديث جبريل الطويل: ((أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه... الحديث))[١].

تعريف الكتب:

الكتب في اللغة: جمع كتاب، بمعنى مكتوب[٢]، ويدل على جمع شيء إلى شيء[٣].

والمراد بالإيمان بالكتب هو: «الإيمان بالكتب المنزلة على المرسلين، فنؤمن بما سمى الله تعالى منها في كتابه، من التوراة والإنجيل والزبور، ونؤمن بأن لله تعالى سوى ذلك كتبًا أنزلها على أنبيائه، لا يعرف أسماءها وعددها إلا الله تعالى.

وأما الإيمان بالقرآن، فالإقرار به، واتباع ما فيه، وذلك أمر زائد على الإيمان بغيره من الكتب، فعلينا الإيمان بأن الكتب المنزلة على رسل الله أتتهم من عند الله، وأنها حق وهدًى ونور وبيان وشفاء»[٤].

ولقد عرض القرافي –رحمه الله– لهذا الركن العظيم، ويمكن بيان مسائله وفق المباحث التالية:

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٦٢].

(٢) ينظر: تهذيب اللغة (١٠/ ٨٨)، لسان العرب (١/ ٦٩٨)، تاج العروس (٣٨/ ٣٩٧).

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (٤/ ٣٠٩٧)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ١٨٥)، الصحاح (١/ ٢٠٨-٢٠٩).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (٢٩١). وينظر: معارج القبول (٢/ ٦٧٢).

المبحث الأول: إثبات تحريف الكتب الأولى:

قال القرافي: «معنى تصديق القرآن لما بين يديه: أن الكتب المنزلة المتقدمة عند نزولها قبل تغييرها وتخبيطها كانت حقًا موافقة للقرآن، والقرآن موافق لها، وليس المراد الكتب الموجودة اليوم، فإن لفظ التوراة والإنجيل إنما ينصرف إلى المـُـنَزَلَين...»[(١)].

وقد بيَّن -رحمه الله- في مواضع كثيرة أن الموجود من الكتب المنزَّلة الآن غيرها حقيقة[(٢)].

وقال في موضع آخر: «ونحن ننازعهم في أن ما بأيديهم الكتب المنزلة، بل هي مبدّلة مغيَّرة، في غاية الوَها والضعف وسقم الحفظ، والرواية والسند، بحيث لا يوثَق بشيء منها»[(٣)].

الدراسة:

أخبر الله ﷻ في القرآن الكريم عن تحريف أهل الكتاب لكتبه المنزلة عليهم وتغييرها وتبديلها، فقال تعالى في حق اليهود: ﴿۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٥﴾﴾ [البقرة: ٧٥]، وقال ﷻ: ﴿مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٦].

وقال تعالى مخبرًا عن النصارى: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ أَخَذْنَا مِيثَاقَهُمْ فَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ۚ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴿١٤﴾ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ﴾ [المائدة: ١٤، ١٥]، أي: يُبيِّن ما بدَّلوه وحرَّفوه وأوّلوه، وافتروا على الله فيه، ويسكت عن كثير مما غيّروه ولا فائدة في بيانه[(٤)].

---

(١) الأجوبة الفاخرة (١٠٠).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٩٨، ١٠٠، ١٠٢، ٢٣٨).

(٣) المصدر السابق (١٠٢، ٢٥٦).

(٤) ينظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٦٧).

فدلت الآيات على تحريف اليهود والنصارى كتب الله المنزلة عليهم، وقد كان هذا التحريف بالزيادة تارة وبالنقص تارة أخرى:

فدليل الزيادة قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [البقرة: ٧٩].

ودليل النقص قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [المائدة: ١٥]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾ [الأنعام: ٩١].

هذا ما جاء في تحريف أهل الكتاب لكلام الله وكتبه في الجملة.

وأما التوراة والإنجيل خاصة فقد دلت الأدلة مما تقدم وغيرها على وقوع التحريف فيهما(١)؛ ولهذا اتفق علماء المسلمين على أن التوراة والإنجيل قد دخلهما التحريف والتغيير(٢).

وقد وافق القرافي الحق في إثبات تحريف الكتب السابقة وحفظ القرآن من ذلك التحريف.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (٢/ ٢٤٦)، تفسير ابن كثير (١/ ٣٠٧)، فتح القدير للشوكاني (٢/ ٤٤٤).

(٢) ينظر: الجواب الصحيح (٢/ ٤١٩).

المبحث الثاني: حفظ القرآن الكريم من التحريف أو التبديل أو النقص أو الزيادة:

قرَّر القرافي –رحمه الله– في ردِّه على أهل الكتاب عدة قواعد:

أن القرآن معلوم، متواتر سَلَفًا وخَلَفًا لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]، وأنه سالم من الغَلَط والزَّلل[١].

وتوافر شروط التواتر في القرآن دون غيره من الكتب تقضي بحفظه وصدقه[٢].

وأنه عن الله تعالى متلقّىً عن خير رسله، كما أنه لا يوثق بما في الإنجيل؛ لأنه موكول إلى أتباع عيسى عليه السلام الذين أمْلوه من بعده[٣].

وقال: «صحة القرآن هي المعجزة الدالّة على عصمة الرسول ﷺ، والمعصوم كلامه كله حق وصدق... يُحتجّ بجميع ما فيه»[٤].

الدراسة:

القرآن العظيم مُصَان مما طرأ على الكتب السابقة من التحريف والتبديل، وهو محفوظ من كل ذلك بحفظ الله له وصيانته إياه، كما أخبر الله عن ذلك بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿٩﴾﴾ [الحجر: ٩]، قال الطبري: «وإنا للقرآن لحافظون من أن يُزاد فيه باطل ما ليس منه، أو ينقص منه ما هو منه من أحكامه وحدوده وفرائضه»[٥].

كما أخبر الله في آيات أخرى عن تمام إحكامه للقرآن، وتفصيله، وتتريهه من كل باطل، فقال ﷻ: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت: ٤٢]، وقال: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾﴾ [القيامة: ١٦-١٧].

فدلت هذه الآيات على كمال حفظ الله للقرآن لفظًا ومعنى، بدءًا بتروله إلى أن يأذن

---

(١) ينظر: الأجوبة الفاخرة (٢٧٥-٢٧٦).

(٢) ينظر: المصدر السابق (١٨٢-١٨٦).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٢٨١-٢٨٢).

(٤) المصدر السابق (١٥٠).

(٥) تفسير الطبري (١٧/ ٦٨).

الله برفعه إليه سليمًا من كل تغيير أو تبديل؛ إذ تكفَّل ﷻ بتعليمه لنبيه ﷺ، ثم جمعه في صدره، وبيانه له، وتفسيره في سنته المطهرة، ثم ما هيَّأ الله له بعد ذلك من عدول الرجال الذين حفظوه في الصدور والسطور، عبر الأجيال والقرون، فبقي سليمًا منزّهًا من كل باطل، يقرؤه الصغار والكبار، على مختلف الأعصار والأمصار، وقد نبَّه العلماء في هذا المقام إلى سرِّ لطيف، ونكتة بديعة تتعلَّق بجواز التحريف على التوراة، وعدم جوازه على القرآن من قول الله ﷻ في أهل التوراة: ﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٤٤]؛ بأن الله تعالى وَكل الحفظ إلى أهل الكتاب فجاز التبديل عليهم، أما في القرآن فتكفَّل الله تعالى بحفظه فقال: ﴿إِنَّا نَحۡنُ نَزَّلۡنَا ٱلذِّكۡرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ٩﴾ [الحجر: ٩] فلم يجز التبديل عليهم[1].

قال شيخ الإسلام -ابن تيمية-: «ولو عُدمت المصاحف لم يكن للمسلمين بها حاجة؛ فإن المسلمين ليسوا كأهل الكتاب الذين يعتمدون على الكتب التي تقبل التغيّر، والله أنزل القرآن على محمد فتلقَّاه تلقّيًا وحفظه في قلبه، لم ينزله مكتوبًا كالتوراة، وأنزله منجّمًا مفرّقًا ليُحفظ فلا يحتاج إلى كتاب كما قال تعالى: ﴿وَقُرۡءَانٗا فَرَقۡنَٰهُ﴾ [الإسراء: ١٠٦]»[2].

(١) ينظر: الموافقات (٢/ ٩٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ١٠٠).

الفصل الثالث
المسائل المتعلقة بالإيمان بالرسل

وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: الإيمان بالرسل وبكل ما جاءوا به، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: خصوص رسالة كل نبي إلى قومه وعموم رسالة محمد ﷺ للناس أجمعين.

المطلب الثاني: شريعة عيسى عليه السلام مقرّرة ومكمّلة لشريعة موسى عليه السلام وليست بشريعة جديدة.

المبحث الثاني: دلائل النبوة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نبوة النبي محمد ﷺ ثبتت بالمعجزات.

المطلب الثاني: رؤية النبي محمد ﷺ لربه تعالى ليلة الإسراء.

المبحث الثالث: أسماء النبي محمد ﷺ.

المبحث الرابع: تفضيل النبي محمد ﷺ على الملائكة والبشر.

المبحث الخامس: حكم الابتداع في الدين، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: شدّ الرحال إلى المساجد الثلاثة والبقاع الشريفة.

المطلب الثاني: قبر النبي محمد ﷺ.

المطلب الثالث: أمثلة لبعض البدع.

المبحث السادس: أحكام الرؤيا وتعبيرها، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أقسام الرؤيا التي تعَبَّر والتي لا تُعَبَّر.

المطلب الثاني: صفات المعبِّر.

المطلب الثالث: هل تصح رؤية الله تعالى في المنام؟.

المطلب الرابع: من تصح له رؤية النبي محمد ﷺ.

الإيمان برسل الله تعالى ركن عظيم من أركان الإيمان لا يقوم إلا به.

وقد دلت على ذلك الأدلة من الكتاب والسنة، قال تعالى: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَا﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فقد مدح الله رسول هذه الأمة والمؤمنين الذين تابعوه لإيمانهم بالرسل كلهم، وعدم تفريقهم بينهم.

والدليل من السنة على الإيمان بالرسل حديث جبريل الطويل: ((أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله... الحديث))(١).

وقد بيّن الله في كتابه حكم من ترك الإيمان بالرسل، ووسمهم بالكفر، فقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ﴿١٥٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١]، فأطلق الكفر على من كذّب بالرسل أو فرّق بينهم بالإيمان ببعضهم والكفر ببعضهم، ثم قرّر أن هؤلاء هم الكافرون حقًا، أي الذين تحقق كفرهم وتقرّر صراحة(٢).

كذلك الكفر برسول واحد كفر بجميع الرسل، كما قال تعالى: ﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ﴿١٠٥﴾﴾ [الشعراء: ١٠٥].

ومن كفر بالرسل وهو يزعم أنه يؤمن بالله فهو عند الله كافر لا ينفعه إيمانه؛ لأن الله فرض على الناس أن يعبدوه بما شرعه على ألسنة الرسل، فإذا جحدوا الرسل رَدُّوا عليهم شرائعهم، ولم يقبلوها منهم، فكانوا ممتنعين من التزام العبودية التي أُمروا بالتزامها، فكان كجحد الصانع سبحانه، وجحد الصانع كفر؛ لما فيه من ترك التزام الطاعة والعبودية، وكذلك التفريق بين الله ورسله(٣).

والحديث عن هذا الركن تناوله القرافي من جوانب عدة، يمكن بسطها من خلال المباحث التالية:

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٦٢].

(٢) ينظر: تفسير الطبري (٩/ ٣٥٣)، تفسير ابن كثير (٢/ ٤٤٥)، تفسير السعدي (٢٦٤).

(٣) ينظر: تفسير القرطبي (٦/ ٥).

المبحث الأول: الإيمان بجميع الرسل وبما جاءوا به:

قال القرافي في جملة ما يجب على كل مكلَّف اعتقاده: «وأن جميع رسله –صلوات الله عليهم– صادقون فيما جاؤا به، وأن محمدًا عبده ورسوله، وأن جميع ما جاء به حق، وما أخبر به صدق: من عذاب القبر وأحواله، والقيامة وأهوالها من الصراط والميزان»[١].

الدراسة:

ما ذكره القرافي هو معنى الإيمان بالرسل حقيقة، إذ «هو التصديق الجازم بأن الله تعالى بعث في كل أمة رسولاً يدعوهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له، والكفر بما يعبد من دونه، وأن جميعهم صادقون مُصَدَّقون، بارّون، راشدون، كرام بررة، أتقياء، أمناء، هداة مهتدون، وبالبراهين الظاهرة والآيات الباهرة من ربهم مؤيَّدون، وأنهم بلّغوا جميع ما أرسلهم الله به، لم يكتموا منه حرفًا ولم يغيّروه، ولم يزيدوا فيه من عند أنفسهم حرفًا، ولم ينقصوه، فهل على الرسل إلا البلاغ المبين...»[٢].

والإيمان برسول الله محمد ﷺ غير الإيمان بسائر الرسل، إذ الإيمان بسائر الرسل هو الإقرار بهم، والإيمان بمحمد ﷺ يتضمن الإيمان له، وهو قبول ما جاء به من عند الله عنه، والعزم على العمل به؛ لأن تصديقه في أنه رسول الله التزام لطاعته، وهو راجع إلى الإيمان بالله، والإيمان له لأنه من تصديق الرسل، وفي طاعة الرسول طاعة المرسل؛ لأنه بأمره أطاعه، قال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠][٣].

وهذا لا يخرج منه أحد من المؤمنين، وهو مصداق إيمانهم بالله ﷻ أن يؤمنوا بجميع الرسل، ويؤمنوا بصدقهم وتبليغهم لشرع الله تعالى على الوجه الذي أراده.

وقد تناول القرافي ما يجب اعتقاده في الرسل حسب المطلبين التاليين:

المطلب الأول: خصوص رسالة كل نبي إلى قومه وعموم رسالة محمد ﷺ للناس أجمعين:

قال القرافي: «كل نبي بُعث إلى قومه خاصة، ومحمد ﷺ بُعث للثقلين جميعًا: الإنس

---

(١) الذخيرة (١٠/ ٣٥٩).

(٢) معارج القبول (٢/ ٦٧٧).

(٣) ينظر: تعظيم قدر الصلاة (١/ ٣٩٣)، شعب الإيمان (١/ ٢٧٩)، فتح الباري (١/ ١١٨).

والجن على اختلاف أنواعها»[١].

الدراسة:

وافق القرافي فيما ذكره قول النبي ﷺ في حديث خصائصه عليه الصلاة والسلام، إذ قال فيه: ((وكان النبي يُبعَث إلى قومه خاصة، وبُعثت إلى الناس كافة...))[٢].

وهذا نص على اختصاصه ﷺ بهذا وانفراده به دون باقي الرسل -عليهم السلام-[٣].

المطلب الثاني: شريعة عيسى عليه السلام مقرّرة ومكمّلة لشريعة موسى عليه السلام، وليست بشريعة جديدة:

قال القرافي: «عيسى عليه السلام جاء مقرّرًا لشريعة موسى عليه السلام، وعاملاً بمقتضاها ومستعملاً لأحكامها، ولم يزد شيئًا من الأحكام، وإنما زاد المواعظ، والأمر بالتواضع والرقة والرأفة، فلم يأت بشريعة أخرى»[٤].

وقال: «إن الحق جاء من سيناء، وهو التوراة، وكَثُر ظهوره وعَلَنُه بتقوية الإنجيل له؛ فإن عيسى عليه السلام بُعِث لنصرة التوراة وتقويتها، وإرادة العلانية والظهور، واستُكمل الحق، واستوفيت المصالح، ووصل البيان والكمال في الشرع إلى أقصى غاياته بالقرآن الكريم، والشريعة المحمدية»[٥].

الدراسة:

لقد أرسل الله ﷻ عيسى عليه السلام متمّمًا ومكمّلاً لرسالة موسى عليه السلام ومصدّقًا لها، ودليل ذلك قول الله تعالى: ﴿وَقَفَّيْنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ ۖ وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [المائدة: ٤٦]، فعيسى

---

(١) الأجوبة الفاخرة (١٦٦).

(٢) أخرجه البخاري، أبواب المساجد، باب قول النبي ﷺ: ((جعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا)) (١/ ١٦٨/ ح٤٢٧)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة (١/ ٣٧١/ ح٥٢٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) ينظر: الجواب الصحيح (١/ ٢٤٧)، فتح الباري (١/ ٤٣٧).

(٤) الأجوبة الفاخرة (١٦٢).

(٥) الفروق (٤/ ١٣٨٣).

صلوات الله وسلامه عليه، كان مؤمنًا بالتوراة مقرًا بها، وأنها من عند الله، عاملاً بها لم يخالف شيئًا من أحكامها، إلا ما خفَّف الله عن أهلها في الإنجيل، مما كان مشدَّدًا عليهم فيها[1].

وكمل الدين، وتمت النعمة ببعث خاتم الأنبياء والمرسلين محمد ﷺ، وشريعته خاتمة الشرائع، وهي الدين الكامل المـــرضي لله ﷻ، قال سبحانه: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [سورة المائدة: ٣].

وقد وافق القرافي الصواب في أن شريعة عيسى عليه السلام كانت مكمّلة لشريعة موسى عليه السلام ومقرّرة لها.

(١) ينظر: تفسير الطبري (٦/ ٤٣٨)، تفسير السعدي (١٣١).

المبحث الثاني: دلائل النبوة:

الدلائل: جمع دليل، وهو الطريق والسبب الموصل إلى الشيء، وما به الهداية والإرشاد[1].

وهي ما يدل على النبوة، ويكون آية لها، وبرهانًا عليها. فهي الأدلة والعلامات المستلزمة لصدق الأنبياء[2].

ويمكن دراسة ما قرَّره القرافي في هذا الموضوع من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نبوة النبي محمد ﷺ ثبتت بالمعجزات:

قرَّر القرافي أن نبوة نبينا ﷺ ثابتة بالمعجزات[3].

وذكر من هذه المعجزات، فقال: «فكانت علامته بين كتفيه وهو خاتم النبوة»[4].

الدراسة:

دلائل النبوة كثيرة جدًا، منها المعجزات، والخطأ في قصر دلائل النبوة فيها، وهذا الذي ذهب إليه الأشاعرة[5]؛ «حيث يقرِّرون نبوة الأنبياء بالمعجزات، ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح لتقرير نبوة الأنبياء، لكن كثيرًا منهم بل كل من بنى إيمانه عليها يظن أن لا تعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات... وللنظار هنا طرق متعددة: منهم من لا يجعل المعجزة دليلاً بل يجعل الدليل استواء ما يدعو إليه وصحته وسلامته من التناقض كما يقول طائفة من النظار، ومنهم من يوجب تصديقه بدون هذا وهذا.

ومنهم من يجعل المعجزة دليلاً ويجعل أدلة أخرى غير المعجزة، وهذا أصح الطرق»[6].

فمن دلائل النبوة غير المعجزات:

---

(١) ينظر: أساس البلاغة لأبي القاسم الزمخشري (١/ ٢٩٥)، الكليات (٦٨٦)، تاج العروس (٢٨/ ٥٠١).

(٢) ينظر: النبوات (١٦٣، ٢١٣).

(٣) ينظر: الأجوبة الفاخرة (٤٦٣).

(٤) أدلة الوحدانية (٨٧).

(٥) ينظر: البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات (٣٧-٣٨)، أصول الدين (١٧٠-١٧٩)، الفرق بين الفرق (٣٣٣).

(٦) شرح العقيدة الأصفهانية (١٢٠). وينظر: النبوات (٢٣٨)، الجواب الصحيح (٢/ ٣٢).

النظر في أحوال الأنبياء -عليهم السلام- وما عُرفوا به من الصدق والأمانة، وما تميَّزوا به من محاسن الأخلاق وجميل الصفات[١]، والنظر فيما جاؤوا به من الشرائع التي تنتظم بها مصالح العباد في دينهم ودنياهم، والنظر في عاقبتهم، وتأييد الله لهم، وإظهارهم على من خالفهم[٢].

أما ما ذكر القرافي من خاتم النبوة، فهو آية باهرة على أنه ﷺ لا نبي بعده[٣]، فقد صحَّت في هذا الخاتم ووصفه وموضعه أحاديث كثيرة، منها:

- قول يزيد بن السائب رضي الله عنه: ((خاتم النبوة بين كتِفيه مثل زرِّ الحَجَلة))[٤].
- وقول عبد الله بن سرجس رضي الله عنه: ((خاتم النبوة بين كتِفيه عند نَاغِضِ كتفه اليسرى جُمعًا، عليه خِيلاَن كأمثال الثآليل))[٥].

فقد كان الخاتم بين كتفيه ﷺ ومن علامات نبوته التي كان أهل الكتاب يعرفونه بها[٦].

وإثبات الأشاعرة النبوة بدليل المعجزة طريق خاطئ؛ لأنهم جعلوا المعجزة من فعل الله وحده[٧]؛ لأنه لا شريك له في أفعاله.

وقد سبق بيان ما قاله القرافي في المعجزات تبعًا لما قرّره في أفعال الله وخصائصه[٨].

---

(١) ينظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى (١/ ٣٤٣)، الجواب الصحيح (٦/ ٤٨١-٤٨٤).

(٢) ينظر: الجواب الصحيح (٦/ ٣٢٤-٣٦١)، شرح العقيدة الطحاوية (١٠٩-١١٦).

(٣) ينظر: معارج القبول (٣/ ١١١٩).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الوضوء، باب استعمال فضل وضوء الناس (١/ ٨١/ ح١٨٧).

قال النووي: «المراد بالحَجَلة: الطائر المعروف، وزِرُّها: بيضتها». شرح النووي على مسلم (١٥/ ٩٨).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب إثبات خاتم النبوة وصفته ومحله من جسده ﷺ (٤/ ١٨٢٣/ ح٢٣٤٦).

(ناغض كتفه): الناغض أعلى الكتف، وقيل: ما يظهر منه عند التحرك سمي ناغِضًا؛ لتحركه.

(جُمعًا): معناه أنه كجُمع الكَفِّ وهو صورته بعد أن تجمع الأصابع وتضم. (خيلان) جمع خال وهو الشامة في الجسد. (الثآليل) جمع ثُؤْلُول وهو الحبَّة التي تظهر في الجلد كالحمّصة فما دونها. ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٠٥).

قال القاضي: «وهذه الروايات متقاربة متفقة على أنها شاخص في جسده قدر بيضة الحمامة وهو نحو بيضة الحَجَلة وزرِّ الحَجَلة». شرح النووي على مسلم (١٥/ ٩٩).

(٦) ينظر: فتح الباري (٦/ ٥٦١).

(٧) ينظر: الإنصاف للباقلاني (٥٨)، المواقف (٣/ ٣٣٨).

(٨) في الصفحة رقم [٤٧].

المطلب الثاني: رؤية النبي محمد ﷺ لربه تعالى ليلة الإسراء:

قال القرافي في معرض ذكره اختصاص النبي ﷺ برؤية الله تعالى ليلة الإسراء: «وأي رجل رأى الله سبحانه غير نبيِّنا محمد ﷺ ليلة أُسري به؟

فمن زعم أنه رآه بعينَي رأسه فمستقيم، ومن زعم أنه رآه بعينَي قلبه فمستقيم أيضًا»(١).

وقال في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِىٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠]: «المراد هاهنا بالرؤيا: رؤية الإسراء، واختلف العلماء فيها، فقيل: هي رؤيا عين ويقظة، وعليه الجمهور. وقالت عائشة -رضي الله عنها-: هي رؤيا منام.

وظاهر الآية يعضد الجمهور؛ لأنها وصفت بأنها فتنة، والمنام لا فتنة فيه، فلو قال رسول الله ﷺ: رأيتُ في المنام أني صعدتُ إلى السماء، لما صعب ذلك على النفوس، فإن كل أحد يتوقَّع له مثل ذلك في منامه، وإنما يصح وصفها بالفتنة إذا كانت رؤيا يقظة»(٢).

الدراسة:

مسألة رؤية النبي ﷺ ربه ليلة المعراج اختلف فيها السلف -رحمهم الله تعالى-:

فعن أبي هريرة ﷺ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النجم: ١٣]، قال: رأى جبريل(٣).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: رآه بقلبه، وقال: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾﴾ [النجم: ١١]، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ﴿١٣﴾﴾ [النجم: ١٣]، قال: رآه بفؤاده مرَّتين(٤).

فقد اضطربت الرواية عن ابن عباس رضي الله عنهما في إطلاق الرؤية أو تقييدها بالفؤاد، والصحيح تقييدها بالفؤاد، إذ هي أقوى الروايات عنه، وهي هذه والتي سبقتها(٥).

---

(١) أدلة الوحدانية (٩٢).

(٢) الاستغناء في أحكام الاستثناء (٥٠٥).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ [النجم: ١٣] (١/ ١٥٨/ ح١٧٥).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ (١/ ١٥٨/ ح١٧٦).

(٥) ينظر: معارج القبول (٣/ ١٠٦٨).

وحديث عائشة رضي الله عنها إذ قالت: ((ثلاث من تَكَلَّم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفِريَة... وذكرت منهن: من زعم أن محمدًا ﷺ رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية، قال[(١)]: وكنت متَّكِئًا فجلست، فقلت: يا أم المؤمنين أنظريني ولا تعجليني، ألم يقل الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ۝٢٣﴾ [التكوير: ٢٣]، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣﴾ [النجم: ١٣]؟ فقالت: أنا أول هذه الأمة سأل عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: إنما هو جبريل، لم أَرَه على صورته التي خُلق عليها غير هاتين المرتين، رأيته مُنهَبِطًا من السماء سَادًّا عِظَم خَلقه ما بين السماء إلى الأرض، فقالت: أوَ لم تسمع أن الله يقول: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٌ ۝٥١﴾ [الشورى: ٥١]... الحديث))[(٢)].

وعن أبي هريرة[(٣)] وابن مسعود[(٤)] في آية النجم مثل قول عائشة ﵂.

وقال ابن مسعود ﵁ في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ ۝١٤﴾ [النجم: ١٣-١٤] قال: قال رسول الله ﷺ: ((رأيت جبريل عند سدرة المنتهى، عليه ست مائة جناح، ينتثر من ريشه التهاويل: الدر والياقوت))[(٥)].

وهذا هو الصحيح أن النبي ﷺ لم يَرَ ربه في الدنيا، وهذا ما ثبت بالنصوص الصحيحة[(٦)]، منها: قول النبي ﷺ: ((تَعَلَّموا أنه لن يرى أحد منكم ربه ﷻ حتى يموت))[(٧)].

---

(١) القائل هو مسروق بن الأجدع بن مالك الودعاني الهمداني، الإمام، القدوة، العَلَم، توفي سنة ٦٣هـ. ينظر: طبقات ابن سعد (٦/ ١٣٨)، الثقات للعجلي (٢/ ٢٧٣)، تذكرة الحفاظ (١/ ٤٠).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾ (٤/ ١٨٤٠/ ح٤٥٧٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ (١/ ١٥٩/ ح١٧٧)، واللفظ له.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾ (١/ ١٥٨/ ح١٧٥)، وهل رأى النبي ﷺ ربه ليلة الإسراء؟. قال عطاء عن أبي هريرة ﵁: ولقد رآه نزلة أخرى. قال: رأى جبريل.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في ذكر سدرة المنتهى (١/ ١٥٨/ ح١٧٤)، قال زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود، قال: ما كذب الفؤاد ما رأى. قال: رأى جبريل ﵇ له ستمائة جناح.

(٥) أخرجه الإمام أحمد، (٧/ ٣١/ ح٣٩١٥)، قال الحافظ ابن كثير: «إسناده جيد قوي». تفسير ابن كثير (٧/ ٤٥١)، وحسنه الألباني. ينظر: الإسراء والمعراج (١٠١)، السلسلة الصحيحة (٩/ ١٤١٥).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٥١٠).

(٧) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر ابن صياد (٤/ ٢٢٤٤/ ح١٦٩)، عن عمر بن ثابت الأنصاري ﵁.

وسأله أبو ذر ﷺ فقال: هل رأيت ربك؟ قال: ((نور أنَّى أراه)) وفي رواية قال: ((رأيتُ نورًا))[(١)].

قال ابن خزيمة في قوله: ((نور أنَّى أراه)): «هذا يحتمل معنيين على سعة لسان العرب: أحدهما: الإثبات، ومعناه: إني أراه، أو كيف أراه فهو نور، أو فإن ما أرى نورًا. ويؤيد هذا رواية: ((رأيتُ نورًا)). المعنى الثاني: النفي، قال: والعرب قد تقول: (أنَّى) على معنى النفي كقوله ﷻ: ﴿قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلۡمُلۡكُ عَلَيۡنَا﴾ [البقرة: ٢٤٧]، يريدون: كيف يكون له الملك علينا ونحن أحق بالملك منه، ثم روى عن أبي ذر قال: رآه بقلبه ولم يَرَه بعينه»[(٢)].

وما قاله القرافي من أن رؤية العين ورؤية القلب كلاهما مستقيم عند من قال به: غير صحيح، بل يجب الجزم بأن رؤية النبي ﷺ لربه كانت رؤية قلبية، لا بصرية.

وقد كانت هذه الآية العظيمة لرسول الله ﷺ يقظة لا منامًا، قال الله ﷻ: ﴿سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسۡرَىٰ بِعَبۡدِهِۦ لَيۡلٗا مِّنَ ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡحَرَامِ إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِي بَٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنۡ ءَايَٰتِنَآۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ١﴾ [الإسراء: ١].

فـ «سبحان ها هنا للتعجب، فوجب أن يحمل على ما هو أعجب، ولو كان عرج بروحه دونه بدنه لم يكن فيه كبير عجب؛ لأن الرجل قد يرى في منامه أنه عرج به إلى السماء، فإذا أخبر به لم يتعجب منه، ولم ينسب إلى الكذب... ولو كان ذلك في النوم لما كان دلالة على النبوة؛ إذ مثل ذلك جائز على غير الأنبياء أن يروها في النوم، ولا معنى لرد ما تظاهرت به الأخبار عن رسول الله»[(٣)].

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب في قوله ﷺ: ((نُورٌ أَنَّى أراه))، وفي قوله: ((رأيت نورًا)) (١/ ١٦١/ ح١٧٨).

(٢) ينظر: كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب (٢/ ٥١٤)، معارج القبول (٣/ ١٠٧١)، هامش رقم: ٢.

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ٥٥١). وينظر: لمعة الاعتقاد (٢٤)، تفسير القرطبي (١٠/ ٢٠٨)، تفسير ابن كثير (٥/ ٤٢)، شرح العقيدة الطحاوية (١٩٦)، لوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٨٨)، معارج القبول (٣/ ١٠٦٧).

المبحث الثالث: أسماء النبي محمد ﷺ:

جعل الله للنبي ﷺ أسماء تدل على كماله، وعلى شريف خصاله، جاء ذكرها في القرآن والسنة.

وقد عرض القرافي لذلك، فقال إنه قد اجتمع في النبي محمد ﷺ صفات كثيرة، منها: «سمّي ماحيًا؛ لأنه محا الكفرة من عبّاد الأصنام، واهتدى على دينه أكثر العالم، ومدبّرًا؛ لأنه دبّر العميان عبّاد الأوثان إلى طاعة الرحمن... ورئيس السلام، ورأس الإسلام على ملة إبراهيم عليه السلام، وكانت علامته بين كتفيه وهو خاتم النبوة. وهذا مشهور من أمره. وهذه الأوصاف كلها ما اجتمعت في أحد من المخلوقين إلا في نبينا محمد ﷺ»(١).

الدراسة:

صح للنبي ﷺ أسماء كثيرة، وكلها صادقة عليه ﷺ، قال عليه الصلاة والسلام: ((إن لي أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يُحشَر الناس على قَدَمَيَّ(٢)، وأنا العاقب))(٣)، وفي رواية: ((... والمــُقَفِّي، والحاشر، ونبيّ التوبة، ونبيّ الرحمة))(٤)، ((ونبيّ المــلْحَمَة))(٥).

قوله ﷺ: (أنا محمد، وأنا أحمد): ورد هذان الاسمان في القرآن، قال ﷻ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ﴾ [الفتح: ٢٩]، وقوله: ﴿مِنۢ بَعۡدِي ٱسۡمُهُۥٓ أَحۡمَدُ﴾ [الصف: ٦].

فكأن فيه إشارة إلى أن هذين الاسمين أشهر أسمائه ﷺ، وأشهرهما محمد وقد تكرر في

---

(١) أدلة الوحدانية (٨٧).

(٢) وفي رواية عند مسلم: ((على عقبي))، كتاب الفضائل، باب في أسمائه ﷺ (٤/ ١٨٢٨/ ح٢٣٥٤)، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه. وقد ضُبطت الكلمتان على ضبطين، بالإفراد والتثنية. ينظر: شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٠٥)، فتح الباري (٦/ ٥٥٧).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الصف (٤/ ١٨٥٨/ ح٤٦١٤)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب في أسمائه ﷺ (٤/ ١٨٢٨/ ح٢٣٥٤)، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب في أسمائه ﷺ (٤/ ١٨٢٨/ ح٢٣٥٥)، عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٥) أخرجه أحمد (٣٢/ ٢٩١/ ح١٩٦٢١،١٩٥٢٥). وصححه الألبـاني. ينظـر: صـحيح الجـامع الـصغير (٣١٠/ ح١٤٧٣).

القرآن، وأما أحمد فذكر حكاية عن قول عيسى ﷺ، فمحمد من باب التفعيل للمبالغة، وأما أحمد فمن باب التفضيل(١).

قوله: (وأنا الماحي) فسَّرها كما في الحديث: ((يمحو الله بي الكفر))(٢).

وقوله ﷺ: (وأنا الحاشر الذي يُحشَر الناس على عَقِبي)، قال العلماء: معناها يحشرون على أَثَرِي وزمان نبوتي ورسالتي، وفيه إشارة إلى أنه ليس بعده نبي ولا شريعة(٣). وقيل: يتَّبعوني(٤).

أما (العاقب) ففسّره في الحديث بأنه ((ليس بعده نبي)): أي جاء عقبهم، والعاقب الذي يخلف في الخير من كان قبله.

(والمقَفِّي، ونبي التوبة، ونبي الرحمة): أما المقَفِّي فهو بمعنى العاقب، وهو المتَّبع للأنبياء.

أما نبي التوبة ونبي الرحمة ونبي المرحمة فمعناها متقارب، ومقصودها أنه ﷺ جاء بالتوبة وبالتراحم، قال الله تعالى: ﴿رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْمَرْحَمَةِ ﴿١٧﴾﴾ [البلد: ١٧]، والله أعلم(٥).

(ونبيّ المــلْحَمَة)؛ لأنه ﷺ بعث بالقتال(٦).

أما ما يتعلّق بالعدد الذي ذكره النبي ﷺ، كما في رواية أخرى للحديث بلفظ: ((إن لي خمسة أسماء))(٧)، فقد ذهب بعض العلماء إلى أن العدد ليس من قول النبي ﷺ وإنما ذكره الراوي بالمعنى، وفي هذا نظر؛ لتصريحه في الحديث بقوله أن لي خمسة أسماء، والذي يظهر أنه أراد: أن لي خمسة أسماء أختص بها لم يُسَمَّ بها أحد قبلي، أو معظمة، أو مشهورة في الأمم

---

(١) ينظر: فتح الباري (٦/ ٥٥٥).

(٢) وللمَحو في الحديث تفاسير أخرى للعلماء. ينظر: شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٠٤)، فتح الباري (٦/ ٥٥٧).

(٣) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٠٥)، فتح الباري (٦/ ٥٥٧).

(٤) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٠٥).

(٥) ينظر: المصدر السابق (١٥/ ١٠٦).

(٦) ينظر: المصدر السابق.

(٧) أخرجه البخاري، كتاب المناقب، باب ماجاء في أسماء رسول الله ﷺ (٣/١٢٩٩/ح٣٣٣٩)، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه.

الماضية، لا أنه أراد الحصر فيها[(١)].

وللنبي ﷺ أسماء في القرآن بالاتفاق غير ما سبق، وهي: الشاهد، المبشِّر، النذير، المبين، الداعي إلى الله، السراج المنير، وفيه أيضًا: المذكِّر، والرحمة، والنعمة، والهادي، والشهيد، والأمين، والمزَّمِّل، والمدَّثِّر، وفي الحديث الصحيح: المتوكِّل[(٢)]، ومن أسمائه المشهورة: المختار، والمصطفى، والشفيع المشفَّع، والصادق المصدوق، وغير ذلك[(٣)].

قد ذكر العلماء عن أسماء النبي ﷺ أنها بلغت المائة كأسماء الله تعالى، وبعضهم أفرد بها مصنَّفًا، إلا أن غالب الأسماء التي ذكروها أوصاف للنبي ﷺ، و لم يرد الكثير منها على سبيل التسمية[(٤)].

وما ذكره القرافي من أوصاف: هي في معانيها صحيحة ولائقة بالنبي ﷺ، إلا أن الأولى هو الاقتصار على التعبير الشرعي، مثل وصف أو اسم المدبِّر؛ إذ أقرب ما يناسب معناه -الذي ذكره القرافي- من أوصاف النبي ﷺ هو (الهادي)؛ لأنه الوصف الذي جاء في القرآن الكريم، كذلك وصفه ﷺ برئيس السلام ورأس الإسلام.

فالواجب هو الاقتصار على ما ورد في النصوص.

---

(١) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٥/ ١٠٦)، فتح الباري (٦/ ٥٥٦، ٥٥٨).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب كراهية السَّخَب في السوق (٢/ ٧٤٧/ ح٢٠١٨)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما.

(٣) ينظر: فتح الباري (٦/ ٥٥٧-٥٥٨).

(٤) ينظر: المصدر السابق (٦/ ٥٥٨).

المبحث الرابع: تفضيل النبي محمد ﷺ على الملائكة والبشر:

قال القرافي مستفتحًا: «... وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله بالتفضيل على الملائكة والبشر قد انفرد»(١).

الدراسة:

سبق بيان حكم تفضيل البشر على الملائكة، وأنه المشهور من مذهب السلف(٢).

أما تفضيله ﷺ على البشر فلا خلاف فيه، فهو أفضل الرسل، ومن باب أولى أن يَفضُل سائر البشر، فقد قال ﷺ: ((أنا سيّد ولد آدم ولا فخر))(٣): «لم يقله فَخرًا، بل صَرَّح بنفي الفخر، وإنما قاله لوجهين: أحدهما: امتثال قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾ [الضحى: ١١]، والثاني: أنه من البيان الذي يجب عليه تبليغه إلى أمته ليعرفوه، ويعتقدوه، ويعملوا بمقتضاه، ويُوَقِّروه ﷺ بما تقتضي مرتبته كما أمرهم الله تعالى، وهذا الحديث دليل لتفضيله ﷺ على الخلق كلهم؛ لأن مذهب أهل السنة أن الآدميين أفضل من الملائكة، وهو ﷺ أفضل الآدميين وغيرهم»(٤).

وقد وافق القرافي الحق في تفضيل النبي ﷺ على الملائكة وسائر البشر.

- مسألة: هل يقدر النبي ﷺ على الوحي؟

نقل القرافي قول الرازي: «الرسول قادر على الوحي»(٥)، وأجاب عنه بقوله: «لا نسلِّم؛ لأنه قد يضيق الوقت عليه، وليس في قدرته ﷺ إنزال جبريل عليه في أي وقت

---

(١) الأجوبة الفاخرة (٤٦).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٣، ٣٥٧، ٣٦٩)، بدائع الفوائد (٣/ ٦٨٤)، لوامع الأنوار البهية (٢/ ٣٦٨).

(٣) أخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب سورة بني إسرائيل (٥/ ٣٠٨/ ح٣١٤٨)، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وصححه الألباني. ينظر: صحيح سنن الترمذي (٣/ ٢٧٢/ ح٣١٤٨).

وأخرج مسلم الحديث دون: ((ولا فخر)) في كتاب الفضائل، باب تفضيل نبينا ﷺ على جميع الخلائق (٤/ ١٧٨٢/ ح٢٢٧٨)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٥/ ٣٧-٣٨)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة للألباني (٣/ ٤٣).

(٥) المحصول في علم الأصول (٦/ ١٤). وينظر: نفائس الأصول (٩/ ٣٧٩٨).

أراد، فقد تأخر عنه اثني عشر يومًا لما سأله أهل الكتاب عن أهل الكهف، وذي القرنين»[١].

الدراسة:

ما ذكره القرافي صحيح، وموافق للحق، وذلك أن النبوة اصطفاء من الله ﷻ، وليست من اكتساب البشر، فكذلك ما تضمنته وشرفت به من خاصية الوحي الذي يتزله الله تعالى على من اصطفاه من رسله -عليهم السلام-، متى شاء سبحانه.

فقد فتر الوحي عن النبي ﷺ في حياته، وجاءت الأدلة من السنة صريحة بذلك، فمنها:

حديث أول بدء الوحي على النبي ﷺ، ونزول جبريل عليه، وفزعه -عليه الصلاة والسلام- منه، وتثبيت زوجه خديجة -رضي الله عنها وأرضاها- له، بعدها فتر الوحي[٢]، وقوله ﷺ عن نفسه: ((ثم فتر الوحي عني فترة))[٣].

وحين احتبس جبريل عليه السلام عن النبي ﷺ، قالت امرأة من قريش: أبطأ عليه شيطانه، فترلت: ﴿وَالضُّحَىٰ ۝١ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ۝٢ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى: ١-٣][٤].

هذا فيما يتعلق بالوحي؛ فإن النبي ﷺ لا يمكنه أن يتزله متى شاء، كذلك جبريل عليه السلام، ليس له الترول إلى النبي ﷺ إلا بأمر من الله ﷻ، فقد روى البخاري في صحيحه عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله ﷺ لجبريل: ((ألا تزورنا أكثر مما تزورنا؟))، قال: فترلت: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ۝٦٤﴾ [مريم: ٦٤][٥].

وقد ذكر بعض العلماء حكمًا من انقطاع الوحي، منها: ذهاب الخوف والفزع الذي وجده ﷺ عندما نزل عليه الوحي أول مرة، وليتشوق لتروله أخرى، وليتدرج فيه، ويَمرُن عليه[٦].

---

(١) نفائس الأصول (٩/ ٣٨١٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي (١/ ٤/ ح٣)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ (١/ ١٤٣/ ح١٦١)، عن جابر رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري، أبواب التهجد، باب ترك القيام للمريض (١/ ٣٧٨/ ح١٠٧٣)، ومسلم، كتاب الجهاد والسير، باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين (٣/ ١٤٢١/ ح١٧٩٧)، عن جندب بن عبد الله رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة (٣/ ١١٧٧/ ح٣٠٤٦).

(٦) ينظر: سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد لمحمد بن يوسف الصالحي (٢/ ٣٦٣)، فتح الباري (١٢/ ٣٦٠).

المبحث الخامس: حكم الابتداع في الدين:

تعريف البدعة:

البدعة في اللغة[١]: من أَبْدَعْتُ الشيء: اخترعته لا على مثال[٢].

أما اصطلاحًا: فهي «طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه»[٣].

وخطر البدعة والإحداث في الدين عظيم؛ إذ فيه استدراك على شريعة الله ﷻ، واتهام لها بالنقص أو الخلل وقد أكملها ﷻ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗا﴾ [المائدة: ٣]، فلا يُستهان بأمرها، دقَّت أو جلَّت، «فإن صغار البدع تعود حتى تصير كبارًا، وكذلك كل بدعة أُحدثت في هذه الأمة كان أولها صغيرًا يشبه الحق فاغتَرَّ بذلك من دخل فيها ثم لم يستطع المخرج منها، فعظمت وصارت دينًا يدان بها، فخالف الصراط المستقيم فخرج من الإسلام... ولا يتم إسلام عبد حتى يكون متبعًا مُصَدّقًا مسلمًا، فمن زعم أنه قد بقي شيء من أمر الإسلام لم يكفوناه أصحاب رسول الله ﷺ فقد كَذَّبهم وكفى بهذا فرقة وطعنًا عليهم، فهو مبتدع ضال مُضِل مُحدِث في الإسلام ما ليس منه»[٤].

وعقوبة المبتدع في الدنيا قبل الآخرة، وذلك أن عمله باطل فاسد مردود عليه، لا أجر له فيه، قال رسول الله ﷺ: ((من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رَدّ))[٥]، وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ؛ فإنه صريح في رَدِّ كل

---

(١) وتعريف البدعة فيما يتعلَّق بالدين، وهو المراد، وعليه سيتمُّ عرض مسائل القرافي وتقويمها -إن شاء الله-. وذلك أن البدعة قد تطلق في أصل اللغة على الأمور العادية المـُحدَثة، وهذا مما لا بأس به.

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة (١/ ٢٠٩)، الصحاح (٣/ ١١٨٣)، دستور العلماء (١/ ١٥٧).

(٣) الاعتصام (١/ ٣٧). وينظر: تفسير القرطبي (٢/ ٨٦).

(٤) شرح السنة للبربهاري (١/ ٢٤).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الأقضية، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور (٣/ ١٣٤٣/ ح١٧١٨)، عن عائشة رضي الله عنها.

البدع والمخترعات، فينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات، وإشاعة الاستدلال به[١].

فالبدعة شر كلها، ولا خير فيها، وقد قال النبي ﷺ: ((شر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة))[٢].

وقد عرض القرافي لمسائل في البدع وافق في بعضها الحَقَّ، وخالف في بعض.

من ذلك: نقله اتفاق الأصحاب من المالكية على إنكار البدع، إلا أنه عقَّب ذلك بقوله: «ولا يستقيم ذلك على ظاهره»[٣]؛ فقرّر أن إنكار البدع مطلقًا لا يستقيم، بل لها أقسام يتبعها أحكام، ومثَّل على كل قسم بمثال[٤].

كما فَرَّق بين ما يحرم من البدع ويُنهى عنه، وبين ما لا يُنهى عنه منها[٥].

فهو يرى أن البدعة تجري فيها الأحكام التكليفية الخمسة، ويمكن تلخيص ما ذكره من تقسيم البدع فيما يلي:

القسم الأول: واجب، كتدوين القرآن والشرائع إذا خيف عليها الضياع.

القسم الثاني: محرم، كالمكوس.

القسم الثالث: مندوب إليه، كصلاة التراويح.

القسم الرابع: بدع مكروهة كتخصيص الأيام الفاضلة، أو غيرها بنوع من العبادات، ومن ذلك: أن رسول الله ﷺ نهى عن تخصيص يوم الجمعة بصيام أو ليلته بقيام، ومن هذا الباب الزيادة في المندوبات المحدودات كما ورد في التسبيح عقيب الصلوات ثلاثة وثلاثين فيفعل مائة؛ بسبب أن الزيادة فيها إظهار الاستظهار على الشارع، وقلة أدب معه؛ بل شأن العظماء إذا حَدّدوا شيئًا وُقف عنده، والخروج عنه قلة أدب، والزيادة في الواجب أو عليه أشد في المنع؛ لأنه يؤدي إلى أن يعتقد أن الواجب هو

---

(١) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٢/ ١٦)، جامع العلوم والحكم (٣/ ٧٨٣).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢/ ٥٩٢/ ح٨٦٧)، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٣) الذخيرة (١٠/ ٣٦١).

(٤) ينظر: المصدر السابق.

(٥) ينظر: الفروق (٤/ ١٣٣٣).

الأصل والمزيد عليه.

القسم الخامس: البدع المباحة، كاتخاذ المناخل للدقيق؛ لأن تليين العيش وإصلاحه من المباحات فوسائله مباحة. فالبدعة إذا عرضت تعرض على قواعد الشريعة وأدلتها، فأي شيء تناولها من الأدلة والقواعد ألحقت به من إيجاب أو تحريم أو غيرهما، وإن نظر إليها من حيث الجملة بالنظر إلى كونها بدعة مع قطع النظر عما يتقاضاها كرهت؛ فإن الخير كله في الاتباع، والشر كله في الابتداع(١).

وقال آخرًا: «فيُتَمَسَّك بالسنن ما أمكن...»(٢).

الدراسة:

أصل الكلام في تقسيم البدع وتنويعها راجع إلى تقسيمها إلى بدعة حسنة وبدعة قبيحة.

وقد احتج من قسَّم البدعة إلى حسنة وقبيحة بفعل عمر بن الخطاب ﷺ حين جمع الناس على إمام واحد في صلاة التراويح، بعد أن كانوا أوزاعًا متفرِّقين: يصلي الرجل لنفسه، ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، فقال عمر ﷺ: ((إني أرى لو جمعتُ هؤلاء على قارئ واحد، لكان أمْثَل))، ثم عزم فجمعهم على أُبَيّ بن كعب، فخرج ليلة أخرى والناس يصلون بصلاة قارئهم، فقال: ((نِعمَ البدعة هذه))(٣)، وإطلاق البدعة هنا هو من حيث اللغة، لا إرادتها على المعنى الحقيقي؛ فإنما سماها عمر بدعة باعتبار ظاهر الحال من حيث تركها رسول الله ﷺ، واتفق أن لم تقع في زمان أبي بكر ﷺ، لا أنها بدعة في المعنى(٤).

أما من أطلق هذا التقسيم وقال: إن من البدع ما هو حسن وقبيح وأراد به البدعة من

---

(١) ينظر: الفروق (٤/ ١٣٣٣-١٣٣٤)، الذخيرة (١٠/ ٣٦١-٣٦٢).

(٢) الذخيرة (١٠/ ٣٦٢).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان (٢/ ٧٠٧/ ح١٩٠٦)، عن عبد الرحمن بن عَبد القاري.

(٤) ينظر: الاعتصام (١/ ١٥٥).

حيث المعنى فهو مخطئ وغالط؛ لمخالفته قول النبي ﷺ في عمومه: ((كلّ بدعة ضلالة))[(١)].

فإن قيل: إن ما ثبت حسنه فليس من البدع، أو قيل: إن ما ثبت حسنه فهو مخصوص من العموم الذي ذم البدع ونهى عنها، وما سواه باقٍ على عمومه، فمن اعتقد أن بعض البدع مخصوص من هذا العموم، احتاج إلى دليل يصلح للتخصيص، ثم المخصص هو الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والإجماع، نصًّا واستنباطًا.

وقد حد النبي ﷺ البدعة وضبطها، وبيَّن أثرها على العمل، كل هذا دلالة على كراهتها وذمِّها وأنه لا خير فيها ألبتة؛ وذلك لأجل أن تنفر منها النفوس.

وهذه قاعدة عامة عظيمة، وهي: الاستدلال بكون الشيء بدعة على كراهته[(٢)].

وبما أن البدعة هي: ما أُحدث مما لا أصل له في الشريعة يدل عليه، فأما ما كان له أصل من الشرع يدل عليه، فليس ببدعة شرعًا، وإن كان بدعة لغةً[(٣)]؛ فإن ما وافق مقتضى النصوص الشرعية، وله أصل في الشرع، فإنه يكون مشروعًا: واجبًا أو مستحبًّا، ولا يكون بدعة[(٤)]؛ لأن البدعة اختراع وإحداث على غير مثال سابق، وما لم يكن له أصل يرجع إليه -فيما يتعلق بأمور الدين- فهو مذموم؛ لأن الدين كامل وتام، ومحفوظ، أما أمور الدنيا فلا بأس بالإحداث فيها والاختراع؛ لما في ذلك من تحصيل المنافع، وبلوغ المقاصد للعباد.

فتقسيم البدعة حسب التكاليف الشرعية الخمسة، قول حادث، ولا يصح منه إلا ما ذكره القرافي مثالاً على القسم المحرم والمكروه[(٥)].

ولعلَّ القرافي قصد البدعة اللغوية لا الشرعية؛ ودليل ذلك تعبيره أكثر من مرة بـــ: (ما وافق مقتضى الشرع، أو خالفه، وما تناولته قواعد الندب وأدلته من الشريعة... الخ)، مما يدل على أن للفعل أصلاً يرجع إليه.

كذلك قوله في خاتمة تقسيمه للبدع: «فإن الخير كله في الاتباع، والشر كله في

---

(١) سبق تخريجه صفحة رقم [٢٩٣].

(٢) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٧-٨٩)، مجموع الفتاوى (١٠/ ٣٧١).

(٣) ينظر: جامع العلوم والحكم (٢/ ٧٨١).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١/ ١٦٢).

(٥) ينظر: الاعتصام (١/ ١٩١-١٩٧).

الابتداع»[(١)]، وقال في موضع آخر: «فيتمسَّك بالسنن ما أمكن...»[(٢)].

وقد عرض القرافي لكثير من المسائل التي تتعلَّق بالبدع والتي قد يراها مشروعة وهي على خلاف ما رأى، ويمكن بيان هذا وتمييزه حسب المطالب التالية:

المطلب الأول: شد الرحال إلى المساجد الثلاثة والبقاع الشريفة:

بيَّن القرافي أنواع السفر وأحكامه، ومنه السفر المندوب، فقال: «سفر العمرة مندوب، والسفر لقصد البقاع الكريمة كأحد المساجد الثلاثة ومواضع الرباط»[(٣)].

الدراسة:

شد الرحال إلى المساجد الثلاثة مشروع؛ لقول النبي ﷺ: ((لا تُشَدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، ومسجد الرسول ﷺ، ومسجد الأقصى))[(٤)].

فإنشاء السفر إلى هذه المساجد إنما هو لقصد العبادة فيها، كالعمرة، والصلاة، والذكر والدعاء، وغيرها من الأعمال الصالحة؛ وذلك لفضيلتها على غيرها من المساجد والبقاع، وهذا باتفاق المسلمين[(٥)].

أما إنشاء السفر لغير هذه المواضع الفاضلة، مثل مواضع الرباط، فقصدها لغير نية الرباط، بدعة؛ لأن فضلها وفضل سُكناها؛ كان بسبب أنها كانت ثغرًا للمسلمين يقيمون بها في سبيل الله، فإذا كان قصد السفر لذلك، فحَسَن بل هو المشروع، أما وقد انقضى الرباط فتعود كغيرها من البقاع والبلاد، لا فضيلة لها، ولا لقصدها بسفر[(٦)].

وقد أطلق القرافي في استحباب السفر لقصد مواضع الرباط، فإن كان لنية الرباط، فقد

---

(١) ينظر: الفروق (٤/ ١٣٣٣).

(٢) ينظر: الذخيرة (١٠/ ٣٦١).

(٣) المصدر السابق (١٠/ ٤٠٢-٤٠٣).

(٤) أخرجه البخاري، أبواب التطوع، باب فضل الصلاة بمسجدي مكة والمدينة (١/ ٣٩٨/ ح١١٣٢)، ومسلم، كتاب الحج، باب لا تُشَدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد (٢/ ١٠١٤/ ح١٣٩٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣٤٠)، مجموع الفتاوى (٢٧/ ٢٦، ٣٧٤)، الرد على الأخنائي لابن تيمية (٤١)، فتح الباري (٣/ ٦٤).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ١٧).

ورد الأجر والفضل العظيم على هذه النية والفعل[1]، وما ذكره فهو باعتبار زمانه، أما لو كان لقصد التبرك بها أو لغير نية الرباط فإنه من البدع، لا سيما مع اعتقاد فضيلة ذلك المكان[2].

المطلب الثاني: قبر النبي ﷺ:

تناول القرافي الحديث عن قبر النبي ﷺ من جانبين:

الجانب الأول: تفضيله:

يرى القرافي تفضيل قبر النبي ﷺ على سائر بقاع الأرض، **إذ قال:** «**التفضيل بالحلول: كتفضيل قبره ﷺ على جميع بقاع الأرض، حكى القاضي عياض -رحمه الله- في ذلك الإجماع في كتاب الشفا[3]**»[4].

الدراسة:

إن تفضيل شيء في الشرع لا يكون مبنيًّا على الآراء، بل لابد في من الدليل الصحيح.

ومثله: تفضيل شيء من بقاع الأرض على بعض، لابد فيه من دليل صحيح عن الله ﷻ، أو عن رسوله ﷺ، فقد صح عن الله ﷻ تفضيل بقعة على أخرى إذ قال رسول الله ﷺ: ((أحَبُّ البلاد إلى الله مساجدها))[5]، وفضل المساجد للذكر فيها والصلاة وعموم العبادات، و «لأنها بيوت الطاعات، وأساسها على التقوى... ومحل نزول الرحمة»[6].

وما ذكره القرافي من تفضيل قبر النبي ﷺ: قول مُحدَث في الإسلام، لا دليل عليه، ولم

---

(١) قال رسول الله ﷺ: ((رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمله، وأجري عليه رزقه، وأَمِن الفتَّان)). أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب فضل الرباط في سبيل الله (٣/ ١٥٢٠/ ح١٩١٣)، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه.

(٢) فهو المقصود في النهي عنه في الحديث، كمن يسافر لمكان معين لفضيلته كالذي يسافر إلى آثار الأنبياء. ينظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٢٤٩).

(٣) ينظر: (٢/ ٩١).

(٤) الفروق (٢/ ٦٦٦).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل الجلوس في مصلاه بعد الصبح وفضل المساجد (١/ ٤٦٤/ ح٦٧١)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) شرح النووي على مسلم (٥/ ١٧١).

يعرف عن أحد من السلف، فنفس التراب ليس هو أفضل من الكعبة البيت الحرام بل الكعبة أفضل منه، ولا يعرف أحد من العلماء فضَّل تراب القبر على الكعبة إلا القاضي عياض ولم يسبقه أحد إليه ولا وافقه أحد عليه[(١)].

الجانب الثاني: زيارته:

نقل القرافي عن الإمام مالك قوله: «**إذا مَرَّ بقبر رسول الله ﷺ سَلَّمَ عليه، وإن لم يمرَّ به فلا.**

وسئل عن الغريب يأتي قبر النبي ﷺ كل يوم فقال: ما هذا من الأمر، لكن إذا أراد الخروج. ويكره له أن يكثر المرور به لِيُسَلِّم عليه لقوله ﷺ: ((**اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد. اشتدَّ غضب الله على قوم اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد**))[(٢)]»[(٣)].

وذكر عنه صفة السلام فقال: «**والسلام على رسول الله ﷺ كالسلام عليه في التشهّد في الصلاة**»[(٤)].

الدراسة:

زيارة قبر النبي ﷺ الزيارة المشروعة التي يفعلها المسلمون أنهم: «يصلون في مسجده ﷺ، ويسَلِّمون عليه في الدخول للمسجد، وفي الصلاة، وهذا مشروع باتفاق المسلمين»[(٥)].

فإذا أتى مسجد النبي ﷺ فإنه يسلم عليه وعلى صاحبيه كما كان الصحابة ﷺ يفعلون[(٦)]؛ إذ لم يكونوا يقصدون بالسفر زيارة قبر النبي ﷺ دون الصلاة في مسجده[(٧)]؛ لقوله ﷺ: ((لا تُشَدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد: المسجد الحرام، والمسجد الأقصى،

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٨، ٢٦١).

(٢) أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع الصلاة (١/ ١٧٢/ ح٤١٤)، عن عطاء بن يسار، وصححه الألباني. ينظر: غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام (٢٨/ ح١٢٦)، مشكاة المصابيح للتبريزي (١/ ١٦٥/ ح٧٥٠). ونقل هذا عن الإمام مالك القاضي عياض في الشفا بتعريف حقوق المصطفى (٢/ ٨٨).

(٣) الذخيرة (١٠/ ٤٢٢-٤٢٣).

(٤) المصدر السابق (١٠/ ٤٢٣).

(٥) مجموع الفتاوى (٢٧/ ٣٤٣).

(٦) ينظر: المنتقى (٢/ ٣١٥-٣١٦)، البيان والتحصيل (١٨/ ٦٠٢-٦٠٣)، مجموع الفتاوى (١/ ٢٣١-٢٣٢، ٢٧/ ٢٦).

(٧) ينظر: البيان والتحصيل لابن رشد (١٨/ ٤٤٤)، مجموع الفتاوى (٢٧/ ٢٦).

ومسجدي هذا))[(١)]، وهذا الذي عليه الأئمة وأكثر العلماء[(٢)].

ولا تكون هذه الزيارة بمداومة وملازمة وتكرار[(٣)]، لقول النبي ﷺ: ((لا تجعلوا قبري عيدًا، وصلوا عليَّ فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم))[(٤)]، فصلاتنا عليه ﷺ تبلغه سواء كنا عند قبره أو لم نكن، فلا مزيّة لمن سلّم عليه أو صلى عند قبره[(٥)].

وكيفية الصلاة والسلام وصفتهما: أن يستقبل القبلة ويدعو في مسجده، ولا يستقبل القبر، بل إنما يستقبل القبر عند السلام على النبي ﷺ، هذا قول أكثر العلماء، والمعروف عن الأئمة وسائر السلف من الصحابة والتابعين[(٦)].

المطلب الثالث: أمثلة لبعض البدع:

أ) التلحين في قراءة القرآن:

ذكر القرافي أن التلحين حرام: «لأن ثمرة قراءته الخشية، وتجديد التوبة، والاعتبار بقَصَصِه، والشوق لوعده، والحذر من وعيده، والتلحين ينافي ذلك؛ لأنه مُطْرِب، والطَّرَب يمنع ذلك، ولأنه يجب تتريهه عن مشابهة الأغاني والمطرِبَات؛ لأن شأنها اللهو واللعب»[(٧)].

الدراسة:

قراءة القرآن من أعظم الطاعات، وأجَلِّها، وقد رتَّب الله تبارك وتعالى على تلاوته أجرًا وثوابًا عظيمًا، ويعظم الثواب ويزداد الأجر فيما لو سعى العبد في تحسين تلاوته، وبذل في

---

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٩٦].

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٧/ ٢٦).

(٣) ينظر: المنتقى شرح موطأ مالك للباجي (٢/ ٣١٥-٣١٦)، البيان والتحصيل (١٨/ ٤٤٤)، مجموع الفتاوى (١/ ٢٣١).

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب المناسك، باب زيارة القبور (٢/ ١٦٩/ ح٢٠٤٤)، عن أبي هريرة ﷺ. وصححه الألباني. ينظر: صحيح سنن أبي داود (١/ ٥٧١/ ح٢٠٤٢).

(٥) ينظر: تيسير العزيز الحميد (٢/ ٦٢٥).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (١/ ٢٢٩).

(٧) الذخيرة (١٠/ ٣٦٥).

ذلك جهده، فقد قال النبي ﷺ في تحسين تلاوة القرآن: ((ما أَذِن[١] الله لشيء ما أَذِن للنبي أن يتَغَنَّى بالقرآن))[٢]، والتغني المعروف في كلام العرب هو: تحسين الصوت في القراءة[٣].

وهذه القراءة تكون من غير تكلُّف[٤]؛ لئلا ينشغل بالتحسين عن الأداء الواجب[٥].

وقد أجمع العلماء على استحباب هذه القراءة التي فيها تحسين الصوت، وضبطوها بضابط، وهو: «ما لم يخرج عن حَدِّ القراءة بالتمطيط، فإن خرج حتى زاد حرفًا أو أخفاه حَرُم»[٦].

ولتلحين القراءة فائدة عظيمة؛ إذ النفوس تميل إلى سماع القراءة بالترنُّم أكثر من ميلها لمن لا يترنُّم؛ لأن للتطريب تأثيرًا في رقَّة القلب وإجراء الدمع[٧].

والتلحين المنهي عنه الذي ذكره القرافي ما خرج بالقراءة عن حدِّها من زيادة حرف أو إخفائه؛ وإذا حَرُم هذا النوع فإن فعله بدعة؛ لأن قراءة القرآن عبادة يجب فيها امتثال الشرع، فالقراءة الملحنة بدعة تبطل أجر العمل[٨].

– مسألة: قال القرافي في كيفية القراءة المطلوبة: «وينبغي أن تقسَّم قراءته إلى تفخيم وإعظام فيما يليق به ذلك، وإلى تحزين وترقيق على حسب المواعظ والأحوال المقرر لها، وقد نبه الله ﷻ على هذا القسم بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ

---

(١) الأَذن هو الاستماع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ۝٢﴾ [الانشقاق: ٢]. ينظر: شرح النووي على مسلم (٧٨/٦)، فتح الباري (٦٩/٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب ((...مَنْ لم يَتَغَنَّ بالقرآن)) (٤/ ١٩١٨/ ح٤٧٣٦)، ومسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب تحسين الصوت بالقرآن (١/ ٥٤٥/ ح٧٩٢)، عن أبي هريرة ﵁.

(٣) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٢٦٠-٢٦١)، شرح النووي على مسلم (٦/ ٧٨-٧٩)، فتح الباري (٩/ ٧٠-٧٢).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٢٧)، زاد المعاد (١/ ٤٩٢).

(٥) ينظر: فتح الباري (٩/ ٧٢).

(٦) التبيان في آداب حملة القرآن للنووي (١١١-١١٢).

(٧) ينظر: زاد المعاد (١/ ٨٤٩)، فتح الباري (٩/ ٧٢).

(٨) ينظر: جامع الرسائل لابن تيمية (٣/ ٣٠٤-٣٠٥)، مجموع الفتاوى (٥/ ٨٣).

قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾ **[الأنفال: ٢]**»[١].

الدراسة:

هذه القراءة التي ذكرها القرافي هي قراءة السلف كما ذكر ذلك ابن القيم، إذ قال: «إنهم كانوا يقرؤون بالتحزين والتطريب، ويحسِّنون أصواتهم بالقرآن، ويقرؤونه بشجًى تارة، وبطرب تارة، وبشوق تارة، وهذا أمر مركوز في الطباع تقاضيه، ولم يَنهَ عنه الشارع مع شدة تقاضي الطباع له، بل أرشد إليه وندب إليه، وأخبر عن استماع الله لمن قرأ به، وقال: ((ليس منا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن))[٢]، وفيه وجهان: أحدهما: أنه إخبار بالواقع الذي كلنا نفعله، والثاني: أنه نفي لهدي من لم يفعله عن هديه وطريقته ﷺ»[٣].

ب) معاملة أهل البدع:

ذكر القرافي من صور الغيبة المستثناة من الحرام: غيبة أرباب البدع والتصنيفات المـُضِلَّة.

فقال: «ينبغي أن يُشهر في الناس أنهم على غير الصواب؛ تنفيرًا عن تلك المفاسد، وهو داخل في النصيحة... ومن مات من أهل الضلال ولم يترك شيعة تعظّمه، ولا كتبًا تُقرأ، ولا سببًا يخشى منه إفسادًا لغيره فينبغي أن يُستر بستر الله -تعالى-، ولا يذكر له عيب ألبتة، وحسابه على الله -تعالى-، وقد قال عليه السلام**: ((اذكروا محاسن موتاكم))[٤]، فالأصل اتباع هذا إلا ما استثناه صاحب الشرع»[٥].**

---

(١) الذخيرة (١٠/ ٣٦٥).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾ [الملك: ١٣-١٤] (٦/ ٢٧٣٧/ ح٧٠٨٩)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) زاد المعاد (١/ ٤٩٣).

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، باب في النهي عن سب الموتى (٤/ ٤٢٦/ ح٤٩٠٢)، والترمذي، كتاب الجنائز، (٣/ ٣٣٩/ ح١٠١٩)، عن ابن عمر رضي الله عنهما. وضعفه الألباني. ينظر: الجامع الصغير (١٧٦/ ح١٧٥٢).

(٥) الفروق (٤/ ١٣٤٠).

الدراسة:

ذكر القرافي ما يُعذر معه الناقد والناقل لكلام المبتدعة: وهو إشهار المبتدع لبدعته وإظهارها، ومن أبرز مظاهر الإشهار: تصنيف المصنَّفات، وبث الكتب التي تبيِّن هذه البدعة وتُرسي قواعدها، فمن كان كذلك فإنه يُشهر أمره ويبيَّن بحسب ما ظهر وعُلِم من حاله[١]،

وأما إن كان صاحب البدعة مستترًا، ولا يعلم به إلا الله تعالى، ومات ولم يترك شيئًا يُخشى منه إفساد الناس، فإن الواجب هو الستر عليه كما ستره الله في حياته، لا سيما وقد أفضى إلى ما قدَّم وقد قال النبي ﷺ: ((لا تَسُبُّوا الأموات فإنهم قد أفضوا إلى ما قَدَّموا))[٢].

ولقد ذكر الإمام الأوزاعي[٣] –رحمه الله– بيانًا لهذا القيد المهم فيما يتعلَّق بصاحب البدعة غير المجاهر والمُشهر لبدعته، فقال: «كانت أسلافكم تشتد عليهم ألسنتهم، وتشمئزّ منهم قلوبهم، ويحذّرون الناس بدعتهم، ولو كانوا مُسْتَتِرين ببدعتهم دون الناس ما كان لأحد أن يَهْتِك عنهم سترًا، ولا يظهر منهم عورة الله أولى بالأخذ بها وبالتوبة عليها، فأما إذا جَهِروا به وكَثُرت دعوتهم ودُعاتهم إليها: فنَشر العلم حياة، والبلاغ عن رسول الله ﷺ رحمة يُعتصم بها على مُصِرٍّ مُلْحِد»[٤].

وقد وافق القرافي الحق فيما ذكره من التعامل مع صاحب البدعة.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣٤).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما ينهى من سب الأموات (١/ ٤٧٠/ ح١٣٢٩)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) هو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، أبو عمرو شيخ الإسلام، وإمام الشام في الحديث والفقه والزهد، ولد في بعلبكّ، وسكن بيروت وتوفي بها، حدّث عن أئمة السلف من التابعين، وروى عنه خلق من الأئمة، عرض عليه القضاء فامتنع، له كتاب: (السنن) في الفقه، و(المسائل)، توفي مرابطًا سنة ١٥٧هـ. ينظر: مشاهير علماء الأمصار لابن حبان (٢٨٦)، تاريخ دمشق (١٤٧/٣٥)، سير أعلام النبلاء (٧/ ١٠٧-١٠٩).

(٤) البدع والنهي عنها لابن وضاح (١١). وينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ٢٤٥).

المبحث السادس: أحكام الرؤيا وتعبيرها:

الرؤيا: الحِلم والحُلُم، والجمع أحلام[١].

فهما مترادفان، وعليه مشى أكثر أهل اللغة، لكن فَرَّق بينهما الشارع: فخصَّ الرؤيا بالخير، والحُلُم بضده، ويؤيّده حديث: ((الرؤيا من الله، والحلم من الشيطان))[٢][٣].

فهي: ما يُرى في المنام، وهي صادقة وكاذبة[٤].

والرؤيا شرعًا كمعناها لغة: عبارة عما يراه النائم في نومه من الأشياء «لكن غَلَبَت الرؤيا على ما يراه من الخير والشيء الحسن وغَلَب الحُلْم على مايراه من الشر والقبيح»[٥].

وقد عرض القرافي لمسائل الرؤيا بشيء من التفصيل، يمكن بيانه وفق المطالب التالية:

المطلب الأول: أقسام الرؤيا التي تعَبَّر والتي لا تُعَبَّر:

نقل القرافي عن الكرماني[٦] قوله في الرؤيا: إنها ثمانية أقسام، سبعة لا تُعَبَّر، وواحد يُعَبَّر فقط. وذكر من ضابط السبعة: أربعة منها ناشئ عن أخلاط طبيعية تغلب على الرائي في حال يقظته فتؤثر عليه في حال منامه، والخامس ما كان حديث نفس، والسادس من الشيطان وإحزانه، والسابع ما كان احتلامًا.

أما الرؤيا التي تُعَبَّر فهي: ما ينقله مَلَك الرؤيا من اللوح المحفوظ، فإن الله تعالى أمره أن ينقل لكل أحد أمور دنياه وأخراه، عَلِمَه من عَلِمَه وجَهِلَه من جَهِلَه من اللوح المحفوظ كذلك هذا الذي يجوز تعبيره، وما عداه لا يُعبَّر[٧].

---

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٣/ ٣٦٣).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب النفث في الرقية (٥/ ٢١٦٩/ ح٥٤١٥)، ومسلم، كتاب الرؤيا، (٤/ ١٧٧١/ ح٢٢٦١)، عن أبي قتادة رضي الله عنه.

(٣) ينظر: تاج العروس (٣١/ ٥٢٥).

(٤) ينظر: الصحاح (١/ ٢٣٤)، لسان العرب (١٢/ ١٤٥)، دستور العلماء (٢/ ١٠٤).

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٠٣٦).

(٦) هو عبد الرحمن بن محمد أميرويه بن محمد الكرماني، أبو الفضل شيخ الحنفية، ومفتي خراسان، توفي سنة ٥٤٣هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٤).

(٧) ينظر: الذخيرة (١٠/ ٤٠٢)، الفروق (٤/ ١٣٧٣).

الدراسة:

أقسام الرؤيا التي يُعبَّر منها والتي لا يعبَّر ثلاثة، وذلك حسبما صح في الأحاديث وورد في النصوص، فقد قال رسول الله ﷺ: ((في آخر الزمان لا تكاد رؤيا المؤمن تكذب، وأصدقهم رؤيا أصدقهم حديثًا، والرؤيا ثلاث: الرؤيا الحسنة بشرى من الله، والرؤيا يحدِّث بها الرجل عن نفسه، والرؤيا تحزين من الشيطان، فإذا رأى أحدكم رؤيا يكرهها فلا يحدِّث بها أحدًا وليقم وليصَلِّ))(١).

وقوله: (الرؤيا ثلاثة): «فيه بيان أن ليس كل ما يراه الإنسان في منامه يكون صحيحًا، ويجوز تعبيره، إنما الصحيح منها ما كان من الله ﷻ، يأتي به مَلَك الرؤيا من نسخة أمّ الكتاب، وما سوى ذلك أضغاث أحلام لا تأويل لها.

وهي على أنواع: قد يكون من فعل الشيطان يلعب بالإنسان، أو يريه ما يحزنه، وله مكايد يحزن بها بني آدم، كما أخبر الله ﷻ عنه: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [المجادلة: ١٠]، ومن لعب الشيطان به: الاحتلام الذي يوجب الغسل، فلا يكون له تأويل، وقد يكون ذلك من حديث النفس، كمن يكون في أمر، أو حِرفة يرى نفسه في ذلك الأمر، والعاشق يرى معشوقه ونحو ذلك،... فلا تأويل لشيء منها»(٢).

ويصف ابن القيم -رحمه الله- هذه الأقسام الثلاثة من الرؤيا بأن منها: رحماني، ومنها نفساني، ومنها شيطاني(٣).

فتقسيم الرؤيا على ثلاثة أقسام، قسمة صحيحة مستوفية للمعاني، أما تقسيمها إلى أربعة أقسام فهذا عند الفلاسفة؛ لأنهم قسَّموها بحسب الطبائع الأربع(٤).

فالحاصل أن ما يراه الإنسان في منامه لا يخلو من هذه الأقسام الثلاثة:

١. الرؤيا الصالحة.

٢. الرؤيا المحزنة.

٣. حديث النفس.

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الرؤيا، (٤/ ١٧٧٣/ ح٢٢٦٣)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٢) شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢١١).

(٣) ينظر: مدارج السالكين (١/ ٦٢).

(٤) ينظر: عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي لابن العربي (٩/ ١٢٧).

وهذا التقسيم هو التقسيم الشرعي، قال ابن عبد البَرّ: «قد قسم النبي ﷺ الرؤيا أقسامًا تغني عن قول كُلِّ قائل»[(١)].

وما نقله القرافي عن الكرماني في أقسام الرؤيا يمكن إرجاعه إلى الأقسام الثلاثة.

أما ما قرَّره من أن ضابط الرؤيا التي تُعَبَّر وهي ما ينقله المـَلَك من اللوح المحفوظ فقد قال به جماعة من العلماء من المتقدمين والمتأخرين.

يقول عياض -رحمه الله-: «وقال كثير من العلماء إن للرؤيا ملكًا وكّل بها، يرى الرائي من ذلك ما فيه تنبيه على ما يكون له أو يقدّر عليه من خير أو شر»[(٢)].

وذكر ذلك ابن القيم[(٣)]، وابن العربي[(٤)(٥)]، وغيرهما -رحمهم الله-[(٦)].

ويقول الشيخ محمد بن عثيمين -رحمه الله-: «رؤيا المؤمن تقع صادقة؛ لأنها أمثال يضربها الملك للرائي...»[(٧)].

ويرى بعض أهل العلم التوقف في إثبات ملك الرؤيا؛ لأنه يحتاج إلى دليل شرعي[(٨)].

لعل هذا الأولى والأسلم؛ خاصة وأن الأمر غيبي، ولا مجال للاطلاع على الغيب أو معرفة شيء منه إلا بالنص الصحيح الصريح.

المطلب الثاني: صفات المعبِّر:

يرى القرافي أنّ المعبِّر يجب أن تتوفر فيه قوَّة نفس تعينه على الفراسة[(٩)]، والاطلاع

---

(١) التمهيد (١/ ١٨٥).

(٢) فتح الباري (١٢/ ٣٥٣).

(٣) ينظر: أعلام الموقعين (١/ ١٩٥)، مدارج السالكين (١/ ٦٣)، الروح (١/ ٢٣٨).

(٤) هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الأشبيلي المالكي، أبو بكر ابن العربي، قاضٍ، من حفاظ الحديث. ولد في إشبيلية، ورحل إلى المشرق، وبلغ رتبة الاجتهاد في علوم الدين، ولي قضاء إشبيلية، ومات قرب فاس، ودفن بها، له مصنفات كثيرة في فنون مختلفة، من أشهرها: (العواصم من القواصم)، و(عارضة الأحوذي في شرح الترمذي)، و(أحكام القرآن)، توفي سنة ٤٥٣هـ. ينظر: وفيات الأعيان (٤/ ٢٩٦)، طبقات المفسرين للسيوطي (٩٠).

(٥) ينظر: أحكام القرآن (١/ ٣٨١).

(٦) ينظر شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢١١).

(٧) مجموع فتاوى الشيخ ابن عثيمين (٢/ ٢٠٥).

(٨) ينظر: المفهم (٤/ ١٢١٧).

(٩) التفرُّس: التثبّت والنظر. ينظر: مختار الصحاح (٥١٧)، لسان العرب (٦/ ١٥٩)، المصباح المنير (٢/ ٥٨). والفراسة: مهارة في تعرُّف بواطن الأمور من ظواهرها. ينظر: المعجم الوسيط (٢/ ٦٨١).

على المغيبات، بحيث إذا توجه الحزر إلى شيء لا يكاد يخطئ بسبب ما يخلقه الله تعالى في تلك النفوس من القوة المعينة على تقريب الغيب أو تحققه.

ومَن لم تكن له قوة نفس فإنه لا يصلح للتعبير ولا يصحُّ منه، ولا يكاد يصيب إلا على الندرة.

وهذه القوة هبة من الله تعالى فلا يطمع أحد في أن تحصل له القدرة على تعبير الرؤى بالتعَلُّم والقراءة وحفظ الكتب إذا لم تكن له قوة نفس[١].

كما ذكر أنها ليست لأيِّ أحد، وذكر قول الإمام مالك -رحمه الله- حين سئل: أيفسِّر الرؤيا كل أحد؟ قال: «أبالنبوة يلعب؟» قيل له: أيفسِّرها على الخير وهي عنده على الشر لقول من يقول: الرؤيا على ما أُوِّلت؟ فقال: الرؤيا جزء من أجزاء النبوة، أفيتلاعب بأمر من النبوة؟[٢]»[٣].

الدراسة:

المعبِّر هو من يقوم بتعبير الرؤيا وتفسيرها، وتعبير الرؤيا من باب الفتيا، والاستفتاء يشمل السؤال عن الأحكام والرؤى جميعًا. وقد جاء في القرآن الاستفتاء بمعنى السؤال عن الرؤيا في قوله ﷻ حكاية عن يوسف عليه السلام: ﴿قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ٱلَّذِى فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴿٤١﴾﴾ [يوسف: ٤١]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ أَفْتُونِى فِى رُءْيَٰىَ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [يوسف: ٤٣]، وقوله: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفْتِنَا﴾ [يوسف: ٤٦].

وقد وضع العلماء شروطًا وصفات ينبغي أن يتحلى بها المعبِّر للرؤيا[٤]، يجمعها قول النبي ﷺ: ((لا تُحَدِّث بها إلا لبيبًا أو حبيبًا))[٥].

---

(١) ينظر: الفروق (٤/ ١٣٨٦-١٣٨٧).

(٢) التمهيد لابن عبد البر (١/ ٢٨٨).

(٣) الفروق (٤/ ١٣٧٦).

(٤) ينظر: الموافقات (٤/ ٢٤٤-٢٦١)، إعلام الموقعين (٤/ ١٥٧-٤١٤).

(٥) أخرجه الإمام أحمد (٢٦/ ١١٦/ ح١٦١٩٧)، والترمذي، كتاب الرؤيا، باب ما جاء في تعبير الرؤيا (٤/ ٥٣٦/ ح٢٢٧٨)، عن أبي رزين العقيلي رضي الله عنه. وصححه الألباني. ينظر: الجامع الصغير وزيادته (٥٧٧/ ح٥٧٦٩).

قال ابن حجر -رحمه الله-: «اللبيب عُبِّر به عن العالم، والحبيب عُبِّر به عن الناصح»[(١)].

فاللبيب هو العاقل العارف بتأويلها، فإنه يخبر بتأويلها، وإن ساءته سكت وتركها، ولا بد أن يكون عالمـــًا؛ فإنه يؤولها له على الخير مهما أمكنه[(٢)].

وحبيبًا ذا وُدٍّ؛ لأن الوَادَّ لا يحب أن يستقبلك في تفسيرها إلا بما تحب، وإن لم يكن عالـــمًا بالعبارة، لم يعجِّل لك بما يُغمُّك[(٣)].

وما قاله الإمام مالك -رحمه الله- يؤكد تشديد العلماء في شأن تأويل الرؤيا.

وما ذكره القرافي من اشتراط قوى النفس، قد يكون توفره في المعبِّر مهمًا ليكون قادرًا على معرفة رموز الرؤيا، فلا بد في المعبّر من فطنة وذكاء يستعين بهما على تعبير الرؤيا.

وكلما كان المعبِّر أصدق وأبر وأعلم كان تعبيره أصح[(٤)].

المطلب الثالث: هل تصحُّ رؤية الله تعالى في المنام؟:

قال القرافي: «رؤية الله تعالى في النوم تصح، ولذلك أحوال: أحدها: أن يراه في النوم على النحو الذي دَلَّ عليه المعقول والمنقول من صفات الكمال ونعوت الجلال له، والسلامة من الصفات الدالة على الحدوث من الجسمية والتحيّز والجهة، فهذا نُجَوّزه في الدنيا كما نجوزه في الآخرة، ونجزم بوقوعه في الآخرة للمؤمنين، ولكن من ادعى هذه الحالة وهو من غير أهلها من العصاة أو من المقصرين كذّبناه، أو من الأولياء المتقين لا نكذبه ونُسلّم له حاله»[(٥)].

وذكر القرافي الحالة الثانية، فقال: «أن يراه -سبحانه- في صورة مستحيلة عليه كمن يقول: رأيته في صورة رجل أو غير ذلك من الأجسام المستحيلة على الله تعالى... وفهم هذا الرائي أن هذا الجسم من إنسان وغيره خلق من خلق الله تعالى، وأمر وارد من

---

(١) فتح الباري (١٢/ ٣٦٩).

(٢) ينظر: عارضة الأحوذي (٩/ ١٢٩).

(٣) ينظر: شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢١٤).

(٤) ينظر: زاد المعاد في هدي خير العباد (٥/ ٦٩٩).

(٥) الفروق (٤/ ١٣٨١).

قبله يقتضي حالة من هذا الرائي ويتقاضاها منه، أو يأمره بخير أو ينهاه عن شر، ويقول له: أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدني، وامتثل أمري ونحو ذلك، فهذه الحالة أيضًا صحيحة جائزة على إطلاق لفظ الله -تعالى- على هذا الجسم ففي القرآن: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر: ٢٢]، فعبر -تعالى- عن أمره الوارد من قبله باللفظ الخاص بالربوبية على وجه المجاز، من باب إطلاق لفظ السبب على المسبب، ولفظ المؤثر على الأثر... ومن ذلك...: ((أن الله يأتي يوم القيامة للخلائق في صورة ينكرونها ويقولون: لست ربنا))[1]، فقول رسول الله ﷺ يأتيهم في صورة وتسميته لهذه الصورة باسم الله تعالى هو على سبيل المجاز؛ لأنها صورة من آثاره، وفتنة يختبر بها خلقه؛ فلهذه الملازمة والعلاقة حَسُن إطلاق لفظ الله -تعالى- عليها مجازًا... فكذلك هذه المثل في النوم حكمها حكم هذه الأجسام في اليقظة»[2].

ثم قال: «الحالة الثالثة: أن يرى هذه الصورة الحسنة الجسمية ولا يعتقد أنها الله ﷻ حقيقة، ولا يخطر له في النوم معنى المجاز ألبتة، فهذه الرؤيا يحتمل أن تكون صحيحة، ويكون المراد المجاز، وهو جَهِل المجاز فكان الغلط منه لا في الرؤيا... ويحتمل أن تكون هذه الرؤيا كذبًا ومحالاً، والشيطان يخيل له بذلك ليضله أو يحزنه، أو غير ذلك من مكائده -لعنه الله-، فهذه الرؤيا موضع التثبت والخوف من الغلط، وإذا استيقظ هذا الرائي وجب عليه أن يجزم بأن الذي رآه ليس ربه على الحقيقة، بل أحد الأمرين المتقدمين واقع له، وينظر ما يقتضيه الحال منهما فيعتقده، فإن أشكل عليه الأمر أعرض عن الرؤيا بالكلية حتى يتضح الصواب.

فإن اعتقد أنها حق، وأن الذي رآه ربه: فهو كافر، وقد كفر بهذا الاعتقاد الناشئ له عن هذه الرؤيا... وأنه رآه في صورة فرس أو غير ذلك من السباع أو غيرها، فهذا كله كفر لا يختلف فيه، وكذلك إن قال: رأيته: في طلق أو خزانة أو مطمورة أو نحو ذلك مما

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية (١/ ١٦٣/ ح١٨٢)، عن أبي هريرة ﷺ. ولفظه: ((فيأتيهم الله تبارك وتعالى في صورة غير صورته التي يعرفون فيقول أنا ربكم فيقولون نعوذ بالله منك هذا مكاننا حتى يأتينا ربنا فإذا جاء ربنا عرفناه)).

(٢) الفروق (٤/ ١٣٨٢-١٣٨٣).

تحيله الحشوية وأهل السنة على الله تعالى»[١].

الدراسة:

تفسير القرافي -رحمه الله- لرؤية الله في المنام بإحالتها للمجاز؛ لأنه ينفي صفات الله تعالى الاختيارية، ويؤولها بالمخلوقات تارة، وبالمجاز تارة أخرى، وضرب لذلك أمثلة بتأويل المجيء، والإتيان، والنزول، والصورة.

وقد سبق بيان صفات الله تعالى الاختيارية والرد على تأويلها[٢].

أما ما ذكره القرافي في الحالة الثالثة التي يرى فيها الرائي الله -تعالى- بالصورة الجسمية، ويعتقد أنه الله حقيقة، فيكفر بهذا الاعتقاد: فالصحيح أنه لا يكفر الرائي بسبب الرؤيا التي رآها دون اعتقادٍ يعتقده أصلاً في حال يقظته؛ لأن هذه رؤيا، و «الرؤيا تقع للإنسان بغير اختياره»[٣].

أما إن كان يعتقد في الله تعالى ما هو كفر، بعلمه واختياره فإنه يكفر، ولذلك رأى في المنام ما ناسب حاله واعتقاده، ولا يكون الكفر بسبب الرؤيا وحدها، إنما بسبب ما نشأت عنه الرؤيا في اليقظة، وقد يرى هذه الرؤيا وهي من تخييل الشيطان، وليست ناشئة من اعتقاد فاسد في الله ﷻ، فلا يكون كافرًا بها؛ لأنه لم يعتقد ما رأى.

وصحة رؤية الله تعالى في المنام، اتفق العلماء على جوازها، ووقوعها[٤].

فما زال الصالحون وغيرهم يرون ربهم في المنام ويخاطبهم، ولا ينكر ذلك عاقل؛ فإن وجود هذا مما لا يمكن دفعه؛ إذ الرؤيا تقع للإنسان بغير اختياره[٥].

وكيفية هذه الرؤيا أن المؤمن يرى ربَّه «في صُوَر متنوعة على قدر إيمانه ويقينه؛ فإذا كان إيمانه صحيحًا لم يره إلا في صورة حسنة، وإذا كان في إيمانه نقص رأى ما يشبه إيمانه، ورؤيا المنام لها حكم غير رؤيا الحقيقة في اليقظة ولها (تعبير وتأويل) لما فيها من الأمثال

---

(١) الفروق (٤/ ١٣٨٤).
(٢) في الصفحة رقم [١٩٢].
(٣) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٣).
(٤) ينظر: شرح السنة للبغوي (١٢/ ٢٢٧)، شرح النووي على مسلم (١٥/ ٢٥)، فتح الباري (١٢/ ٣٨٧).
(٥) ينظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٧٣)، مجموع الفتاوى (٣/ ٣٩٠).

المضروبة للحقائق»[١]، فرؤية الرب تعالى في المنام ممكنة على صور مختلفة، يراه كل عبد على حسب إيمانه، ولما كان النبي ﷺ أعظم إيمانًا من غيره رآه في أحسن صورة[٢].

وقد وافق القرافي الحق في ذلك دون ما يتعلق بصفات الله تعالى وإحالتها إلى المجاز.

المطلب الرابع: من تصح له رؤية النبي ﷺ:

قال القرافي: «قال العلماء: إنما تَصِحُّ رؤية النبي عليه السلام لأحد رجلين: أحدهما: صحابي رآه فعلم صفته فانطبع في نفسه مثاله، فإذا رآه جزم بأنه رأى مثاله المعصوم من الشيطان، فينتفي عنه اللبس والشك في رؤيته عليه السلام.

وثانيهما: رجل تكَرَّر عليه سماع صفاته المنقولة في الكتب حتى انطبعت في نفسه صفته عليه السلام، ومثاله المعصوم، كما حصل ذلك لمن رآه، فإذا رآه جزم برؤية مثاله عليه السلام كما يجزم به من رآه فينتفي عنه اللبس والشك في رؤيته عليه السلام.

وأما غير هذين فلا يحصل له الجزم، بل يجوز أن يكون رآه عليه السلام بمثاله، ويحتمل أن يكون من تخييل الشيطان، ولا يفيد قول المرئي لمن يراه: أنا رسول الله، ولا قول من يحضر معه: هذا رسول الله؛ لأن الشيطان يكذب لنفسه ويكذب لغيره فلا يحصل الجزم»[٣].

وكذا «لو رأى شخصًا في النوم فقال له: أنا رسول الله، أو قال له شخص آخر: هذا رسول الله فَسَلِّم عليه، لا يثق بهذا؛ بل يجوز أن يكون صدقًا، ويجوز أن يكون شيطان كذب لنفسه أو كذب لغيره، فلا يثق به»[٤].

الدراسة:

رؤية النبي ﷺ في المنام حق، بدليل قوله: ((من رآني في المنام فقد رآني فإن الشيطان لا

---

(١) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٩٠).

(٢) ينظر: منهاج السنة النبوية (٥/ ٣٨٤).

(٣) الفروق (٤/ ١٣٧٩). وينظر: نفائس الأصول (٢/ ٩٣٠).

(٤) الذخيرة (١٠/ ٤٠١).

يتَمَثَّل صورتي))[١]، وقد روي هذا الحديث بروايات كثيرة صحيحة[٢].

وقد ذهب القرافي إلى أنه ليس كل أحد تصحُّ منه رؤية النبي ﷺ، لاحتمال أن تكون صدقًا أو كذبًا من الشيطان، وأن الرؤيا لا تكون حقًّا إلا إذا كانت على نفس أوصاف النبي ﷺ المشتهرة المعروفة، ولو كانت على غير تلك الأوصاف فهو لم يره حقيقة، أو أنها من تخييل الشيطان، وهذا الأقرب للصواب؛ إذ الأقوال في هذه المسألة مختلفة على ثلاثة أقوال:

أولها: أن رؤية النبي ﷺ في المنام صحيحة سواء كانت على صفته المعروفة أو غيرها[٣].

ثانيها: أن من رآه على صفته فرؤياه حق، ولو رآه على غير صفته فتكون رؤيا مثال[٤].

أصحُّها: أن من رآه على صفته المعروفة فقد رآه حقًّا، وإذا كان على غير صفته فلم يَرَه[٥].

وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما، وقد أشار إليه الإمام البخاري في أثر رواه معلَّقًا[٦] بعد حديث: ((من رآني في المنام فسيراني في اليقظة، ولا يتمثَّل الشيطان بي))، قال: قال ابن سيرين[٧]: «إذا رآه على صورته»[٨].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب من سَمَّى بأسماء الأنبياء (٥/ ٢٢٩٠/ ح٥٨٤٤)، ومسلم، كتاب الرؤيا، باب قول النبي ﷺ: ((مَن رآني في المنام فقد رآني)) (٤/ ١٧٧٥/ ح٢٢٦٦)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: قطف الأزهار المتناثرة للسيوطي (١٧١/ ح٦٣).

(٣) ينظر: المفهم (٦/ ٢٣)، شرح النووي على مسلم (١٥/ ٢٥)، فتح الباري (١٢/ ٣٨٣).

(٤) ينظر: عارضة الأحوذي (٩/ ١٣٠)، إكمال المعلم (٧/ ٢١٩)، شرح النووي على مسلم (١٥/ ٢٥).

(٥) ينظر: مجموع فتاوى الشيخ ابن باز (٤/ ٤٤٥).

(٦) الحديث المُعَلّق: هو الذي سقط من أول إسناده واحد فأكثر، وما كان منه بصيغة الجزم: كقال، وروى فهو صحيح إلى من علّقه عنه، وما كان منها بصيغة التمريض كقِيل، ورُوي، ويُذكر فلا يستفاد منه صحة ولا ينافيها. ينظر: مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (٢٤-٢٥)، النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (١/ ٩٧)، فتح الباري (١/ ١٨).

(٧) هو محمد بن سيرين البصري، أبو بكر مولى أنس بن مالك، إمام المعبِّرين، روى عن كثير من الصحابة، وكان ثقة مأمونًا، إمامًا فقيهًا، كثير العلم، ورعًا، توفي سنة ١١٠هـ. ينظر: طبقات ابن سعد (٧/ ١٩٣-٢٠٥)، تاريخ بغداد (٥/ ٣٣١-٣٣٨).

(٨) كتاب التعبير، باب من رأى النبي ﷺ في المنام (٦/ ٢٥٦٧/ ح٦٥٩٢).

الفصل الرابع
المسائل المتعلقة بالإيمان باليوم والآخر

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: من أشراط الساعة: نزول عيسى عليه السلام.

المبحث الثاني: الموت يحصل للأجساد دون الأرواح.

المبحث الثالث: البعث والنشور.

المبحث الرابع: خلق الجنة والنار.

المبحث الخامس: تكفير الذنوب والسيئات.

المبحث السادس: نصوص الوعد والوعيد وأحكام نفوذ كلٍ منهما.

المبحث السابع: حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة.

اليوم الآخر: هو اليوم الذي لا يوم بعده[١]، وهو يوم القيامة، الذي يقوم فيه الناس من قبورهم، ويُعرضون فيه على ربهم ﷻ، ويُجازى فيه كل عامل بما عمل إن خيرًا فخير وإن شرًا فشر.

والإيمان به ركن من أركان الدين لا يتم الإيمان إلا به، والأدلة على ذلك كثيرة من الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ... الآية﴾ [البقرة: ١٧٧]، ومن السنة ما ورد في حديث جبريل: ((أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر... الحديث))[٢].

والإيمان به هو التصديق الجازم بإتيانه لا محالة، وبكل ما أخبر الله به في كتابه، أو أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت، والعمل بموجب ذلك[٣].

وقد عرَض القرافي لهذا اليوم بذكر شيء من مسائله وقضاياه، والتي يمكن دراستها حسب المباحث التالية:

المبحث الأول: من أشراط الساعة: نزول عيسى عليه السلام:

الأشراط: جمع شَرَط، وهو العلامة[٤]، وأشراط الشيء أوائله[٥].

والمراد بالأشراط: العلامات التي تسبق قيام الساعة وتدل على قربها[٦].

وهي قسمان: صغرى: وهي التي تتقدم القيامة بأزمان متطاولة، وتكون في أصلها معتادة الوقوع[٧]، وكبرى: وهي العشر آيات التي عدّها النبي ﷺ في حديث حذيفة بن أسيد الغفاري رضي الله عنه قال: اطلع النبي ﷺ علينا ونحن نتذاكر، فقال: ((ما تذاكرون؟)) قالوا: نذكر الساعة، قال: ((إنها لن تقوم حتى ترون قبلها عشر آيات: فذكر الدخان، والدجال، والدابة،

---

(١) ينظر: فتح الباري (١/ ١١٨).

(٢) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٦٢].

(٣) ينظر: العقيدة الواسطية لابن تيمية (١٠٥)، أعلام السنة المنشورة (٥٥).

(٤) ينظر: الصحاح (٣/ ١١٣٦)، تهذيب اللغة (١١/ ٢١٠، ٢١١)، القاموس المحيط (٦٧٩).

(٥) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٨/ ١٣، ١٤)

(٦) ينظر: فتح الباري (١٣/ ٧٩).

(٧) ينظر: المصدر السابق (١٣/ ٩١).

وطلوع الشمس من مغربها، ونزول عيسى ابن مريم ﷺ، ويأجوج ومأجوج، وثلاثة خسوف: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وآخر ذلك نار تخرج من اليمن تطرد الناس إلى محشرهم))[(١)].

ومن هذه الأشراط الكبرى: نزول عيسى عليه السلام.

وقد قال عنه القرافي: «إذا نزل عيسى فإنه يكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ولا يبقى على الأرض إلا المسلمون، ويستأصل اليهود بالقتل»[(٢)].

وقال في قول الله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ **[النساء: ١٥٩]**: **«معنى الإيمان بعيسى قبل موته، فيه تفسيران:**

أحدهما: أن كل كافر إذا عاين الملائكة عند الموت يؤمن ويذعن قهرًا، ولا ينفعه ذلك للخلاص من عقاب الله.

والثاني: أن عيسى يترل في آخر الزمان عند ظهور المهدي ويصرّح بأنه عبد الله ورسوله فيصَدِّقه النصارى»[(٣)].

الدراسة:

المعنى الثاني للآية، هو المعنى الراجح الذي قاله العلماء؛ فمسيح الهدى هو عيسى بن مريم عليه السلام، والله تعالى أرسله، ثم رفعه إليه، والمسلمون يقولون إنه يترل قبل يوم القيامة فيقتل مسيح الضلالة، ويكسر الصليب، ويقتل الخترير، ولا يبقى دين إلا دين الإسلام، ويؤمن به أهل الكتاب اليهود والنصارى، كما قال تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩]، فالضمير في قوله: ﴿قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ عائد على عيسى عليه السلام، أي: وإن من أهل الكتاب إلا يؤمن بعيسى قبل موت عيسى، وذلك حين يترل إلى الأرض قبل يوم القيامة، فحينئذ يؤمن به أهل الكتاب كلهم؛ لأنه يضع الجِزية ولا يقبل إلا الإسلام[(٤)].

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة (٤ / ٢٢٢٥/ ح٢٩٠١).

(٢) الأجوبة الفاخرة (١٣٢).

(٣) المصدر السابق (١٣١).

(٤) ينظر: الجواب الصحيح (٢/ ٣٣٦)، تفسير ابن كثير (٢/ ٤٧).

وما ذكره القرافي من نزول عيسى عليه السلام آخر الزمان، وما يفعله إذا نزل، من كسر الصليب، وقتل الخنزير، وأنه لا يبقى على الأرض إلا المسلمون، ويستأصل اليهود بالقتل... هو ما ورد في السنة الصحيحة؛ إذ قال النبي ﷺ: ((والذي نفسي بيده ليُوشِكَنَّ أن يترل فيكم ابن مريم حَكَمًا مُقسِطًا، فيكسر الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية... الحديث))[١].

وقال عليه الصلاة والسلام عن عيسى عليه السلام إذا نزل وصلَّى مع المسلمين: ((... فإذا انصرف قال عيسى عليه السلام: افتحوا الباب، فيُفتح ووراءه الدجال معه سبعون ألف يهودي، كلهم ذو سيف مُحَلًّى وساج[٢]، فإذا نظر إليه الدجال ذاب كما يذوب الملح في الماء، وينطلق هاربًا، ويقول عيسى عليه السلام: إن لي فيك ضربة لن تسبقني بها، فيدركه عند باب اللُّدِّ[٣] الشرقي فيقتله، فيهزم الله اليهود))[٤].

وبهذا يوافق القرافي أهل السنة في نزول عيسى عليه السلام آخر الزمان بأنه من أشراط الساعة، وما يقوم به من أعمال، كما أن معنى الآية الراجح هو ما ذكره من التفسير الثاني؛ لانطباقه على الآية خاصة، أما التفسير الأول فهو تفسير عام تصدِّقه آيات أخرى غير الآية التي في عيسى خاصة[٥].

كما قد ذكر القرافي أن وقت نزول عيسى عليه السلام يكون في زمن المهدي، وهو رجل صالح من آل بيت النبي ﷺ، من ولد الحسن بن علي رضي الله عنهما، يُصلح الله به الزمان، وتفيض في وقته البركات والخيرات.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب البيوع، باب قتل الخنزير (٢/ ٧٧٤/ ح٢١٠٩)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب نزول عيسى بن مريم حاكمًا بشريعة نبينا محمد ﷺ (١/ ١٣٥/ ح١٥٥)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) الساج: هو الطيلسان الضخم الغليظ، وهو ضَرب من الأكسية، جمعه سيجان. ينظر: تهذيب اللغة (١١/ ٩٨). غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٢٩٢)، المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ٥١٩)، المخصص (١/ ٣٨٩-٣٩٠).

(٣) اللد: «قرية قرب بيت المقدس من نواحي فلسطين، ولدّ: اسم رملة يقتل عندها الدجّال». معجم البلدان (١٥/٥). وينظر: شرح النووي على مسلم (٦٨/١٨).

(٤) أخرجه ابن ماجه، كتاب الفتن، باب فتنة الدجال وخروج عيسى بن مريم وخروج يأجوج ومأجوج (٢/ ١٣٥٩). وصححه الألباني. ينظر: الجامع الصغير (٢/ ١٣٠١/ ح٧٨٧٥).

(٥) ينظر: أضواء البيان (٧/ ١٢٩-١٣١).

وقد تواترت في شأنه الأحاديث، منها: قول النبي ﷺ: ((لو لم يَبقَ من الدنيا إلا يوم لطوّل الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً مني، أو من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطًا وعدلاً كما ملئت ظلمًا وجَورًا))[1].

وقد روي عن بعض الصحابة ﷺ بروايات متعددة، وعن التابعين من بعدهم، ما يفيد مجموعه العلم القطعي[2]، الذي يقضي بالإيمان به وبخروجه آخر الزمان.

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب المهدي، (٤/ ١٧٣/ ح٤٢٨٤)، والترمذي، كتاب الفتن، باب ما جاء في المهدي (٤/ ٥٠٥/ ح٢٢٣١)، عن عبدالله بن مسعود ﷺ. وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (٢/ ٩٣٨/ ح٥٣٠٥).

(٢) ينظر: المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم (١٤٢)، فتح الباري (٦/ ٤٩٣-٤٩٤)، لوامع الأنوار البهية (٢/ ٨٤)، إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة لحمود التويجري (٢/ ٢٩٠-٢٩١).

المبحث الثاني: الموت يحصل للأجساد دون الأرواح:

قال القرافي: «إن جميع البشر الأجساد تموت منهم دون الأرواح»[(١)].

الدراسة:

هذه المسألة هي: بم يحصل الموت: هل بمفارقة الروح الجسد، أو بانعدام الروح؟

وقد تعرَّض لها شارح الطحاوية، فقال: «واختلف الناس هل تموت الروح أم لا؟ فقالت طائفة: تموت لأنها نفس، وكل نفس ذائقة الموت، ... وإذا كانت الملائكة تموت، فالنفوس البشرية أولى بالموت، وقال آخرون: لا تموت الأرواح، فإنها خُلِقت للبقاء، وإنما تموت الأبدان، قالوا: وقد دل على ذلك الأحاديث الدالة على نعيم الأرواح وعذابها بعد المفارقة إلى أن يرجعها الله في أجسادها، والصواب أن يقال: موت النفوس هو مفارقتها لأجسادها وخروجها منها، فإن أريد بموتها هذا القدر، فهي ذائقة الموت، وإن أريد أنها تعدم وتفنى بالكلية فهي لا تموت بهذا الاعتبار، بل هي باقية بعد خلقها في نعيم أو في عذاب، ... وقد أخبر سبحانه أن أهل الجنة: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ﴾ [الدخان: ٥٦]، وتلك الموتة هي مفارقة الروح للجسد»[(٢)].

وهذا هو معنى الموت، وهو مفارقة الروح الجسد، فالأرواح لا تُعدم ولا تفنى؛ ولكن موتها مفارقة الأبدان، وعند النفخة الثانية تُعاد الأرواح إلى الأبدان[(٣)].

وعلى هذا فما قرره القرافي من موت الأجساد وفنائها دون فناء الأرواح هو الحق.

– مسألة: تزاور الأرواح وإحساسها:

قرر القرافي «أن الأرواح تتألم من المؤلمات وتفرح باللذات في البرزخ كما كانت في الدنيا وهو ظاهر... فالأوضاع البشرية في الأرواح لم تتغير، وإنما كانت في مسكن فارقته وبقيت على حالها في أوضاعها، ولما كان البكاء والعويل في حالة الحياة تتأذى به الأرواح وتنقبض كانت بعد الموت تتأذى به كذلك كان عليها أو على غيرها، وهو عليها أشد

---

(١) أدلة الوحدانية (٨١).

(٢) شرح العقيدة الطحاوية (٣٩٠).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٧٩).

نكاية؛ لأنها هي المصابة حينئذ، وقد ورد أن الموتى يعلمون أحوال الأحياء، وما نزل بهم من شدة ورخاء وفقر واستغناء وغير ذلك مما يتجدد لأهليهم، ويتألمون للمؤلمات ويسرون باللذات، وقد ورد أنهم يفتخرون بالزيارات، ويتألمون بانقطاعها»[١].

الدراسة:

إن القبر وأحواله من أمور الغيب التي لا يمكن العلم بها إلا عن طريق الدليل الصحيح.

وأحكام البرزخ تختلف عن أحكام الدنيا، بل هي داخله في عالم الغيب الذي لا يعلم حقيقته إلا الله ﷻ.

وما ذكره القرافي من ابتهاج الميت ومباهاته بزيارة أهله، قد أثبته بعض أهل العلم[٢]، إلا أنه لم يثبت فيه دليل صحيح صريح من الكتاب والسنّة.

ومن المقرّر أن أهل السنة والجماعة يقفون في الإيمان بالغيب عند ما أثبته الله تعالى أو رسوله، ولا يجاوزون النص؛ وعليه فلا يمكن الجزم بحصول التزاور والتلاقي بين الأحياء وأرواح الأموات، وكذا إحساس الموتى المطلق بالأحياء، وعلمهم بأحوالهم؛ لعدم الدليل في ذلك[٣].

وما قاله القرافي بأن الأوضاع البشرية في الأرواح لم تتغير، وإنما حصل لها الموت بمفارقتها الأبدان، فلما عادت إلى البدن في البرزخ عاودها الإحساس بالألم أو اللذة، كما كان إحساسها في الدنيا، يمكن توجيهه بأن يقال: إن الحياة في البرزخ أكمل من حياة الدنيا، وكذلك ما يتبعها من أحوال، من نعيم أو عذاب، فلا يجوز أن يقال: ذلك الذي يجده الميت من النعيم والعذاب مثلما يجده النائم في منامه، بل ذلك النعيم والعذاب أكمل وأبلغ وأتم، وهو نعيم حقيقي وعذاب حقيقي[٤].

---

(١) الفروق (٢/ ٦٢٣).

(٢) كابن القيم في كتابه (الروح)، وساق عليه أدلة من السنة، وآثار الصحابة، وأقوال السلف من التابعين الثقات، ينظر: (١/ ٦٧١-٢٠٣، ٢٠٤-٢١٢، ٢١٣-٢٣٣)، وابن كثير في تفسيره (٧/ ١٠١)، وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في (مجموع الفتاوى): أن الإنسان يُعذَّب بكلام بعض الناس، ويتألم برؤية بعضهم وبسماع كلامه. ينظر: (٢٤/ ٣٧٣)، وكذا السيوطي في (شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور) ينظر: (٢٠٢).

(٣) ينظر: فتاوى اللجنة الدائمة (المجموعة الأولى) (٩/ ١٠٧، ١٠٩، ١١٢)، مجموع فتاوى الشيخ ابن باز (١٣/ ٣٣٦-٣٣٧)، مجموع فتاوى ورسائل الشيخ ابن عثيمين (١٦/ ١٢)، مجموع فتاوى الشيخ صالح الفوزان (٢/ ٦٢٤).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٧٥، ٢٧٦).

المبحث الثالث: البعث والنشور:

الإيمان بالبعث بعد الموت من أهم أصول الدين، بل هو عقيدة بأسره، فهي التي بعث الله تعالى بها رسوله ﷺ، وكابَره المشركون عليها، وقد نالت هذه العقيدة من كلام الله ﷻ جانبًا كبيرًا، قال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ٧﴾ [التغابن: ٧]، وغيرها من الآيات.

وقد ذكر القرافي من جملة ما يعتقده: «أن جميع ما جاء به محمد ﷺ حق، وما أخبر به صدق من عذاب القبر وأحواله، والقيامة وأهوالها من الصراط والميزان»[(١)].

وقال: «وكذلك الكفار تُعَذَّب في قبورها، كما قال ﷺ: ((إن اليهود لتعَذَّب في قبورها))[(٢)]»[(٣)].

الدراسة:

وهذا الذي ذكره القرافي هو ما جاءت به نصوص الوحيين، وهو مذهب سائر المسلمين، بل وسائر أهل الملل بإثبات القيامة الكبرى، وقيام الناس من قبورهم، والثواب والعقاب: هناك، وإثبات الثواب والعقاب في البرزخ -ما بين الموت إلى يوم القيامة-، وهو قول السلف قاطبة، وأهل السنة والجماعة[(٤)].

فقد قال الله تعالى: ﴿ٱلنَّارُ يُعۡرَضُونَ عَلَيۡهَا غُدُوّٗا وَعَشِيّٗاۚ وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدۡخِلُوٓاْ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ أَشَدَّ ٱلۡعَذَابِ ٤٦﴾ [غافر: ٤٦]، وهذه الآية أصل كبير في استدلال أهل السنة على إثبات عذاب القبر[(٥)].

---

(١) الذخيرة (١٠/ ٣٥٩).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب التعوذ من عذاب القبر (١/ ٤٦٣/ ح١٣٠٩)، ومسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه (٤/ ٢٢٠٠/ ح٢٨٦٩)، عن أبي أيوب الأنصاري ﭬ.

(٣) الفروق (٢/ ٦٢٢).

(٤) ينظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٧٧)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث (٧٢)، مجموع الفتاوى (٤/ ٢٦٢)، شرح العقيدة الطحاوية (٣٩١).

(٥) ينظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٨٢).

وقد صحَّ في الأحاديث ما يحصل للمقبور من فتنة سؤال الملَكين، وتثبيت الله تعالى للمؤمنين، وإضلاله للظالمين، وما يحصل فيه من نعيم أو عذاب.

من ذلك: بيانه ﷺ لما يحصل للميت إذا أدخل قبره، إذ قال: ((إن العبد إذا وُضِع في قبره وتولى عنه أصحابه وإنه ليسمع قرع نعالهم، أتاه مَلَكَان، فيُقعِدَانه، فيقولان: ما كنتَ تقول في الرجل –لمحمد ﷺ-؟ فأما المؤمن فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقال له: انظر إلى مقعدك من النار قد أبدلك الله به مقعدًا من الجنة فيراهما جميعًا، وأما المنافق والكافر فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري، كنتُ أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دَرَيتَ ولا تَلَيت، ويُضرب بمطارق من حديد ضربة، فيصيح صيحة يسمعها من يَلِيه غير الثقلين))[1].

وقوله ﷺ عن سؤال القبر: ((المسلم إذا سئل في القبر يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، فذلك قوله: ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلْقَوْلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَفِي ٱلْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧]))[2]، قال رسول الله ﷺ: ((نَزَلت في عذاب القبر))[3].

ومنه: قوله ﷺ في دعائه: ((اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر، وأعوذ بك من فتنة المسيح الدجال، وأعوذ بك من فتنة المحيا، وفتنة الممات))[4].

أما أهوال القيامة، فمما ذكره القرافي:

- **الصراط:**

وهو جسر يُمَدُّ على ظهر جهنم، بين الجنة والنار يمرُّ الناس فوقه على قدر أعمالهم[5].

ودليله قول الله ﷻ: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾ [مريم: ٧١].

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر (١/ ٤٦٢/ ح١٣٠٨)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة إبراهيم (٤/ ١٧٣٥/ ح٤٤٢٢)، عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، باب عرض مقعد الميت من الجنة أو النار عليه وإثبات عذاب القبر والتعوذ منه (٤/ ٢٢٠١/ ح٢٨٧١)، عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب صفة الصلاة، باب الدعاء قبل السلام (١/ ٢٨٦/ ح٧٩٨)، ومسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب ما يستعاذ منه في الصلاة (١/ ٤١٢/ ح٥٨٩)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٥) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٦/ ٥٨)، مجموع الفتاوى (٣/ ١٤٦).

والمراد بالورود في قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ قد فسَّره النبي ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه قال: أخبرتني أم مبشر أنها سمعت النبي ﷺ يقول عند حفصة: ((لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد الذين بايعوا تحتها)) قالت: بلى يا رسول الله، فانتهرها، فقالت حفصة: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾، فقال النبي ﷺ: ((قد قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّـٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾ [مريم: ٧٢])) [١]: ففسره بالمرور على الصراط[٢].

- **الميزان:**

وهو الذي يُنصب يوم القيامة؛ لِوَزن أعمال العباد[٣].

قال تعالى: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا﴾ [الأنبياء: ٤٧].

وقد أجمع أهل السنة على الإيمان بالميزان، وأن أعمال العباد توزن يوم القيامة، وأن الميزان له كَفَّتان، ويميل بالأعمال[٤].

وقد وافق القرافي في هذا الاعتقاد أهل السنة والجماعة، في أن هذه القضايا الغيبية مما جاء به النبي ﷺ وهو الحقُّ الذي يجب تصديقه واتباعه.

- مسألة: محل العقل:

تعرَّض القرافي لمسألة مهمة، تتعلَّق بأهم أعضاء بني آدم، ألا وهو القلب، كما ذكر محل العقل من الإنسان، فقال: «**أكثر الفقهاء وأقل الفلاسفة على أن العقل في القلب، وأقل الفقهاء وأكثر الفلاسفة على أنه في الدِّمَاغ...**»[٥]، **وذكر حجَّتهم، بأن الدماغ إذا فسد يفسد معه العقل فتتعطل أحوال النفس وتفسد، وتبطل العلوم والأنظار، وبيَّن ضعفها بأنها مُحتمِلة ولا تقاوم حجَّة من قال: إن العقل في القلب، فقال: «ومع الاحتمال فلا**

---

(١) كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم، باب من فضائل أصحاب الشجرة أهل بيعة الرضوان رضي الله عنهم (٤/ ١٩٤٢/ ح٢٤٩٦).

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٦/ ٥٨)، مجموع الفتاوى (٤/ ٢٧٩).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٣٠٢).

(٤) ينظر: فتح الباري (١٣/ ٥٣٨).

(٥) الأمنية في إدراك النية (١٣٥-١٣٦).

جزم، بل النصوص واردة بأن ذلك في القلب كقوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾ [الحج: ٤٦]، ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة: ٢٢]، ﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾ [الزمر: ٢٢]، ولم يذكر الدماغ قط في هذه المواضع، فدل على أن محل العقل القلب لا الدماغ، وجعل الله تعالى في مجاري عادته استقامة الدماغ شرطًا في حصول أحوال العقل والقلب على وجه الاستقامة»[١].

الدراسة:

ما ذكره القرافي –رحمه الله– هو الصحيح؛ لأنه الذي دل عليه الكتاب والسنة.

وهي مسألة قد أشكلت على كثير من أهل النظر، وإلا فالأمر أوضح مما وصلوا إليه واختلفوا من أجله، فالعقل في القلب، والقلب في الصدر، قال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج: ٤٦]، فلم يقل القلوب التي في الأدمغة، وغيرها من آيات، كما ذكر القرافي، ويؤيد هذا قول النبي ﷺ: ((ألا وإن في الجسد مُضغة إذا صَلحَت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله: ألا وهي القلب))[٢].

إذًا القلب هو محل العقل ولا شك، أما الدماغ فمحل التَصَوُّر، فإذا تصور الأمور وجهّزها بعث بها إلى القلب ثم القلب يأمر أو ينهى، كما أن النبي –عليه الصلاة والسلام– قال عن القلب: إذا صَلُح صلح الجسد، فلولا أن الأمر للقلب ما كان إذا صَلُح صلح الجسد وإذا فَسَد فسد الجسد كله، فالقلوب هي محل العقل، والتدبير للشخص، ولا شك أن لها اتصالاً بالدماغ، ولهذا إذا اختلَّ الدماغ فسد التفكير، وفسد العقل، فهذا مرتبط بهذا، لكن العقل المدبِّر في القلب والقلب في الصدر، قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾[٣].

---

(١) المصدر السابق (١٣٥).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب فضل من استبرأ لدينه (١/ ٢٨/ ح٥٢)، ومسلم، كتاب المساقاة، باب أخذ الحلال وترك الشبهات (٣/ ١٢١٩/ ح١٥٩٩)، عن النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٤)، شرح رياض الصالحين لابن عثيمين (١/ ٦٧).

وقد قال القرطبي(١) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧]، «أي: عَقل، فالقلب محل العقل في قول الأكثرين»(٢).

وهذا الذي يجب المصير إليه والوقوف عنده؛ لدلالة النصوص عليه، دون غيره من أقوال؛ لعدم استنادها إلى أدلة صحيحة.

- مسألة: هل النفس هي الروح والعقل؟

قال القرافي: «وقد قال بعض العلماء: إن النفس هي الروح وهي العقل، فتسمى نفسًا باعتبار ميلها إلى المـَلاَذِّ والشهوات، وروحًا باعتبار تعلّقها بالجسد تعَلُّق التدبير بإذن الله تعالى في غذائه وصحته وسقمه، ومتى فارقته ذهبت حياته في مجاري العادات... وباعتبار كونها محصِّلة للعلوم بالفكر تسمى عقلاً، فصار لها ثلاثة أسماء باعتبار ثلاثة أحوال، والموصوف واحد، وبهذا يتجه أنها في القلب، وإذا كانت النفس في القلب كانت النية والإرادة وأنواع العلوم وجميع أحوال النفس في القلب»(٣).

الدراسة:

اختُلف في الروح والنفس هل هما متغايران، أو معناهما واحد، والتحقيق: أن النفس تطلق على أمور، وكذلك الروح، فَيَتَّحد مدلولهما تارة، ويختلف تارة.

فالنفس تطلق على الروح، ولكن غالب ما تسمى نفسًا إذا كانت متَّصلة بالبدن، وأما إذا أُخذت مجرَّدة فتسمية الروح أغلب عليها، وتطلق على الدم، وعلى العين، يقال: أصابت فلانًا نَفس، أي عين، وعلى الذات، قال تعالى: ﴿فَسَلِّمُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ﴾ [النور: ٦١]، وأما الروح فلا تطلق على البدن، لا بانفراده، ولا مع النفس، ولها إطلاقات ومعانٍ: فتطلق على القرآن، وعلى جبريل، قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾﴾ [الشعراء: ١٩٣]، وتطلق على

---

(١) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي، شمس الدين أبو عبد الله القرطبي، له مؤلفات كثيرة، أشهرها: (جامع أحكام القرآن) في التفسير، و(التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة)، توفي بمصر سنة ٦٧١هـ. ينظر: الديباج المذهب (٢/ ٣٠٨)، شذرات الذهب (٥/ ٣٣٥).

(٢) تفسير القرطبي (١/ ١٨٩). وينظر: فتح القدير (٥/ ١٢٥)، أضواء البيان (٥/ ٢٥٧).

(٣) الأمنية في إدراك النية (١٣٧).

الهواء المتَرَدِّد في بدن الإنسان[(١)].

وقال شيخ الإسلام -ابن تيمية-: «تسمى نَفْسًا باعتبار تدبيرها البدن، وروحًا باعتبار لطفها وخِفَّتها»[(٢)].

والروح المدَبِّرة للبدن التي تفارقه بالموت هي الروح المنفوخة فيه، وهي النفس التي تفارقه بالموت[(٣)].

فإذا أطلقت الروح على النفس فتأويل الروح أنه ما به حياة النفس[(٤)].

أما العقل فهو صفة قائمة بالعاقل، وليس ذاتًا مستقلّة أو عينًا قائمة بنفسها، وعلى هذا دل قوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٤٢﴾﴾ [البقرة: ٢٤٢]، وقوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا﴾ [الحج: ٤٦]، وقوله: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [الحديد: ١٧] ونحو ذلك، مما يدل على أن العقل: مصدر عَقَل يَعقِل عَقْلاً، وإذا كان كذلك فالعقل لا يسمى به مُجَرَّد العلم الذي لم يعمل به صاحبه، ولا العمل بلا علم؛ بل إنما يسمى به العلم الذي يُعمل به والعمل بالعلم جميعًا[(٥)].

فلا يكفي أن يكون العقل محصِّلاً للعلوم حتى يعمل بها صاحبها ويطبِّقها.

- مسألة: حقيقة النفس:

قال القرافي: «النفس: جسم لطيف حي شفَّاف في جسم حي كثيف»[(٦)].

الدراسة:

إن إطلاق كلمة (جسم) على الروح أو النفس مجمل يحتاج إلى تفصيل:

فمن عنى بالجسم ما يشار إليه، وقال: إنه يشار إليها، فهي عنده جسم، ومن عنى بالجسم: المرَكَّب من الجواهر المفردة أو المادة والصورة فبعضهم قال إنها جسم أيضًا.

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١١٨، ٢٢٥)، (٩/ ٢٨٩-٢٩٠)، شرح العقيدة الطحاوية (٣٨٨-٣٨٩).

(٢) مجموع الفتاوى (٩/ ٢٩٠).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٤/ ١١٨)، (٩/ ٢٨٩).

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٣/ ٥١٠-٥١١)، المعجم الوسيط (١/ ٣٨٠).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٢٨٦).

(٦) الأمنية في إدراك النية (١٣٧).

ومن عنى بالجوهر المتحيّز القابل للقسمة فمنهم من يقول: إنها جوهر.

والصواب: أنها ليست مركّبة من الجواهر المفردة ولا من المادة والصورة، وليست من جنس الأجسام المتحَيِّزات المشهودة المعهودة، وأما الإشارة إليها فإنه يشار إليها، وتصعد وتترل، وتخرج من البدن وتُسَلُّ منه كما جاءت بذلك النصوص، ودلت عليه الشواهد العقلية(١).

فمن الممكن أن يطلق على النفس جسم باعتبار صفاتها، وهي وإن كانت جسمًا فهي مخالفة للجسم الذي هي فيه بلا شك، قال ابن القيم في تعريفها: «جسم مخالف بالماهيّة لهذا الجسم المحسوس، وهو جسم نُوراني علوي خفيف، حي متحرك ينفذ في جوهر الأعضاء ويسري فيها... فما دامت هذه الأعضاء صالحة لقبول الآثار الفائضة عليها من هذا الجسم اللطيف بقي ذلك الجسم اللطيف مشابكًا لهذه الأعضاء وأفادها هذه الآثار من الحس والحركة الإرادية، وإذا فسدت هذه الأعضاء بسبب استيلاء الأخلاط الغليظة عليها، وخرجت عن قبول تلك الآثار: فارق الروح البدن وانفصل إلى عالم الأرواح»(٢).

والأظهر هو الإمساك عن البحث في حقيقة النفس، لأن السلف –رحمهم الله– سكتوا عن البحث في مثل هذه الأمور والتعمُّق فيها(٣).

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٩/ ٣٠٢).

(٢) الروح (٢/ ٥٧٩-٥٨٠). وينظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٤١).

(٣) ينظر: فتح الباري (٨/ ٤٠٢-٤٠٣)، آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية لمحمد بن عبد العزيز الشايع (٤٩٨).

المبحث الرابع: خلق الجنة والنار:

الجنة هي دار النعيم، ومحل الجزاء العظيم، والثواب الجزيل، الذي أعده الله لأوليائه وأهل طاعته، وهي نعيم كامل لا يشوبه نقص، ولا يعكر صفوه كدر، وهي درجات عاليات، وأهلها خالدون فيها -نسأل الله الكريم من فضله-.

أما النار فهي دار العذاب، الذي أعده الله لأعدائه من الكافرين، والعصاة المتمردين على شرعه، وهي الخزي الأكبر، والخسران العظيم، الذي لا خزي فوقه، ولا خسران أعظم منه -أعاذنا الله منها-.

وقد ذكر القرافي من جملة ما يعتقده: الاعتقاد بأن الجنة حق، والنار حق، وأنهما مخلوقتان(١).

الدراسة:

ما يعتقده القرافي هو موافق لما دل عليه الكتاب والسنة، وما عليه سلف الأمة(٢).

ومن الأدلة على خلق الجنة والنار قوله تعالى في الجنة: ﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣]، وقال تعالى في النار: ﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤].

وقد رأى النبي ﷺ الجنة والنار كما في حديث أنس ﷺ: أن النبي ﷺ قال: ((والذي نفسي بيده لو رأيتم ما رأيت لضحكتم قليلاً ولبكيتم كثيرًا))، قالوا: وما رأيت يا رسول الله؟ قال: ((رأيت الجنة والنار))(٣)، وقال النبي ﷺ: ((لما خلق الله الجنة قال لجبريل: اذهب وانظر إليها... قال: فلما خلق الله النار قال: يا جبريل اذهب فانظر إليها))(٤).

---

(١) ينظر: الذخيرة (١٠/ ٣٥٩).

(٢) ينظر: الإبانة الصغرى لابن بطة (٢٠٧)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٦/ ١١٨٤)، الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٦٣)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث (٧٧)، الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٦/ ٤٤١)، شرح العقيدة الطحاوية (٤٢٠).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب تحريم سبق الإمام بركوع أو سجود ونحوهما (١/ ٣٢٠/ ح٤٢٦)، عن أنس ﷺ.

(٤) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في خلق الجنة والنار (٤/ ٣٨٠/ ح٤٧٤٦)، والترمذي، كتاب صفة الجنة، باب ما جاء حُفَّت الجنة بالمكاره وحُفَّت النار بالشهوات (٤/ ٦٩٣/ ح٢٥٦٠)، والنسائي، كتاب الأيمان

قال الإمام أحمد: «والجنة والنار مخلوقتان كما جاء عن رسول الله ﷺ: دخلت الجنة فرأيت قصرًا[١]، ورأيت الكوثر[٢]، واطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها كذا، واطلعت في النار فرأيت كذا وكذا[٣]... فمن زعم أنهما لم تُخلقا فهو مكذّب بالقرآن وأحاديث رسول الله ﷺ، ولا أحسبه يؤمن بالجنة»[٤].

وكل هذه النصوص وغيرها تدل بصراحة على أن الجنة والنار مخلوقتان وموجودتان.

والنذور، باب الحلف بعزة الله تعالى (٧/ ٣/ ح٣٧٦٣)، عن أبي هريرة ﷺ. وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (٢/ ٩٢٦/ ح٥٢١٠).

(١) أخذًا من قول النبي ﷺ: ((دخلت الجنة أو أوتيت الجنة فأبصرت قصرًا فقلت: لمن هذا؟ قالوا: لعمر بن الخطاب فأردت أن أدخله فلم يمنعني إلا علمي بغيرتك)). أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب الغيرة (٥/ ٢٠٠٣/ ح٤٩٢٨)، ومسلم، كتاب فضائل الصحابة رضي الله تعالى عنهم، باب من فضائل عمر (٤/ ١٨٦٢/ ح٢٣٩٤)، عن جابر ﷺ.

(٢) أخذًا من قول النبي ﷺ: ((بينما أنا أسير في الجنة إذا أنا بنهر حافتاه قباب الدر المجوف قلت: ما هذا يا جبريل؟ قال: هذا الكوثر الذي أعطاك ربك... الحديث)). أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب في الحوض، (٥/ ٢٤٠٦/ ح٦٢١٠)، عن أنس بن مالك ﷺ.

(٣) أخذًا من قول النبي: ((اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء، واطلعت في النار فرأيت أكثر أهلها النساء)). أخرجه البخاري، كتاب بدء البخلق، باب ما جاء في صفة الجنة وأنها مخلوقة (٣/ ١١٨٤/ ح٣٠٦٩) ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب أكثر أهل الجنة الفقراء وأكثر أهل النار النساء وبيان الفتنة بالنساء (٤/ ٢٠٦٩/ ح٢٧٣٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) أصول السنة (٥٩).

المبحث الخامس: تكفير الذنوب والسيئات:

ذكر القرافي عن مُكَفِّرات الذنوب والسيئات أنه لا يشترط فيها أن تكون مُكتسبة من العبد ومقدورة حتى تقع وتتحقق، بل قد تكون كذلك مكتسبة مقدورة من باب الحسنات لقوله: ﴿إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤]، وقد لا تكون كذلك، كما تُكَفِّر التوبة والعقوبات السيئات وتمحو آثارها، ومن ذلك المصائب المؤلمات لقوله تعالى: ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى: ٣٠]، ولقوله ﷺ: ((ما يصيب المسلم من نَصَب، ولا وَصَب، ولا همّ، ولا حزن، ولا أذى، ولا غمّ حتى الشوكة يُشَاكها إلا كَفَّر الله بها من خطاياه))[١]. فالمصيبة كفارة للذنوب جزمًا سواء صبر ورضي أو سَخِط[٢].

ثم قال: «والصبر من القُرَب الجميلة، فإذا تسخط جُعلت سيئة، ثم قد تكون هذه السيئة قدر السيئة التي كَفَّرتها المصيبة، أو أقل، أو أعظم، بحسب كثرة السخط وقلّته، وعِظَم المصيبة وصِغَرها، فإن المصيبة العظيمة تُكَفِّر من السيئات أكثر من المصيبة اليسيرة، فالتكفير واقع قطعًا تسخط المصاب أو صبر، غير أنه إن صبر اجتمع التكفير والأجر، وإن تسخط فقد يعود الذي تكفر بالمصيبة بما جناه من التسخط أو أقل منه أو أكثر، وعلى هذا يحمل ما في بعض الأحاديث من ترتيبه المثوبات على المصائب: أي إذا صبر ليس إلا، فالمصيبات لا ثواب فيها قطعًا من جهة أنها مصيبة؛ لأنها غير مكتسبة، والتكفير بالمصيبة يقع بالمكتسب وغير المكتسب، ومنه قوله ﷺ: ((أيما امرأة مات لها ثلاثة من الولد كانوا لها حجابًا من النار)). قالت امرأة: واثنان؟ قال: ((واثنان))[٣]... والحجاب راجع إلى معنى التكفير: أي تُكَفِّر مصيبة فَقْدِ الولد ذنوبًا كان شأنها أن يدخل

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب المرضى، باب ما جاء في كفارة المرضى (٥/ ٢١٣٧/ ح٥٣١٨)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن (٤/ ١٩٩٢/ ح٢٥٧٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) ينظر: الفروق (٤/ ١٣٦١-١٣٦٢)، الذخيرة (١٠/ ٣٧٩).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب (١/ ٤٢١/ ح١١٩٢)، عن أبي سعيد رضي الله عنه. ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يموت له ولد فيحتسبه (٤/ ٢٠٢٨/ ح٢٦٣٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

بها النار، فلما كُفِّرت تلك الذنوب بَطَل دخول النار بسببها فصارت المصيبة كالحجاب المانع من دخول النار من جهة مجاز التشبيه»(١).

الدراسة:

المراد بتكفير الذنب: سَتْرُه أو مَحْوُ أثره المـُرَتَّب عليه من استحقاق العقوبة(٢).

وما ذكره القرافي من أن المصائب تُكَفِّر الذنوب هو الذي دلت عليه النصوص الصحيحة الصريحة، من ذلك: قول النبي ﷺ: ((ما يصيب المسلم من نصب، ولا وصب، ولا هم، ولا حزن، ولا أذى، ولا غم حتى الشوكة يُشَاكها إلا كَفَّر الله بها من خطاياه))(٣).

ومعنى: (كَفَّر الله بها عنه): «أي يكون ذلك عقوبة بسبب ما كان صدر منه من المعصية، ويكون ذلك سببًا لمغفرة ذنبه، وهذا يقتضي حصول الأمرين معًا: حصول الثواب ورفع العقاب، وورد: ((إلا كتب الله له بها حسنة أو حَطّ عنه بها خطيئة))(٤)»(٥)، أي: «إلا كتب الله له بها حسنة إن لم يكن عليه خطايا، أو حَطّ عنه خطايا إن كان له خطايا، وعلى هذا فمقتضى الأول: أن من ليست عليه خطيئة يزاد في رفع درجته بقدر ذلك، والفضل واسع»(٦).

فاجتمع مع تكفير ذنبه حصول الثواب له ورفعة درجته، وهذا من فضل الله ﷻ.

لكنه لا بد من اقتران الصبر بحصول المصيبة حتى يحصل له التكفير والثواب العظيم، وإن لم يحصل الصبر نُظر إن لم يحصل من الجزع ما يُذَمُّ من قول أو فعل فالفضل واسع، ولكن المنزلة مُنحَطَّة عن منزلة الصابر السابقة، وإن حصل فيكون ذلك سببًا لنقص الأجر الموعود به أو التكفير فقد يستويان وقد يزيد أحدهما على الآخر، فبقدر ذلك يقضى لأحدهما على الآخر(٧).

---

(١) الفروق (٤/ ١٣٦١). وينظر: الذخيرة (١٠/ ٣٧٩).

(٢) ينظر: مدارج السالكين (١/ ٣١٢)، فتح الباري (١٠/ ١٠٩).

(٣) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٣٢٨].

(٤) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب ثواب المؤمن فيما يصيبه من مرض أو حزن أو نحو ذلك حتى الشوكة يشاكها (٤/ ١٩٩١/ ح٢٥٧٢)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٥) ووجَّه الحافظ ابن حجر أن (أو) هنا للتنويع. ينظر: فتح الباري (١٠/ ١٠٥).

(٦) المصدر السابق (١٠/ ١٠٥). وينظر: (١٠/ ١١٠).

(٧) ينظر: فتح الباري (١٠/ ١١٠).

وليس الأمر كما قال القرافي من أنه لا ثواب للعبد بمجرد حصول المصيبة، وأنه ينال منها تكفير ذنبه فقط، ولو صبر ورضي فهذا أمر خارج عن المصيبة، وقَدر زائد عليها.

فـ «الأحاديث الصحيحة صريحة في ثبوت الأجر بمجرد حصول المصيبة، وأما الصبر والرضا فقدر زائد يمكن أن يثاب عليهما زيادة على ثواب المصيبة»[١].

ثم تعقَّب الحافظ ابن حجر كلام القرافي، فقال: «قال القرافي: المصائب كَفَّارات جزمًا سواء اقترن بها الرضا أم لا، لكن إن اقترن بها الرضا عَظُم التكفير وإلا قلَّ. كذا قال. والتحقيق أن المصيبة كفارة لذنب يوازيها وبالرضا يؤجر على ذلك، فإن لم يكن للمصاب ذنب عُوِّضَ عن ذلك من الثواب بما يوازيه»[٢].

وهذا من رحمة الله ﷻ وفضله أن يبتلي عبده بالمصائب وتكون تكفيرًا لسيئاته وذنوبه[٣].

---

(١) المصدر السابق (١٠/ ١٠٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: شرح رياض الصالحين لابن عثيمين (١/ ٢٤٣-٢٤٤).

المبحث السادس: نصوص الوعد والوعيد وأحكام نفوذ كلٍ منهما:

نصوص الوعد إما أن تكون وعدًا بالجنة أو تحريمًا على النار، وكذلك نصوص الوعيد إما أن تكون وعيدًا بالنار أو تحريمًا على الجنة.

وقد عرض القرافي لحكم استحقاق العبد لواحد منهما.

فيرى أنه لا فرق بين الوعد والوعيد في نفوذهما في الآخرة وتحقق وقوعهما على المستحق.

كما أنه لا فرق بينهما في جواز دخول التخصيص فيهما، وبيّن ذلك فقال: «فكما دخل التخصيص في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾ [الزلزلة: ٨]، بمن عُفي عنه تفضّلاً، أو بالتوبة، أو غير ذلك، فلم يَرَ شرًا مع عمله له.

فكذلك دخل التخصيص في قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾﴾ [الزلزلة: ٧]، بمن حبط عمله بردَّته، وسوء خاتمته، أو أُخذت أعماله في الظلامات بالقصاص وغيره، فلم يَرَ خيرًا مع أنه عمله. وكذلك جميع إخبارات الوعيد أو الوعد يخرج منها من لم يُرَد باللفظ ويبقى المراد، فلا فرق بينهما من هذا الوجه»(١).

الدراسة:

إن من عقيدة أهل السنة والجماعة أن ما جاء في كتاب الله ﷻ وسنة نبيه ﷺ من الوعيد فإنه مشروط بعدم التوبة، أما من تاب إلى الله وأناب فإن الله ﷻ قد وعده بالتوبة والغفران لذنوبه، كما في قوله: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾﴾ [طه: ٨٢]، وكذلك ما جاء في نصوص الوعد على الأعمال الصالحة؛ فإنه مشروط بالموت على الإيمان: أي بعدم الردَّة؛ لأن الردَّة محبطة للأعمال، كما قال تعالى: ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾ [البقرة: ٢١٧].

وهذه العقيدة متفق عليها بين المسلمين، بأن من كانت له معصية كبيرة ومات من غير

---

(١) الفروق (١/ ١٤٣-١٤٤).

توبة فهو في مشيئة الله تعالى، فإن شاء عفا عنه وأدخله الجنة أولاً، وإن شاء عَذَّبه القدر الذي يريده ﷻ ثم يُدخله الجنة، فلا يُخَلَّد في النار أحد مات على التوحيد ولو عمل من المعاصي ما عمل، كما أنه لا يدخل الجنة أحد مات على الكفر ولو عمل من أعمال البر ما عمل، وقد تظاهرت وتواترت أدلة الكتاب والسنة، وكذا إجماع من يُعْتَدُّ به من الأمة على هذه القاعدة[1].

وما ذكره القرافي من أن نصوص الوعد والوعيد عامة في إطلاقها وقد يخرج منها من وقع عليه التخصيص، هو القول الوسط في نصوص الوعد والوعيد، قال ابن تيمية: «قالت المقتصدة: بل العُموم صحيح، والصيغ صيغ عموم؛ لكن العام يقبل التخصيص؛ وهذا مذهب جميع الخلائق من الأولين والآخرين... قالوا: فمن عُفِي عنه كان مستثنى من العموم»[2].

وما قرَّره القرافي جاء موافقًا لما اعتقده أهل السنة والجماعة.

---

(١) ينظر: عقيدة السلف وأصحاب الحديث (٩٢)، كتاب الإيمان من إكمال المعلِم بفوائد مسلم (٢/ ٨٩٠)، شرح النووي على صحيح مسلم (١/ ٢١٧)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٣).

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٨٢).

المبحث السابع: حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة:

قال القرافي في جملة ما يعتقده: «لا يُخَلَّد أحد من أهل القبلة في النار بكبيرة»[١].

الدراسة:

الكبيرة: هي كل ذنب خَتَمه الله تعالى بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب[٢].

وحكم مرتكب الكبيرة في الدنيا أنه مسلم ولا يكفر بمجرد اقترافه الذنب، بل يصبح ناقص الإيمان، فهو مؤمن بإيمانه، فاسق بمعصيته، فـ «المعاصي والذنوب لا تزيل إيمانًا، ولا تُوجب كُفرًا، ولكنها إنما تنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه»[٣]، وهذا الحكم ما لم يستحلَّ مرتكب الكبيرة الذنب؛ فإنه حينها يكفر[٤]، أما حكمه في الآخرة إن مات من غير توبة فهو تحت مشيئة الله؛ إن شاء عفا عنه وإن شاء عذّبه، ثم تكون عاقبة أمره إلى الجنة، ولا يُخَلَّد في النار[٥].

ومن الأدلة على ذلك: قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ٤٨﴾ [النساء: ٤٨].

وقول النبي ﷺ: ((يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن شعيرة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن بُرَّة من خير، ويخرج من النار من قال: لا إله إلا الله وفي قلبه وزن ذَرَّة من خير))[٦].

وهذا القول الحق وهو مذهب أهل السنة والجماعة، وسلف الأمة[٧]، وقد وافقه القرافي.

---

(١) الذخيرة (١٠/ ٣٥٩).

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم (٢/ ٨٥)، مجموع الفتاوى (١١/ ٦٥٠-٦٥١)، فتح الباري (١٠/ ٤١٠-٤١١).

(٣) الإيمان للقاسم بن سلام (٧٨). وينظر: رسالة إلى أهل الثغر (٢٧٤)، شرح النووي على مسلم (٢/ ٢٣٢)، مجموع الفتاوى (٦/ ٤٧٩).

(٤) ينظر: شرح السنة للبغوي (١/ ١١٧)، شرح العقيدة الطحاوية (٢٩٦).

(٥) ينظر: شرح السنة للبغوي (١/ ١١٧).

(٦) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان، باب زيادة الإيمان ونقصانه (١/ ٢٤/ ح٤٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها (١/ ١٨٠/ ح١٩٣)، عن أنس رضي الله عنه.

(٧) ينظر: تفسير الطبري (٨/ ٤٥٠)، الحجة في بيان المحجة (٢/ ٢٣٠)، شرح النووي على مسلم (٣/ ٥٨)، مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٧٩)، شرح العقيدة الطحاوية (٣٥٩)، لوامع الأنوار البهية (٢/ ٢٢٠).

الفصل الخامس
المسائل المتعلقة بالإيمان بالقدر

وفيه ثلاثة عشر مبحثًا:

المبحث الأول: إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى.

المبحث الثاني: التحسين والتقبيح.

المبحث الثالث: حكم التكليف بما لا يطاق.

المبحث الرابع: إثبات القدرة والمشيئة والإرادة للعبد.

المبحث الخامس: الرضا بالقضاء دون المقضي.

المبحث السادس: حكم الرثاء والنياحة على الميت.

المبحث السابع: تعذيب الميّت ببكاء أهله.

المبحث الثامن: حكم التوكل على الله مع العمل بالأسباب.

المبحث التاسع: حكم الفأل والتفاؤل.

المبحث العاشر: حكم الطيرة والتطير.

المبحث الحادي عشر: مراتب القدر، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: العلم.

المطلب الثاني: الكتابة.

المطلب الثالث: المشيئة.

المطلب الرابع: الخَلق.

المبحث الثاني عشر: خلق الله للخير والشر.

المبحث الثالث عشر: معنى زيادة العمر بالعمل الصالح، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: زيادة العمر بصلة الرحم.

المطلب الثاني: زيادة العمر بالدعاء.

الإيمان بالقَدَر من أصول الإيمان التي لا يتم إيمان عبد إلا بها، كما ثبت ذلك في حديث جبريل الطويل: ((أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره))(١).

والنصوص المخبرة عن قدرة الله وتقديره كثيرة، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر: ٤٩]، وقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾ [الأحزاب: ٣٨].

والقَدَر في اللغة: القضاء والحُكم ومَبْلَغ الشيء، والتقدير: التروية والتَفكُّر في تسوية الأمر(٢).

وفي الاصطلاح: القَدَر إيجاد الله -تعالى- الأشياء على قَدَر مخصوص، وتقدير مُعَيَّن في ذواتها وأحوالها طبق ما سبق به العلم وجرى به القلم(٣).

فالمراد به أن الله -تعالى- عَلِم مقادير الأشياء وأزمانها قبل إيجادها، ثم أوجد ما سبق في علمه أنه يوجد، فكل مُحدَث صادر عن علمه وقدرته وإرادته(٤).

توطئة: مذهب القرافي في القدر:

سلك القرافي في القدر مسلك الأشاعرة، الذين اقتفوا آثار الجهمية الجبرية في أن الله تعالى هو الفاعل حقيقة ولا فاعل غيره، ودليل ذلك تقريره أن الآثار صادرة عن قدرة الله تعالى ومشيئته عند الأسباب العادية(٥)، وفي ذلك إنكار للأسباب وتأثيرها، كالجبرية، فإنهم أنكروا أن يكون للأسباب أي تأثير على المسببات(٦)، وجعلوا العلة(٧): أمر جرَت عادة الله تعالى بخلق الشيء عقب تحققه، ومعلولها: هو ما وجد عَقِب تحقق العلة، وذلك كترتُّب

(١) سبق تخريجه في الصفحة رقم [٢٦٢].

(٢) ينظر: لسان العرب (٥/ ٧٤)، القاموس المحيط (٥٩١).

(٣) ينظر: لوامع الأنوار البهية (١/ ٣٤٥).

(٤) ينظر: فتح الباري (١/ ١١٨).

(٥) ينظر: الذخيرة (١٠/ ٤٤٣)، الفروق (٣/ ٧٣٨).

(٦) ينظر: تهافت الفلاسفة (٢٣٨، ٢٥١)، المباحث المشرقية (٢/ ٥١٧)، مدارج السالكين (٣/ ٤٩٦).

(٧) تستعمل العِلَّة بمعنى المرض، ومنه سمي المريض عليلًا. وتأتي بمعنى السبب: يقال: هذا علة هذا: أي سببه. ينظر: لسان العرب (١٣/ ٤٩٨). وقيل: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء، ويكون خارجًا مؤثرًا فيه. ينظر: التعريفات (٢٠١).

الشبع على الأكل، والري على الشرب[١].

ويقولون: إن الله قد أجرى العادة بخلق المسبَّبات عند وجود هذه الأسباب، وكل هذا موافق لعقيدة الجبر في أنه لا فاعل إلا الله[٢].

فنفوا تأثير الأسباب في مسبّباتها، وأضافوا أي أثر وتأثير في الكون إلى تقدير الله تبارك وتعالى بل وفعله وحده، ومنعوا أن يكون أي مسبَّب له استقلال بالسبب، أو وجود به، وجعلوا الأسباب منفصلة عن مسبَّباتها، لا يربط بينها إلا بالقدرة الإلهية؛ أما السبب في الحقيقة فلا أثر له البتة[٣]، لذلك منعوا أن يقال للشيء: احترق بالنار، بل يقال: احترق عندها[٤].

وما عليه أهل السنة والجماعة: هو إثبات الأسباب وتأثيرها، فالله ﷻ خالق السبب والمسبب، وهو الذي جعل هذا سببًا لهذا، والأسباب والمسببات طَوعَ مشيئته وقدرته، منقادة لحكمته، إن شاء أن يبطل سببية الشيء أبطلها، وليس في هذا الاعتقاد قدح في التوحيد، ولا شرك يترتب عليه بوجه من الوجوه[٥]. وقد سبق بيان هذا[٦].

أما ما يتعلق بهذا الركن فقد تناوله القرافي بشيء من البسط والتقعيد، والردِّ على المخالفين، ويمكن دراسة ما تناوله في هذا الفصل حسب المباحث التالية:

---

(١) ينظر: المواقف (٣/ ٢٩٥-٢٩٦)، نهاية الإقدام (٣٩٧)، غاية المرام في علم الكلام (٢٢٤).

(٢) ينظر: الملل والنحل (١/ ٨٥)، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين (٦٨).

(٣) ينظر: الفرق بين الفرق (٣٢٨)، الكشف عن مناهج الأدلة (٥١).

(٤) ينظر: تهافت الفلاسفة (٢٤٠، ٢٤١)، التمهيد للباقلاني (٦٤)، غاية المرام في علم الكلام (٢١٢، ٢٢٠).

(٥) ينظر: شفاء العليل (٣٧٥-٣٧٨)، إعلام الموقعين (٢/ ٢٩٩).

(٦) في الصفحة رقم [٤٤].

المبحث الأول: إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى:

الحِكمة: مأخوذة من الإحكام، وهو الفَصل والتمييز، والفَرْق والتحديد الذي به يتحقَّق الشيء ويحصل إتقانه، ولهذا دخل فيه معنى المنع[(١)].

وفيما يتعلَّق بصفة من صفات الله تعالى العليا، فإن معنى الحكيم: هو المـحكِم لخَلْق الأشياء، ومعنى الإحكام لخَلقِ الأشياء هو إتقان التدبير فيها، وحُسن التقدير لها[(٢)].

أما معنى حِكمة الله تعالى فهي: صفته القائمة به كسائر صفاته، وما تضمَّنته من الغايات المحمودة المطلوبة له سبحانه بخلقه وأمره، التي أمر لأجلها، وقَدَّر وخلق لأجلها[(٣)].

أما التعليل فهو مصدر من الفعل (عَلَّل)، والاسم منه عِلَّة، ولها في اللغة عدة معانٍ: فتستعمل بمعنى المرض، وتأتي بمعنى السبب[(٤)]. وقد تسمى بالحِكمة[(٥)].

ومعنى العِلَّة: غَرَض الفاعل من فعله، وهي التي تتقدَّم على الفعل في التصوُّر والإرادة، وتتأخَّر في الوجود، فهي أول الفكرة وآخر العمل[(٦)].

وقد ذكر القرافي الخلاف في أفعال الله تعالى وأحكامه: هل تقبل التعليل أم لا؟ وأن مذهب أهل الحق: أن وجوب التعليل مُحال[(٧)].

وقال: «مذهبنا أهل الحق: أن الله تعالى لا يجب تعليل أفعاله، ولا أحكامه بالأغراض»[(٨)].

---

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٤١٨)، لسان العرب (١٢/ ١٤٠)، مجموعة الرسائل الكبرى (٢/ ٧)، القاموس المحيط (٣٠٩).

(٢) ينظر: شأن الدعاء (٧٣).

(٣) ينظر: مدارج السالكين (٢/ ٤٨١).

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (١/ ١٢٤)، لسان العرب (١١/ ٤٦٧)، تاج العروس (٣٠/ ٤٤، ٤٧-٤٨).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٤٢٣).

(٦) ينظر: المصدر السابق (٨/ ٨٣)، (١٠/ ٢٨٤)، الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة والجماعة لعبد الله بن ظافر الشهري (رسالة ماجستير) (١/ ٢٠).

(٧) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (٤٩٩).

(٨) نفائس الأصول (٣/ ١٠٤٤).

الدراسة:

الذي يراه القرافي كرأي غيره من الأشاعرة: أن أفعال الله تعالى غير معَلَّلة، ولا قصد منها، بل يفعل سبحانه بمَحضِ المشيئة والإرادة دون أن يتوقَّف فعله على حِكَم ومقاصد[١].

لكن أهل السنة والجماعة مثبتون للحكمة والتعليل والمصالح في أحكام الله تعالى الشرعية؛ فالله ﷻ حكيم، ولا يخلو فعل من أفعاله عن حكمة وغاية حميدة، والحكمة مقصودة له تبارك وتعالى، يفعل لأجلها؛ لأنه يُحِبُّها ويرضاها[٢].

وبهذا يتبيَّن أن نفي الحكمة والتعليل عن أفعال الله تعالى يلزم منه نسبة العَبَث إلى أفعاله ﷻ وأحكامه، وغير ذلك من اللوازم الباطلة التي يتزَّه عنها تبارك وتعالى[٣].

---

(١) ينظر: نهاية الإقدام (٣٩٧)، المواقف (٣/ ٢٩٤).

(٢) ينظر: منهاج السنة النبوية (١/ ٧٧)، شفاء العليل (٣٨٠).

(٣) ينظر: شفاء العليل (٤٠٠-٤٠١).

المبحث الثاني: التحسين والتقبيح:

التحسين والتقبيح: هو الحكم على الشيء بكونه حسنًا أو قبيحًا(١)، وهما ضدان(٢).

التحسين والتقبيح من أهم مسائل القدر لعلاقتها بالحكمة والتعليل في أفعال الله ﷻ، وقد وقع الخلاف فيها كما وقع بين المتكلمين من خلاف في القدر ومسائله، ومنها: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، وخلق أفعال العباد(٣).

وقد تناول القرافي هذه المسألة بالتفصيل، فذكر الحُسن والقبح، ومعانيهما، مبينًا الخلاف فيهما، وما يقرره ويذهب إليه، فقال: «حسن الشيء وقبحه يراد بهما ما لاءم الطبع أو نافره، نحو: إنقاذ الغرقى واتهام الأبرياء، أو كونه صفة كمال أو نقص، نحو: العلم حسن والجهل قبيح، أو كونه موجبًا للمدح أو الذم الشرعيين(٤)، والأولان عقليان إجماعًا، والثالث شرعي عندنا، لا يعلم ولا يثبت إلا بالشرع، فالقبيح ما نهى الله تعالى عنه، والحسن ما لم ينه سبحانه عنه. وعند المعتزلة: هو عقلي لا يفتقر إلى ورود الشرائع بل العقل اقتضى ثبوته قبل الرسل، وإنما الشرائع مؤكدة لحكم العقل فيما علمه ضرورة، كالعلم بحسن الصدق النافع، وقبح الكذب الضار، أو نظرًا: كحسن الصدق الضار، وقبح الكذب النافع، أو مظهرة لما لم يعلمه العقل ضرورة ولا نظرًا: كوجوب آخر يوم من رمضان، وتحريم أول يوم من شوال. وعندنا: الشرع الوارد منشيء للجميع، فعلى رأينا لا يثبت حكم قبل الشرع خلافًا للمعتزلة في قولهم: إن كل ما يثبت بعد الشرع فهو ثابت قبله... لنا: قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥]: نفى التعذيب قبل البعثة فينتفي ملزومه وهو الحكم»(٥).

---

(١) ينظر: الصحاح (١/ ٣٩٤)، لسان العرب (١٣/ ١١٤).

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٣/ ٢٢)، معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٧)، لسان العرب (٢/ ٥٥٢).

(٣) ينظر: الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة والجماعة لعبد الله بن ظافر الشهري (٢/ ٥٣٧)، الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى لمحمد بن ربيع مدخلي (٧٨).

(٤) وقالوا: الحسن ما تعلق به المدح والثواب، والقبيح ما تعلق به الذم والعقاب، وما لا يتعلق بشيء منهما فهو خارج عنهما. ينظر: الأربعين في أصول الدين (٢٤٦)، المواقف (٨/ ١٨٢-١٨٣).

(٥) الذخيرة (١/ ٦٧)، وينظر: تنقيح الفصول (٧٥-٧٦).

وأكد القرافي في مواضع كثيرة أن حُسن الأشياء وقبحها لا يثبت إلا بالشرع[(١)].

الدراسة:

ما عرضه القرافي وبيّنه هو مذهب الأشاعرة في التحسين والتقبيح وأنهما شرعيّان، بمعنى: أن حسن الأشياء وقبحها لا يُعلم إلا من جهة الشرع، ولم يجب على العباد شيء قبل الشرع؛ لأن الحسن والقبح تابعان لأمر الشارع ونهيه، ولو عكس الشارع فقبّح ما حسّنه وحسّن ما قبّحه لكان جائزًا[(٢)].

وهم في هذا على النقيض من المعتزلة الذين قالوا: إن الحسن والقبح صفتان ذاتيتان في الأشياء، والحاكم بالحسن والقبح هو العقل، والفعل حَسَن أو قبيح إما لذاته، أو لصفة من صفاته لازمة له، وإما لوجوده واعتبارات أخرى، والشرع كاشف أو مبيّن لتلك الصفات فقط[(٣)].

وقد توسط أهل السنة والجماعة -بتوفيق الله- في هذه المسألة، فذهبوا إلى أن التحسين والتقبيح شرعيان عقليان، والأفعال من حيث هي قد يُدرِك العقل حُسنها وقبحها قبل ورود الشرع وقد لا يدرك، إلا أن الثواب والعقاب في الجميع مُعلّق على ورود الشرع، وهذا ما عليه عامة السلف وأكثر المسلمين، وعليه يدل الكتاب والسنة؛ فإن فيهما بيان أن ما عليه الكفار هو شَرٌّ وقبيح وسيء قبل الرسل وإن كانوا لا يستحقون العقوبة إلا بالرسل[(٤)].

فقد أخبر الله تعالى عن قبح أعمال الكفار قبل أن يأتيهم الرسول، كقوله لموسى: ﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿١٧﴾ فَقُلۡ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهۡدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخۡشَىٰ ﴿١٩﴾﴾ [النازعات: ١٧-١٩]، وقال:

---

(١) ينظر: نفائس الأصول (١/ ٣٣٧، ٣٧٨).

(٢) ينظر: الإبانة (١٧٤)، التمهيد للباقلاني (٩٧، ١٠٧-١١١)، أصول الدين (٤٠، ٤١، ١٦٦)، الإرشاد (٢٥٨)، نهاية الإقدام (٣٧٠)، محصل أفكار المتقدمين (٢٠٢-٢٠٤)، الأربعين في أصول الدين (١/ ٣٤٦-٣٤٩)، المحصول (١/ ١٥٩-١٨١)، المواقف (٣٢٣)، شرح المقاصد (٤/ ٢٨٢)، شرح المواقف (٨/ ١٨١-١٨٢).

(٣) ينظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (٦/ ١٨-٣٠، ٥٧-٦٠)، شرح الأصول الخمسة (٣٠٥-٣١٣)، المحيط بالتكليف كلها للقاضي عبد الجبار (٢٣٩)، المعتمد في أصول الفقه (١/ ٣٦٣).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٩٠-٩٣، ٤٢٨/ ٤٣١) (٣/ ١١٤-١١٦) (١١/ ٦٧٧)، منهاج السنة (٢/ ٤١)، مفتاح دار السعادة (٢/ ٣٧-٤٧)، مدارج السالكين (١/ ٢٣١-٢٣٤)، لوامع الأنوار البهية (١/ ٢٨٤).

﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾ [القصص: ٤]. وغيرها من الآيات.

فقول الأشاعرة باطل، بسبب ما ينبني عليه ويلزم منه من أمور فاسدة، منها: أن قولهم في التحسين والتقبيح مبني على عدم تعليل أفعال الله تعالى[(١)].

ويلزم منه التسوية بين الأفعال كلها في نفس الأمر، وأنها غير منقسمة في ذواتها إلى حَسَن وقبيح، ومصلحة ومفسدة، فلا فرق بين السجود للرحمن والسجود للشيطان، ولا بين الصدق والكذب، ولا بين العدل والظلم، سوى في الأمر والنهي، وهذا من أبطل الباطل[(٢)].

كما أن أدلتهم مضطربة، وآراؤهم متناقضة، مما أضعف قولهم في هذه المسألة[(٣)].

علاقة المسألة بمسألة الحكمة والتعليل:

لمسألة التحسين والتقبيح علاقة بمسألة الحكمة والتعليل، ولها أثر فيها.

فقد قال ابن القيم مبينًا هذه العلاقة: «وكل من تكلم في عِلَل الشرع ومحاسنه، وما تضمنه من المصالح ودرء المفاسد فلا يمكنه ذلك إلا بتقرير الحسن والقبح العقليين، إذ لو كان حسنه وقبحه بمجرد الأمر والنهي لم يتعرض في إثبات ذلك لغير الأمر والنهي»[(٤)].

فلما قالت المعتزلة بالتحسين والتقبيح العقليين، نتج عن ذلك قولهم: إن من يفعل لا لغرض يكون عابثًا، والعبث قبيح، فثبت أن أفعاله -تعالى- يجب أن تكون لأغراض وحكم[(٥)].

ولما قالت الأشاعرة: إن العقل لا يحكم بحسن ولا قبح، بل ذلك مقصور على الشرع، والأفعال في أنفسها سواء قبل ورود الشرع، وليس الحسن والقبح صفتين ذاتيتين للأشياء، قالوا: إن أفعاله -تعالى- ليست معللة بالأغراض والغايات، ونفوا الحكمة بناء على ذلك على ما سبق بيانه.

ويلحق بموضوع التحسين والتقبيح، مسائل، يمكن بيانها وفق ما يلي:

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٤٢٨).

(٢) ينظر: مدارج السالكين (١/ ٢٣٠).

(٣) ينظر: المحصول (١/ ١٢٤)، الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١/ ٨٢)، نفائس الأصول (١/ ٣٧٣-٣٧٨).

(٤) مفتاح دار السعادة (٢/ ٤٢). وينظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٩٠)، الحكمة والتعليل في أفعال الله لمحمد مدخلي (٨٧).

(٥) ينظر: المغني في أبواب العدل والتوحيد (١١/ ٩٢، ٩٣)، نهاية الإقدام (٤٠٠).

المسألة الأولى: حكم الإيجاب على الله تعالى:

مثَّل القرافي بمثال على الأمور التي لا تجب على الله تعالى، فقال: «كل جود وإحسان فهو من فضل الله تعالى، جُود لا يجب عليه فعله»[١].

الدراسة:

ما ذكره القرافي هو مذهب الأشاعرة إذ قد أطلقوا المنع من إيجاب شيء على الله تعالى[٢]؛ بحجة أنه المالك على الإطلاق، وله التصرف في ملكه كيف يشاء[٣].

والصواب أن الله ﷻ أوجب على نفسه أمورًا يقتضيها كماله، وقد أخبر أنه أوجبها على نفسه، كقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقوله ﷺ: ((لما خلق الله الخلق كتب في كتابه وهو يكتب على نفسه، وهو وَضْع عنده على العرش إن رحمتي تغلب غضبي))[٤].

وليس المعنى أن أحدًا يُلزمه، أو يطلبه، أو يوجب عليه شيئًا، بل ما أوجبه الله تعالى على نفسه إنما هو مقتضى أسمائه الحسنى وصفاته العلى، وهو مما يُثنى به عليه ﷻ ويُحمد[٥].

فالقول بالإيجاب عليه ﷻ، والتحريم بالقياس على خلقه، قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء ومليكه، وأن ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئًا، ولا يستحقون عليه شيئًا، كما يكون للمخلوق على المخلوق، فإن الله هو المنعم على العباد بكل خير فهو الخالق لهم وهو المرسل إليهم الرسل، وهو الميَسِّر لهم الإيمان، والعمل الصالح[٦].

---

(١) الأجوبة الفاخرة (١٥٦).

(٢) ينظر: الاقتصاد (١٥٥-١٥٧)، الملل والنحل (٦٣).

(٣) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام (٤/ ٦٣).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨] (٦/ ٢٦٩٤/ ح٦٩٦٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (١٦/ ٢٩٦-٢٩٧)، طريق الهجرتين وباب السعادتين (٢٠٠-٢٠٥، ٢٠٨).

(٦) ينظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٣١٠).

المسألة الثانية: حكم المصلحة من الله تعالى:

تعريف المصلحة:

المصلحة لغة: واحدة المصالح مأخوذة من الصلاح والمنفعة ضد الفساد، والاستصلاح نقيض الاستفساد[(١)].

أما اصطلاحًا: فـ «المصلحة هي جَلب المنفعة ودَفع المَضرَّة»[(٢)].

فهي المنفعة التي قصد الشارع حفظها لعباده، ودفع المفاسد عنهم[(٣)].

قال القرافي: «رعاية المصالح جائزة على الله تعالى إجماعًا، وإنما اختلف الناس هل تجب أو لا؟ ومذهب أهل الحق عدم الوجوب»[(٤)].

وإن الله تعالى لا يجب أن يكون تصرفه ملزومًا بالمصالح، ولا تجب رعايتها[(٥)].

وذكر القرافي موضحًا أن الله تعالى أجرى عادته بضبط مصالح العباد[(٦)].

وقرّر في مواضع كثيرة أن رعاية المصالح من الله تعالى على سبيل التفضل، لا على سبيل الوجوب. وأن هذه قاعدة مطردة في الشرع[(٧)].

الدراسة:

ما ذكره القرافي وقرَّره هو مذهب الأشاعرة في هذه المسألة، وهو جواز رعاية المصالح من الله تعالى وعدم وجوبها؛ لأن لله أن يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، فلا يجب عليه رعاية المصالح[(٨)].

---

(١) ينظر: الصحاح (٢/ ٥١٩)، لسان العرب (٣/ ٣٣٥)، القاموس المحيط (٧٤٨)، المعجم الوسيط (١/ ٥٢٠).

(٢) روضة الناظر وجنة المناظر (١٦٩).

(٣) ينظر: المستصفى (٤١٦)، رعاية المصلحة للطوفي (٢٥)، أدلة التشريع المختلف في الاحتجاج بها لعبد العزيز الربيعة (١٩٠).

(٤) الأجوبة الفاخرة (٢٠٧).

(٥) ينظر: نفائس الأصول (١/ ٣٧٤-٣٧٥).

(٦) ينظر: الذخيرة (٩/ ٣٢٨).

(٧) ينظر: الفروق (٢/ ٤٨٣، ٥٧٤، ٥٨٤)، (٤/ ١٤٢٥).

(٨) ينظر: الاقتصاد (١٦٣)، الملل والنحل (١/ ٦٣)، الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٦٢)، (٤/ ٦٣)، المواقف (٣/ ٣٨٨).

و«ذكر السبكي عن والده أن الفقهاء على أنه لا يجب على الله رعاية المصالح، ولكن لا يقع حكم إلا بحكمة، ويظهر أن الأوجه قول الفقهاء كما تقدم، وأن مرادهم بالوجوب: الوجوب تفضّلاً»(١).

وهذا هو الصحيح في حق الله -تبارك وتعالى-، فهو الرحيم الكريم اللطيف، ذو الفضل العظيم، فلا يصح أن يوجب أحد عليه شيئًا؛ إذ إنه لا يقاس فعله على فعل خلقه، ففعله تعالى كله صلاح وخير، وعدل وحكمة، ولكنه تعالى لم يوجب على نفسه رعاية الأصلح لكل واحد من عباده، وليس لمخلوق عليه حق إلا ما أحقَّه هو على نفسه، كقوله: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقوله: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧]، وذلك بحكم وعده وصدقه في خبره، وهذا متفق عليه بين المسلمين(٢).

---

(١) التقرير والتحرير في علم الأصول لابن أمير الحاج (٣/ ٢٥٤). وينظر: تيسير التحرير لأمير بادشاه (٤/ ٥٨).

(٢) ينظر: منهاج السنة النبوية (٦/ ٢٧٢).

المبحث الثالث: التكليف بما لا يُطاق:

التكليف لغة: الأمر بما يشقّ، يقال: كلَّفه تكليفًا، إذا أمره بما يشقّ عليه[١].

واصطلاحًا: الإلزام بمقتضى خطاب الشرع، سواء كان بأمر أو نهي[٢].

يرى القرافي جواز التكليف بما لا يُطاق، فيقول: «يجوز ورود الأمر بما لا يقدر عليه المكلف»[٣].

واستدل بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال: «فسؤال دَفْعِه يدل على جوازه، وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، يدل على عدم وقوعه، وههنا دقيقة وهي أنه ما لا يطاق قد يكون: عاديًّا فقط كالطيران في الهواء، أو عقليًّا فقط كإيمان الكافر الذي علم الله تعالى أنه لا يؤمن، أو عاديًّا وعقليًّا معًا كالجمع بين الضدين، والأول والثالث هما المرادان ها هنا، دون الثاني»[٤].

الدراسة:

مسألة التكليف بما لا يطاق مما تكلَّم فيها أهل الكلام بالتفصيل والاستدلال.

وقبل معرفة حكمها يتعيّن بيان أقسامها، وهو أن التكليف بما لا يطاق على قسمين: أحدهما: ما لا يطاق للعجز عنه، كتكليف الزَّمِن المشي، وتكليف الإنسان الطيران، ونحوه. فهذا غير واقع في الشريعة عند جماهير أهل السنة المثبتين للقدر، لكن اختلف أهل الكلام في جوازه عقلاً، فقال الأشاعرة بجوازه[٥]، أما شرعًا: فقد حكي الإجماع على عدم وقوعه[٦].

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (٤/ ٣١٧٥)، معجم مقاييس اللغة (٩٠٨)، الصحاح (٤/ ١٤٢٤)، لسان العرب (٩/ ٣٠٧)، القاموس المحيط (١١٤٣).

(٢) ينظر: روضة الناظر (٤٧)، شرح مختصر الروضة (١/ ١٧٦)، شرح الكوكب المنير لابن النجار (١/ ٤٨٣).

(٣) نفائس الأصول (٤/ ١٥٤٧-١٥٦٩).

(٤) تنقيح الفصول (١١٥). وينظر: الذخيرة (١/ ٧٩).

(٥) ينظر: الإرشاد (٢٠٣)، معالم أصول الدين (٨٥)، الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١٧٩)، المواقف (٣/ ٢٩٠-٢٩١). وقال المعتزلة بعدم جوازه. ينظر: شرح الأصول الخمسة (٣٩٦).

(٦) ينظر: المسودة لآل تيمية (٧٩)، درء التعارض (١/ ٦٢)، مجموع الفتاوى (٨/ ٣٠١-٣٠٢).

وثانيهما: ما لا يطاق للاشتغال بِضِدِّه، كاشتغال الكافر بالكفر؛ فإنه هو الذي صَدَّه عن الإيمان، وكالقاعد في حال قعوده فإن اشتغاله بالقعود يمنعه أن يكون قائمًا، ومثل هذا ليس بقبيح عقلاً عند أحد من العقلاء، بل هو جائز عقلاً وواقع شرعًا بإجماع أهل العلم على أمر الإنسان ونهيه بما لا يقدر عليه حال الأمر والنهي؛ لاشتغاله بِضِدِّه إذا أمكن أن يترك ذلك الضِّدَّ ويفعل الضد المأمور به، فليس في هذا نزاع[1].

إنما النزاع: هل يسمى هذا تكليف ما لا يطاق لكونه تكليفًا بما انتفت فيه القدرة المقارنة للفعل؟، أو لا؟ فالأشاعرة يرون تسميته بذلك[2] -كما ذكره القرافي-.

والأشبه بما في الكتاب والسنة وكلام السلف: أنه لا يدخل فيما لا يطاق؛ لأنه لا يقال للمستطيع المأمور بالحج إذا لم يَحُجّ إنه كُلِّف بما لا يطيق[3].

لذلك صار إطلاق القول بتكليف ما لا يطاق من البِدع الحادثة التي لم تؤثر عن السلف الصالح[4].

وبهذا تتبين مخالفة القرافي أهل السنة والجماعة في تقرير هذه المسألة.

---

(١) ينظر: منهاج السنة النبوية (٣/ ١٠٤-١٠٥).

(٢) ينظر: أصول الدين لأبي اليسر البزدوي (٢١٣)، الاقتصاد (٤٩)، المواقف (٣/ ٢٩٠)، شرح المقاصد (٤/ ٢٩٦).

(٣) ينظر: منهاج السنة النبوية (٣/ ١٠٤-١٠٥)، مجموع الفتاوى (٨/ ٢٩٨-٣٠٢)، درء التعارض (١/ ٣٥-٣٦)، شرح العقيدة الطحاوية (٤٥٠-٤٥١).

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٤٦٩).

المبحث الرابع: إثبات القدرة والمشيئة والإرادة للعبد:

جعل الله -تبارك وتعالى- للعباد قدرة ومشيئة وإرادة، تليق بهم ويتَّصفون بها، وبها يفعلون أو يتركون، لكن مشيئتهم تابعة لمشيئته سبحانه، قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الإنسان: ٣٠].

وقد عرض القرافي لهذه المسألة الجليلة، وظهر فيها مذهبه.

فقد قال ردًّا على المعتزلة الذين يقولون: إن العبد يخلق أفعاله ولا تعلُّق لمشيئة الله تعالى بمشيئته[١]: «**أهل الحق يقولون: إن الفعل كله لله تعالى لا خالق غيره، فما فعله العبد وما لم يفعله كله مخلوق لله**»[٢].

كما قرّر أن جميع ما يجريه الله تعالى للأنبياء -عليهم السلام- من معجزات إنما فاعلها هو الله وحده، لا أن الأنبياء فعلوها[٣].

الدراسة:

أفعال العباد كلها من طاعة ومعصية، وخير وشر، مخلوقة لله تعالى، وهي بتقديره ومشيئته، لكنهم الفاعلون لها حقيقة، وعليها يستحقون المدح والذمَّ والثواب والعقاب، ومن أدلة ذلك: قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ أَعْمَٰلٌ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمْ لَهَا عَٰمِلُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [المؤمنون: ٦٣]، وقوله تعالى: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾ [السجدة: ١٧][٤]، وكما جعل الله للعبد قدرة وهمة وإرادة للعمل، فإرادته خاصة به، لكنها تابعة لإرادة الله، فلا يكون من الخلق إلا ما يريده تعالى، وهذا قول جماهير أهل السنة[٥].

وبه يرد على مذهب الأشاعرة الذين أثبتوا الفعل لله وحده، كما قرّر ذلك القرافي.

---

(١) ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٨١)، شرح الأصول الخمسة (٣٣٦-٣٣٧)، الفرق بين الفرق (٩٤).

(٢) الاستغناء في أحكام الاستثناء (٥١٥).

(٣) ينظر: الأجوبة الفاخرة (٢١١، ٢١٢)، الفروق (٣/ ٧٣٨).

(٤) ينظر: خلق أفعال العباد للإمام البخاري (٦٦-٧٠)، صريح السنة (٢٩)، عقيدة السلف وأصحاب الحديث (٨٥)، شرح السنة للبغوي (١/ ١٤٢-١٤٤)، مجموع الفتاوى (٢/ ١٢٠) (٣/ ٣٧٣-٣٧٤) (٨/ ١١٧-١١٨، ٤٨٦-٤٨٨).

(٥) ينظر: منهاج السنة النبوية (٣/ ١١١).

المبحث الخامس: الرضا بالقضاء دون المقضي:

قال القرافي: «اعلم أن السخط بالقضاء حرام إجماعًا، والرضا بالقضاء واجب إجماعًا بخلاف المـــقضِي»[١]. ويعني بالسخط عدم الرضا بالقضاء لا التألُّم من المقضِيَّات[٢].

وقال: «وإن قال: أي شيء عملت حتى أصابني هذا، وما ذنبي؟ وما كنت أستأهله... فهذا عدم رضا بالقضاء لا بالمقضي فتأمل هذا فهو حسن»[٣].

وفرَّق بين القضاء والمقضي، والقدر والمقدور بذكر مثل كثير الوقوع. فقال: «الطبيب إذا وصف للعليل دواءً مُرًّا، أو قطع يده المتآكلة، فإن قال المريض: بئس ما وصف الطبيب، فهو بُغض وسخط بقضاء الطبيب، وإن قال؛ نِعمَ ما صنع غير أني وجدت للقطع ومرارة الدواء ألَمًـــا كثيرًا، فإن ذلك ليس قدحًا في الطبيب. بل الأول قدح فيه وطعن عليه، فعلى هذا إذا ابتلي الإنسان بمرض فتألم من المرض بمقتضى طبعه فهذا ليس عدم رضا بالقضاء بل عدم رضا بالمقضي»[٤].

وقال أخيرًا: «فنحن مأمورون بالرضا بالقضاء، ولا نَتَعَّرض لجهة ربنا إلا بالإجلال والتعظيم، ولا نعترض عليه في ملكه، وأما أنَّا أُمِرنا بأن تطيب لنا البلايا والرزايا ومؤلمات الحوادث فليس كذلك، ولم تَرِد الشريعة بتكليف أحد بما ليس في طبعه، ولم يؤمر الأرمد باستطابة الرَّمَد المؤلم، ولا غيره من المرض بل ذمَّ الله قومًا لا يتألمون، ولا يجدون للبأساء وقعًا فذمهم بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَـٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ﴿٧٦﴾﴾ [المؤمنون: ٧٦]، فمن لم يسكُن ولم يَذِل للمؤلمات ويظهر الجزع منها ويسأل ربه إقالة العثرة منها فهو جَبَّار عنيد بعيد عن طرق الخير، فالمقضي والمقدور أثر القضاء والقدر، فالواجب هو الرضا بالقضاء فقط»[٥].

---

(١) الفروق (٤/ ١٣٥٩).

(٢) ينظر: المصدر السابق (٤/ ١٣٦٢).

(٣) الذخيرة (١٠/ ٣٧٨-٣٧٩). وينظر: الفروق (٤/ ١٣٥٩).

(٤) الذخيرة (١٠/ ٣٧٨-٣٧٩). وينظر: الفروق (٤/ ١٣٥٩).

(٥) الفروق (٤/ ١٣٥٩).

الدراسة:

وجه وجوب الإيمان بالقضاء دون المـــقضي أن القضاء والقَدَر من الله تعالى، ومن خصائص فعله ﷻ المتَضَمِّن لمشيئته وقدرته[(١)]؛ أما المـــقضي وإن كان داخلاً في قضاء الله تعالى، فإنا لسنا مأمورين أن نرضى بكل ما قضى وقَدَّر؛ إذ لم يجئ في الكتاب والسنة أمر بذلك[(٢)]، بل جاء في القرآن مدح الراضين، لا إيجاب ذلك عليهم، وهذا في الرضا بما يفعله الربُّ بعبده من المصائب: كالمرض والفقر والزلزال، كما قال تعالى: ﴿وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقال تعالى: ﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ﴾ [البقرة: ٢١٤]، فالبأساء في الأموال، والضراء في الأبدان، والزلزال في القلوب. وأما الرضا بما أمر الله به فأصله واجب، وهو من الإيمان، كما قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: ((ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رَبًّا، وبالإسلام دينًا، وبمحمد نبيًا))[(٣)]، فهو من توابع المحبة[(٤)].

وما قاله القرافي هو الصحيح الذي قال به العلماء في التفريق بين القضاء والمـــقضِي، والقول بوجوب الرضا بالأول دون الثاني[(٥)].

وذلك أن القضاء نوعان: ديني وكوني، فالديني يجب الرضا به وهو من لوازم الإسلام، والكوني منه ما يجب الرضا به: كالنعم التي يجب شكرها، ومن تمام شكرها الرضا بها، ومنه ما لا يجوز الرضا به: كالمعايب، والذنوب التي يسخطها الله -وإن كانت بقضائه-، ومنه ما يستحب الرضا به كالمصائب، هذا كله في الرضا بالقضاء الذي هو المقضي، وأما القضاء الذي هو وصفه وفعله: كعلمه، وكتابه، وتقديره، ومشيئته فالرضا به من تمام الرضا بالله ربًا مالكًا مُدَبِّرًا[(٦)].

---

(١) ينظر: اجتماع الجيوش الإسلامية (٩٥).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٧١٠).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من رضي بالله ربًا وبالإسلام دينًا وبمحمد ﷺ رســولاً فهــو مؤمن (١/ ٦٢/ ح٣٤)، عن العباس ﷺ.

(٤) ينظر: مجموع الفتاوى (١٠/ ٤١).

(٥) ينظر: المصدر السابق (١٠/ ٤١، ٧١٠)، شفاء العليل (١٨٩)، مــدارج الــسالكين (١/ ٢٥٦) (٢/ ١٨٨، ١٩٠).

(٦) ينظر: شفاء العليل (٥٤٥).

المبحث السادس: حكم الرثاء والنياحة على الميت:

أمر الله ﷻ بالصبر على الضراء وعند وقوع المصائب، وهذا من التسليم لأمره تعالى وقدره، وهو واجب العبد أن يجتنب كل ما فيه تسخط على أقدار الله.

ومما يظهر فيه السخط والجزع من أقدار الله: النياحة على الميت.

وقد عرضها القرافي مفرّقًا بينها وبين الرثاء، بأن الأول حرام والثاني مباح، مع ضوابط في كل منهما، فقال: «اعلم أنه قد اشتهر بين الناس تحريم النواح، وتفسيق النائحة دون تفسيق الشعراء الذين يَرْثون الموتى من الملوك والأعيان، وتحرير القول فيهما وضبطهما: أن النَّوْح إنما حَرُم؛ لأنه يقتضي نسبة الرب ﷻ إلى الجَوْر في قضائه والتبرم بقدره، وأن الواقع من موت هذا الميت لم يكن مصلحة بل مفسدة عظيمة، وتكون النائحة تذكر كلامًا يقرر ذلك في النفوس، وتوضحه للأفهام وتحمل السامعين على اعتقاد ذلك... وتبعد السلوة عن أهل الميت، وتهيِّج الأسف عليهم فيؤدي ذلك إلى تعذيب نفوسهم، وقلة صبرهم، وضجرهم، وربما بعثهم ذلك على القنوط، وشَقِّ الجيوب، وضرب الخدود، فهذا أيضًا حرام... فكل لفظ تضمن ذلك كان حرامًا نظمًا كان أو نثرًا، مرثية أو نُواحًا...»[(١)].

وذكر كذلك حكم المراثي وأنه بحسب ما تضمّنته يكون حكمها، فقد تكون محرمة من الكبائر أو الصغائر، وقد تكون مباحة.

فمثال الرثاء المباح: ما كان مُسهِّلاً للمصيبة، مُذهِبًا للحزن، مُحَسّنًا لتصرف القضاء، مثنيًا على الرب ﷻ. ولم يكن فيه ما يشير إلى التجوير ولا تسفيه القضاء، بل مجرد الحزن والتألم على الميِّت[(٢)].

أما الرثاء المحرَّم: -فعلى العكس مما سبق- وهو ما كان فيه تعرّض للقضاء ومن قضاه، وفيه تشنيع عليه ﷻ، بأنه كان من الواجب ألا يموت الميِّت، وأن موته ظلم له[(٣)].

---

(١) الفروق (٢/ ٦١٦-٦٢٠). وينظر: الذخيرة (٢/ ٢٦٨-٢٧٠).

(٢) ينظر: الفروق (٢/ ٦١٨).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٢/ ٦١٧، ٦٢٠)، الذخيرة (٢/ ٢٧٠).

الدراسة:

الرثاء: هو مَدحُ الميِّت بعد الموت[١].

والنياحة:

النوح لغة: النساء يجتمعن للحزن، واستناح الرجل وناح بكى حتى استبكى غيره[٢].

واصطلاحًا: رفع الصوت بالبكاء مع جزع وعويل[٣].

ما ذكره القرافي صحيح، في بيان معنى كل من الرثاء والنواح، وأحكامهما وضوابطها، فقد استدل بأدلة صحيحة في النهي عن النياحة، تارة بذكر عذاب النائحة، وتارة بالبراءة ممن يفعل فعلها، فمنها: قوله ﷺ: ((النائحة إذا لم تَتُب قبل موتها تُقَام يوم القيامة وعليها سِربال من قَطِران ودرع من جَرَب))[٤]، وقوله: ((ليس منا من لطم الخدود، وشقّ الجيوب، ودعا بدعوى الجاهلية))[٥]. فدلت هذه الأحاديث على أن النياحة من كبائر الذنوب.

وما ذكره القرافي في معنى النياحة، فهي كما قال: كل ما هيَّج المصيبة من وعظ أو إنشاء شعر[٦]، وكذلك ما ذكره في الرثاء؛ منه المباح، ومنه الحرام الذي يلحق بالنياحة.

لكن للرثاء معنى آخر مباح، فهو قد يراد به معنيان، يقال: رَثَيتُه إذا مَدَحتُه بعد موته، ورَثَيتُ له إذا تَحَزَّنتُ عليه، كما وقع من النبي ﷺ في قوله: ((لكن البائس سعد بن خولة))[٧]، فهو من التَحَزُّن والتَوَجُّع، وهو مباح، وليس يعارض نهي ﷺ عن المراثي التي هي ذكر أوصاف الميت الباعثة على تهييج الحزن وتجديده[٨]، فما كان من الرثاء على هذا

---

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (١٠/ ١٨٩)، لسان العرب (١٤/ ٣٠٨)، المعجم الوسيط (٣٨/ ١٢٦).

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٤/ ٢١).

(٣) ينظر: الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل للحجاوي (١/ ٢٤١)، الزواجر عن اقتراف الكبائر (١/ ١٦٨)، المعجم الوسيط (٢/ ٩٦١).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب الجنائز، باب التشديد في النياحة (٢/ ٦٤٤/ ح٩٣٤)، عن أبي مالك الأشعري ﷺ.

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب ليس مِنَّا مَن شَقَّ الجيوب (١/ ٤٣٥/ ح١٢٣٢)، عن عبد الله بن مسعود ﷺ.

(٦) ينظر: جامع المسائل لابن تيمية (٣/ ١٣٥)، الفروع لابن مفلح (٣/ ٤٠٣)، الإنصاف للمرداوي (٢/ ٣٩٩).

(٧) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب رثى النبي ﷺ سعد بن خولة (١/ ٤٣٥/ ح١٢٣٣)، ومسلم، كتاب الوصية، باب الوصية بالثلث (٣/ ١٢٥٠/ ح١٦٢٨)، عن سعد بن أبي وقاص ﷺ.

(٨) ينظر: فتح الباري (٣/ ١٦٤).

الوصف فهو كالنياحة، وإذا كان ثناء على الميِّت ودعاء له فغير مكروه؛ لوروده عن الصحابة ﷺ بمَرَاثٍ كثيرة رواها العلماء ولم يكرهوا إنشادها[1].

(١) ينظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٦٥٠).

المبحث السابع: تعذيب الميّت ببكاء أهله:

ذكر القرافي حديث النبي ﷺ: ((إن الميِّت يعذَّب ببكاء الحي))[١]، وذكر ما ورد عليه من إشكال: من جهة أن الإنسان لا يؤاخذ بفعل غيره، وذكر الإجابة عنه.

فقال: «جوابه من وجوه: الأول: يحمل على أنه أوصى بالنياحة... أو أنهم يذكرون في نواحهم مفاخر هي محازٍ عند الشرع: كالغصب والفسوق فيعَذَّب بها. أو ما قالته عائشة رضي الله عنها: ((رحم الله عمر، والله ما حَدَّث رسول الله ﷺ إن الله لَيُعَذِّب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله ﷺ قال: ((إن الله ليزيد الكافر عذابًا ببكاء أهله عليه))، وقالت: حسبكم القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤][٢]**، ومَرَّ رسول الله ﷺ على يهودية يبكي عليها أهلها فقال: ((إنهم يبكون عليها وإنها لتُعَذَّب في قبرها))**[٣]**»**[٤].

ثم فسَّر -رحمه الله- معنى العذاب في الحديث، فقال: «أن الإنسان لا يُعَذَّب بفعل غيره: أي عذاب الآخرة الذي هو عذاب الذنوب، والبكاء عذاب ليس عذاب الآخرة الذي هو عذاب الذنوب المتوعَّد به من قبل صاحب الشرع، بل معناه: الألم الجِبِلِّي الذي إذا وقع في الوجود قد يكون رحمة من الله تعالى، كمن يبتليه الله تعالى بالألم لرفع درجاته، ومن هذا الباب قوله ﷺ: ((الأنبياء أشد بلاء، ثم الصالحون، ثم الأمثل فالأمثل، يبتلى الرجل على قدر دينه))[٥]**، ومعلوم أن الأنبياء والصالحين يتألمون بالبلايا والرزايا، وليس**

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: ((يُعَذَّب الميت ببعض بكاء أهله عليه)). إذا كان النَّوْحُ من سُنَّته (١/ ٤٣٣/ ح١٢٢٨)، عن أبي موسى رضي الله عنه، ومسلم، كتاب الجنائز، باب الميِّت يعذب ببكاء أهله عليه (٢/ ٦٤٢/ ح٩٣٠)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: ((يُعَذَّب الميت ببعض بكاء أهله عليه)) (١/ ٤٣٢/ ح١٢٢٦)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب الميِّت يعذب ببكاء أهله عليه (٢/ ٦٤١/ ح٩٢٩).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب قول النبي ﷺ: ((يُعَذَّب الميت ببعض بكاء أهله عليه)) (١/ ٤٣٣/ ح١٢٢٧)، ومسلم، كتاب الجنائز، باب الميِّت يعذب ببكاء أهله عليه (٢/ ٦٤٣/ ح٩٣٢).

(٤) الذخيرة (٢/ ٢٧٠).

(٥) أخرجه الإمام أحمد، (٣/ ٧٨/ ح١٤٨١)، عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه. وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (١/ ٢٣٠/ ح٩٩٢).

ذلك عذابًا بالتفسير الأول بل رحمة من الله تعالى. والعذاب يُستعاذ منه ولا يفرح به، فهذا الوجه عندي هو الفرق الصحيح، ويبقى اللفظ على ظاهره، ويستغنى عن التأويل وتخطئة الراوي، وما ساعده الظاهر من الأجوبة كان أسعدها وأولاها وهذا كذلك، فيعتمد عليه في الفرق»[١].

الدراسة:

الحكم كما قاله القرافي –رحمه الله–، وهو ما رجَّحه كثير من العلماء، في أن الصواب في هذه المسألة يقرب من قولين:

الأول: أن الحديث محمول على من أوصى بالنَّوح عليه، أو لم يوصِ بتركه ولم ينهَ عنه، مع علمه بأن الناس يفعلونه عادة، وهو ما ذهب إليه الجمهور[٢].

الثاني: أن معنى (يُعَذَّب): أي يتألَّم بسماعه بكاء أهله، فيَرِقُّ لهم ويحزن[٣].

وليس المراد أن يعاقبه ببكاء الحيِّ عليه؛ إذ العذاب أعم من العقاب كما في قوله ﷺ: ((السَّفَر قِطعة من العذاب))[٤]، وليس هذا عقابًا على ذنب، وإنما هو تعذيب وتألم[٥].

فالعذاب الحاصل للمَيِّت ببكاء أهله عليه هو تألمه وتأذِّيه ببكائهم عليه، والوزر المنفي حَمل غير صاحبه له هو عقوبة البريء وأخذه بجريمة غيره، وهذا لا ينفي تأذِّي البريء السليم بمصيبة غيره[٦].

وما ختم به القرافي كلامه هو الذي يرجِّح به رأيه، فإنكار عائشة رضي الله عنها، وحكمها على الراوي بالتخطئة والنسيان، وعلى أنه سمع بعضًا أو لم يسمع بعضًا: بعيد؛ لأن

---

(١) الفروق (٢/ ٦٢٣).

(٢) ينظر: المجموع في شرح المهذب (٥/ ٣٠٩)، شرح النووي على مسلم (٦/ ٢٢٨)، المغني (٢/ ٤٠٩)، فتح الباري (٣/ ١٥٣)، نيل الأوطار (٤/ ١٥٥).

(٣) ينظر: شرح النووي على مسلم (٦/ ٢٢٩).

(٤) أخرجه البخاري، أبواب العمرة، باب السفر قطعة من العذاب (٢/ ٦٣٩/ ح١٧١٠)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب السفر قطعة من العذاب واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله بعد قضاء شغله (٣/ ١٥٢٦/ ح١٩٢٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٤/ ٣٧٣)، أحكام الجنائز للألباني (٢٩).

(٦) ينظر: الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٥٩).

الرواة لهذا المعنى من الصحابة كثيرون، وهم جازمون، فلا وجه للنفي مع إمكان حمله على محملٍ صحيح[١].

(١) ينظر: المفهم (٢/ ٥٨١)، الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٥٩)، نيل الأوطار (٤/ ١٥٥).

المبحث الثامن: حكم التوكل على الله مع العمل بالأسباب:

ذكر القرافي التوكل وعلاقته بفعل الأسباب، وعَرَض لاختلاف الناس فيه.

فقال: «التوكل اعتماد القلب على الله تعالى فيما يجلبه من خير أو يدفعه من ضر.

واختلف العلماء هل من شرطه ترك الأسباب؟... وقال المحققون: لا يشترط ذلك بل الأحسن ملابسة الأسباب للمنقول والمعقول، أما المنقول فقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٨٠]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ [فاطر: ٦]، وأمر تعالى بملابسة أسباب الاحتياط والحذر في غير موضع من كتابه العزيز، ورسوله سيد المتوكلين وكان يطوف على القبائل ويقول: ((من يعصمني حتى أبَلِّغ رسالات ربي))[1]، وكان له جماعة يحرسونه من العدو حتى نزل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧][2]، ودخل مكة مظاهرًا بين درعين[3] من الحديد... وأما المعقول فهو أن الملك العظيم إذا كانت له عوائد في أيام لا يُحسِن إلا فيها، أو أبواب لا يخرج إلا منها، أو أمكنة لا يوقع إلا فيها، فالأدب معه أن لا يطلب

---

(١) أخرجه أبو داود، كتاب السنة، باب في القرآن (٤/ ٣٧٦/ ح٤٧٣٦)، والترمذي، كتاب فضائل القرآن، (٥/ ١٨٤/ ح٢٩٢٥)، وابن ماجه، أبواب السنة، باب فيما أنكرت الجهمية (١/ ١٣٨/ ح٢٠١)، عن جابر ﷺ. بلفظ: ((ألا رجل يحملني إلى قومه فإن قريشًا قد منعوني أن أبلّغ كلام ربي)). وصححه الألباني. ينظر: صحيح سنن أبي داود (٣/ ١٥٨/ ح٤٧٣٤).

(٢) أخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب سورة المائدة (٥/ ٢٥١/ ح٣٠٤٦)، عن عائشة رضي الله عنها. وحسّنه الألباني. ينظر: صحيح سنن الترمذي (٣/ ٢٣٠).

(٣) أخرجه الإمام أحمد، (٢٤/ ٤٩٩/ ح١٥٧٢٢)، وأبو داود، كتاب الجهاد، باب في لبس الدروع (٢/ ٣٣٦/ ح٢٥٩٢)، والنسائي في السنن الكبرى، كتاب السِيَر، باب التحصين من البأس (٨/ ٦/ ح٨٥٢٩)، وابن ماجه، كتاب الجهاد، باب السلاح (٤/ ٨٦/ ح٢٨٠٦)، عن السائب بن يزيد ﷺ. وصححه الألباني. ينظر: صحيح سنن أبي داود (٢/ ١٢٠/ ح٢٥٩٠).

والحديث الذي ثبت عنه ﷺ في أنه ظاهر بين درعين إنما كان في غزوة أحد، لا في دخوله مكة كما ذكر القرافي.

بل الذي صحَّ عنه ﷺ في دخول مكة هو ما أخرجه مسلم: أن النبي ﷺ دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه مغفر. كتاب الحج، باب جواز دخول مكة بغير إحرام (٢/ ٩٨٩/ ح١٣٥٧)، عن أنس ﷺ.

منه فعل إلا حيث عَوَّده، وأن لا يخالف عوائده بل يجري عليها.

والله ﷻ مالك الملوك وأعظم العظماء، بل أعظم من ذلك رَتَّب ملكه على عوائد أرادها، وأسباب قَدَّرها، وربط بها آثار قدرته ولو شاء لم يربطها، فجعل الري بالشرب، والشبع بالأكل، والاحتراق بالنار، والحياة بالتنفس في الهواء. فمن رام من الله تعالى تحصيل هذه الآثار بدون أسبابها فقد أساء الأدب، بل يلتمس فضل الله تعالى في عوائده»[1].

ثم ذكر أقسام الناس في التوكل وفعل الأسباب، وحكم كل قسم، فقال: «وقد انقسمت الخلائق في هذا المقام ثلاثة أقسام: قسم عاملوا الله تعالى باعتماد قلوبهم على قدرته مع إهمال الأسباب والعوائد فلجُّوا في البحار في زمن الهول، وسلكوا القفار العظيمة المهلكة بغير زاد، إلى غير ذلك من جنس هذه التصرفات، فهؤلاء فَاتَهم الأدب وهم جماعة من العبّاد. وقسم لاحظوا الأسباب وأعرضوا عن التوكل وهم عامة الخلق، وهم شر الأقسام، وربما وصلوا بذلك للكفر. وقسم اعتمدت قلوبهم على قدرة الله تعالى وطلبوا فضله في عوائده، ملاحظين في تلك الأسباب مسبِّبها ومُيَسِّرها فجمعوا بين التوكل والأدب، وهؤلاء هم النبيون والصديقون وخاصة عباد الله العلماء بالله والعارفون بمعاملته -جعلنا الله منهم بَمنِّه وكرمه-»[2].

الدراسة:

التوكل على الله تعالى من أعلى مقامات التوحيد والإيمان، فقد أمر به سبحانه فقال: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ [آل عمران: ١٢٢]، وأثنى على المتوكِّلين، بقوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾﴾ [الأنفال: ٢]، بل ووصف به أفضل خلقه وهم الرسل -عليهم السلام، إذ قالوا لقومهم: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى ٱللَّهِ وَقَدْ هَدَىٰنَا سُبُلَنَا ۚ وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَآ ءَاذَيْتُمُونَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴿١٢﴾﴾ [إبراهيم: ١٢]، وغيرها من الآيات.

---

(١) الذخيرة (١٠/ ٣٧٤)، وينظر: الفروق (٤/ ١٣٥٠).

(٢) الذخيرة (١٠/ ٣٧٥)، وينظر: الفروق (٤/ ١٣٥٠).

وما ذكره القرافي -رحمه الله- صحيح، في تقريره لمعنى التوكل، وأنه لا ينافي الأخذ بالأسباب، بل الأخذ بالأسباب من صدق التوكل على الله تعالى، ودلَّل على ما قال بأدلة صحيحة صريحة من فعل النبي ﷺ وأمره، وهذا من اهتمامه ﷺ بالأخذ بالأسباب[١].

فتغليب أحد الجانبين، أو لزوم أحد الطَرَفين غلط، بأن يتوكل على الله ويقعد عن بذل الأسباب وهذا هو العَجز المذموم، أو يفعل الأسباب ويتَّكل عليها دون مسَبِّبها وهو الله ﷻ، وهذا قد يوصل إلى الشرك، والحق كل الحق في التوسُّط والاعتدال، وهو التوكل على الله تعالى وتفويض الأمور إليه مع الأخذ بالأسباب المشروعة والنافعة.

فمن ظنَّ أن التوكل يُغني عن الأسباب المأمور بها، فهو ضال، كمن ظنَّ أنه يتوكل على ما قُدِّر عليه من السعادة والشقاوة بدون أن يفعل ما أمره الله، فالالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومَحْوُ الأسباب أن تكون أسبابًا نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب المأمور بها قَدح في الشرع؛ فعلى العبد أن يكون قلبه معتمدًا على الله لا على سبب من الأسباب، والله ييسر له من الأسباب ما يصلحه في الدنيا والآخرة[٢].

- مسألة: العين وأثرها، وعلاجها:

ذكر القرافي مسألة مهمة لها علاقة وثيقة بالتوكل وفعل الأسباب، وهي مسألة: العين وأثرها وعلاجها.

فذكر قصة سهل بن حنيف رضي الله عنه، وأَمْر النبي ﷺ عامرًا بالوضوء له[٣].

ثم قال: «معنى العين: أن الله تعالى أجرى عادته أنه إذا تعجَّب إنسان خاص، ونطق ولم يُبَرِّك: أن يصاب المتعجَّب منه، وذلك معنى في نفس العائن لا يوجد في نفس غيره، ومتى بَرَّك قال: اللهم بارك فيه أو بارك الله فيه لم تَضُرَّ عينه. وأجرى الله تعالى أن ذلك

---

(١) ينظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (١٤/ ٣٤١).

(٢) ينظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٥٢٨). وينظر: (٨/ ٥٢٩-٥٣١)، رسالة في تحقيق التوكل (٨٨).

(٣) والحديث أخرجه الإمام أحمد، (٢٥/ ٣٥٦/ ح١٥٩٨٠)، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب الطب، باب العين (٧/ ١٠١/ ح٧٥٧١)، وابن ماجه، كتاب الطب، باب العين (٤/ ٥٤٢/ ح٣٥٠٩)، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف -رضي الله عنهما-. وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (٢/ ٧٤٣/ ح٤٠٢٠).

الوضوء شفاؤها»[١].

الدراسة:

العين حق، ولها تأثير بإذن الله تعالى؛ فقد قال ﷺ: ((العين حق، ولو كان شيء سَابق القدَر، لسبقَتْه العين))[٢]، وأمر عليه الصلاة والسلام عائشة رضي الله عنها بالاسترقاء من العين[٣]، ورخَّص في الرقية[٤]، مما يدل على أن لها حقيقة.

وقد صحَّ في العلاج من هذه العلة والداء أنواع كثيرة، منها:

١- الوضوء من العائن لَمن تأثَّر بعينه. وقد ثبت هذا في أحاديث كثيرة، منها قول النبي ﷺ: ((وإذا استُغْسِلتُم فاغسلوا))[٥]، وصفته: أن يؤمرَ الرجل العائن بقَدَح، فيُدخل كَفَّه فيه، فيتمضمض، ثم يَمُجُّه في القدح، ويغسل وجهه فيه، ثم يُدخل يده اليسرى، فيصب على ركبته اليمنى في القدح، ثم يدخل يده اليمنى، فيصب على ركبته اليسرى، ثم يغسل داخلة إزاره، ولا يوضع القدح في الأرض، ثم يصب على رأس الرجل الذي أصابته العين من خلفه صبة واحدة[٦].

٢- التعوُّذات والرُّقى المشروعة: كالفاتحة[٧]، وآية الكرسي، والمعَوِّذتين، وبعض

---

(١) الذخيرة (١٠/ ٤٤٣-٤٤٤).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب الطب والمرضى والرقى (٤/ ١٧١٩/ ح٢١٨٨)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة (٤/ ١٧٢٥/ ح٢١٩٥).

(٤) أن النبي ﷺ رَخَّص في الرُّقيَة من الحُمَة، والعين والنملة. أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب استحباب الرقية من العين والنملة والحمة والنظرة (٤/ ١٧٢٥/ ح٢١٩٦)، عن أنس رضي الله عنه.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب الطب والمرضى والرقى (٤/ ١٧١٩/ ح٢١٨٨)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٦) ينظر: إكمال المُعلم (٧/ ٤٠)، زاد المعاد (٤/ ١٧١)، فتح الباري (١٠/ ٢٠٤).

(٧) جاءت الرقية بها في قصة اللديغ الذي رقاه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه : أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب فضل فاتحة الكتاب (٤/ ١٩١٣/ ح٤٧٢١)، ومسلم، كتاب السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية (٤/ ١٧٢٧/ ح٢٢٠١).

وعموم القرآن شفاء، لأن الله تعالى قال: ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢]، و(من) لبيان الجنس لا للتبعيض، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِي

الأذكار، كنحو: ((أعوذ بكلمات الله التامة، من كل شيطان وهامّة، ومن كل عين لامَّة))[١].

ومعنى تأثير العين: أن الله سبحانه خلق في الأجسام والأرواح قُوَى وطبائع مختلفة، وجعل في كثير منها خواصَّ وكيفيات مؤثرة، وهذا أمر مشاهد محسوس، كما يحمَرُّ الوجه حمرة شديدة إذا نظر إليه من يستحي منه، ويصفرُّ كذلك عند نظر من يخافه إليه، وقد شاهد الناس من يسقم من النظر وتضعف قواه، وهذا كله بواسطة تأثير الأرواح، ولشدة ارتباطها بالعين يُنسب الفعل إليها، وليست هي الفاعلة، وإنما التأثير للروح[٢].

وذكر القرافي –رحمه الله– أن من سبل الوقاية والتحصين من العين –بإذن الله– وإذا كان العائن يخشى ضرر عينه وإصابتها للمَعين على شيء أعجبه منه، بأن يدفع شرّها بقوله: اللهم بَارِك عليه[٣]، أو: ما شاء الله تبارك الله، أو: اللهم بارك فيه، لقول النبي ﷺ: ((إذا رأى أحدكم من أخيه ما يعجبه، فليدع له بالبركة))[٤].

وما ذكره القرافي موافق لما عليه أهل السنة والجماعة.

﴿ٱلصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ۝٥٧﴾ [يونس: ٥٧]، فالقرآن هو الشفاء التام من جميع الأدواء القلبية والبدنية، وأدواء الدنيا والآخرة. ينظر: زاد المعاد (٤/ ٣٥٢).

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأنبياء، باب ﴿يَزِفُّونَ﴾ [الصافات: ٩٤] (٣/ ١٢٣٣/ ح٣١٩١). وينظر: زاد المعاد، فصل في هديه ﷺ في علاج المصاب بالعين (٤/ ١٦٢-١٦٨، ١٧١، ١٧٣).

(٢) ينظر: زاد المعاد (٤/ ١٦٦).

(٣) ينظر: المصدر السابق (٤/ ١٧٠).

(٤) أخرجه الإمام أحمد، (٢٥/ ٣٥٦/ ح١٥٩٨٠)، والنسائي في سننه الكبرى، كتاب الطب، باب العين (٧/ ١٠١/ ح٧٥٧٠)، وابن ماجه، كتاب الطب، باب العين (٤/ ٥٤٢/ ح٣٥٠٩)، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف رضي الله عنهما. وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (٢/ ٧٤٣/ ح٤٠٢٠).

المبحث التاسع: حكم الفأل والتفاؤل:

قال القرافي في الفرق بين الفأل والتفاؤل: «**وتحريره: أن الفال الحسن هو ما يعرض من غير كسب، مثل قائل يقول: يا مفلح ونحوه. والتفاؤل المكتسب حرام**»[١].

وذكر مثالاً للفأل المكتسب: وهو أخذ الفأل من المصحف، وهو حرام، قال: «لأنه من باب الاستقسام بالأزلام. والأزلام أعواد كانت في الجاهلية مكتوب على أحدهما: (افعل)، وعلى الآخر: (لا تفعل)، وعلى الآخر: (غُفل)، فيخرج أحدهما، فإن وجد عليه: (افعل) أقدم على حاجته التي يقصدها، أو (لا تفعل) أعرض عنها، واعتقد أنها ذميمة، أو خرج المكتوب عليه (غفل) أعاد الضرب، فهو يطلب قَسَمه من الغيب بتلك الأعواد، فهو استقسام: أي طلب القَسَم، الجَيِّد يتبعه، والرديء يتركه، وكذلك من أخذ الفأل من المصحف أو غيره إنما يعتقد هذا المقصد إن خرج جيدًا اتبعه أو رديئًا اجتنبه، فهو عين الاستقسام بالأزلام الذي ورد القرآن بتحريمه، فيحرم... والفرق بينه وبين القسم الذي تقدَّم أنه مباح: أن هذا مُتَردّد بين الخير والشر، والأول متعَيّن للخير فهو يبعث على حسن الظن بالله -تعالى- فهو حسن؛ لأنه وسيلة للخير، والثاني بصدد أن يبين سوء الظن بالله -تعالى- فَحَرم لذلك، وهو يحرم لسوء الظن بغير سبب تقتضيه عادة فيلحق بالطيرة»[٢].

الدراسة:

وافق القرافي الحق فيما ذكره من أحكام الفأل، فقد كان النبي ﷺ يعجبه من الفأل ما كان حسنًا، مما يدل على أن من الفأل ما كان سيئًا رديئًا[٣]، قال عليه الصلاة والسلام: ((لا طِيَرة وخيرها الفأل))، قالوا: وما الفأل؟ قال: ((الكلمة الصالحة يسمعها أحدكم))[٤]، وفي

(١) الذخيرة (١٠/ ٣٨٣)، وينظر: الفروق (٤/ ١٣٧١).

(٢) ينظر: الفروق (٤/ ١٣٧١-١٣٧٢).

(٣) ينظر: فتح الباري (١٠/ ٢١٤).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الطيرة (٥/ ٢١٧١/ ح٥٤٢٢)، ومسلم، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل ويكون فيه من الشؤم (٤/ ١٧٤٥/ ح٢٢٢٣)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

رواية: ((ويعجبني الفأل الصالح: الكلمة الحسنة))[١].

قال ابن الأثير[٢]: «وإنما أحبَّ النبي ﷺ الفأل؛ لأن الناس إذا أمَّلُوا فائدة الله تعالى ورجوا عائدته عند كل سبب ضعيف أو قوي فهم على خير، ولو غلطوا في جهة الرجاء، فإن الرجاء لهم خير. وإذا قطعوا أملهم ورجاءهم من الله كان ذلك من الشر... ومعنى التفاؤل مثل أن يكون رجل مريض فيتفاءل بما يسمع من كلام فيسمع آخر يقول: يا سالم، أو يكون طَالب ضالَّة، فيسمع آخر يقول: يا واجد، فيقع في ظَنِّه أنه يبرأ من مرضه ويجد ضالَّته»[٣].

ولأن التشاؤم سوء ظنّ بالله تعالى بغير سبب محقق، والتفاؤل حسن ظنّ به، والمؤمن مأمور بحُسن الظَّن بالله تعالى على كل حال[٤].

وضابط الفأل المباح كما قال القرافي: «ما يعرض من غير كَسْب»، ومعناه: أن لا يكون مقصودًا بل أن يتَّفق للإنسان ذلك من غير أن يكون له على بال، وكذلك لا يعتمد عليه[٥].

وهو أن يفعل أمرًا أو يَعزِم عليه متوَكِّلاً على الله، فيسمع الكلمة الحسنة التي تَسُرُّه: مثل أن يسمع يا نجيح، يا مفلح، يا سعيد، يا منصور، ونحو ذلك[٦].

وما ذكره من أمثلة الفأل الحَسَن، صحيح، فقد كان رسول الله شديد الكراهة لما تنفر منه القلوب والنفوس جدًا، حتى كان يُغَيِّر الاسم القبيح بالحَسَن[٧]، وكان يحب الاسم

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الفأل (٥/ ٢١٧١/ ح٥٤٢٤)، ومسلم، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل ويكون فيه من الشؤم (٤/ ١٧٤٦/ ح٢٢٢٤)، عن أنس ﷺ.

(٢) هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري ثم الموصلي، أبو السعادات المشهور بابن الأثير، كان عالمًا فاضلاً جمع بين علم العربية والقرآن، والحديث والفقه، من أشهر مصنفاته: (النهاية في غريب الحديث والأثر)، توفي سنة ٦٠٦هـ. ينظر: معجم الأدباء (١٧/ ٧١-٧٧)، وفيات الأعيان (٤/ ١٤١-١٤٣)، سير أعلام النبلاء (٢١/ ٤٨٨)، بغية الوعاة (٣٨٥-٣٨٦).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٤٠٥-٤٠٦). وينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٨١).

(٤) ينظر: فتح الباري (١٠/ ٢١٥).

(٥) ينظر: معارج القبول (٣/ ٩٩٣).

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ٦٦).

(٧) عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ غيَّر اسم عاصية وقال: ((أنتِ جميلة)). أخرجه مسلم، كتاب

الحَسَن[(١)] والفَأل الحَسَن[(٢)].

وأخذ الفأل من المصحف لم يؤثر عن السلف، وليس هو الفأل الذي يحِبُّه الرسول ﷺ[(٣)].

وهو بدعة قبيحة؛ فإنه من اتخاذ آيات الله هزوًا ولعبًا ولهوًا[(٤)].

وما ذكره القرافي من الاستقسام بالأزلام يدخل فيه كذلك: الضَّرب بالحَصَى واللوح والخشب، والورق المكتوب عليه حروف (أبجد)، أو أبيات من الشعر أو نحوها، وهي مما يُطلب به الخِيرة مما يفعله الرجل أو يتركه، فينهى عنها؛ لأنها من باب الاستقسام بالأزلام، وإنما يُسَنُّ له استخارة الخالق، واستشارة المخلوق، والاستدلال بالأدلة الشرعية التي تبيّن ما يحبه الله ويرضاه وما يكرهه وينهى عنه، وهذه الأمور تارة يقصد بها الاستدلال على ما يفعله العبد: هل هو خير أم شر؟ وتارة الاستدلال على ما يكون فيه نفع في الماضي والمستقبل، وكل غير مشروع[(٥)].

الآداب، باب استحباب تغيير الاسم القبيح إلى حسن وتغيير اسم برة إلى زينب وجويرية ونحوهما (٣/ ١٦٨٦/ ح٢١٣٩).

(١) قال ابن عباس رضي الله عنهما: كان رسول الله ﷺ يتفاءل ولا يتطير، ويعجبه الاسم الحسن. أخرجه أحمد (٤ / ١٦٩/ ح٢٣٢٨). وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع الصغير (٢/ ٨٨٢/ ح٤٩٠٤).

(٢) ينظر: تحفة المودود بأحكام المولود لابن القيم (٥٠).

(٣) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ٦٦).

(٤) ينظر: معارج القبول (٣/ ٩٩٣).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٢٣/ ٦٨)، و(٤/ ٨٠).

المبحث العاشر: حكم الطيرة والتطير:

ذكر القرافي الطيرة، وفرَّق بينها وبين التطيُّر في المعنى، وذلك أن التطير: هو الظنُّ السيئ بالله، والطيرة هو الفعل المرتَّب عليه، وجمع بينهما في الحكم، وأن كليهما حرام؛ لأنها من باب سوء الظن بالله تعالى، والرسول ﷺ لا يحبها إنما يحب الفأل، كما أنها لا تضُرُّ إلا صاحبها وغيره لا يأذى بما تطيَّر منه(١).

ثم قسَّم الأشياء التي يُخاف منها إلى قسمين:

١- ما جرَت العادة بأنه مؤذٍ كالسباع، والسموم وبعض الأمراض، فالخوف من هذه الأشياء جائز وليس من الطيرة؛ لأنه خوف عند سبب محقق في مجاري العادات.

٢- ما لم تجرِ العادة بأذيَّته ولا حصول الخوف بسببه، كالعبور بين الغنم وشراء الصابون يوم السبت، فهذا الذي يحرم الخوف منه؛ لأنه سوء ظن بالله من غير سبب(٢).

وقال بعد ذلك: «ومن الأشياء ما هو قريب من أحد القسمين ولم تتمحض، كالعدوى في بعض الأمراض ونحوها، فالورع ترك الخوف حذرًا من الطيرة، ومن ذلك الشؤم الوارد في الأحاديث، ففي الصحاح أن رسول الله قال: ((الشؤم في الدار والمرأة والفرس))(٣)، وفي بعضها: ((إن كان ففي الدار والمرأة والفرس))(٤)»(٥).

ثم ذكر أقوال بعض علماء المالكية في هذه الأحاديث، وما ورد عليها من توَهُّم تعارض بأحاديث أخرى(٦).

---

(١) ينظر: الذخيرة (١٠/ ٣٨٠)، الفروق (٤/ ١٣٦٧).

(٢) ينظر: الذخيرة (١٠/ ٣٨١)، الفروق (٤/ ١٣٦٨). سبق بيان الفرق بين ما ينهى عنه من الخوف وما لا ينهى في الصفحة رقم [١٥٠].

(٣) أخرجه البخاري، كتاب النكاح، باب ما يتقى من شؤم المرأة (٥/ ١٩٥٩/ ح٤٨٠٥)، ومسلم، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل ويكون فيه من الشؤم (٤/ ١٧٤٦/ ح٢٢٢٥)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) أخرجه البخاري، بهذا اللفظ، كتاب الجهاد والسير، باب ما يذكر في شؤم الفرس (٣/ ١٠٥٠/ ح٢٧٠٤)، عن سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٥) الذخيرة (١٠/ ٣٨١). وينظر: الفروق (٤/ ١٣٦٨).

(٦) ينظر: الذخيرة (١٠/ ٣٨١-٣٨٢)، الفروق (٤/ ١٣٦٩-١٣٧٠).

الدراسة:

أصل الطِّيرة: التشاؤم أو التيَمُّن بحركات الطير وأصواتها[(١)].

ثم صار لفظًا عامًا لكل ما يتشاءم به من طائر أو إنسان أو غير ذلك، فهو التشاؤم بمرئي، أو مسموع، أو زمان، أو مكان[(٢)].

وحقيقتها: «أن يكون قد فعل أمرًا متوكلاً على الله، أو يعزم عليه، فيسمع كلمة مكروهة مثل: ما يتم، أو ما يفلح، ونحو ذلك فيتطيَّر، ويترك الأمر فهذا منهي عنه»[(٣)].

وقد نهى النبي ﷺ عن الطِيَرة؛ لأنها من أبواب الشرك، ولما فيها من سوء الظن بالله تعالى وتقديره، فقال: ((الطيرة شرك))[(٤)]، وقال: ((لا عدوى ولا طيرة... الحديث))[(٥)].

وأرشد عليه الصلاة والسلام إلى كمال التوحيد بالتوكل على الله، وإنما جعل التطير شركًا؛ لاعتقاد المتطيِّر أن المتطَيَّر به يجلب نفعًا، أو يدفع ضرًا، فكأنه أشركه مع الله تعالى[(٦)].

وكان ﷺ يعجبه الفأل الحسن، ويكره الطيرة[(٧)]؛ لأن الفأل تقوية لما فعله بإذن الله مع التوكل عليه، والطيرة معارضة لذلك.

وما ذكره القرافي من معنى حديث: ((الشؤم في ثلاثة))، يمكن تلخيص أقوال العلماء فيه

---

(١) ينظر: لسان العرب (٤/ ٥١١ – ٥١٢).

(٢) ينظر: غريب الحديث لابن الجوزي (٢/ ٤٨)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ١٥٢)، فتح الباري (١٠/ ٢١٢)، القول المفيد (١/ ١٠٣).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٣/ ٦٧). وينظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٤/ ٢١٨ – ٢١٩)، معارج القبول (٢/ ٣٩٢).

(٤) أخرجه الإمام أحمد، (٦/ ٢١٣/ ح٣٦٨٧)، وأبو داود، كتاب الطب، باب في الطيرة (٤/ ٢٤/ ح٣٩١٢)، والترمذي، كتاب السير، باب ما جاء في الطيرة (٤/ ١٦٠/ ح١٦١٤)، وابن ماجه، كتاب الطب، باب ما كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة (٢/ ١١٧٠/ ح٣٥٣٨)، عن ابن مسعود ﷺ. وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (٢/ ٧٣٣/ ح٣٩٦٠).

(٥) أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الجذام (٥/ ٢١٥٨/ ح٥٣٨٠)، وبنحوه مسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة (٤/ ١٧٤٢/ ح٢٢٢٠)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٦) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٨١)، مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٣٤)، فتح الباري (١٠/ ٢١٣).

(٧) أخرجه ابن ماجه، كتاب الطب، باب من كان يعجبه الفأل ويكره الطيرة (٢/ ١١٧٠/ ح٣٥٣٦). وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (٢/ ٨٩١/ ح٤٩٨٥).

بأن يقال: إن ما أُثبت من الشؤم غير ما نُفي، فالمنفي هو كونها شؤمًا بذواتها، وأما المثبَت فهو أن الله تعالى قد يقضي بأن يكون شيء من هذه المذكورات شؤمًا على صاحبها بمجيء النقص إليه من قِبلها.

فما ثبت من شؤم وهو النقص الحاصل في هذه الأشياء إنما هو بتقدير الله، لا أن ذلك بسبب هذه الأشياء بذاتها وبنفسها، بل كل شيء بقضاء الله وقدره، فلا ينبغي توهُّم أنها مصدره وسببه إذا وقع منها ما يُكره.

إذا تبيَّن هذا فما في الحديث ليس من قبيل الطيرة الشركية[١].

ونفي النبي ﷺ للعدوى ليس نفيًا لوجودها، بل نفي لما كان أهل الجاهلية يعتقدونه من سَرَيان المـــرض من جسد إلى جسد بطبيعته[٢].

قال ابن القيم: «إن الجاهلية كانت تعتقد أن الأمراض المعدية تُعدي بطبعها من غير إضافة إلى الله سبحانه، فأبطل النبي ﷺ اعتقادهم ذلك، وأكل مع المجذوم[٣] ليبيِّن لهم أن الله سبحانه هو الذي يُمرض ويَشفي، ونهى عن القُرب منه[٤] ليتبين لهم أن هذا من الأسباب التي جعلها الله مُفضية إلى مسبباتها، ففي نهيه إثبات الأسباب، وفي فعله بيان أنها لا تستقلُّ بشيء، بل الرب سبحانه إن شاء سَلَبها قُواها، فلا تؤثِّر شيئًا، وإن شاء أبقى عليها قُواها فأثَّرت»[٥].

فالمراد بنهي النبي ﷺ عن إيراد الممرض على المصح[٦] هو: «حَسم المادة، وسَدُّ الذريعة؛

---

(١) ينظر: التمهيد لابن عبد البر (٩/ ٢٧٨)، مفتاح دار السعادة (٢/ ٢٥٣-٢٥٧)، فتح الباري (٦/ ٦٠-٦٣).

(٢) ينظر: معارج القبول (٣/ ٩٨٤).

(٣) أخذًا من قول النبي ﷺ: ((كُلْ ثقةً بالله وتوكلاً عليه)). أخرجه أبو داود، كتاب الطب، باب في الطيرة (٤/ ٢٩/ ح٣٩٢٧)، وابن ماجه، كتاب الطب، باب في الجذام، (٢/ ١١٧٢/ ح٣٥٤٢)، عن جابر ﷺ. وضعفه الألباني. ينظر: مشكاة المصابيح (٢/ ٥٣٨/ ح٤٥٨٥)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة (٥/ ١٠٦).

(٤) أخذًا من قول النبي ﷺ: ((لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر وفرَّ من المجذوم كما تفر من الأسد)). أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب الجذام (٥/ ٢١٥٨/ ح٥٣٨٠)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٥) زاد المعاد (٤/ ١٥٣).

(٦) أخذًا من قول النبي ﷺ: ((لا يوردن مُمرَض على مصِح)). أخرجه البخاري، كتاب الطب، باب لا هامة (٥/ ٢١٧٧/ ح٥٤٣٧)، عن أبي هريرة ﷺ، ومسلم، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر

لئلا يوافق شيء من ذلك القَدَر فيعتقد من وقع له أن ذلك من العدوى أو من الطيرة فيقع في اعتقاد ما نهي عن اعتقاده، فأشير إلى اجتناب مثل ذلك»[١].

ولا نوء ولا غول ولا يورد ممرض على مصح، (٤/ ١٧٤٣/ ح٢٢٢١)، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف.

(١) فتح الباري (٦/ ٦٢). وينظر: معارج القبول (٣/ ٩٨٥-٩٨٧).

المبحث الحادي عشر: مراتب القَدر:

قرر القرافي مراتب القَدر بما يوافق ما عليه أهل السنة والجماعة في الجملة.

ويمكن بيان مراتب القدر وفق المطالب التالية التي رتَّبها أهل السنة والجماعة:

المطلب الأول: العلم:

لقد أثبت القرافي علم الله ﷻ بجميع الجزئيات والكليات والواجبات والممكنات[١].

الدراسة:

بيان هذه المرتبة: الإيمان بعلم الله ﷻ المحيط بكل شيء من الموجودات، والمعدومات، والممكنات، والمستحيلات، فعَلِم سبحانه ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، وعلم ما الخلق عاملون قبل أن يخلقهم، وعلم أرزاقهم وآجالهم وأحوالهم وأعمالهم في جميع حركاتهم وسكناتهم، وشقاوتهم وسعادتهم، ومن هو منهم من أهل الجنة، ومن هو منهم من أهل النار من قبل أن يخلقهم، ومن قبل أن يخلق الجنة والنار[٢].

والأدلة على هذه المرتبة أكثر من أن تحصر، منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ بِأَيِّ أَرۡضٖ تَمُوتُۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرُۢ ﴿٣٤﴾﴾ [لقمان: ٣٤]، وقوله: ﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِي لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ وَسِعَ كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمٗا ﴿٩٨﴾﴾ [طه: ٩٨].

فالمستحق للعبادة من له الأسماء الحسنى، والصفات العلى، المحيط علمه بجميع الأشياء. فالآية نص على إثبات العلم الشامل لله ﷻ[٣].

---

(١) ينظر: الذخيرة (١٠/ ٣٥٨)، الفروق (٢/ ٦٦٥)، الأجوبة الفاخرة (١٤٠)، شرح تنقيح الفصول (١١٥).

(٢) ينظر: القضاء والقدر للبيهقي (١/ ٧)، شفاء العليل (١٣، ١٧)، معارج القبول (٣/ ٩٢٠).

(٣) ينظر: تفسير السعدي (٥١٢).

المطلب الثاني: الكتابة:

قال القرافي: «اختلف العلماء في قوله تعالى: ﴿مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ﴾ [الحديد: ٢٧]... ويحتمل أن تكون الكتابة ها هنا بمعنى القضاء والقدر، لا بمعنى الأمر»[١].

الدراسة:

بيان هذه المرتبة: الإيمان بكتاب الله تعالى الذي لم يفرط فيه من شيء، قال الله ﷻ: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨][٢]، فكتب تعالى مقادير المخلوقات في اللوح المحفوظ، وهو الكتاب الذي لم يفرط فيه تعالى من شاء، فكل ما جرى ويجري فهو مكتوب عنده سبحانه وتعالى، فجميع المخلوقات علمها عند الله، ولا ينسى واحدًا من جميعها من رزقه وتدبيره[٣].

وقال النبي ﷺ: ((كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، قال: وعرشه على الماء))[٤]، فالمراد: هو تحديد وقت الكتابة في اللوح المحفوظ، لا أصل التقدير؛ فإن ذلك أزَلِي لا أَوَّل له، وقوله: (وعرشه على الماء): أي قبل خلق السموات والأرض[٥].

المطلب الثالث: المشيئة:

ذكر القرافي مما يجب اعتقاده في الله جل جلاله أنه ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن[٦].

الدراسة:

بيان هذه المرتبة يقضي بالإيمان بمشيئة الله تعالى النافذة، وقدرته الشاملة، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، والنصوص المصرِّحة بذلك كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن

---

(١) الاستغناء في أحكام الاستثناء (٥١٦).

(٢) ينظر: معارج القبول (٣/ ٩٢٤).

(٣) ينظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٢٥٣)، (٥/ ٢٩٨)، (٥/ ٣٨٥).

(٤) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى عليهما السلام (٤/ ٢٠٤٤/ ح٢٦٥٣)، عن عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٥) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٦/ ٢٠٣).

(٦) ينظر: الذخيرة (١٠/ ٣٥٩، ٤٤٣).

﴿يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [التكوير: ٢٩]، وما لم يشأ الله تعالى لم يكن؛ لعدم مشيئة الله تعالى إياه، لا لعدم قدرته عليه، ولا عجزه عنه -تعالى وتقدس- وأدلة ذلك: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [الأنعام: ٣٥]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمًا قَدِيرًا ﴿٤٤﴾﴾ [فاطر: ٤٤][١].

المطلب الرابع: الخَلق:

قرَّر القرافي في مواضع عدة أن الأمور كلها بقضاء الله وقدره، وأنه الخالق لها، والمجري لها على عباده[٢]، وأنه ﷻ الخالق لما يشاء[٣].

الدراسة:

هذه المرتبة هي الإيمان بأن الله ﷻ خالق كل شيء، فهو خالق كل عامل وعمله، وكل متحرك وحركته، وكل ساكن وسكونه[٤]، فهو الخالق وما سواه مخلوق، قال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الزمر: ٦٢].

وهذا أمر متفق عليه بين الرسل -عليهم السلام-، وعليه اتفقت الكتب الإلهية، والفطر والعقول[٥].

---

(١) ينظر: القضاء والقدر (١/ ١٣٠)، شفاء العليل (٩٣)، معارج القبول (٣/ ٩٤٠).

(٢) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء (١٩٤).

(٣) ينظر: الأمنية في إدراك النية (٢٠٠)، الذخيرة (٩/ ٣٢٨)، الأجوبة الفاخرة (٨٥، ١٤٠).

(٤) معارج القبول (٣/ ٩٤٠).

(٥) ينظر: شفاء العليل (١٠٩).

المبحث الثاني عشر: خلق الله للخير والشر:

يرى القرافي –رحمه الله– أن الله ﷻ خالق الخير والشر، فقال: «الله تعالى قَدَّر الخير والشر في الدنيا والآخرة»[1]، وقال: «والله تعالى هو الخالق لما يشاء من الخير في قلوب عباده»[2].

كما ذكر مسألة مهمة في هذا الباب، وهي خبر (ليس) في قول النبي ﷺ: ((الخير كله بيديك والشر ليس إليك))[3] بماذا يقدَّر؟ فقال: «استدلت المعتزلة على أن الشر من العبد لا من الله بقوله عليه السلام: ((الخير كله بيديك والشر ليس إليك))، وهذا سلب عام تقوم به الحجة على الأشعرية. فجوابه: أن قوله عليه السلام: (ليس إليك) هذا الجار والمجرور لا بد له من عامل يتعلق به، فالمعتزلة يقدِّرونه: والشر ليس منسوبًا إليك، حتى يكون من العبد على زعمهم، ونحن نقدِّره: والشر ليس قربة إليك؛ لأن الملوك كلهم يُتَقرَّب إليهم بالشر إلا الله تعالى لا يتقرب إليه إلا بالخير، وهذا معنى حسن جميل يحمل اللفظ عليه»[4].

الدراسة:

ما ذكره القرافي من خلق الله للخير والشر هو الحق، وهو منهج أهل السنة والجماعة، فالله تعالى خالق كل شيء وما سواه مخلوق، قال ﷻ: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر: ٦٢]، وهذا ما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها[5].

أما في مسألة تقدير خبر (ليس) في الحديث، فتقدير المعتزلة أقرب من تقدير الأشاعرة، لكن لا يستعمل تقديرهم بإطلاق، بل لا بد من تقييد، وهو أن الله تبارك وتعالى خالق كل شيء، بما في ذلك الخير والشر، والسعود والنحوس، أما الخير المطلق فيُنسب كله إلى الله

---

(١) الفروق (١/ ٢٨٠).

(٢) الأمنية في إدراك النية (٢٠٠).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه (١/ ٥٣٤/ ح٧٧١)، عن علي رضي الله عنه.

(٤) الفروق (٢/ ٥٢٠).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٨/ ٤٤٩، ٤٥٩).

جَلَّاَللهُ، وأما الشر فلا ينسب إلى الله من جهة أفعاله وإن نُسب إليه من جهة إيجاده وخلقه؛ إذ له تبارك وتعالى الحكمة البالغة في إيجاد الشر مع أنه يكرهه ولا يرضاه، فلا يُنسب له الشر المحض العَريُّ من كل خير، بخلاف الخير المحض فإنه ينسب إليه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ(١).

«وقد علم المسلمون أن الله لم يخلق شيئًا ما إلا لحكمة؛ فتلك الحكمة وجه حسنه وخيره، ولا يكون في المخلوقات شر محض لا خير فيه ولا فائدة فيه بوجه من الوجوه؛ وبهذا يظهر معنى قوله: ((والشر ليس إليك))، وكون الشر لم يُضَف إلى الله وحده، بل إما بطريق العموم أو يضاف إلى السبب أو يحذف فاعله»(٢).

وهذا التقدير: «أجلُّ وأعظم من قول من قال: والشر لا يُتقرّب به إليك، وقول من قال: والشر لا يصعد إليك، وأن هذا الذي قالوه وإن تضمن تتريهه عن صعود الشر إليه والتقرب به إليه فلا يتضمن تتريهه في ذاته وصفاته وأفعاله عن الشر، بخلاف لفظ المعصوم الصادق المـُصَدَّق؛ فإنه يتضمن تتريهه في ذاته -تبارك وتعالى- عن نسبة الشر إليه بوجه ما لا في صفاته ولا في أفعاله ولا في أسمائه، وإن دخل في مخلوقاته كقوله: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ ۝١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝٢﴾ [الفلق: ١-٢]»(٣).

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٤/ ٢٦٥-٢٦٦)، تيسير العزيز الحميد (٢/ ٧٦١).
(٢) مجموع الفتاوى (١٤/ ٢١). وينظر: شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٣٥٥).
(٣) بدائع الفوائد (٢/ ٤٣٩). وينظر: شفاء العليل (٣٣٩).

المبحث الثالث عشر: معنى زيادة العمر بالعمل الصالح:

إن الله ﷻ قدَّر مقادير كل شيء وكتبها قبل خلق السموات والأرض، من مخلوقات، وأعمارها، وأرزاقها، فما شاءه كان، وما أراده سبحانه وقدَّره فإنه يقع وفق ما أراده، قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر: ٤٩]، ولا يمكن لشيء أن يتخلَّف عما أراده سبحانه وتعالى.

ومما قدَّره تعالى أعمار المخلوقات وآجالها، فقد جعل لها عمرًا محسوبًا ومكتوبًا، ولها حدًا ينتهي إليه، ﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ ۝٤٩﴾ [الأعراف: ٣٤].

فالعمر المحسوب والمكتوب لا يمكن أن يُزاد فيه ولا ينقص منه؛ لأنه قد مضى به الكتاب.

وقدر ورد في السنة ما يدل على أن الأعمار قد تزيد وتطول بفعل شيء، وقد عرَض القرافي لهذه المسألة، ويمكن بيانها حسب المطلبين التاليين:

المطلب الأول: زيادة العمر بصلة الرحم:

أورد القرافي سؤالاً في استشكال معنى قوله ﷺ: ((من سرَّه أن يُبسَط له في رزقه ويُنسَأ له في أثره فَلْيَصِل رَحِمَه))[1]، فقال: «مع أن المقَدَّرات لا تزيد ولا تنقص، وقد قَدَّر الله تعالى جميع الممكنات ما وجد منها وما لم يوجد في الأزل، فتعلَّقت إرادته القديمة الأزلية بوجود كل ممكن أراد وجوده، وبعدم كل ممكن أراد بقاءه على العدم الأصلي، أو أراد عدمه بعد وجوده، فجميع الجائزات وجودًا أو عدمًا قد نفذت فيها مشيئته سبحانه وتعالى، فكيف بقيت الزيادة بعد ذلك بتيسير سبب من الأسباب؟... والحق أن الله تعالى قَدَّر له ستين سنة مرتَّبة على الأسباب العادية من الغذاء، والتنفس في الهواء، ورَتَّب له عشرين سنة أخرى مرتَّبة على هذه الأسباب وصلة الرحم، وإذا جعلها الله تعالى سببًا أمكن أن يقال: إنها تزيد في العمر حقيقة، كما نقول: الإيمان يُدخل الجنة، والكفر يدخل النار بالوضع الشرعي لا بالاقتضاء العقلي، ومتى علم المكَلَّف أن الله تعالى نَصَّب صلة الرحم

---

(١) أخرجه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب صلة الرحم وتحريم قطيعتها (٤/ ١٩٨٢/ ح٢٥٥٧)، عن أنس رضي الله عنه.

سببًا لزيادة النساء في العمر بادر إلى ذلك كما يبادر لاستعمال الغذاء وتناول الدواء والإيمان؛ رغبة في الجنان، ويَفِرُّ من الكفر؛ رهبة من النيران، وبقي الحديث على ظاهره من غير تأويل يُخِلُّ بالحديث على ما تقدم. وكذلك القول في الرزق حَرفًا بحرف»[١].

الدراسة:

لقد اختلف العلماء في معنى هذا التأخير في عمر الإنسان، مع أن الأعمار مُثبتة في اللوح المحفوظ لا يُزاد فيها ولا ينقص منها[٢].

والمعنى الصحيح: أنه يُكتب عمره مقيّدًا بشرط، كأن يقال: إن وَصَل رحمه فله كذا، وإلا فكذا[٣].

والله ﷻ إذا أراد أن يخلق النسمة جعل أجلها إن بَرَّت كذا، وإن لم تَبُر كذا لما هو دون ذلك، وإن كان منها الدعاء رَدَّ عنها كذا، وإن لم يكن منها الدعاء نزل بها كذا، وإن عملت كذا حُرِمت كذا، وإن لم تعمله رُزِقت كذا، ويكون ذلك مما يثبت في الصحيفة التي لا يزاد على ما فيها، ولا ينقص منه[٤].

«فالحديث على ظاهره، أي: أن الله جعل بحكمته صلة الرحم سببًا شرعيًّا لطول العمر، وكذلك حسن الخلق وحسن الجوار كما في بعض الأحاديث الصحيحة، ولا ينافي ذلك ما هو معلوم من الدين بالضرورة أن العمر مقطوع به؛ لأن هذا بالنظر للخاتمة، تمامًا كالسعادة والشقاوة، فهما مقطوعتان بالنسبة للأفراد فشَقِي أو سعيد، فمن المقطوع به أن السعادة والشقاوة منوطتان بالأسباب شرعًا، كما قال ﷺ: ((اعملوا فكل مُيَسَّر لما خُلق له، فمن كان من أهل السعادة فَسَيُيَسَّر لعمل أهل السعادة، ومن كان من أهل الشقاوة فَسَيُيَسَّر لعمل أهل الشقاوة))، ثم قرأ ﷺ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنْ

---

(١) الفروق (١/ ٢٧٨-٢٧٩).

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم (١٦/ ١١٤)، فتح الباري (٤/ ٣٠٢).

(٣) ينظر: فتح الباري (٤/ ٣٠٢).

(٤) ينظر: بيان مشكل الآثار للطحاوي (٧/ ٢٠٢).

بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾ [الليل: ٥-١٠][(١)]، فكما أن الإيمان يزيد وينقص، وزيادته الطاعة ونقصانه المعصية، وأن ذلك لا ينافي ما كتب في اللوح المحفوظ، فكذلك العمر يزيد وينقص بالنظر إلى الأسباب، فهو لا ينافي ما كتب في اللوح أيضًا»[(٢)].

وقد وافق القرافي الحق في معنى زيادة العمر في الجملة.

المطلب الثاني: زيادة العمر بالدعاء:

قال القرافي: «وكذلك نقول الدعاء يزيد في العمر والرزق، ويدفع الأمراض، ويؤخِّر الآجال وغير ذلك مما شُرع فيه الدعاء، فهو من القَدَر، ولا يُخِل بشيء من القَدَر، بل ما رتَّب الله سبحانه مقدورًا إلا على سبب عادي ولو شاء لما ربطه به»[(٣)].

الدراسة:

ما تمَّ بيانه وتقريره في صلة الرحم يمكن القول به في مسألة الدعاء، وهل يزيد في العمر أو يغيِّر من المقدور شيئًا.

فالله ﷻ جعل الدعاء وصلة الرحم وغيرها من الأعمال الصالحة أسبابًا شرعية نافعة ومؤثِّرة بإذن الله، فهي مما قدَّره الله ﷻ، ولا تخرج عن قضائه وقَدَره، وقد قال النبي ﷺ في شأن الدعاء: ((لا يردُّ القضاء إلا الدعاء))[(٤)]، وقال: ((إن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم يترل، فعليكم عباد الله بالدعاء))[(٥)].

فالدعاء من قضاء الله وقَدَره، وفاعله مستجيب لأمر الله وممتثل لشرعه، وقد جعله الله

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الليل (٤/ ١٨٩١/ ح٤٦٦٦) ومسلم، كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته (٤/ ٢٠٣٩/ ح٢٦٤٧) عن علي رضي الله عنه.

(٢) صحيح الأدب المفرد للألباني (١/ ٢٤).

(٣) الفروق (١/ ٢٧٩-٢٨٠).

(٤) أخرجه الترمذي كتاب القدر، باب لا يرد القضاء إلا الدعاء (٤/ ٤٤٨/ ح٢١٣٩)، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه. وحسنه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (٢/ ١٢٧١/ ح٧٦٨٧).

(٥) أخرجه الترمذي، كتاب الدعوات، باب في دعاء النبي ﷺ (٥/ ٥٥٢/ ح٣٥٤٨)، عن ابن عمر رضي الله عنهما. وحسنه الألباني. ينظر: صحيح الترمذي (٣/ ٤٥٩).

تعالى سببًا، وكتب ذلك أزلاً بأن من يدعو يُزاد في رزقه، ومن لا يدعو لا يُزاد له فيه، ومن يدعو بطول العمر مع التوفيق للعمل الصالح يُجاب في دعائه، ومن لا يدعو بذلك لا يحصل له منه شيء، وكذلك الدعاء بكشف الضر والبلايا والمِحن، أو الدعاء بالوقاية منها والتحصين، فإنه ينفع بتخفيف ورفع ما نزل، أو دفعه قبل أن يترل[١].

فهو من أنفع الأدوية، وعدوّ البلاء يدافعه ويعالجه، ويمنع نزوله، ويرفعه أو يُخَفِّفه إذا نزل وهو سلاح المؤمن[٢].

فهي كلها أسباب كتبها الله عنده في اللوح المحفوظ ولا يلحقها تغيير أو تبديل، وما يفعله العبد منها إنما هو موافقة لما هو مكتوب أزلاً، لا أنه أمر حادث ومستجِدّ.

وهذا ما قرَّره القرافي -رحمه الله-.

(١) ينظر: تحفة الأحوذي (٩/ ٥٣٤)، فيض القدير (٣/ ٧٢٤).

(٢) ينظر: الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي لابن القيم (١٠).

الباب الثالث
مسائل متفرقة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المسائل المتعلقة بالجن.

الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بالولاء والبراء.

الفصل الثالث: المسائل المتعلقة الإمامة.

الفصل الأول
المسائل المتعلقة بالجن

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: خلقتهم ومقدار أعمارهم.

المبحث الثاني: إيمانهم وكفرهم.

المبحث الثالث: قدرتهم وقوتهم.

الغيب: من الاستتار والخفاء، وكل ما غاب عن العيون[1]، وهو عكس المشاهدة.

وهو مما غاب عن الإنسان مشاهدته وعلمه[2].

ولم يطَّلع على الغيب وما فيه من جلائل الأمور ودقائقها إلا الله عز وجل، فهو من خصائصه سبحانه وتعالى، قال: ﴿إِنَّمَا ٱلْغَيْبُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ٢٠]، ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٣﴾ [سبأ: ٢].

فواجب الإنسان تجاه الغيب المحجوب هو الإيمان المطلق به، وأنه لله وحده، وليس لأحد من خلقه أن ينال منه علمًا ولو قدر ذرة، لا مَلَك مُقرَّب ولا نبي مرسَل، إلا ما أطلع الله أحدًا من خلقه على شيء منه، قال تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾ [الجن: ٢٦-٢٧].

ومن الغيب الذي حجبه الله عن عباده: الجن.

والجن: بمعنى الاستتار[3]. يقال: جَنَّ الشيء سَتَره، وكل شيء سُتر عنك فقد جُنَّ عنك. ومنه الجنين، والمـِجَن. والجنّ نوع من العالم؛ سموا بذلك لاجتنانهم عن الأبصار، والجمع جِنان، وهم الجِنَّة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ۝١٥٨﴾ [الصافات: ١٥٨][4].

وهم من جملة مخلوقات الله تعالى، التي خلقها لعمارة أرضه بالعبادة، قال سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾ [الذاريات: ٥٦]، وقد ذكرهم الله عز وجل في مواضع من كتابه العزيز، مما يدل على حقيقة وجودهم ووجوب الإيمان بهم.

وقد عرض القرافي لذكر عالمهم بما فيه، ويمكن دراسة ما ذكره حسب المباحث التالية:

---

(١) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٦/ ٢٥)، لسان العرب (١/ ٦٥٤).

(٢) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٧٥١).

(٣) ينظر: لسان العرب (١٣/ ٩٢).

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم (٧/ ٢١١، ٢١٤)، آكام المرجان في أحكام الجان لبدر الدين الشبلي (٢٣).

المبحث الأول: خلقتهم ومقدار أعمارهم:

قال القرافي عن أصل خلقة الجن: «خُلقوا من نار شأنها التحرّك، وسرعة الانتقال، واللطافة»(١).

وذكر أن أعمارهم طويلة، فقال: «يعيشون الآلاف من السنين، فلا يَعرِض لهم الموت، وكذلك لا تعرض لهم الأمراض والأسقام التي تعرِض لبني آدم، بسبب أن أجسادهم ليست مشتملة على الرطوبات وأجرام الأغذية، فلا يحصل العَفَن ولا آفات الرطوبات التي تعرض لبني آدم، فلذلك كَثُر بقاؤهم وطال، وأسرع لبني آدم الموت»(٢).

الدراسة:

دل على أصل خلقة الجن نصوص صحيحة، منها قوله تعالى: ﴿وَٱلْجَآنَّ خَلَقْنَٰهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ ٱلسَّمُومِ ﴿٢٧﴾﴾ [الحجر: ٢٧].

ومن السنة، قول النبي ﷺ: ((خُلقت الملائكة من نور، وخُلِقت الجان من مارج من نار، وخُلِق آدم مما وُصف لكم))(٣).

أما عن كيفية خلقهم وتركيبته وبنائه، فهم ممن لم يَرَهم أحد قطعًا، كما قال الله: ﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]، فلا يمكن لأحد وصفهم، أو معرفة تركيبتهم وبناء أجسامهم؛ لأنهم من علم الغيب الذي استأثر الله به، ولم يُطلع منه إلا على أصل الخِلقة كما أخبر في كتابه، وأخبر نبيه ﷺ به، وكذا مقدار أعمارهم، ومدة بقائهم في الحياة، مما استأثر الله تعالى به، إلا ما أخبرنا الله تعالى به عن إبليس أنه سيبقى حيًا إلى قيام الساعة: ﴿قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤﴾ قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿١٥﴾﴾ [الأعراف: ١٤-١٥].

إلا أنه مما لا شك فيه أنهم يموتون؛ لدخولهم في عموم قول الله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ

---

(١) الفروق (٢/ ٦٧٣).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٧٢).

(٣) سبق تخريجه في صفحة رقم [٢٦٢].

﴿٢٦ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ ٢٧﴾ [الرحمن: ٢٦-٢٧]، ولقول النبي ﷺ في دعائه: ((أعوذ بعِزَّتك، الذي لا إله إلا أنت، الذي لا يموت، والجِنُّ والإنس يموتون))[1].

«فهو تعالى وحده هو الحي الذي لا يموت والإنس والجن يموتون، وكذلك الملائكة وحملة العرش، وينفرد الواحد الأحد القهار بالديمومة والبقاء، فيكون آخرًا كما كان أولاً»[2].

وقد وافق القرافي في الجملة ما عليه أهل السنة والجماعة من أصل خلقة الجن.

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [الحشر: ٢٤]، (٦/ ٢٦٨٨/ ح٦٩٤٨)، ومسلم، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب التعوذ من شَرِّ ما عمل ومن شَرِّ ما لم يعمل (٤/ ٢٠٨٦/ ح٢٧١٧)، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ١٧٧).

المبحث الثاني: إيمانهم وكفرهم:

ذكر القرافي عن ابن القاسم قوله: «إن للجن ثوابًا وعقابًا»(١).

ثم قال القرافي: «والإجماع على تعذيب الكافر منهم؛ لقوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [هود: ١١٩]، ولم يَرِد نص في أن الجن في الجَنَّة غير أن العمومات تتناولهم، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ ﴿٨﴾﴾ [لقمان: ٨]، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ﴿٧﴾﴾ [الزلزلة: ٧]، ونحو ذلك»(٢).

الدراسة:

مما تقرَّر أن الله ﷻ خلق الجن لعبادته، فهم مكَلَّفون بأوامر ونواهٍ، قال الله تعالى: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا شَهِدْنَا عَلَىٰ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ ﴿١٣٠﴾﴾ [الأنعام: ١٣٠].

فهم على صنفين: مطيع وعاصٍ، قال الله مخبرًا عنهم: ﴿وَأَنَّا مِنَّا الصَّالِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ ۖ كُنَّا طَرَائِقَ قِدَدًا ﴿١١﴾﴾ [الجن: ١١]: أي لم يكن كل الجن كفارًا بل كانوا مختلفين: منهم كفار، ومنهم مؤمنون صُلَحاء، ومنهم مؤمنون غير صُلحاء، ومن أطاع رضي الله عنه وأدخله الجنة، ومن عصى وتمرَّد غضب الله عليه وأدخله النار(٣).

وقول الله: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [هود: ١١٩]، يعني: من أهل المعاصي والكفر بالله منهم(٤).

وهذا مما لم ينازع فيه المسلمون، أن أهل الكفر والفسوق والعصيان من الجن يستحقون لعذاب النار كما يدخلها من الآدميين(٥)، إنما حصل النزاع في أهل الإيمان منهم ودخول

---

(١) الذخيرة (١٠/ ٤٨٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ينظر: تفسير القرطبي (١٩/ ١٥).

(٤) ينظر: تفسير الطبري (٢٠/ ١٧٦).

(٥) ينظر: مجموع الفتاوى (٤/ ٢٣٣)، (١٣/ ٨٦)، (١٩/ ٣٨).

مُحسنهم الجنة، والجمهور على أنهم في الجنة[١]، بدليل: قوله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ ﴿٥٦﴾﴾ [الرحمن: ٥٦]، فدل ذلك على تأتّي الطمث منهم؛ لأن طَمَث الحُور العين إنما يكون في الجنة[٢].

وكذلك دخولهم في عمومات النصوص كما قال القرافي، والنصوص في النعيم والعذاب كثيرة، منها: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الكهف: ٣٠-٣١]، وهذا يدل على أن ثوابهم الجنة، وأمثال هذه من العمومات وقد ثبت أن منهم المؤمنين فيدخلون في العموم[٣].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٣٩).

(٢) ينظر: المصدر السابق.

(٣) ينظر: طريق الهجرتين وباب السعادتين (٦٣٠).

المبحث الثالث: قدرتهم وقوتهم:

قال القرافي: «فتراكيبهم أعظم، وسيرهم في الأرض أيسر، فيسيرون المسافة الطويلة في الزمن القصير... واتخذهم سليمان عليه السلام لأعمال تعجز عنها البشر بسبب فَرْط قوتهم، قال الله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ﴾ [سبأ: ١٣]، ولهم قوة التنقل على التصوّر في كل حيوان أرادوا، فتقبل بِنيَتُهم التنقل إلى الحيات والكلاب والبهائم، وصُوَر بني آدم»[1].

الدراسة:

ما ذكره القرافي في قوة الجن وقدراتهم، صحيح، فقد أعطاهم الله عز وجل قدرة لم يعطِها أحدًا من البشر، ودلت على ذلك النصوص الصحيحة والصريحة.

منها: أن الله تعالى سخر الجن لنبيه سليمان عليه السلام، فكانوا طوع أمره، وهذا من خصائصه ومن ملكه الذي وهبه الله إياه دون سائر البشر، إذ أجاب الله طَلبه حين قال: ﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٣٥﴾﴾ [ص: ٣٥].

فصاروا في خدمة سليمان ومُلكه على أحوال، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٢﴾ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٢-١٣].

وتعهَّد أحدهم لسليمان عليه السلام بإحضار عرش ملكة اليمن إلى بيت المقدس[2] في وقت لا يتجاوز قيام سليمان عليه السلام من جلوسه، قال الله جل جلاله: ﴿قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ ٱلْجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ ۖ وَإِنِّى عَلَيْهِ لَقَوِىٌّ أَمِينٌ ﴿٣٩﴾﴾ [النمل: ٣٩].

فقد أقدرهم الله جل جلاله على ما ليس في طاقة البشر وقدرتهم، ومن قدرتهم: التصور والتشكل في غير صورهم الحقيقية، فيتَصَوَّرون في صُوَر الإنس والبهائم، وفي صُوَر الحيَّات والعقارب وغيرها،

---

(١) الفروق (٢/ ٦٧٣).

(٢) ينظر: تفسير ابن كثير (٦/ ١٩٣).

وفي صُوَر الإبل والبقر والغنم والخيل والبغال والحمير، وفي صور الطير[(١)].

ومما صح في السنة من تصوُّر الجن: مجيء أحدهم على صورة رجل فقير إلى أبي هريرة ﵁ يطلبه المال، وقد وكَلَ النبي ﷺ إلى أبي هريرة حفظ زكاة رمضان، قال النبي ﷺ في آخر الحديث: ((تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليال يا أبا هريرة؟))، قال: لا، قال: ((ذاك شيطان))[(٢)]، كذلك صح تصورهم بالكلاب[(٣)]، وبالحيَّات[(٤)]، وهذا من إقدار الله ﷻ لهم.

- مسألة: قول الله تعالى: ﴿فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ﴾ هل هو استثناء للشياطين من الملائكة؟

قال القرافي: «إبليس ليس من الملائكة لقوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]، والجن خلقوا من نار، والملائكة من نور، ولأن الملائكة معصومون، وإبليس غير معصوم»[(٥)].

الدراسة:

سبق تقرير أصل الجن، وأنهم خُلقوا من نار، ومعنى قول الله ﷻ: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا لِلۡمَلَٰٓئِكَةِ ٱسۡجُدُواْ لِأٓدَمَ فَسَجَدُوٓاْ إِلَّآ إِبۡلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلۡجِنِّ فَفَسَقَ عَنۡ أَمۡرِ رَبِّهِۦٓ﴾ [الكهف: ٥٠]: أن إبليس كان قد توسَّم بأفعال الملائكة وتشبَّه بهم، وتعبَّد وتنسَّك، فلهذا دخل في خطابهم، وعندما حانت الحاجة نضح كل وعاء بما فيه، وخانه الطبع فعصى بالمخالفة، ونصه تعالى على أنه (من الجن) أي: إنه خُلِق من نار، كما قال: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ ١٢﴾ [الأعراف: ١٢][(٦)].

---

(١) ينظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ٤٤-٤٦)، النبوات (١٠٥٥-١٠٥٦).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب بدء الخلق، باب صفة إبليس وجنوده (٢/ ٨١٢/ ح٢١٨٧)، عن أبي هريرة ﵁.

(٣) جاء ذلك في حديث أبي ذر ﵁، قال رسول الله ﷺ: ((الكلب الأسود شيطان)). أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب قدر ما يستره المصلي (١/ ٣٦٥/ ح٥١٠).

(٤) جاء ذلك في قصة، وفي آخرها، قال رسول ﷺ: ((إن بالمدينة جنًا قد أسلموا، فإذا رأيتم منهم شيئًا فآذنُوه ثلاثة أيام، فإن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه فإنما هو شيطان)). أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب قتل الحيَّات وغيرها (٤/ ١٧٥٦/ ح٢٢٣٦)، عن أبي سعيد ﵁.

(٥) الاستغناء في أحكام الاستثناء (٣٦٨).

(٦) ينظر: تفسير ابن كثير (٥/ ١٦٧).

فلم يكن إبليس من الملائكة طرفة عين[١]، و لم يتغَيَّر أصله الذي خُلق منه.

وقد ثبت بالنص الصحيح الصريح أن الجن غير الملائكة والإنس، وهو قول النبي ﷺ: ((خُلِقت الملائكة من نور، وخُلِق الجان من نار))[٢].

والتحقيق: «أن الشيطان كان من الملائكة باعتبار صورته، وليس منهم باعتبار أصله»[٣].

وقد وافق القرافي الحق فيما ذكره في معنى استثناء إبليس في الآية.

---

(١) ينظر: تفسير الطبري (١/ ٥٠٦).

(٢) سبق تخريجه صفحة رقم [٢٦٢].

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٣٤٦).

الفصل الثاني
المسائل المتعلقة بالولاء والبراء

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: البرُّ بأهل الذمة ومعاملتهم.

المبحث الثاني: المداهنة والفرق بينها وبين المداراة.

الولاء والبراء أصل من أصول الدين العظيم، فقد أمر الله ﷻ المسلمين بموالاة بعضهم البعض، وبما تقتضيه هذه الموالاة من النُّصرة والمعونة، كما أمرهم بالبراء من الكفر وأهله، وبكل ما يقتضيه هذا البراء من مُجانبة ومعاداة وبُغض وكراهية للكفار ولأفعالهم، وبذلك كمال الإيمان والتوحيد[١].

فإنه بعد محبة الله ورسوله تجب محبة أولياء الله ومعاداة أعدائه، وذلك من أصول العقيدة، ومن ملة إبراهيم عليه السلام والذين معه، الذين أمرنا بالاقتداء بهم، حيث يقول سبحانه وتعالى: ﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَآءُ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحْدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤]، وهو من دين محمد ﷺ، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾﴾ [المائدة: ٥١][٢].

وقال رسول الله ﷺ: ((إن أوثق عُرَى الإيمان أن تُحب في الله، وتُبغِض في الله))[٣].

تعريف الولاء والبراء:

الولاء في اللغة: النصرة والمحبة والقرب[٤]. والموالاة: ضد المعاداة، والولي: ضد العدو[٥].

أما البراء: فمن التَخلِّي والتخلُّص والتباعد[٦]، وهو العداوة والبُغض والمجانبة والمُصارمة[٧].

قال الله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ۗ

---

(١) ينظر: الدرر السنية (٢/ ١٥٧)، القول السديد (١١٠-١١١).

(٢) ينظر: الولاء والبراء في الإسلام لصالح الفوزان (١).

(٣) أخرجه الإمام أحمد، (٣٠/ ٤٨٨/ ح١٨٥٢٤)، عن البراء بن عازب رضي الله عنه. وحسنه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (١/ ٤٠٣/ ح٢٠٠٩).

(٤) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٦/ ١٤١)، لسان العرب (١٥/ ٤٠٥)، المعجم الوسيط (٢/ ١٠٥٨).

(٥) ينظر: لسان العرب (١٥/ ٤٠٥).

(٦) ينظر: معجم مقاييس اللغة (١/ ٢٣٧)، لسان العرب (١/ ٣١).

(٧) ينظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٥١٠)، تفسير ابن كثير (٨/ ٨٧).

إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾﴾ [التوبة: ٧١]: «لما ذكر الله تعالى صفات المنافقين الذميمة، عطف بذكر صفات المؤمنين المحمودة، فقال: ﴿بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ﴾ أي: يتناصرون ويتعاضدون، كما جاء في الصحيح: ((المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا)) وشَبَّك بين أصابعه[1]»[2].

والمقصود مما سبق بيانه من معانٍ للولاء والبراء هو حكم موالاة من خالف شرع الله تعالى سواء كان عصيانًا أو كفرًا، وحكم البراء منهم.

وقد ذكر القرافي بعض المسائل التي يُمكن تصنيفها ضمن مسألة الولاء والبراء، وهي في المبحثين التاليَين:

المبحث الأول: البرُّ بأهل الذمة ومعاملتهم:

ذكر القرافي مسألة معاملة أهل الذمة من الكفار بالحُسنى والقِسط، والفرق بينها وبين ودِّهم ومحبَّتهم، فقال: «اعلم أن الله تعالى منع من التودد لأهل الذمة بقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُواْ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ... الآية﴾ **[الممتحنة: ١]، فمنع الموالاة والتودد، وقال في الآية الأخرى:** ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ... الآية﴾ **[الممتحنة: ٨]، وقال في حق الفريق الآخر:** ﴿إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُواْ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ... الآية﴾ **[الممتحنة: ٩]، وقال ﷺ: ((استوصوا بالقبط خيرًا))[3]، فلا بد من الجمع بين هذه النصوص، وأن الإحسان لأهل الذمة مطلوب، وأن التودد والموالاة منهي عنهما، والبابان مُلتبسان فيحتاجان إلى الفرق»[4].**

---

(١) أخرجه البخاري، أبواب المساجد، باب تشبيك الأصابع في المسجد وغيره (١/ ١٨٢/ ح٤٦٧)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب تراحم المؤمنين وتعاطفهم وتعاضدهم (٤/ ١٩٩٩/ ح٢٥٨٥)، عن أبي موسى ﷺ.

(٢) تفسير ابن كثير (٤/ ١٧٤).

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٩/ ٦١/ ح١١١)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٦٠٣/ ح٤٠٣٢)، عن كعب بن مالك ﷺ. وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (١/ ١٨٠/ ح٦٩٨).

(٤) الفروق (٢/ ٧٠١).

فذكر هذا الفرق وبيَّنه بضَرب الأمثلة على ما يجب لهم من حقوق على المسلمين، وما يحرم على المسلمين من بَذْله لهم، وبيَّن الضابط في برِّهم المشروع والممنوع، فقال: «وسر الفرق: أن عقد الذمة يوجب حقوقًا علينا لهم؛ لأنهم في جوارنا، وفي خفارتنا وذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ ودين الإسلام، فمن اعتدى عليهم ولو بكلمة سوء أو غيبة في عِرض أحدهم، أو نوع من أنواع الأذية، أو أعان على ذلك، فقد ضيَّع ذمة الله تعالى وذمة رسوله ﷺ وذمة دين الإسلام... نبرّهم بكل أمر لا يكون ظاهره يدل على مودَّات القلوب، ولا تعظيم شعائر الكفر، فمتى أدى إلى أحد هذين امتنع، وصار من قبيل ما نُهي عنه في الآية وغيرها، ويتضح ذلك بالمثل: فإخلاء المجالس لهم عند قدومهم علينا، والقيام لهم حينئذ، ونداؤهم بالأسماء العظيمة الموجبة لرفع شأن المنادَى بها، هذا كله حرام، وكذلك إذا تلاقينا معهم في الطريق وأخلينا لهم واسعها ورَحْبها والسهل منها، وتركنا أنفسنا في خسيسها وحَزَنها وضَيِّقها كما جرت العادة أن يفعل ذلك المرء مع الرئيس، والولد مع الوالد، والحقير مع الشريف، فإن هذا ممنوع؛ لما فيه من تعظيم شعائر الكفر، وتحقير شعائر الله تعالى وشعائر دينه، واحتقار أهله... وكذلك لا يكون المسلم عندهم خادمًا ولا أجيرًا يؤمر عليه ويُنهى... وأما ما أُمر به من برِّهم ومن غير مودة باطنية: فالرفق بضعيفهم، وسَدُّ خَلَّة فقيرهم، وإطعام جائعهم، وإكساء عاريهم، ولين القول لهم على سبيل اللطف لهم والرحمة، لا على سبيل الخوف والذلة، واحتمال إذايتهم في الجوار مع القدرة على إزالته -لطفًا منا بهم لا خوفًا وتعظيمًا-، وحفظ غيبتهم إذا تعرَّض أحد لأذيتهم، وصَون أموالهم وعيالهم وأعراضهم وجميع حقوقهم ومصالحهم، وأن يعانوا على دفع الظلم عنهم وإيصالهم لجميع حقوقهم، وكل خير يَحسُن من الأعلى مع الأسفل أن يفعله، ومن العدو أن يفعله مع عدوه فإن ذلك من مكارم الأخلاق، فجميع ما نفعله معهم من ذلك ينبغي أن يكون من هذا القبيل لا على وجه العزة والجلالة منا، ولا على وجه التعظيم لهم وتحقير أنفسنا بذلك الصنيع لهم، وينبغي لنا أن نستحضر في قلوبنا ما جبلوا عليه من بغضنا وتكذيب نبينا ﷺ، وأنهم لو قدروا علينا لاستأصلوا شأفتنا، واستولوا على دمائنا وأموالنا، وأنهم من أشد العصاة لربنا ومالكنا ﷻ، ثم نعاملهم بعد ذلك بما تقدم ذكره امتثالاً لأمر ربنا ﷻ وأمر نبينا ﷺ لا محبة فيهم ولا تعظيمًا لهم...

وبالجملة فبرهم والإحسان إليهم مأمور به، وودهم وتوليهم منهي عنه»[١].

الدراسة:

الذِمَّة في اللغة: العهد والضَّمان والأمان[٢].

وأهل الذِمَّة هم المعاهَدُون من أهل الكتاب ومن جرى مجراهم[٣].

وقيل للمعاهد من الكفار: ذِمِّي؛ لأنه أُومِن على ماله ودمه بالجزية[٤].

وقد وافق القرافي الحق فيما ذكره من أمثلة يمكن من خلالها التفريق بين البر المشروع والود الممنوع.

فقد جعل الود الممنوع ما دل الفعل منه على مودَّات القلوب وتعظيم شعائر الكفر، وصُور ذلك وأمثلته كثيرة، فمنها:

١- إخلاء المجالس للكفار، والقيام لهم؛ وذلك أنه تحرم التهنئة والتعزية لهم، كالتصدير والقيام[٥].

٢- نداؤهم بالأسماء العظيمة، وتكنيتهم بكنى المسلمين كأبي عبد الله وأبي القاسم، وكذلك تلقيبهم بألقاب المسلمين كعزِّ الدين ونحوه[٦]، كما لا يجوز مدحهم، ولا وصفهم بصفات الإجلال والتعظيم كالسيد، والسامي[٧]، فقد قال رسول الله ﷺ: ((لا تقولوا للمنافق: سيدنا، فإنه إن يكن سيدكم فقد أسخطتم ربكم))[٨]، «وقد كان المصطفى

---

(١) الفروق (٢/ ٧٠٢-٧٠٣).

(٢) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب لأبي المكارم المطَرِّزي (١/ ٣٠٧)، تهذيب اللغة (١٤/ ٣٠٠)، معجم مقاييس اللغة (٢/ ٣٤٦).

(٣) ينظر: لسان العرب (١٢/ ٢٢٠)، المعجم الوسيط (١/ ٣١٥).

(٤) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب (١/ ٣٠٧)، أحكام أهل الذمة (٢/ ٣٢).

(٥) ينظر: الفروع لابن مفلح (١٠/ ٣٣٤).

(٦) ينظر: المصدر السابق (١٠/ ٣٣٣).

(٧) ينظر: تحفة الإخوان فيما جاء في الموادة والمعاداة والبغض والهجران لحمود التويجري (٢٣).

(٨) أخرجه الإمام أحمد، (٢٨/ ٢٢/ ح٢٢٩٣٩)، وأبو داود، كتاب الأدب، باب لا يقول: المملوك ربِي وربَّتي (٤/ ٤٥١/ ح٤٩٧٩)، والنسائي، كتاب عمل اليوم والليلة، باب النهي عن أن يقال للمنافق: سيدنا (٦/ ٧٠/ ح١٠٠٧٣)، عن بريدة الأسلمي رضي الله عنه. وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (٢/ ١٢٣٤/ ح٧٤٠٥).

ﷺ يكره استعمال اللفظ الشريف المـَصُون في حق من ليس كذلك، واستعمال اللفظ المـَهِين المكروه فيمن ليس من أهله»[(١)].

٣- توسيع الطريق لهم، وتضييق المسلمين على أنفسهم لأجلهم، وهذا خلاف المشروع، فقد قال رسول الله ﷺ: ((لا تبدَؤُوا اليهود ولا النصارى بالسلام، فإذا لقيتُم أحدهم في طريق فَاضطَرُّوه إلى أضيَقه))[(٢)]، أي: «لا تَتَنحَّوا لهم عن الطريق الضيِّق إكرامًا لهم واحترامًا... وليس معنى ذلك: أنا إذا لقيناهم في طريق واسع أنا نلجِئُهم إلى حَرْفِه حتى نضيِّق عليهم؛ لأن ذلك أذى منا لهم من غير سبب، وقد نُهينا عن أذاهم»[(٣)]، ومشروعية التضييق على الكفار في الطريق كناية عن إظهار عزة الإسلام، وذلة الكفر، وأن اللائق بالمسلم أن يكون عزيزًا رافع الرأس ويأخذ من الطريق أوسعه، ولا يستذل للكافر فيفسح له الطريق ويبقى هو لاجئًا إلى أضيقه خاضعًا، كما أنه من الواجب ألا يلحقهم مع التضييق أذى.

٤- أن يكون المسلم خادمًا عندهم وأجيرًا يؤمر ويُنهى، فلا يجوز؛ لما في ذلك «من حَبْسِ نفسه على خدمته مدة الإجارة، وذلك فيه نوع إذلال للمسلم وإهانة له تحت يد الكافر، فلم يجز»[(٤)]، أما أن يؤدي لهم أعمالاً يتقاضى عليها أجرًا دون أن يكون تحت أيديهم وحكمهم، فيجوز، وقد سئل الإمام أحمد: يؤاجر الرجل نفسه من اليهود والنصراني؟ قال: «لا بأس، نعم»[(٥)].

أما ما يجوز بِرُّ أهل الذمة به، وهو من حقوقهم التي يجب على المسلمين حفظها لهم، فهي كثيرة، منها:

١- الرفق بضعيفهم، وسدُّ خلَّة فقيرهم. وهذا مقتضى الرحمة التي شرعها الله ﷻ مع جميع الخلق، فقد قال سبحانه عن رسوله ﷺ: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ

---

(١) فيض القدير (١/ ٥٢٧).

(٢) أخرجه مسلم، كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم (٤/ ١٧٠٧/ ح٢١٦٧)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) المفهم (٥/ ٤٩٠).

(٤) أحكام أهل الذمة (١/ ٥٦٥).

(٥) أخرجه أبو بكر الخلال في أحكام أهل الملل (١١٨) برقم: ٣٢٩.

لِّلْعَٰلَمِينَ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، وقال ﷺ: ((مَن لا يَرحم لا يُرحم))[١]، والحديث عام، فيه «الحَضُّ على استعمال الرحمة للخلق كلهم: كافرهم ومؤمنهم»[٢].

٢- لين القول لهم على سبيل اللطف والرحمة لا الخوف والذِلَّة، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، فقوله: ﴿بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ أي: بالجميل من القول، وهو الدعاء إلى الله بآياته، والتنبيه على حُججه، وقوله: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾ أي: إلا الذين أبوا أن يقرُّوا لكم بإعطاء الجزية، ونصبوا دون ذلك لكم حربًا، فإنهم ظلمة، فأولئك جادلوهم بالسيف حتى يسلموا، أو يعطوا الجزية[٣].

٣- احتمال أذيَّتهم في الجوار مع القدرة على إزالته، لطفًا لا خوفًا وتعظيمًا، فقد أمر رسول الله ﷺ بإكرام الجار، وعظَّم من شأنه عمومًا، وفي أحاديث كثيرة، ونوَّع في هذا الأمر: فمرة بالأمر بالإحسان إليه، ومرة بإكرامه، ومرة بالنهي عن إيذائه، فقال: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يُؤذِ جاره))[٤]، وقال: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليُحسِن إلى جاره))[٥]، وغيرها من أحاديث، قال القرطبي: «فالوصاة بالجار مأمور بها مندوب إليها مسلمًا كان أو كافرًا، وهو الصحيح. والإحسان قد يكون بمعنى المواساة، وقد يكون بمعنى حسن العشرة، وكَفِّ الأذى والمحاماة دونه»[٦].

٤- صون أموالهم وعيالهم وأعراضهم، وغيرها من مكارم الأخلاق التي هي من قبيل

---

(١) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته (٥/ ٢٢٣٥/ ح٥٦٥١)، ومسلم، كتاب الفضائل، باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك (٤/ ١٨٠٨/ ح٢٣١٨)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٢) شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ٢١٩). وينظر: فتح الباري (١٠/ ٤٤٠).

(٣) ينظر: تفسير الطبري (٢٠/ ٤٦).

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذِ جاره)) (٥/ ٢٢٤٠/ ح٥٦٧٢)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت إلا عن الخير وكون ذلك كله من الإيمان (١/ ٦٩/ ح٤٧)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف ولزوم الصمت إلا عن الخير وكون ذلك كله من الإيمان (١/ ٦٩/ ح٤٨)، عن أبي شريح الخزاعي ﷺ.

(٦) تفسير القرطبي (٥/ ١٨٤).

الحقوق بسبب العَهد، مثل: بذل المعروف، وكَظْم الغيظ، وحسن الخلق، وإكرام الضيف ونحو ذلك، فيستحب بَذلُه لجميع الخلق إلا ما كان يقتضي مفسدة، كالذلة فلا يُبذل للعدو في حال الحرب[١].

والله ﷻ لم يَنهَ المؤمنين عن البِرِّ والعدل والإنصاف في معاملة أي كافر كان من أهل الملل، إذا لم يقاتلهم في الدين ولم يخرجهم من ديارهم؛ إذ العدل والإحسان والإنصاف مطلوب محبوب شرعًا، ولذا عَلَّل هذا الحكم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾﴾[٢].

وما سبق وغيره إنما هو من صفات المؤمنين، وأخلاقهم الكريمة التي أمرهم بها ربهم ﷻ، وحثَّهم عليها رسولهم ﷺ، وأمرهم فيها بالتأسي به، والتي يتصفون بها دائمًا، ويتخلَّقون بها في جميع أحوالهم، كيف وقد اجتمع معها عهد الله وميثاقه الذي أبرم لأولئك الكفار، وأخذوا عليه صدق المسلمين وأمانتهم، فصاروا بذلك أهل ذمة وعهد وأمان، فحينئذٍ لا يجوز نقضه ولا مساسه بما يفهم منه النقض أو الخُلف، كظُلم أهل الذمة بأخذ مالهم، أو الاعتداء عليهم، أو الغدر بهم، أو قتلهم، وقد قال رسول الله ﷺ: ((من قتل مُعاهدًا لم يَرح رائحة الجنة))[٣].

فقد حرَّم الله قتل المعاهدين من الكفار الذين لهم عهد عند المسلمين بالذمة أو بالأمان، فلا يجوز قتلهم والتعدي عليهم؛ لأنهم في ذمة المسلمين، وفي أمانهم، ولا يجوز خيانة ذمة المسلمين، كما دل على ذلك الحديث[٤].

وقد قال ﷺ: ((ألا من ظلم مُعَاهدًا، أو انتقصه، أو كَلَّفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئًا بغير طيب نفس فأنا حَجِيجُه يوم القيامة))[٥].

وبذلك يتبيَّن الفرق بين البر المشروع والود الممنوع لأهل الذمة.

---

(١) ينظر: إيثار الحق على الخلق (٣٧١).

(٢) ينظر: مجموعة الرسائل والمسائل النجدية لعلماء نجد (٣/ ١٨٩).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الخمس، باب إثم من قتل معاهدا بغير جرم (٣/ ١١٥٥/ ح٢٩٩٥)، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٤) ينظر: إعانة المستفيد (١/ ٣٥).

(٥) أخرجه أبو داود، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في تعشير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات (٢/ ١٨٧/ ح٣٠٥٢). وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع (١/ ٥١٨/ ح٢٦٥٥).

المبحث الثاني: المداهنة والفرق بينها وبين المداراة:

قال القرافي: «اعلم أن معنى المداهنة: معاملة الناس بما يُحِبُّون من القول، ومنه قوله تعالى: ﴿وَدُّوا۟ لَوۡ تُدۡهِنُ فَیُدۡهِنُونَ ۝٩﴾ [القلم: ٩]: أي هم يَوَدُّون لو أثنيت على أحوالهم وعباداهم، ويقولون لك مثل ذلك، فهذه مداهنة حرام، وكذلك كل من يشكر ظالمـًا على ظلمه، أو مبتدِعًا على بدعته، أو مبطلاً على إبطاله وباطله فهي مداهنة حرام؛ لأن ذلك وسيلة لتكثير ذلك الظلم والباطل من أهله... والظَلَمة والفسقة الذين يُتَّقى شَرُّهم، ويتبسم في وجوههم، ويُشكرون بالكلمات الحقة، فإن ما من أحد إلا وفيه صفة تُشكَر، ولو كان من أنحس الناس، فيقال له ذلك استكفاءً لِشَرِّه، فهذا قد يكون مباحًا، وقد يكون واجبًا إن كان يَتوَصَّل به القائل لدفع ظلم محرم، أو محرمات لا تندفع إلا بذلك القول، ويكون الحال يقتضي ذلك، وقد يكون مندوبًا إن كان وسيلة لمندوب أو مندوبات، وقد يكون مكروهًا إن كان عن ضعف لا ضرورة تتقاضاه بل خَوَر في الطبع، أو يكون وسيلة للوقوع في مكروه. فانقسمت المداهنة على هذه الأحكام الخمسة الشرعية، وظهر حينئذ الفرق بين المداهنة المحرمة وغير المحرمة، وقد شاع بين الناس أن المداهنة كلها محرمة، وليس كذلك بل الأمر كما تقدم تقريره»[1].

الدراسة:

المداهنة في اللغة: إِظهارُ خلاف ما يُضمِر، دَهَن الرجل إذا نافق[2].

وهي «أن ترى منكرًا وتقدر على دفعه ولم تدفعه حفظًا لجانب مرتكبه أو غيره، أو لقلة مبالاة في الدين»[3].

وقد قسَّمها القرافي إلى خمسة أقسام، وجعلها متناولة للأحكام التكليفية الخمسة.

وعند العلماء قسم آخر مقابل للمداهنة، وهو المداراة.

---

(١) الفروق (٤/ ١٣٦٤). وينظر: الذخيرة (١٠/ ٣٧٩-٣٨٠).

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة (٢/ ٣٠٨)، لسان العرب (١٣/ ١٦٠)، القاموس المحيط (٤٥٤).

(٣) التعريفات (٢٦٥).

والمداراة لغة: من الدَّرْء، وهو الدَّفع. ومعناها في الخُلُق والمعاشرة: الاتقاء والمـُـلايَنة والمصانعة[١].

والمداهنة كلها منهي عنها، سواء كرهت أو حرمت، أما المداراة فهي التي قد تكون واجبة أو مندوبة.

قال النبي ﷺ: ((إن شر الناس عند الله مترلة يوم القيامة من تركه الناس اتِّقاء شَرِّه))[٢].

وهذا أصل في ندب المداراة إذا ترتب عليها دفع ضر أو جلب نفع، بخلاف المداهنة فهي حرام مطلقًا[٣].

ولا بد من بيان الفرق بين كل منهما من حيث المعنى والحكم، كما بيَّنها العلماء.

ويمكن بيان الفروق بين المداهنة والمداراة حسب ما يلي:

١- حسب الحكم: المداهنة محرَّمة، والمداراة مندوب إليها[٤].

٢- حسب المعنى: فقد فسَّر العلماء المداهنة بأنها معاشرة الفاسق وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه، والمداراة هي الرفق بالجاهل في التعليم، وبالفاسق في النهي عن فعله وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه، والإنكار عليه بلُطفِ القول والفعل، ولا سيما إذا احتيج إلى تَأَلُّفه[٥]. وفي حديث: ((إن شر الناس عند الله مترلة يوم القيامة من تركه الناس اتقاء شَرِّه)): جواز غيبة الـمُعلِن بفسقه ونفاقه، والكافر، وصاحب البدعة، وجواز مداراتهم اتِّقاء شَرِّهم، لكن ما لم يؤد ذلك إلى المداهنة في دين الله تعالى.

والمداراة من أخلاق المؤمنين وهي خفض الجناح للناس، ولِين الكلمة، وتَركُ الإغلاظ لهم في القول، وذلك من أقوى أسباب الألفة وسَلِّ السخيمة، والمداهنة فسَّرها العلماء: بأن يَلقى الفاسق المظهر لفسقه فيؤالفه ويؤاكله ويشاربه، ويرى أفعاله المنكرة ويريه الرضا بها، ولا ينكرها عليه ولو بقلبه وهو أضعف الإيمان، فهذه المداهنة التي بَرَّأ الله ﷻ منها نبيه ﷺ

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١٣/ ٥٤)، لسان العرب (١/ ٧١).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الأدب، باب لم يكن النبي ﷺ فاحشًا ولا مُتفحِّشًا (٥/ ٢٢٤٤/ ح٥٦٨٥)، ومسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب مداراة من يتقي فحشه (٤/ ٢٠٠٢/ ح٢٥٩١)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٣) ينظر: فيض القدير (٢/ ٥٧٦).

(٤) ينظر: فتح الباري (١٠/ ٥٢٨)، فيض القدير (٢/ ٢٧٢).

(٥) ينظر: المصدر السابق.

بقوله: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ٩﴾ [القلم: ٩][(١)].

٣- حسب المثال: فالفرق بين المداراة والمداهنة، أن المداراة: بذل الدنيا لصلاح الدنيا أو الدين، وهي مباحة ومستحسنة في بعض الأحوال، والمداهنة المذمومة المحرَّمة: هي بذل الدين لصالح الدنيا، والنبي ﷺ إنما بذل للرجل من دنياه حُسنَ عِشرته، والرِّفق في مكالمته، وطلاقة وجهه، ولم يمدحه بقول. وعليه فلا يناقض قوله ﷺ في هذا الرجل فعله معه؛ لأن قوله ذلك إخبار بحق، ومداراته له حسن عشرة مع الخلق[(٢)].

فالواجب هو التفريق بين المداهنة والمداراة، فيُحمل ما ذكره القرافي من الصور المحرَّمة والمكروهة على المداهنة المحرمة، وما ذكره من الصور المباحة والمندوبة والمستحبة فيحمل على المداراة.

كما أن ما ذكره القرافي في معنى الآية قريب من أقوال أهل التفسير، فلعلماء التفسير أقوال مختلفة في معنى المداهنة، يجمعها معنى واحد، مما يبيِّن أن الاختلاف فيها هو اختلاف تَنَوُّع لا اختلاف تَضَاد، فقد نقل القرطبي -رحمه الله- في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ﴾، أقوالاً منها: ودُّوا لو تكفر فيتمادون على كفرهم، ووَدُّوا لو تَلِينُ لهم فيَلِينُون لك، والإدهان: التَلَيُّن لمن لا ينبغي له التليين[(٣)].

فتبيَّن مما سبق أن المداراة لا تتنافى مع الموالاة إذا كان فيها مصلحة راجحة من كَفِّ الشَّر، والتأليف، أو تقليل الشَّر وتخفيفه، وهذا من أساليب الدعوة إلى الله تعالى، كما فعله القدوة ﷺ.

---

(١) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (٩/ ٣٠٥).

(٢) ينظر: المفهم (٦/ ٥٧٣).

(٣) ينظر: تفسير القرطبي (١٨/ ٢٣٠-٢٣١).

الفصل الثالث
المسائل المتعلقة بالإمامة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: حكم الإمامة.

المبحث الثاني: الواجب تجاه الأئمة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وجوب السمع والطاعة لهم.

المطلب الثاني: وجوب النصيحة لهم.

المطلب الثالث: تحريم الخروج عليهم.

لقد منَّ الله ﷻ على أمة الإسلام بنعم عظيمة، وآلاء جسيمة، أولها مبعث نبيه ﷺ ومنَّته بالإسلام على الناس، وسلوك نهج النبي ﷺ واقتفاء أثره.

وقد أوجب الله طاعته وطاعة رسوله، ومن ولَّاه الله أمر المسلمين، وذلك أن الدين لا يكون قائمًا، ولا الأمن دائمًا، إلا بمن يلي أمر المسلمين ويسوسهم، فبذلك تُحَقَّق المصالح، ويُحفظ العباد والبلاد.

وقد كفل الله ﷻ لمن يقومون على أمر المسلمين، ويسعون جهدهم لنفعهم وتقرير أمنهم، كفل لهم حقوقهم، فأمر بطاعتهم والسمع لهم بغير معصية، والدعاء لهم بالتسديد، ولزوم أمرهم وجماعتهم، فقال سبحانه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩].

وقد كان منهج أهل السنة والجماعة مع ولاة أمرهم منهجًا عدلاً وسطًا، متبعين به سنة النبي ﷺ، وملتزمين أثره.

فكان حقًا على من بعدهم، وواجبًا على من خَلَفهم اتباع طريقتهم، وسلوك نهجهم، وبذلك الفوز والنجاة.

وقد عرض القرافي لهذا الباب العظيم: الإمامة، بذكر شيء من مسائله، يمكن بيانها وفق المباحث التالية:

المبحث الأول: حكم الإمامة:

الإمامة في اللغة: مصدر من الفعل أَمَّ، والمراد به التقدُّم[(١)].

والإمام: كل من يُقتدى به، ويُقَدَّم في الأمور، والنبي ﷺ إمام الأئمة، والخليفة إمام الرعية، والقرآن إمام المسلمين[(٢)].

أما اصطلاحًا: فلها تعريفات عدة، أجمعها:

«الإمامة هي حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها؛ إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي في

---

(١) ينظر: تهذيب اللغة (١/ ٢٠١)، الصحاح (٥/ ١٨٦٥)، لسان العرب (١٢/ ٢٤)، القاموس المحيط (١٣٩٢).

(٢) ينظر: معجم مقاييس اللغة (١/ ٢٨).

الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين وسياسة الدنيا به»[١].

فهي: رياسة تامة، وزعامة عامة، تتعلق بالخاص والعام في مهمات الدين والدنيا، متضمنها: حفظ الحوزة، ورعاية الرعية، وإقامة الدعوة بالحجة والسيف، وكَفُّ الجَنَف والحيف، والانتصاف للمظلومين من الظالمين، واستيفاء الحقوق من الممتنعين، وإيفاؤها على المستحقين[٢].

وفي حكم الإمامة قال القرافي: «نصب الإمام للأمة واجب مع القدرة»[٣].

الدراسة:

ما ذكره -رحمه الله- صحيح، فحكم نصب الإمام: واجب بالكتاب، والسنة، والإجماع[٤].

فمن الكتاب قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩]، وأولي الأمر: «هم الأمراء والولاة؛ لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة فيما كان لله طاعة، وللمسلمين مصلحة»[٥].

ومن السنة: قوله ﷺ: ((من مَات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية))[٦].

أما الإجماع فقد أجمع الصحابة ﷺ على الاشتغال بها قبل دفن النبي ﷺ، وقد حكى الإجماع هذا غير واحد من أهل العلم[٧]، ولم يخالف هذا الإجماع ويشذ عنه إلا فرقة من

---

(١) تاريخ ابن خلدون (١/ ٢٣٩). وينظر: الأحكام السلطانية للماوردي (٣).

(٢) ينظر: غياث الأمم في اجتياث الظلم للجويني (١٥).

(٣) الذخيرة (١٠/ ٣٦٠).

(٤) ينظر: الأحكام السلطانية للماوردي (٥)، الأحكام السلطانية لأبي يعلى (١٩)، غياث الأمم (١٥)، تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام لابن جماعة (٤٨).

(٥) تفسير الطبري (٨/ ٥٠٢).

(٦) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة (٣/ ١٤٧٨/ ح١٨٥١)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٧) ينظر: الأحكام السلطانية للماوردي (٥)، مراتب الإجماع لابن حزم (١٤٤)، الأحكام السلطانية لأبي يعلى (١٩)، شرح السنة للبغوي (١٠/ ٨٤)، تفسير القرطبي (١/ ٢٦٤)، شرح النووي على صحيح مسلم (١٢/ ٢٠٥)، فتح الباري (١٣/ ٢٠٨).

الخوارج تدعى النجدات[١]؛ إذ قالوا لا يلزم الناس فرض الإمامة، وإنما عليهم أن يتعاطوا الحق بينهم[٢].

فنصب الإمام أمر جليل القدر، عظيم الخطر، وقد قال شيخ الإسلام -ابن تيمية-: «يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين؛ بل لا قيام للدين ولا للدنيا، إلا بها؛ فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض، ولا بد لهم عند الاجتماع من رأس، ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة، وكذلك سائر ما أوجبه من الجهاد، والعدل، وإقامة الحج، والجمع، والأعياد، ونصر المظلوم، وإقامة الحدود، لا تتم إلا بالقوة والإمارة»[٣].

---

(١) النجدات: فرقة من الخوارج، وهم أتباع نجدة بن عامر الحنفي، انفرد عن سائر الخوارج بآراء عدة، قدم مكة، واستقل باليمامة سنة ٦٦ه أيام أمير المؤمنين ابن الزبير إلى أن قتله أتباع ابن الزبير سنة ٦٩هـ. ينظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٧٤)، التنبيه والرد (٦٧)، الفرق بين الفرق (٨٧)، الملل والنحل (١/ ١٢٢)، التبصير في الدين (٤٣).

(٢) ينظر: مقالات الإسلاميين (٢/ ١٤٩)، الفرق بين الفرق (١٦٣)، الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٤٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٣٩٠).

المبحث الثاني: الواجب تجاه الأئمة:

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: وجوب السمع والطاعة لهم:

قال القرافي: «ويجب طاعة الأئمة وإجلالهم، وكذلك نُوَّابهم»[1].

وقال عن ضبط المصالح العامة: «وضبطها واجب، ولا تنضبط إلا بعظمة الأئمة في نفس الرعية، ومتى اختُلف عليهم أو أهينوا تعذَّرت المصلحة، ولذلك قلنا: لا يُتقدم في إمامة صلاة الجنازة ولا غيرها؛ لأن ذلك مُخِلٌ بأبَّهتهم»[2].

الدراسة:

دلَّت نصوص الكتاب والسنة على وجوب السمع لأئمة المسلمين وولاة الأمر، والطاعة لهم ما لم يأمروا بمعصية، قال جل وعلا: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء: ٥٩]، وقال ﷺ: ((على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أَحَبَّ وكره إلا أن يُؤمر بمعصية، فإن أُمِر بمعصية فلا سمع ولا طاعة))[3].

قال شارح الطحاوية: «فتأمل قوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ كيف قال: ﴿وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾، ولم يقل: وأطيعوا أولي الأمر منكم؟ لأن أولي الأمر لا يفردون بالطاعة، بل يطاعون فيما هو طاعة لله ورسوله. وأعاد الفعل مع الرسول للدلالة على أن من أطاع الرسول فقد أطاع الله، فإن الرسول ﷺ لا يأمر بغير طاعة الله، بل هو معصوم في ذلك، وأما ولي الأمر فقد يأمر بغير طاعة الله، فلا يطاع إلا فيما هو طاعة لله ورسوله.

وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا، فلأنه يترتب على الخروج من طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور،

---

(١) الذخيرة (١٠/ ٣٦٠).

(٢) المصدر السابق (١٠/ ٣٦١).

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب السمع والطاعة للإمام ما لم تكن معصية (٦/ ٢٦١٢/ ح٦٧٢٥)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية (٣/ ١٤٦٩/ ح١٨٣٩)، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

فإن الله تعالى ما سَلّطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد بالاستغفار والتوبة، وإصلاح العمل»[١].

المطلب الثاني: وجوب النصيحة لهم:

قال القرافي بعد تقريره وجوب طاعة ولاة أمر المسلمين: «فإن عَصَوا بظلم أو تعطيل حَدٍّ وجب الوعظ، وحرمت طاعته في المعصية وإعانته عليها، لقوله: ((لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق))[٢]»[٣].

الدراسة:

دلَّت نصوص الشرع على وجوب النصيحة لأئمة المسلمين، وبذلها لهم، فقد قال ﷺ: ((إن الله يرضى لكم ثلاثًا، ويكره لكم ثلاثًا: فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفَرّقوا، وأن تُناصحوا من وَلّاه الله أمركم))[٤].

وقال عليه الصلاة والسلام: ((الدين النصيحة))، قلنا: لمـَن؟ قال: ((لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم))[٥].

ومعنى النصيحة لأئمة المؤمنين: طاعتهم في الحق[٦]، والصلاة خلفهم، والجهاد معهم، وأداء الصدقات إليهم، وترك الخروج بالسيف عليهم إذا ظهر منهم حيف أو سوء عشرة، وأن يدعى لهم بالصلاح[٧]، وتألُّف قلوب الناس لطاعتهم[٨].

قال ابن رجب -رحمه الله-: «النصيحة لأئمة المسلمين: حبّ صلاحهم، ورشدهم،

---

(١) شرح العقيدة الطحاوية (٣٧٣-٣٧٤). وينظر: مجموع الفتاوى (٣٥/ ٥-١٧).

(٢) أخرجه الإمام أحمد، (٢/ ٣٣٣/ ح١٠٩٤)، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه. وصححه الألباني. ينظر: الجامع الصغير (٢/ ١٢٥٠/ ح٧٥٢٠).

(٣) الذخيرة (١٠/ ٣٦٠).

(٤) أخرجه الإمام أحمد، (١٤/ ٤٠٠/ ح٨٨٠٠). وصححه الألباني. ينظر: صحيح الجامع الصغير (١/ ٣٩٤/ ح١٨٩٥).

(٥) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أنَّ الدين النصيحة (١/ ٧٤/ ح٥٥)، عن تميم الداري رضي الله عنه.

(٦) ينظر: معالم السنن (٤/ ١٢٥).

(٧) ينظر: أعلام الحديث للخطابي (١/ ١٩٢-١٩٣).

(٨) ينظر: شرح النووي على مسلم (٢/ ٢٢٧).

وعدلهم، وحب اجتماع الأمة عليهم، وكراهة افتراق الأمة عليهم، والتدين بطاعتهم في طاعة الله، والبغض لمن رأى الخروج عليهم، وحبّ إعزازهم في طاعة الله»[١].

فهذه حدود النصيحة وضوابطها التي تجب مراعاتها، ولزومها.

المطلب الثالث: تحريم الخروج عليهم:

قال القرافي: «ولا يجوز الخروج على من وَلِي وإن جار، ويغزى معه العدو، ويحج البيت، وتدفع له الزكوات إذا طلبها، وتصلى خلفه الجمعة والعيدان»[٢].

الدراسة:

دلت نصوص الشرع على تحريم الخروج على ولاة الأمور كما دلت على وجوب طاعتهم ولزوم جماعتهم، فمن ذلك: قول النبي ﷺ: ((من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة، فمات، فميتته جاهلية، ومن خرج على أمتي يضرب بَرَّها وفاجرها ولا يَتَحاش من مؤمنها، ولا يَفِي لذي عهد عهده فليس مني ولستُ منه))[٣].

وقد ذكر شيخ الإسلام –ابن تيمية– أنواع الخارجين على ولي الأمور، فقال: «فالأول: هو الذي يخرج عن طاعة ولي الأمر، ويفارق الجماعة، والثاني: هو الذي يقاتل لأجل العصبية والرياسة، لا في سبيل الله، كأهل الأهواء... والثالث: مثل الذي يقطع الطريق فيقتل من لَقِيَه من مسلم وذمي؛ ليأخذ ماله»[٤].

وقد قرّر السلف هذا الأصل العظيم، وضمّنوه عقائدهم.

قال أبو الحسن الأشعري: «وأجمعوا على السمع والطاعة لأئمة المسلمين، وعلى أن كل من ولي شيئًا من أمورهم عن رضًا أو غلبة، وامتدت طاعته من بر وفاجر لا يلزم الخروج عليهم بالسيف جار أو عدل، وعلى أن يغزوا معهم العدو، ويُحج معهم البيت، وتُدفع إليهم

---

(١) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٣٢). وينظر: تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٦٩٤)، شرح النووي على مسلم (١/ ٣٧)، فتح الباري (١/ ١٣٨).

(٢) الذخيرة (١٠/ ٣٦٠).

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة (٣/ ١٤٧٦/ ح١٨٤٨)، عن أبي هريرة ﷺ.

(٤) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٣).

الصدقات إذا طلبوها، ويُصلى خلفهم الجمع والأعياد»[١].

وقال الطحاوي[٢]: «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا نترع يدًا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله ﷻ فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعو لهم بالصلاح والمعافاة»[٣].

وكلام أئمة أهل السنة والجماعة في تقرير هذا الأصل كثير، ومستوفى في كتبهم[٤].

وجملة ما ذكره القرافي من لزوم النصيحة لأئمة المسلمين، ووجوب السمع والطاعة لهم ما لم يأمروا بمعصية، وتحريم الخروج عليهم موافق لما عليه أهل السنة والجماعة.

---

(١) رسالة إلى أهل الثغر (٢٩٦-٢٩٧).

(٢) أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري الطحاوي الحنفي، أبو جعفر شيخ الحنفية، إمام ثقة ثبت، من أئمة السلف، له تصانيف متنوعة، من أشهرها: (العقيدة الطحاوية)، و(شرح مشكل الآثار) و(شرح معاني الآثار)، توفي سنة ٣٢١هـ. ينظر: الأنساب (٥٣/٤)، وفيات الأعيان (٧١/١-٧٢)، تذكرة الحفاظ (٨٠٨/٣-٨١٠)، سير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٧)، شذرات الذهب (٢/ ٢٨٨).

(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٣٧١).

(٤) ينظر: شرح السنة للبربهاري (٦٩-٧١)، رياض الجنة بتخريج أصول السنة لابن أبي زمنين (٢٧٥-٢٧٦)، الشرح والإبانة (٢٧٨-٢٨٠)، عقيدة أهل السنة وأصحاب الحديث (١٠٠)، مجموع الفتاوى (٣٥/ ٥-٧).


الخاتمة

أحمد الله ﷻ، وأشكره على عظيم فضله وامتنانه، وأثني عليه بما هو أهله، الذي بنعمته تتم الصالحات، فقد تم إنجاز هذا البحث وإتمامه بحولٍ منه ومعونة.

فإني لا أدَّعي فيه الكمال والإحاطة، وحسبي أني اجتهدت فيه وسعيت، وبذلت كامل طاقتي، فإن أصبت فهو محض فضل الله ومنَّته، وله الحمد والشكر، وإن أخطأت فهو مني والشيطان، والله ورسوله منه براء، وأستغفر الله وأتوب إليه.

وهذا عرض لأبرز نتائج البحث، وتوصياته:

النتائج:

١- أهمية العناية بدراسة آراء الأعلام الاعتقادية، وضرورة تقويمها، لعظيم أثرها خاصة مع انتشار آرائهم وكتبهم متنوعة الفنون.

٢- كثرة كتب القرافي -رحمه الله- التي ضمّنها آراءه العقدية، والتي تناول فيها مسائل العقيدة بالدراسة والمناقشة، وعناية أهل العلم بها، وشهرتها بين الناس بما يحتِّم ضرورة تحقيقها ودراستها وتقويمها.

٣- اعتماد القرافي -رحمه الله- في تقرير بعض المسائل العقدية على كلام علماء المالكية.

٤- انتصار القرافي -رحمه الله- لمذهب الأشاعرة في مواضع كثيرة وتسميتهم بأهل الحق والسنة.

٥- اعتقاده بالمذهب الأشعري في أهم أبواب العقيدة، وهي: الصفات، والقدر.

٦- وافق القرافي أهل السنة والجماعة في مسائل، وخالفهم في أخرى، ويمكن بيان ذلك فيما يلي:

- وافق أهل السنة والجماعة في الإيمان بالله ﷻ، والذي منه توحيد الربوبية وما لله تعالى من خصائص، لا يشاركه فيها أحد من خلقه، وخالفهم في أول واجب على المكلف؛ بأنه النظر، وعدم جواز التقليد في أصول الدين.
- وفي توحيد الألوهية وافق أهل السنة والجماعة في وجوب صرف العبادة لله وحده بجميع أنواعها، وذكره بعض ما يناقض التوحيد من مسائل الردة، كالسحر وسبِّ الله تعالى ورسوله ﷺ.
- وفي توحيد الأسماء والصفات وافق أهل السنة والجماعة في إثبات أسماء الله تعالى،

وأنها غير محصورة بعدد. وخالفهم في قوله بأن ظواهر نصوص الصفات غير مرادة، وتجويزه التأويل والتفويض فيها، وإعمال هذه الطرق في نصوص الصفات بما ينفي دلالتها الصحيحة.

- وفي الإيمان بالملائكة وافق أهل السنة والجماعة في تعريفهم وأصل خلقتهم، والمفاضلة بينهم وبين صالحي البشر.

- وفي الإيمان بالكتب وافق أهل السنة والجماعة في وجوب الإيمان بها، وهيمنة القرآن على سائر الكتب، وأنه محفوظ من الزيادة والنقصان.

- وافق أهل السنة والجماعة في الإيمان بالرسل عمومًا، ووجوب تصديقهم فيما جاءوا به، وأن كل نبي يبعث إلى قومه خاصة، وأن شريعة عيسى عليه السلام مقرِّرة ومكمِّلة لشريعة موسى عليه السلام، وليست بشريعة جديدة.

- وفي الإيمان بمحمد ﷺ خاصة، وافقهم القرافي في بعض ما ذكره من معجزاته وخصائصه، وأسمائه، وتكفيره لمن سبَّه.

  وخالفهم في تعريف المعجزة، وذكره لبعض الأسماء الخاصة بالنبي ﷺ التي لا تتضمن محذورًا؛ لكن فيها عدولاً عن تسمية الشرع.

- وافق أهل السنة والجماعة في الإيمان باليوم الآخر، وما قبله من فتنة القبر وعذابه ونعيمه، وفي أشراط الساعة وما ذكره منها، ووافقهم في رؤية المؤمنين لله تعالى في الآخرة، وفي إثبات الصراط، والميزان، والجنة والنار والقول بخلقهما.

- وفي الإيمان بالقدر وافق أهل السنة والجماعة في أن السخط على قضاء الله محرم، والرضا به واجب، بخلاف المقضي؛ فهو الذي يندب للرضا به ولا يجب.

  ووافقهم في مراتب القدر وما تضمَّنتها، من العلم والكتابة والمشيئة والخلق.

  وخالفهم في الأسباب، وفي الحكمة والتعليل لأفعال الله ﷻ، وتكليف ما لا يطاق.

- وافق القرافي أهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان، وذلك في تعريفه، وفي القول بجواز الاستثناء في الإيمان، وأنه يزيد وينقص.

- وافق أهل السنة والجماعة في ذم البدع، وخالفهم في تقسيمها، وذلك بحكمه بجريان

الأحكام الخمسة فيها. وخالفهم في أنه يرى أن لقبر النبي ﷺ فضلاً على باقي بقاع الأرض.

- وافق أهل السنة والجماعة في تقسيم الرؤيا إلى ما يعبر وما لا يُعَبَّر، وفي صفات المعَبِّر وشروطه.
- وافق أهل السنة والجماعة في الغيبيات والتي منها (الجن) في عبوديتهم لله تعالى، وأصل خلقتهم.
- وافق أهل السنة والجماعة في مشروعية برِّ أهل الذمة والنهي عن مودَّتهم.
- كما وافقهم فيما يجب تجاه ولاة الأمر والحُكَّام من الطاعة، ولزوم جماعتهم، وتعظيم شأنهم، وتحريم الخروج عليهم.

التوصيات:

أما التوصيات، فمن أهمها:

- الإفادة مما في كتب القرافي، وإبراز ما فيها من مسائل علمية في مختلف الفنون؛ وذلك لامتيازه بتنوّع مصنفاته، فقد ترك ثروة علمية تستحق الدراسة.
- الاهتمام بخدمة كتب الإمام القرافي الغزيرة والمتنوعة خدمة علمية قويمة تليق بمكانته.
- بذل مزيد من الجهد في البحث والدراسة حينما يتعلق الأمر بآراء أو كتب إمام متفنّن، له مكانته العلمية، ومصنفاته الواسعة.

والحمد لله رب العالمين أولاً وآخرًا

وصلى الله وسلم على نبيه محمد

وعلى آله وصحبه

والتابعين.

الفهارس الفنية للرسالة

وتشتمل على الفهارس الآتية

١) فهرس الآيات الكريمة.

٢) فهرس الأحاديث الشريفة.

٣) فهرس الأعلام المترجم لهم.

٤) فهرس الغريب.

٥) فهرس الفرق.

٦) فهرس الأماكن.

٧) فهرس المصادر والمراجع.

٨) فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات الكريمة

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
البقرة	﴿أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾	٢٤	٣٢٦
البقرة	﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾	٢٩	٢٣١
البقرة	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ (٣٤)﴾	٣٤	١٢٥، ١٢٦
البقرة	﴿وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾	٤٠	١٤٩
البقرة	﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾	٥٨	١٢٢
البقرة	﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾	٧٤	١٩١
البقرة	﴿۞ أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (٧٥)﴾	٧٥	٢٧٣
البقرة	﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ (٧٩)﴾	٧٩	٢٧٤
البقرة	﴿مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَالَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِّلْكَافِرِينَ﴾	٩٨	٦٧
البقرة	﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ	١٠٢	٦٨، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢،

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ مِنْ خَلَـٰقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا۟ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴾		١٠٦، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠
البقرة	﴿ قُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا ...وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِىَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ ﴾	١٣٦	٢٧٢
البقرة	﴿ وَإِنَّ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ وَمَا ٱللَّهُ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ (١٤٤) وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ وَمَآ أَنتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُم بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ ٱتَّبَعْتَ أَهْوَآءَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا جَآءَكَ مِنَ ٱلْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ ٱلظَّـٰلِمِينَ (١٤٥) ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَـٰهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ يَعْرِفُونَهُۥ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَآءَهُمْ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنْهُمْ لَيَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (١٤٦) ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُمْتَرِينَ (١٤٧) ﴾	١٤٤ـــ١٤٧	١٤٥
البقرة	﴿ وَإِلَـٰهُكُمْ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَـٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَـٰنُ ٱلرَّحِيمُ (١٦٣) ﴾	١٦٣	٢٠٦
البقرة	﴿ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾	١٦٤	١٠٧
البقرة	﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ	١٧٧	٣١٣، ٣٤٩

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ...وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ...﴾		
البقرة	﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾	١٨٥	٢١١
البقرة	﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾	٢١٠	١٩٢
البقرة	﴿فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ﴾	٢١٣	٢٠٤
البقرة	﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟﴾	٢١٤	٣٤٩
البقرة	﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾	٢١٧	٣٣١
البقرة	﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقْتَتَلُوا۟ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾	٢٣٥	٢١١
البقرة	﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢٤٢﴾﴾	٢٤٢	٣٢٤
البقرة	﴿قَالُوٓا۟ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا﴾	٢٤٧	٢٨٦
البقرة	﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ ۚ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفْظُهُمَا ۚ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾	٢٥٥	١٨٠
البقرة	﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ	٢٨٥	٦٩، ٢٦٢،

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ ...﴾		٢٧٢، ٢٧٨
البقرة	﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ...رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ﴾	٢٨٦	٣٤٥
آل عمران	﴿الٓمٓ ﴿١﴾ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ ﴿٢﴾﴾	١ــ٢	٢٠٧
آل عمران	﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ﴾	٧	٢٤٠
آل عمران	﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾	٢٨	١٩٢، ٢٠٧، ٣٤٢
آل عمران	﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾	٣٢	١٣٠
آل عمران	﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾	٨٥	١٥٨
آل عمران	﴿وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴿١٢٢﴾﴾	١٢٢	٣٥٧
آل عمران	﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾	١٣٣	٣٢٦
آل عمران	﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ إِنَّ ٱلنَّاسَ قَدْ جَمَعُوا۟ لَكُمْ فَٱخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَٰنًا وَقَالُوا۟ حَسْبُنَا ٱللَّهُ وَنِعْمَ ٱلْوَكِيلُ ﴿١٧٣﴾ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوٓءٌ وَٱتَّبَعُوا۟ رِضْوَٰنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ﴿١٧٤﴾ إِنَّمَا ذَٰلِكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُۥ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾﴾	١٧٣ــ١٧٥	١٤٩، ١٥٠، ٢٥٦
النساء	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِى	١٠	١٠٩

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	بُطُونِهِمْ نَارًا ﴾		
النساء	﴿ يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُوا۟ مَيْلًا عَظِيمًا يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ ۚ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾	٢٦ــ٢٨	٢١١
النساء	﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾	٣٦	٦٠
النساء	﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾	٤٦	٢٧٣
النساء	﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ﴿٤٨﴾﴾	٤٨	١٤٦، ٣٣٣
النساء	﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾	٥٩	٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٢
النساء	﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾	٨٠	٢٧٩
النساء	﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾	١٢٢	١٢٣
النساء	﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا ﴾	١٢٥	٩٣
النساء	﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا ﴿١٣٦﴾﴾	١٣٦	٢٦٢
النساء	﴿ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ﴾	١٤٥	١٤٧
النساء	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا۟ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُوا۟ بَيْنَ ذَٰلِكَ	١٥٠ــ١٥١	٦٩، ٢٧٨

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	سَبِيلًا أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗا﴾		
النساء	﴿وَإِن مِّنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤۡمِنَنَّ بِهِۦ قَبۡلَ مَوۡتِهِۦۖ﴾	١٥٩	٣١٤، ٣١٤
المائدة	﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾	٣	٢٧٠، ٢٨١، ٢٩٢
المائدة	﴿ٱلۡيَوۡمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ حِلّٞ لَّكُمۡ وَطَعَامُكُمۡ حِلّٞ لَّهُمۡۖ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ مِن قَبۡلِكُمۡ﴾	٥	١٤٤
المائدة	﴿وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَهُمۡ فَنَسُواْ حَظّٗا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِۦ فَأَغۡرَيۡنَا بَيۡنَهُمُ ٱلۡعَدَاوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ إِلَىٰ يَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِۚ وَسَوۡفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ (١٤) يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ كَثِيرٗا مِّمَّا كُنتُمۡ تُخۡفُونَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖۚ قَدۡ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٞ وَكِتَٰبٞ مُّبِينٞ (١٥)﴾	١٥	١٧١، ٢٧٣، ٢٧٤
المائدة	﴿لَّقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۚ﴾	١٧	١١٩، ١٤٥
المائدة	﴿بِمَا ٱسۡتُحۡفِظُواْ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾	٤٤	٢٧٦
المائدة	﴿وَقَفَّيۡنَا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم بِعِيسَى ٱبۡنِ مَرۡيَمَ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ مِنَ ٱلتَّوۡرَىٰةِۖ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡإِنجِيلَ فِيهِ هُدٗى وَنُورٞ وَمُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ	٤٦	٢٨٠

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	يَدَيْهِ مِنَ ٱلتَّوْرَىٰةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٤٦﴾﴾		
المائدة	﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ ٱلْيَهُودَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰٓ أَوْلِيَآءَ ۘ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴿٥١﴾﴾	٥١	٣٨٨
المائدة	﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ﴾	٥٤	١٩٣
المائدة	﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾	٦٧	٣٥٦
المائدة	﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾	٧٢	١٤٦
المائدة	وَمَا مِنْ إِلَـٰهٍ إِلَّآ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ﴾	٧٣	١٤٥، ٢١٠
المائدة	﴿ أَفَلَا يَتُوبُونَ إِلَى ٱللَّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٧٤﴾﴾	٧٤	٦٥، ١٤٦
المائدة	﴿مَّا ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ وَأُمُّهُۥ صِدِّيقَةٌ ۖ كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ ۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُبَيِّنُ لَهُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ ثُمَّ ٱنظُرْ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٧٥﴾﴾	٧٥	٢٠٩
الأنعام	﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَـٰكِنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾	٣٣	١٢٩، ١٣٩
الأنعام	﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾	٣٥	٣٧٠
الأنعام	﴿مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَـٰبِ مِن شَىْءٍ﴾	٣٨	٣٦٩
الأنعام	﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾	٥٤	٣٤٢، ٣٤٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأنعام	﴿قُلْ مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ ۖ تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾	٩١	٢٧٤
الأنعام	﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُن لَّهُۥ صَٰحِبَةٌ ۖ وَخَلَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾	١٠١	٢٠٩
الأنعام	﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾	١٠٨	٧٠
الأنعام	﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾	١٢٤	١١٤
الأنعام	﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ ۖ وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾	١٢٥	٢١١
الأنعام	﴿يَٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِى وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا ۚ قَالُوا۟ شَهِدْنَا عَلَىٰٓ أَنفُسِنَا ۖ وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَشَهِدُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا۟ كَٰفِرِينَ (١٣٠)﴾	١٣٠	٣٨٢
الأنعام	﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا لِّيُضِلَّ ٱلنَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾	١٤٤	٨٠
الأنعام	﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾	١٦٤	٣٥٣
الأعراف	﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ (١٢)﴾	١٢	١٢٤، ١٢٧، ٣٨٥
الأعراف	﴿قَالَ أَنظِرْنِىٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ (١٤) قَالَ إِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ (١٥)﴾	١٤ــ١٥	٣٨٠
الأعراف	﴿إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾	٢٧	٣٨٠

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأعراف	﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ (٣٣)﴾	٣٣	١٨٩
الأعراف	﴿فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ فَلَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ (٤٩)﴾	٣٤	٣٧٣
الأعراف	﴿إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي﴾	٤٤	٧٩
الأعراف	﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (٥٥)﴾	٥٥	١٥٣
الأعراف	﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْرًا بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾	٥٧	٤٥، ١٠٧
الأعراف	﴿فَلَمَّا أَلْقَوْا سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ﴾	١١٦	١٠١
الأعراف	﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾	١٥٥	٢٣٧
الأعراف	﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾	١٨٠	١٧٥
الأعراف	﴿هَذَا بَصَائِرُ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾	٢٠٣	١٧١
الأنفال	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (٢)﴾	٢	٣٠٠، ٣٥٧
الأنفال	﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ﴾	٤	٢٥٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الأنفال	﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسۡتَطَعۡتُم مِّن قُوَّةٖ وَمِن رِّبَاطِ ٱلۡخَيۡلِ﴾	٨٠	٣٥٦
التوبة	﴿فَٱقۡتُلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡ وَخُذُوهُمۡ وَٱحۡصُرُوهُمۡ وَٱقۡعُدُواْ لَهُمۡ كُلَّ مَرۡصَدٖۚ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمۡۚ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٞ ٥﴾	٥	١٣٩
التوبة	﴿وَإِنۡ أَحَدٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾	٦	٢١٩
التوبة	﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ﴾	١٤	٤٦
التوبة	﴿ وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ عُزَيۡرٌ ٱبۡنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ ٱللَّهِۖ ذَٰلِكَ قَوۡلُهُم بِأَفۡوَٰهِهِمۡۖ يُضَٰهِـُٔونَ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِن قَبۡلُۚ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۚ أَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ ﴾	٣٠	٦٥
التوبة	﴿ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتُ بَعۡضُهُمۡ أَوۡلِيَآءُ بَعۡضٖۚ يَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ سَيَرۡحَمُهُمُ ٱللَّهُۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٞ ٧١﴾	٧١	٣٨٨
التوبة	﴿وَلَقَدۡ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلۡكُفۡرِ وَكَفَرُواْ بَعۡدَ إِسۡلَٰمِهِمۡ﴾	٧٤	١١٩
يونس	﴿إِنَّمَا ٱلۡغَيۡبُ لِلَّهِ﴾	٢٠	٣٧٩
يونس	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدۡ جَآءَتۡكُم مَّوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّكُمۡ وَشِفَآءٞ لِّمَا فِي ٱلصُّدُورِ وَهُدٗى وَرَحۡمَةٞ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ٥٧﴾	٥٧	٣٥٩
يونس	﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا﴾	٩٩	٣٧٠

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
هود	﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فِيهَا وَهُمۡ فِيهَا لَا يُبۡخَسُونَ ١٥ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيۡسَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ ١٦﴾	١٥ــ١٦	١٦٥
هود	﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖۗ قَالَ إِنِّيٓ أُشۡهِدُ ٱللَّهَ وَٱشۡهَدُوٓاْ أَنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ مِن دُونِهِۦۖ فَكِيدُونِي جَمِيعٗا ثُمَّ لَا تُنظِرُونِ﴾	٥٤ــ٥٥	١٥٠
هود	﴿إِنَّ ٱلۡحَسَنَٰتِ يُذۡهِبۡنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾	١١٤	٣٢٨
هود	﴿لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلۡجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجۡمَعِينَ ١١٩﴾	١١٩	٣٨٢، ٣٨٢
يوسف	﴿وَكَذَٰلِكَ يَجۡتَبِيكَ رَبُّكَ﴾	٦	٧٩
يوسف	﴿وَلَقَدۡ هَمَّتۡ بِهِۦۖ وَهَمَّ بِهَا﴾	٢٤	٢٣٢
يوسف	﴿قُضِيَ ٱلۡأَمۡرُ ٱلَّذِي فِيهِ تَسۡتَفۡتِيَانِ ٤١﴾	٤١	٣٠٦
يوسف	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡمَلَأُ أَفۡتُونِي فِي رُءۡيَٰيَ إِن كُنتُمۡ لِلرُّءۡيَا تَعۡبُرُونَ ٤٣﴾	٤٣	٣٠٦
يوسف	﴿يُوسُفُ أَيُّهَا ٱلصِّدِّيقُ أَفۡتِنَا﴾	٤٦	٣٠٦
يوسف	﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدٗا﴾	١٠٠	١٢٢
الرعد	﴿وَلِلَّهِ يَسۡجُدُ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ طَوۡعٗا وَكَرۡهٗا وَظِلَٰلُهُم بِٱلۡغُدُوِّ وَٱلۡأٓصَالِ۩ ١٥﴾	٥	١٢١
الرعد	﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ يَدۡخُلُونَ عَلَيۡهِم مِّن كُلِّ بَابٖ ٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ٢٤﴾	٢٣ــ٢٤	٢٦٩

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الرعد	﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾	٣٨	١١٥
إبراهيم	﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾	١٠	١٢٧
إبراهيم	﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا وَلَنَصْبِرَنَّ عَلَىٰ مَا آذَيْتُمُونَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ (١٢)﴾	١٢	٣٥٧
إبراهيم	﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾	٢٧	٣٢٠
الحجر	﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ (٩)﴾	٩	٢٧٥، ٢٧٦
الحجر	﴿وَالْجَانَّ خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ مِن نَّارِ السَّمُومِ (٢٧)﴾	٢٧	٣٨٠
النحل	﴿وَعَلَامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ (١٦)﴾	١٦	٥١
النحل	﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ﴾	٥٠	١٤٩، ٢٦٤
النحل	﴿وَاللَّهُ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾	٦٥	٤٥
النحل	﴿مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِن بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (١٠٦) ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ اسْتَحَبُّوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾	١٠٦ــ١٠٧	٦٢
الإسراء	﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (١)﴾	١	٢٨٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الإسراء	﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾	٤	٢٣٨
الإسراء	﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴿١٥﴾﴾	١٥	٣٣٩
الإسراء	﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُۥ جَهَنَّمَ يَصْلَىٰهَا مَذْمُومًا مَّدْحُورًا ﴿١٨﴾ وَمَنْ أَرَادَ ٱلْءَاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا﴾	١٨ـــ١٩	١٥٧
الإسراء	﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾	٢٣	٢٣٨
الإسراء	﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾	٣٦	١٨٩
الإسراء	﴿وَمَا جَعَلْنَا ٱلرُّءْيَا ٱلَّتِيٓ أَرَيْنَٰكَ إِلَّا فِتْنَةً لِّلنَّاسِ﴾	٦٠	٢٨٤
الإسراء	﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٦٢﴾﴾	٦٢	١٢٦
الإسراء	﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾	٨٢	٣٥٩
الإسراء	﴿وَقُرْءَانًا فَرَقْنَٰهُ﴾	١٠٦	٢٧٦
الإسراء	﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ﴾	١١٠	١٧٥
الكهف	﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَٰبَ ٱلْكَهْفِ وَٱلرَّقِيمِ﴾	٩	٢٤٤
الكهف	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَنَّٰتُ عَدْنٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾	٣٠ـــ٣١	٣٨٣
الكهف	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ ٱلْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِۦٓ﴾	٥٠	١٢٦، ٣٨٥، ٣٨٥

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الكهف	﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَآ ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا ﴿٦٥﴾ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴿٦٦﴾﴾	٦٥ــ٦٦	٧١
الكهف	﴿جِدَارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ﴾	٧٧	١٩٠
الكهف	﴿وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾	١١٠	١٥٩
مريم	﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾	١٦	٢٠٩
مريم	﴿وَنَٰدَيْنَٰهُ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ ٱلْأَيْمَنِ وَقَرَّبْنَٰهُ نَجِيًّا﴾	٥٢	٢١٩
مريم	﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ ۖ لَهُۥ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ ۚ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾	٦٤	٢٩١
مريم	﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا ﴿٧١﴾﴾	٧١	٣٢٠
مريم	﴿ثُمَّ نُنَجِّى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟ وَّنَذَرُ ٱلظَّٰلِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾	٧٢	٣٢١
طه	﴿إِنِّىٓ أَنَا۠ رَبُّكَ﴾	١٢	١١٩
طه	﴿إِنَّنِىٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدْنِى وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِذِكْرِىٓ﴾	١٤	٦٠، ١١٩
طه	﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ ﴿٦٦﴾﴾	٦٦	١٠١
طه	﴿فَأَوْجَسَ فِى نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ وَأَلْقِ مَا فِى يَمِينِكَ تَلْقَفْ مَا صَنَعُوٓا۟ ۖ إِنَّمَا صَنَعُوا۟ كَيْدُ سَٰحِرٍ ۖ وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾	٦٧ــ٦٩	٩٢
طه	﴿وَلَا يُفْلِحُ ٱلسَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾	٦٩	٨٤
طه	﴿وَإِنِّى لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾﴾	٨٢	٣٣١
طه	﴿إِنَّمَآ إِلَٰهُكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ وَسِعَ كُلَّ شَىْءٍ	٩٨	٣٦٨

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	عِلْمًا ﴿٩٨﴾﴾		
طه	﴿مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ﴾	١١٤	٢٣٨
طه	﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾	١١٥	٢٣٤
طه	﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿١١٦﴾ فَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾﴾	١١٦ــ١١٧	١٢٦
الأنبياء	﴿وَمَا جَعَلْنَٰهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾	٨	٣٨
الأنبياء	﴿لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾	١٩ــ٢٠	٢٦٤
الأنبياء	﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾	٢٣	٢٣٨
الأنبياء	﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٢٦﴾﴾	٢٦	٢٦٣
الأنبياء	﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ﴾	٤٧	٣٢١
الأنبياء	﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَٰرِدُونَ﴾	٩٨	١٢٢
الأنبياء	﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾	١٠٧	١٩٤، ٣٩٢
الحج	﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ أَوْ ءَاذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا ۖ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾	٤٦	٣٢٢، ٣٢٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الحج	﴿ ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾	٧٥	٧٩، ٢٦٤
الحج	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱرۡكَعُواْ وَٱسۡجُدُواْ﴾	٧٧	١٢١
المؤمنون	﴿أَنُؤۡمِنُ لِبَشَرَيۡنِ مِثۡلِنَا وَقَوۡمُهُمَا لَنَا عَٰبِدُونَ ٤٧﴾	٤٧	١٢٧
المؤمنون	﴿وَلَهُمۡ أَعۡمَٰلٞ مِّن دُونِ ذَٰلِكَ هُمۡ لَهَا عَٰمِلُونَ ٦٣﴾	٦٣	٣٤٧
المؤمنون	﴿وَلَقَدۡ أَخَذۡنَٰهُم بِٱلۡعَذَابِ فَمَا ٱسۡتَكَانُواْ لِرَبِّهِمۡ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ ٧٦﴾	٧٦	٣٤٨
النور	﴿فَسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمۡ﴾	٦١	٣٢٣
الشعراء	﴿ فَأُلۡقِيَ ٱلسَّحَرَةُ سَٰجِدِينَ قَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ﴾	٤٦—٤٨	٩٢
الشعراء	﴿كَذَّبَتۡ قَوۡمُ نُوحٍ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ١٠٥﴾	١٠٥	٢٧٨
الشعراء	﴿ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلۡأَمِينُ ١٩٣﴾	١٩٣	٣٢٣
النمل	﴿ هُدٗى وَبُشۡرَىٰ لِلۡمُؤۡمِنِينَ ٢ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ٣﴾	٢—٣	١٣٩
النمل	﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗاۚ فَٱنظُرۡ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ١٤﴾	١٤	٤٣، ١٢٩، ١٣٩
النمل	﴿قَالَ عِفۡرِيتٞ مِّنَ ٱلۡجِنِّ أَنَا۠ ءَاتِيكَ بِهِۦ قَبۡلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَۖ وَإِنِّي عَلَيۡهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٞ ٣٩﴾	٣٩	٣٨٤
القصص	﴿ إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلَ أَهۡلَهَا شِيَعٗا﴾	٤	٣٤١
القصص	﴿فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا يَتَرَقَّبُ﴾	٢١	١٥١
القصص	﴿فَذَٰنِكَ بُرۡهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ وَمَلَإِيْهِۦٓ﴾	٣٢	١١٥

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
القصص	﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	٦٨	٢٣٧
العنكبوت	﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ﴾	١٠	١٥٠
العنكبوت	﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ﴾	٤٦	٣٩٣
الروم	﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾	٣٠	٥٧
الروم	﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾	٤٧	٣٤٤
الروم	﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ﴾	٥٦	٢٥٢
لقمان	﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ ﴿٨﴾﴾	٨	٣٨٢
لقمان	﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾	١٢	٧٢
لقمان	﴿إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣٤﴾﴾	٣٤	٣٦٨
السجدة	﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿١٧﴾﴾	١٧	٣٤٧
الأحزاب	﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ... أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٣٥﴾﴾	٣٥	١٨٠
الأحزاب	﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا ﴿٣٨﴾﴾	٣٨	٣٣٥
الأحزاب	﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ	٤٠	٧٩، ٨١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٗا ﴾		
الأحزاب	﴿ إِنَّا عَرَضۡنَا ٱلۡأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱلۡجِبَالِ فَأَبَيۡنَ أَن يَحۡمِلۡنَهَا وَأَشۡفَقۡنَ مِنۡهَا ﴾	٧٢	١٩١
سبأ	﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِۖ لَا يَعۡزُبُ عَنۡهُ مِثۡقَالُ ذَرَّةٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَآ أَصۡغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكۡبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ (٣)﴾	٢	٣٧٩
سبأ	﴿وَمِنَ ٱلۡجِنِّ مَن يَعۡمَلُ بَيۡنَ يَدَيۡهِ بِإِذۡنِ رَبِّهِۦۖ وَمَن يَزِغۡ مِنۡهُمۡ عَنۡ أَمۡرِنَا نُذِقۡهُ مِنۡ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ (١٢) يَعۡمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٖ كَٱلۡجَوَابِ وَقُدُورٖ رَّاسِيَٰتٍ﴾	١٢ــ١٣	٣٨٤، ٣٨٤
سبأ	﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡۖ قَالُواْ ٱلۡحَقَّۖ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡكَبِيرُ﴾	٢٣	٢١٩
فاطر	﴿جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾	١	٢٦٢
فاطر	﴿ إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوّٞ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ﴾	٦	٣٥٦
فاطر	﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ (١٣) إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ (١٤)﴾	١٣ــ١٤	١٥٣
فاطر	﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا (٤٤)﴾	٤٤	٣٧٠
يس	﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَٰمٗا فَهُمۡ لَهَا	٧١	٢١١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	مَـٰلِكُونَ﴾		
يس	﴿قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾	٧٩	٤٧
يس	﴿إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾	٨٢	٢٣٥، ٢٣٨
الصافات	﴿إِنَّا زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنْيَا بِزِينَةٍ ٱلْكَوَاكِبِ ﴿٦﴾ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَـٰنٍ مَّارِدٍ ﴿٧﴾﴾	٦ـــ٧	٥١
الصافات	﴿يَزِفُّونَ ﴿٩٤﴾﴾	٩٤	٣٦٠
الصافات	﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ ﴿١٥٨﴾﴾	١٥٨	٣٧٩
الصافات	﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾﴾	١٦٥	٢٦٥
ص	﴿قَالَ رَبِّ ٱغْفِرْ لِى وَهَبْ لِى مُلْكًا لَّا يَنۢبَغِى لِأَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِىٓ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ﴿٣٥﴾﴾	٣٥	٣٨٤
ص	﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾ إِلَّآ إِبْلِيسَ ٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَـٰفِرِينَ ﴿٧٤﴾ قَالَ يَـٰٓإِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ ۖ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ ٱلْعَالِينَ ﴿٧٥﴾﴾	٧٣ـــ٧٥	١٢٦، ٢١١
الزمر	﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ﴾	٣	١٢٠، ١٢٠
الزمر	﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾	٧	١٢٠
الزمر	﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا يَحْذَرُ ٱلْـَٔاخِرَةَ وَيَرْجُوا۟ رَحْمَةَ رَبِّهِۦ ۗ قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ﴾	٩	١١٠، ١٤٩
غافر	﴿رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَىْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا﴾	٧	١٨١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
غافر	﴿أَفَمَن شَرَحَ ٱللَّهُ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾	٢٢	٣٢٢
غافر	﴿وَيُخَوِّفُونَكَ بِٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾	٣٦	١٥٠
غافر	﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا ۖ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ أَدْخِلُوٓا۟ ءَالَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ ٱلْعَذَابِ (٤٦)﴾	٤٦	١٤٧، ٣١٩
غافر	﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ٱدْعُونِىٓ أَسْتَجِبْ لَكُمْ ۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِى سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ (٦٠)﴾	٦٠	١٥١
غافر	﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ وَكِيلٌ﴾	٦٢	٣٧٠، ٣٧١
غافر	﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ (٦٨)﴾	٦٨	٢٣٩
فصلت	﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾	١١	١٩١
فصلت	﴿لَا تَسْجُدُوا۟ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُوا۟ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾	٣٧	١٢١
فصلت	﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٤٢)﴾	٤٢	١٢٣، ٢٧٥
الشورى	﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ (١١)﴾	١١	١٨٠، ١٨٣، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢١٤، ٢٣٨
الشورى	﴿وَيَمْحُ ٱللَّهُ ٱلْبَٰطِلَ وَيُحِقُّ ٱلْحَقَّ بِكَلِمَٰتِهِۦٓ﴾	٢٤	١١٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الشورى	﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٖ ٣٠ ﴾	٣٠	٣٢٨
الشورى	﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَابَهُمُ ٱلۡبَغۡيُ هُمۡ يَنتَصِرُونَ ٣٩ ﴾	٣٩	١٥٥
الشورى	﴿ وَلَمَنِ ٱنتَصَرَ بَعۡدَ ظُلۡمِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَا عَلَيۡهِم مِّن سَبِيلٍ ٤١ ﴾	٤١	١٥٥
الشورى	﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحۡيًا أَوۡ مِن وَرَآيِٕ حِجَابٍ أَوۡ يُرۡسِلَ رَسُولٗا فَيُوحِيَ بِإِذۡنِهِۦ مَا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ عَلِيٌّ حَكِيمٞ ٥١ ﴾	٥١	٢٨٥
الزخرف	﴿إِلَّا مَن شَهِدَ بِٱلۡحَقِّ وَهُمۡ يَعۡلَمُونَ ٨٦ ﴾	٨٦	٧٨
الدخان	﴿ وَلَقَدِ ٱخۡتَرۡنَٰهُمۡ عَلَىٰ عِلۡمٍ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	٣٢	٢٣٧
الدخان	﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّا مَوۡتَتُنَا ٱلۡأُولَىٰ وَمَا نَحۡنُ بِمُنشَرِينَ ٣٥ ﴾	٣٥	١٣٢
الدخان	﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ ﴾	٥٦	٣١٧
الجاثية	﴿ وَقَالُواْ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُ ﴾	٣٤	١٣٢
الفتح	﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوۡقَ أَيۡدِيهِمۡ ﴾	١٠	٢١١
الفتح	﴿مُّحَمَّدٞ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلۡكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيۡنَهُمۡۖ ﴾	٢٩	٢٨٨، ٢٨٧
الحجرات	﴿وَلَا يَغۡتَب بَّعۡضُكُم بَعۡضًا ﴾	١٢	٧٥
ق	﴿وَنَحۡنُ أَقۡرَبُ إِلَيۡهِ مِنۡ حَبۡلِ ٱلۡوَرِيدِ ﴾	١٦	١٩٣
ق	﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكۡرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ ﴾	٣٧	٣٢٢، ٣٢٣
ق	﴿وَسَبِّحۡ بِحَمۡدِ رَبِّكَ قَبۡلَ طُلُوعِ ٱلشَّمۡسِ وَقَبۡلَ ٱلۡغُرُوبِ ٣٩ ﴾	٣٩	٢١٦

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الذاريات	﴿هَلۡ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ضَيۡفِ إِبۡرَٰهِيمَ ٱلۡمُكۡرَمِينَ ﴿٢٤﴾ إِذۡ دَخَلُواْ عَلَيۡهِ فَقَالُواْ سَلَٰمٗاۖ قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ﴿٢٥﴾﴾	٢٤ـــ٢٥	٢٦٧
الذاريات	﴿وَمَا خَلَقۡتُ ٱلۡجِنَّ وَٱلۡإِنسَ إِلَّا لِيَعۡبُدُونِ﴾	٥٦	٥٥، ٦٠، ١١٩، ١٣١، ٣٧٩
النجم	﴿مَا كَذَبَ ٱلۡفُؤَادُ مَا رَأَىٰٓ ﴿١١﴾﴾	١١	٢٨٤
النجم	﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ نَزۡلَةً أُخۡرَىٰ ﴿١٣﴾ عِندَ سِدۡرَةِ ٱلۡمُنتَهَىٰ ﴿١٤﴾﴾	١٣ـــ١٤	٢٨٤، ٢٨٥
النجم	﴿فَٱسۡجُدُواْۤ لِلَّهِۤ وَٱعۡبُدُواْ﴾	٦٢	١٢١
القمر	﴿وَلَقَدۡ يَسَّرۡنَا ٱلۡقُرۡءَانَ لِلذِّكۡرِ فَهَلۡ مِن مُّدَّكِرٖ ﴿١٧﴾﴾	١٧	١٧١
القمر	﴿وَلَقَدۡ رَٰوَدُوهُ عَن ضَيۡفِهِۦ فَطَمَسۡنَآ أَعۡيُنَهُمۡ فَذُوقُواْ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴿٣٧﴾﴾	٣٧	٢٦٧
القمر	﴿إِنَّا كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقۡنَٰهُ بِقَدَرٖ ﴿٤٩﴾﴾	٤٩	٣٣٥، ٣٧٣
الرحمن	﴿كُلُّ مَنۡ عَلَيۡهَا فَانٖ ﴿٢٦﴾ وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ ذُو ٱلۡجَلَٰلِ وَٱلۡإِكۡرَامِ ﴿٢٧﴾﴾	٢٦ـــ٢٧	٣٨٠
الرحمن	﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾	٣١	٢٣١
الرحمن	﴿لَمۡ يَطۡمِثۡهُنَّ إِنسٞ قَبۡلَهُمۡ وَلَا جَآنّٞ ﴿٥٦﴾﴾	٥٦	٣٨٣
الحديد	﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾	٣	١٣٣، ١٩٨
الحديد	﴿قَدۡ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلۡأٓيَٰتِ لَعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ﴿١٧﴾﴾	١٧	٣٢٤

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الحديد	﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾	٢٥	١١٥
الحديد	﴿مَا كَتَبْنَٰهَا عَلَيْهِمْ﴾	٢٧	٣٦٩
المجادلة	﴿إِنَّمَا ٱلنَّجْوَىٰ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ لِيَحْزُنَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾	١٠	٣٠٤
المجادلة	﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾	١١	٢٥٢
المجادلة	﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾	٢٢	٤٩، ٣٢٢
الحشر	﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾	٢٤	٣٨١
الممتحنة	﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَتَّخِذُوا۟ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِٱلْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا۟ بِمَا جَآءَكُم مِّنَ ٱلْحَقِّ ... الآية﴾	١	٣٨٩
الممتحنة	﴿قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ إِذْ قَالُوا۟ لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَءَٰٓؤُا۟ مِنكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ٱلْعَدَٰوَةُ وَٱلْبَغْضَآءُ أَبَدًا حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَحْدَهُۥٓ﴾	٤	٣٨٨
الممتحنة	﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ ... الآية﴾	٨	٣٨٩
الممتحنة	﴿إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ... الآية﴾	٩	٣٨٩
الصف	﴿مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾	٦	٢٨٧
التغابن	﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ أَن لَّن يُبْعَثُوا۟ ۚ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّى لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا	٧	٣١٩

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
	عَمِلۡتُمۡۚ وَذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٞ ﴿٧﴾﴾		
التحريم	﴿وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾	١١ــ١٢	٧٣
الملك	﴿وَلَقَدۡ زَيَّنَّا ٱلسَّمَآءَ ٱلدُّنۡيَا بِمَصَٰبِيحَ﴾	٥	٥٢
الملك	﴿وَأَسِرُّواْ قَوۡلَكُمۡ أَوِ ٱجۡهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾ أَلَا يَعۡلَمُ مَنۡ خَلَقَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلۡخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾	١٣ــ١٤	٣٠١
القلم	﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُونَ ﴿٩﴾﴾	٩	٣٩٥، ٣٩٧
الجن	﴿وَأَنَّا مِنَّا ٱلصَّٰلِحُونَ وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَۖ كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدٗا ﴿١١﴾﴾	١١	٣٨٢
الجن	﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ﴿٢٦﴾ إِلَّا مَنِ ٱرۡتَضَىٰ مِن رَّسُولٖ﴾	٢٦ــ٢٧	٣٧٩
المدثر	﴿وَمَا يَعۡلَمُ جُنُودَ رَبِّكَ إِلَّا هُوَ﴾	٣١	٢٦٥
القيامة	﴿لَا تُحَرِّكۡ بِهِۦ لِسَانَكَ لِتَعۡجَلَ بِهِۦٓ ﴿١٦﴾ إِنَّ عَلَيۡنَا جَمۡعَهُۥ وَقُرۡءَانَهُۥ ﴿١٧﴾﴾	١٦ــ١٧	٢٧٥
القيامة	﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾	٢٢ــ٢٣	٢١٦
الإنسان	﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾	٣٠	٣٤٧
النازعات	﴿ٱذۡهَبۡ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ ﴿١٧﴾ فَقُلۡ هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهۡدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخۡشَىٰ ﴿١٩﴾﴾	١٧ــ١٩	٣٤٠
النازعات	﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾،	٢٤	١١٩
التكوير	﴿وَلَقَدۡ رَءَاهُ بِٱلۡأُفُقِ ٱلۡمُبِينِ ﴿٢٣﴾﴾	٢٣	٢٨٥
التكوير	﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ ﴿٢٤﴾﴾	٢٤	١٢٨
التكوير	﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾	٢٩	٣٦٩

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
المطففين	﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾	١٥	٢١٦
الانشقاق	﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ ﴿٢﴾﴾	٢	٣٠٠
البروج	﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	١٦	١٧٨
البروج	﴿بَلْ هُوَ قُرْءَانٌ مَّجِيدٌ ﴿٢١﴾ فِى لَوْحٍ مَّحْفُوظٍۭ ﴿٢٢﴾﴾	٢١ـــ٢٢	٢٠٧
الفجر	﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾	٢٢	١٩١، ١٩٣، ٣٠٨
البلد	﴿وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْمَرْحَمَةِ﴾	١٧	١٩٤، ٢٨٨
الليل	﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾﴾	٥ـــ١٠	٣٧٤
الليل	﴿وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾	١٧ـــ٢١	١٥٧
الضحى	﴿وَٱلضُّحَىٰ ﴿١﴾ وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ ﴿٢﴾ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾﴾	١ـــ٣	٢٩١
الضحى	﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴿١١﴾﴾	١١	٢٩٠
البينة	﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾	٥	١٥٩
الزلزلة	﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ﴿٧﴾﴾	٧	٣٣١، ٣٨٢
الزلزلة	﴿وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ﴿٨﴾﴾	٨	٣٣١

السورة	الآية	رقمها	الصفحة
الماعون	﴿ٱلَّذِينَ هُمۡ يُرَآءُونَ ٦ وَيَمۡنَعُونَ ٱلۡمَاعُونَ ٧﴾	٦ــ٧	١٥٨، ١٥٩
الإخلاص	﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ٢ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾	١ــ٤	٢٠٩
الفلق	﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ١ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ٢﴾	١ــ٢	٣٧٢
الفلق	﴿وَمِن شَرِّ ٱلنَّفَّٰثَٰتِ فِي ٱلۡعُقَدِ﴾	٤	١٠٢

فهرس الحديث الشريف

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
١	أتدري ما حق الله على عباده؟...	٥٦
٢	اجتنبوا السبع الموبِقات...	١٠٩
٣	أجرك على قدر نصبك...	١٦٢
٤	أحَبُّ البلاد إلى الله مساجدها...	٢٩٧
٥	أخذ بخِطَامها ثم قال من شدة الفرح...	٧٨
٦	إذا دعا أحدكم فليعزم المسألة...	١٥٤
٧	إذا رأى أحدكم من أخيه ما يعجبه...	٣٦٠
٨	إذا رأيتم الذين يتَّبعون ما تشابه منه ...	٢٤٠
٩	اذكروا محاسن موتاكم...	٣٠١
١٠	استوصوا بالقبط خيرًا...	٣٨٩
١١	اسم الله الأعظم في هاتين الآيتين...	٢٠٦
١٢	أصبح من عبادي مؤمن وكافر...	٤٤
١٣	أطَّتِ السماء وحُقَّ لها أن تَئِطّ...	٢٦٥
١٤	اطلعت في الجنة فرأيت أكثر أهلها الفقراء	٣٢٧
١٥	اعملوا فكل مُيَسَّر لما خُلق له...	٣٧٤
١٦	أعوذ بالله العظيم، وبوجهه الكريم، ...	٢٠٥
١٧	أعوذ بِعِزَّتك، الذي لا إله إلا أنت...	٣٨١
١٨	أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه ...	٩٤
١٩	أعوذ بكلمات الله التامة من شر ماخلق ...	٩٥
٢٠	أعوذ بكلمات الله التامة من كل شيطان...	٣٦٠
٢١	ألا اشْهَدوا أن دَمَها هَدْر...	٦٩
٢٢	ألا تزورنا أكثر مما تزورنا؟ ...	٢٩١

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
٢٣	ألا تَصُفُّون كما تَصُفُّ الملائكة ...	٢٦٥
٢٤	ألا رجل يحملني إلى قومه فإن قريشًا قد منعوني ...	٣٥٦
٢٥	ألا من ظلم مُعَاهدًا، أو انتقصه، أو كَلَّفه ...	٣٩٤
٢٦	ألا وإن في الجسد مُضغة إذا صَلحَت صلح الجسد ...	٣٢٢
٢٧	أما الركوع فعظِّموا فيه الربَّ...	٢٤٨
٢٨	أُمِرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله...	٥٧
٢٩	إن الدعاء ينفع مما نزل ومما لم ...	٣٧٥
٣٠	إن الدين يُسر...	١٦٤
٣١	إن العبد إذا وُضِع في قبره وتولى عنه أصحابه ...	٣٢٠
٣٢	إن الغُزاة إذا غَنِموا غنيمة تَعَجَّلوا ثلثي أجرهم...	١٦١
٣٣	إن الله كتب في كتاب فهو موضوع عنده ...	٢٠٧
٣٤	إن الله ليزيد الكافر عذابًا ببكاء أهله عليه...	٣٥٣
٣٥	أن الله يأتي يوم القيامة للخلائق في صورة ينكرونها ...	٣٠٨
٣٦	إن الله يحب أن تؤتى رُخَصه ...	٢٣٥
٣٧	إن الله يرضى لكم ثلاثًا، ويكره لكم ثلاثًا...	٤٠٣
٣٨	إن اليهود لتعَذَّب في قبورها...	٣١٩
٣٩	إن أهون أهل النار عذابًا يوم القيامة لرجل ...	١٤٧
٤٠	إن أوثق عُرَى الإيمان أن تُحب في الله...	٣٨٨
٤١	إن بالمدينة جنًا قد أسلموا...	٣٨٥
٤٢	أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه...	٢٦٢، ٢٧٢، ٢٧٨، ٣١٣، ٣٣٥
٤٣	إن ذكرني في نفسه ذكرتُه في نفسي...	١٩٢
٤٤	إن روح القدس لا يزال يُؤَيِّدك ...	٤٩

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
٤٥	إن روح القدس معك ...	٤٩
٤٦	إن شر الناس عند الله منزلة يوم القيامة ...	٣٩٦
٤٧	إن كان ففي الدار والمرأة ...	٣٦٤
٤٨	إن لك من الأجر على قدر نصبك...	١٦٢
٤٩	إن لله تسعة وتسعين اسمًا...	١٧٨
٥٠	إن لي أسماء: أنا محمد...	٢٨٧
٥١	إن لي خمسة أسماء...	٢٨٨
٥٢	أنا أغنى الشُّرَكاء عن ...	١٥٩
٥٣	أنا سيّد ولد آدم ولا ...	٢٩٠
٥٤	أنا محمد، وأنا أحمد...	٢٨٧
٥٥	الأنبياء أشد بلاء، ثم الصالحون، ...	٣٥٣
٥٦	أنتِ جميلة...	٣٦٢
٥٧	إنك تقدم على قوم أهل كتاب...	٥٧
٥٨	إنكم سَتَرون ربكم كما تَرَون هذا القمر ...	٢١٦
٥٩	أنه أذن في الرُّقى ...	٩٤
٦٠	إنها لن تقوم حتى ترون قبلها عشر آيات...	٣١٣
٦١	إنهم يبكون عليها وإنها لتُعَذَّب في قبرها...	٣٥٣
٦٢	إني أرى لو جمعتُ هؤلاء على قارئ واحد...	٢٩٤
٦٣	إني لأعرف حجرًا بمكة كان يسلّم عليَّ ...	١٩١
٦٤	أيما امرأة مات لها ثلاثة من الولد ...	٣٢٨
٦٥	الإيمان بِضع وستون شعبة...	٢٥٦
٦٦	بينما أنا أسير في الجنة إذا أنا بنهر حافتاه قباب الدر المجوف قلت: ما هذا يا جبريل؟	٣٢٧
٦٧	بينما جبريل قاعد عند النبي ﷺ...	٢١٩

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
٦٨	تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليال يا أبا هريرة...	٣٨٥
٦٩	تَعَلَّموا أنه لن يرى أحد منكم ...	٢٨٥
٧٠	تلك عاجل بشرى المؤمن...	١٦٦
٧١	التولة شرك...	١١٣
٧٢	ثلاث من تَكَلَّم بواحدة منهن ...	٢٨٥
٧٣	ثم فتر الوحي عني فترة...	٢٩١
٧٤	جبل يحبّنا ونحِبّه...	١٩١
٧٥	حقّ الله على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئًا...	٥٦
٧٦	حقُّهم أن لا يعذبهم...	٥٦
٧٧	خاتم النبوة بين كتِفيه عند نَاغِضِ كتفه ...	٢٨٣
٧٨	خاتم النبوة بين كتِفيه مثل زِرِّ الحَجَلة...	٢٨٣
٧٩	خُلِقت الملائكة من نور...	٢٦٢، ٣٨٠
٨٠	خير الناس قَرْني...	١٦٩
٨١	الخير كله بيديك ...	٣٧١
٨٢	دخلت الجنة أو أوتيت الجنة فأبصرت قصرًا فقلت: لمن هذا؟ قالوا: لعمر بن الخطاب ...	٣٢٧
٨٣	الدعاء هو العبادة...	١٥٢
٨٤	الدين النصيحة...	٤٠٣
٨٥	ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رَبًّا، ...	٣٤٩
٨٦	الرؤيا من الله ...	٣٠٣
٨٧	رآه بفؤاده مَرَّتين...	٢٨٤
٨٨	رآه بقلبه...	٢٨٤
٨٩	رأى جبريل...	٢٨٤
٩٠	رأيت جبريل عند سدرة المنتهى...	٢٨٥

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
٩١	رأيتُ نورًا...	٢٨٦
٩٢	رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه...	٢٩٧
٩٣	رحم الله عمر، والله ما حَدَّث رسول الله ﷺ ...	٣٥٣
٩٤	سبحان الله! ماذا أنزل من الخزائن...	١٠٦
٩٥	سبقت رحمتي غضبي...	٢٠٧
٩٦	السَّفَر قِطعة من العذاب...	٣٥٤
٩٧	السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين...	١٨١
٩٨	السيد الله تبارك وتعالى...	١٧٦
٩٩	سيكون في هذه الأمة قوم يعتدون في الطهور ...	١٥٣
١٠٠	الشؤم في الدار والمرأة ...	٣٦٤
١٠١	الشؤم في ثلاثة...	٣٦٥
١٠٢	شر الأمور ...	٢٩٣
١٠٣	صَلُّوا كما رأيتموني أصلي...	١٣٧
١٠٤	الطيرة شرك...	٣٦٥
١٠٥	على المرء المسلم السمع والطاعة ...	٤٠٢
١٠٦	على عقبي...	٢٨٧
١٠٧	العين حق...	٩٢، ٣٥٩
١٠٨	فإذا انصرف قال عيسى عليه السلام: افتحوا الباب...	٣١٥
١٠٩	فإنَّكم إذا قلتموها أصابَت كل عبد لله ...	١٨١
١١٠	فخيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام ...	٩٣
١١١	فُضِّلتُ على الأنبياء بستٍّ ...	٨٠
١١٢	في آخر الزمان لا تكاد رؤيا المؤمن تكذب، ...	٣٠٤
١١٣	فيأتيهم الله تبارك وتعالى في صورة غير صورته التي يعرفون ...	٣٠٨

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
١١٤	قال الله ﷻ: أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر بي...	٥١
١١٥	كان رجل يُسرف على نفسه...	٢٤٥
١١٦	كان رسول الله ﷺ يتفاءل ولا يتطير، ويعجبه الاسم الحسن...	٣٦٣
١١٧	كانت بنو إسرائيل تَسُوسُهم الأنبياء...	٨٠
١١٨	الكبرياء ردائي...	٢٤٩
١١٩	كتب الله مقادير الخلائق ...	٣٦٩
١٢٠	كلّ بدعة ...	٢٩٥
١٢١	كُلْ ثقةً بالله وتوكلاً عليه...	٣٦٦
١٢٢	الكلب الأسود شيطان...	٣٨٥
١٢٣	كلمتان خفيفتان على اللسان...	١٦٣
١٢٤	كَمُل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا ...	٧٣
١٢٥	لئن قدر الله عليَّ...	٢٤٤
١٢٦	لا تبدَؤُوا اليهود ولا النصارى بالسلام...	٣٩٢
١٢٧	لا تجعلوا قبري عيدًا...	٢٩٩
١٢٨	لا تُحَدِّث بها إلا لبيبًا أو حبيبًا...	٣٠٦
١٢٩	لا تحلفوا إلا بالله...	٩٦
١٣٠	لا تسافروا بالقرآن إلى أرض العدو...	٢٤١
١٣١	لا تَسُبُّوا الأموات ...	٣٠٢
١٣٢	لا تُشَدُّ الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد...	٢٩٦، ٢٩٨
١٣٣	لا تَطَروني كما أَطْرَت النصارى ابن مريم...	٢٠٩
١٣٤	لا تقولوا للمنافق ...	٣٩١
١٣٥	لا تُنزَع الرحمة إلا من شقي ...	١٩٤
١٣٦	لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق...	٤٠٣

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
١٣٧	لا طِيَرة وخيرها الفأل...	٣٦١
١٣٨	لا عدوى ولا طيرة...	٣٦٥، ٣٦٦
١٣٩	لا نبي بعدي...	٨١
١٤٠	لا يدخل الجنة مَن كان في قلبه مثقال ذرة من كِبر...	٢٤٩
١٤١	لا يدخل النار إن شاء الله من أصحاب الشجرة أحد ...	٣٢١
١٤٢	لا يردُّ القضاء إلا الدعاء...	٣٧٥
١٤٣	لا يزال يستجاب للعبد ما لم يدع بإثم ...	١٥٦
١٤٤	لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن...	٢٥٦
١٤٥	لا يَقُولَنَّ أحدكم: اللهم اغفر لي إن شئت ...	١٥٤
١٤٦	لا يوردن مُمرَض على مصِح...لا يوردن مُمرَض على مصِحلا يوردن مُمرَض على مصِحلا يوردن مُمرَض على مصِحلا يوردن مُمرَض على مصِحلا يوردن مُمرَض على مصِح	٣٦٦
١٤٧	لتأخذوا مناسككم...	١٣٧
١٤٨	لكن البائس سعد بن خولة...	٣٥١
١٤٩	لما خلق الله الجنة قال لجبريل...	٣٢٦
١٥٠	لما خلق الله الخلق كتب في كتابه ...	٣٤٢
١٥١	اللهم أنت الأول فليس قبلك ...	١٣٣، ١٩٨
١٥٢	اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك...	٢٠٧
١٥٣	اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر...	٣٢٠
١٥٤	اللهم أيِّده بروح القدس...	٤٩
١٥٥	اللهم لا تجعل قبري وثنًا يعبد...	٢٩٨
١٥٦	لو لم يَبقَ من الدنيا إلا يوم ...	٣١٦
١٥٧	ليس منا من لطم الخدود، وشقّ الجيوب، ...	٣٥١

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
١٥٨	ليس منا من لم يَتَغَنَّ بالقرآن...	٣٠١
١٥٩	المؤمن للمؤمن كالبنيان ...	٣٨٩
١٦٠	ما أدري أَعُزَيرٌ نَبِيٌّ هُو أم لا...	٦٦
١٦١	ما أَذِن الله لشيء ما أَذِن للنبي ...	٣٠٠
١٦٢	ما أغنيت عن عَمِّك...	١٤٧
١٦٣	ما تذاكرون؟ ...	٣١٣
١٦٤	ما يرى أن أحدًا أشد منه عذابًا...	١٤٧
١٦٥	ما يصيب المسلم من نَصَب ...	٣٢٨، ٣٢٩
١٦٦	ماذا فتح الليلة من الخزائن؟ ...	١٠٥
١٦٧	المسلم إذا سئل في القبر يشهد أن لا إله إلا الله ...	٣٢٠
١٦٨	من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه...	١٥٨، ٢٩٢
١٦٩	من استطاع منكم أن ينفع أخاه ...	٩٤
١٧٠	من بَدَّل دينه فاقتلوه...	٨٢
١٧١	من حسن إسلام المرء تركه ما لا يَعْنيه...	٢٣٩، ٢٦٩
١٧٢	من حلف بغير الله فقد أشرك...	٩٦
١٧٣	من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة...	٤٠٤
١٧٤	من رآني في المنام فسيراني في اليقظة...	٣١١
١٧٥	من رآني في المنام فقد رآني ...	٣١٠
١٧٦	من سبَّ أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة ...	٧٥
١٧٧	من سرَّه أن يُبسَط له في رزقه ...	٣٧٣
١٧٨	مَن سَمَّع سَمَّع الله به...	١٦٥
١٧٩	من عمل عملاً ليس عليه أمرنا...	١٥٨
١٨٠	من قتل مُعَاهدًا لم يَرح رائحة الجنة...	٣٩٤
١٨١	من قتلها في المرة الأولى فله مائة حسنة...	١٦٢

الصفحة	طرف الحديث أو الأثر	م
٩٤	من قرأ آية الكرسي إذا أوى إلى فراشه ...	١٨٢
٩٦	من كان حالفًا فليحلف بالله أو ليصمت...	١٨٣
٣٩٣	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يُؤذِ جاره...	١٨٤
٣٩٣	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليُحسِن إلى جاره...	١٨٥
٣٩٣	مَن لا يَرحم لا يُرحم...	١٨٦
٤٠٠	من مَات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية...	١٨٧
٢٣٢	من هَمَّ بحسنة فلم يعملها كُتبت له حسنة...	١٨٨
٣٥٦	من يعصمني حتى أبَلِّغ رسالات ربي...	١٨٩
٣٥١	النائحة إذا لم تَتُب قبل موتها تُقَام يوم القيامة ...	١٩٠
٩٠	الناس معادن كمعادن الذهب ...	١٩١
٢٩٤	نِعمَ البدعة هذه...	١٩٢
٢٤١	نهى رسول الله ﷺ أن يُسَافَرَ بالقرآن ...	١٩٣
٢٨٦	نور أَنَّى أراه...	١٩٤
٢١٥	هلك المتنطعون...	١٩٥
١٤٧	هو في ضَحْضَاحٍ...	١٩٦
٣٥٩	وإذا استُغْسِلتُم فاغسلوا...	١٩٧
٦٥، ١٤٦	والذي نفس محمد بيده، لا يسمع بي أحد ...	١٩٨
٣٢٦	والذي نفسي بيده لو رأيتم ما رأيت ...	١٩٩
٣١٥	والذي نفسي بيده ليُوشِكنَّ أن يترل فيكم ...	٢٠٠
٣٧٢	والشر ليس إليك...	٢٠١
١٤٠	والله لأقاتلنَّ من فرَّق بين الصلاة والزكاة...	٢٠٢
٢٨٨	والمقَفِّي ونبي التوبة...	٢٠٣
٢٨٧	والمقَفِّي، والحاشر...	٢٠٤
٣٢٧	وأن تناصحوا مَنْ وَلَّاه الله أمركم...	٢٠٥

م	طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
٢٠٦	وأنا الحاشر الذي يُحشَر الناس ...	٢٨٨
٢٠٧	وأنا الماحي...	٢٨٨
٢٠٨	وإنه سيكون في أمتي كذابون ثلاثون ...	٨٠
٢٠٩	وكان النبي يُبعَث إلى قومه خاصة...	٢٨٠
٢١٠	ولا فخر...	٢٩٠
٢١١	ولكنها على قدر نصبك ...	١٦٢، ١٦٣
٢١٢	ونبيّ الملْحَمَة...	٢٨٧
٢١٣	ويعجبنِي الفأل الصالح...	٣٦٢
٢١٤	يا أبا ذر، هل تدري فيم تنتطحان؟...	١٧٧
٢١٥	يُتِمُّون الصفوف الأُوَل، ...	٢٦٥
٢١٦	يحشر الله العباد، فيناديهم بصوتٍ يسمعه من بَعُد...	٢١٩
٢١٧	يخرج من النار من قال: لا إله إلا الله ...	٣٣٣
٢١٨	يمحو الله بي الكفر...	٢٨٨

فهرس الأعلام المترجم لهم

م	العَلَم	الصفحة
١	أبو طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف	١٤٧
٢	أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني	٥٣
٣	أحمد بن فارس بن زكريا القزويني المالكي	٥٥
٤	أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي المصري الطحاوي	٤٠٥
٥	أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد البغدادي الخلال	٤٨
٦	الإسكندر الملك اليوناني المقدوني	٧٢
٧	إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي	٧٢
٨	الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري	٢٣٣
٩	حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي	١٥٤
١٠	خالد بن سنان العبسي	٧٢
١١	الخضر (صاحب موسى عليه السلام)	٧١
١٢	خلف بن أبي القاسم الأزدي القيرواني المعروف بالبراذعي	٣٥
١٣	زرادشت بن سقيمان	٧٢
١٤	سليمان بن عبد القوي الطوفي البغدادي	٢٨
١٥	عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي	٢٨
١٦	عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الدمشقي الحنبلي	٥٢
١٧	عبد الرحمن بن القاسم العُتَقي	٨١
١٨	عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب	٤٤
١٩	عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي	٣٠٢
٢٠	عبد الرحمن بن محمد أميرويه بن محمد الكرماني	٣٠٣
٢١	عبد الرحمن بن محمد بن خلدون	٢٠
٢٢	عبد الرحيم بن محمد بن إسماعيل بن نُبَاته الفارقي	٣٧

م	العَلَم	الصفحة
٢٣	عبد السلام بن حبيب التنوخي (سحنون)	٧٥
٢٤	عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي الدمشقي	١٨
٢٥	عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان	٢١٨
٢٦	عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام التميمي ثم الدارمي	٢٠٠
٢٧	عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني	٢٢٢
٢٨	عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي	٢٨
٢٩	عبيد الله بن الحسن بن الجلاب	٣٥
٣٠	عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان بن بطة العكبري	١٠٨
٣١	عزير بن حيوة	٦٦
٣٢	علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري	٦٤
٣٣	علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري	١٧٤
٣٤	علي بن محمد بن علي السيد الزين الحسيني الجرجاني	١٨٥
٣٥	عمرو بن عبيد البصري	٢١
٣٦	عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي (سيبويه)	١٧٩
٣٧	عياض بن موسي اليحصبي الأندلسي	٦٤
٣٨	قاسم بن عبد الله بن محمد الأنصاري السبتي (ابن الشاط)	٢٤٨
٣٩	قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري	٥٢
٤٠	لقمان بن باعوراء بن ناحور بن تارح	٧١
٤١	المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري (ابن الأثير)	٣٦٢
٤٢	محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي	٨٦
٤٣	محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى اليماني (ابن الوزير)	١٢٤
٤٤	محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي (القرطبي)	٣٢٣
٤٥	محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني الذهبي	٢٨
٤٦	محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي	٢٢٢

م	العَلَم	الصفحة
٤٧	محمد بن إسحاق بن خزيمة	٢١٧
٤٨	محمد بن الطيب بن محمد البصري	٥٨
٤٩	محمد بن بهادر بن عبد الله بدر الدين (الزركشي)	٣٤
٥٠	محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري	١٠٥
٥١	محمد بن سيرين البصري	٣١١
٥٢	محمد بن صالح بن محمد بن عثيمين التميمي	١٦١
٥٣	محمد بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد الرعيني	٣٥
٥٤	محمد بن عبد الله بن محمد المعافري (أبو بكر ابن العربي)	٣٠٥
٥٥	محمد بن علي بن وهب بن مطيع	٢٤
٥٦	محمد بن عمر بن الحسين القرشي (الفخر الرازي)	٢١
٥٧	محمد علي بن حسين بن إبراهيم المالكي	٢٤٧
٥٨	مسيلمة بن ثمامة بن كبير بن حبيب الحنفِي	٨١
٥٩	يحيي بن شرف بن مري بن حسن الحوراني النووي	١٠٣
٦٠	يوسف بن أيوب بن شاذي الكردي	١٥
٦١	يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر	١٣٤

فهرس الألفاظ الغريبة

م	اللفظ	الصفحة
١	الاتحاد	٢٠٩
٢	الأَقَانِيم	٢٤٩
٣	التحسين والتقبيح	٣٣٩
٤	التفرُّس	٣٠٥
٥	التفويض	١٧٠
٦	الثآليل	٢٨٣
٧	جف الطلع	٨٦
٨	جُمعًا	٢٨٣
٩	الحَجَلة	٢٨٣
١٠	الحديث المُعَلّق	٣١١
١١	الحَزْر	٩٠
١٢	الحلول	٢٠٩
١٣	خيلان	٢٨٣
١٤	الرثاء	٣٥١
١٥	سيميا	٨٣
١٦	الضَّحضاح	١٤٧
١٧	الطَّلسَمَات	٨٦
١٨	القِراض	١٤١
١٩	المعجزة	١١٤
٢٠	المكس	١٥٦
٢١	ناغض كتفه	٢٨٣
٢٢	النياحة	٣٥١

م	اللفظ	الصفحة
٢٣	الهجاء	٧٩

فهرس الفرق

م	الفرقة/ الطائفة	الصفحة
١	الأشاعرة	١٧
٢	الباطنية	١٢٩
٣	التَّتَار	١٦
٤	التصوف	١٧
٥	التناسخية	١٣٢
٦	الجهمية	١٧٤
٧	الحلولية	١٣٢
٨	الدهريّ	١٣٢
٩	الدولة العبيدية	١٧
١٠	الرافضة	١٦
١١	الشيعة	١٦
١٢	الصابئة	١٠٣
١٣	الفلاسفة	١٢٩
١٤	القدرية	١٠٠
١٥	الكميلية	٧٦
١٦	المانوية	١٣٢
١٧	المجوس	٧٠
١٨	المعتزلة	١٧٤

فهرس الأماكن

م	المكان	الصفحة
١	بابل	٩٩
٢	الصاحبية	١٧
٣	الصالحية	١٧
٤	مدائن لوط	٢٦٦

فهرس المصادر والمراجع

أولا: كتب القرافي:

١- **الأجوبة الفاخرة في الرد على الأسئلة الفاجرة:** تقديم وتحقيق وتعليق: د. بكر زكي عوض، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢- **الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرُّفات القاضي والإمام:** اعتنى به: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

٣- **أدلة الوحدانية في الرد على النصرانية:** تحقيق: عبد الرحمن بن محمد دمشقية، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤- **الاستغناء في أحكام الاستثناء:** تحقيق: محمد بن عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٥- **الأمنية في إدراك النية:** تحقيق: د. مساعد بن قاسم الفالح، الناشر: مكتبة الحرمين- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٦- **الخصائص في قواعد اللغة العربية:** تحقيق: د. ناجي بن محمدو حين عبد الجليل، كلية اللغة العربية- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٧- **الذخيرة في فروع المالكية:** تحقيق: أبو إسحاق أحمد عبد الرحمن، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٨- **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول:** اعتناء: مكتب البحوث والدراسات في دار الفكر- بيروت، سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٩- **العقد المنظوم في الخصوص والعموم:** تحقيق: أحمد بن الختم عبد الله (رسالة دكتوراه) جامعة أم القرى، الناشر: دار الكتبي- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٠- **الفروق:** تحقيق: أ. د محمد بن أحمد سراج وأ. د علي بن جمعة محمد، الناشر: دار السلام-مصر، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

١١- **القواعد الثلاثون في علم العربية:** تحقيق: د. عثمان بن محمود الصيني، بحث منشور في مجلة جامعة أم القرى للبحوث العلمية المحكمة، العدد الخامس عشر، السنة العاشرة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

١٢- **نفائس الأصول في شرح المحصول:** تحقيق: الشيخ عادل بن أحمد عبد الموجود والشيخ علي بن محمد عوض، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

ثانيًا: الكتب الأخرى:

١- **الإبانة عن أصول الديانة:** لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: د. فوقية حسين محمود، الناشر: دار الأنصار – القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٧هـ.

٢- **الإبانة عن شريعة الفرق الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (الإبانة الكبرى):** للإمام ابن بطة العكبري، تحقيق: د. عثمان عبد الله الأثيوبي، د. رضا بن نعسان معطي، د. يوسف بن عبد الله الوابل، د. حمد بن عبد الله التويجري، الناشر: دار الراية- الرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣- **أبجد العلوم الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم:** لصديق بن حسن القنوجي، تحقيق: عبد الجبار زكار، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، سنة النشر: ١٩٧٨م.

٤- **أبكار الأفكار في أصول الدين**: لسيف الدين الآمدي، تحقيق: أ. د أحمد بن محمد المهدي، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٥- **الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول للبيضاوي**: لعلي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ.

٦- **إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة**: لحمود بن عبد الله التويجري، الطبعة الأولى سنة ١٤٩٣هـ.

٧- **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**: لابن قيم الجوزية، الناشر: مكتبة ابن تيمية- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٨- **أحكام الجنائز**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٠هـ.

٩- **الأحكام السلطانية**: لأبي الحسن الماوردي، تحقيق: د. أحمد بن مبارك البغدادي، الناشر: دار ابن قتيبة- الكويت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٠- **الأحكام السلطانية**: للقاضي أبي يعلى، صححه وعلق عليه: الشيخ محمد حامد الفقي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١١- **أحكام القرآن**: لأبي بكر أحمد بن علي الجصَّاص، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، سنة النشر: ١٤٠٥هـ.

١٢- **أحكام القرآن**: لأبي بكر محمد بن عبد الله العربي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد بن عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

١٣- **أحكام أهل الذمة**: لابن القيم، دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١٤- **أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل:** لأبي بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١٥- **الإحكام في أصول الأحكام:** لابن حزم الظاهري، نسخة مقابلة على نسخة من تحقيق الشيخ أحمد شاكر، قدم له: أ. د إحسان عباس، الناشر: دار الآفاق الجديدة- بيروت.

١٦- **الإحكام في أصول الأحكام:** لسيف الدين الآمدي، تعليق: الشيخ عبد الرزاق عفيفي، الناشر: دار الصميعي- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٧- **إحياء علوم الدين:** لأبي حامد الغزالي، ضبط وتوثيق: أحمد عناية، وأحمد زهوة، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٥م.

١٨- **أدلة التشريع المختلف في الاحتجاج بها:** لعبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة، الطبعة الثانية سنة ١٤٠١ه- ١٩٨١م.

١٩- **آراء ابن حجر الهيتمي الاعتقادية:** لمحمد بن عبد العزيز الشايع، الناشر: مكتبة دار المنهاج- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧هـ.

٢٠- **آراء القرطبي والمازري الاعتقادية من خلال شرحيهما لصحيح مسلم –دراسة وترجيح–:** لعبد الله بن محمد الرميان، الناشر: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧هـ.

٢١- **الأربعين في أصول الدين:** لفخر الدين الرازي، تحقيق وتعليق: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

٢٢- **الأربعين في دلائل التوحيد:** لأبي إسماعيل الهروي، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي. ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٢٣- **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد:** لأبي المعالي الجويني، حققه وعلق عليه: د. محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، الناشر: مكتبة الخانجي- مصر، سنة النشر: ١٣٦٩هـ-١٩٥٠م.

٢٤- **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:** للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

٢٥- **إزالة الستار عن الجواب المختار لهداية المحتار:** مسائل متعددة في العقيدة أجاب عليها فضيلة الشيخ: محمد بن صالح بن عثيمين.

٢٦- **الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية:** للشيخ عبد العزيز بن محمد السلمان، الطبعة الثامنة سنة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٢٧- **أساس البلاغة:** لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٨- **أساس التقديس:** لفخر الدين الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، سنة النشر: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢٩- **الاستقامة:** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: دار الفضيلة- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

٣٠- **الاستيعاب في معرفة الأصحاب:** للحافظ ابن عبد البر، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.

٣١- **أسد الغابة في معرفة الصحابة:** لأبي الحسن علي بن محمد الجزري الشهير بابن الأثير، تحقيق وتعليق: علي بن محمد معوض، وعادل بن أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

٣٢- **الإسراء والمعراج وذكر أحاديثهما وتخريجها وبيان صحيحها من سقيمها**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتبة الإسلامية- عمان، الطبعة الخامسة سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣٣- **أسرار البلاغة**: لعبد القاهر الجرجاني، قرأه وعلق عليه: محمود بن محمد شاكر، الناشر: دار المدني- جدة.

٣٤- **أسماء الله الحسنى**: لعبد الله بن صالح الغصن، الناشر: دار الوطن- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

٣٥- **الأسماء والصفات**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، تقديم: الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة السوادي— جدة، الطبعة الأولى.

٣٦- **الإصابة في تمييز الصحابة**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، الناشر: دار الجيل— بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ.

٣٧- **أصول الإسماعيلية (دراسة-تحليل- نقد)**: لسليمان بن عبد الله السلومي، الناشر: دار الفضيلة- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م.

٣٨- **أصول الدين**: لأبي اليسر البزدوي، تحقيق: د. هانز بيترلنس، مصطفى الحلبي- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٣هـ.

٣٩- **أصول الدين**: لعبد القاهر البغدادي، تحقيق: أحمد شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٤٠- **أصول السنة**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي الشهير بابن أبي زمنين، تحقيق: عبد الله بن محمد البخاري، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

٤١- **أصول السنة**: للإمام أحمد بن حنبل، الناشر: دار المنار- الخرج، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.

٤٢- **الأصول والفروع**: لابن حزم الظاهري، تحقيق وتقديم وتعليق: د. عاطف العراقي، د. سهير فضل الله أبو وافية، د. إبراهيم هلال، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٤٣- **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**: للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، سنة النشر: ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٤٤- **إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد**: للشيخ صالح بن فوزان الفوزان، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٤٥- **الاعتصام**: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشهير بالشاطبي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى- مصر.

٤٦- **اعتقاد أهل السنة أصحاب الحديث: شرح جملة ما حكاه عنهم أبو الحسن الأشعري وقرَّره في مقالاته**: لمحمد بن عبد الرحمن الخميس، الناشر: دار الصميعي- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

٤٧- **الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث**: لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: أحمد بن عصام الكاتب، الناشر: دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ.

٤٨- **اعتقادات فرق المسلمين**: لفخر الدين الرازي، مراجعة وتحرير: علي النشار، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، سنة النشر: ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٤٩- **أعلام السنة المنشورة في اعتقاد الطائفة الناجية المنصورة**: لحافظ الحكمي، تحقيق: أحمد بن علي علوش مدخلي، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة السادسة سنة ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٥٠- **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، الناشر: دار الجيل- بيروت، سنة النشر: ١٩٧٣م.

٥١- **أعلام النبوة:** لأبي الحسن الماوردي، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٧م.

٥٢- **الأعلام:** لخير الدين بن محمود الزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر سنة ٢٠٠٢م.

٥٣- **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان:** لابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة— بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٥هـ— ١٩٧٥م.

٥٤- **الاقتصاد في الاعتقاد:** لأبي حامد الغزالي، قدم له وعلق عليه: د. علي بو ملحم، الناشر: دار ومكتبة الهلال- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٣م.

٥٥- **اقتضاء الصراط المستقيم في مخالفة أصحاب الجحيم:** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق وتعليق: ناصر بن عبد الكريم العقل، الناشر: دار الفضيلة- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٥٦- **الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل:** لموسى بن أحمد بن أبي النجا الحجاوي، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، الناشر: دار المعرفة- بيروت.

٥٧- **آكام المرجان في أحكام الجان:** لمحمد بن عبد الله الشبلي، تحقيق: إبراهيم محمد الجمل، الناشر: مكتبة القرآن — القاهرة.

٥٨- **إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم:** للقاضي عياض، تحقيق: يحيى إسماعيل، الناشر: دار الوفاء- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٥٩- **الأم:** للإمام محمد بن إدريس الشافعي، الناشر: المعرفة- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣هـ.

٦٠- **الإمام القرافي حلقة وصل بين المشرق والمغرب في مذهب الإمام مالك في القرن السابع:** للأستاذ الصغير بن عبد السلام الوكيلي، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية — المغرب، سنة النشر: ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٦١- **الإمام محمد بن عبد الوهاب دعوته وسيرته:** للشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الناشر: الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد- الرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤١١هـ.

٦٢- **الآمدي وآراؤه الكلامية:** د. حسن الشافعي، الناشر: دار السلام- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٦٣- **الأنساب:** لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني، تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي، الطباعة: مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، الناشر: دار الجنان- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٦٤- **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد:** لأبي الحسن علي بن سليمان المرداوي، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ.

٦٥- **الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز جهله:** لأبي بكر بن الطيب الباقلاني، تحقيق: محمد بن زاهد الكوثري، الناشر: المكتبة الأثرية للتراث- مصر، الطبعة الثانية سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٦٦- **أنيس الفقهاء:** لقاسم بن عبد الله بن أمير القونوي، تحقيق: يحيى مراد، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٦٧- **إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق:** لأبي عبد الله محمد بن المرتضى اليماني المشهور بابن الوزير، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٦٨- **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل:** لبدر الدين محمد بن جماعة، تحقيق: وهبي بن سليمان غاوجي، الناشر: دار السلام- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠م.

٦٩- **الإيمان:** لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٧٠- **البدء والتاريخ:** لمطهر بن طاهر المقدسي، الناشر: دار الثقافة الدينية- بور سعيد.

٧١- **بدائع الفوائد:** لابن قيم الجوزية، حققه: هشام بن عبد العزيز عطا وآخرون، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٧٢- **البداية والنهاية:** للحافظ ابن كثير، اعتنى بهذه الطبعة ووثقها: عبد الرحمن اللادقي، ومحمد بن غازي بيضون، الناشر: دار المعرفة- بيروت، الطبعة التاسعة سنة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٧٣- **البدر الطالع بمحاسن مَن بعد القرن السابع:** للشيخ محمد بن علي الشوكاني، وضع حواشيه: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٧٤- **البدر المنير في تخريج الأحاديث الواقعة في الشرح الكبير:** لأبي حفص عمر بن علي الشهير بابن الملقن، تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وأبو محمد عبد الله بن سليمان، وأبو عمار ياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٧٥- **البدع والنهي عنها:** لمحمد بن وضاح القرطبي، تحقيق: محمد بن أحمد دهمان، الناشر: دار الصفا- القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٧٦- **البرهان في عقائد الأديان:** لأبي الفضل السكسكي، تحقيق: د. بسام بن علي سلامة العموش، الناشر: مكتبة المنار- الأردن.

٧٧- **بغية المرتاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد:** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. موسى بن سليمان الدويش، الناشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، الطبعة الثالثة سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٧٨- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة:** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: المكتبة العصرية- لبنان.

٧٩- **بلغة السالك لأقرب المسالك على الشرح الصغير**: للشيخ أحمد الصاوي، ضبطه وصححه: محمد بن عبد السلام شاهين، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٨٠- **بهجة قلوب الأبرار وقرة عيون الأخيار في شرح جوامع الأخبار**: للشيخ عبد الرحمن السعدي، صححه وخرج أحاديثه: أشرف بن عبد المقصود عبد الرحيم، الناشر: دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٢م.

٨١- **بيان الدليل على بطلان التحليل**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨م.

٨٢- **بيان تلبيس الجهمية**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. راشد الطيار، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة المنورة، سنة ١٤٢٦هـ.

٨٣- **البيان عن الفرق بين المعجزات والكرامات والحِيل والكهانة والسحر والنارنجات**: لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: ريتشارد مكارثي، الناشر: المكتبة الكاثوليكية- بيروت، سنة النشر: ١٩٥٨م.

٨٤- **بيان مشكل الآثار**: لأبي جعفر الطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ- ١٤٩٤م.

٨٥- **البيان والتبيين**: لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق وشرح: عبد السلام بن محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة السادسة سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٨٦- **البيان والتحصيل**: لأبي الوليد محمد بن رشد القرطبي، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٨٧- **تاج العروس من جواهر القاموس**: لأبي الفيض محمد بن عبد الرزاق الزبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

٨٨- **تاج اللغة وصحاح العربية:** لإسماعيل بن حماد لجوهري، تحقيق: أحمد بن عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين- بيروت، الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨٩- **تاريخ ابن خلدون:** لعبد الرحمن بن خلدون، ضبط المتن ووضع الحواشي والفهارس: خليل شحادة، راجعه: د. سهيل زكار، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٩٠- **تاريخ الأدب العربي:** لكارل بروكلمان، نقله إلى العربية: د. عبد الحليم النجار، الناشر: دار المعارف- القاهرة، الطبعة الخامسة.

٩١- **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام:** للحافظ الذهبي، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٩٢- **التاريخ الإسلامي:** لمحمود شاكر، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الخامسة سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٩٣- **تاريخ بغداد:** لأبي بكر أحمد بن علي المشهور بالخطيب البغدادي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار بن عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٩٤- **تاريخ نجد:** للشيخ حسين بن غنام، حرره وحققه: د. ناصر الدين الأسد، قابله على الأصل: عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم الشيخ، الناشر: دار الشروق- بيروت، الطبعة الرابعة سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٩٥- **تبصرة الأدلة في أصول الدين:** لأبي المعين النسفي، تحقيق وتعليق: كلود سلامة، الناشر: المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية- دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٠م.

٩٦- **التبصير في الدين:** لأبي المظفر الإسفراييني، تحقيق: كمال بن يوسف الحوت، الناشر: دار عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٩٧- **التبصير في معالم الدين:** لأبي جعفر الطبري، تحقيق وتعليق: د. علي بن عبد العزيز الشبل، الناشر: دار العاصمة- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٩٨- **التبيان في آداب حملة القرآن:** للإمام النووي، تحقيق: محمد الحجار، الناشر: دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الرابعة سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٩٩- **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري:** لعلي بن الحسن بن عساكر، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٤هـ.

١٠٠- **تجريد التوحيد المفيد:** لأحمد بن علي المقريزي، تحقيق وتعليق: د. أحمد السايح، د. السيد الجميلي، الناشر: مركز الكتاب للنشر- مصر.

١٠١- **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام:** لبدر الدين محمد بن جماعة، تحقيق ودراسة وتعليق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، تقديم: الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود، الناشر: دار الثقافة بتفويض من رئاسة المحاكم الشرعية- قطر، سنة النشر: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٠٢- **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:** لأبي العلا محمد بن عبد الرحمن المباركفوري، ضبطه وراجع أصوله وصححه: عبد الرحمن بن محمد عثمان، الناشر: دار الفكر.

١٠٣- **تحفة الإخوان فيما جاء في الموادة والمعاداة والبغض والهجران:** للشيخ حمود التويجري، الناشر: مكتبة الإرشاد- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١٠٤- **التحفة المدنية:** للشيخ حمد آل معمر، تحقيق: عبد السلام بن برجس بن ناصر آل عبد الكريم، الناشر: دار العاصمة — الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢م.

١٠٥- **تحفة المودود بأحكام المولود:** لابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: مكتبة دار البيان— دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.

١٠٦- **التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار:** للحافظ ابن رجب الحنبلي، الناشر: مكتبة دار البيان— دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ.

١٠٧- **تذكرة الحفاظ:** للحافظ الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٠٨- **ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك**: للقاضي عياض، منشورات دار ومكتبة الحياة- بيروت، سنة النشر: ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

١٠٩- **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**: للحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

١١٠- **التسعينية**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد بن إبراهيم العجلان، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١١١- **التسهيل لعلوم التنزيل**: لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي، ضبطه وصححه وخرج أحاديثه: محمد بن سالم هاشم، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

١١٢- **التعريفات**: لمحمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، طبعة جديدة منقحة ومراجعة، سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١١٣- **تعظيم قدر الصلاة**: للحافظ محمد بن نصر المروزي، تحقيق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار- المدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

١١٤- **تفسير الجلالين**: لجلال الدين المحلي، وجلال الدين السيوطي، مذيلًا بكتاب لباب النقول في أسباب النزول، تقديم: الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير.

١١٥- **تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)**: للشيخ محمد بن رشيد رضا، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: ١٩٩٠م.

١١٦- **تفسير القرآن العظيم**: للحافظ ابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع- الرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١١٧- **تفسير القرآن**: للشيخ محمد بن صالح العثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ.

١١٨- **تقريب التدمرية**: للشيخ محمد بن صالح العثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي- الدمام، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ.

١١٩- **التقريب والإرشاد**: لأبي بكر الباقلاني، قدم له وحققه وعلق عليه: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٢٠- **التقرير والتحرير في علم الأصول**: لمحمد بن محمد المعروف بابن أمير الحاج، الناشر: دار الفكر- بيروت، سنة النشر: ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٢١- **التقليد في باب العقائد وأحكامه**: لناصر بن عبد الرحمن الجديع، الناشر: دار العاصمة- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦ه- ٢٠٠٥م.

١٢٢- **تلبيس إبليس**: لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

١٢٣- **تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ- ١٩٨٩م.

١٢٤- **التلخيص في أصول الفقه**: لأبي المعالي الجويني، تحقيق: عبد الله جولم النبالي، وبشير أحمد العمري، الناشر: دار البشائر الإسلامية- بيروت، سنة النشر: ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٢٥- **تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل**: لأبي بكر الباقلاني، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٢٦- **التمهيد في أصول الدين**: لأبي المعين النسفي، تحقيق وتعليق: د. عبد الحي قابيل، الناشر: دار الثقافة للنشر والتوزيع- القاهرة، سنة النشر: ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

١٢٧- **التمهيد في تخريج الفروع على الأصول**: لأبي محمد عبد الرحيم بن الحسن الأسنوي، تحقيق: د. محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ.

١٢٨- **التمهيد لقواعد التوحيد:** لأبي الثناء محمود بن زيد اللامشي، حققه: عبد المجيد تركي، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٥م.

١٢٩- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد:** للحافظ ابن عبد البَر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، الناشر: مؤسسة القرطبة.

١٣٠- **التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع:** لأبي الحسين محمد بن أحمد الملطي، تحقيق: محمد زاهد بن الحسن الكوثري، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٩٧٧م.

١٣١- **التنبيهات السنية على العقيدة الواسطية:** للشيخ عبد العزيز الرشيد، الناشر: دار الرشيد- الرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

١٣٢- **تهافت الفلاسفة:** لأبي حامد الغزالي، تحقيق: د. سليمان دنيا، الناشر: دار المعارف- القاهرة، الطبعة السادسة.

١٣٣- **تهذيب الفروق والقواعد السَّنِيَّة في الأسرار الفقهية (بحاشية كتاب إدرار الشروق لابن الشَّاط):** للشيخ محمد بن علي المكي المالكي، ضبطه وصححه: خليل المنصور، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

١٣٤- **تهذيب اللغة:** لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق: محمد بن عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ٢٠٠١م.

١٣٥- **التوحيد وإثبات صفات الرب:** للإمام لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، تحقيق: د. عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة السابعة سنة ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

١٣٦- **التوحيد:** للإمام محمد بن إسحاق بن منده، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. محمد بن عبد الله الوهيبي، د. موسى بن عبد العزيز الغصن، الناشر: دار الفضيلة- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٣٧- **توضيح الكافية الشافية ضمن المجموعة الكاملة:** للشيخ عبد الرحمن السعدي، الناشر: مركز صالح بن صالح الثقافي- عنيزة، سنة النشر: ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

١٣٨- **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم**: للشيخ أحمد بن إبراهيم بن عيسى، تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٦هـ.

١٣٩- **التوضيحات الأثرية على متن الرسالة التدمرية**: لفخر الدين بن الزبير المَحَيسى، أشرف عليه وقدّم له: د. محمد بن عبد الرحمن الخميس، الناشر: مكتبة الفرقان– عجمان، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

١٤٠- **التوقيف على مهمات التعاريف**: لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

١٤١- **تيسير التحرير**: لمحمد أمين المعروف بأمير بادشاه، الناشر: دار الفكر- بيروت.

١٤٢- **تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد**: للشيخ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: أسامة بن عطايا بن عثمان العتيبي، دار الصميعي- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٤٣- **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**: للشيخ عبد الرحمن السعدي، تحقيق: د. عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٤٤- **تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن**: للشيخ عبد الرحمن السعدي، الناشر: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ.

١٤٥- **جامع البيان في تأويل القرآن**: للإمام ابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٤٦- **جامع الرسائل**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، الناشر: دار العطاء – الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

١٤٧- **الجامع الصحيح (سنن الترمذي)**: للحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة الترمذي، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، ومحمد بن فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، الناشر: شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي- مصر، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م.

١٤٨- **الجامع الصغير وزيادته**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي.

١٤٩- **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكَلِم**: للحافظ ابن رجب، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار السلام- مصر، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

١٥٠- **جامع بيان العلم وفضله**: للحافظ ابن عبد البَر، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، سنة النشر: ١٣٩٨هـ.

١٥١- **الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ**: لأبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، تحقيق وتعليق: محمد أبو الأجفان، وعثمان بطيخ، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

١٥٢- **الجامع لأحكام القرآن**: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية — القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

١٥٣- **الجرح والتعديل**: للحافظ ابن أبي حاتم، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

١٥٤- **جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، الناشر: دار العروبة— الكويت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٧هـ— ١٩٨٧م.

١٥٥- **الجواب الصحيح لمن بدَّل دين المسيح**: لشيخ الإسلام بن تيمية، تحقيق: د. علي بن حسن ناصر، د. عبد العزيز إبراهيم العسكر، د. حمدان محمد، الناشر: دار العاصمة — الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ.

١٥٦- **الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي:** لابن قيم الجوزية، الناشر: دار المعرفة، سنة النشر: ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

١٥٧- **جواهر المعاني وبلوغ الأماني في فيض سيدي أبي العباس التيجاني:** لعلي حرازم الفاسي، الناشر: المطبعة المحمودية- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٣١٨هـ.

١٥٨- **حاشية الباجوري على متن السنوسية:** لإبراهيم الباجوري، اعتنى به: عبد السلام شنار، الناشر: دار البيروتي، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

١٥٩- **حاشية البيجوري على جوهرة التوحيد المسمى (تحفة المريد):** لإبراهيم الباجوري، تحقيق: د. علي بن جمعة محمد الشافعي، الناشر: دار السلام- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

١٦٠- **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير:** لمحمد عرفة الدسوقي، الناشر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي وشركاه- مصر.

١٦١- **حاشية الدسوقي على أم البراهين:** لمحمد بن عرفة الدسوقي، وبهامشه شرح أم البراهين للسنوسي، الناشر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي وشركاه- مصر.

١٦٢- **حاشية الشرقاوي على الهدهدي:** لعبد الله الشرقاوي، وبهامشه شرح الهدهدي على السنوسية، الناشر: مطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي وشركاه- مصر.

١٦٣- **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي المسماة: (عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي):** لأحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي، الناشر: دار صادر- بيروت.

١٦٤- **حاشية ثلاثة الأصول للإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب:** للشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة السابعة سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، الطبعة الثامنة سنة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٦٥- **حاشية كتاب التوحيد للإمام محمد بن عبد الوهاب:** للشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الطبعة الخامسة سنة ١٤٢٤هـ (طبعة جديدة ومنقحة ومصححة ومزيدة).

١٦٦- **الحاوي في فقه الشافعي:** لأبي الحسن الماوردي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١٦٧- **الحبائك في أخبار الملائك:** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد السعيد زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٦٨- **الحجة في بيان المحجة:** للإمام أبي القاسم إسماعيل الأصبهاني، تحقيق: محمد بن ربيع المدخلي، الناشر: دار الراية- الرياض، سنة النشر: ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.

١٦٩- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة:** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.

١٧٠- **الحق الواضح المبين ضمن مؤلفات الشيخ ابن سعدي:** الناشر: مركز صالح بن صالح الثقافي- عنيزة، سنة النشر: ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

١٧١- حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين: لعبد الرحيم بن صمايل السلمي، الناشر: دار المعلمة- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١ه-٢٠٠١م.

١٧٢- **حكاية المناظرة في القرآن مع بعض أهل البدعة:** للإمام موفق الدين ابن قدامة، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ.

١٧٣- الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى: لمحمد بن ربيع المدخلي، الناشر: مكتبة ليمة- دمنهور، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

١٧٤- **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء:** لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، الناشر: دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الرابعة سنة ١٤٠٥هـ.

١٧٥- **الحيدة:** للإمام عبد العزيز بن يحيى بن مسلم الكناني، الناشر: دار الصميعي- الرياض، قام بتصحيحه والتعليق عليه: الشيخ إسماعيل بن محمد الأنصاري، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

١٧٦- **الحيوان:** لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: عبد السلام بن محمد هارون، الناشر: دار الجيل- بيروت، سنة النشر: ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

١٧٧- **خلق أفعال العباد:** للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. فهد بن سليمان الفهيد، الناشر: دار أطلس الخضراء- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

١٧٨- **الدر الثمين في ترجمة فقيه الأمة العلامة ابن عثيمين:** جمع وإعداد: عصام بن عبد المنعم المري، الناشر: دار البصيرة- الإسكندرية.

١٧٩- **درء تعارض العقل والنقل:** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد بن رشاد سالم، الناشر: دار الكنوز الأدبية- الرياض، سنة ١٣٩١هـ.

١٨٠- **الدرة فيما يجب اعتقاده:** لابن حزم الظاهري، تحقيق: د. أحمد بن ناصر الحمد، د. سعيد بن عبد الرحمن القزقي، الناشر: مكتبة التراث- مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٨١- **الدرر السنية في الأجوبة النجدية:** جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم، الطبعة السادسة سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م (طبعة جديدة منقحة ومزيدة).

١٨٢- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار الجيل- بيروت، سنة النشر: ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

١٨٣- **دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون:** للقاضي عبد رب النبي بن عبد رب الرسول الأحمد نكري، عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

١٨٤- **الدعاء:** للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: مصطفى بن عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ.

١٨٥- **دفع شبهة التشبيه بأكفِّ التنزيه:** لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، حققه وقدم له: السيد حسن علي السقاف، الناشر: دار الإمام الرواس- بيروت.

١٨٦- **دقائق التفسير الجامع لتفسير ابن تيمية (مختارات):** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، الناشر: مؤسسة علوم القرآن – دمشق، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٤هـ.

١٨٧- **دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين:** لمحمد بن علان الصديقي، تحقيق: جمعية النشر والتأليف الأزهرية، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت.

١٨٨- **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب:** لابن فرحون المالكي، تحقيق: مأمون بن محيي الدين الجَنَّان، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

١٨٩- **الدين الخالص:** لصديق حسن خان، الناشر: دار التراث- القاهرة.

١٩٠- **ذم التأويل:** لابن قدامة المقدسي، الناشر: الدار السلفية — الكويت، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ.

١٩١- **ذيل طبقات الحفاظ للذهبي:** لجلال الدين السيوطي، دراسة وتحقيق: الشيخ زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

١٩٢- **ذيل طبقات الحنابلة:** للحافظ ابن رجب الحنبلي، تحقيق: محمد بن حامد الفقي، الناشر: مطبعة السنة المحمدية- القاهرة، سنة ١٣٧٣هـ- ١٩٥٣م.

١٩٣- **رد المحتار على الدر المختار المعروف باسم: (حاشية ابن عابدين):** لمحمد أمين بن عمر عابدين، تحقيق: عادل بن أحمد عبد الموجود، وعلي بن محمد معوض، الناشر: دار عالم الكتب- الرياض، طبعة خاصة إهداء من صاحب السمو الملكي الأمير الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود، سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

١٩٤- **الرد على الأخنائي واستحباب زيارة خير البرية الزيارة الشرعية:** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، الناشر: المطبعة السلفية — القاهرة.

١٩٥- **الرد على البكري:** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد علي عجال، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

١٩٦- **الرد على الجهمية:** للإمام عثمان بن سعيد الدارمي، الناشر: دار ابن الأثير- الكويت، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٥م.

١٩٧- **الرد على الزنادقة والجهمية:** للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: محمد بن حسن راشد، الناشر: المطبعة السلفية — القاهرة، سنة النشر: ١٣٩٣هـ.

١٩٨- **الرد على المنطقيين**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين المكتبي، قدم له: د. السيد سليمان الندوي، راجعه وأعده للطباعة: محمد منيار، الناشر: مؤسسة الريان- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

١٩٩- **الرد على من أنكر الحرف والصوت**: لأبي نصر عبيد الله السجزي، تحقيق: د. محمد با كريم با عبد الله، الناشر: دار الراية- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٤هـ.

٢٠٠- **رسالة الصلاة**: للإمام أحمد بن حنبل، وضع حواشيها وقدَّم لها: د. أحمد بن صالح الزهراني.

٢٠١- **الرسالة العرشية**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، الناشر: المطبعة السلفية- القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ.

٢٠٢- **الرسالة القشيرية**: لأبي القاسم عبد الكريم بن هوازن القشيري، تحقيق: عبد الحليم محمود، ومحمود بن الشريف، الناشر: دار الشعب- القاهرة، سنة النشر: ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٢٠٣- **رسالة إلى أهل الثغر**: لأبي الحسن الأشعري، تحقيق: عبد الله بن شاكر محمد الجنيدي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم- دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٨م.

٢٠٤- **رسالة في الرد على الرافضة**: للشيخ محمد بن عبد الوهاب، تحقيق: د. ناصر بن سعد الرشيد، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي- مكة المكرمة.

٢٠٥- **رسالة في تحقيق التوكل ضمن جامع الرسائل**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد بن رشاد سالم، الناشر: دار العطاء- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٢٠٦- **رسالة في رعاية المصلحة**: لنجم الدين الطوفي، تحقيق وتعليق: د. أحمد بن عبد الرحيم السايح، الناشر: الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٢٠٧- **الرسالة**: للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد بن محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

٢٠٨- **رُشد الغافل في علوم الشر**: للشيخ عبد الله بن الحاج العلوي الشنقيطي.

٢٠٩- **رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب**: لتاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، الناشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٢١٠- **رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصي بالقدر**: لمرعي بن يوسف الكرمي، تحقيق: أسعد محمد المغربي، الناشر: دار حراء- مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ.

٢١١- **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**: لمحمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي، تحقيق: علي بن عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، سنة النشر: ١٤١٥هـ (نسخة محققة).

٢١٢- **الروح في الكلام على أرواح الأموات والأحياء بالدلائل من الكتاب والسنة**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: د. بسام بن علي سلامة العموش، الناشر: دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٢١٣- **روضة الطالبين وعمدة المفتين**: للإمام النووي، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، سنة النشر: ١٤٠٥هـ.

٢١٤- **روضة الناظر وجنة المناظر**: لابن قدامة المقدسي، تحقيق: د. عبد العزيز عبد الرحمن السعيد، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود- الرياض، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩هـ.

٢١٥- **زاد المعاد في هدي خير العباد**: لابن قيم الجوزية، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتبة المنار الإسلامية- الكويت، الطبعة السابعة والعشرون سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٢١٦- **الزهد**: للإمام أحمد بن حنبل، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢١٧- **الزهر النضر في حال الخضر**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: صلاح مقبول أحمد، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية– جوغابائي، الهند، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢١٨- **الزواجر عن اقتراف الكبائر**: لابن حجر الهيتمي، الناشر: مطبعة بولاق المصرية.

٢١٩- **زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه**: للشيخ عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الناشر: مكتبة دار القلم والكتاب.

٢٢٠- **سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد**: لمحمد بن يوسف الصالحي، تحقيق: مصطفى عبد الواحد وآخرون، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- مصر، سنة النشر: ١٤١٨ه – ١٩٩٧م.

٢٢١- **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة دار المعارف- الرياض.

٢٢٢- **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: دار المعارف- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٢٢٣- **السنة**: للإمام أحمد بن حنبل، عني بتصحيحه والإشراف على طبعه: العلامة الشيخ عبد الله بن حسن بن حسين آل الشيخ، المطبعة السلفية ومكتبتها- مكة المكرمة.

٢٢٤- **السنة**: للحافظ أبي بكر الخلال، تحقيق: د. عطية الزهراني، الناشر: دار الراية- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م.

٢٢٥- **سنن ابن ماجه بشرح أبي الحسن الحنفي المعروف بالسندي**: تحقيق: خليل بن مأمون شيحا، الناشر: دار المعرفة-بيروت.

٢٢٦- **سنن ابن ماجه**: للحافظ محمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار الفكر – بيروت.

٢٢٧- **سنن أبي داود**: للحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، حكم على أحاديثه وآثاره وعلق عليه: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، دار الكتاب العربي- بيروت.

٢٢٨- **السنن الكبرى:** للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، وفي ذيله: (الجوهر النقي)، لعلاء الدين علي بن عثمان المارديني الشهير بابن التركماني، تحقيق الناشر: مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٤هـ.

٢٢٩- **سنن النسائي الصغرى:** للحافظ أحمد بن شعيب أبي عبد الرحمن النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، والأحاديث مذيلة بأحكام الألباني، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

٢٣٠- **سنن النسائي الكبرى:** تحقيق: د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ – ١٩٩١م.

٢٣١- **سير أعلام النبلاء:** للحافظ الذهبي، تحقيق: مجموعة محققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت.

٢٣٢- **السيرة النبوية:** لعبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، تحقيق: طه بن عبد الرءوف سعد، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١١هـ.

٢٣٣- **الشامل في أصول الدين:** لأبي المعالي الجويني، حققه وقدم له: د. علي النشار وجماعة، الناشر: منشأة المعارف- الإسكندرية، سنة النشر: ١٩٦٩م.

٢٣٤- **شأن الدعاء:** للحافظ أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: أحمد بن يوسف الدقاق، الناشر: دار الثقافة العربية- دمشق، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م، والطبعة الثالثة سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٢٣٥- **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية:** لمحمد بن محمد مخلوف، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها- القاهرة، سنة النشر: ١٣٤٩هـ.

٢٣٦- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب:** لعبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط، الناشر: دار بن كثير- دمشق، سنة النشر: ١٤٠٦هـ.

٢٣٧- **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة:** للإمام أبي القاسم هبة الله بن الحسن اللالكائي، تحقيق: د. أحمد بن سعد حمدان، الناشر: دار طيبة- الرياض، سنة النشر: ١٤٠٢هـ.

٢٣٨- **شرح الأصول الخمسة:** للقاضي عبد الجبار الهمذاني، حققه وقدم له: د. عبد الكريم عثمان، الناشر: مكتبة وهبة- القاهرة، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٢٣٩- **شرح السنة:** للإمام الحسن بن علي البربهاري، تحقيق: د. محمد سعيد سالم القحطاني، الناشر: دار ابن القيم— الدمام، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ.

٢٤٠- **شرح السنة:** للإمام الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي— دمشق، بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٤١- **شرح الصاوي على جوهرة التوحيد:** لأحمد الصاوي: تحقيق وتعليق: د. عبد الفتاح البزم، الناشر: دار ابن كثير- دمشق، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٢٤٢- **شرح الصدور بشرح حال الموتى والقبور:** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد المجيد طعمة حلبي، الناشر: دار المعرفة- لبنان، سنة النشر: ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٢٤٣- **الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك:** لأبي البركات أحمد بن محمد الدردير المالكي، خرَّجه وفهرس أحاديثه وقارنه: د. مصطفى بن كمال وصفي، الناشر: دار المعارف- القاهرة.

٢٤٤- **شرح العقائد النسفية:** لمسعود بن عمر المشهور بسعد الدين التفتازاني، تحقيق: أحمد بن حجازي السقا، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، سنة النشر: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٤٥- **شرح العقيدة الأصفهانية:** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: إبراهيم سعيداي، الناشر: مكتبة الرشد— الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ.

٢٤٦- **شرح العقيدة السفارينية:** للشيخ ابن عثيمين، الناشر: مدار الوطن للنشر- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦هـ.

٢٤٧- **شرح العقيدة الطحاوية:** لمحمد بن علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق: أحمد شاكر، الناشر: وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد- السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ.

٢٤٨- **شرح القصيدة النونية المسماة: (الكافية الناجية في الانتصار للفرقة الناجية)**: لابن قيم الجوزية، شرحها وحققها: د. محمد بن خليل هراس، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢٤٩- **شرح المقاصد**: لسعد الدين التفتازاني، تحقيق وتعليق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٥٠- **شرح المواقف**: لعلي بن محمد الجرجاني، حقق نصوصه وعلق عليه: د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٢٥١- **شرح النووي على صحيح مسلم**: للإمام النووي، راجعه واعتنى به: عبد السلام بن محمد بن عمر علُّوش، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٢٥٢- **شرح جوهرة التوحيد**: لإبراهيم البيجوري، الناشر: الدار السودانية للكتب- الخرطوم.

٢٥٣- **شرح حديث جبريل في الإسلام والإيمان والإحسان المعروف باسم كتاب: (الإيمان الأوسط)**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: علي بن بخيت الزهراني، الناشر: دار ابن الجوزي.

٢٥٤- **شرح رياض الصالحين**: للشيخ ابن عثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧هـ.

٢٥٥- **شرح صحيح البخاري**: لأبي الحسن علي بن خلف بن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٢٥٦- **شرح فتح القدير على الهداية شرح بداية المبتدي لعلي بن أبي بكر المرغيناني:** لمحمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام، وتحته حاشية: (العناية في شرح الهداية)، لمحمد بن محمد بن محمود البابرتي، علق عليه وخرج أحاديثه: عبد الرازق بن غالب المهدي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢٥٧- **شرح مختصر الروضة:** لنجم الدين الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٢٥٨- **شرح منتهى الإرادات:** للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي، تحقيق: الشيخ د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة- الرياض.

٢٥٩- **شرح منح الجليل على مختصر العلامة خليل:** للشيخ محمد علّيش، الناشر: مكتبة النجاح- طرابلس.

٢٦٠- **الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة (الإبانة الصغرى):** للإمام ابن بطة العكبري، تحقيق: د. رضا معطي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم- المدينة المنورة، دار العلوم والحكم- سوريا، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٢٦١- **الشريعة:** للإمام أبي بكر محمد بن حسين الآجري، تحقيق: الوليد بن محمد بن نبيه الناصر، الناشر: مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٢٦٢- **شعب الإيمان:** لأبي بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي — الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٢٦٣- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى:** للقاضي عياض، تحقيق: علي بن محمد البجاوي، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، سنة النشر: ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٢٦٤- **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل:** لابن قيم الجوزية، تحقيق: الحسَّاني بن حسن عبد الله، الناشر: مكتبة دار التراث- القاهرة.

٢٦٥- **الصارم المسلول على شاتم الرسول**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، دراسة وتحقيق: محمد بن محي الدين عبد الحميد، الناشر: الحرس الوطني السعودي- المملكة العربية السعودية.

٢٦٦- **الصحائف الإلهية**: لشمس الدين السمرقندي، حققه وعلق عليه: د. أحمد الشريف، مكتبة الفلاح، الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٦٧- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**: للحافظ محمد بن حبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ– ١٩٩٣م.

٢٦٨- **صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: دار الصدّيق- الجبيل، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٦٩- **صحيح البخاري المسمى**: (**الجامع الصحيح المختصر المسند من حديث رسول الله وسننه وأيامه**): للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: دار ابن كثير، اليمامة– بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

٢٧٠- **صحيح الترغيب والترهيب**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٧١- **صحيح الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، دمشق، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٧٢- **صحيح سنن ابن ماجه**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٢٧٣- **صحيح سنن الترمذي**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى للطبعة الجديدة سنة ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٢٧٤- **صحيح سنن النسائي**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٧٥- **صحيح مسلم**: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد بن فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٢٧٦- **صريح السنة**: للإمام ابن جرير الطبري، حققه وعلق عليه: بدر بن يوسف المعتوق، وراجعه: الشيخ بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي- الكويت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٧٧- **الصفات**: للحافظ الدارقطني، دراسة وتحقيق: علي بن محمد بن ناصر فقيهي، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٧٨- **صفة الصفوة**: لأبي الفرج ابن الجوزي، تحقيق: محمود فاخوري، د. محمد رواس قلعه جي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٩ه- ١٩٧٩م.

٢٧٩- **الصفدية**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد بن رشاد سالم، الناشر: مكتبة ابن تيمية- مصر، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٦هـ.

٢٨٠- **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**: لابن قيم الجوزية، تحقيق: د. علي بن محمد الدخيل الله، الناشر: دار العاصمة- الرياض، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.

٢٨١- **ضعيف الجامع الصغير وزيادته (الفتح الكبير)**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، دمشق، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٨٢- **ضعيف سنن أبي داود**: للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: مكتبة المعارف- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٢٨٣- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: لمحمد السخاوي، الناشر: دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٨٤- **طبقات الحفاظ**: لجلال الدين السيوطي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٢٨٥- **طبقات الحنابلة**: لأبي الحسين محمد بن محمد بن أبي يعلى، تحقيق: محمد بن حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت.

٢٨٦- **طبقات الشافعية الكبرى:** تاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي، تحقيق: د. محمود بن محمد الطناحي، د. عبد الفتاح بن محمد الحلو، الناشر: دار إحياء الكتب العربية- القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٤١٣هـ.

٢٨٧- **طبقات الشافعية:** لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن قاضي شهبة، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ.

٢٨٨- **الطبقات الكبرى:** لأبي عبد الله محمد بن سعد البصري، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٨م.

٢٨٩- **طبقات المفسرين:** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: علي بن محمد عمر، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٦هـ.

٢٩٠- **طريق الهجرتين وباب السعادتين:** لابن قيم الجوزية، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، الناشر: دار ابن القيم– الدمام، الطبعة الثانية سنة ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.

٢٩١- **عارضة الأحوذي بشرح سنن الترمذي:** لأبي بكر ابن العربي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

٢٩٢- **العبودية:** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد بن زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: السابعة المجددة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢٩٣- **عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين:** لابن قيم الجوزية، الناشر: دار ابن كثير- دمشق، بيروت، مكتبة دار التراث- المدينة المنورة، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٢٩٤- **عصر سلاطين المماليك ونتاجه العلمي والأدبي:** لمحمود بن رزق سليم، الناشر: مكتبة الآداب- القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٣٨١ه- ١٩٦٢م.

٢٩٥- **عقيدة السلف أصحاب الحديث:** للإمام أبي عثمان إسماعيل الصابوني، تحقيق: أبو اليمين المنصوري، الناشر: دار المنهاج-مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٢٩٦- **عقيدة الموحدين والرد على الضلاّل والمبتدعين:** جمع وترتيب: عبد الله بن سعدي الغامدي العبدلي، تقديم: سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، الناشر: دار الطرفين- الطائف، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

٢٩٧- **العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية:** لأبي المعالي الجويني، تحقيق وتعليق: محمد بن زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

٢٩٨- **علماء الحنابلة من الإمام أحمد إلى عام ١٤٢٠هـ:** للشيخ بكر أبو زيد، الناشر: دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٢هـ.

٢٩٩- **علماء نجد خلال ستة قرون:** للشيخ عبد الله البسام، الناشر: مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة- مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٨هـ.

٣٠٠- **عمدة القاري شرح صحيح البخاري:** للإمام بدر الدين العيني الحنفي، ضبطه وصححه: عبد الله بن محمود محمد عمر، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م.

٣٠١- **العواصم من القواصم في الذب عن سنة أبي القاسم:** لمحمد بن إبراهيم بن الوزير اليماني، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣٠٢- **عون المعبود شرح سنن أبي داود:** لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد عثمان، الناشر: المكتبة السلفية- المدينة المنورة، الطبعة الثانية سنة ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.

٣٠٣- **عيون الأنباء في طبقات الأطباء:** لأبي العباس أحمد بن القاسم بن خليفة المعروف بابن أبي أصيبعة، شرح وتحقيق: د. نزار رضا، الناشر: دار مكتبة الحياة- بيروت.

٣٠٤- **غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام:** للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٥هـ.

٣٠٥- **غاية المرام في علم الكلام:** لسيف الدين الآمدي، تحقيق: حسن بن محمود عبد اللطيف، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة، سنة ١٣١٩هـ- ١٩٧١م.

٣٠٦- **غريب الحديث:** لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥م.

٣٠٧- **غريب الحديث:** للإمام أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، تحقيق: عبد الكريم بن إبراهيم العزباوي، الناشر: جامعة أم القرى- مكة المكرمة، سنة النشر: ١٤٠٢هـ.

٣٠٨- **غريب الحديث:** للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: د. محمد بن عبد المعيد خان أستاذ آداب اللغة العربية بالجامعة العثمانية، الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، سنة النشر: ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٣٠٩- **فتاوى السبكي:** لأبي الحسن علي بن عبد الكافي السبكي، الناشر: دار المعرفة- بيروت.

٣١٠- **الفتاوى الكبرى:** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محمد بن عبد القادر عطا، مصطفى بن عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.

٣١١- **فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء:** جمع وترتيب: الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش، الناشر: دار العاصمة- الرياض، الطبعة الثالثة سنة ١٤١٩هـ.

٣١٢- **فتح الباري شرح صحيح البخاري:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، الناشر: دار المعرفة- بيروت، سنة النشر: ١٣٧٩هـ.

٣١٣- **فتح البر في ترتيب تمهيد ابن عبد البر:** للشيخ محمد بن عبد الرحمن المغراوي، الناشر: مجموعة التحف النفائس الدولية- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٣١٤- **فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير:** للشيخ محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الوفاء- مصر، الطبعة الثانية سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٣١٥- **الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير**: لجلال الدين السيوطي، تحقيق: يوسف النبهاني، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٣١٦- **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**: للشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣١٧- **فتح رب البريَّة بتلخيص الحموية**: للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين.

٣١٨- **الفرق بين الفِرَق**: لعبد القاهر البغدادي، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، الناشر: دار الآفاق الجديدة- بيروت، الطبعة الخامسة سنة ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٣١٩- **الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: بشير بن محمد عيون، الناشر: مكتبة دار البيان- دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٣٢٠- **الفروع**: لأبي عبد الله محمد بن مفلح بن محمد المقدسي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٢١- **الفروق اللغوية**: لأبي هلال العسكري، حققه وعلق عليه: محمد بن إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة- القاهرة.

٣٢٢- **الفصل في الملل والأهواء والنحل**: لابن حزم، الناشر: مكتبة الخانجي— القاهرة.

٣٢٣- **فضل علم السلف على علم الخلف**: للحافظ ابن رجب الحنبلي، الناشر: المطبعة المحمودية التجارية- مصر.

٣٢٤- **فقه الأسماء الحسنى**: للشيخ عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، الناشر: دار التوحيد- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

٣٢٥- **الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي**: لسيدي محمد بن الحسن الحجوي الثعالبي، الناشر: مطبعة البلدية- فاس، سنة النشر: ١٣٤٥هـ.

٣٢٦- **فوات الوفيات:** لمحمد بن شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة الأولى.

٣٢٧- **فيض القدير شرح الجامع الصغير:** لمحمد بن عبد الرءوف المناوي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٣٢٨- **الفيلسوف الآمدي مع تحقيق كتاب المبين:** حققه وقدم له: د. عبد الأمير الأعسم، الناشر: دار المناهل للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣٢٩- **القاموس المحيط:** لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، رتبه ووثقه: خليل بن مأمون شيحا، الناشر: دار المعرفة- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٣٣٠- **القبس في شرح موطأ مالك بن أنس:** لأبي بكر بن العربي، تحقيق: محمد بن عبد الله ولد كريم، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٢م.

٣٣١- **القضاء والقدر:** لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد بن عبد الله آل عامر، الناشر: مكتبة العبيكان- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٣٣٢- **قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة:** لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الشيخ خليل محيي الدين الميس، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣٣٣- **قواعد الأحكام في مصالح الأنام:** للعز بن عبد السلام، تحقيق: محمود بن التلاميد الشنقيطي، الناشر: دار المعارف- بيروت.

٣٣٤- **القواعد الأربع:** للشيخ محمد بن عبد الوهاب بن سليمان التميمي، ضمن مؤلفات الشيخ (العقيدة والآداب الإسلامية)، دراسة وتحقيق: عبد العزيز بن عبد الرحمن السعيد، وأحمد كحيل، ولبيب السعيد.

٣٣٥- **قواعد العقائد:** لأبي حامد الغزالي، تحقيق وتعليق: موسى محمد علي، الناشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣٣٦- **القواعد المثلى بشرح أسماء الله الحسنى**: للشيخ محمد بن عثيمين، تعليق: أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، الناشر: دار الآثار- القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٣٣٧- **القول السديد بشرح كتاب التوحيد**: للشيخ عبد الرحمن السعدي، تحقيق: صبري بن سلامة شاهين، الناشر: دار الثبات- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٣٣٨- **القول المفيد على كتاب التوحيد**: للشيخ محمد بن صالح العثيمين، الناشر: دار ابن الجوزي- الرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٤هـ.

٣٣٩- **كاشفة السجا على سفينة النجا في أصول الدين والفقه**: لأبي عبد المعطي محمد نووي الجاوي، تصحيح: أحمد المكتبي، الناشر: المطبعة الميمنية- القاهرة، سنة النشر: ١٢٩٨هـ.

٣٤٠- **الكافي في فقه ابن حنبل**: لابن قدامة المقدسي، عناية وتحقيق: المكتب الإسلامي- بيروت، عمَّان، الناشر: دار ابن حزم- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٣٤١- **الكافي في فقه أهل المدينة المالكي**: للحافظ ابن عبد البر، تحقيق: محمد بن محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني، الناشر: مكتبة الرياض الحديثة- الرياض، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٣٤٢- **الكامل في التاريخ**: لابن الأثير، تحقيق: أبو الفداء عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٣٤٣- **الكبائر**: للحافظ الذهبي، الناشر: دار الندوة الجديدة — بيروت.

٣٤٤- **كتاب الإيمان من إكمال المعلِم بفوائد صحيح مسلم**: للقاضي عياض، تحقيق: الحسين محمد الشواط، الناشر: دار الوطن- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ.

٣٤٥- **كتاب الإيمان**: للإمام محمد بن إسحاق بن منده، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٦هـ.

٣٤٦- **كتاب السنة:** للحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٣٤٧- **كتاب الصلاة وحكم تاركها:** لابن قيم الجوزية، تحقيق: تيسير زعيتر، الناشر: المكتب الإسلامي- دمشق، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٣٤٨- **كتاب العرش:** للحافظ الذهبي، تحقيق: د. محمد بن خليفة التميمي، الناشر: أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٣٤٩- **كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم:** لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٥٠- **كتاب الفوائد العلمية من الدروس البازية:** اعتنى بإخراجه وأشرف على طبعه: عبد السلام بن عبد الله السليمان، تقديم: الشيخ د. صالح الفوزان، الناشر: الرسالة العالمية- دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٣٥١- **كتاب الكليات:** لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، سنة النشر: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٣٥٢- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم:** لمحمد بن علي التهانوني، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، سنة الطبع: ١٩٩٦م.

٣٥٣- **كشاف القناع عن متن الإقناع:** لمنصور بن يونس البهوتي، تحقيق: محمد أمين الضناوي، الناشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٣٥٤- **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:** لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، سنة النشر: ١٤٠٧هـ.

٣٥٥- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون:** لمصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة، اعتنى به وصححه: محمد شرف الدين، ورفعت بيلكة، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٣٥٦- **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة:** لابن رشد، قدم له: د. محمد بن عابد الجابري، الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٨م.

٣٥٧- **كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني:** لأبي الحسن المالكي، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر- بيروت، سنة النشر: ١٤١٢هـ.

٣٥٨- **لسان العرب:** لمحمد بن مكرم بن منظور، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الأولى.

٣٥٩- **لسان الميزان:** للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعرف النظامية– الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات– بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٦٠- **لقط المرجان في أحكام الجان:** لجلال الدين السيوطي، دراسة وتحقيق: مصطفى عاشور، الناشر: مكتبة القرآن- القاهرة.

٣٦١- **لمع الأدلة في قواعد أهل السنة والجماعة:** لأبي المعالي الجويني، تحقيق: د. فوقية بنت حسين محمود، الناشر: عالم الكتب- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٩٨٧م.

٣٦٢- **اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع:** لأبي الحسن الأشعري، صححه وقدم له وعلق عليه: حمودة غرابة، الناشر: مطبعة مصر، سنة النشر: ١٩٥٥م.

٣٦٣- **لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضيَّة في عقد الفرقة المرضية:** لأبي العون محمد بن أحمد السفاريني، الناشر: مؤسسة الخافقين ومكتبتها- دمشق، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٣٦٤- **لوامع البينات شرح أسماء الله تعالى والصفات:** لفخر الدين الرازي، راجعه وقدم له وعلق عليه: طه عبد الرؤوف سعد، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، سنة النشر: ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م.

٣٦٥- **المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات:** لفخر الدين الرازي، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية- حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٣هـ.

٣٦٦- **المبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين**: لسيف الدين الآمدي، تحقيق: د. حسن بن محمود الشافعي، الناشر: مكتبة وهبة- القاهرة، الطبعة الثانية سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

٣٦٧- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**: لضياء الدين ابن الأثير، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية- بيروت، سنة ١٩٩٥م.

٣٦٨- **مجاز القرآن**: لأبي عبيدة معمر بن المثنى، تحقيق: محمد فواد سزكين، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة.

٣٦٩- **المجتبى**: للإمام النسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الأحاديث مذيلة بأحكام الألباني عليها، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٦ه- ١٩٨٦م.

٣٧٠- **المجموع شرح المهَذَّب للشيرازي**: للإمام النووي، تحقيق: محمد بن نجيب المطيعي، الناشر: مكتبة الإرشاد- جدة.

٣٧١- **مجموع فتاوى الشيخ صالح الفوزان**: جمع: حمود بن عبد الله المطر، وعبد الكريم بن صالح المقرن، الناشر: دار ابن خزيمة- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٣٧٢- **مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**: جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم، وساعده ابنه محمد، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٣٧٣- **مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين**: جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، الناشر: دار الثريا- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٣٧٤- **مجموع فتاوى ومقالات متنوعة لسماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز**: جمع وترتيب وإشراف: د. محمد بن سعد الشويعر، الناشر: رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء- الرياض، الطبعة الرابعة سنة ١٤٢٣هـ.

٣٧٥- **مجموعة الرسائل الكبرى:** لشيخ الإسلام ابن تيمية، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٣٧٦- **مجموعة الرسائل والمسائل النجدية:** لعلماء نجد الأعلام، الناشر: مطبعة المنار- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٦هـ- ١٩٢٨م.

٣٧٧- **المجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمن السعدي (العقيدة الإسلامية):** الناشر: مركز صالح بن صالح الثقافي- عنيزة، سنة النشر: ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٣٧٨- **محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين:** لفخر الدين الرازي، راجعه وقدم له: طه بن عبد الرؤوف سعد، الناشر: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٣٧٩- **المحصول في علم الأصول:** لفخر الدين الرازي، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٠هـ.

٣٨٠- **المحكم والمحيط الأعظم:** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، سنة النشر: ٢٠٠٠م.

٣٨١- **المحلى:** لابن حزم الظاهري، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، الناشر: دار الآفاق الجديدة- بيروت.

٣٨٢- **المحيط بالتكليف:** للقاضي عبد الجبار الهمذاني، جمع: الحسن بن أحمد بن متوية، تحقيق: عمر السيد عزمي، مراجعة: د. أحمد فؤاد الأهواني، الناشر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر- مصر.

٣٨٣- **مختار الصحاح:** لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، الناشر: مكتبة لبنان ناشرون- بيروت، طبعة جديدة سنة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٣٨٤- **مختصر إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:** للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٣٨٥- **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن قيم الجوزية:** لمحمد بن محمد بن عبد الكريم الشهير بابن الموصلي، تحقيق: سيد إبراهيم، الناشر: دار الحديث- القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٣٨٦- **مختصر العلو للعلي الغفار للحافظ الذهبي:** اختصره وحققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤١٢هـ.

٣٨٧- **مختصر الفتاوى المصرية لابن تيمية:** لأبي عبد الله محمد بن علي البعلي، تحقيق: محمد بن حامد الفقي، الناشر: دار ابن القيم- الدمام، سنة النشر: ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٣٨٨- **مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر:** لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، تحقيق: أحمد بن راتب حمُّوش، ومحمد بن ناجي العمر، الناشر: دار الفكر- دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

٣٨٩- **مختصر طبقات الحنابلة للقاضي أبي يعلى:** لأبي عبد الله محمد بن عبد القادر النابلسي، الناشر: المكتبة العربية- دمشق، سنة النشر: ١٣٥٠هـ.

٣٩٠- **مختصر في أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة:** للشيخ عبد الرحمن السعدي، اعتنى بها وشرحها شرحًا موجزًا ووثق نقولها: أ. د عبد الله بن محمد الطيار، الناشر: دار المتعلم، سنة النشر: ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

٣٩١- **المخَصَّص:** لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده، تحقيق: خليل بن إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٣٩٢- **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين:** لابن قيم الجوزية، تحقيق: حامد الفقي، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.

٣٩٣- **المدونة الكبرى:** للإمام مالك بن أنس، تحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت.

٣٩٤- **مذكرة أصول الفقه على روضة الناظر:** للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي، الناشر: دار عالم الفوائد- مكة المكرمة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦هـ.

٣٩٥- **مروج الذهب:** لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي، تحقيق: محمد بن محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الفكر- بيروت، الطبعة الخامسة ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

٣٩٦- **مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله:** تحقيق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى سنة ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٣٩٧- **المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة:** لعبد الإله بن سلمان بن سالم الأحمدي، الناشر: دار طيبة- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٣٩٨- **المستدرك على الصحيحين:** للحاكم محمد بن عبد الله النيسابروي، طبعة متضمنة انتقادات الإمام الذهبي، وبذيلها: تتبع أوهام الحاكم التي سكت عليها الذهبي، للشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: دار الحرمين – مصر، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م.

٣٩٩- **المستصفى في علم الأصول:** لأبي حامد الغزالي، تحقيق: محمد بن سليمان الأشقر، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٤٠٠- **مسند الإمام أحمد:** تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى سنة١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٤٠١- **مشاهير علماء نجد وغيرهم:** لعبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، الناشر: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

٤٠٢- **مشكاة المصابيح:** لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي– بيروت، الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٤٠٣- **مشكل الحديث وبيانه:** لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك، تحقيق: موسى بن محمد علي، الناشر: عالم الكتب- بيروت، سنة النشر: ١٩٨٥م.

٤٠٤- **المصادر العامة للتلقي عند الصوفية عرضًا ونقدًا:** لصادق بن سليم صادق، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٥ه- ١٩٩٤م.

٤٠٥- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**: لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي، الناشر: مطبعة التقدم العلمية- مصر، الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢هـ.

٤٠٦- **مُصَنَّف ابن أبي شيبة: عبد الله بن محمد بن القاضي أبي شيبة**: تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار قرطبة- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧هـ- ٢٠٠٦م.

٤٠٧- **مصنف عبد الرَّزاق: أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني**: تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المكتب الإسلامي— بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٣هـ.

٤٠٨- **المطالب العالية من العلم الإلهي**: لفخر الدين الرازي، تحقيق: د. أحمد حجازي السقا، الناشر: دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٤٠٩- **معارج القبول بشرح سُلَّم الوصول إلى علم الأصول**: للشيخ حافظ الحكمي، ضبط نصه وعلَّق عليه وخرَّج أحاديثه: عمر بن محمود أبو عمر، الناشر: دار ابن عفان- القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٣م.

٤١٠- **معالم أصول الدين**: لفخر الدين الرازي، راجعه وقد له: طه بن عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.

٤١١- **معالم السنن**: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، الناشر: المطبعة العلمية- حلب، الطبعة الأولى سنة ١٣٥١هـ- ١٩٣٢م.

٤١٢- **معاني القرآن وإعرابه**: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: دار عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٤١٣- **المعتمد في أصول الفقه**: لأبي الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري، تحقيق: خليل الميس، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣هـ.

٤١٤- **معجم الأدباء**: لياقوت الحموي، تحقيق: د. إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٣م.

٤١٥- **المعجم الأوسط**: للحافظ أبي القاسم سليمان الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين- القاهرة، سنة النشر: ١٤١٥هـ.

٤١٦- **معجم البلدان**: لياقوت الحموي، الناشر: دار الفكر- بيروت.

٤١٧- **المعجم الكبير**: للحافظ الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية- القاهرة.

٤١٨- **معجم المؤلفين**: لعمر بن رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى- بيروت.

٤١٩- **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**: لمصطفى بن عبد الكريم الخطيب، الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ه- ١٩٩٦م.

٤٢٠- **المعجم الوسيط**: تأليف: إبراهيم مصطفى، وأحمد الزيات، وحامد عبد القادر، ومحمد النجار، تحقيق: مجمع اللغة العربية، الناشر: دار الدعوة.

٤٢١- **معجم مفردات غريب القرآن**: لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق: محمد بن سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة- بيروت.

٤٢٢- **معجم مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام بن محمد هارون، الناشر: دار الفكر، الطبعة سنة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٤٢٣- **معرفة أنواع علوم الحديث: المعروف ب (بمقدمة ابن الصلاح)**: للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر- بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٢٤- **المعْلِم بفوائد مسلم**: لأبي عبد الله محمد بن علي المازري، تحقيق: الشيخ محمد الشاذلي النيفر، الناشر: الدار التونسية- تونس، سنة النشر: ١٩٨٧م.

٤٢٥- **معنى لا إله إلا الله**: لمحمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: علي محي الدين علي القرة داغي، الناشر: دار الاعتصام- القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٥م.

٤٢٦- **معيار العلم في فن المنطق**: لأبي حامد الغزالي، الناشر: المطبعة العربية- مصر، الطبعة الثانية سنة ١٣٤٦هـ- ١٩٣٧م.

٤٢٧- **المغرب في ترتيب المعرب**: لأبي الفتح ناصر الدين المطَرِّزي، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، الناشر: مكتبة أسامة بن زيد- حلب، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٤٢٨- **مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج:** لمحمد بن الخطيب الشربيني، اعتنى به: محمد بن خليل عيتاني، الناشر: دار المعرفة- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٤٢٩- **المغني في أبواب العدل والتوحيد:** للقاضي عبد الجبار الهمذاني، تحقيق: محمود محمد قاسم، مراجعة: د. إبراهيم مدكور، إشراف: طه حسين.

٤٣٠- **المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني:** لابن قدامة، اعتنى به وخرج أحاديثه: رائد بن صبري بن أبي علفة، الناشر: بيت الأفكار الدولية- لبنان، سنة النشر: ٢٠٠٤م.

٤٣١- **مفاتيح الغيب:** لفخر الدين الرازي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤٣٢- **مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة:** لابن القيم، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

٤٣٣- **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم:** للإمام أبي العباس أحمد بن عمر بن القرطبي، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، ويوسف بن علي بديوي، وأحمد بن محمد السيد، ومحمود بن إبراهيم بزال، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب-دمشق، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.

٤٣٤- **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين:** لأبي الحسن الأشعري، قدَّم له وكتب حواشيه: أ. نعيم زرزور، الناشر: المكتبة العصرية- صيدا، بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٤٣٥- **مقالات الشيخ أبي الحسن الأشعري:** لمحمد بن الحسن بن فورك، تحقيق وضبط: أ. د محمد بن إبراهيم السايح، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٥م.

٤٣٦- **المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى:** لأبي حامد الغزالي، تحقيق: بسام بن عبد الوهاب الجابي، الناشر: الجفان والجابي- قبرص، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤٣٧- **الملل والنحل**: لمحمد بن عبد الكريم الشهرستاني، تحقيق: محمد بن سيد كيلاني، الناشر: دار المعرفة- بيروت، سنة النشر: ١٤٠٤هـ.

٤٣٨- **مناقب الإمام أحمد بن حنبل**: لابن الجوزي، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر.

٤٣٩- **المنتقى شرح موطأ مالك**: للقاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي، تحقيق: محمد بن عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٤٠- **المنثور في القواعد**: لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، الناشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية — الكويت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٥هـ.

٤٤١- **منح الروض الأزهر في شرح الفقه الأكبر لملَّا علي قاري**: لوهبي سليمان غاوجي، الناشر: دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.

٤٤٢- **منهاج السنة النبوية**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. محمد بن رشاد سالم، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٤٤٣- **المنهاج في شعب الإيمان**: لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحليمي، تحقيق: حلمي بن محمد فودة، الناشر: دار الفكر، الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ه- ١٩٧٩م.

٤٤٤- **منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله**: د. خالد بن عبد اللطيف بن محمد نور، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة المنورة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٤٤٥- **المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي**: لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، حققه ووضع حواشيه: د. محمد محمد أمين، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، سنة النشر: ١٩٨٤م.

٤٤٦- **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار (الخطط المقريزية)**: لأحمد بن علي المقريزي، تحقيق: محمد زينهم، ومديحة الشرقاوي، الناشر: مكتبة مدبولي- القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧م.

٤٤٧- **الموافقات في أصول الشريعة:** لإبراهيم بن موسى الشهير بالشاطبي، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن عفان- القاهرة، الطبعة الأولى سنة ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

٤٤٨- **المواقف:** لعضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٩٩٧م.

٤٤٩- **مواهب الجليل لشرح مختصر الخليل:** لمحمد بن محمد المعروف بالحَطَّاب الرُّعيني، تحقيق: زكريا عميرات، الناشر: دار عالم الكتب، طبعة خاصة سنة ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.

٤٥٠- **ميزان الاعتدال:** للحافظ الذهبي، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وشارك في التحقيق: د. عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٦ه- ١٩٩٥م.

٤٥١- **النبذة الكافية في أحكام أصول الدين:** لابن حزم، تحقيق: محمد بن أحمد عبد العزيز، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٤٥٢- **النبوات:** لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: د. عبد العزيز بن صالح الطويان، الناشر: مكتبة أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٤٥٣- **نتائج الفكر في النحو:** لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، الناشر: دار الرياض للنشر والتوزيع.

٤٥٤- **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة:** لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، تقديم وتعليق: محمد بن حسين شمس الدين، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

٤٥٥- **نقض الإمام عثمان بن سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد:** للإمام سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، تحقيق: رشيد بن حسن الألمعي، الناشر: مكتبة الرشد- الرياض، سنة النشر: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

٤٥٦- **النكت على مقدمة ابن الصلاح**: لبدر الدين الزركشي، تحقيق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف- الرياض، الطبعة الأولى سنة ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٤٥٧- **النكت والعيون**: لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت.

٤٥٨- **نهاية الأرب في أنساب العرب**: لأبي العباس أحمد القلقشندي، تحقيق: إبراهيم الأبياري، الناشر: دار الكتاب اللبناني- بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

٤٥٩- **نهاية الإقدام في علم الكلام**: لعبد الكريم الشهرستاني، حرره وصححه: الفرد جيوم، مكتبة الثقافة الدينية — بور سعيد.

٤٦٠- **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**: لمحمد بن أحمد الرملي الشهير بالشافعي الصغير، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، سنة النشر: ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٤٦١- **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية- بيروت، سنة النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٤٦٢- **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار**: للشيخ محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: محمد بن صبحي حسن حلاق، الناشر: دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٧هـ.

٤٦٣- **الهداية شرح بداية المبتدي**: لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني، علق عليه وخرج أحاديثه: عبد الرازق بن غالب المهدي، الناشر: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٤٦٤- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: لإسماعيل باشا البغدادي، الطباعة: استانبول سنة ١٩٥١م، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت.

٤٦٥- **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٤٦٦- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان:** لأبي العباس أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة: ج١-٣ سنة ١٩٠٠م، ج٤ الطبعة الأولى سنة ١٩٧١م، ج٥ الطبعة الأولى سنة ١٩٩٤م، ج٦ سنة ١٩٠٠م، ج٧ الطبعة الأولى سنة ١٩٩٤م.

٤٦٧- **الولاء والبراء في الإسلام:** للشيخ صالح الفوزان، خرَّج أحاديثه وضبطه وعلَّق عليه: عادل نصار رئيس اللجنة العلمية جمعية دار الكتاب والسنة.

ثالثا: الرسائل الجامعية:

١-**أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية -عرض ونقد-:** د. ناصر بن عبد الله القفاري، (رسالة دكتوراه)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.

٢-**الألفاظ والمصطلحات في توحيد الأسماء والصفات:** د. أسماء بنت عبد العزيز السلمان، (رسالة دكتوراه)، إشراف: د. محمد بن إبراهيم العجلان، جامعة الإمام محمد بن سعود، سنة ١٤٢٥هـ.

٣-**الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى عند أهل السنة والجماعة -عرض ودراسة-:** لعبد الله بن ظافر الشهري، (رسالة ماجستير)، إشراف: د. عبد الله بن عمر الدميجي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين.

٤-**شرح تنقيح الفصول** (دراسة وتحقيق): **من بداية الباب الثالث عشر: في فعله ﷺ إلى نهاية الكتاب:** لناصر بن علي بن ناصر الغامدي، (رسالة ماجستير)، إشراف: الشيخ أ. د. حمزة بن حسين الفعر، جامعة أم القرى، سنة ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥-**المعجم الصوفي:** للدكتور محمود عبد الرزاق الرضواني، رسالة دكتوراه من كلية دار العلوم جامعة القاهرة.

٦-**موقف الإسلام من السحر والسحرة:** لحياة بنت سعيد عمر با أخضر، (رسالة ماجستير)، إشراف: د. صلاح عبد العليم، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم العقيدة، سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

رابعًا: المجلات:

مجلة الفيصل السعودية، العدد (٣٤)، ربيع ثاني سنة ١٤٠٩هـ.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٣
أهمية الموضوع وأسباب اختياره... ٥
أهداف البحث ٦
الدراسات السابقة.. ٦
الإضافة الجديدة على الدراسات السابقة................................ ٦
منهج البحث ٧
خطة البحث... ٨

التمهيد: في ترجمة الإمام القرافي وبيان مصنَّفاته ١٤
المبحث الأول: الحالة السياسية والعلمية في عصر القرافي........................١٥
المبحث الثاني: ترجمة القرافي..١٩
المطلب الأول: اسمه وكنيته ولقبه وشهرته وأصله ١٩
المطلب الثاني: مولده ونشأته ١٩
المطلب الثالث: عقيدته ومذهبه الفقهي.......................................٢٠
المطلب الرابع: شيوخه..٢٣
المطلب السادس: مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.............................٢٧
المطلب السابع: وفاته -رحمه الله- ٢٩
المطلب الثامن: مصنفاته...٢٩

الباب الأول: المسائل المتعلقة بالإيمان بالله....................................٤٠
الفصل الأول: المسائل المتعلقة بتوحيد الربوبية..................................٤١
المبحث الأول: ما يجب توحيد الله به ٤٣
المطلب الأول: ما هو من خصائص الله تعالى ولا يشاركه فيه غيره.................٤٣
المطلب الثاني: ما أضافه الله إلى غيره من خلقه ٤٤

المطلب الثالث: ما أخبر الله تعالى به عن أنبيائه وأضافه إليهم على سبيل المعجزات ..٤٧
المطلب الرابع: حكم نسبة شيء من خصائص الله ﷻ إلى غيره..................٤٨
المبحث الثاني: أحكام تعلُّم النجوم.................................٥١
الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بتوحيد الألوهية.........................٥٤
المبحث الأول: أول واجب على المكلف...............................٥٦
المطلب الأول: النظر وحكم التقليد في أصول الدين.......................٥٦
المطلب الثاني: وحدانية الله تعالى وإفراده بالعبادة.......................٥٩
المبحث الثاني: مسائل الردة...٦١
المطلب الأول: حكم سب الله تعالى...................................٦٣
المطلب الثاني: حكم سب الملائكة...................................٦٧
المطلب الثالث: حكم سَبّ النبيّ ﷺ..................................٦٨
المسألة الأولى: سَبُّ النبيّ محمد ﷺ أو غيره من الأنبياء عليهم السلام...............٦٨
المسألة الثانية: سبّ المختلف في نبوّتهم..............................٧٠
المسألة الثالثة: جَعْل الأنبياء حجة ومَثَلاً فيما لا ينبغي......................٧٣
المطلب الرابع: حكم سّبِّ الصحابة ﭫ أو تكفيرهم.......................٧٤
المطلب الخامس: دعوى النبوة.......................................٧٩
المسألة الأولى: حكم تجويز اكتسابها..................................٧٩
المسألة الثانية: حكم المتنبئ...٨١
المطلب السادس: السحر..٨٢
المسألة الأولى: ماهيّتُه وأقسامه......................................٨٢
المسألة الثانية: هل للسحر حقيقة؟...................................١٠٠
المسألة الثالثة: حكم السحر والساحر.................................١٠٢
المسألة الرابعة: حكم تَعلُّم السِّحر وتعليمه.............................١٠٧
المسألة الخامسة: الفرق بين السحر والمعجزة...........................١١٣
المبحث الثالث: حقيقة الكفر..١١٨
المطلب الأول: حقيقة الكفر...١١٨

المطلب الثاني: الكفر بالقول ١١٩
المطلب الثالث: الكفر بالفعل ١٢٠
المسألة الأولى: السجود لغير الله ١٢٠
المسألة الثانية: إهانة المصحف ١٢٣
المطلب الرابع: الكفر بالاعتقاد ١٢٣
المسألة الأولى: سبب كفر إبليس ١٢٤
المسألة الثانية: حكم قول: جبريل أخطأ في الوحي، والقول بنبُوَّة علي رضي الله عنه ١٢٨
المسألة الثالثة: حكم تجويز الكذب على الأنبياء، والقول بأنَّهم خاطبوا الناس بالوعد والوعيد لأجل المصلحة ١٢٨
المسألة الرابعة: مخالفة الرسول ﷺ ١٣٠
المسألة الخامسة: القول بسقوط العبادة عن الأولياء ١٣١
المطلب الخامس: الكفر بالجحود والنفي ١٣١
المسألة الأولى: فيما يتعلّق بالله ١٣١
المسألة الثانية: فيما يتعلّق بصفاته سبحانه وتعالى ١٣٣
المسألة الثالثة: فيما يتعلّق بكتابه ١٣٤
المسألة الرابعة: فيما يتعلّق بشرعه ١٣٥
الفرع الأول: حكم جحد ما عُلم من الدين بالضرورة ١٣٥
الفرع الثاني: حكم جاحد وجوب الصلاة أو غيرها ١٣٦
الفرع الثالث: حكم تارك شيء من أركان الإسلام ١٣٨
الفرع الرابع: حكم جاحد الإجماع ١٤١
المبحث الرابع: تفضيل أهل الكتاب على عبدة الأوثان المشركين ١٤٤
المبحث الخامس: العبادات وما يضادها ١٤٨
المطلب الأول: العبادات ١٤٨
المسألة الأولى: الخوف ١٤٩
المسألة الثانية: الدعاء ١٥١
المطلب الثاني: ما يضاد العبادات من الأقوال والأعمال ١٥٧

المسألة الأولى: الرياء.. ١٥٨
المسألة الثانية: التسميع والسُمعَة ١٦٤
المسألة الثالثة: محبَّة ثناء الناس ١٦٥
الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بتوحيد الأسماء والصفات ١٦٧
المبحث الأول: توحيد الأسماء ١٧٣
المطلب الأول: الاسم والمسمَّى ١٧٣
المطلب الثاني: أسماء الله حُسْنى.. ١٧٥
المطلب الثالث: أسماء الله توقيفية ١٧٧
المطلب الرابع: معنى إحصاء أسماء الله في الحديث ١٧٨
المبحث الثاني: توحيد الصفات ١٨٢
المطلب الأول: طرق إثبات الصفات ١٨٢
المسألة الأولى: تقديم العقل أو جعله المفسّر للنصوص ١٨٢
المسألة الثانية: قياس الغائب على الشاهد معناه وحكمه ١٨٣
المطلب الثاني: صفات الله عند القرافي ١٨٨
المسألة الأولى: إثبات سبع صفات لله تعالى وتأويل غيرها ١٨٨
المسألة الثانية: كيفية إثبات الصفات السبع وتفسيرها ١٩٥
المسألة الثالثة: تقسيم صفات الله.. ١٩٦
المسألة الرابعة: وصف الله تعالى وصفاته بالقِدَم.. ٢٠٤
المسألة الخامسة: التفضيل بين صفات الله ٢٠٦
المسألة السادسة: تتريه الله عن بعض الصفات ٢٠٨
المطلب الثالث: التفصيل في بعض صفات الله عند القرافي........................ ٢١٠
المطلب الرابع: الألفاظ المجملة ٢٢٠
المطلب الخامس: حكم إطلاق بعض الصفات على الله تعالى........................ ٢٣٠
المسألة الأولى: الصفات التي يستحيل إطلاقها على الله تعالى ٢٣٠
المسألة الثانية: حكم إطلاق بعض صفات المخلوق الموهمة على الخالق ﷻ ٢٣٢
المطلب السادس: الأحكام المتعلقة بالصفات ٢٤٠

المسألة الأولى: حكم الحَلِف بصفات الله........................ ٢٤٠
المسألة الثانية: حكم جَهْل الصفة دون إنكارها........................ ٢٤٤
المسألة الثالثة: حكم عبادة الصفة ٢٤٦
الفصل الرابع: المسائل المتعلقة بالإيمان ٢٥١
المبحث الأول: تعريف الإيمان ٢٥٣
المبحث الثاني: زيادة الإيمان ونقصانه........................ ٢٥٥
المبحث الثالث: حكم الاستثناء في الإيمان........................ ٢٥٨

الباب الثاني: المسائل المتعلقة ببقية أركان الإيمان ٢٦٠
الفصل الأول: المسائل المتعلقة بالإيمان بالملائكة........................ ٢٦١
المبحث الأول: خِلقتهم........................ ٢٦٢
المبحث الثاني: إيمانهم وأعمالهم ٢٦٤
المبحث الثالث: قدرتهم وقوتهم ٢٦٦
المبحث الرابع: تفضيلهم على البشر........................ ٢٦٨
الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بالإيمان بالكتب........................ ٢٧١
المبحث الأول: إثبات تحريف الكتب الأولى........................ ٢٧٣
المبحث الثاني: حفظ القرآن الكريم من التحريف أو التبديل أو النقص أو الزيادة.. ٢٧٥
الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بالإيمان بالرسل ٢٧٧
المبحث الأول: الإيمان بجميع الرسل وبما جاءوا به ٢٧٩
المطلب الأول: خصوص رسالة كل نبي إلى قومه وعموم رسالة محمد ﷺ للناس
أجمعين ٢٧٩
المطلب الثاني: شريعة عيسى عليه السلام مقرّرة ومكمّلة لشريعة موسى عليه السلام
وليست بشريعة جديدة ٢٨٠
المبحث الثاني: دلائل النبوة........................ ٢٨٢
المطلب الأول: نبوة النبي محمد ﷺ ثبتت بالمعجزات........................ ٢٨٢
المطلب الثاني: رؤية النبي محمد ﷺ لربه تعالى ليلة الإسراء ٢٨٤

المبحث الثالث: أسماء النبي محمد ﷺ.. ٢٨٧
المبحث الرابع: تفضيل النبي محمد ﷺ على الملائكة والبشر.................... ٢٩٠
المبحث الخامس: حكم الابتداع في الدين.. ٢٩٢
المطلب الأول: شد الرحال إلى المساجد الثلاثة والبقاع الشريفة ٢٩٦
المطلب الثاني: قبر النبي محمد ﷺ.. ٢٩٧
المطلب الثالث: أمثلة لبعض البدع ٢٩٩
المبحث السادس: أحكام الرؤيا وتعبيرها.. ٣٠٣
المطلب الأول: أقسام الرؤيا التي تعَبَّر والتي لا تُعَبَّر ٣٠٣
المطلب الثاني: صفات المعبِّر ٣٠٥
المطلب الثالث: هل تصحُّ رؤية الله تعالى في المنام؟.......................... ٣٠٧
المطلب الرابع: من تصح له رؤية النبي محمد ﷺ ٣١٠
الفصل الرابع: المسائل المتعلقة بالإيمان باليوم والآخر ٣١٢
المبحث الأول: من أشراط الساعة: نزول عيسى عليه السلام ٣١٣
المبحث الثاني: الموت يحصل للأجساد دون الأرواح ٣١٧
المبحث الثالث: البعث والنشور.. ٣١٩
المبحث الرابع: خلق الجنة والنار ٣٢٦
المبحث الخامس: تكفير الذنوب والسيئات...................................... ٣٢٨
المبحث السادس: نصوص الوعد والوعيد وأحكام نفوذ كلٍ منهما ٣٣١
المبحث السابع: حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة............................... ٣٣٣
الفصل الخامس: المسائل المتعلقة بالإيمان بالقدر خيره وشره..................... ٣٣٤
المبحث الأول: إثبات الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى ٣٣٧
المبحث الثاني: التحسين والتقبيح.. ٣٣٩
المسألة الأولى: حكم الإيجاب على الله تعالى.................................. ٣٤٢
المسألة الثانية: حكم رعاية المصلحة من الله تعالى ٣٤٣
المبحث الثالث: التكليف بما لا يُطاق.. ٣٤٥
المبحث الرابع: إثبات القدرة والمشيئة والإرادة للعبد ٣٤٧

المبحث الخامس: الرضا بالقضاء دون المقضي ٣٤٨
المبحث السادس: حكم الرثاء والنياحة على الميت ٣٥٠
المبحث السابع: تعذيب الميّت ببكاء أهله ٣٥٣
المبحث الثامن: حكم التوكل على الله مع العمل بالأسباب ٣٥٦
المبحث التاسع: حكم الفأل والتفاؤل........................ ٣٦١
المبحث العاشر: حكم الطيرة والتطير ٣٦٤
المبحث الحادي عشر: مراتب القَدر ٣٦٨
المطلب الأول: العلم........................ ٣٦٨
المطلب الثاني: الكتابة........................ ٣٦٩
المطلب الثالث: المشيئة........................ ٣٦٩
المطلب الرابع: الخَلق........................ ٣٧٠
المبحث الثاني عشر: خلق الله للخير والشر........................ ٣٧١
المبحث الثالث عشر: معنى زيادة العمر بالعمل الصالح ٣٧٣
المطلب الأول: زيادة العمر بصلة الرحم ٣٧٣
المطلب الثاني: زيادة العمر بالدعاء ٣٧٥

الباب الثالث: مسائل متفرقة........................ ٣٧٧
الفصل الأول: المسائل المتعلقة بالجن........................ ٣٧٨
المبحث الأول: خلقتهم ومقدار أعمارهم........................ ٣٨٠
المبحث الثاني: إيمانهم وكفرهم........................ ٣٨٢
المبحث الثالث: قدرتهم وقوتهم ٣٨٤
الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بالولاء والبراء........................ ٣٨٧
المبحث الأول: البر بأهل الذمة ومعاملتهم ٣٨٩
المبحث الثاني: المداهنة والفرق بينها وبين المداراة........................ ٣٩٥
الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بالإمامة ٣٩٨
المبحث الأول: حكم الإمامة ٣٩٩

المبحث الثاني: الواجب تجاه الأئمة ٤٠٢
المطلب الأول: وجوب السمع والطاعة لهم ٤٠٢
المطلب الثاني: وجوب النصيحة لهم ٤٠٣
المطلب الثالث: تحريم الخروج عليهم ٤٠٤

الخاتمة ٤٠٦

الفهارس الفنية للرسالة ٤١٠
فهرس الآيات الكريمة ٤١١
فهرس الحديث الشريف ٤٣٧
فهرس الأعلام المترجم لهم ٤٤٧
فهرس الألفاظ الغريبة ٤٥٠
فهرس الفرق ٤٥٢
فهرس الأماكن ٤٥٣
فهرس المصادر والمراجع ٤٥٤
فهرس الموضوعات ٥٠٥

ملخص البحث

عنوان البحث: المسائل العقدية في كتب الإمام القرافي —دراسة وتقويمًا-.

وقد اشتمل البحث على تمهيد، وثلاثة أبواب، وخاتمة:

الباب الأول: المسائل المتعلقة بالإيمان بالله، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المسائل المتعلقة بتوحيد الربوبية، وقد تناولت فيه ما يجب توحيد الله به من أفعال الربوبية، وما يختص به ﷻ ولا يشاركه في خصائصه أحد، وتناولت أحكام تعلم النجوم، وتنوع أحكامه بحسب أحواله، فقد يكون شركًا أكبر إذا اعتقد الإنسان بأنها المؤثر في الكون والمدبّر، وقد يكون شركًا أصغر إذا اعتقدها سببًا.

الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بتوحيد الألوهية، وقد تحدثت فيه عن أول واجب على المكلف وهو توحيد الله تعالى بالعبادة، وما يناقض هذا التوحيد من الردة ومسائلها، من سّبِّ الله تعالى، وسبّ نبيه ﷺ، والسِّحر، وبيّنت حقيقة الكفر وكيف يكون، بالقول، وبالفعل، وبالاعتقاد، وأوضحت وجه تفضيل أهل الكتاب على عبدة الأوثان المشركين، وفصّلت في دراسة بعض العبادات كالدعاء والخوف، وبيان ما يضادها من رياء، وسمعة، ومحبة ثناء الناس.

الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بتوحيد الأسماء والصفات، وبيّنت أهم مسائل الأسماء التي تعرّض لها القرافي من كونها حسنى وتوقيفية، أما الصفات فبيّنت منهج القرافي وغيره من الأشاعرة في إثبات الصفات بطريق العقل، وإثبات سبع منها وتأويل سائرها، واستعمالهم الألفاظ المجملة في هذا الباب، وختمت الفصل بدراسة أهم ما يتعلق بالصفات من أحكام، من حكم الحلف بالأسماء والصفات، وحكم الجهل بها دون إنكارها، وأخيرًا حكم عبادة الصفة.

الفصل الرابع: المسائل المتعلقة بالإيمان، تناولت تعريفه لدى القرافي وبيّنت موافقته لمنهج السلف، كذلك زيادته ونقصانه وحكم الاستثناء فيه.

الباب الثاني: المسائل المتعلقة ببقية أركان الإيمان، وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: المسائل المتعلقة بالإيمان بالملائكة، وما يتضمنه من معرفة خلقتهم، وأنّ الله تعالى خلقهم من نور، لعبادته والقيام بأمره، وأعطاهم ﷻ قوة وقدرة على التشكل

بحسب ما يأمرهم ويُرسلهم من أجله، وعرضت لمسألة تفضيلهم على البشر، وأنّهم أفضل من البشر خلقةً، ويفضلهم البشر في أنّ الله تعالى أمرهم ونهاهم.

الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بالإيمان بالكتب، وبيّنت فيه إثبات تحريف الكتب الأولى، وحفظ القرآن الكريم من التحريف أو التبديل أو النقص أو الزيادة.

الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بالإيمان بالرسل، وما يتضمنه من وجوب الإيمان بهم جميعًا وبكل ما جاؤوا به، مع بيان خصوص رسالة كل نبي إلى قومه، وعموم رسالة محمد ﷺ للناس أجمعين، وتناولت دلائل النبوة، وما قرّره السلف من أنّ نبوة النبي ﷺ ثبتت بالمعجزات وغيرها، وعرضت لأهم أمثلة هذه الدلائل وهي مسألة رؤية النبي ﷺ لربه تعالى ليلة الإسراء، والخلاف في ذلك، وعرضت لحكم الابتداع في الدين، مع ذكر أهم الأمثلة، وختمت الفصل بأحكام الرؤيا وتعبيرها، وأقسامها، وما يجب توافره في المعبّر من صفات، وأنه تصح رؤية الله تعالى في المنام، ومن يمكن له رؤية النبي ﷺ في المنام ممن عرف صفاته حقيقة وأمكنه وَصْفه، دون من لم يعرف ذلك.

الفصل الرابع: المسائل المتعلقة بالإيمان باليوم الآخر، وما بين يديه من أشراط الساعة، ومنها نزول عيسى عليه السلام، وأنّ الموت يحصل للأجساد دون الأرواح، وما في القيامة بدءًا بالبعث والنشور، ونصب الميزان والصراط، والوعد والوعيد، وتكفير الذنوب والسيئات، وحكم مرتكب الكبيرة في الآخرة من الموحدين، وأمر الجنة والنار وأنهما مخلوقتان وباقيتان.

الفصل الخامس: المسائل المتعلقة بالإيمان بالقدر خيره وشره، وتناولت هذا الفصل بدراسة مفصلة عن غيره تمامًا كما في الصفات؛ وذلك لأنّه أهم الفصول التي اهتم بها الأشاعرة ومنهم القرافي، فمن مسائل القدر الحكمة والتعليل في أفعال الله تعالى، فالأشاعرة ينفونها ولا يوجبونها، والحق أنّ أفعال الله جل جلاله صادرة عن حكمة بالغة، وكذلك مسألة التحسين والتقبيح، إذ يرى الأشاعرة أنهما شرعيان وأنّ حسن الأشياء وقبحها لا يعلم إلا عن طريق الشرع، أما المنهج الحق لدى أهل السنة والجماعة فهو المهنج الوسط فذهبوا إلى أن التحسين والتقبيح شرعيان عقليان، ومسألة التكليف بما لا يطاق وأنّه جائز الوقوع لدى الأشاعرة، وقد توسّط أهل السنة والجماعة في هذه المسألة، وقسّموا القول فيها حسب ما دلّت عليه النصوص، وفي مسألة إثبات القدرة والمشيئة للعبد ردّ القرافي على المعتزلة قولهم

الغالي في إثبات قدرة العبد وأنّه يخلق فعل نفسه، ومن مسائل القدر الرضا بالقضاء دون المقضي، وما يتعلق بالمصائب من رثاء أو نياحة وتغاير حكم الرثاء بحسب أحواله، وحرمة النياحة مطلقًا، ومسألة تعذيب الميّت ببكاء أهله وتأويل العلماء الصحيح للحديث، وهو إذا كان النَّوح من سُنّة الميّت، كذلك وجوب التوكل على الله ﷻ وأنّه لا ينافي الأخذ بالأسباب، وحكم الفأل وهي الكلمة الطيبة يسمعها الإنسان فينشرح لها، وحكم ضدها: الطيرة، وهي من الشرك الأصغر إذا جعلها الإنسان سببًا للشر، والامتناع من المضي إلى حاجته، وقد تكون شركًا أكبر –عياذًا بالله– إذا اعتقد ما تطيّر به هو الجالب للشر بذاته والمانع من الخير، وأهم ما في هذا الفصل هو بيان مراتب القدر، بدءًا بعلم الله تعالى المحيط بكل شيء، وكتابته لمقادير كل شيء، ومشيئته ﷻ، وخلقه لكل شيء، من خيرٍ أو شر، وأخيرًا مسألة معنى زيادة العمر بالعمل الصالح، فعمر الإنسان لا يُزاد فيه ولا يُنقص عما هو في اللوح المحفوظ، وما ورد من نصوص تثبت زيادة العمر بشيء من الأعمال الصالحة إنما هي بمثابة السبب الشرعي المؤثر بإذن الله، والذي جعله الله للعبد مكتوبًا مع عمره، إن فعله حصلت له زيادة العمر، وإن لم يفعله لم تحصل له الزيادة.

الباب الثالث: مسائل متفرقة، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: المسائل المتعلقة بالجن، وتناولت فيه خلقتهم، وأنّ منهم المؤمن والكافر، والصالح وغيره، وأنّ الله ﷻ أقدرهم على أمور عظيمة من التشكّل والخفّة والتخفي.

الفصل الثاني: المسائل المتعلقة بالولاء والبراء، وقد تضمن الحديث عن البر بأهل الذمة ومعاملتهم، والفرق بينه وبين ودّهم ومحبّتهم، كذلك الفرق بين المداهنة والمداراة.

الفصل الثالث: المسائل المتعلقة بالإمامة، وقد تناولت فيه حكمها وأنّ نصب الإمام واجب لتقوم حياة الأمة، وتدوم مصالحهم، وما يجب للأئمة من حقوق على الناس، من وجوب طاعتهم والنصيحة لهم، وحرمة عصيانهم والخروج عليهم.

وختمت البحث بخاتمة لخّصت فيها أهم النتائج، والتي منها:

١. اعتماد القرافي رحمه الله في تقرير المسائل العقدية على كلام علماء المالكية.

٢. انتصار القرافي رحمه الله لمذهب الأشاعرة في مواضع كثيرة وتسميتهم بأهل الحق.

٣. موافقته أهل السنة والجماعة في مسائل، ومخالفتهم في أخرى، أبرزها الأسماء والصفات والقدر.

Abstract

Title: Doctrinal Issues in the Books of Imam Qarafi – studying and evaluation-

The research consisted of introduction, three chapters and conclusion:

First chapter: issues related to believing in Allah. It is divided into three sections:

First section: issues related to monotheism in which I talked about the ways in which one believes in Allah and the attributes that are related only to Allah. I also talked about learning astrology and the different rules according to its states, it may be (biggest) polytheism if a person believes that astrology has a hand in managing the universe and it may be (small) polytheism if a person believes that astrology is a cause.

Second section: issues related to believing in Allah in which I talked about the duty of a person to believe in Allah and implementing the orders of Allah and the one that abolish monotheism is apostasy and its issues such as talking in bad words about Allah and his Prophet (peace and prayers be upon him) and witchcraft and I explained the reality of polytheism and its ways; by saying and believing. I showed the reason of preferring the People of the Book rather than idolaters and polytheists. I also explained in a study some worships such as supplication, fear, hypocrisy, fame and loving praise.

Third section: issues related to theism of Names and Attributes and I explained the most important issues of names that mentioned by Alqarafi. Regarding attributes I explained Alqarafi's approach and other Alashaerah in proofing attributes using mind and proofing seven of them and using the good words in such regard. I concluded this section with studying the most important rules related to attributes such as swearing with the names and attributes and the rules of unknowing and denying such names and

attributes. Finally the attributes worshipping.

Fourth section: issues related to believing. I talked about the definition of Alqarafi and explained his attitude of the predecessors approach and his addition and deletion and the rule of exception.

Second chapter: issues related to the rest pillars of believing. It is divided into five sections:

First section: issues related to believing in angels and the related issues such as their creation. Allah has created them from light for to worship and implement His orders and He gave them strength and ability to be shaped according to His orders and what they are sent for. I explained the issue of preferring angels on humans and humans prefer them because Allah has order them.

Second section: issues related to believing in the Books in which I explained that the previous Books have been distorted and the Quran is saved of distortion, change, increase and decrease.

Third section: issues related to believing in all messengers and the mission of each messenger and that the mission of Prophet Muhammad (peace and prayers be upon him) is for all people. I talked about the evidence of prophecy and what is approved by the predecessors that the prophecy of prophet Muhammad is approved by miracles. Also I talked about the most important proofs of his prophecy and the issues of seeing Allah by prophet Muhammad in the night of Isra and controversy about this matter. I showed the rule of Beda'a (doing what is opposite to what is agreed upon in religion) and mentioned the most important examples. I concluded the section with the rules of vision (dream) and its interpretations and the features that must be acquired by a person who interprets such vision and it is right to have vision (dream while sleeping) of Allah and the prophet (peace and prayers peace be upon him).

Fifth section: issues related to believing in destiny (good or bad). I talked in detail about these issues. This section is the most important one which concentrated on Alashaera'a, Alqarafi is one of them. Some of the issues of destiny are wisdom and reason in the deeds of Allah that AlAshaera'a denies. The right is that the deeds of Allah are issued as a result of great wisdom and also the issue of good and bad. AlAshaera'a sees that good and bad are related to legislation and one can know whether it is good or bad according to sharea'a and the approach of right of the sunnah and Jama'a is the middle approach which concentrates on good and bad. The issue of commissioning of unbearable and it is permissible to do according to Ashaera'a. The sunnah and Jama'a mediates in this issue and divided the saying according to the what is referred to be texts. In the issue of proofing ability and will of a person, Alqarafi replied to the Mutazelah's exaggerating saying of proofing the ability of a person and that he/she creates his/her deeds. One of the issue of destiny is to accept destiny with satisfaction and what is related to misfortunes such as bemoaning and lament and the difference of the rule of bemoaning according to the situations and the absolute taboo of lament and the issue of torturing the dead due to the crying of his/her relatives and the right interpretation of scholars for the Hadith. It is necessary to trust in Allah and that doesn't go against following the reasons. The rule of omen that means when hearing a good word by a person he/she becomes happy and what is opposite to that which is called Tira which is (small) polytheism if a person makes it a reason for evil. It can be (large) polytheism if he/she believes tira as a source of evil and a deter for good. The most important in this section is the statement of the ranks of destiny starting from knowing Allah Omniscient and His order for all destinies, His will and His creation for everything (good or bad). Finally the issue of increasing of age with good deeds. There

is no increase or decrease in the age of human beings rather than what is written in the saved board and what is mentioned in the texts that approve the increase of age with doing good deeds.

Third chapter: miscellaneous issues which is divided into three sections:

First section: issues related to jinn. In which I talked about their creation and that there are Muslims and Kufar (disbelievers) among jinn and Allah provided them with great ability of shaping and hiding.

Second section: issues related to loyalty and enmity. It contained talking about good treatment of Dhimmis and the difference with loving them and the difference between flattery and politeness.

Third section: issues related to Imamate. In this section I talked about the need to appoint an imam to manage the life of nation and interests and the rights of Imams and the need to obey and advice them and avoiding disobedience.

I concluded the research with the most important findings including:

١. Alqarafi depended on the speech of Maliki scholars in determining the doctrinal issues.

٢. Supporting the Ashera'ah doctrine in many topics and calling it the right one.

٣. His agreement to sunnah and jama'a in some issues and disagreement with other issues such as names and attributes and destiny.